



جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية الدعوة والإعلام

قسم الدعوة والامتثال

# النكاح بين القولِ قِيَّةٍ مِنْ رَبِّهَا فِي الْإِسْلَامِ

رسالة مقدمة  
لنيل درجة الدكتوراه

إعداد  
فضل الهني بن شيخ، ظهواي

أشرف

فضيلة الأستاذ الشيخ مناع خليل القطان

مدير الدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

العام الجامعي ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ

# مقدمت

## بسم الله الرحمن الرحيم

لِنَ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور  
أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل  
فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد  
أن محمدا عبده ورسوله .

( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم  
سلمون ) ( يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق  
منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ، واتقوا الذي تساءلون به  
والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيبا ) ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا  
الله وقولوا قولا سديدا ، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع  
الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما ) .

أما بعد ..

فلن الربا أساسه ظلم حيث يستغل صاحب المال حاجة المحتاج إلى  
المال ويضمن لنفسه مبلغا محددًا من المال في جميع الأحوال . إضافة  
إلى ذلك، يوسع الربا الفجوة بين طبقات الناس، وينشئ الحقد والغضب في  
قلوبهم، ويكون سببا لكثير من الخصومات والمنازعات بينهم . كما أن الربا  
سبب للاضطراب الاقتصادي حيث يؤدي إلى ترك الزراعات والصناعات، ويتسبب  
في خفض الإنتاج، وانتشار البطالة، وغلاء الأسعار . وكان من حكمة الخالق  
العليم الحكيم أنه حرّم الربا، وجعله من أكبر الكبائر، وأنزل في شأنه أخوف  
آية في القرآن الكريم، وأذن بالحرب من لم يتب عنه . وبين رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أنه من المهلكات ، وأن معصيته أشد من ست وثلاثين زنية .  
كما لعن آكله وموكله وكاتبه وشاهده .

وحذر الإسلام منه ببيان أنه سبب نزول عقاب الله تعالى في الدنيا ،  
وأن التعامل به يفقد حرمة نفسه ، ويحرم من حق التصرف في ماله ، كما  
يُعرض نفسه للعقوبات العديدة في الآخرة . يقول الإمام ابن القيم رحمه  
الله تعالى : " فمن رحمة أرحم الراحمين وحكمته وإحسانه إلى خلقه أن حرم  
الربا . ولعن آكله وموكله وكاتبه وشاهده ، وأذن من لم يدعه بحربه وحرب  
رسوله . ولم يجز مثل هذا الوعيد في كبيرة غيره ، ولهذا كان من أكبر  
الكبائر " (١) .

ولكن كان من فضل الله تعالى على الناس أنه لم يقتصر على تحريم  
الربا وبيان شناعته والتحذير منه فحسب بل عوضهم بلإباحة ما هو خير منه ،  
ونهاهم عن كل ما يفضي إلى الربا . وهذا من سنن الله العليم الحكيم  
في التشريع أنه لا يحرم شيئا إلا عوض خيرا منه ونهى عما يوصل إلى  
المحرم (٢) . فعلى سبيل المثال حرم الله تعالى الزنا فعوض الناس بلإباحة  
ما هو خير منه ، وهو النكاح . ونهاهم عما يقربهم من الزنا من الخلوة  
بالأجنبية والسفر بها والنظر إليها . كما منع النساء عن الخروج من البيوت  
متبرجات متطيّبات ونهى عن وصف المرأة الأجنبية لزوجها .

وعندما نتدبر أمر الربا ، نجد أن الله تعالى لم يقتصر على تحريم  
الربا على الناس فحسب بل عوضهم عنه بفتح مجالات عديدة تغني عن

---

(١) أعلام الموقعين ٢/ ١٣٥ ط . دار الفكر بيروت . الطبعة الثانية ،  
سنة الطبع ١٣٩٧ هـ المطبوع بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .  
(٢) يراجع للتفصيل في هذا المجال : أعلام الموقعين ٣/ ١٣٥ - ١٣٩ ،  
ولإغاثة اللهفان لابن القيم ١/ ٣٦٠ - ٣٧١ ط . مصطفى البابي الحلبي  
بمصر سنة الطبع ١٣٥٧ هـ بتحقيق الشيخ محمد حامد الغني ( والفروق للقرافي ،  
الفرق الثامن والخمسون بين قاعدة المقاصد وقاعدة الوسائل ٢/ ٣٢ - ٣٣ ط .  
دار المعرفة بيروت ، بدون سنة الطبع ) وأصول الفقه للشيخ محمد أبي زهرة  
ص ٢٨٧ - ٢٩٥ ط . دار الفكر العربي القاهرة ، ورسالة ماجستير بعنوان :  
" الذرائع والحيل في الشريعة الإسلامية للشيخ صالح بن سعود العليسي ،  
قدّمها إلى المعهد العالي للقضاء بالرياض في العام الجامعي ١٣٩٣ / ١٣٩٤ هـ  
من ص ٣٥ إلى ٥٠ ومن ص ٧٢ - ١١٩ .



التعامل الربوى فعوّض الله تعالى المحتاجين إلى المال عن التعامل الربوى بـإقرار حقهم في الأموال السلطانية وفي أموال الأغنياء، وجعلهم مستحقين لمساعدة الأقارب والجيران والمجتمع والدولة الإسلامية . كما أباح لهم الاقتراض بدون الربا ووسّع لهم مجالات كسب الحلال من زراعة وتجارة وصناعة وإجارة . كما أذن لهم بالعمل لكسب المعيشة منفردين أو مشتركين مع الآخرين في صور عديدة من مزارعة ومساقاة ومضاربة وغير ذلك من أنواع الشركات . كما أبدل الله تعالى أصحاب الأموال بفتح مجالات عديدة للاستثمار الحلال من الإقراض بالربا .

إلى جانب هذا ، منع الله تعالى الناس عما يجرّهم إلى الربا فحثّ على اتقاء الشبهات، وحذّر من الحيل، وحرم إضاعة المال بالتبذير والإسراف، وشرع الحجر على السفه، ونهى عما يوسّع الفجوة بين طبقات الناس فأخرج بعض الأشياء من نطاق الملكية الخاصة ، ومنع من أن تكون الأموال السلطانية دولة بين الأغنياء ، وفرض على الأغنياء زكاة وواجبات أخرى ، وحثّهم على الإنفاق ، وسنّ نظام الإرث .

ولكن ما يحزن أن كثيرا من المسلمين يتعاملون بالربا ناسين أو متناسين ما عوّضهم ربهم عنه . كما أن كثيرا منهم يعملون أمورا يخشى المرء من ورائها الوقوع في المرباة آجلا أو عاجلا. لكنهم يجهلون أو يتجاهلون أن خالقهم قد نهاهم عن تلك الأمور .

هذا ، وما تعانیه البشرية من مصائب وشاكل اقتصادية واجتماعية وأخلاقية بسبب انتشار التعامل الربوى جعلني أفكر في بيان ما فتح الله تعالى للبشرية من مجالات عديدة لكسب الحلال بدل الوقوع في المرباة ، وما نهى الله تعالى عنه مما يجرّ الناس إلى المرباة . فقرّرت بعد الاستشارة والاستشارة أن أجعل موضوع بحثي لنيل درجة الدكتوراه

" التدابير الواقية من الربا في الإسلام " راجيا من الله تعالى أن يجعله خالصا لوجهه الكريم .

وما شجّعني على اختيار هذا الموضوع للمعالجة أن فيه امتدادا لمعالجتي لموضوع " الزنا " حيث كان موضوع رسالتي التي قدمتها بتوفيق الله تعالى لنيل درجة ماجستير " التدابير الواقية من الزنا في الفقه الإسلامي " .

### منهجني في الرسالة :

- ١- كان المرجع الأساسي لرسالتي كتاب الله تعالى وسنة خبيبه صلى الله عليه وسلم حيث حاولت جمع النصوص القرآنية والحديثية المتعلقة بموضوعي .
- ٢- حاولت أن لا أستدل بآية كريمة أو حديث شريف إلاّ مستشهدا بأقوال المفسرين الكرام وشرح المحدثين العظام .
- ٣- نقلت الأحاديث الشريفة من مراجعها الأصلية كلما قدرت على ذلك . وذكرت حكم العلماء على تلك الأحاديث إلاّ ما نقلته من الصحيحين حيث أجمعت الأمة على تلقيهما بالقبول<sup>(١)</sup> . وحرصت أثناء الحكم على الحديث - على نقل كلام المتقدمين عن الحديث كلما وجدت إلى ذلك سبيلا . فإذا تعذر<sup>٣</sup> على نقل حكم المتأخرين والمعاصرين على الحديث.
- ٤- ذكرت أقوال الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم إذا رأيت حاجة إلى ذلك .

---

(١) يقول الإمام النووي : " اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقيتهما الأمة بالقبول " ( مقدمة النووي لشرحه على صحيح مسلم ١٤ ) وانظر أيضا نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ( ط . قرآن محل كراتشي . بدون سنة الطبع ) .

٥- رجعت إلى كتب الفقه . ولم تكن استفادتي منها مقتصرة على كتب مذهب معين بل حاولت أن استرشد من كل ما تيسر لي الرجوع إليه بعون الله تعالى .

٦- لم أتعرض للتفصيلات الفقهية واختلافاتها إلا ما لها صلة بموضوع رسالتي . وبذلت جهدي بتوفيق الله تعالى في المسائل الخلافية أن أختار الأقرب إلى كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم من غير تحيز أو تعصب لرأى معين .

٧- استفدت ما كتبه العلماء الكرام والباحثون المعاصرون في مجال الفقه الإسلامي بوجه عام ، وفي الاقتصاد الإسلامي على وجه خاص . جزى الله تعالى الجميع خير الجزاء .

لا أدعي وليس لي أن أدعي أنني جئت في هذه الرسالة بشيء كان خافيا على العلماء والباحثين . إنما حاولت بعون الله تعالى جمع التدابير الواقية من الربا بين دفتي رسالة واحدة حيث تتبعت السدور المنثورة لشريعتنا الغراء في بطون الكتب ، ونظمتها في سلك واحد ، وحاولت معالجة الموضوعات الفقهية من منطلق واحد : وهو أثر كل منها في الوقاية من الربا . ولم أجد - على قلة اطلاعي - من عالج الموضوع بهذه الصورة .

### خطة الرسالة :

وقد كانت خطة الرسالة كما يلي :

### مقدمة :

## الباب الأول :

### الربا : مفهومه وحكمه ومضاره

- الفصل الأول : مفهوم الربا .
- الفصل الثاني : موقف الحضارات القديمة والشرائع السماوية السابقة من الربا .
- الفصل الثالث : حكم الربا في الإسلام .
- الفصل الرابع : شبهات مردودة حول تحريم الربا .
- الفصل الخامس : مضار الربا .

## الباب الثاني :

### التدابير العامة الواقية من الربا

- الفصل الأول : ترسيخ الإيمان في القلب .
- الفصل الثاني : الحث على اتقاء الشبهات .
- الفصل الثالث : تحريم الحيل .
- الفصل الرابع : تضيق الفوارق بين الناس .
- الفصل الخامس : القرض الحسن .
- الفصل السادس : مسئولية الدولة الإسلامية في مكافحة الربا .

## الباب الثالث :

### التدابير الواقية من ربا القروض الاستهلاكية

- الفصل الأول : الحث على العمل لكسب العيش .
- الفصل الثاني : التكافل الاجتماعي .
- الفصل الثالث : ترشيد الإنفاق .

## الباب الرابع :

### التدابير الوافية من ربا القروض الاستثمارية

- الفصل الأول : مشروعية الإجارة والمزارعة والمساواة .
- الفصل الثاني : البيع والشراء إلى أجل .
- الفصل الثالث : الشركة .

## خاتمة :

تشتمل على ما وصلت إليه من نتائج وتوصية

## الشكر والتقدير :

هذا ، والشكر والحمد لله العلي الحكيم الذي وفق العبد الضعيف لمعالجة هذا الموضوع ، ويرجى برحمته وعفوه قبوله ، ثم الشكر والتقدير لأستاذنا الجليل فضيلة الشيخ مناع خليل القطان مدير الدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المشرف على رسالتي الذي بذل الكثير من وقته وراحته لقراءة هذه الرسالة المتواضعة ، وكان دائما يوجه توجيهات قيمة لرفع مستواها . وأحب أن أسجل في هذا المكان من باب أداء الشكر أن باب أستاذنا الفاضل مفتوح دائما لكل من يقصده مسترشداً ستفسرا . جزاه الله تعالى عنا خير ما يجزى العلماء على ما يبذلون لأبنائهم الطلاب .

ثم إن الشكر والتقدير لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وخاصة لمعالي مديرها الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي والعاملين معه لما يجد طالب العلم من رعاية وعناية ومساعدة ومساندة لمواصلة دراساته والبحث العلمي . كما أن الشكر والتقدير لسماحة الوالد فضيلة الشيخ

عبد الرزاق عفيفي نائب المفتي بإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد وللمعالي الدكتور عمر بن عبدالعزيز المترك رحمه الله تعالى -  
(١)  
المستشار بالديوان الملكي سابقا لما أسديا إلى من توجيهات قيمة بخصوص معالجة الموضوع .

كما أن الشكر والتقدير لفضيلة الشيخ صالح بن سعود العلي مدير المعهد العالي للدعوة الإسلامية سابقا ووكيل الجامعة حاليا ولفضيلة الشيخ سعود بن محمد البشر عميد كلية الدعوة والإعلام لما وجدت منهما من رعاية وعناية وتشجيع وحث على إنجاز الرسالة . والشكر والتقدير أيضا لأستاذنا الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصيفي الرئيس السابق لقسم الدعوة والاحتساب ولأستاذنا الدكتور أحمد العسال رئيس قسم الدعوة والاحتساب ولجميع الأساتذة الأفاضل بكلية الدعوة والإعلام - سواء من رجع منهم إلى بلده لنهاية مدة إعارته إلى الجامعة أو من يقوم بالتدريس بالكلية حاليا - وذلك لما استفدت منهم من توجيهات وإرشادات أثناء المناقشة معهم . كما أن الشكر والتقدير لفضيلة الشيخ سيد محمد ساداتي الشنقيطي المحاضر بكلية الدعوة والإعلام لما وجدت منه من عون كبير، ولما استفدت منه أثناء المناقشة معه . والشكر والتقدير كذلك لكل من ساعدني في إنجاز هذه الرسالة .

ونظرا إلى معروف هؤلاء الكرام أجد نفسي تقول ما قاله المهاجرون عن الأنصار : " يا رسول الله ! ذهب الأنصار بالأجر كله " . وأفعل ما أرشد سيد البشر صلى الله عليه وسلم المهاجرين إليه بقوله : " لا ، ما دعوتهم الله لهم وأثنيت عليهم " . فأقول جزاهم الله تعالى عني خير الجزاء

---

(١) توفي رحمه الله تعالى ليلة الثلاثاء ١٤٠٥/٦/٦ هـ .  
(٢) روى الحديث الإمام أبو داود في سننه عن أنس رضي الله عنه ، كتاب الأدب ، باب في شكر المعروف ، رقم الحديث ٤٧٩١ ، ١٣/١٦٦ ، ط . المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .

فلنهم قد أحسنوا إلي إحسانا عظيما .

هذا ، وقد بذلت جهدي بتوفيق الله تعالى لمعالجة الموضوع على ضوء الكتاب والسنة لكن لا أدعي العصمة من الخطأ بل أقول ما قاله سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : " فلن يك صوابا فمن الله ، وإن يك خطأ فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان " .<sup>(١)</sup>

وصلّى الله تعالى على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين .

---

أبواب صفة القيامة ، باب ، رقم الحديث ٢٦٠٤ ، ١٨٨/٧ - ١٨٩ . ط . المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ( . وقال الإمام الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح غريب " . ( المرجع السابق ١٨٩/٧ ) . وقال الشيخ ناصر الدين الألباني عن الحديث : " إسناده صحيح " ( حاشية مشكاة المصابيح ٩١١/٥ . ط . المكتب الإسلامي بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ ) .

(١) سنن أبي داود ، كتاب النكاح ، باب فيمن تزوج ولم يسم صداقا حتى مات ، ١٤١/١٠ - ١٤٣ ( المطبوع مع بذل المجهود ) .

# البَابُ الْأَوَّلُ

الرَّيَا: مَفْهُومُهُ وَحُكْمُهُ وَمُضَنَّاوُهُ



### تمهيد :

التعامل الربوي أمر قبيح تنكره العقول السليمة وتحرمه الشرائع السماوية .  
فقد كان اليونانيون والرومانيون يستنكرونه . جاء في دائرة المعارف الدولية  
للعلوم الاجتماعية :<sup>(١)</sup> وما يلاحظ أن اليونانيين والرومانيين استنكروا كسب  
المعيشة بوسيلة الربا " . وكانت قريش في الجاهلية رغم غيها وضلالتها  
ترى أن كسب الربا كسب خبيث . واتفقت الشرائع السماوية الثلاثة على  
تحريمه . يقول الإمام الكيا الهراس : " واشتمال الشرائع من قبلنا على  
تحريم الربا كان مشهورا " .<sup>(٢)</sup> وقد أكدت دوائر المعارف الغربية أيضا  
هذه الحقيقة . تقول دائرة المعارف الأمريكية :<sup>(٣)</sup> " تحرم تعاليم المسيحية  
واليهودية والإسلام أخذ الربا على درجات مختلفة " .

ولم يكن ذلك إلا لما يتضمنه الربا من مفاسد عظيمة وظلم للناس .  
إلا أن بعض الناس يثيرون شبهات بغية بث الشك في قلوب الناس حول  
تحريمه أو تضيق نطاق تحريمه .

وسنحاول في هذا الباب بتوفيق من الله تعالى معالجة الموضوع

### تحت العناوين التالية :

- 1) "Interest", International Encyclopedia of Social Sciences,  
Macmillan and The Free Press, U.S.A. : Vol.7, p.473.

(١) : ونص عبارتها :

" It should also be noted that the Greeks and the Romans  
looked down upon the earning of income from interest."

(٢) أحكام القرآن ٣٦٠/١ ( ط . دار الكتب الحديثة القاهرة ، بدون سنة  
الطبع ، بتحقيق موسى محمد علي ود . عزت علي ) وانظر أيضا ( عمدة  
القارى ٢٠٠/١١ ( ط . دار الفكر . بدون سنة الطبع ) .

- 3) Encyclopedia Americana (International Edition)  
Americana Corporation, N.Y. : 1977, Vol. 15. p.250.

(٣) ونص عبارتها :

" The teaching of Christian, Judaic and Islamic religions  
all condemn in varying degrees the taking of interest."

- ١- مفهوم الربا .
  - ٢- موقف الحضارات القديمة والشرائع السابقة من الربا .
  - ٣- حكم الربا في الإسلام .
  - ٤- شبهات مردودة حول تحريم الربا .
  - ٥- مضار الربا .
- مخصّصين لكل عنوان فصلا مستقلا .

## الفصل الأول

### مفهوم الربا

قبل البدء في بيان حكم الربا لعلّه من المناسب أن نذكر تعريف الربا وأنواعه ونبين الفرق بينه وبين غيره كالربح والأجر . وعلى هذا نتحدث في هذا الفصل بتوفيق من الله تعالى عن الموضوعات التالية :

- ١- تعريف الربا .
- ٢- أنواع الربا .
- ٣- الفرق بين الربا وغيره .
- مخصّصين لكل موضوع مبحثا مستقلا .

## المبحث الأول :

### (١) التعريف بالربا :

#### لغة :

الربا في اللغة الزيادة يقال : " أربى فلان على فلان " إذا زاد عليه .  
ومنه : " ربا الشيء " إذا زاد على ما كان عليه ، ومنه : " الربو " .  
المكان المرتفع ، ومنه : " أربى فلان ماله " حين صيره زائدا .

وقد وردت مشتقات هذه الكلمة في القرآن الكريم والسنة المطهرة .  
يقول تعالى : ( ويربي الصدقات ) (١) أى يضاعف أجرها ويربها وينميها له  
ومنه قوله تعالى : ( كمثل جنة بربوة أصابها وابل فآتت أكلها ضعفين ) (٢)

(١) اختلف العلماء في كيفية كتابة لفظ الربا . فمنهم من يكتبه بالألف ، ومنهم من يكتبه بالواو ، ومنهم من يكتبه بالياء ، ومنهم من يرى أن الكتابة بجميع هذه الصور جائزة . يقول الإمام النووي : " ربا مقصور ، وهو من ربا يربو فيكتب بالألف وتثنيته ربوان . وأجاز الكوفيون كتبه وتثنيته بالياء بسبب الكسرة في أوله وغلطهم البصريون .

وقال العلماء : " وقد كتبه في المصحف بالواو " .  
وقال الفراء : " إنما كتبه بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ، ولغتهم الربو فعلموهم صورة الخط على لغتهم " ( شرح النووي على صحيح مسلم ٨/١١ ، ط . دار الفكر . بيروت سنة الطباعة ١٤٠١ هـ . وانظر أيضا تهذيب الأسماء واللغات للنووي الجزء الأول ، القسم الثاني / ص ١١٧ - ١١٨ ، ط . دار الكتب العلمية بيروت . بدون سنة الطبع ) .

وأما من كتبوا بالواو وزادوا الألف بعدها فقد شبهوها بواو الجمع يقول الزمخشري : " الربوا " كتب بالواو على لغة من يفهم كما كتبت الصلوة والزكاة وزيدت الألف بعدها تشبيها بواو الجمع " . ( الكشف الجزء الأول / ص ٣٩٨ . ط . دار المعرفة بيروت . بدون سنة الطبع ) وانظر أيضا تفسير أبي السعود ٢٦٧/١ ( ط . دار إحياء التراث العربي . بيروت . بدون سنة الطبع ) .

(٢) سورة البقرة / الآية ٢٧٦ .

(٣) تفسير الطبري ١٥/٦ ( المطبوع بتحقيق محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر . ط . دار المعارف بمصر . بدون سنة الطبع ) .

(٤) سورة البقرة / الآية ٢٦٥ .

(١) " وربوة " موضع مرتفع . ومنه قوله تعالى : ( فضالت أودية بقدرها فاحتمل السيل زبدا رابيا ) ، ومعنى " رابيا " غاليا . ومنه قوله تعالى : ( وترى الأرض هامدة فلذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت ) ، ومعنى " ربّت " انتفخت .

وأما ما ورد من مشتقات كلمة " الربا " في السنّة المطهّرة ، فمنه قوله صلى الله عليه وسلم : " ما تصدق أحد بصدقة من طيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب ، إلا أخذها الرحمن بيمينه ، وإن كانت تمرة . فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل " ، ومعنى " تربو " تزيـد . ومنه ما ورد في رواية ابن عباس رضي الله عنهما عن قصة هجرة إسماعيل عليه السلام وأنه إلى مكة المكرمة : " وكان البيت مرتفعا من الأرض كالرابية ، تأتبه السيول فتأخذ عن يمينه وشماله " .

ومنه ما ورد في قصة أضياف أبي بكر رضي الله عنه حيث قال عبدالرحمن ابن أبي بكر رضي الله عنهما : " وأيم الله ، ما كنا نأخذ من لقمة إلا ربا من أسفلها أكثر منها " . و " ربا " أى زاد .

(١) تفسير البيضاوى ص ٣٨ ( ط . المكتبة الجمهورية المصرية . بدون سنة الطبع ) .

(٢) سورة الرعد / الآية ١٧ .

(٣) تفسير البيضاوى ص ٢٧٦ .

(٤) سورة الحج / الآية ٥ .

(٥) تفسير البيضاوى ص ٣٦١ .

(٦) الحديث رواه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، كتاب الزكاة ، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها ، رقم الحديث ١٠١٤ ، ٧٠٢/٢ ( نشر وتوزيع : رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالملكة العربية السعودية . سنة الطبع ١٤٠٠ هـ ) .

(٧) صحيح البخارى ، كتاب الأنبياء ، باب يزفون : النسلان في المشي رقم الحديث ٣٣٦٤ ، ٣٩٧/٦ ( نشر وتوزيع : رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض ، بدون سنة الطبع ) .

(٨) المرجع السابق ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب السر مع الضيف والأهل رقم الحديث ٦٠٢ ، المجلد الثاني / ص ٧٦ .

وقد بين علماء اللغة أن الربا في اللغة الزيادة . يقول العلامة ابن منظور : " ربا الشيء يربو ربوا ورباً : زاد ونما . أربيته : نميته ، وفي التنزيل العزيز : ( ويربي الصدقات ) ، ومنه أخذ الربا المحرم ، الأصل فيه الزيادة من ( ربا المال ) إذا زاد وارتفع . ومنه ( ربا السوق ) ونحوه ( ربوا ) : صَبَّ عليه فانتفخ + وقوله عز وجل في صفة الأرض ( اهتزت وربت ) قيل معناه عظمت وانتفخت .

وقوله عز وجل : ( فأخذهم أخذة رابية ) أى أخذهم أخذة تزيد على الأخذات .<sup>(١)</sup>

ويقول الزمخشري : " ربا المال يربو " : زاد ، " وأرباه الله تعالى ويربي الصدقات " و " أربت الحنطة " أراعت ، و " أربى فلان على فلان في السباب " و " أربى عليه " : زاد ، " وهذا يربي على ذاك " و " ربا الجرح " : ورم . و " زيد راب " : منتفخ .<sup>(٢)</sup>

ويقول مجد الدين الفيروزآبادي : " ربا : رَبُّوا كَعُلُوٍّ رِبَاً : زاد ونما " <sup>(٣)</sup>

ونقل الإمام النووي عن الإمام الجوهري قوله : " ربا الشيء يربو ربوا : " أى زاد " ، كما نقل عن الإمام الواحدى قوله : " الربا في اللغة : الزيادة ، يقال : ربا الشيء يربو ربوا ، وأربأ الرجل : إذا عامل فسي <sup>(٤)</sup> الربا " .

---

(١) لسان العرب المحيط للعلامة ابن منظور ، مادة ( ربا ) ١/١١١٦ ، باختصار ( لإعداد وتصنيف : يوسف خياط . ط . دار لسان العرب . بيروت . بدون سنة الطبع ) .

(٢) أساس البلاغة ، مادة " ربا " ص ١٥٣ . ط . مطبعة أولاد أرفانند ، الطبعة الأولى ، سنة الطبع ١٣٧٢ هـ ، المطبوع بتحقيق عبد الرحيم محمود .

(٣) القاموس المحيط ، مادة " ربا " ٣٣٤/٤ ( ط . المؤسسة العربية للطباعة والنشر بيروت ، بدون سنة الطبع ) .

(٤) تهذيب الأسماء واللغات ، مادة " ربا " الجزء الأول من القسم الثاني

ويقول الإمام ابن الأثير : " الربا " الأصل فيه الزيادة ، وربما  
المال يربو إذا زاد وارتفع ، والاسم " الربا " مقصور .  
شرعا :

### اتجاهات في تعريف الربا :

اتجه العلماء في تعريف الربا اتجاهات عديدة ، فمنهم من حصره في  
نطاق ربا القروض ، ومنهم من اقتصر أثناء تعريفه للربا على تعريف ربا  
البيوع ، ومنهم من عرف الربا مراعيًا مفهومه الشامل .  
قصر التعريف على ربا القروض :

أما الذين حصروا تعريفهم للربا في نطاق ربا القروض فمنهم الإمام  
ابن الأثير حيث يقول : " وهو في الشرع : الزيادة على أصل المال من  
غير عقد تباع " ، ومنهم الإمام الواحدى فقد عرفه بقوله : " الربا " اسم  
للزيادة على أصل المال من غير بيع " .

ومّا هو واضح في تعريف هذين الإمامين أنهما عرفا ربا القروض فقط .  
وأما ربا البيوع فأخرجاه من نطاق التعريف بقولهما " من غير عقد تباع " .  
و " من غير بيع " ولعلّهما اقتصرا على تعريف ربا القروض مراعين أنه هو  
الربا الجلي المتفق عليه .  
قصر التعريف على ربا البيوع :

وأما العلماء الذين اقتصروا على تعريف ربا البيوع أثناء تعريفهم  
للربا فمنهم شمس الدين السرخسي حيث يقول في تعريف الربا : " هو

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ، ١/ ١٩١ - ١٩٢ باختصار ( المطبوع  
بتحقيق محمود محمد الطناجي و طاهر أحمد الزاوي . ط . المكتبة  
الإسلامية ، الطبعة الأولى ، سنة الطبع ١٣٨٣ هـ ) .

(٢) المرجع السابق ، ١/ ١٩٢ . وانظر أيضا " لسان  
العرب المحيط " حيث اختاره العلامة ابن منظور كتعريف شرعي للربا  
( ١/ ١١٦ مادة " الربا " ) .

(٣) نقل النووي قول الإمام الواحدى المذكور أعلاه في كتابه " تهذيب  
الأسماء واللغات " الجزء الأول من القسم الثاني / ص ١١٢ ، مادة  
" الربا " .

(١) الفضل الخالي عن العوض المشروط في البيع " ، ومنهم الشيخ محمد الشربيني ، فقد قال في تعريفه للربا : " عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما " (٢) ، وقال العلامة العيني : " قال أصحابنا ( في تعريف الربا ) : " فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال " .

ويلاحظ أن تلك التعريفات تتحدث عن الربا في نطاق البيوع . ولعل سبب الاختصار على تعريف ربا البيوع يرجع إلى أنهم أرادوا معالجة ربا البيوع فحسب .

#### تعريف الربا باعتبار مفهومه الشامل :

وأما العلماء الذين عرفوا الربا مراعين مفهومه الشامل فمنهم الإمام ابن العربي فقد قال : " الربا في اللغة ، الزيادة ، والمراد به في الآية (٤) كل زيادة لم يقابلها عوض " ، ومنهم الإمام ابن قدامة حيث عرف الربا بقوله : " الزيادة في أشياء مخصوصة " .

ويظهر من هذين التعريفين شمولهما على ربا القروض وربي البيوع حيث توجد الزيادة فيهما ، إلا أن تعريف الإمام ابن العربي غير مانع حيث تدخل فيه زيادات ليست من الربا .

---

(١) المبسوط ١٠٩/١٢ ط . دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثالثة ، بدون سنة الطبع .

(٢) مغني المحتاج ٢/٢١ ط . دار إحياء التراث العربي بيروت ، بدون سنة الطبع .

(٣) عمدة القاري ١٢/١٩٩ ط . دار الفكر بيروت . بدون سنة الطبع .

(٤) أحكام القرآن القسم الأول / ص ٢٤٢ ط . دار المعرفة بيروت - المطبوع بتحقيق على محمد البجاوي ، بدون سنة الطبع .

(٥) المغني ٤/٣ ( الناشر : مكتبة الرياض الحديثة . الرياض ، بدون سنة الطبع ) وانظر أيضا " المفردات في غريب القرآن " حيث يقول الإمام الراغب الأصفهاني فيه : " الربا الزيادة على رأس المال لكن خص في الشرع بالزيادة علي وجه دون وجه " ١٨٧/١ ، مادة " ربو " ط . دار المعرفة بـبيروت ، بدون سنة الطبع . المطبوع بتحقيق محمد سيد كيلاني ( .



## المبحث الثاني :

### (١) أنواع الربا

ينقسم الربا إلى نوعين رئيسيين هما :

١- ربا القروض .

٢- ربا البيوع .

يقول الإمام الفخر الرازي : اعلم أن الربا قسمان : " ربا النسيئة<sup>(٢)</sup> و ربا الفضل " .

وربا النسيئة هو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين

---

(١) اتفق العلماء على وجود الربا في القروض والبيوع . يقول الإمام ابن رشد " واتفق العلماء على أن الربا يوجد في شيئين : في البيع ، وفيما تقرر في الذمة من بيع أو سلف أو غير ذلك " ( بداية المجتهد ١٢٨/٢ ، ط. دار المعرفة ، الطبعة الخامسة ، سنة الطبع ١٤٠١ هـ )  
إلا أن لهم اتجاهين رئيسيين في بيان أنواع الربا فبعضهم اقتصر كلامه على ربا البيوع أثناء التقسيم ، وبعضهم نظر إليه بمفهومه الشامل فقسمه إلى ربا القروض و ربا البيوع . واخترنا في بيان الأنواع الاتجاه الثاني لأن الاتجاه الأول قد أهمل أهم نوعي الربا الذي قال عنه بعض العلماء أنه هو الربا الحقيقي والربا الجلي ( يراجع للتفصيل في هذا المجال " أنواع الربا " رسالة ماجستير قدمها الشيخ عبد الله بن محمد الشترى إلى المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض و " تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية " للدكتور سامي حسن أحمد محمود من ص ١١٥ - ١٣٩ ، ط . دار الاتحاد العربي للطباعة . الطبعة الأولى ، سنة الطبع ١٣٩٦ هـ ) .

واختار العلماء المعاصرون الاتجاه الثاني ، وبينوا أنواع الربا نظرا إلى مفهومه الشامل .

انظر على سبيل المثال :

أ) "الربا" للشيخ أبي الأعلى المودودي ( ط . مؤسسة الرسالة . بيروت ، سنة الطبع ١٣٩٩ هـ ) .

ب) "بحوث في الربا" للشيخ محمد أبي زهرة ( ط . دار البحوث العلمية . الكويت ، الطبعة الأولى ، سنة الطبع ١٣٩٠ هـ ) .

ج) " فقه السنة " للسيد سابق ١٣٥/٣ - ١٣٦ ( ط . دار الكتاب

العربي بيروت ، بدون سنة الطبع ) .

(١)  
نظير التأجيل .

ويسمى العلماء ربا النسيئة : ربا الجاهلية لأن تعاملهم بالربا لم يكن  
إلا به . يقول أبو بكر الجصاص : " الربا الذى كانت العرب تعرفه  
وتفعله إنما كان قرض الدراهم والدنانير إلى أجل بزيادة على مقدار ما  
استقرض على ما يتراضون به " (٢)

ويقول أيضا : " ولم يكن تعاملهم بالربا إلا على الوجه الذى ذكرنا  
من قرض دراهم أو دنانير إلى أجل مع شرط الزيادة " (٣)

ويقول الفخر الرازى : " أما ربا النسيئة فهو الأمر الذى كان مشهورا  
متعارفا في الجاهلية ، وذلك أنهم كانوا يدفعون المال على أن يأخذوا  
كل شهر قدرا معينا ويكون رأس المال باقيا . ثم إذا حل الدين طالبوا  
المدين برأس المال . فلن تعذر عليه الأداء زادوا في الحق والأجل ،  
فهذا هو الربا الذى كانوا في الجاهلية يتعاملون به " (٤)

ويسمى بعض العلماء ربا القروض الربا الجلي ، وربا البيوع الربا الخفي  
يقول الإمام ابن القيم : " الربا نوعان : جلي وخفي . فأما الجلي فربا  
النسيئة وهو الذى كانوا يفعلونه في الجاهلية " (٥)

---

( د ) " موسوعة فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه " للدكتور محمد رواس  
قلعه جي ص ٣٢٨ ( ط . مكتبة الفلاح الكويت ، الطبعة الأولى ،  
سنة الطبع ١٤٠١ هـ ) . ( ٢ ) التفسير الكبير ٣٥١/٢ .

( ١ ) فقه السنة ١٣٥/٣ .  
( ٢ ) أحكام القرآن ٤٦٥/١ باختصار ( ط . دار الفكر بيروت . بدون سنة الطبع .  
( ٣ ) المرجع السابق ٤٦٥/١ .

( ٤ ) التفسير الكبير ٣٥١/٢ ( ط . دار الكتب العلمية . طهران . الطبعة  
الثانية ) وانظر أيضا " الزواجر عن اقتراف الكبائر " لابن حجر المكي  
الهيتمي ١٨٠/١ ( ط . المكتبة التجارية الكبرى بمصر . سنة الطبع

١٣٥٦ هـ ) .  
( ٥ ) أعلام الموقعين ١٣٥/٢ باختصار .

وسمى بعض العلماء ربا القروض الربا الحقيقي : يقول الشيخ ولي الله الدهلوى : "واعلم أن الربا على وجهين : حقيقي ومحمول عليه . أما الحقيقي فهو في الديون . وقد ذكرنا أن فيه قلبا لموضوع المعاملات وأن الناس كانوا منهمكين فيه في الجاهلية أشد انهماك . وكان قد حدث لأجله محاربات مستطيرة وكان قليله يدعو إلى كثيره فوجب أن يسد بابَه بالكليمة (١) ولذلك نزل في القرآن في شأنه ما نزل " .

إن انتشار ربا القروض لم يكن في الجاهلية فحسب بل هو النوع المنتشر الآن والمستعمل في البنوك والمصارف وهو السبب الرئيس لكثير من المشاكل الاقتصادية العالمية اليوم . يقول الشيخ محمد أبو زهرة عن هذا النوع من الربا : " إن ذلك النوع هو أشد أنواع الربا تحريما وهو الجارى فسي التعامل بين الجماعات التى قام نظامها الاقتصادى على أساس ربوى " (٢) وهو النوع الذى نحاول بتوفيق من الله تعالى بيان التدابير الواقية منه فسي هذه الدراسة .

وقد سَمَّى بعض العلماء ربا القروض ، ربا القرآن حيث ثبت تحريمه بالقرآن الكريم . (٣)

وأما ربا البيوع فهو - على حسب تعبير السرخسي - الفضل الخالي عن العوض المشروط في البيع . (٤)

وعرفه الشيخ سيد سابق بقوله : " هو بيع النقود بالنقود أو الطعام بالطعام مع الزيادة " (٥)

---

(١) حجة الله البالغة ١٠٦/٢ ط . المكتبة السلفية لاهور . سنة الطبع

١٣٩٥ هـ . ( )

(٢) بحوث في الربا ، ص ٣٤ .

(٣) انظر المرجع السابق ص ٣٣ و ص ٣٥ و ص ٣٧ .

(٤) المبسوط ١٠٩/١٢ .

(٥) مقتضب الفتاوى ص ١٠٩ .

ويسمى ربا البيوع أيضا ربا السنة حيث ثبت تحريمه بالسنة المطهرة ،  
روى الإمام مسلم عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : " إني سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة  
بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والطح بالطح إلا سوا<sup>(١)</sup>  
بسوا . عينا بعين . فمن زاد أو ازداد فقد أربى " .

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا ،  
رقم الحديث ١٥٨٢ ، ١٢١٠/٣ . ومعنى ( فقد أربى ) فقد  
فعل الربا المحرم ( نقلا عن شرح النووي على صحيح مسلم ١١/١٣ ) .

### المبحث الثالث :

#### الفرق بين الربا والربح

يزعم بعض الناس أن إباحة الربح والأجر تقتضي إباحة الربا حيث لا يوجد فرق أساسي بين الربا وبينهما على حسب زعمهم . وسنحاول -بتوفيق العليم الحكيم - بيان الفروق بين الربا وبينهما لعله يساعد بعض الناس على إزالة لبسهم . وسنتناول الموضوع تحت العنوانين التاليين :

- ١- الفرق بين الربا والربح .
- ٢- الفرق بين الربا والأجر .
- مختصين لكل منهما مطلباً مستقلاً .

## المطلب الأول :

### الفرق بين الربا والربح :

الربح هو - كما يقول الإمام الراغب الأصفهاني - الزيادة الحاصلة في <sup>(١)</sup> المبيعة . وبهذا يتفق الربح مع الربا في وجود الزيادة فيهما . ولعلّ هذا ممّا جعل المشركين يقولون ( إنما البيع مثل الربا ) <sup>(٢)</sup> إلّا أن بينهما اختلافا جوهريا ، ولا سميّا بين ربا القروض والربح ، وكيف لا يكون وقد أحلّ الله البيع وحرم الربا .

يحصل الشخص على الربح بلحدى صور ثلاث :

١- بماله فعسب : مثاله أن يسلمّ ماله لشخص يعمل فيه على أن يكون الربح بينهما .

٢- بماله وعمله : مثاله أن يعمل بماله بنفسه فيشتري ويبيع ويكسب ربحا أو يدفع ماله إلى أحد ويعمل معه على أن يكون الربح والخسارة بينهما .

٣- بعمله فعسب : مثاله أن يعمل مضاربا في مال أحد على أن الربح بينهما ، أو أن يشترك مع أحد على أن يعملوا والربح بينهما .

وحيثما نعيد النظر في تلك الأحوال نجد أن الربح يختلف اختلافا جوهريا عن الربا في كل واحد منها . ففي الحالة الأولى يختلف الربا عن الربح حيث إن الربا في التعامل الربوي ثابت ومعلوم مسبقا ، والربح

---

(١) المفردات في غريب القرآن ، مادة " ربح " ص ١٨٥ .  
وانظر أيضا " لسان العرب المحيط " حيث يقول فيه العلامة ابن منظور : " هو النماء في التجرة " . مادة " الربح " ، ١١٠٣/١ .

(٢) سورة البقرة / الآية ٢٧٥ .

في التجارة يكون غير ثابت وغير معلوم سابقا بل هناك احتمال الخسارة .  
وعند الخسارة يتحمل صاحب المال بل يتفرد بتحمل الخسارة في الوقت الذي  
لا صلة فيه لصاحب المال في المعاملات الربوية بالخسارة .

وأما الحالة الثانية فيختلف الربح فيها عن الربا من وجهين :  
أ ( يبذل صاحب المال الجهد في البيع والشراء في حين لا يبذل صاحب  
المال حال الربا أى جهد ، بل يتقاضى ربا مقابل الأجل الذي يبقى  
فيه ماله عند المقرض .

ب ( يكون التاجر مستعدا لتحمل الخسارة في الوقت الذي ليس لصاحب  
المال حال الربا إلا المطالبة بالربا خسر المدين أم ربح .

وأما الحالة الثالثة فيحصل فيها الشخص على الربح نتيجة عمله سواء  
عمل مضاربا في مال أحد أو اشترك مع أحد على أن يعملوا والكسب بينهما  
في الوقت الذي لا يبذل المقرض مثل هذا الجهد .<sup>(١)</sup>

---

(١) ومن أراد التفصيل في هذا الموضوع فليرجع إلى " تطوير الأعمال  
المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية " للدكتور سامي حسن أحمد محمود  
من ص ٢٧٢ - إلى ٢٨١ .

## المطلب الثاني :

### الفرق بين الربا والأجر :

الأجر لغة هو - كما يقول العلامة ابن منظور - الجزاء على العمل<sup>(١)</sup> والجمع أجور .

واصطلاحاً - كما ذكر الإمام النووي - : " هو ثمن المنفعة المعيّنة<sup>(٢)</sup> في العقد المتفق عليه بين طرفيه " .

وتلك المنفعة التي يدفع في مقابلها الأجر قد تكون مستفادة من خدمة شخص كما قد تكون مستفادة من استعمال الأشياء<sup>(٣)</sup> .

وحيثما نعيد النظر في الأجر الذي يحصل مقابل خدمة شخص أو كتمان للمنفعة المستفادة من استعمال الأشياء يظهر فرق جلي بين الربا والأجر .

أما الأجر الذي هو مقابل خدمة شخص فلا يستحقه أحد إلا بوجود - الخدمة ، وذلك إما باستعداد الشخص لأداء الخدمة كما هو شأن الأجير<sup>(٤)</sup> الخاص أو بوجود العمل كما هو في حالة الأجير المشترك . وأما الربا فلا عبء فيه بوجود الخدمة - لا بالفعل ولا بالقوة - إنما هو الزيادة يأخذها صاحب المال مقابل الأجل .

---

(١) لسان العرب المحيط ، مادة " أجر " ٢٤/١ .  
(٢) تهذيب الأسماء واللغات القسم الثاني ، الجزء الأول / ص ٤ .  
(٣) انظر لمعرفة أنواع المنفعة بالتفصيل " المقنع في فقه الإمام أحمد - ابن حنبل " لابن قدامة المقدسي ، ٢٠٠/٢ - ٢٠٨ ( نشر - المؤسسة السعيدية الرياض : بدون سنة الطبع ) .  
(٤) الأجير الخاص : الذي يسلم نفسه لمستأجره ولا يعمل لغيره . ومن هؤلاء موظفو الدولة .

(٥) الأجير المشترك : الذي لا يختص بشخص دون شخص بل يعمل بموجب الاتفاق على عمل معين مع أناس مختلفين ( انظر للتفصيل المبسوط للسرخسي ٨٠/١٥ " والمقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى " ٢١٦/٢ ، و " حاشية المقنع " ٢١٦/٢ ، و " موسوعة فقه عمر بن



وأما الأجر الذى هو ثمن منفعة مستفادة من استعمال الأشياء فيفترق  
عن الربا من حيث الاستفادة من الأشياء مع بقاء أعيانها . وأما الربا فلا  
يستفاد من المال فيه إلا باستهلاكه .

(١) وبهذا يظهر بتوفيق من الله تعالى الفرق بين الربا والأجر .

---

(١) من أراد التفصيل فليرجع إلى " تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعة  
الاسلامية " ص ٢٦٠ - ٢٧١ .

### الفصل الثالث

#### موقف الحضارات القديمة والشرائع السماوية السابقة من الربا

---

أجمع كثير من الحضارات القديمة على شناعة الربا وحكمت اليهودية والنصرانية بتحريمه .

وهذا ما يؤكد أن الناس منذ قديم الزمان أدركوا شناعته ، وأن تحريمه ما اتفقت عليه الشرائع السماوية . وسنعالج هذا الموضوع -بعون الله عز وجل - تحت العنوانين التاليين :

- ١- نظرة الحضارات القديمة إلى الربا .
  - ٢- موقف اليهودية والنصرانية من الربا .
- مخصصين لكل واحد منهما مبحثا مستقلا .

## المبحث الأول :

### نظرة الحضارات القديمة إلى الربا :

استقبح عدد من الحضارات التعامل الربوي . فقررت الحضارة اليونانية أن الربا كسب مضاد للطبيعة . ووافقتها الحضارة الرومانية في حكمها على الربا . وكانت قریش في الجاهلية أيضا ترى الربا وسيلة كسب خبيث .

وسنتحدث عن هذا الموضوع بعونه تعالى تحت العناوين التالية :

- ١- نظرة اليونانيين إلى الربا .
  - ٢- نظرة الرومانيين إلى الربا .
  - ٣- نظرة قریش في الجاهلية إلى الربا .
- مخصصين لكل منها مطلباً مستقلاً .

## المطلب الأول :

### نظرة اليونانيين إلى الربا :

كان اليونانيون يرون أن كسب المعيشة بالتعامل الربوي أمر غـيـر طبيعي لأن النقود خلقت للمعاوضة وليست لتوليد النقود . ونهاهم فلاسفتهم عن المراهبة . تقول دائرة المعارف الأمريكية : " شدد أفلاطون وأرسطو في تحريم الربا حيث قرروا أنه وسيلة مذمومة للحصول على المال .<sup>(١)</sup>

---

"Usury", Encyclopedia Americana (International Edition), Americana Corporation, New York: 1977, Vol. 27, P. 824.

ونص عبارتهم :

"Plato and Aristotle condemned it as particularly obnoxious kind of money-making."

(١) ويقول أفلاطون في كتابه القانون : " لا يحلّ لشخص أن يقرض بالربا " .  
كما بيّن أرسطو أن الربا من ضروب الكسب التي تخالف الطبيعة . فقد قال  
في كتابه " السياسة " : كان حقا استنكار الربا لأنه طريقة كسب تولدت من  
النقد نفسه ، ومانعة لإياه من التخصص الذي من أجله كان قد خلق . النقد  
لا ينبغي أن يصلح إلا للمعاوضة . والفائدة هي نقد تولد عن نقد . وهذا  
من بين ضروب الكسب كلها هو الكسب المضاد للطبع <sup>(٢)</sup> .

وقرّر أفلاطون وأرسطو أن الربا يُعرّض الدولة للخطر حيث يخلق النزاع  
الطبعي فيها .

تقول دائرة المعارف الأمريكية ناقلة رأيهما :  
قالا : " ( أفلاطون وأرسطو ) يعرض الربا فلاح الدولة للخطر  
بمواجهة طبقة — أي المقرضين الأغنياء — ضد طبقة أخرى — أي المقرضين  
الفقراء " <sup>(٣)</sup> .

---

(١) نقلا عن " بحوث في الربا " للشيخ محمد أبي زهرة ص ١٢ .  
(٢) " السياسة " ص ١١٧ . باختصار ( ترجمه من الإغريقية إلى  
الفرنسية بار قلمي سانسليهير ، ونقله إلى العربية أحمد لطفي السيد  
ط . دار الكتب المصرية القاهرة . سنة الطبع ١٩٤٧ م ) .

3- " Usury", The Encyclopedia Americana (International Edition)  
Vol. 27, P. 824.

ونص عبارتهما : ————— :

" It imperiled the welfare of state, " they said "  
by setting one class ( the wealthy lenders )  
against another ( the poor borrowers ) " .

## المطلب الثاني :

### نظرة الرومان إلى الربا :

لم يختلف الرومان في نظرتهم إلى الربا عن اليونانيين . فقرروا أنه كسب غير طبيعي وأنه سبب انقسام الشعب إلى طبقتين متعارضتين . وكتب فلاسفتهم في هذا الصدد . تقول دائرة المعارف الأمريكية بعد بيان موقف اليونانيين حول الربا : " ظهرت آراء مماثلة لآراء اليونانيين من قبل كتاب الرومان أمثال سيسروا وكيكو وسينيكا " .<sup>(١)</sup>

إلى جانب هذا كان التعامل الربوي محظورا رسميا في البداية إلا أنه بدأ يظهر مع توسع الدولة وظهور طبقات تجارية . وفي هذا يقول لويس هنري ( Lewis Henry ) : " حظرت الدولة الرومانية فسي فترتها الأولى أخذ الربا في أي صورة كان ، لكنه بدأ يظهر تدريجيا مع توسع الدولة وظهور طبقات تجارية . ومع ذلك فرضت قيود شديدة على أسعار الربا ونفذت بدقة . ولقد كان الرومان أول من وضع القوانين للحفاظ على حقوق المدنيين " .<sup>(٢)</sup>

---

1) " Usury ", The Encyclopedia Americana ( International Edition ), Vol. 27, P. 824.

ونص عبارتها :

" Similiar opinions were expressed by Roman writers like Cicero, Cato and Seneca."

2) Lewis Henry, History of Economic Thoughts,

ونص عبارته :

"In the early state, the Roman empire prohibited the charging of any interest, but gradually with the extension of the empire and the rise of trade classes, interest appeared. However severe restrictions were imposed on rates of interests which were strictly regulated. The Romans were the first to enact laws for the protection of debtors " .

( Taken from Islam and the Theory of Interest, by Anwar Iqbal Qureshi, P.6 Pub. by Sh. Mohammad Ashraf Bookseller Lahore).

### المطلب الثالث :

#### نظرة قريش "مكة" في الجاهلية إلى الربا

كانت قريش في الجاهلية تتعامل بالربا ، لكنها مع ذلك كانت تحتقد أن كسب الربا كسب خبيث . لذا نجد أن قريشا لما قررت بناء الكعبة قبل البعثة بخمس سنوات نهاها أبو وهب من إدخال كسب الربا في بنائها . فقد روى الإمام ابن إسحاق : " فلما أجمعوا أمرهم في هدمها وبنائها ، قام أبو وهب بن عمرو بن عائذ بن عبد بن عمران بن مخزوم فتناول من الكعبة حجرا ، فوثب من يده حتى رجع إلى موضعه . فقال : يا معشر قريش ! لا تدخلوا في بنائها من كسبكم إلا طيبا . لا يدخل فيه مهر بغي ، ولا بيع ربا ، ولا مظلة أحد من الناس " .<sup>(١)</sup>

ويظهر من قول أبي وهب أنه كان يرى كسب الربا كسبا غير طيب ، حيث لا يليق أن ينفق منه شي\* على بناء بيت الله الحرام .

ولم يكن هذا رأى شخص من قريش ، بل إن قريشا تبنت هذا الرأى ولم تنفق على بناء الكعبة إلا طيبا - على حسب رأيهم - وكان هذا سببا لإخراج الحجر من البيت . فقد روى الإمام البخارى عن عائشة رضي الله عنها قالت : " سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدر ، أمن البيت<sup>(٢)</sup>

---

(١) السيرة النبوية لابن هشام الجزء الأول / ص ١٢٩ ( ط . مكتبة الكليات الأزهرية ، المطبوع بتعليق طه عبدالرؤف سعد . بدون سنة الطبع ) .

(٢) الجدر : بفتح الجيم وسكون المهملة ( الدال ) كذا للأكثر . وفي رواية : الجدار . قال الخليل : الجدر لغة في الجدار . والممراد من الجدر الحجر بكسر الحاء وسكون الجيم ، وهو معروف على صفة نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعا . ( انظر فتح البارى ٢/٤٤٤ للحافظ ابن حجر ) نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد الرياض . بدون سنة الطبع ( و ( عمدة القارى ٩/٢١٩ ) .

هو ؟ قال : " نعم " . قلت : " فما لهم لم يدخلوه في البيت ؟  
قال : " إن قومك قصرت بهم النفقة " .<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>

فوجد أن النبي صلى الله عليه وسلم بين أن سبب إخراج قريش  
الحجر من البيت كان قصور النفقة أي قصرت بهم النفقة الطيبة التي كانوا  
قد أخرجوها لبناء البيت .

ويؤكد هذا ما رواه الإمام سفيان بن عيينة في جامعه عن عبيد الله  
ابن أبي يزيد عن أبيه أنه شهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أرسل  
إلى شيخ من بني زهرة أدرك ذلك فسأله عمر - رضي الله عنه - عن بناء  
الكعبة ، فقال : " إن قريشا تقرّب لبناء الكعبة - أي بالنفقة الطيبة -  
فعجزت فتركوا بعض البيت في الحجر " . فقال عمر - رضي الله عنه -  
" صدقت " .<sup>(٣)</sup>

---

(١) ( قصرت ) بفتح الصاد الشددة ، ويروى بضم الصاد المخففة ( انظر  
فتح الباري ٤٤٤/٣ للحافظ ابن حجر ) نشر وتوزيع رئاسة إدارات  
البحوث والإفتاء والإرشاد . بدون سنة الطبع و عمدة القارى ٩/٢١٩ ) .  
(٢) صحيح البخارى ، كتاب الحج ، باب فضل مكة وبنائها ، رقم الحديث  
١٥٨٤ ، ٤٣٩/٣ ( المطبوع مع فتح الباري ) .  
(٣) فتح الباري ، ٤٤٤/٣ .

### المبحث الثالثي :

#### موقف اليهودية والنصرانية من الربا :

اتفقت اليهودية والنصرانية على تحريم الربا ، وسنذكر موقفهما من الربا بتوفيق الله تعالى تحت العنوانين التاليين :

- ١- موقف اليهودية من الربا .
- ٢- موقف النصرانية من الربا .

مخصصين لكل واحد منهما مطلباً مستقلاً .

#### المطلب الأول :

##### موقف اليهودية من الربا :

حرّمت شريعة موسى عليه السلام الربا . وهذا ما نجده منصوصاً في القرآن الكريم . يقول الله تعالى : ( فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً . وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل وأعدنا للكافرين منهم عذاباً أليماً )<sup>(١)</sup> .

نجد في قول الله تعالى أن اليهود نهوا عن أخذ الربا وتوعد سبحانه على مخالفته . كما بيّن أنه كان من أسباب تحريم الطيبات . وهذا كلّه يدل على تحريم الربا على اليهود .

يقول أبو الفضل الآلوسي : " وفي الآية دلالة على أن الربا كان محرّماً عليهم كما هو محرّم علينا ، وأن النهي يدل على حرمة المنهي



(١)

عنه ، وإلا لما تواعد سبحانه على مخالفته .

وليس القرآن الكريم وحده يخبر عن تحريم الربا في اليهودية . بل  
إن التوراة — على رغم تحريف اليهود فيها — تبين تحريمه .

تقول دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية : "إن تحريم الربا —  
المطلق كان سمة بارزة لتشريع اليهود الاقتصادي كما هو مبين في نصوص  
التوراة المشهورة " .<sup>(٢)</sup>

وحينما نطالع التوراة نجد أنها — على رغم التحريف فيها من قبل  
اليهود — تحرّم التعامل الربوي بين الإسرائيليين ، وتقرّر أن الابتعاد عنه  
من صفات الصّديقين الذين يدخلون في مسكن الرب ، كما تخبر أن المراجعة  
من سمات سفاكي الدماء ، وأنها سبب من أسباب غضب الرب .

وسنبين بتوفيق من الله تعالى موقف اليهودية في هذا المقام تحت  
العناوين التالية :

- أ ( تحريم التعامل الربوي بين الإسرائيليين .
- ب ( من صفات الصّديقين اجتناب التعامل الربوي .
- ج ( الابتعاد عن المراجعة من صفات الداخلين في مسكن الرب .
- د ( المراجعة من سمات سفاكي الدماء .
- هـ ( الربا سبب من أسباب غضب الرب .

---

(١) روح المعاني ١٤/٦ ( ط . دار الفكر بيروت . سنة الطبع ١٤٠٣ هـ ) .  
وانظر أيضا أحكام القرآن لابن العربي القسم الأول / ص ٥١٤ ، وتفسير  
أبي السعود ٢/٢٥٣ ، تفسير البيضاوي ص ٨٥ ، وجامع البيان في تفسير  
القرآن للشيخ معين الدين الشافعي ص ١٥٢ ( ط . دار نشر الكتب الإسلامية باكستان  
الطبعة الأولى سنة الطبع ١٣٩٦ هـ ، وفتح القدير للشوكاني ١/٥٣٦ ( ط .  
دار المعرفة بيروت ) .

2 ) International Encyclopedia of  
Social Sciences, V.7 / P. 473

ونص عبارتها :

" The absolute prohibition of interest was an out-  
standing feature of ancient Hebrew economic

### أ ( تحريم التعامل الربوي بين الإسرائيليين :

هناك نصوص عديدة في التوراة تحرم التعامل الربوي بين الإسرائيليين فقد ورد في سفر الخروج : " إذا أقرضت لفقير من شعبي من عندك فلا تكن له كالمرابي ، ولا تقيموا عليه ربي " .<sup>(١)</sup>

وجاء في سفر الأحبار : " وإذا رقت حال أخيك وقصرت يده عندك فاعضده وليعيش معك كغريب أو نزيل . لا تأخذ منه ربي ولا ربحا . اتق لإلهك فيعيش أخوك معك " .<sup>(٢)</sup>

ونجد في سفر تثنية الاشتراع : " لا تقرض أخاك بربي في فضة أو طعام أو شيء آخر ما يقرض بالربا " .<sup>(٣)</sup>

### ب ( من صفات الصديقين اجتناب التعامل الربوي :

بيّنت التوراة أن من صفات الصديقين الذين يرضى عنهم الرب الابتعاد عن التعامل الربوي . فقد ورد في نبوة حزقيال : " فالإنسان إذا كان صديقا وأجرى الحكم والعدل . . . . ولم يعط بالربي ، ولم يأخذ ربحا

---

(١) الكتاب المقدس ( عندهم ) ، سفر الخروج ، الفصل الثاني والعشرون الآية ٢٥ ، والمجلد الأول / ص ١٢٨ ( ط . مطبع المرسلين الميسوعيين بيروت . سنة الطبع ١٨٢٩ م ) .

(٢) المرجع السابق ، سفر الأحبار ، الفصل الخامس والعشرون ، الآيتان ٣٥-٣٦ ، المجلد الأول / ص ٢٠٧ .

(٣) المرجع السابق ، تثنية الاشتراع ، الفصل الثالث والعشرون ، الآية ١٩ ، ٣٢٥/١ .

وسا هو جدير بالذكر أن اليهود - لعنهم الله تعالى - على حسب عادتهم احتالوا على هذا الحكم فاتخذوا من الأجنبي حاجزا بين طرفي القرض منهم ، فيقرض المرابي اليهودي أجنبيا يقرض بدوره المستقرض اليهودي ويتقاضاه الربا ليأخذه المرابي من يد أجنبي بظاهر من الأمر . ( انظر كتاب الربا في شريعة الاسلام : تنوع واختلافه عن ربا اليهود للدكتور حسين توفيق رضا ص ٣٥ ط . مكتبة دار التراث القاهرة . بدون سنة الطبع . وقد نقل الكلام في هذا المجال عن دائرة المعارف اليهودية ٣٩٠/١٢ و " الربا عند اليهود " للأستاذ عاشور ص ١٣٧ ) .

وكشف يده عن الائم . وأجرى قضاء الحق بين الإنسان والإنسان . وسلك  
رسمي وحفظ كلامي عاملا بالحق فيما أنه صديق يحيا حياة يقول سي—  
(١)  
الرب " .

#### ج ) الابتعاد عن المراهبة من صفات الداخلين في مسكن الرب :

ذكرت التوراة أن من صفات الذين يستحقون دخول مسكن الرب أنهم  
لا يتعاملون بالربا . فقد جاء في مزمور لداود : " يا رب من يحل فسي  
مسكنك ، ومن يسكن في جبل قدسك . السالك بلا عيب وفاعل البر والمتكلم  
بالحق في قلبه . . . ولا يعطي فضته بالربا ولا يقبل الرشوة على السبهيء  
(٢)  
فمن عمل بذلك فلن يتزعزع إلى الأبد " .

#### د ) المراهبة من سمات سفاكي الدماء :

تشبه اليهودية الربا بسفك الدم والقتل فقد ورد في نبوة حزقيال ما  
يدل على أن أخذ الربا والمراهبة من سمات سفاكي الدماء .  
(٣)

وسا يؤكد على هذا الأمر أن أكثر ما يطلق على الربا في اللغة  
العبرية هو لفظة نشخ ( بكسر النون والشين المعجمة وسكون الخاء  
المعجمة ) وهي تعني في أصل مادتها اللغوية " العض " وتوسى هذه  
(٤)  
الكلمة أن المراهبي يأكل لحم أخيه الذي يدانيه بالربا كما ينهشه الثعبان .

---

(١) الكتاب المقدس ( عندهم ) ، نبوة حزقيال ، الفصل الثامن عشر ،  
الآيات ٥ - ٩ ، المجلد الثاني / ص ٥٦٢ .

(٢) المرجع السابق ، سفر الزمير ، المزمور الرابع عشر ،  
الآيات ١ - ٥ ، المجلد الثاني / ص ٥٦ .

(٣) انظر المرجع السابق ، نبوة حزقيال ، الفصل الثامن عشر ، الآيات  
١٠ - ١٣ ، المجلد الثاني / ص ٥٦٢ .

(٤) نقلا عن " الربا في شريعة الاسلام " للدكتور حسين توفيق رضا ، تنوعه  
واختلافه عن ربا اليهود " ص ٣٨ ،

### هـ ) الربا سبب من أسباب غضب الرب :

بيّنت التوراة أن أخذ الربا سبب من أسباب غضب الرب . فقد جاء في " نبوة حزقيال " فقل هكذا : قال السيد الرب :  
" أيتها المدينة التي تسفك الدم في وسطها ! ليأتي وقتها وتضمر نفسها بصنع أصنام لتتنجس بها . . . فيك أخذت الرشوة لسفك الدم ، وأنت أخذت الربا والربح . وجرت على قريبك بالسحت ، ونسيتني " .

يقول السيد الرب : " فها انذا ضربت كفي على سحتك الذي أخذته وعلى الدم المسفوك في وسطك . فهل يثبت قلبك أو تقوى يداك أيام جرى أمرى معك . أنا الرب تكلمت وسأفعل . أشتتكم بين الأمم . وأذكرك فسي الأراضى ، وأزيل نجاستك منك . وأمتلكك على عيون الأمم فتعلمين أني الرب " .<sup>(١)</sup>

### المطلب الثاني :

#### موقف النصرانية من الربا :

لم يتغير موقف النصرانية من موقف اليهودية حول الربا بل أكدت على تحريمه ، واتفق علماءها على ذلك إلا أن الكنيسة بدأت تغير موقفها في القرون المتأخرة متأثرة بالحضارة الغربية الحديثة .

وسنتحدث عن هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى تحت العناوين التالية :

أ ) تحريم الربا في اليهودية يقتضي تحريمه في النصرانية .

ب ) الأمر بالإقراض من غير ربا .

---

(١) الكتاب المقدس ( عندهم ) ، نبوة حزقيال ، الآيات ٣ ، ١٢ - ١٦ ،  
المجلد الثاني / ص ٥٢٠ - ٥٢١ .

ج ( اتفاق علماء النصارى على تحريم الربا .

د ( التحول في موقف الكنيسة .

أ ( تحريم الربا في اليهودية يقتضي تحريمه في النصرانية :

تنص نصوص التوراة - كما ذكرنا سابقا - على تحريم الربا . وهذا يقتضي تحريمه في النصرانية حيث بعث عيسى عليه الصلاة والسلام مصدقا لما بين يديه من التوراة . فقد ورد في إنجيل لوقا على لسان عيسى عليه السلام : " لا تظنوا أنني أتيت لأحلّ الناموس والأنبياء . إني لم آت لأحلّ (١) ولكن لأتمم " .

فكل ما ثبت تحريمه في اليهودية فهو حرام في النصرانية إلا إذا ورد نص يحلّله . ولم يرد نص في الإنجيل يحلّ الربا .

ب ( الأمر بالاقراض من غير ربا :

بدل تحليل الربا نجد نصا في الإنجيل يمنع من أن يأمل شخص أى شيء مقابل الإقراض . فقد ورد في إنجيل لوقا : " وإن أقرضتم الذين ترجون أن تستوفوا منهم فأية منة منكم ، فلن الخطأة يقرضون الخطأة لكي يستوفوا منهم المثل . ولكن أحبوا أعداءكم وأحسنوا وأقرضوا غير مؤملين شيئا فيكون أجركم كثيرا ، وتكونوا بني العلى ، فإنه منعم على الغير ، الشاكرين (٢) والأشرار " .

وقد أجمع رجال الكنيسة ورؤساؤها - كما يقول الدكتور عبد الله دراز -

على أن هذا التعليم الصادر عن المسيح عليه السلام يعد تحريما قاطعا (٣) للتعامل بالربا .

(١) الكتاب المقدس ( عندهم ) إنجيل متي ، الفصل الخامس ، الآية ١٧ ، ٣ / ص ٨ .

(٢) المرجع السابق ، إنجيل لوقا ، الفصل السادس / الآيتان ٣٤ و ٣٥ ،

المجلد الثالث / ص ١٠٨ .

ج ( اتفاق علماء النصارى على تحريم الربا :

قرّر علماء النصارى أن الربا أمر غير عادل وكسب نجس ، وأن المرابي يفقد شرفه حتى لا يبقى أهلا للتكفين ، وأن من لا يعدّ الربا معصية فهو ملحد .

(١)

يقول سينت توماس : " إن تقاضي الفوائد أمر غير عادل ، فلن هذا معناه استيفاء دين لا وجود له . ذلك أن ما لا ينتفع به إلّا باستهلاكه تختلط فيه منفعة الشيء بالشيء ذاته . فمن يقرض هذا الشيء لا يجوز له في الوقت الذي يطالب به ، أن يطالب بأجر على منفعته ، فإنه هو ومنفعته شيء واحد . وليس من العدل أن يطالب القرض بالشيء مرتين " .

ويقول الأّب " يوني " : " إن المرابين يفقدون شرفهم في الحياة الدنيا وليسوا أهلا للتكفين بعد موتهم " .

وقال سكوبار : " إن من يقول : إن الربا ليس معصية يعد ملحدا خارجا عن الدين " .

وليس هذا رأى عالم واحد أو اثنين من علماء النصارى بل هذا ما اتفق عليه آباء النصرانية في أول مجمع مسكوني عقده في نيقية عام ٣٢٥ م حيث قرروا : " إذا وجد واحد من الآن يأخذ الربا ، أو يجعل آخر

---

(١) سينت توماس ( Saint Thomas )

(٢) نقلا عن كتاب : مصادر الحق للدكتور عبد الرزاق السنهوري ١٩٥/٣ .  
( ط . جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية  
الطبعة الثالثة ، سنة الطبع ١٩٦٧ م ) .

(٣) نقلا عن كتاب " الربا في نظر القانون الإسلامي " للدكتور عبد الله دراز ص ٧ ، وقد نقله عن باسكال في مراسلاته الأقليمية ، الخطاب

الثامن ( Pascal Les Provinciales )

(٤) نقلا عن المرجع السابق ص : ٧ .

يفعل هذا له ، أو يسلف على حنطة برها ، أو يحتال فيه بحيلة لأجل ربح نجس فيقطع ويجعل غريباً .<sup>(١)</sup>

وما يلاحظ في قرار المجمع المسكوني أن الكلام حول تحريم الربا لم يكن من باب التهيب فعسب بل كان قانوناً كنسياً ، قرّرت العقوبة لمخالفيه ، بل أكثر من هذا ، ذكر المتتبعون لتاريخ الكنيسة أن تحريم الربا بالقانون كان سمة مميزة للقانون الكنسي في القرون الوسطى .

تقول دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية : " إن تحريم الفائدة ( أو الربا كما كان يسمى في القرون الوسطى ) كان سمة جوهرية للقانون الكنسي في القرون الوسطى " .<sup>(٢)</sup>

#### د ( التحول في موقف الكنيسة حول الربا :

استمر القانون الكنسي يحرم الربا طوال القرون الوسطى ، إلا أن الكنيسة بدأت تتأثر بالحضارة الغربية وتقلص من نطاق الربا المحرم حتى صـدـر القانون في عهد هنري الثامن بإجازة أخذ الربا .

تقول دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية في هذا :  
" سنّ بريطانيا قانون في نهاية عهد هنري الثامن سنة ١٥٤٥ م

---

(١) نقلا عن كتاب " الربا في الشريعة الإسلامية . " تنوعه واختلافه عن ربا اليهودية " ص ٢٥ . وقد نقله عن كتاب القوانين للصفي بن العسال ص ٣١٣ .

2) " Interest " International Encyclopedia of Social Sciences" V. 7/ P. 473.

ونص عبارتها :

" In the middle ages the prohibition of interest (or, as it was then called usury) was a central feature of canonic law."

(١)  
بإجازة أخذ الربا ، إلا أنه قرر أن الحد الأعلى لذلك هو ١٠ بالمائة .

---

١) " Interest " International Encyclopedia of Social Sciences, V.7/P. 473.

ونص عبارتها :

" Towards the end of Henry VIII's reign in England, a law was enacted (1545) legalizing interest but limiting it to a legal maximum of 10 percent".



### الفصل الثالث

#### حكم الربا في الإسلام

---

حرم الإسلام الربا وقرر أنه من أكبر الكبائر . كما بيّن أنه سبب لعقوبات عديدة في الدنيا والآخرة .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل منع الإسلام من تقديم أى مساعدة للتعامل الربوى .

وسنتكلم عن هذا الموضوع بحول الله وقوته تحت العناوين التالية :

- ١- تحريم الإسلام للربا .
  - ٢- الربا من أكبر الكبائر .
  - ٣- عقوبات بسبب الربا .
  - ٤- تحريم تقديم مساعدة للتعامل الربوى
- مخصصين لكل عنوان مبحثا مستقلا .

## المبحث الأول :

### تحريم الإسلام الربا :

حَرَّمَ الإسلام الربا . يقول الله تعالى : ( وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ <sup>(١)</sup> الرِّبَا ) .

وأمر الله تعالى بتركه . يقول تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا <sup>(٢)</sup> اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ) .

يقول الإمام ابن جرير الطبري في تفسير الآية : " اتركوا طلب ما بقي لكم من فضل على رؤوس أموالكم التي كانت لكم قبل أن تربوها عليها . ( لأن <sup>(٣)</sup> كنتم مؤمنين ) لأن كنتم محققين لإيمانكم قولاً ، وتصديقكم بألسنتكم ، بأفعالكم "

ومّا يفهم من الآية الكريمة - والله أعلم بالصواب - أن من مقتضيات الإيمان ترك الربا حيث قال تعالى ( وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ <sup>(٤)</sup> مؤمنين ) .

يقول الشيخ محمد جمال الدين القاسمي في تفسير الآية : " أى اتركوا ما بقي لكم من الربا على الغرما " ( إن كنتم مؤمنين ) على الحقيقة ، فلن ذلك مستلزم لما أمرتم به البتة .

قال الحرالي : " فبين أن الربا والإيمان لا يجتمعان " . <sup>(٤)</sup>

كما نهى الله تعالى عن أكل الربا في آية أخرى حيث يقول عز من قائل : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً . وَاتَّقُوا اللَّهَ

(١) سورة البقرة / الآية ٢٧٥ .

(٢) سورة البقرة / الآية ٢٧٨ .

(٣) تفسير الطبري ٢٢/٦ .

(٤) تفسير القاسمي ٣٧٣/٣ ( ط . دار الفكر بيروت . الطبعة الثانية

١٣٩٨ هـ بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ) .

لعلكم تفلحون . واتقوا النار التي أعدت للكافرين (١) ، فأوعده الله  
المؤمنين بالنار التي أعدت للكافرين إن لم يتركوا الربا .

وقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كان يقول : " هي أخوف  
آية في القرآن حيث أوعده الله المؤمنين بالنار المعدة للكافرين إن لم يتقوه " (٢)  
كما وعد المؤمنين برحمته إن هم أطاعوه فيما نهاهم من أكل الربا وغيره من  
الأشياء حيث قال تعالى في الآية التي تلي الآيتين السابقتين : ( وأطيعوا  
الله والرسول لعلكم ترحمون ) (٣) .

يقول الإمام الطبري في تفسير الآية : " يعني بذلك جل ثناؤه : وأطيعوا  
الله أيها المؤمنون ! فيما نهاكم عنه من أكل الربا وغيره من الأشياء وفيما  
أمركم به الرسول لترحموا فلا تعذبوا " (٤) .

إلى جانب هذا أمر الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام أمته  
باجتناب الربا . فقد روى الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال : " اجتنبوا السبع الموبقات " ، قالوا :  
يا رسول الله ! وما هن ؟ ، قال : " الشرك بالله ، والسحر ، وقتل  
النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا " (٥) ، وأكل مال اليتيم ، والتولي  
يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات " .

---

(١) سورة آل عمران / الآيتان ١٣٠ - ١٣١ .  
(٢) عمدة القاري ٢٠٠/١١ ، وانظر أيضا الكشاف ٤٦٣/١ .  
(٣) سورة آل عمران / الآية ١٣٢ .  
(٤) تفسير الطبري ٢٠٦/٢ .  
(٥) صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ، باب قول الله عز وجل ( إن الذين  
يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون  
سعيرا ) رقم الحديث ٢٧٦٦ ، ٣٩٣/٥ .

## البحث الثاني :

### الربا من أكبر الكبائر :

لم يقتصر الإسلام على بيان تحريم الربا بل أذن الله تعالى بحرب من<sup>(١)</sup> لم يتركه . يقول تعالى : ( فلن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ) وأذن الحرب من الله ورسوله بسبب هذه الجريمة يدل على أنها من الكبائر.

يقول الامام القرطبي في تفسير الآية : " دلّت هذه الآية على أن أكل<sup>(٢)</sup> الربا والعمل به من الكبائر " .

بل إن أسلوب الوعيد الذي هذّر الله تعالى به المتعاملين بالربا لم يستخدم لأى جريمة أخرى .

ونظرا إلى ذلك قال إمام دار الهجرة - الإمام مالك رحمه الله تعالى - " لم أر أشد من الربا " ، فقد روى الإمام القرطبي عن ابن بكير قال : جاء رجل إلى مالك بن أنس فقال : يا أبا عبد الله ! إني رأيت رجلا سكرانا يتعاقر يريد أن يأخذ القمر<sup>(٣)</sup> ، فقلت : " امرأتي طالق إن كان يدخل جوف ابن آدم أشد من الخمر " .

فقال : ارجع حتى أنظر في مسألتك . فأتاه من الغد فقال له : " ارجع حتى أنظر في مسألتك " ، فأتاه من الغد فقال له : " امرأتك طالق . إني تصفحت كتاب الله وسنة نبيه فلم أر شيئا أشد من الربا ، لأن

---

(١) سورة البقرة / الآية ٢٢٩ .

(٢) تفسير القرطبي ٣/ ٣٩٤ ( طه . دار لإحياء التراث العربي بيروت . بدون سنة الطبع ) .

(٣) ( يتعاقر يريد أن يأخذ القمر ) . يتعاقر من المعاقرة : وهو إدمان شرب الخمر ( انظر لسان العرب المحيط ، مادة " عقر " ، ٢/ ٨٤٠ ) .

(١) الله أذن فيه بالحرب " .

ولم يأت جانب هذا تدل الأحاديث الواردة بشأن الربا على أنه من أكبر الكبائر . فقد روى الإمام أحمد عن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ستة وثلاثين زنية " .<sup>(٢)</sup>

ومن المعروف أن الزنا من أكبر الكبائر . وإذا كان درهم ربا أشد من ست وثلاثين زنية ، فكيف لا يكون الربا من أكبر الكبائر .

يقوم الإمام الشوكاني تعليقا على الحديث الشريف : " يدل على أن معصية الربا أشد المعاصي لأن المعصية التي تعدل معصية الزنا - التي

---

(١) تفسير القرطبي ٣/ ٣٦٤ .

(٢) ( عبد الله بن حنظلة ) وحنظلة هو حنظلة بن أبي عامر الـذى استشهد في غزوة أحد وغسله الملائكة حيث خرج إلى المعركة وهو جنب حين سمع النداء للخروج إلى الجهاد ، ولذلك لقب بـ " غسيل الملائكة " .

انظر السيرة النبوية لابن هشام ٣/ ٢٥ .

(٣) الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل ، أبواب الربا ، باب ما جاء في التشديد فيه ، ١٥/ ٦٩ ط دارالشهاب القاهرة بدون سنة الطبع وقال الحافظ الهيثمي عن الحديث : " رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط ورجال أحمد رجال الصحيح " . ( مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في الربا ، ٤/ ١١٢ ) ط . دار الكتاب العربي بيروت ، الطبعة الثالثة ، سنة الطبع ١٤٠٢ هـ .

وقال الحافظ المنذرى : " رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجال أحمد رجال الصحيح " ( الترهيب والترهيب ، الترهيب من الربا ، رقم الحديث ١٤ ، ٣ / ٧ ) ط . دار الفكر بيروت . سنة الطبع ١٤٠١ هـ .

لأن الحافظ ابن الجوزي ذكر هذا الحديث في الموضوعات لكن رد عليه الحافظ ابن حجر حيث قال : " حسين بن محمد - أحد رواة الحديث - الـذى انتقد ابن الجوزي الحديث من أجله ، قلت : حسين احتج به الشيخان " ( القول المسدود في الذب عن المسند للإمام أحمد بن حنبل . الناشر : إدارة ترجمان السنة لاهور . الطبعة الرابعة . سنة الطبع ١٤٠٣ هـ ) .

وقال الشيخ الألباني عن الحديث : " وإسناده صحيح " حاشية مشكاة المصابيح

هي غاية الغفاعة والشناعة - بمقدار العدد المذكور بل أشد منها لاشك  
(١)  
أنها تجاوزت الحد في القبح " .

وقد ورد عن بعض السلف أيضا ما يدل على كون الربا من أكبر الكبائر  
فقد روى الإمام أحمد عن حنظلة بن الراهب عن كعب قال : " لأن أزنبي  
ثلاثا وثلاثين أحب إلي من أكل درهم ربا يعلم الله أنني أكلته حين أكلته  
(٢)  
ربا " .

وقد نص بعض العلماء أيضا على أن الربا من أكبر الكبائر ، يقول  
الإمام ابن حزم : " والربا من أكبر الكبائر " (٣) كما يقول الحافظ ابن حجر  
المكي الهيثمي : عدّ الربا كبيرة هو ما أطبقوا عليه اتباعا لما جاء في  
الأحاديث الصحيحة من تسميته كبيرة بل من أكبر الكبائر وأعظمها " (٤) .

---

(١) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ٢٩٧/٥ ( نشر : رئاسة إدارات البحوث  
العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالملكة العربية السعودية . الطبعة  
الأولى . سنة الطبع ١٤٠٢ هـ ) .

(٢) الفتح الرباني لترتيب سند الإمام أحمد بن حنبل ، أبواب الربا ،  
باب ما جاء في التشديد فيه ، ٧٠/١٥ .

وقد أورد الحافظ المنذرى هذا الأثر في الترغيب والترهيب وجمود  
لسناده ( انظر الترغيب والترهيب ، الترغيب من الربا ، رقم الحديث  
١٣ ، ٧/٣ ) .

ويقول الحافظ الهيثمي : " رجاله رجال الصحيح إلى حنظلة " ( مجمع  
الزوائد ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في الربا ، ١١٢/٤ - ١١٨ ) .

(٣) المحلى ، مسألة ١٤٧٩ ، ٥٠٣/٩ . ( الناشر : مكتبة الجمهورية  
بمصر . سنة الطبع ١٣٨٧ هـ . المطبوع بإشراف زيدان أبو المكارم حسن )

(٤) الزواجر من اقتراف الكبائر ، الجزء الأول / ص ١٨٥ .

### المبحث الثالث :

#### عقوبات بسبب الربا :

- بيّن الاسلام أن الربا سبب لعقوبات عديدة في الدنيا والآخرة .  
وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى تحت العنوانين التاليين :
- أ ( عقوبات دنيوية .
  - ب ( عقوبات أخروية .

#### أولا : عقوبات دنيوية :

إن العقوبات الدنيوية التي تنزل وتوقع بسبب الربا منها ما يصيب المجتمع الذي يظهر فيه الربا ، ومنها ما ينزل على المتعامل بالربا فحسب. وسنذكر العقوبات التي تصيب المجتمع بعنوان " عقوبات جماعية بسبب الربا " والأخرى بعنوان " عقوبات فردية بسبب الربا " .

#### أ ( عقوبات جماعية بسبب الربا :

لا يقتصر ضرر الربا على من يعمل به فحسب بل يصيب المجتمع الذي يظهر فيه . فيستحق ذلك المجتمع عقاب الله تعالى . فقد روى الإمام أبو يعلى عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
(١) " ما ظهر في قوم الزنى والربا إلّا أحلوا بأنفسهم عقاب الله " .

وينزل ذلك العقاب في صور عديدة . قال الحرالي : " أكثر بلايا هذه الأمة حتى أصابها ما أصاب بني إسرائيل من البأس الشنيع والانتقام بالسنةين

---

(١) نقلا عن مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب البيوع . باب ما جاء في الربا ١١٨/٤ .

وقال الحافظ الهيثمي : " رواه أبو يعلى وإسناده جيد " ( المرجع السابق )  
وقال الحافظ المنذرى أيضا : " رواه أبو يعلى بإسناد جيد ( الترغيب والترهيب ، الترهب من الربا ، رقم الحديث ٢٠٣٠ )

(١)

لأنما هو من عمل الربا .

ب ( عقوبات فردية :

يعرض المتعامل بالربا نفسه لعقوبات دنيوية عديدة حيث يفقد حرمة نفسه وماله حتى ولو كان منتما إلى الإسلام ، ويجعل عهده مع المسلمين عرضة للإلغاء إن كان من غير المسلمين . وسنتكلم عن هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى تحت العناوين التالية :

١- تعريض المتعامل بالربا نفسه للقتال .

٢- فقد المتعامل بالربا حق التصرف في ماله .

٣- تعريضه عهده مع المسلمين للإلغاء .

١ - تعريض المتعامل بالربا نفسه للقتال :

يفقد من عمل بالربا حرمة نفسه ويعرضها للقتال ، يقول تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين . فلن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله )<sup>(٢)</sup> .

فأذن الله تعالى له بحرب من الله ورسوله . ومن أعلنت عليه حرب من الله ورسوله فكيف يمكن أن تبقى حرمة نفسه ، وقد ذكر الإمام ابن جرير الطبري في تفسير الآيتين قول ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما : " فمن كان مقيما على الربا لا ينزعه عنه فحق على إمام المسلمين أن يستتيه ، فلن نزع ولأا ضرب عنقه " <sup>(٣)</sup> .

---

(١) نقلا عن فيض القدير شرح الجامع الصغير ٤٩٤/٥ . وقد ورد في حديث أن ظهور الربا في قوم سبب ابتلاهم بالحرب والقطع . فقد روى الإمام أحمد عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ما من قوم يظهر فيهم الربا إلا أخذوا بالسنة . وما من قوم يظهر فيهم الرشا إلا أخذوا بالرعب " . ( مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢٠٥/٤ ط . المكتب الإسلامي بيروت ) إلا أن هذا الحديث قال عنه الحافظ المنذرى : " رواه أحمد بإسناد فيه نظر " . ( الترغيب والترهيب ٩/٣ ) . وقال الحافظ الهيثمي : " رواه أحمد وفيه من لم أعرفه " . ( مجمع الزوائد ١١٨/٤ ) وانظر أيضا فيض القدير ٤٩٤/٥ ، وضعيف الجامع الصغير وزيادته للشيخ الألباني



وقال قتادة : " أوعدهم الله تعالى بالقتل كما تسمعون فجعلهم  
بهرجا أينما ثقفوا " .<sup>(١)</sup>

وقال الربيع : أوعد الله لأكول الربا بالقتل " .<sup>(٢)</sup>

ويقول الإمام أبو جعفر الطبري بعد ذكر تلك الأقوال : " وهذه الأخبار  
كلها تنبيء عن أن قوله : ( فأذنوا بحرب من الله ورسوله ) إيذان من  
الله عز وجل لهم بالحرب والقتل " .<sup>(٣)</sup>

وقد أكد غيره من المفسرين أيضا على استحقاق التعامل بالربا لهذه  
العقوبة التعزيرية ، فقد قال القاضي البيضاوي في تفسير الآية : " وذلك  
يقضي أن يقاتل المرابي بعد الاستتابة حتى يغيب " إلى أمر الله كالباغي " .<sup>(٤)</sup>

## ٢ - فقد التعامل بالربا حق التصرف في ماله :

يفقد من لم يتب عن المراهبة حق التصرف في ماله ، ويفهم هذا من  
قوله تعالى : ( وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم . لا تظلمون ولا تظلمون )<sup>(٥)</sup>  
وذلك أن الله تعالى اشترط لثبوت رؤوس أموالهم توبتهم . ويفهم من هذا  
أنهم إذا لم يتوبوا لم يكن لهم رؤوس أموالهم .

يقول القاضي أبو السعود : " ومن ضرورة تعليق هذا الحكم بتوبتهم

---

(١) تفسير الطبري ٢٥/٦ .

( وبهرجا ) الشيء المباح ، يقول العلامة جار الله الزمخشري بهـرج السلطان دمه : إذا أهدره . وهي كلمة فارسية قد استعملها العرب وتصرّفوا فيها " . ( الفائق في غريب الحديث ، ١/١٤١ ، المطبوع بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، ط . د ا ر المعرفة بيروت . الطبعة الثانية . بدون سنة الطبع ) .

(٢) تفسير الطبري ٢٦/٦ . (٣) المرجع السابق ٢٦/٦ .

(٤) تفسير البيضاوي ص ٤٠ . (٥) سورة البقرة / الآية ٢٧٩ .

لأن عدمها

عدم ثبوته عند عدمها <sup>↑</sup> وإن كان مع إنكار الحرمة فهم مرتدون ، ومالهم المكسوب في حالة الردة في\* للمسلمين عند أبي حنيفة رضي الله عنه ، وكذا سائر أموالهم عند الشافعي رحمه الله تعالى . وعندنا هو لورثتهم لا شيء\* لهم على كل حال .

وإن كان مع الاعتراف بها فلن كان لهم شوكة فهم على شرف القتل ، لم تسلم لهم رؤوسهم فكيف برؤوس أموالهم . وإلا فكذلك عند ابن عباس رضي الله عنه فإنه يقول : " من عامل بالربا يستتاب وإلا ضرب عنقه .

وأما عند غيره فهم محبوبون إلى أن تظهر توبتهم لا يمكن — التصرفات أصلا ، فلن لم يتوبوا لم يسلم لهم شيء\* من أموالهم بل إنصا<sup>(١)</sup> يسلم بموتهم لورثتهم " .

ويظهر من كلام القاضي أبو السعود أن المتعامل بالربا يحرم من حق التصرف في ماله في كلتا الحالتين — أنكر حرمة الربا أو اعترف بها — وذلك ما اتفق عليه الإمامان أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى ، وإن كانا قد اختلفا في بعض المسائل التفصيلية في هذا الصدر .

ويقول الزمخشري في تفسير الآية : " فلن قلت : هذا حكمهم إن تابوا<sup>(٢)</sup> فما حكمهم لو لم يتوبوا ؟ قلت : " قالوا " : يكون مالهم فيثا للمسلمين " .

ويقول الإمام الشوكاني في تفسير الآية : " وفي هذا دليل على أن أموالهم مع عدم التوبة حلال لمن أخذها — الأئمة ونحوهم ممن<sup>(٣)</sup> ينوب عنهم " .

(١) تفسير أبي السعود ٢٦٨/١ .

(٢) الكشف ٤٠١/١ .

(٣) تفسير فتح القدير ٢٩٧/١ .

### ٣- تعريض المتعامل بالربا عهده مع المسلمين للإلغاء :

لم تقتصر دائرة العقوبات الواقعة بسبب الربا على المسلمين بل لو أن معاهدا عمل بالربا يصير عهده مع المسلمين عرضة للإلغاء . فقد صرح بهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في عهده مع نصارى نجران . فقد روى الإمام أبو داود عن إسماعيل بن إبراهيم القرشي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل نجران على ألفي حلة . النصف في صفر والنصف في رجب ، يؤدونهم<sup>(١)</sup> إلى المسلمين - الحديث - ، وفي آخره : ما لم يحدثوا حدثا أو يأكلوا<sup>(٢)</sup> الربا " .

وروى الحافظ ابن أبي شيبة عن عامر أنه قال : " قرأت كتاب أهل نجران فوجدت فيه : إن أكلتم الربا فلا صلح بيننا وبينكم " . وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصالح من يأكل الربا " .<sup>(٣)</sup>

- 
- (١) ( ما لم يحدثوا حدثا ) : قال الإمام أبو داود : إذا أنقضوا بعض ما اشترط عليهم فقد أحدثوا ( سنن أبي داود ٢٩٢/٨ ) .
- (٢) سنن أبي داود ، كتاب الخراج والإمارة والغي ، باب في أخذ الجزية ، رقم الحديث ٣٠٢٥ ، ٢٩١/٨ - ٢٩٢ . وقال الحافظ المنذرى عن سند الحديث : " في سماع السدى ( وهو إسماعيل بن إبراهيم القرشي ) عن ابن عباس نظر . وإنما قيل إنه رآه ، ورأى ابن عمر ، وسمع من أنس بن مالك رضي الله عنهم " ( مختصر سنن أبي داود للمنذرى ٢٥١/٤ ) . وقال الحافظ ابن حجر : " وفي سماع السدى عن ابن عباس رضي الله عنهما نظر لكن له شواهد " ( تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، رقم الحديث ٣٠٢٥ ، ١٢٥/٤ . ط . شركة الطباعة الفنية المتحدة القاهرة . سنة الطبع ١٣٨٤ هـ ) بتحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ( ٣ ) مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب البيوع والأقضية ، أكل الربا وما جاء فيه رقم الرواية ٢٠٤٨ ، ٥٦٢/٦ . وانظر أيضا كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام ، باب كتب العهود التي كتبها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، لأهل الصلح ، رقم الرواية ٥٠٣ ، ص ١٨٢ ( ط . مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ودار الفكر القاهرة . الطبعة الثالثة . سنة الطبع ١٤٠١ هـ بتحقيق الشيخ محمد خليل هراس ) . وانظر أيضا كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف ، فصل قصة نجران وأهلها

ولم يكن إلغاء العهد بسبب التعامل الربوي حبرا على الورق بل نفذ مضمونه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما عمل نصارى نجران بالربا . فقد روى الإمام أبو عبيد عن أبي الطيخ قال : " فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أتوا أبا بكر رضي الله عنه فوفى لهم بذلك ، وكتب لهم كتابا نحو من كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما ولي عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أصابوا الربا فـ (١) زمانه فأجلهم عمر رضي الله عنه .

#### ثانيا : عقوبات أخروية :

إلى جانب العقوبات الدنيوية سينال المتعاملين بالربا عديد من العقوبات في الآخرة . ومن تلك العقوبات أنهم سيبعثون مجانين . يقول الله تعالى : ( الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ) . ذكر الإمام ابن جرير الطبرى في تفسير الآية : " الذين يربون الربا لا يقومون في الآخرة من قبورهم إلا كما يقوم الذى يخنقه الشيطان فيصرعه من الجنون " . ونقل الإمام الطبرى عن سعيد بن جبير قوله في تفسير الآية : " يبعث أكل الربا يوم القيامة مجنونا يخفق " . كما نقل عن قتادة قوله : " وتلك علامة أهل الربا يوم القيامة بعثوا وبهم خبل من الشيطان " . (٢)

وقال الحافظ أبو القاسم الغرناطي : " أجمع المفسرون أن المعنى لا يقومون من قبورهم في البعث إلا كالمجنون " . (٣)

- 
- (١) كتاب الأموال ، باب كتب العهود التى كتبها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لأهل الصلح ، رقم الرواية ٥٠٤ ، ص ١٨٢ .  
(٢) سورة البقرة / الآية ٢٧٥ .  
(٣) تفسير الطبرى ٨/٦ .  
(٤) المرجع السابق ٨/٦ .  
(٥) كتاب التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ١٦٧-١٦٨ ( ط . دار الكتب الحديثة بمصر

ومن تلك العقوبات أنه سيوقف أكل الربا في نهر من دم ويرمى بحجر في فيه . فقد روى الإمام البخارى عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال : " قال النبي صلى الله عليه وسلم : رأيت الليلة رجلين أتيا نسي فأخرجاني إلى أرض مقدسة ، فانطلقا حتى أتينا على نهر من دم ، فيه رجل قائم ، وعلى وسط النهر رجل بين يديه حجارة . فأقبل الرجل الذى في النهر ، فلذا أراد الرجل أن يخرج رمى رجل بحجر في فيه فردده حيث كان . فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر فيرجع كما كان . فقلت : " ما هذا ؟ " . فقال : " الذى رأيته في النهر : أكل الربا " .<sup>(١)</sup>

ومن العقوبات التى ستقع على المرابين في الآخرة أنه ستصير بطونهم كالبيوت ، ترى الحيات من خارجها ، فقد روى الإمام ابن ماجة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتيت ليلة أسرى بي على قوم بطونهم كالبيوت ، فيها الحيات تُرى من خارج بطونهم . فقلت : " من هؤلاء " يا جبريل ؟ " . قال : " هؤلاء أكلة الربا " .<sup>(٢)</sup>

---

(١) صحيح البخارى ، كتاب البيوع ، باب أكل الربا وشاهده وكتبه ، رقم الحديث ٢٠٨٥ ، ٣١٣/٤ .

(٢) سنن ابن ماجة ، كتاب التجارات ، باب التغليظ في الربا ، رقم الحديث ٧٦٣/٢ ط . عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، بدون سنة الطبع ) . ورواه أيضا الإمام أحمد في المسند ، انظر المجلد الثاني / ص ٣٥٣ و ٣٦٣ . ( ط . المكتب الإسلامي بيروت ) .

ونقل هذا الحديث الحافظ المنذرى في الترغيب والترهيب باختلاف في اللفظ ، ثم قال : " رواه أحمد في حديث طويل وابن ماجة مختصرا والأصبهاني ، كلهم من رواية على بن زيد عن أبي الصلت عن أبي هريرة رضي الله عنه ( الترهيب من الربا ، رقم الحديث ٢٢ ، ٩/٣ ) وسكت المنذرى عن هذا الحديث .

ونقل الحديث أيضا الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ثم قال : قلت : " رواه الإمام أحمد في حديث طويل في عجائب المخلوقات ، وقد رواه ابن ماجة باختصار ، وفيه على بن زيد ، وفيه كلام ، والغالب عليه الضعف " . ( مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في الربا ، ١١٧/٤ ) .

### المبحث الرابع :

#### تحريم تقديم مساعدة للتعامل الربوي :

لم يقف الإسلام عند تحريم التعامل الربوي بل حرم تقديم أي مساعدة للتعامل الربوي . فقد روى الإمام مسلم عن جابر رضي الله عنه قال : " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا ، وموكله ، وكاتبه ، وشاهديه " وقال : " وهم <sup>(١)</sup> سواء " .

فلم تقتصر اللعنة على آكل الربا وموكله فحسب بل شملت كاتبه وشاهديه وهذا يدل على شمول التحريم على كتابة التعامل الربوي والشهادة عليه إلى جانب تحريم أكل الربا وموكلته .

وفي هذا يقول الإمام النووي أثناء شرحه للحديث الشريف : " وهذا تصريح بتحريم كتابة المبايعة بين المترايين والشهادة عليها والله أعلم " <sup>(٢)</sup> .

وُقِيَاس على تحريم كتابة المبايعة الربوية والشهادة عليها ، تمكّن مؤسّسة ربوية من محل بلّيجار وإعانتها بنشر إعلاناتها وغير ذلك من الأمور التي تساعد على المراجعة . والله تعالى أعلم بالصواب .

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الساقاة ، باب لعن آكل الربا وموكله ، رقم الحديث ١٥٩٨ ، ١٢١٩/٣ .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٦/١١ .

## الفصل الرابع

### شبهات مردودة حول الربا

---

يحاول بعض الناس إثارة الشبهات حول الربا ، ومن تلك الشبهات :

- ١- الربا المحرم هو ربا البيوع دون ربا القروض .
- ٢- الزيادة المشروطة على الدين في أول العقد ليس من الربا .
- ٣- الربا المحرم هو الربا الفاحش .
- ٤- الربا المحرم هو ربا القروض الاستهلاكية .
- ٥- إباحة الربا على الأموال المودعة في بنوك الكفار .

وسنحاول بحول الله وقوته بيان حقيقة تلك الشبهات في هذا الفصل مخصصين لرد كل شبهة مبحثا مستقلا .

## المبحث الأول :

### شبهة "قصر الربا على ربا البيوع" :

قال بعض الناس : "إن النفع المعيّن المشروط في القرض ليس من الربا المحرم". واستدلّوا على ذلك بأن كلمة الربا الواردة في القرآن الكريم مجملة . وقد فسرتة السنة الصحيحة بالأقسام التي تندرج كلها في ربا البيوع ولا يوجد نص صحيح لا في الكتاب ولا في السنة الصحيحة يحرم النفع المشروط في القرض . كما استدلوا على ذلك بتعريف الفقهاء للربا حيث حصروه في نطاق البيوع .<sup>(١)</sup>

### الرد على هذه الشبهة :

قبل أن نحكم على هذه الشبهة لعلّه من المناسب أن ننظر فيما استدل به أصحابها ونبيّن حقيقتها . بتوفيق من الله تعالى .

أولا : إن القول بلجمال كلمة " الربا " وإن كان قاله بعض العلماء ، غير صحيح . وذلك لأن الله تعالى أنزل آيات الربا للإنكار على عمل الناس بالربا ولا يتصور أن منكر قائم بوجود بصورة مجملة . وفي هذا يقول الإمام ابن العربي : " من زعم أن هذه الآية مجملة فلم يفهم مقاطع الشريعة ، فلن الله أرسل رسوله صلى الله عليه وسلم إلى قوم هو منهم بلغتهم ، وأنزل عليهم كتابه - تيسيرا منه - بلسانهم ولسانهم " .<sup>(٢)</sup>

---

(١) قال هذا بعض علماء الهند . انظر كتاب " الربا والمعاملات الإسلامية " للسيد رشيد رضا من ص ٩ - ٣٠ ط . المكتبة القاهرة . سنة الطبع ١٣٢٩ هـ . وقد ذكر السيد رشيد رضا نص قولهم ورد عليهم

(٢) أحكام القرآن ، القسم الأول / ص ٢٤١ باختصار .



ثانيا : اتفق العلماء قاطبة -سوا- الذين قالوا بلجمال كلمة الربا أو بعمومها - على أن آيات الربا نزلت في بيان تحريم ربا الجاهلية ، و ربا الجاهليّة كان الربا العائد من القروض . فقد نقل الإمام الطبري عن مجاهد أنه قال في الربا الذي نهى الله عنه : " كانوا في الجاهلية يـكـوـن للرجل على الرجل الدين فيقول : لك كذا وكذا وتؤخر عني فيؤخر عنه <sup>(١)</sup> " .

وقال الإمام القرطبي : " قوله تعالى ( وحرّم الربا ) <sup>(٢)</sup> الألف واللام هنا للعهد ، وهو ما كانت العرب تفعله كما بينا " .

ويقول الإمام أبو بكر الجصاص وهو من الذين قالوا بلجمال كلمة الربا : " إنه معلوم أن ربا الجاهلية إنما كان قرضا مؤجلا بزيادة <sup>(٣)</sup> مشروطة فكانت الزيادة بدلا من الأجل " .

فكيف يصح القول إن الربا الذي نزلت الآيات لتحريمه لم يحرم ، وحرّم ربا البيوع .

ثالثا : إضافة إلى ذلك ، نجد أن كثيرا من العلماء قرّروا أن ربا القروض هو الربا الحقيقي . وأما ربا البيوع فلم يحرم إلّا من باب تحريم الوسائل .

يقول الإمام ابن القيم بعدما قسم الربا إلى نوعين : جلي وخفي :

- 
- (١) تفسير الطبري ٨/٦ .  
(٢) تفسير القرطبي ٣/٣٥٨ .  
(٣) أحكام القرآن ٤٦٢/١ . وانظر أيضا التفسير الكبير للرازي ٣٥١/٢ ، وموطأ الإمام مالك ١٦٢/٢ ، حيث نقل الإمام مالك عن زيد بن أسلم تفسير الربا ، ١٦٢/٢ ( المطبوع مع تنوير الحوالك للسيوطي ، ط . دار الفكر . بدون سنة الطبع ) .  
والزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر المكي الهيتمي ١٨٠/١ .

فأما الجلي فربا النسيئة ، وهو الذى كانوا يفعلونه في الجاهلية  
مثل أن يؤخر دينه ويزيده في المال . وكلما أخره زاده في المال .<sup>(١)</sup>  
ونقل ابن القيم أن الإمام أحمد بن حنبل سئل عن الربا الذى لا  
شك فيه فقال : " هو أن يكون له دين فيقول له : أتقضي أم تربى ؟  
فلن لم يقضه زاده في المال وزاده هذا في الأجل " .<sup>(٢)</sup>  
ويقول الشيخ ولي الله الدهلوى : " واعلم أن الربا على وجهين :  
حقيقي ومحمول عليه . أما الحقيقي فهو في الديون " .<sup>(٣)</sup>  
فهل من المعقول أن يخرج الربا الحقيقي الجلى الذى لا شك في  
تحريمه عن نطاق الربا المحرم ؟ .

رابعا : وأما قولهم بعدم وجود نص يدل على تحريم ربا القروض في الحديث  
الشريف فقول غير صحيح . فقد روى الإمام البخارى عن ابن عباس  
رضي الله عنهما قال : " أخبرني أسامة رضي الله عنه أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال : " لا ربا إلا في النسيئة " .<sup>(٤)</sup>

ومعنى النسيئة - كما بينه الشيخ محمد بدر عالم المير تهى الحنفى -  
القرض والدين .<sup>(٥)</sup>

خامسا : وأما استدلالهم بقصر تعريفات بعض الفقهاء للربا على ربا البيوع  
فهذا لا يدل على أنهم يرون ربا القروض خارجا عن نطاق الربا

- 
- (١) أعلام الموقعين ١٣٥/٢ باختصار .  
(٢) المرجع السابق ١٣٥/٢ .  
(٣) حجة الله البالغة ١٠٦/٢ .  
(٤) صحيح البخارى ، كتاب البيوع ، باب بيع الدينار بالدينار نسيئة ،  
رقم الحديث ٢١٧٨ ، ٢١٧٩ ، ٣٨١/٤ .  
(٥) حاشية البدر السارى إلى فيض البارى شرح صحيح البخارى ٢٤٢/٢ ،  
( ط . دار المعرفة بيروت . بدون سنة الطبع ) .

المحرّم . غاية ما فيه أنهم تناولوا بالبحث ربا البيوع ، وهو——ذا لا يستلزم إخراج ما لم يتناولوه بالبحث عن نطاق الربا المحرّم .

ثم إلى جانب هذا ، هناك فقهاء عالجوا موضوع ربا القروض أيضا . فقد مرّ بنا أن الإمام ابن القيم والشيخ ولي الله الدهلوى لم يبيّنا في معالجتهم لموضوع الربا إلّا بربا القروض . وهكذا نجد الإمام ابن رشد يقول : " اتفق العلماء على أن الربا يوجد في شيئين : في البيع ، وفيما تقرر في الذمة من بيع أو سلف أو غير ذلك . فأما ما تقرر في الذمة فهو صنفان : صنف متفق عليه وهو ربا الجاهلية الذي نهى عنه ، وذلك أنهم كانوا يسلفون بالزيادة وينظرون <sup>(١)</sup> " .

وسا يلاحظ في كلام ابن رشد أنه لم يقتصر على معالجة ربا القرض فحسب ، بل بيّن أن هناك اتفاقا على تحريمه . ونقل الإمام القرطبي أيضا إجماع المسلمين على تحريم ربا القروض حيث قال : " وأجمع المسلمون نقلا عن نبيهم صلى الله عليه وسلم أن اشتراط الزيادة في السلف ربا ، ولو كان قبضة من علف ، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه ، أو حبة واحدة <sup>(٢)</sup> .

وقال الإمام ابن حزم : " الربا لا يكون إلّا في بيع أو قرض ، أو سلم ، وهذا مالا خلاف فيه من أحد لأنه لم تأت النصوص إلّا بذلك <sup>(٣)</sup> " .

وعلى ضوء ما ذكر يظهر أن القول بأن "النفع المعين المشروط فسي

القرض ليس من الربا المحرّم" قول باطل .

(١) بداية المجتهد ١٢٨/٢ .

(٢) تفسير القرطبي ٢٤١/٣ .

(٣) المحلى م ١٤٢٩ ، ٥٠٢/٩ .

## المبحث الثاني :

### شبهة "قصر الربا على ما يعطى لأجل تأخير دين مستحق" :

(١)

قال بعض الناس : إن الربا القطعي المحرم بالقرآن يقتصر على ما يعطى لأجل تأخير دين مستحق ، وأما ما يزداد في أصل الدين عند عقده على ما يعطى المدين ربعا له ، فلا يدخل في نطاقه .

واستدل هذا القائل على صحة رأيه بأنه لا يصير الربا أضعافا مضاعفة إلا في صورة الإعطاء لأجل تأخير دين مستحق ، ولا يتحقق هذا في كل قرض جر نفعا .

### الرد على هذه الشبهة :

إن هذه الشبهة باطلة ، ويظهر بطلانها من ثلاثة وجوه :  
أولا : إن آيات الربا نزلت لتحريم الربا السائد عند الناس ، وكان لهذا الربا صور عديدة . منها أن صاحب المال كان يقول عند حل الأجل " إما أن تقضي وإما أن تربى " . ومنها أن صاحب المال كان يشترط الزيادة عند بدء العقد . فكما أن العلماء تحدثوا عن وجود الصورة الأولى ، ذكروا أيضا النوع الثاني . فعلى سبيل المثال يقول الإمام أبو بكر الجصاص : " الربا الذي كانت العرب تعرفه وتفعله إنما كان قرض الدراهم والدنانير إلى أجل بزيادة على مقدار ما استقرض على ما يتراضون به ...

ثم قال أيضا : " ولم يكن تعاملهم بالربا إلا على الوجه الذي

(٢)

ذكرنا من قرض دراهم أو دنانير إلى أجل مع شرط الزيادة " .

(١) صاحب هذا الرأي السيد محمد رشيد رضا ( انظر كتاب " الربا والمعاملات الإسلامية له ، ص ٨٣ )

(٢) أحكام القرآن ، ج ١ ، ص ١٠٢

كما يقول الإمام الفخر الرازي : " اعلم أن الربا قسمان : ربا  
النسيئة و ربا الفضل . وأما النسيئة فهو الأمر الذي كان مشهورا متعارفا  
في الجاهلية ، وذلك أنهم كانوا يدفعون المال على أن يأخذوا كل  
شهر قدرا معيناً ، ويكون رأس المال باقيا <sup>(١)</sup> "

وقال ابن حجر الهيتمي المكي : " و ربا النسيئة هو الذي كان  
مشهورا في الجاهلية لأن الواحد منهم كان يدفع ماله لغيره إلى أجل  
على أن يأخذ منه كل شهر قدرا معيناً ، ورأس المال باق بحاله ،  
فلذا حلّ طالبه برأس ماله . فلم تعدّر عليه الأداء زاد في الحق <sup>(٢)</sup>  
والأجل "

ويظهر من اقتباسات العلماء المذكورين أن اشتراط الزيادة على  
الدين عند بدء العقد كان موجودا لدى الناس عند نزول آيات تحريم  
الربا . ولا يجوز لشخص أن يسلمّ تحريم الربا في صورة وينكره فسي  
صورة أخرى فيدخل فيمن قال الله عنهم : ( أفؤمنون ببعض الكتاب  
وتكفرون ببعض . فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة  
الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب . وما الله بغافل عما <sup>(٣)</sup>  
تعملون )

ثانيا : أما استدلاله " بأن الربا لا يصير أضعافا مضاعفة " إلا فيما يعطى  
لأجل دين مستحق فليس فيه ما يفيد ، لأنه لا يشترط لتحريم الربا  
أن يصير أضعافا مضاعفة . إن الربا محرم قليلا كان أو كثيرا .  
و " أضعافا مضاعفة " وصف خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له يـدول

(١) التفسير الكبير ٣٥١/٢ .

(٢) الزواجر عن اقتراف الكبائر ١/١٨٠ .

(٣) سورة البقرة / الآية ٨٥ .

على إباحة الربا إذا لم يكن أضعافا مضاعفة كالذى في قوله تعالى :  
(١) و (٢)  
( وربائبكم اللاتي في حجوركم ) .

ثالثا : ثم إن القول بأن الربا لا يصير أضعافا مضاعفة إلا فيما يعطى  
لأجل دين مستحق ليس بصحيح . إن اشتراط الزيادة في العقد الأول  
لا يمنع من أن يصير الربا أضعافا مضاعفة . بل يتحقق فيه كما  
يتحقق فيما يعطى لأجل دين مستحق .

---

(١) سورة النساء / الآية ٢٣ .  
(٢) وانظر للتفصيل في هذا الموضوع ما سيأتي في البحث الثالث .

### المبحث الثالث :

#### شبهة " قصر الربا على الأضعاف المضاعفة "

(١)

قال بعض الناس : إن الربا المحرم هو الربا الفاحش ، وذلك لأن الله تعالى يقول : ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة )<sup>(٢)</sup> فلم يمنع من أكل الربا إلّا إذا كان أضعافا مضاعفة ، لذا يجوز التعامل الربوي بسعر معقول .

#### الرد على هذه الشبهة :

حينما نعيد النظر في هذه الشبهة يظهر لنا بطلانها من وجوه، منها :  
أولا : لا تدل الآية على إباحة الربا إذا لم يكن أضعافا مضاعفة . وذلك لأن " أضعافا مضاعفة " وصف لحال المشرّكين بأنهم كانوا يأخذون الربا أضعافا مضاعفة ، وفي هذا يقول الإمام أبو بكر الجصاص : " أضعافا مضاعفة ) إخبارا عن الحال التي خرج عليها الكلام من شرط الزيادة<sup>(٣)</sup> أضعافا مضاعفة " .

وليس ذلك لتقييد النهي ، وقد أكد على هذا المفسرون ، يقول القاضي أبو السعود في تفسير الآية : " ( أضعافا مضاعفة ) ليس لتقييد<sup>(٤)</sup> النهي بل مراعاة ما كانوا عليه من العادة توبيخا لهم بذلك " كما يقول

(١) صاحب هذا الرأي الشيخ عبد العزيز جاديش ( انظر موسوعة الاقتصاد الاسلامي للدكتور محمد عبد المنعم الجمال ص ٤١٣ ) ط . دار الكتاب المصري القاهرة ودار الكتاب اللبناني بيروت ، الطبعة الأولى ، سنة الطبع ١٤٠٠ هـ ) .  
وتطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية للدكتور سامي ص ٢٣٢ )  
ومن أصحاب هذا الرأي أيضا محمد جعفر فلوارى ( انظر كتابه " كمرشل انترتست كي فقهي حيشيت " باللغة الأردية أي " الحكم الفقهي للفائدة " ) ط . إدارة الثقافة الإسلامية ، باكستان . الطبعة الأولى . سنة الطبع ١٩٥٩ م ) .

(٢) سورة آل عمران / الآية ١٣٠ (٣) أحكام القرآن ١/٤٦٥ .

(٤) تفسير أبي السعود ٢/٨٤ .

الإمام الشوكاني : " قوله ( أضعافا مضاعفة ) ليس لتقييد النهي لما هو معلوم من تحريم الربا على كل حال لكنه جيء به باعتبار ما كانوا عليه من العادة التي يعتادونها في الربا " .<sup>(١)</sup>

وقد ورد هذا الأسلوب في آيات كثيرة في القرآن الكريم . منها قوله تعالى : ( ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ) فقوله تعالى ( إن أردن تحصنا ) ليس لتقييد النهي عند إرادتهن التحصن بل لوصف حالهم ، وفي هذا يقول القاضي أبو السعود : " وقوله تعالى : ( إن أردن تحصنا ) ليس لتخصيص النهي بصورة إرادتهن التعفف عن الزنا ، وإخراج ما عداها من حكمه كما إذا كان الإكراه بسبب كراهتهن الزنا لخصوص الزانسي أو لخصوص الزمان ، أو لخصوص المكان أو لغير ذلك من الأمور المصححة للإكراه في الجملة ، بل للمحافظة على عاداتهم المستمرة حيث كانوا يكرهونهن على البغاء وهن يردن التعفف عنه مع وفور شهوتهن الآمرة بالفجور وقصورهن في معرفة الأمور الداعية إلى المحاسن ، الزاجرة عن تعاطي القبائح " .<sup>(٢)</sup>

وجاء هذا الأسلوب أيضا في قوله تعالى : ( ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ) فهل من المعقول أن يقال بجواز اشتراء الثمن الكثير بآيات الله تعالى ؟<sup>(٣)</sup>

- 
- (١) تفسير فتح القدير ١/٣٨٠-٣٨١ وانظر أيضا تفسير القاسمي ٢/٢٢٢ ، وحاشية جامع البيان للشيخ عبد الله الغزوي ص ١٠١ ، وفي ظلال القرآن ٤/٢٤ ، وتفسير القرآن الكريم للشيخ محمود شلتوت ص ١٥٠-١٥١ ( ط . دار الشروق . الطبعة السادسة ، سنة الطبع ١٣٩٤ هـ ) .
- (٢) سورة النور / الآية ٣٣ .
- (٣) تفسير أبي السعود ٦/١٢٣ .
- (٤) سورة البقرة / الآية ٤١ .



ثانيا : هناك نصوص أخرى تدل صراحة على تحريم أخذ ما زاد على رأس المال من غير فرق أن يكون قليلا أو كثيرا . منها قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ) فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِتَرْكِ كُلِّ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا .<sup>(١)</sup>

يقول سيد قطب : " والنص الذى فى سورة البقرة قاطع فى حرمة أصل الربا - بلا تحديد وتقييد - ( وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ) .<sup>(٢)</sup>

ومنها أيضا قوله تعالى : ( وَإِنْ تَبَتُّمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ) فبين الله تعالى أن المرابي إذا تاب من المراجعة فليس له شيء من الربا لا قليل ولا كثير ، إلا رأس المال .<sup>(٣)</sup>

يقول العلامة العيني : " ( فلكم رؤوس أموالكم ) من غير زيـادة ( لا تظلمون ) بأخذ زيادة ( ولا تظلمون ) بوضع رؤوس الأموال بدل لكم ما بذلت من غير زيادة عليه ولا نقصان منه " .<sup>(٤)</sup>

ثم إننا نجد فى قول سيد البشر صلى الله عليه وسلم تحريم أخذ درهم واحد ربا . فقد روى الإمام أحمد عن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ستة وثلاثين زنية " .<sup>(٥)</sup>

فهل يبقى بعد ذلك أدنى شك فى تحريم كل ربا قليلا كان أو كثيرا ، لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

- 
- (١) سورة البقرة / الآية ٢٧٨ .  
(٢) تفسير آيات الربا ص ٤٩ ( ط . دار الشروق - سنة الطبع ١٤٠٠ هـ ) .  
(٣) سورة البقرة / الآية ٢٧٩ .  
(٤) عمدة القارى ٢٠٢/١١ .  
(٥) انظر تخريج الحديث فى ص ٤٦ من هذه الرسالة .

ثالثا : لنا أن نسأل أصحاب هذه الشبهة ما هو السعر المعقول ؟ إن السعر الذي كان يعتبر معقولا قبل فترة من الزمن يعتبر الآن غير معقول . بل نجد في آن واحد أن السعر الذي يقرره قانون بلد يعتبره قانون بلد آخر سعرا فاحشا . بل أكثر من هذا يلاحظ أن السعر الذي يعتبر معقولا في وسط تجارى ، يعتبر السعر نفسه في البلد نفسه غير معقول في وسط تجارى آخر . ولعله من المناسب أن نسجل في هذا المكان ما ذكرته دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية حول اختلاف سعر الربا في أزمان مختلفة وبلاد مختلفة ، تقول دائرة المعارف : " يبدو أنه كان هناك انخفاض في سعر الربا بأوروبا في الفترة الزمنية بين القرون الوسطى والنهضة . كانت الفوائد على سندات الحكومة البريطانية لفترة طويلة في بداية القرن الثامن عشر من ٦ إلى ٨ ٪ ، وانخفضت في وسط القرن إلى ٣ ٪ ثم ارتفعت في نهاية القرن حتى وصلت من ٥ إلى ٦ ٪ واستمرت تلك الأسعار خلال حروب نابليون عند بداية القرن التاسع عشر ثم نزلت الأسعار حتى وصلت إلى ٣ ٪ ونزلت أكثر من ذلك عند نهاية القرن ، وكانت الفوائد مرتفعة عموما في القرن العشرين ووصلت مرة ثانية إلى ٦ ٪ في سنتي ١٩٥٥ - ١٩٥٦ م " .

1) International Encyclopedia of Social Sciences, Vol.7 /p.473-474

#### وعبارتها باختصار :

There seems to have been a decline in the interest rate in Europe from the medieval period to the renaissance. In the beginning of the eighteenth century in England long-term government bond yields were from 6 to 8 per cent, declining to 3 per cent in the mid years of the century to 5 to 6 per cent. These last rates continued during the Napoleonic wars in the beginning of the nineteenth century. Subsequently, the rate fell again to somewhat above 3 per cent and declined even further towards the end of the century. Corresponding yields during the twentieth century have generally been higher and in 1955 - 1956 again reached 6 per cent.

### المبحث الرابع :

#### شبهة " قصر تحريم الربا على القروض الاستهلاكية "

قال بعض الناس : إن الربا المحرم هو الربا على القروض الاستهلاكية دون القروض الاستثمارية . وذلك لأن ربا الجاهلية الذي حرّمه الله تعالى لم يكن إلّا على القروض الاستهلاكية . واستدلوا أيضا بأن الربا حُرّم لعلّة الظلم ولا يوجد الظلم إلّا في ربا القروض الاستهلاكية . أما ربا القروض الاستثمارية فلا ظلم فيه ، بل من الظلم حرمان صاحب المال من استخدام ماله حيث أقرضه لغيره ولا يعطى مقابلًا لذلك .

#### الرد على الشبهة :

نود أن نشير إلى الأمور التالية لمعرفة حقيقة هذه الشبهة :  
أولا : إن النصوص الواردة بخصوص تحريم الربا نصوص عامة لم يخصصها الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم بنوع دون نوع . ولا يجوز لأحد أن يقصر التحريم على بعض الأنواع ويخرج الأنواع الأخرى من دائرة التحريم .

ثانيا : إن القول بأن ربا الجاهلية لم يكن إلّا على القروض الاستهلاكية إدعاء محض ويحتاج ثبوته إلى دليل صريح ودونه خبط القطار . بل إن سبب نزول آيات تحريم الربا يدل على أن الربا السائد كان على القروض الاستثمارية حيث كانت المعاملات الربوية تجرى بين قبيلتين عظيمتين من قبائل العرب ، ولا يتصور التعامل الربوي على هذا النطاق الواسع ، إلّا لأغراض استثمارية .

فقد ذكر الإمام ابن جرير الطبري في سبب نزول آية ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ) : عن

ابن جريج قال : " كانت ثقيف قد صالحت النبي صلى الله عليه وسلم على أن مالهم من ربا على الناس ، وما كان للناس عليهم من ربا ، فهو موضوع . فلما كان الفتح ، استعمل عتاب بن أسيد على مكة وكانت بنو عمرو بن عمير بن عوف يأخذون الربا من بني المغيرة ، وكانت بنو المغيرة يربون لهم في الجاهلية . فجاء الإسلام ولهم عليهم مال كثير . فأتاهم بنو عمرو يطلبون رباهم . فأبى بنو المغيرة أن يعطوهم في الإسلام ورفضوا ذلك إلى عتاب بن أسيد . فكتب عتاب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ...<sup>(١)</sup> - إلى قوله تعالى - ولا تظلمون ) .

ثم إن الموقع التجاري لمكة المكرمة وشغف أهل مكة ومن حولهم في التجارة يؤكد أن التعامل الربوي على هذا النطاق الواسع لم يكن لأهداف استهلاكية فعسب ، بل كان لأغراض استثمارية أيضا .

وقد استدلل أصحاب هذه الشبهة لتقوية شبهتهم بأن الاستقراض لأغراض استثمارية شيء مستحدث لم يكن يعرفه الناس في ذلك الزمان .

وهذا الاستدلال أيضا غير صحيح لأننا نجد في التاريخ أمثلة تدل على وجود الاستقراض لأغراض تجارية في القرون الماضية ، ومنها :

روى الإمام الطبري أن هند بنت عتبة قامت إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاستقرضته من بيت المال أربعة آلاف تنجر فيها ، وتضمنها فأقرضها . فخرجت فيها إلى بلاد كلب ، فاشتريت وباعت . فلما أتت المدينة وباعت شكت الوضيعة . فقال لها عمر : " لو كان مالي لتركته لك ، ولكنه مال المسلمين " .<sup>(٢)</sup>

(١) تفسير الطبري ٢٣/٦ باختصار .

(٢) تاريخ الأمم والملوك للطبري ٢٢١/٤ حواشي سنة ٥٢٣ ( ط . دارسويديان

ومنها ما ذكره الإمام مالك عن استقراض عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب رضي الله عنهم من أبي موسى الأشعري رضي الله عنه للتجارة . فقد روى الإمام مالك عن أسلم قال : " خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب رضي الله عنهم في جيش إلى العراق . فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وهو أمير البصرة ، فرحب بهما وسهل ، ثم قال " لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت " ثم قال : " بلى ههنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكماء فتبتاعان به متاعا من متاع العراق ثم تبيعانه بالمدينة فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون الربح لكما " فقالا : " وددنا ذلك " .

ففعل وكتب إلى عمر بن الخطاب أن يأخذ منهما المال . فلما قدما باعا فأربحا . فلما دفعا ذلك إلى عمر رضي الله عنه قال : " أكل الجيش أسلفه مثل ما أسلفكما ؟ " قالوا : " لا " . فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " ابنا أمير المؤمنين فأسلفكماء . أديا المال وربحنه " .

فأما عبد الله فسكت ، وأما عبيد الله فقال : " ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا . لو نقص هذا المال أو هلك لضمناه " . فقال عمر : " أدياه " .

فسكت عبد الله ، وراجع عبيد الله . فقال رجل من جلساء عمر : " يا أمير المؤمنين ! لو جعلته قراضا " .

فقال عمر : " قد جعلته قراضا " . فأخذ عمر رأس المال ، ونصف ربحه ، وأخذ عبد الله وعبيد الله ابنا

(١) موطأ الإمام مالك ، كتاب القراض ، ما جاء في القراض ، ١٧٣/٢ .  
 (٢) إضافة إلى ما ذكرنا ، لو فتح هذا الباب من قصر التحريم على الصورة الموجودة في زمن نزول الآيات فلنقاتل أن يقول : إن الخمر الموجودة في ذلك العصر تختلف عن خمر هذا العصر ، وقمار ذلك العصر يختلف عن قمار هذا العصر ، فينبغي أن تكون الخمر الموجودة الآن مباحة والقمار الموجود الآن حلالا ، وبهذا تصير الأحكام الشرعية لعبة فسي أيدي المستهزئين بالدين .

### المبحث الخامس :

#### شبهة " جواز أخذ الربا على الأموال المودعة في بنوك الكفار "

(١)

قال بعض الناس : لا بأس بأخذ الربا على الأموال المودعة في بنوك الكفار في دار الحرب . واستدلوا على صحة هذا الرأي بما نقل عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال : " لا ربا بين المسلم والحربي فسي دار الحرب .

وقالوا أيضا : لو تركنا الربا عندهم فسينفقونه في خلاف مصالح المسلمين فالأفضل أخذه وإنفاقه فيما يعود نفعه إلى الإسلام والمسلمين .

#### الرد على هذه الشبهة :

لعلّه من المناسب مناقشة أساس هذه الشبهة قبل مناقشة الشبهة . وأساسها هو رأى الإمام أبي حنيفة القائل بإباحة المعاملة الربوية بين المسلم والحربي في دار الحرب . وسند هذا الرأى على حسب تعبير صاحب الهداية : " ولنا قوله عليه الصلاة والسلام : " لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب " ، ولأن مالهم مباح في دارهم فبأى طريق أخذه المسلم

(١) من أصحاب هذا الرأى محمد باقر الصدر حيث يقول لتبرير أخذ الربا للبنك الاسلامي من البنوك الأخرى : " والتخريج الفقهي لذلك يقوم على أساس عدة أحكام ، وعلى رأسها الرأى الفقهي القائل بجواز التعامل مع الكافر غير الذمي بالربا وأخذ الزيادة منه . وهو قول يتفق عليه علماء المذهب الإمامي ، ويذهب إليه غيرهم من علماء المسلمين أيضا كإمام المذهب الحنفي : " البنك اللا ربوى في الاسلام " ص ١٤ ( ط . دار التعارف للمطبوعات بيروت . بدون سنة الطبع ) .

ومنهم الشيخ مناظر أحسن الكيلاني في مقالته " الربا ودار الحرب " المطبوعة في كتاب " الربا " للشيخ أبي الأعلى المودودي باللغة الأوردية ص ٣١٥ - ٣٨٢ . وتبنى هذا الرأى أيضا الوفد المصري في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في دورته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٩ م في جدة .

( انظر تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية

أخذ مالا مباحا إذا لم يكن فيه غدر بخلاف المستأمن منهم لأن ماله صار  
محظورا بعقد الأمان<sup>(١)</sup> . والحديث الذي استدل به صاحب الهداية  
من رواية مكحول .

لكن هذا الرأي فيه نظر من وجوه منها :  
أولا : إن الحديث الذي استدلوا به حديث مرسل ضعيف لا يصح الاحتجاج  
به .

يقول الإمام النووي عن الحديث : " والجواب عن حديث مكحول  
أنه مرسل ضعيف فلا حجة فيه " .<sup>(٢)</sup>  
ويقول الحافظ ابن حجر عنه : " لم أجده " .<sup>(٣)</sup>

ثانيا : وعلى فرض صحة الحديث لا يمكن الاستدلال به على إباحة التعامل  
الربوي مع الحربي لأن معناه محتمل ، فقد يكون النفي بمعنى النهي  
كما جاء في قوله تعالى : ( فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق<sup>(٤)</sup>  
ولا جدال في الحج ) ، والمعنى- كما هو معروف - أي - فمن  
فرض في أشهر الحج فلا يرفث ولا يفسق ولا يجادل . وفي هذا  
الصدور يقول ابن قدامة : " ويحتمل أن المراد بقوله ( لا ربا )  
النهي عن الربا كقوله ( فلا رفث ولا فسوق ولا جدال ) " .<sup>(٥)</sup>

ثالثا : وعلى فرض صحة الحديث وصحة دلالة على إباحة الربا في دار الحرب

- 
- (١) الهداية ٨٦/٣ ط . كلام كميني كراتشي .  
(٢) المجموع شرح المذهب ٣٩١/٩ ط . مكتبة الإرشاد بجدة ، الطبعة  
الأولى ، بدون سنة الطبع .  
(٣) الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٨٦/٣ ( المطبوع مع الهداية ،  
ط . كلام كميني كراتشي ، بدون سنة الطبع ) .  
(٤) سورة البقرة / الآية ١٩٢ .

(٥) المغني ٤٦/٤ .

وانظر أيضا المجموع للنووي ٣٩١/٩ .



لا يجوز الأخذ به لمعارضته ما ورد في نصوص الكتاب والسنة من تحريم الربا من غير فرق بين دار الإسلام ودار الحرب . وفي هذا يقول ابن قدامة : " ولا يجوز ترك ما ورد بتحريم القرآن وتظاهرت به السنة وانعقد الإجماع على تحريمه بخبر مجهول لم يرد في صحيح ولا مسند (١) ولا كتاب موثق به " .

وأما قول صاحب الهداية بإباحة أخذ مال الحربي بأى طريق ، يمكن المسلم من أخذه فقول فيه نظر . وذلك لأن إباحة أخذ الشيء بوسيلة لا يستلزم إباحة أخذه بأى وسيلة نريدها . فعلى سبيل المثال أبيع وطء نساء الكفار للمسلمين إذا استولوا عليهن نتيجة المعركة مع الكفار . ولا يجوز لأحد أن يقول بإباحة مجامعتهم في ديارهن بحجة أنهن حلال للمسلمين إذا استولوا على بلاد الكفار .

وبهذا يظهر بتوفيق من الله تعالى أن الأساس الذى أقام أصحاب هذه الشبهة عمارتهم عليه ، أساس غير صحيح .

#### الفرق بين حكم دار الحرب ودار الكفر :

ثم إننا لو سلمنا القول بإباحة التعامل الربوى بين المسلم والحربي في دار الحرب فليس فيه ما يدل على إباحة أخذ الربا على الأموال المودعة في بلاد الكفر . وذلك لأن تلك البلاد ، وإن كانت تدخل في نطاق دار الكفر لكنها لا تدخل في نطاق دار الحرب ، لأن كل دار كفر ليست دار حرب . فنحن ما تعاهد أهلها مع المسلمين فيدخل أهلها في نطاق المعاهدين الذين أمر الله تعالى بإتمام عهدهم إليهم . يقول تعالى : ( إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم ) (٢)

---

(١) المغني ٤ / ٤٦ .

(٢) سورة التوبة / الآية ٤

(١) ويقول تعالى عنهم ( فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ) ، ويقول تعالى  
( وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية سلمة إلى أهله ) ، ويقول  
تعالى : ( وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم  
بينكم وبينهم ميثاق ) ويقول عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما  
روى الإمام الترمذى عن عمرو بن عبسة رضي الله عنه قال : سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من كان بينه وبين قوم عهد  
فلا يحلن عهدا ولا يشدنهم حتى يمضى أمداه أو ينبذ إليهم على سواء " (٢)

فكيف يجوز للمسلم بعد هذا أن يقول بلإباحة أخذ أموال هؤلاء بأى  
طريق تمكن من أخذها .

#### هل يجوز إيداع الأموال في بنوك الكفار ؟

ثم لنا أن نسأل أصحاب هذه الشبهة هل يجوز إيداع الأموال في بنوك  
الكفار ؟ يجب عليهم لإثبات جواز هذا قبل إثارة الشبهة حول تحريم الربا  
العائد من تلك الأموال المودعة في بنوكهم .

ما أروع ما قاله المرحوم الأستاذ الدكتور عيسى عبده في هذا المجال  
" إن أول الإثم وأكبره هو مجرد إيداع المال بين يدي خصوم الإسلام ، لأن  
هذا الإيداع في حد ذاته يجرّد المسلمين من أدوات النشاط الاقتصادي  
ومن القوة القاهرة في المبادلات ، ثم يضعها في أيدي المشتغلين بالربا " (٣)

ثم لنا أن نسأل من يبيح أخذ الربا من بنوك الكفار بحجة أن تركه  
لديهم يتيح الفرصة لأعداء الإسلام لإنفاقه ضد المسلمين ، لنا أن نسأل  
هؤلاء لم لا تُحرّمون إيداع أموال المسلمين في تلك البنوك مع أنهم يستغلون  
تلك الأموال فيما يعود بالنفع لهم والضرر على المسلمين ؟ .

(١) سورة التوبة / الآية ٧ (٢) سورة النساء / الآية ٩٢ .

(٣) سورة الأنفال / الآية ٧٢ .

(٤) جامع الترمذى ، أبواب السير ، باب ما جاء في الغدر ، رقم الحديث ١٦٢٩

باختصار ٢٠٤/٥ ( المطبوع مع شرحه تحفة الأحوزى بتحقيق عبد الوهّاب

عبد اللطيف ط . دار الفكر . الطبعة الثالثة ، سنة ١٤٠٥ هـ ، ص ١٤٠ )

## الفصل الخامس

### مضار الربا

---

الربا مضرّ للإنسانية حيث يترك آثارا شنيعة في المجتمع الذي ينتشر فيه . إنّه يفسد اقتصاده ويهدّد وحدته .

وسنذكر بعض مضار الربا في هذا الفصل تحت العناوين التالية :

- ١- المضار الاقتصادية للربا .
- ٢- المضار الاجتماعية للربا .
- مخصصين لكل منهما مبحثا مستقلا .

## المبحث الأول :

### المضار الاقتصادية :

للربا تأثير سي\* على اقتصاد المجتمع الذي ينتشر فيه . إنه يصرف أصحاب الأموال عن استثمار أموالهم في المشروعات المفيدة للمجتمع ويوسّع دائرة البطالة ويُسبّب ارتفاع الأسعار .

يقول اللورد بويد أدر : " إن الفائدة سبب أصيل من أسباب الاضطراب الاقتصادي الراهن ، سواء أخذ هذا شكل أزمات دورية ، أم أخذ شكل التفاوت الظالم في توزيع الدخل الأهلية ، أم أخذ شكل عقبات في سبيل السير في التوظيف الكامل " (١) .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر يجعل الربا المقترض للحاجات الشخصية في دائرة الشقاء لا يكاد يخرج منها طيلة حياته .

وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى تحت العناوين التالية :

- أ ( منع الربا من الاستثمار في المشروعات المفيدة للمجتمع .
  - ب ( الربا من أسباب غلاء الأسعار .
  - ج ( الربا من أسباب البطالة .
  - د ( الربا يُسبّب شقاوة للمقترضين لحاجاتهم الشخصية .
- مخصصين لكل منها مطلباً مستقلاً .

### المطلب الأول :

#### منع الربا من الاستثمار في المشروعات المفيدة للمجتمع

يجد صاحب المال في النظام الربوي فرصة للحصول على نسبة معينة من الربا على ماله . وهذا يصرفه عن استثمار ماله في مشروعات صناعية وزراعية وتجارية مهما كانت ضرورية ومفيدة للمجتمع إلا إذا اعتقد حصول نسبة

(١) نقلاً عن كتاب " بحوث في الربا " للشيخ محمد أبي زهرة ص ٧٤ .

ربح أكثر من تلك المشروعات من نسبة الربا . وقد لا يرغب مع ذلك فسي تلك المشروعات حيث إنها تتطلب بذل الجهد واستعدادا لتحمل الخسارة في حين يتمكن فيه صاحب المال من الحصول على الربا بدون مشقة ومخاطرة . وقد بين علماءنا هذه الحقيقة أثناء ذكرهم حكمة تحريم الربا . يقول الإمام الفخر الرازي : " قال بعضهم : الله تعالى إنما حرّم الربا من حيث إنه يمنع الناس من الاشتغال بالمكاسب ، وذلك لأنّ صاحب الدرهم إذا تمكن بواسطة عقد الربا من تحصيل الدراهم الزائدة نقدا كان أو نسيئة خف عليه اكتساب وجه المعيشة ، فلا يكاد يتحمل مشقة الكسب والتجارة والصناعات (١) الشاقة " .

ويقول الشيخ ولي الله الدهلوي : " وإذا جرى الرسم باستثناء المال بهذا الوجه ( الربا ) أفضى إلى ترك الزراعات والصناعات التي هي أصول (٢) المكاسب " .

وقد أكد على هذا أيضا بعض كبار علماء الاقتصاد الغربيين يقول سير توماس كليبر ( Sir Thomas Culpepper ) : يجعل ارتفاع سعر الربا الناس كسالى في مهنتهم ويصيرون مرابين . ويتيح الانخفاض في السعر الرسمي للربا فرصة لتطوير الزراعة ، وسينفخ الروح في صناعتنا الميتة " . (٣)

ويؤثر لإعراض الناس عن استثمار أموالهم في المشروعات المختلفة على نمو رأس مال المجتمع .

---

(١) التفسير الكبير ٨٢/٢ .

(٢) حجة الله البالغة ١٠٦/٢ .

(٣) نقلا عن كتاب :

3) Economic Doctrines of Islam, (Second Edition), Pub. by Islamic Publications Ltd., Lahore: 1980 Vol. 3, p.98.

ونص قوله :

" High rate of interest makes men lazy in their profession and become usurers. An abatement of the legal rate will enable improvements in agriculture and revive our dying manufactures "

يقول الاقتصادي الألماني سيلفو جيزيل ( Silvio Gesell ) مبيّناً تأثير الربا على نمو رأس المال : " قد حال معدل فائدة النقود دون نمو رأس المال . ولو أزيل هذا الحاجز سينمو رأس المال سريعاً إلى درجة تبثّر انخفاض سعر الربا إلى صفر . ولا يحدث هذا في آن واحد لكن في فترة وجيزة من الزمان " (١)

وبين بعض علماء الغرب أن إلغاء نظام الربا سيوسّع نطاق الاستثمار يقول الأستاذ كيوري هارا ( Prof.Kuri Hara ) : " سيتوسّع نطاق الاستثمار إلى حد تكون نسبة الربح فيه صفراً في وقت يكون سعر الربا فيه صفراً . وبالتالي سوف لا يتمكن صاحب المال من الحصول (٢) على الربا الخالص أكثر من ربح خالص "

---

1) " The General Theory of Employment, Interest and Money,"

Mackillan St. Martins Press, 1970: p.357.

ونعى كلامه :

"The growth of real capital is held back by the money rate of interest, and if this brake were moved, the growth of real capital would be in the modern world so rapid that a zero money rate of interest would probably be justified not indeed forthwith, but within a comparatively short period of time."

2) " Economic Doctrines of Islam." (Second edition) Pub. by Islamic Pub. Ltd., Lahore: 1980 Vol.3, p.98.

"If the rate of interest is zero, the volume of investment will be pushed to the point where the marginal efficiency of capital becomes zero, with the result that the owner of the capital no longer earns pure interest more than a competitive firm can earn pure profit in the long term."

ونعى كلامه :

فهكذا يصرف الربا أصحاب الأموال عن استثمار أموالهم في المشروعات ويجعلهم كسالى ، ويترتب على هذا الانخفاض في الإنتاج . ويظهر تأثير الربا في انخفاض الإنتاج من جانب آخر ، وذلك أن نفقات المشروع الذى يقتض صاحبه مالا له بالربا تزداد فتقل نسبة الأرباح ، وبالتالي تضعف الرغبة في تنفيذ المشروع ، وهذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج .

المطلب الثاني :

### الربا من أسباب غلاء الأسعار

يشكو العالم اليوم من غلاء الأسعار ، وسببه يرجع إلى حد كبير إلى النظام الربوى السائد اليوم . لا يرضى صاحب مال ، إذا استثمر ماله في صناعة أو زراعة أو شراء سلعة ، أن يبيع سلعته أو الشيء الذى أنتجه إلا بربح أكثر من نسبة الربا . وذلك لأنه يفكر بأنه استثمر المال وبذل الجهد واستعد لتحمل الخسارة فلا بد أن تكون نسبة الربح أكثر من نسبة الربا . وكلما زادت نسبة الربا غلت الأسعار أكثر منها بكثير . هذا إذا كان المنتج أو التاجر صاحب مال .

وأما إذا كان المنتج أو التاجر ممن يقتض بالربا فرفعه أسعار منتجاته وسلعته أمر بدهي حيث سيضيف إلى نفقاته ما يدفعه ربا . وقد أكد بعض علماء الغرب تأثير الربا على رفع الأسعار .

يقول مارتن برون فينبرنر ( Martin Bronfenbrenner ) :

” لعلّه يلزم أن تكون نسبة الربح من ١٥ إلى ٢٠ ٪ لترغيب الناس في مخاطرة الاستثمار عندما يكون سعر الفائدة الخالص ٥ ٪ أو ٦ ٪ . وتحدث تلك النسبة من الربح تفاوتاً في توزيع الدخل الفردى . وعند انخفاض السعر الخالص للربا إلى ٢ ٪ أو ٣ ٪ تحت تأثير نظام المصارف أو الوسائل المالية الأخرى سيكون ممكناً للمبادلة الاجتماعية أو السلطات المباشرة

(١)  
خفض نسبة الربح إلى ٥ أو ١٠٪ .

ولا يقف الأمر عند غلاء الأسعار بل يحدث اضطراب بين عامة الناس حينما لا يتمكنون من شراء حاجاتهم الأساسية بسبب غلاء الأسعار .

### المطلب الثالث :

#### الربا من أسباب البطالة

يتسبب الربا في انتشار البطالة ، وذلك لأن أصحاب الأموال يفضلون لإقراض أموالهم بالربا على استثمارها في إقامة مشروعات صناعية أو زراعية أو تجارية . وهذا ، بالتالي يقلل فرص العمل فتنتشر البطالة في المجتمعات التي يسود فيها التعامل الربوي . ويؤكد هذا ما نشاهده من معاناة الدول الغربية من مشكلة البطالة رغم تقدمها فنيا وتطورها في الصناعة . فقد تحدث اليوريا الكتاب السنوي لسنة ١٩٨٣ م " عن معاناة الدول الغربية من هذه المشكلة . يذكر الكتاب عن فرنسا .

---

1) "Social Justice in Islam", Mahmud Ahmad, Pub. by Shaikh Mohammad Ashraf, Lahore, p. 14 (Reprinted from Post Keynesian Economics by K. K. Kurihara p. 56.)

ونرى كلامه :

" When the pure or economic rate of interest approximated 5 or 6 percent a profit rate of 15 to 20 percent may have been required to entice risk investment, with the resulting inequality in personal income distribution. But when the pure interest rate falls to 2 to 3 percent, under the influence of banking, monetary and fiscal measures, it is possible for collective bargaining or direct control to cut the gross profit to 5 or 10 percent."



" تتحول البطالة في فرنسا إلى قضية حساسة جدا إجتماعيا وسياسيا .  
كان عدد العاطلين في أغسطس ١٩٨٢ / ٢٠٤٩٠٠ / ( حوالي ٩٥ ٪ )  
من مجموع العاملين . وهذا على رغم البرامج الحكومية للسيطرة على هذه  
(١)  
المشكلة " .

ويقول الكتاب عن بلجيكا :

" إن المشاكل الرئيسية منذ ١٩٧٨ م هي الإنفاق العام ، ووضع  
الفرنك البلجيكي ، والبطالة ؛ كانت نسبة البطالة في مايو ١٩٨٢ م  
١٢٫٨ ٪ . وهذا على رغم مشروعات عديدة لإيجاد العمل وتقليل ساعات  
(٢)  
العمل في بعض الشركات " .

كما يذكر الكتاب عن بريطانيا :

(٣)  
" بلغ عدد العاطلين إلى ٣٫٣ ملايين شخص أو ١٤ ٪ للقوة العاملة "

---

1) The Europa Year Book 1983, V.1/p.601, (Pub. by Europa Publication Limited, London.)

" Unemployment is becoming an increasingly sensitive social and political issue in France, where a total of 2,049,000 (about 9.5 percent) of the workforce were unemployed in August. 1982, despite various government schemes to over-come the problem."

2) 1 bid. vol. 1/p.434.

" The main problems since 1978 have been public spending, the state of Belgian Franc and unemployment. In May 1982, the unemployment rate was 12.8 percent, despite numerous job creating schemes and the reduction of working hours in some companies."

3) 1 bid., vol. 1/p. 134.

" Unemployment was at the peak with 3.3 million, or 14 percent of the working population".

كما يقول الكتاب عن الولايات المتحدة الأمريكية :

" في أثناء عام ١٩٨٢ م اتجه الاقتصاد إلى الركود مع بلوغ نسبة البطالة في ديسمبر إلى ١٠.٨ ٪ ، أعلى نسبة خلال ٤٢ سنة الماضية " .<sup>(١)</sup>

وتبذل حكومات تلك الدول الجهود لتشغيل الناس والسيطرة على مشكلة البطالة لكن المشكلة قائمة . وكيف يمكن إنها " مشكلة مع إبقاء سببها ؟ وقد بين بعض علماء الغرب الارتباط الوثيق بين البطالة والتعامل الربوى ، يقول كينز : " من مصلحتنا أن نخفض سعر الربا إلى درجة نتمكن من تشغيل الناس جميعا " .<sup>(٢)</sup>

#### المطلب الرابع :

##### الربا يسبب شقاوة المقترضين لحاجاتهم الشخصية

يبدو أن النظام الربوى يساعد المقترضين حيث يتمكنون من تلبية حاجاتهم بالمال الذى ينالونه بالقرض ، لكن إذا نظرنا إلى ما يترتب على هذا الاقتراض وجدنا أنه سبب دمارهم وشقاوتهم . ما أروع المثل الذى يصور لنا هذه الحقيقة :

" Credit holds the borrower just as the rope holds the hanged. " ٣.

" يساعد القرض المدين كما يساعد الحبل المصلوب "

---

1) The Europa Year Book 1983, Vol.2/p.1668.

" The economy moved further into recession during 1982, with unemployment in December reaching a 42 years high to 10.8 percent."

2) General Theory of Employment, Interest and Money, p.375

" It is to our best advantage to reduce the rate of interest to the point at which there is full employment."

3) Reprinted from Islam and Interest, pub. by Sh. Mohammad Ashraf, Lahore, P.148.

إن نسبة الربا التي يتقاضاها المرابون من هؤلاء عالية جدا . على سبيل المثال يبيح القانون البريطاني أن يتقاضى المرابي ٤٨ ٪ على القروض الاستهلاكية <sup>(١)</sup> . وهذا ما يقر به القانون ويسمح بأخذه ، وأما ما يتقاضاه المرابون حقيقة فهو أكثر من هذا بكثير .

فقد ذكر سير ميكنزي جالمرز ( Sir Mackenzie Chalmers ) أمام لجنة منبثقة من أعضاء البرلمان البريطاني للنظر في آثار الربا : " يبدو أن سعر الربا الذي كان تأخذه النساء المرابطات البالغ عددهن مائة في ليور بول كان ٤٣٣ ٪ سنويا " <sup>(٢)</sup>

بل يتضح من تقرير " لجنة ليور بول " حول آثار المرباة أن سعر الربا كان أكثر من هذا . يقول التقرير : " وجد في كل قضية فحصت من قبل المفتشين في أحياء الفقراء أن سعر الربا كان من ٤٣٣ ٪ إلى ٨٦٠ <sup>(٣)</sup> و ١٣٠٠ ٪ سنويا " <sup>(٤)</sup> .

وإذا كان استغلال المقترضين على أيدي المرابين بهذه الصورة في بريطانيا على رغم تقدمها " الحضاري والثقافي " فماذا يُتَوَقَّع في البلاد

1) Islam and Interest p.148 (Re printed from British Money Lenders Act 1927, Section 10).

2) 1 bid., p. 152.

" The most usual rate of interest charged by 100 women money lenders in Liverpool appears to be 433 percent per annum".

3) " Report of Liverpool Committee on the Evils of Money Lending".

4) "Islam and Interest" p. 152.

"In the poor streets in every case examined by the investigators the interest charged was equal to 433 % to 866% and 1300% per annum."

## التخلف الحضاري وثقافيًا .

ونتيجة لذلك ، وإذا وقع أحد فريسة للمرابين فلا يكاد يخرج من شبكهم . يدفع المقرض ربا الدين في كثير من الأحيان أكثر من أصل الدين ، في حين يبقى الدين في ذمته كاملاً غير ناقص ، ما أحسن ما عبر به : " اللجنة الملكية حول الزراعة في الهند عن حالة المدين حيث تقول :<sup>(١)</sup> " يولد الفلاح وهو مدين ، ويعيش وهو مدين ، ويموت وهو مدين " .<sup>(٢)</sup>

وقد بين هذا علماؤنا قبل الغرب أثناء ذكرهم حكمة تحريم الربا . يقول الإمام ابن القيم أثناء بيانه حكمة تحريم ربا القروض : " فأما الجلي فربا النسيسة . وهو الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية مثل أن يؤخر دينه ويزيده في المال ، وكلما أخر زاد في المال ، حتى تصير المائة عنده آفا مؤلفة . وفي الغالب لا يفعل ذلك إلا معدوم محتاج . فإذا رأى أن المستحق يؤخر مطالبته ويصبر بزيادة يبدلها له تكلف بذلك ليفتدي من أسر المطالبة والحبس ، ويدافع من وقت إلى وقت ، فيشتد ضرره ، وتعظم مصيبته ويعلوه الدين حتى يستغرق جميع موجوده ، فيربوا المال على المحتاج من غير نفع يحصل له ، ويزيد مال المرابي من غير نفع يحصل منه لأخيه ، فيأكل مال أخيه بالباطل ، ويحصل أخوه على غاية الضرر . فمن رحمة أرحم<sup>(٣)</sup> الراحمين وحكمته وإحسانه إلى خلقه أن حرّم الربا " .

---

1) " Royal Commission on Agriculture in India".

2) Reprinted from Islam and Interest p. 147.

ونص عبارتها :  
" A cultivator is born in debt, lives in debt and dies in debt."

(٣) أعلام الموقعين ١٣٥/٢ .

ويقول الشيخ ولي الله الدهلوى : " إن عامة المقترضين بهذا النوع هم المغاليس المضطرون . وكثيرا ما لا يجدون الوفاء عند الأجل فيصير أضعافا مضاعفة لا يمكن التخلص منه أبدا " .<sup>(١)</sup>

ويؤثر هذا أيضا على قوى العاملين المقترضين حيث يرون أن ما سيكسبونه بعرق جبينهم سيسلبه المرابون الظالمون ، فتقل رغبتهم في العمل . وهذا بالتالي يخفض إنتاجهم وإنتاج المجتمع الذى يعيشون فيه .

## المبحث الثاني :

### المصار الاجتماعية للرأيا :

يقوم التعامل الربوى على أساس استغلال حاجة الآخرين حيث ينتظر المرابي المحتاجين إلى ماله ، ليس ليساعدهم ، بل ليجد فريسة تحقق رغبته في امتصاص دم الآخرين . يقرض المرابي المحتاج بالربا ، ثم بعد ذلك لا يهتم أن يربح المقرض في تجارته أم يخسر ، يجد لديه الاستطاعة لدفع الدين والربا أو لا يجد . والذي يهتم أن ينال أكبر قدر ممكن من المال رأيا على ماله .

وإذا ساد النظام الربوى في مجتمع يذهب المعروف بين الناس حيث لا يجد المحتاج من يواسيه أو يقرضه قرضا حسنا . يقول الإمام الفخر الرازى " قيل : السبب في تحريم عقد الربا ، أنه يفضى إلى انقطاع المعروف بين الناس من القرض ، لأن الربا إذا حرم طابت النفوس بقرض الدرهم واسترجاع مثله ، ولو حل الربا لكانت حاجة المحتاج تحمله على أخذ الدرهم بدرهمين ، فيفضى ذلك إلى انقطاع المواساة والمعروف والإحسان " .<sup>(١)</sup>

وهذا كله يترك آثارا سيئة في قلب المقرض المحتاج . فينشأ الحقد والغضب في قلبه ضد صاحب المال ، حيث يشاهده يأخذ منه ما كسبه بمهرق جبينه ظلما وباطلا بدل أن يواسيه أو يقرضه قرضا حسنا في ظروفه المحرجة ، يقول الإمام الفخر الرازى : إن الفقراء الذين يشاهدون أنه أخذ أموالهم بسبب الربا يلعنونه ويدعون عليه .<sup>(٢)</sup>

ولأجل هذا لا يريد المدين في كثير من الأحيان ، دفع ما يجب في

(١) التفسير الكبير ٨٧/٧ .

(٢) المرجع السابق ٩٥/٧ باختصار .

ذمته من أصل أو ربا إلا مكرها . وهذا بالتالي يؤدي إلى تشاخص  
وخصومات بين الدائن والمدين . يقول الشيخ ولي الله الدهلوي أثناء  
بيانه حكمة تحريم الربا : " ولا شئ في العقود أشد تدقيقا واعتناء بالقليل  
(١) وخصومة من الربا " .

وقد بين هذه المضرة للربا حتى المفكرين غير المسلمين . فقد قرّر  
أفلاطون وأرسطو أن الربا يسبب النزاع الطائفي بين طبقة الأغنياء والفقراء .  
تقول دائرة المعارف الأمريكية ناقلة رأيهما : قال " ( أفلاطون وأرسطو )  
يعرض الربا فلاح الدولة للخطر بمواجهة طبقة الأغنياء المقترضين ضد طبقة  
(٢) أخرى ( طبقة الفقراء المدينين ) " .

وهذا ليس كلاما نظريا فحسب بل يشهد على ذلك التاريخ ويصدقه  
الواقع . كانت العرب يتعاملون بالربا في الجاهلية فعصل بينهم بسببه  
معاربات عظيمة ، وفي هذا يقول الشيخ ولي الله الدهلوي : " وكان الميسر  
والربا شائعين في العرب ، وكان قد حدث بسببها مناقشات عظيمة لا انتهاء  
لها ومعاربات " (٣) .

بل نجد في الماضي القريب أثر التعامل الربوي في نشأة الغضب  
والحق في الشعب البريطاني ضد الولايات المتحدة الأمريكية حين رفضت  
الأخيرة بعد الحرب العالمية الأخرى أن تعامل بريطانيا إلا بالربا .

ونستطيع أن ندرك شدة تأثير الربا في هذا الخصوص بالنظر فيما قاله  
وكتبه زعماء بريطانيا في ذلك الوقت . فعلى سبيل المثال قال اللورد كينز

(١) حجة الله البالغة ١٠٦/٢ باختصار .

2) " Usury, The Encyclopedia Americana,  
Vol. 27/P. 824.

(٣) حجة الله البالغة ١٠٦/٢ .

في خطبته في دار الشيوخ بعد رجوعه من الولايات المتحدة الأمريكية بعد عقد اتفاقية التعامل الربوى : " لا أستطيع أن أنسى أبد الدهر ذلك الحزن الشديد والألم المرير الذى قد لحق بى من معاملة الولايات المتحدة الأمريكية لإيانا فسي هذه الاتفاقية ، فلنبا أبت أن تقرضنا شيئا إلا بالربا " (١)

وكان ما قاله تشرشل : " لنى لأتوجس خلال هذا السلوك العجيب المبني على الأثرة وحب المال الذى عاملتنا به الولايات المتحدة الأمريكية ضروبا من الأخطار والحق أن هذه الاتفاقية قد تركت أثرا سيئا فيما بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية من العلاقة " . (٢)

وقال الدكتور دالتن وزير المالية في ذلك الزمان : " إن هذا العبء الثقيل الذى نخرج من الحرب وهو على ظهورنا جائزة عجيبة نلقاها على ما عانينا في الحرب من الشدائد والمشاق والتضحيات لأجل الغاية المشتركة. وندع للمؤرخين في المستقبل أن يروا رأيهم في هذه الجائزة الغدة فسي نوعها . التسنا من الولايات المتحدة الأمريكية أن تقرضنا قرضا حسنا ولكنها أجابت : ما هذه بسياسة عملية " . (٣)

وحينما نشاهد الواقع نجد أن عددا كبيرا من القضايا المالية التي تعرض على المحاكم في البلاد التي يتعامل الناس فيها بالربا ، يرجع سببها إلى التعامل الربوى .

وإضافة إلى ذلك يوسع النظام الربوى الفجوة بين طبقات الناس ويؤدى إلى اختلال التوازن بينهم . وذلك لأن المقرض غالبا ما يكون من أصحاب

---

(١) نقلا عن كتاب " الربا " للشيخ أبي الأعلى المودودى بتصرف يسير في

الترجمة ص ٤٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٤٣ .



الوسائل القليلة ، والمقرض غالبا ما يكون من أصحاب الغنى فيزداد الغنى غنى والمحتاج فقرا حيث يأخذ المقرض الربا ، سواء اقترض المقرض لحاجاته الشخصية أو للاستثمار ، سواء ربح المدين أم خسر . يقول الإمام الرازي " إن الغالب أن المقرض يكون غنيا والمستقرض يكون فقيرا ، فالقول بتجويز عقد الربا تمكين للغني من أن يأخذ من الفقير الضعيف مالا زائدا " (١) .

ونتيجة لذلك تبدأ الأموال تحصر في أيدي طائفة قليلة من الناس . وقد أكد على هذه الحقيقة بعض علماء الاقتصاد الغربيين يقول د . شاخست : " إن جميع المال في الأرض سائر إلى عدد قليل جدا من المرابين . ذلك لأن الدائن المرابي يربح دائما في كل عملية ، بينما المدين معرض للربح والخسارة . ومن ثم فلن المال كله في النهاية - لا بد بالحساب الرياضي - أن يصير إلى الذي يربح دائما " .

هكذا يكون الربا سببا لمواجهة طبقة المدينين ضد طبقة الدائنين كما أنه يوسع الفجوة بين طبقات الناس ويساعد على حصر الأموال في أيدي طائفة محدودة من الناس .

---

(١) التفسير الكبير ٨٦/٢ .  
(٢) د . شاخست : مدير بنك الرايخ الألماني سابقا .  
(٣) نقلا عن تفسير آيات الربا ص ١٤ باختصار .

# الباب الثاني

الذائبر العامة الواقية من الركا

### تمهيد :

لم يقف الإسلام عند تحريم الربا بل هياً المناخ الذي يساعد على اجتناب المراهبة . ولتهيئة مثل هذا المناخ اعتنى الإسلام بترسيخ الإيمان في القلوب ، وحث على اتقاء الشبهات ، وحرّم الحيل .

إلى جانب هذا ، منع الإسلام ما يتيح الفرص للتعامل الربوي وقدم بدائل عنه .

فشرع تدابير لتضييق الفوارق بين الناس ، وحثّ على القرض الحسن .

ومع ذلك فلن بعض الناس لا يلتفتون إلى تلك التدابير ويرغبون فسي الاستمرار بالتعامل الربوي . فأوجب الإسلام - لمعالجة أمر هؤلاء وغيرهم - على الدولة الإسلامية أن تكافح النظام الربوي بقوة القانون .

وسنتحدث عن تلك الأمور في هذا الباب - بتوفيق العلي القدير - تحت

العناوين التالية :

- ١- ترسيخ الإيمان في القلوب .
  - ٢- الحثّ على اتقاء الشبهات .
  - ٣- تحريم الحيل .
  - ٤- تضييق الفوارق بين الناس .
  - ٥- القرض الحسن .
  - ٦- مسؤولية الدولة الإسلامية في مكافحة الربا .
- مخصصين لكل منها فصلاً مستقلاً .

## الفصل الأول

### ترسيخ الإيمان في القلب

---

يهتمّ الإسلام بترسيخ الإيمان وتقوى الله تعالى في القلوب، وهذا من أهمّ التدابير الواقية من الربا ، وذلك لأن الإيمان إذا رسخ في القلب يمنع صاحبه ما يبغضه الله تعالى . وإن أخطأ المؤمن فسرعان ما يرشده إيمانه إلى الندم على فعله والإنابة إلى خالقه تعالى . وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق الله تعالى في هذا الفصل تحت العنوانين التاليين :

- ١- أثر الإيمان في الابتعاد عن المراهبة .
- ٢- أثر الإيمان في التوبة من المراهبة .
- مخصّصين لكل واحد منهما مبحثاً مستقلاً .

## المبحث الأول :

### أثر الإيمان في الابتعاد عن المراهبة

يستلزم الإيمان امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه . ويجعل صاحبه يبادر إلى طاعة الله تعالى وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم . ما أروع ما وصف الله به المؤمنين حيث قال عز من قائل : ( إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون ) (١) ولا يترك الإيمان سلطة للشيطان على صاحبه فيضله ويغويه (٢) يقول تعالى : ( إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون ) كما لا يدع لنفس صاحبه مجالا للتردد والتذبذب في تنفيذ أمر ربه تعالى وأمر رسوله عليه الصلاة والسلام . يصير أهل الإيمان كما وصفهم الله تعالى ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالا مبينا ) (٣) .

وحيثما نقرأ آيات الربا نجد أن الله تعالى بدأ آيتين منها بقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا ) وختم لإحداهما بقوله تعالى ( إن كنتم مؤمنين ) يقول تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا (٤) إن كنتم مؤمنين ) ويقول تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا (٥) أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون ) .

ويظهر من الآيتين أثر الإيمان في ترك المراهبة . يقول السيد محمد رشيد رضا في تفسير الآية الأولى : " وصفهم بالإيمان وذكرهم بالتقوى ثم

(١) سورة النور / الآية ٥١ .

(٢) سورة النحل / الآية ٩٩ .

(٣) سورة الأحزاب / الآية ٣٦ .

(٤) سورة البقرة / الآية ٢٢٨ .

(٥) سورة آل عمران / الآية ١٣٠ .

انتقل إلى الأمر بترك ما بقي من الربا لمن كانوا يرايون منهم عند غرماهم ثم وصل ذلك بقوله ( إن كنتم مؤمنين ) . قال الأستاذ الإمام : أى إن كان إيمانكم تاما شاملا لجميع ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم — الأحكام فذروا بقايا الربا . وقد عهد في الأسلوب العربي أن يقال : إن كنت متصفا بهذا الشيء فافعل كذا ويذكر أمرا من شأنه أن يكون أشرا<sup>(١)</sup> لذلك الوصف .

هذا ، وقد شاهد العالم-تأثير الإيمان في ترك الربا . قال السدي في بيان سبب نزول الآية ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ) : "والآية نزلت في العباس رضي الله عنه بن عبد المطلب ورجل من بني المغيرة كانا شريكين في الجاهلية يسلفان في الربا إلى أناس من ثقيف من بني عسرة ، وهم من بني عمرو بن عير فجاء الإسلام ولهما أموال عظيمة من الربا فتركوها حين نزلت " .<sup>(٢)</sup>

ولم يجعل الإيمان أهله يتركون الربا فحسب بل جعلهم يبتعدون عما فيه أدنى شبهة ربا . فهذا المؤمن الصادق في إيمانه — عمر بن الخطاب رضي الله عنه — يقول : "تركنا تسعة أحشار الحلال مخافة الربا " .<sup>(٣)</sup>

ويشهد فعل عمر رضي الله عنه على صدق ما قال . فقد روى الإمام البيهقي عن ابن سيرين أن أبي بن كعب رضي الله عنه أهدى إلى عمر

---

(١) تفسير المنار ١٠٢/٣ . ط . دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثانية ، بدون سنة الطبع ) وانظر أيضا الكشف للزمخشري ٤٠١/١ ، وتفسير أبي السعود ٢٦٧/١ ، وتفسير فتح القدير ٢٩٧/١ ، وتفسير القاسي ٣٧٣/٣ .

(٢) نقلا عن تفسير روح المعاني ٥٢/٣ .

(٣) مصنف عبد الرزاق ، كتاب البيوع ، باب طعام الأمراء وأكل الربا ، رقم الحديث ١٤٦٨٣ ، الجزء الثامن / ص ١٥٢ . ط . المجلس العلمي جنوب إفريقيا . الطبعة الأولى بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .

ابن الخطاب من ثمرة أرضه فردّها ، فقال أبي : " لم رددت علي هديتي وقد علمت أنني من أطيب أهل المدينة ثمرة . خذ عني ما ترد علي هديتي " . وكان عمر رضي الله عنه أسلفه عشرة آلاف درهم " <sup>(١)</sup> ورد عمر رضي الله عنه هدية أبي بن كعب رضي الله عنه خشية أن يكون لها أدنى صلة بالقرض الذي أعطاه لأبي بن كعب رضي الله عنه فيدخل في باب الربا .

ولا يقتصر تأثير الإيمان على عمر بن الخطاب رضي الله عنه بل هكذا كان المؤمنون الصادقون الآخرون . فقد روى الإمام مسلم عن معمر بن عبد الله رضي الله عنه أنه أرسل غلامه بصاع قمح ، فقال : " بعه شمم اشتر به شعيرا " فذهب الغلام فأخذ صاعا وزيادة بعض صاع . فلما جاء معمر أخبره بذلك ، فقال له معمر : " لم فعلت ذلك ؟ انطلق فردّه . ولا تأخذنّ إلا مثلاً بمثل " قال وكان طعامنا يومئذ ، الشعير .

فقيل له : " إنه ليس بمثله " . قال : " إنني أخاف أن يضارع " <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> .

فهذا معمر رضي الله عنه رفض أخذ الزيادة مع أن الشعير والقمح صنفان مختلفان يجوز التفاضل بينهما وقت التبادل لكنه خشي أن تكون تلك الزيادة من باب الربا . يقول الإمام النووي في شرح الحديث : مذهبنا ومذهب الجمهور أنها صنفان يجوز التفاضل بينهما . . . وإنما خاف معمر <sup>(٤)</sup> من ذلك فتورع عنه احتياطا .

---

(١) السنن الكبرى للإمام البيهقي ، كتاب البيوع ، باب كل قرض جر منفعة فهو ربا ، الجزء الخامس / ص ٣٤٩ ، ط . دار صادر بيروت بدون سنة الطبع .

وقال الإمام البيهقي : " هذا منقطع " . وانظر أيضا مصنف عبد الرزاق كتاب البيوع ، باب الرجل يهدي لمن أسلفه ، رقم الرواية ١٤٦٤٧ ، ١٤٦٤٨ ، ١٤٢/٨ .

(٢) يضارع : يقول الإمام النووي : " معنى يضارع يشابه ويشارك ، ومعناه أخاف أن يكون في معنى المسائل فيكون له حكمه في تحريم الربا " . (شرح النووي على صحيح مسلم ٢٠/١١) .

(٣) صحيح مسلم ، كتاب السباقة ، باب بيع الطعام مثلاً بمثل ، رقم الحديث ١٥٩٢ ،

وهذا عبد الله بن يزيد الخطمي رضي الله عنه يترك عشرين ألفاً حينما عرف أن غلامه كان يقارب المال بالربا ، فقد روى الإمام عبد الرزاق عن موسى بن عبد الله عن عبد الله بن يزيد الخطمي أنه بعث غلاماً له بأربعة آلاف إلى أصبهان ، ثم بلغه أنه مات ، فركب إليه ، أو أرسل إليه ، فوجد المال قد بلغ أربعة وعشرين ألفاً ، فقيل له : " إنه قد كان يقارب المال الربا " . فأخذ أربعة آلاف ، ورأس ماله ، وترك عشرين ألفاً . فقيل له : " خذه " . فقال : " ليس لي " فقيل : " هبه لنا " (١) فتركه ولم يأخذ .

وهكذا الإيمان يمنع المؤمنين من اقتراب الربا . وليس هذا فحسب بل حول الإيمان المجتمع الذي كان لا يهتم أصحاب الأموال فيه إلا استعاضة الدم الباقي في عروق المحتاجين إلى أموالهم بمضاعفة الدين بالربا، إلى مجتمع ساد فيه التعاون والتناصر والمواساة والإيثارة حتى لو أن شخصاً أقرض قرضاً حسناً للمحتاج بدلاً من مواساته لعدَّ بخيلاً . يصف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذلك المجتمع بعد أثر الإيمان فيه : " كنا نعدّ المقرض بخيلاً . إنما كانت المواساة " (٢)

---

(١) مصنف عبد الرزاق ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في الربا ، رقم

الرواية ١٥٣٥٤ ، ٣١٦/٨ .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٠/١١ باختصار .

(٣) تاريخ الأمم والملوك حوادث سنة ٢٣ ، ٢١٣/٤ .



## المبحث الثاني :

### أثر الإيمان في التوبة عن المراهبة

قد يحصل الخطأ من المؤمن لكنه يخشى عاقبته لأنه يعتقد أن خالقه يراقب أعماله وسيحاسبه في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون . ما أصدق ما مثل به عبد الله بن مسعود رضي الله عنه خوف المؤمن من عاقبة معصيته . روى الإمام البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : " إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه . وإن الفاجر يرى ذنوبه كذباب مرّ على أنفه . فقال به هكذا - قال أبو شهاب بيده (١) فوق أنفه - .

لذلك لا يصر المؤمن على معصيته بل سرعان ما يندم عليها ويتوب إلى الله التواب الغفور . هو كما وصفه مولاه تعالى ( والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب ) (٢) إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ) وشبه الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام ارتكاب المؤمن معصية بخروج الفرس من عروته . فكما أن الفرس يبتعد عن عروته ، لكنه سرعان ما يعود إليها بعد جولة ، فكذا المؤمن قد يجانب الصواب ، لكنه سرعان ما يندم على فعله ويتوب إلى الله تعالى . روى الإمام ابن حبان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " مثل المؤمن ومثل الإيمان كمثل الفرس في آخيته (٣)

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب الدعوات ، باب التوبة ، رقم الحديث —

٦٣٠٨ ، ١٠٢/١١ .

(٢) سورة آل عمران / الآية ١٣٥ .

(٣) الآخية : بمد الهمزة وكسر الخاء وتشديد الياء . واحدة الأواخسي

وهي جبل يدفن في الأرض مثنيا ويبرز منه كالعروة تشدّ إليها الدابة

( انظر الترغيب والترهيب ٩٠/٤ ، ومختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر

الرازي ، مادة "أخ" ص ١٦ ، ط . المركز العربي للثقافة والعلوم

(١) يجول ثم يرجع إلى آخيته . وإن المؤمن يسهو ثم يرجع " .

ويرى الدارس لكتب التفسير والحديث الشريف أثر الإيمان في التوبة من المراهبة . ومن كل ماله صلة بالمراهبة جلجا واضحا . فقد روى الحافظ عبدالرزاق عن امرأة أبي السفر تقول : سألت عائشة رضي الله عنها فقلت : بعثت زيد بن أرقم جارية إلى العطاء بشماتة درهم وابتعتها منه بستمئة " . فقالت لها عائشة رضي الله عنها : بشس ما اشتريت أو بشس ما اشتري . ابلغني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب " . قالت : " أفرايت إن أخذت رأس مالي " . قالت : " لا بأس ( فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ) (٢) .

سارعت امرأة أبي السفر إلى التنازل عن الزيادة حينما عرفت أنها لا تجوز لها حيث قالت : ( أفرايت إن أخذت رأس مالي ) . وفي رواية أخرى قالت : " أرايت إن أخذت رأس مالي ورددت عليه الفضل " .

وهكذا كان المؤمنون الآخرون . فقد روى الإمام مسلم عن أبي قلابة قال : كنت بالشام في حلقة فيها مسلم بن يسار فجاأ أبو الأشعث . قال : قالوا : أبو الأشعث ! أبو الأشعث ! فجلس ، فقلت له : حدث أخانا حديث عبادة بن الصامت " قال : نعم . غزونا غزاة وعلى الناس معاوية رضي الله عنه . فغنمنا غنائم كثيرة . فكان فيما غنمناه آنية من فضة . فأمر

---

(١) نقلا عن الترغيب والترهيب ، كتاب التوبة والزهد ، والترغيب في التوبة ، والمبادرة بها ، واتباع السيئة الحسنة ، رقم الحديث ١٠ ، ٩٠/٤ ، وقال الحافظ المنذرى : " رواه ابن حبان في صحيحه " .

(٢) مصنف عبدالرزاق ، كتاب البيوع ، باب الرجل يبيع السلعة ثم يريد اشتراها بنقد ، رقم الرواية ١٤٨١٣ ، ١٨٥/٨ .

وأبو السفر هو سعيد بن محمد الهمداني . ( نقلا عن حاشية مصنف عبدالرزاق للشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ١٨٥/٨ ) .

(٣) المرجع السابق ، رقم الرواية ١٤٨١٢ ، ١٨٤/٨ - ١٨٥ .

معاوية رجلا أن يبيعها في أعطيات الناس . فتسارع الناس في ذلك .  
فبلغ عبادة بن الصامت رضي الله عنه فقام ، فقال : إني سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة  
والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح إلا سوا\* بسوا\* عينا  
بعين . فمن زاد أو ازداد فقد أربى<sup>(١)</sup> . فردّ الناس ما أخذوا<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ( فمن زاد أو ازداد فقد أربى ) : أى قد فعل الربا المحرم  
فدافع الزيادة وأخذها عاصيان مرابيان .  
(٢) صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق  
نقدا ، رقم الحديث ١٥٨٧ ، ١٢١٠/٣ .

## الفصل الثالث

### الحث على اتقاء الشبهات

لم يقتصر الإسلام على الأمر باجتناب المحظورات التي تتبين حرمتها للمسلم بل حثه على الابتعاد عن كل ما اشتبه عليه أمره . وهذا من أهم التدابير الواقية من المحرمات ومنها الربا . وذلك لأن المسلم إذا دُرِبَ وُعِدَ على ترك المشتبهات يكون للمحرمات أترك كما يقول الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم : " فمن ترك ما شُبَّهَ عليه من الإثم كما لما استبان أترك . ومن اجتراً على ما يشكّ فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان " .<sup>(١)</sup>

وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق العلي الحكيم في هذا الفصل تحت العنوانين التاليين :

- ١- مفهوم الشبهات .
- ٢- الحث على الابتعاد عن الشبهات .
- مختصين لكل منهما مبحثاً مستقلاً .

---

(١) روى الإمام البخارى هذا الحديث عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما في صحيحه ، كتاب البيوع ، باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات ، رقم الحديث ( ٢٠٥١ ) ، ٢٩٠/٤ .

## المبحث الأول :

### مفهوم الشبهات

قد يخفى على بعض الناس نطاق الشبهات فيدخلون فيه ما ليس منه ويخرجون منه ما هو فيه . كما أن بعضهم الآخر يخلطون اتقاء الشبهات بمرض الوسواس . ويزعم بعضهم أن القول بوجود الشبهات ناقض لإكمال الدين . لذا، لعلّه من المناسب قبل ذكر حثّ الإسلام على اتقاء الشبهات، التعرض لبيان حقيقتها .

وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق الله تعالى تحت العناوين التالية :

- ١- معنى الشبهات .
- ٢- الفرق بين اتقاء الشبهات والوسوسة .
- ٣- وجود الشبهات لا يناقض إكمال الدين .
- مخصّصين لكل منها مطلباً مستقلاً .

## المطلب الأول :

### معنى الشبهات

الشبهات جمع شبهة وهي مشتقة من " شبه " ومعناها الالتباس والسائلة يقال : " أشبه الشيء الشيء " أى ماثله . وشبه عليه الأمر " أى ليس عليه " وفي المثل : " ومن أشبه أباه فما ظلم " .

وقد وردت مشتقات هذه الكلمة في القرآن الكريم . يقول تعالى :  
( قالوا ادع لنا ربك ببين لنا ما هي إن البقر تشابه علينا ) (١) أى اشتبه علينا  
(٢)

(١) سورة البقرة / الآية ٢٠ .

(٢) انظر الكشاف للزمخشري ٢١١/١ .

(١) ويقول تعالى : ( أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم )  
(٢) أى فلا يدرون خلق الله من خلق آلهتهم . ويقول تعالى : ( وما قتلوه  
(٣) وما صلبوه ولكن شبه لهم ) أى مثل لهم من حسبوه إياه .  
(٤)

وبين علماء اللغة أيضا أن معنى الشبهة الالتباس يقول مجد الدين  
الفيروزآبادي : " الشبهة : بالضم الالتباس والمثل " .  
(٥)

وأمر 'مُشْتَبِهَةٌ' و'مُشَبَّهَةٌ' - كما يقول العلامة ابن منظور - مشكلة 'يُشَبِّهُ'  
(٦) بعضها بعضا .

(٧) والشبهات هي الأمور التي لم يتضح حكمها .

### المطلب الثاني :

#### تحديد نطاق الشبهات

تنقسم الأمور إلى ثلاثة أنواع حيث قد يكون أصلها الإباحة أو التحريم  
أو ما يشك فيه . فإذا كان أصلها الإباحة أو التحريم فلا يؤثر الشك  
في إباحتها أو حرمتها فتبقى الأمور التي أصلها الإباحة مباحة، والأمر التي  
أصلها التحريم محرمة . وأما الأمور التي يشك في أصلها - هل كان  
الإباحة أو التحريم - فهي التي تدخل في نطاق الشبهات التي حثَّ النبي  
الكريم عليه الصلاة والسلام على اتقائها . وفي هذا يقول الحافظ ابن

(١) سورة الرعد / الآية ١٦ .

(٢) انظر تفسير القرطبي ٣٠٤/١٠ .

(٣) سورة النساء / الآية ١٥٢ .

(٤) المفردات في غريب القرآن ص ٢٥٥ .

(٥) القاموس المحيط ، مادة شبه ، ٢٨٨/٤ ، وانظر أيضا لسان العرب

المحيط ، مادة شبه ، ٢٦٦/٢ ، ومختار الصحاح ، مادة شبه ، ص ٢٤٦ .

(٦) لسان العرب المحيط ، مادة شبه ، ٢٦٦/٢ .

(٧) انظر عمدة القاري ٢٩٢/٢ .

حجر : إن الشيء إما أن يكون أصله التحريم أو الإباحة أو يشك فيه .  
 فالأول كالصيد فإنه يحرم أكله قبل ذكاته . فإذا شك فيها لم يزل عن  
 التحريم إلا بيقين ، وإليه الإشارة بحديث عدى بن حاتم رضي الله عنه .  
 والثاني كالطهارة إذا حصلت لا ترفع إلا بيقين الحدث وإليه الإشارة بحديث  
 عبد الله بن زيد رضي الله عنه ، ومن أمثله من له زوجة وعبد وشك هل  
 طلق أو أعتق فلا عبرة بذلك وهما على ملكه . والثالث : ما لا يتحقق أصله  
 ويتردد بين الحظر والإباحة ، فالأولى تركه ، وإليه الإشارة بحديث التمرة  
 الساقطة .

ونستخلص من كلام الحافظ ابن حجر أن الأمور على ثلاثة أنواع :

- ١- الأمور التي أصلها التحريم ولا يزول تحريمها بالشك .
- ٢- الأمور التي أصلها الحل ولا يزول حلها بالشك .
- ٣- الأمور التي أصلها غير معروف ويتردد حكمها بين الحل والتحريم .

(١) الحديث الذي أشار إليه الحافظ ابن حجر رواه الإمام البخاري عن  
 عدى بن حاتم رضي الله عنه قال فيه : قلت : يا رسول الله ! أرسل  
 كلبى وأسمى ، فأجد معه على الصيد كلبا آخر لم أسم عليه ، ولا أدري أيتهما  
 أخذ . قال : " لا تأكل . إنما ستميت على كلبك ولم تسم على الآخر " .  
 (صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب تفسير الشبهات ، رقم  
 الحديث ٢٠٥٤ ، ٢٩٢/٤) .

(٢) الحديث الذي يقصده الحافظ رواه الإمام البخاري عن عبد الله بن زيد  
 ابن عاصم المازني رضي الله عنه قال : شككت إلى النبي صلى الله  
 عليه وسلم الرجل يجد في الصلاة شيئا . أيقطع الصلاة ؟ قال : " لا .  
 حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا " . (المرجع السابق ، كتاب البيوع ،  
 باب من لم ير الوسوس ونحوها من الشبهات ، رقم الحديث ٢٠٥٦ ،  
 ٢٩٤/٤) .

(٣) وحديث التمرة الساقطة أيضا رواه الإمام البخاري عن أنس رضي الله عنه  
 قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم بتمر ساقطة فقال : " لولا  
 أن تكون صدقة لأكلتها " . (المرجع السابق ، باب ما يتنزه عن  
 الشبهات ، رقم الحديث ٢٠٥٥ ، ٢٩٣/٤) .

(٤) فتح الباري ٢٩٢/٤ باختصار .

ويبين الحافظ ابن حجر أن الأمور التي تدخل في النوع الثالث هي الأمور المشبهة دون غيرها، والأولى ترك تلك الأمور واجتنابها .

وقد حدد الإمام أبو سليمان الخطابي أيضا نطاق الشبهة حيث يقول :  
"ههنا قسم ثالث : وهو أن يُوجد الشيء ولا يُعرف له أصل متقدم في التحريم ولا في التحليل ، وقد استوى وجه الإمكان فيه حلًا وحرمة . فلن الورع<sup>(١)</sup> فيما هذا سبيله الترك والاجتناب " .

### المطلب الثالث :

#### الفرق بين اتقاء الشبهات والوسوسة

قد يتهم بعض الناس أهل التقوى والورع بمرض الوسواس لما يرون من حرصهم على اتقاء الشبهات . يجهل هؤلاء أو يتجاهلون الفرق بين الورع والوسوسة . إن الورع هو ترك الأمور التي أصلها غير معروف، والوسوسة هي ترك الأمور التي أصلها الحل بمجرد الشك . ومثال الأول ترك الشخص الغني ثمرًا وجده في الشارع خشية أن يكون من الصدقة .

ومثال الثاني قطع الشخص صلاته بمجرد شكه أن الوضوء قد انتقض . فالترك الأول محمود حيث لم يتناول النبي صلى الله عليه وسلم التمسرة الساقطة في بيته لعدم معرفته هل هو من ثمر أهله أو من ثمر الصدقة . والترك الثاني وهو قطع الشخص صلاته بمجرد شك أن وضوءه قد انتقض فمذموم حيث أخبر النبي الكريم صلى الله عليه وسلم أن الوضوء لا ينتقض إلا عند وجود ريح أو صوت .

يقول الإمام ابن القيم مبينًا الفرق بين اتقاء الشبهات والوسوسة : " إن

(١) معالم السنن شرح سنن أبي داود ٣/ ٥٨ . ( ط . المكتبة العلمية )  
مستند الطبعة الثانية ( ١٤٠٥ هـ )



الشبهات ما يشتبه فيه الحق بالباطل والحلال بالحرام على وجه لا يكون فيه دليل على أحد الجانبين ، أو تتعارض الأمارتان عنده فلا تترجح في ظنه لإحداهما فيشتبه عليه هذا بهذا ، فأرشدته النبي صلى الله عليه وسلم إلى ترك المشتبه والعدول إلى الواضح الجلي .

ومعلوم أن غاية الوسواس أن يشتبه على صاحبه : هل هو طاعة وقربة أم معصية وبدعة ؟ هذا أحسن أحواله . والواضح الجلي هو اتباع طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما سنّه للأمة قولاً وعملاً . فمن أراد ترك الشبهات عدل عن ذلك المشتبه إلى هذا الواضح . فكيف ، ولا شبهة بحمد الله هناك ؟ إذ قد ثبت بالسنة أنه تنطع وغلو، فالمصير إليه ترك السنة، وأخذ بالبدعة، وترك لما يحبه الله تعالى ويرضاه، وأخذ بما يكرهه ويبغضه، ولا يتقرب به البتة ، فإنه لا يتقرب إليه إلا بما شرع " .<sup>(١)</sup>

### المطلب الرابع :

#### لا تعارض بين وجود الشبهات وإكمال الدين

قد يزعم بعض الناس أن القول بوجود الشبهات يناقض إكمال الدين حيث أكمل الله تعالى الدين وبَيَّنَّه الرسول الأُمِين عليه الصلاة والسلام فلا مجال لبقاء الشبهات . ولكن هذا القول غير صحيح لأن اشتباه بعض الأمور ليس في ذاتها بل ذلك بالنسبة إلى بعض الناس حيث يخفى حكمها عليهم فــــــي وقت يعرف فيه آخرون حكمها . ويدل على ذلك ما قاله النبي الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام : " وبينهما مشبهات ، لا يعلمها كثير من الناس " فبيّن صلى الله عليه وسلم أن حكمها قد خفي على كثير

(١) لإغاثة اللهفان من معابد الشيطان ١/١٦٣ .

(٢) روى هذا الحديث الإمام البخاري عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما

من الناس وليس على كل الناس . وفي رواية الترمذى : " لا يدري كثير  
من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام " <sup>(١)</sup> ولو كان اشتباه تلك الأمور في  
ذاتها لما كان أحد ليعرف حكمها .

وقد ردّ الإمام الخطابي أيضا على هذا الزعم حيث يقول : إنها  
تشتبه على بعض الناس دون بعض ، وليس أنها في ذات أنفسها مشتبهة  
لا بيان لها في جملة أصول الشريعة ، فلن الله تعالى لم يترك شيئا يجب  
له فيه حكم إلا وقد جعل فيه بيانا ، ونصب عليه دليلا . ولكن البيان ضربان ،  
بيان جلي ، يعرفه عامة الناس كافة ، وبيان خفي : لا يعرفه إلا الخاص ممن  
العلماء الذين عنوا بعلم الأصول .

ودليل صحة ما قلناه ، وأن هذه الأمور ليست في أنفسها مشتبهة قوله  
( لا يعرفها كثير من الناس ) وقد عقل ببيان فحواه أن بعض الناس  
يعرفونها ، وإن كانوا قليلي العدد . فإذا صار معلوما عند بعضهم ، فليس  
بمشتبه في نفسه . <sup>(٢)</sup>

وخلاصة الكلام أنه لا تعارض بين وجود الشبهات وإكمال الدين .

---

(١) الجامع الترمذى ، أبواب البيوع ، باب ما جاء في ترك الشبهات ،  
رقم الحديث ١٢١٨ ، ٣٩٤/٤ ( المطبوع مع تحفة الأحوذى ) ط .  
دار الفكر بيروت . الطبعة الثالثة . سنة الطبع ١٣٩٩ هـ .  
(٢) معالم السنن ٥٦/٣ - ٥٧ باختصار .

## المبحث الثالثي :

### الحق عن الابتعاد عن الشبهات

حثّ النبي الكريم عليه الصلاة والسلام أمته على ترك الأمور المشتبهة بقوله وفعله . أما جثته صلى الله عليه وسلم بقوله فقد روى الإمام البخاري عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات ، لا يعلمها كثير من الناس . فمن اتقى المشبهات استبرأ لدينه وعرضه . ومن وقع في الشبهات كراع يرمى حول الحمى يوشك أن يواقعها . ألا وإن لكل ملك حمى ألا إن حمى الله في أرضه محارمه ، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله . ألا وهي القلب " (١) .

يقول الإمام الخطابي تعليقا على الحديث الشريف : " الواجب على من اشتبه عليه أن يتوقف ويستبرأ الشك ، ولا يقدم إلا على بصيرة ، فإنه إن أقدم على الشيء قبل التثبت والتبين لم يأمن أن يقع في المحرم عليه . وذلك معنى الحمى ، وضربه المثل به " (٢) .

وقد ورد في حديث آخر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بترك ما يريب المسلم . فقد روى الإمام الحاكم عن أبي الجوزاء قال : سألت الحسن ابن علي رضي الله عنهما ما يذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : سمعته يقول : " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ، فإن الخير طمانينة " (٣) .  
وإن الشر ريبة " .

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب الإيمان ، باب فضل من استبرأ لدينه ،

رقم الحديث ٥٢ ، ١٢٦/١ .

(٢) معالم السنن ٥٢/٣ .

(٣) المستدرک علی الصحیحین ، کتاب البیوع ، ١٣/٢ ، وقال الإمام الحاكم عن الحديث : " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه " ( المرجع

يقول الإمام ابن القيم تعليقا على الحديث الشريف : " هذا الحديث أصل في الورع واتقاء الشبهات " .<sup>(١)</sup>

وأما حثه صلى الله عليه وسلم أمته على اجتناب الشبهات بفعله فمنه ما روى الإمام البخارى عن أنس رضي الله عنه قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم بتمر سقط في يده فقال : " لولا أن تكون صدقة لأكلتها " .<sup>(٢)</sup>

وهكذا كان دعاة الإسلام - أصحابه الأبرار رضي الله عنهم - بعده عليه الصلاة والسلام يهتمون بالابتعاد عن المشتبهات ويحثون الناس على اجتنابها بأفعالهم وأقوالهم . فقد روى الإمام البخارى عن عائشة رضي الله عنها - قالت : كان لأبي بكر رضي الله عنه غلام يخرج له الخراج ، وكان أبو بكر رضي الله عنه يأكل من خراجه فجاء يوما بشيء ، فأكل منه أبو بكر . فقال له الغلام : أتدرى ما هذا ؟ فقال أبو بكر : وما هو ؟ قال : كنت تكهنت لإنسان في الجاهلية ، وما أحسن الكهانة إلا أني خدعته ، فأعطاني بذلك ، فهذا الذي أكلت منه . فأدخل أبو بكر رضي

وقال الحافظ الذهبي عن الحديث " صحيح " ( التلخيص للذهبي ١٣/٢ ، المطبوع بذييل الستدرك ) .  
وقال صاحب مشكاة المصابيح بعد نقل الحديث : " رواه أحمد والترمذي والنسائي " ( مشكاة المصابيح ، كتاب البيوع ، باب الكسب وطلب الحلال ، الفصل الثاني ، رقم الحديث ٢٧٧٣ ، ١٨٤٥/٢ ) .  
وقال الشيخ الألباني : " إسناده صحيح " . حاشية مشكاة المصابيح ١٨٤٥/٢ .  
( يريبك ) : بفتح أوله ويجوز الضم . يقال رابه يريبه وأرابه يريبه بالضم ريبة وهي الشك والتردد والمعنى إذا شككت في شيء فدعسه .  
( نقلا عن فتح الباري ٢٩٣/٤ ) .

(١) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ١٦٤/١ . وانظر أيضا فتح الباري ٢٩٣/٤ .

(٢) صحيح البخارى ، كتاب البيوع ، باب ما يتنزه من الشبهات ، رقم الحديث ٢٠٥٥ ، ٢٩٣/٤ .

(٣) الخراج : ما يقرره السيد على عبده من مال يدفعه إليه ( نقلا عن عدة القارى ٢٩٥/١٦ ) .

(٤) الكهانة : إخبار عما سيكون من غير دليل شرعى . نقلا عن فتح الباري ٢٩٤/٤ .

(١)

الله عنه يده فقاء كل شيء في بطنه .

ولم يكن أبو بكر رضي الله عنه وحده يجتنب الشبهات، ويحث الآخرين على اجتنابها بفعله، بل هكذا كان أصحابه صلى الله عليه وسلم الأبرار الآخرون رضي الله عنهم . فقد روى الإمام مسلم عن مالك بن أوس بن الحدثان أنه قال : أقبلت أقول : من يضطرب الدراهم ؟ فقال : طلحه بن عبيد الله رضي الله عنه ، وهو عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أرنا ذهبك ، ثم اتتنا إذا جاء خادمنا نعطك ورقك . فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : كلا ، والله ! لتعطيتك ورقة أو لتردنّ إليه ذهبه ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الورق بالذهب ربا إلّا هاء وهاء ، والبر بالبر ربا إلّا هاء وهاء ، والشعير بالشعير ربا إلّا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا إلّا هاء وهاء " .<sup>(٢)</sup>

وما يلاحظ في هذه الرواية أن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه لم يقصد التعامل مع مالك بن أوس بالنسيئة غير أنه طلب منه العودة عند مجيء خادمه كي يسلم له حقه لكن عمر رضي الله عنه لم يسمح بذلك لما فيه من شبهة أن تصير هذه المعاملة النسيئة - التي نهى عنها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم - لأجل التأخير في الاستلام والتسليم . فأمر عمر رضي الله عنه طلحة بإعطاء الدراهم لمالك بن أوس حالا أو ردّ ذهبه

(١) صحيح البخارى ، كتاب مناقب الأنصار ، باب أيام الجاهلية ، رقم الحديث ٣٤٨٢ ، ١٤٩/٢ .

(٢) ( هاء وهاء ) : فيه لغتان : المد والقصر . والمد أفصح وأشهر . وأصله هاء . فأبدلت المدة من الكاف ، ومعناه : خذ هذا ، ويقول صاحبه مثله .

والمدة مفتوحة ، ويقال بالكسر أيضا . ( شرح النووي على صحيح مسلم ١٢/١١ باختصار ) .

(٣) صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا ، رقم الحديث ١٥٨٦ ، ٣٠ / ص ١٢٠٩ - ١٢١٠ .

إليه كما أمر مالك بن أوس أن لا يفادر المكان قبل استلام الدراهم من طلحة . فقد ورد في رواية الإمام البخاري أنه قال : " والله لا تفارقه حتى تأخذ منه " <sup>(١)</sup> .

وكره عبد الله بن سعود رضي الله عنه اقتضاء الدين نقدا من غير الصنف الذي أقرضه خشية أن تكون هناك فرق بين الأصناف فيدخل في الزيادة المحترمة . فقد روى الإمام ابن حزم عن ابن سيرين عن عبد الله ابن سعود رضي الله عنه أنه كان يكره اقتضاء الذهب من الورق ، والورق <sup>(٢)</sup> من الذهب .

فهكذا كان الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم وأتباعه الأبرار يحثون على اجتناب المشتبهات بأقوالهم وأفعالهم .

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب بيع الشعر بالشعر ، رقم الحديث ٢١٢٤ ، ٣٧٧/٤ .  
إلى جانب هذا ورد أمر عام من قبل عمر رضي الله عنه بترك الربا وما فيه شبهة الربا . فقد روى الإمام أحمد عن سعيد بن المسيب قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : " إن آخر ما نزل من القرآن آية الربا ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض ولم يفترها ، فدعوا الربا والريبة " . (سند الإمام أحمد بن حنبل ٣٦/١ ط . المكتب الإسلامي بيروت) . ورواه أيضا الإمام ابن ماجة في سننه .  
إلا أن سنده ضعيف لأن سعيد بن المسيب لم يدرك عمر رضي الله عنه . ( انظر بلوغ الأمان من أسرار الفتوح الرباني ٥٤/١٨ ) .  
(٢) المحلى ٥٦٧/٩ ، م ١٤٩٢ . وفي رواية أخرى عن ابن سعود أنه قال : " معاذ الله أن نأخذ دراهم مكان دنائير أو دنائير مكان دراهم " . (المرجع السابق ٥٦٧/٩ - ٥٦٨ ) .

## الفصل الثالث

### تحريم الحيل

يتعامل بعض الناس بالمعاملات الربوية لكنهم يسمونها بغير اسمها —  
ويظهرون غير ما يبطنون . يحاولون عبثا الاحتيال على الله العليم الخبير  
كما يقول أيوب السختياني : " يخادعون الله كأنهم يخادعون آدميا لو  
أتوا الأمر عيانا كان أهون عليّ " <sup>(١)</sup> . ضيق الإسلام النطاق على هؤلاء  
المحتالين فحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحيل حيث يقول : " لا  
ترتكبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل " <sup>(٢)</sup> .

(١) نقلا عن صحيح البخارى ، كتاب الحيل ، باب ما ينهى من الخداع  
في البيوع ، المجلد ١٢ / ص ٣٣٦ ، وذكر الإمام البخارى القول  
المذكور تعليقا — من غير ذكر سند — ويقول الحافظ ابن حجر :  
" وصله وكيع في مصنفه عن سفيان بن عيينة عن أيوب وهو السختياني "  
(فتح البارى المجلد ١٢ / ص ٣٣٦) .

(٢) روى الحديث الإمام أبو عبد الله بن بطشة حيث قال حدثنا أحمد  
ابن محمد بن مسلم حدثنا الحسن بن صباح الزعفراني حدثنا يزيد  
ابن هارون حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي  
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تتركبوا . . . .  
الحديث " (نقلا عن الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية ١٢٣/٣ .  
( ط . دار الكتب الحديثية بمصر ، سنة الطبع ١٣٨٥ هـ ) .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن إسناد الحديث : هذا إسناد جيد  
يصحح مثله الترمذى وغيره تارة ويحسنه تارة . . . وسائر رجال الإسناد  
أشهر من أن يحتاج إلى وصفهم " . ويقول عن متن الحديث : " وهذا  
نص في تحريم استحلال محارم الله بالاحتيال . وإنما ذكر النبي صلى  
الله عليه وسلم أدنى الحيل لأن من أراد أن يقرض ألفا بألف وخمسة ،  
فمن أدنى الحيل عليه أن يعطيه ألفا إلا درهما باسم القرض ويبيعه  
خرقة تساوى درهما بخمسة " . (نقلا عن المرجع —  
السابق الجزء الثالث / ص ١٢٣ باختصار) .

وبهذا سدّ الإسلام منفذا واسعا إلى جريمة الربا . وسنتناول هذا الموضوع في هذا الفصل تحت العناوين التالية - بتوفيق الله تعالى :-

- ١- مفهوم الحيل .
  - ٢- العبرة بما أضمر لا بما أظهر .
  - ٣- عاقبة المحتالين .
  - ٤- كشف النقاب عن حقيقة بعض الحيل .
  - ٥- مناقشة بعض أدلة مجيزي الحيل .
  - ٦- حقيقة نسبة الحيل إلى بعض الأئمة .
- مخصّصين لكل منها مبحثا مستقلا .



## المبحث الأول :

### مفهوم الحيلة

#### معنى الحيلة :

يُبين العلماء معنى الحيلة باعتبارات عديدة . سنذكر معناها - بتوفيق الله تعالى - في اللغة وفي عرف الاستعمال وفي عرف الفقهاء في هذا المقام .

#### معنى الحيلة لغة :

(١) يقول العلامة ابن منظور : " الحيلة اسم من الاحتيال وهو من الواو " .  
وقال ابن سيده : " الحَوْل والحِيل والحَوْل والحِيل والحَوِيل والمَحَالَة والاحتِيال والتَّحَوُّل والتَّحْيِيل كل ذلك : الحِذْق وجودة النظر والقدرة على دقّة (٢) التصرف " .

#### معنى الحيلة في عرف الاستعمال :

أما معناها في عرف الاستعمال فقد غلب إطلاقها على ما يكون من الطرق الخفية إلى حصول الغرض . يقول الإمام الأصفهاني في تعريف (٣) " الحيلة " : الحيلة والحويلة : " ما يُتَوَصَّل به إلى حالة ما في خفية " . (٤)

(١) لسان العرب المحيط لابن منظور المجلد الأول / ص ٢٢١ تحت مادة " حيل " .

(٢) المرجع السابق ٧٥٩/١ ، انظر أيضا : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي المجلد الأول / ص ١٢٠ (ط . مصطفى البابي بصر) ، وأيضا : القاموس المحيط لمجد الدين فيروز آبادي المجلد ٣ / ص ٣٢٤ .

(٣) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : " لم غلبت بعرف الاستعمال على ما يكون من الطرق الخفية إلى حصول الغرض ، وبحيث لا يظن له إلا بنوع من الذكاة والغطنة " . الفتاوى الكبرى ٣ / ١٩١ .

(٤) المفردات في غريب القرآن ص ١٣٨ .

كما يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : هي ما يُتوصَّل به إلى  
(١)  
مقصود بطريق خفي " .

### أقسام الحيلة من حيث الحامل عليها :

تختلف حيلة عن حيلة بحسب الحامل عليها لأن الباعث لها قد يكون لإبطال حق أو لإثبات باطل ، كما يكون تارة لإثبات حق أو دفع باطل . وهكذا قد يكون الحامل عليها سلامة من وقوع في مكروه كما يكون تارة ترك مندوب . ذكر العلماء هذه الأقسام مع بيان حكم كل قسم منها . وفي هذا الصدد يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : هي عند العلماء على أقسام بحسب الحامل عليها :

- ١- فلن توصَّل بها بطريق مباح إلى إبطال حق أو لإثبات باطل — فهي حرام .
- ٢- وإن توصَّل بها بطريق مباح إلى إثبات حق أو دفع باطل فهي واجبة أو مستحبة .
- ٣- وإن توصَّل بها بطريق مباح إلى سلامة من وقوع في مكروه فهي مستحبة أو مباحة .
- ٤- وإن توصَّل بها بطريق مباح إلى ترك مندوب فهي مكروهة .

(٢)

### معنى الحيلة في عرف الفقهاء :

ويقصد الفقهاء من إطلاق كلمة الحيلة القسم الأول دون غيره — من الأقسام المذكورة أعلاه . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : " لما قال النبي صلى الله عليه وسلم ( لا ترتكبوا ما ارتكبت البهائم —

(١) فتح الباري المجلد ١٢ / ص ٣٢٦ ، وانظر أيضا عمدة القاري الجزء ٢٣ / ص ١٠٨ ، وأيضا : إرشاد الساري المجلد العاشر / ص ١٠٢ ط . دار الكتاب العربي بيروت . من غير سدة الطبع .

(٢) فتح الباري المجلد ١٢ / ص ٣٢٦ بتصنيف

فتستحلون محارم الله بأدنى الحيل ( صارت في عرف الفقهاء إذا أُطلقت  
(١)  
قُصد بها الحيل التي يستحل بها المحارم كحيل اليهود " .

لذا نجد الإمام ابن قدامة يقول : " والحيل كلها محرمة غير جائزة  
في شيء من الدين . وهو أن يظهر عقدا مباحا يريد به محرما ، مخادعة  
وتوسلا إلى فعل ما حرم الله ، واستباحة محظوراته ، أو إسقاط واجب ،  
أو دفع حق أو نحو ذلك . كما يقول الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى  
" قاعدة الحيل : فلن حقيقتها المشهورة تقديم عمل ظاهر الجواز لإبطال  
حكم شرعي وتحويله في الظاهر إلى حكم آخر . فمآل العمل فيها خرم قواعد  
(٢)  
الشرعية في الواقع " .

### محل الخلاف بين العلماء :

والقسم الأول هو محل الخلاف بين العلماء . فمنهم من أبطله قضاء  
وديانة ، ومنهم من أبطله ديانة ونفذ حكمه قضاء . وفي هذا الصدد يقول  
الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : " وقع الخلاف بين الأئمة في القسم  
الأول . هل يصح مطلقا وينفذ ظاهرا وباطنا ، أو يبطل مطلقا ، أو يصح  
(٤)  
مع الإثم " .

### أساس الخلاف :

وأساس الخلاف في ذلك هل العبرة في العقود بألفاظها أو بمعانيها  
يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : " والأصل في اختلاف العلماء  
في ذلك اختلافهم هل المعتبر في صيغ العقود ألفاظها أو معانيها ؟ .

- (١) الفتاوى الكبرى ١٩١/٣ .
- (٢) المغني المجلد الرابع / ص ٦٢ . ط . مكتبة الرياض الحديثة ، بالرياض .
- (٣) الموافقات ٤ / ص ٢٠١ . ط . المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، بدون سنة الطبع .
- (٤) فتح الباري المجلد ١٢ / ص ٣٢٦ .

فمن قال بالأول أجاز الحيل . ثم اختلفوا: فمنهم من جعلها تنفذ  
ظاهرا وباطنا في جميع الصور أو في بعضها . ومنهم من قال تنفذ ظاهرا  
لا باطنا .

ومن قال بالثاني أبطلها ولم يجز منها إلا ما وافق فيه اللفظ المعنى  
الذى تدل عليه القرائن الحالية <sup>(١)</sup> .

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية هذا بأسلوب آخر حيث يقول : " إن  
باب الحيل المحرمة مداره على تسمية الشيء بغير اسمه ، وعلى تغيير  
صورته مع بقاء حقيقته . فمداره على تغيير الاسم مع بقاء السمتى وتغيير  
الصورة مع بقاء الحقيقة <sup>(٢)</sup> .

---

(١) فتح الباري المجلد ١٢ / ص ٣٢٦ .

(٢) نقلا عن لغثة اللهفان المجلد الأول / ص ٣٥٠ بتصرف .

## البحث الثاني :

### العبرة بما أضمر لا بما أظهر

يتفاخل بعض الناس حين يعبرون عن العقود الربوية بصيغ العقود المشروعة - يتفاخلون عن الحقيقة المعروفة بأن العبرة عند الله تعالى بما يضر في القلوب لا بما يظهر بالألسنة خداعا وزورا . ولو كانت العبرة بما يلفظ به الإنسان - وإن كان هذا مخالفا لما أبطن في القلب - لكان المنافقون من أحسن الناس إيمانا حيث شهدوا برسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكدوا على شهادتهم بأدوات التأكيد - بأن واللام : ( إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله ) . لكن الله مع هذا حكم عليهم بأنهم هم أعدى الأعداء للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، وأمر نبيّه والمؤمنين بالحدّز منهم ، كما علّم المؤمنين أن يدعوا عليهم حيث قال عز من قائل : ( هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله أنى يؤفكون ) .

وقد بيّن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم هذه الحقيقة - بأن العبرة بما أضمر لا بما أظهر - وجعلها قاعدة لجميع الأعمال ، فقد روى الإمام البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - قال : " سمعت

---

(١) يقول القاضي أبو السعود رحمه الله في تفسير آية ( إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله ) : " يؤكدون كلامهم بأن واللام " للإيدان بأن شهادتهم هذه صادرة عن صميم قلوبهم ، وخلص اعتقادهم ، ووفور رغبتهم ونشاطهم " . ( تفسير أبي السعود المجلد ٤ / ٢٥١ ) .

(٢) سورة المنافقين / الآية ١ .

(٣) سورة المنافقين / الآية ٤ .

ويقول القاضي أبو السعود في تفسير الآية : " هم الكاملون في العداوة والراسخون فيها ، فلن أعدى الأعداء العدو المكاشر الذي يكاشرك وتحت ضلوعه الداء الدوى . ( قاتلهم الله ) دعا عليهم ، وطلب من ذاته تعالى أن يلعنهم ، ويخزيهم أو تعليم للمؤمنين أن يدعوا عليهم بذلك . ( تفسير أبي السعود المجلد ٤ / ص ٢٥٢ باختصار ) .

النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " يا أيها الناس ! إنما الأعمال بالنية وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله . ومن هاجر إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى (١) ما هاجر إليه " .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى تعليقا على الحديث الشريف : " وهذا الحديث أصل في إبطال الحيل . وبه احتج البخاري على ذلك . فلن من أراد أن يعامل رجلا معاملة يعطيه فيها ألفا بألف وخمسمائة إلى أجل ، فأقرضه تسعمائة ، وباعه ثوبا بستمائة يساوي مائة ، وإنما نوى بإقراض التسعمائة تحصيل ما ربحه في الثوب . وإنما نوى بالاستمائة التي أظهر أنها ثمن أن أكثرها ربح التسعمائة فلا يكون له من عمله إلا ما نواه بقول النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا مقصود فاسد غير صالح ، ولا جائز ، لأن إعطاء الدراهم بدراهم أكثر منها محرّم فعله وقصده . فإذا كان إنما باع الثوب بستمائة مثلا لأن الخمسمائة ربح التسعمائة التي أعطاها إياه بدراهم فهذا مقصود محرّم فيكون مهذرا في الشرع ، ولا يترتب عليه أحكام البيع الصالح ، والقرض . كما أن مهاجر أم قيس إنما كان له أم قيس . ليس له من أحكام الهجرة الشرعية شيء " .

كما يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى : " النية روح العمل ولبّه وقوامه ، وهو تابع لها يصح بصحتها ويفسد بفسادها ، والنبي صلى الله عليه وسلم قد قال كلمتين كفتا وشفنا . وتحتتهما كنوز العلم . وهما قوله : " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى " .

فبين في الجملة الأولى أن العمل لا يقع إلا بالنية ، ولهذا لا يكون

(١) صحيح البخاري ، كتاب الحيل ، باب في ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوى في الأيمان وغيرها ، رقم الحديث ٦٩٥٣ ، المجلد ١٢ / ص ٣٢٧ .

(٢) الفتاوى ، الجزء الثالث ، ص ١٢٠ .

عمل إلا بالنية ، ثم يبين في الجملة الثانية أن العامل ليس له من عمله إلا ما نواه . وهذا يعمّ العبادات والمعاملات والأيمان والنذور وسائر العقود والأفعال . وهذا دليل على أن من نوى بالبيع عقد الربا حصل له الربا، ولا يعصمه من ذلك صورة البيع .

ولا فرق في التحيل على المحرم بين الفعل الموضوع له والفعل — الموضوع لغيره إذا جُعِلَ ذريعة له، لا في عقل ولا في شرع، ولهذا لو نهى الطبيب المريض عما يؤذيه وحماه منه فتحيل على تناوله عُدّ متناولا لنفسه (١) ما نهى عنه .

وتطبيقا للقاعدة المذكورة " إن العبرة بما أضمر لا بما أظهر " حكم النبي صلى الله عليه وسلم على أمور وتصرفات على حسب نية صاحبها . نذكر منها ثلاثا في هذا المقام :

#### ١- النهي عن النجش :

للمشتري حق الزيادة في سعر سلعة إذا أراد شرائها لكن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم نهى عن الزيادة التي قصد من ورائها لإضرار الآخرين . فقد روى الإمام البخاري رحمه الله تعالى عمن ابن عمر — رضي الله عنهما — " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النجش " (٢)

والنجش — كما يقول العلامة العيني رحمه الله تعالى — هو أن يزيد في الثمن بلا رغبة فيه ليتوقع الغير فيه وأنه ضرب من التحيل في تكثير الثمن (٣) .

(١) أعلام الموقعين ٣ / ص ١٢٣ - ١٢٤ باختصار .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الحيل ، باب ما يكره من التناجش ، رقم الحديث ٦٩٦٣ ، المجلد ١٢ / ص ٣٣٦ .

(٣) عمدة القاري الجزء ٢٣ / ص ١١٣ - ١١٤ .

## ٢- تحريم المغارقة لإسقاط خيار المجلس :

إذا تبت الصفقة فلكل من البائع والمشتري حق الانصراف إلى ما يريد لكن حُرمت الشريعة أن يغادر البائع مكان البيع خشية أن يستقيل المشتري فقد روى الإمام أبو داود رحمه الله تعالى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله " . (١) و(٢)

## ٣- عدم جواز أكل الصيد للمحرم إذا صيد لأجله :

لا يجوز للمحرم أن يصيد في حالة إحرامه . لكن هل يجوز له أكل الصيد الذي صاده غيره ؟ علق الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم الحكم في هذه المسألة على نية الصائد . فلن كان قد صاد لأجل المحرم فلا يجوز للمحرم الأكل منه، وإن لم يصد لأجله فأكله منه جائز . فقد روى الإمام الترمذى عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يُهد لكم " . (٣)

(١) يستقيله : يطلب فسخه .

(٢) سنن أبي داود ، كتاب البيوع ، باب في خيار المتبايعين ، رقم الحديث ٣٤٣٩ ، ٣٢٤/٩ ( ط . المكتبة السلفية المدينة المنورة ) . ورواه أيضا الإمام الترمذى ، أبواب البيوع ، باب ما جاء في البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، رقم الحديث ١٢٦٥ ، ٤٥٢/٤ ، وقال : " هذا حديث حسن " المرجع السابق .

وقال الحافظ المنذرى عن الحديث : وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : " حسن " .

( مختصر سنن أبي داود للمنذرى ، رقم الحديث ٣٣١١ ، ٩٦/٥ )  
(٣) جامع الترمذى ، أبواب الحج ، باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم رقم الحديث ٨٤٨ الجزء الثالث / ص ٥٨٤ ، المطبوع مع تحفة الأحوذى ، ط . دار الفكر بيروت ، الطبعة الثالثة ، سنة الطبع ١٣٩٩ هـ . وروى الحديث أيضا الإمام أبو داود في سننه في كتاب المناسك ، باب لحم الصيد للمحرم ، رقم الحديث ١٨٣٤ . الجزء الخامس / ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

ويقول الإمام الترمذى : " والمطلَب لا نعرفه سماعا من جابر " .



فاعتبر النبي صلى الله عليه وسلم نية الصائد وقضى بتغير الحكم مع  
تغير النية .

وخلاصة القول أن تعبير بعض الناس عن العقود الربوية بصيغ العقود  
الشرعية لا يغيّر حقيقة العقود الربوية عند الله تعالى ولا تنجيهم هذه  
الحيلة من غضب الله تعالى .

### البحث الثالث :

#### عاقبة المحتالين

يحاول المحتالون - بعقد العقود الربوية بصيغ العقود المشروعة - يحاولون في زعمهم خادعة الله تعالى والمؤمنين . يخالفون أوامر الله تعالى ويظهرون أنهم مطيعون لها ، يستهزئون بآيات الله تعالى ويظهرون أنهم ملتزمون بها ، كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :  
(١)  
" هذا خداع لله واستهزاء بآيات الله وتلاعب بحدود الله " .

لأنهم أسوأ حالا وعاقبة من مرتكبي الجرائم بغير حيلة ، وذلك أن المجرم إذا ارتكب جريمة ليرجى أن يتوب لأنه يشعر بأنه مجرم . أما هؤلاء فمعظم جريمتهم وتلاعبهم بحدود الله فيرون أنهم لم يرتكبوا أمرا يندم عليه لذا يشتد غضب الله عليهم . فقد أخبرنا الله سبحانه وتعالى عن عاقبة بعض المحتالين وهم أصحاب الجنة وأصحاب السبت .

أما أصحاب الجنة فيقول عز من قائل : ( إنا بلوناهم كما بلونا أصحاب الجنة إذ أقسموا ليصرنَّها مصبحين . ولا يستثنون . فطاف عليها طائف من ربك وهم نائمون . فأصبحت كالصريم . فتنادوا مصبحين . أن أغدوا على حرثكم إن كنتم صارمين . فانطلقوا وهم يتخافتون . أن لا يدخلنَّها اليوم عليكم مسكين . وغدوا على حرد قادرين . فلما رأوها قالوا إنا لضالون بل نحن محرومون . قال أوسطهم ألم أقل لكم لولا تسبحون . قالوا سبحان ربنا إنا كنا ظالمين . فأقبل بعضهم على بعض يتلامون . قالوا يلوينا إنا كنا طاغين . عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها إنا إلى ربنا راغبون . كذلك العذاب ولعذاب الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون ) .  
(٢)

(١) الفتاوى الكبرى الجزء الثالث / ص ١٠٩ .

(٢) سورة القلم / الآيات من ١٧ إلى ٣٣ .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في تفسير الآيات : " هم قوم كان للمساكين حق في أموالهم إذا جَدَّوا نهاراً بأن يلتقط المساكين ما يتساقط من الثمر، فأرادوا أن يجَدَّوا ليلاً ليسقط ذلك الحق، ولئلا يأتيهم مسكين، فأرسل الله على جنتهم طائفا وهم نائمون. فأصبحت كالصريم عقوبة على احتيالهم لمنع الحق الذي كان للمساكين في أموالهم. فكان في ذلك عبرة لكل من احتال لمنع حق الله أو لعباده من زكاة أو شفعة <sup>(١)</sup> .

أما أصحاب السبت فهم قوم من اليهود ، منعهم الله تعالى من الصيد يوم السبت لكنهم احتالوا واصطادوا يوم السبت فسخهم الله تعالى قردة بسبب احتيالهم . يقول الله تعالى عنهم : ( ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين . فجعلناها نكالا لما بين يديها وما خلفها وموعظة للمتقين ) <sup>(٢)</sup> .

وأما صورة حيلتهم فكما روى الإمام القرطبي في تفسيره : " وروى في قصص هذه الآية أنها كانت في زمن داود عليه السلام، وأن إبليس أوحى إليهم فقال : إنما نُهيئتم عن أخذها يوم السبت، فاتخذوا الحياض . فكانوا يسوقون الحيتان إليها يوم الجمعة فتبقى فيها ، فلا يمكنها الخروج منها <sup>(٣)</sup> لقلة الماء، فيأخذونها يوم الأحد " .

ومما يلاحظ في قصة أصحاب السبت أن عاقبة المحتال أسوأ من عاقبة العاصي . ارتكبت اليهود عديدا من المعاصي أشد من معصية الاصطياد يوم السبت لكنهم مع هذا لم يسخوا قردة ، والسبب لهذا - والله أعلم - أن الجريمة تشدد وتتضخم حينما يقارنها الاحتيال . وفي هذا الصدد يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : إن بني إسرائيل أكلوا

(١) الفتاوى الكبرى الجزء الثالث / ص ١١٤ .

(٢) سورة البقرة / الآيتين ٦٥ - ٦٦ .

(٣) تفسير القرطبي الجزء السابع / ص ٣٠٦ .

الربا، وأكلوا أموال الناس بالباطل كما قصّه الله في كتابه، وذلك أعظم من أكل الصيد المحرّم في وقت بعينه . ألا ترى أن ذلك حرام في شريعتنا أيضا والصيد في السبت ليس حراما علينا . ثم إن أكلة الربا وأموال الناس بالباطل لم يعاقبوا بالسخ كما عوقب به مستحلّوا الحرام بالحيلة . وإنما عوقبوا بشي<sup>١</sup> آخر من جنس عقوبات غيرهم فيشبهه - والله أعلم - أن يكون هو<sup>٢</sup> لا لما كانوا أعظم جرما ، فإنهم بمنزلة المنافقين وهم لا يعترفون بذلك بل قد فسدت عقيدتهم وأعمالهم لذا كانت عقوبتهم أغلظ من عقوبة غيرهم . ذلك أن من أكل الربا والصيد المحرّم عالما بأنه حرام فقد اقترن بمعصيته اعترافه بالتحريم وهو إيمان بالله وآياته . ويترتب على ذلك من خشية الله ورجاء<sup>٣</sup> مغفرته وإمكان التوبة ما قد يفضي به إلى خير .

ومن أكله مستحلا بنوع احتيال تأول فيه وهو مصر على حرام وقد اقترن<sup>(١)</sup> به اعتقاده الفاسد في حل الحرام .

هذا ، وقد أخبر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم عن سوء عاقبة المحتالين حيث قال عليه الصلاة والسلام : " ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر<sup>٤</sup> والعير والخمر والمعارف، ولينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم ، يأتيهم - يعنى الفقير - لحاجة فيقولوا : ارجع إلينا غدا<sup>(٢)</sup> فيبيتهم الله، ويضع العلم ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة " .

---

(١) الفتاوى الكبرى الجزء الثالث / ص ١١٨ - ١١٩ باختصار .  
(٢) صحيح البخارى ، كتاب الأشربة ، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه ، رقم الحديث ٥٥٩٠ ، المجلد العاشر / ص ٥١ .  
الحر : بكسر الحاء . والمعنى يستحلون الزنا .  
المعارف : جمع المعرف وهي آلات الملاهي .  
علم : بفتح العين واللام وهو الجبل العالي وقيل رأس الجبل .  
بسارحة : الماشية التى تسرح بالغداة إلى رعيها وتروح بالعشي للسأل فيها .  
يبيتهم الله : يهلكهم الله ليلا . يضع عليهم : يوقعه عليهم .  
( نقلنا عن فتح البارى ١٠ / ٥٥ - ٥٦ .

(١)

وقد ورد في بعض الروايات كيفية استحلالهم الخمر بالحيلة بأنهم كانوا يسمونها بغير اسمها ولذا بَوَّبَ الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - على الحديث المذكور بقوله " باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه " (٢). ويقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في شرح الحديث : وفي هذا الحديث وعيد شديد على من يتحيل في تحليل ما يحرم بتغيير اسمه (٣). وأن الحكم يدور مع العلة .

---

(١) فقد روى الإمام أبو داود في سننه عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : " ليشربن ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها " . كتاب الأشربة ، باب في الداذي ، رقم الحديث ٣٦٢١ ، الجزء العاشر / ص ١٥٢-١٥٣ . ويقول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى عن الحديث الشريف : " صححه ابن حبان (نقلا عن فتح الباري الجزء العاشر / ص ٥١) . وروى الإمام أحمد في مسنده عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ليستحلن طائفة من أمتي الخمر باسم يسمونها إياه " . (مسند الإمام أحمد المجلد ٥ / ص ٢١٨ ط . المكتب الإسلامي بيروت) . ويقول الحافظ ابن حجر عن الحديث الشريف : " وسنده جيد . (نقلا عن فتح الباري الجزء العاشر ص ٥١) .

ويقول الشيخ أبو الحسن السندی في شرح الحديث : " قاله - صلى الله عليه وسلم - في محل الذم فيدل على أن التسمية والحيلة لا تجعلان الحرام حلالا . والله أعلم " . (نقلا عن حاشية الإمام السندی على سنن النسائي ، الجزء الثامن / ص ٣١٣ ط . المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ)

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الأشربة ، المجلد العاشر / ص ٥١ .

(٣) فتح الباري المجلد العاشر / ص ٥٦ باختصار .

## المبحث الرابع :

### كشف النقاب عن بعض الحيل لتحليل الربا

اصطنع المحتالون حيلًا عديدة لتحليل الربا ولعلّه من المناسب ذكر بعضها في هذا المقام مع كشف حقيقتها بتوفيق الله تعالى .

#### ١- إدخال سلعة في عقد الربا :

من أشهر تلك الحيل إدخال سلعة في عقد الربا فمن أراد أن يقرض مائة ألف بمائة وعشرين ألفًا إلى أجل باع سلعة بالثمن المؤجل بمائة وعشرين ألفًا ثم اشتراها منه في الحال بمائة ألف .

#### حقيقة هذه الحيلة :

لنا أن نتساءل أي فرق بين هذه الصورة-التي أدخل فيها سلعة ، لا يقصد المقرض بيعها ولا يرغب المقرض في شرائها - أي فرق بين هذه الصورة وبين أن يقرض أحدهما الآخر مائة ألف بمائة وعشرين ألفًا من غير إدخال السلعة في العقد ؟ أي مفسدة من مفسد الربا زالت بهـ\_\_\_\_\_ هذه الحيلة ؟ غاية ما فيه أن المحتال استهزأ بأمر الله تعالى وحاول التلاعب بشريعته . وفي هذا الصدد يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى :  
فما لله العجب ! أي مفسدة من مفسد الربا زالت بهذا الاحتيال والخداع؟ فهل صار هذا الذنب العظيم عند الله الذي هو من أكبر الكبائر حسنة وطاعة بالاحتيال والخداع ؟ كيف قلب الخداع والاحتيال حقيقته من الخبيث إلى الطيب ومن المفسدة إلى المصلحة وجعله محبوبًا إلى الرب بعد أن كان <sup>(١)</sup> مسخوطًا له .

ثم إن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم حذرنا من هذه الحيلة وقرّر

(١) أعلام الموقعين ٣/ ١٢٥ باختصار .

بأنها من أهم الأسباب لاستحقاق عذاب الله تعالى . فقد روى الإمام أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إذا تبايعتم بالعينة <sup>(١)</sup> ، وأخذتم أذناب البقر ، ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد ، سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم <sup>(٢)</sup> .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن هذه الحيلة : لا يحل ذلك . بل هو ربا باتفاق الصحابة وجمهور العلماء كما دلت على ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> .

ويقول في مقام آخر : الحمد لله . أما إذا كان قصد الطالب أخذ دراهم بأكثر منها إلى أجل ، والمعطي يقصد إعطائه ذلك ، فهذا ربا

(١) العينة : بكسر العين : قال الرافعي : " وبيع العينة هو أن يشتري شيئاً من غيره بثمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري ، ثم يشتريه قبـل قبض الثمن بثمن نقد أقل من ذلك القدر " . ( نقلا عن عـون المعبود ٣٣٦/٥ - ٣٣٧ ط . السلفية ) .

(٢) سنن أبي داود ، كتاب الإجارة ، باب في النهي عن العينة ، رقم الحديث ٣٤٤٥ ، ٣٣٦ / ٩ ط . المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ) ورواه الإمام أحمد أيضا في سننده عن ابن عمر رضي الله عنهما . ويقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى : فأما رجال الأول ( رواية الإمام أحمد ) فأئمة مشاهير ، وإنما يخاف أن لا يكون الأعمش سمعه من عطاء أو أن عطاء لم يسم من ابن عمر رضي الله عنهما . والإسناد الثاني ( أي الإسناد الذي ساقه الإمام أبو داود في سننه ) يبين أن للحديث أصلا محفوظا عن ابن عمر - رضي الله عنهما - فلن عطاء الخراساني ثقة مشهور وحيوة كذلك . وأما إسحق أبو عبد الرحمن فشيخ روى عنه أئمة المصريين ، مثل حيوة والليث ويحيى بن أيوب وغيرهم .

وله طريق ثالث . . وهذا يبين أن للحديث أصلا وأنه محفوظ . ( تهذيب السنن لابن القيم ١٠٣/٤ - ١٠٤ باختصار ، ط . مكتبة السنة المحمدية القاهرة . سنة الطبع ١٣٦٨ هـ بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي ) .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث الشريف في كتابه بلوغ المرام ثم قال : " رواه أبو داود من رواية نافع عنه ، وفي إسناده مقال . ولأحمد نحوه من رواية عطاء ، ورجاله ثقات . وصححه ابن القطان " . ( نقلا عن بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر ، باب الربا ، رقم الحديث ٨٦٠ ، ص ١٢٢ ط . دار النهضة المطبوع بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي )

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية المجلد ٢٩ / ص ٤٣١ - ٤٣٢ ،

لا ريب في تحريره ، وإن تحيلا على ذلك بأى طريق كان ؛ فلنما الأعمال  
(١)  
بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى " .

### ٢- شاركة صاحب المتجر في الحيلة :

ومن الحيل أيضا أن يتفق المقرض والمقترض على المعاملة الربوية فيما  
بينهما ثم يذهبا إلى صاحب متجر يطلبان منه المتاع بقدر المال فيشتري منه  
المعطي ثم يبيعه للاخذ إلى أجل ثم يعيده الآخذ إلى صاحب المتجر  
بأقل ما أخذ .

### حقيقة هذه الحيلة :

هذه الحيلة لا تختلف عن سابقتها إلا أن المقرض والمقترض قد أشركا  
صاحب المتجر في الجريمة والاثم وخربا عاقبته وجعلاه مستحقا لغضب الله  
تعالى بعد استحقاقهما له .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه الحيلة : " هذا أيضا من الربا  
(٢)  
الذى لا ريب فيه " .

ولعل ما ذكرنا عن حقيقة الحيلة السابقة فيه كفاية - إن شاء الله -  
تعالى - لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

### ٣- ضمّ المحاباة في البيع أو الإجارة إلى القرض :

ومن الحيل أيضا أن تُضمّ إلى القرض المحاباة في البيع أو الإجارة .  
فالشخص الذى يقرض عشرة آلاف يبيع للمقترض سلعة تساوى أربعة آلاف بخسة  
آلاف أو يستأجر متجره الذى يساوى لإجاره شهريا خمسة آلاف بأربعة آلاف .

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية المجلد ٢٩ / ص ٤٣٩ - ٤٤٠ .

(٢) المرجع السابق المجلد ٢٩ / ص ٤٤١ .



### حقيقة هذه الحيلة :

لسائل أن يتساءل من أين جاءت هذا الألف الذى سيناله المقرض - في صورة البيع بأخذ ألف زائدا على ما تستحقه سلعته ، وفي صورة الإيجار بدفع ألف ريال أقل من إيجار المتجر - ؟ لو لم يكن هناك قرض ما كان المقرض لمعطي المقرض ألفا زائدا على قيمة سلعته وما كان ليترك له ألفا من إيجار متجره .

إذن ليست هذه إلا حيلة لجبر منفعة من وراء القرض . وهذا ما أجمع العلماء على تحريمه . يقول ابن المنذر : " أجمعوا على أن السلف إذا شرط على المستلف زيادة أو هدية فأسلف على ذلك : أن أخذ الزيادة على ذلك ربا .<sup>(١)</sup>

وأين هؤلاء المحتالون عن سلف هذه الأمة الذى كانوا يحتاطون جدا عن أخذ شيء مقابل القرض . فقد روى الإمام البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في رجل كان له على رجل عشرون درهما ، فجعل يهدى إليه ، وجعل كلما أهدى إليه هدية باعها ، حتى بلغ ثمنها ثلاثة عشر درهما . فقال ابن عباس : لا تأخذ منه إلا سبعة دراهم .<sup>(٢)</sup>

وما يؤكد تحريم هذه الحيلة أن فيها جمعا بين سلف وبيع . وقد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمع بينهما . فقد روى الإمام أبو داود عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يحل سلف وبيع . ولا شرطان في بيع ، ولا ربح

---

(١) نقلا عن شرح الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى لسنن أبي داود ٩ / ٤٠٧ -

٤٠٨ ( المطبوع مع عون المعبود )

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب البيوع ، باب كل قرض جر منفعة فهو ربا ، ص ٣٤٩ - ٣٥٠ . وقال الشيخ الألباني : " إسناده صحيح " نقلا عن إرواء الغليل ٢٣٤ / ٥ . ( ط . المكتب الاسلامي بيروت ، الطبعة

(١) ما لم يُضمن ولا بيع ما ليس عندك " .

يقول الإمام ابن القيم : " هذا الحديث أصل من أصول المعاملات وهو نص في تحريم الحيل الربوية " (٢) .

ويقول أيضا : وحكمة النهي عن الجمع بين السلف والبيع أنه إذا أقرضه مائة إلى سنة ، ثم باعه ما يساوي خمسين بمائة فقد جعل هذا البيع ذريعة إلى الزيادة في القرض الذي موجه رد المثل . ولولا هذا البيع لما أقرضه ، ولولا عقد القرض لما اشترى ذلك (٣) .

#### ٤- تغيير اسم الربا :

من الحيل الموجودة أن كثيرا من المراءين يغيرون اسم الربا فيعبرون عنه تارة بالفائدة وتارة بالنفع وتارة أخرى بالربح . ويتظاهرون بتلك التغييرات أنهم خرجوا عن نطاق المعاملات الربوية .

#### حقيقة هذه الحيلة :

لنا أن نتساءل " هذه الفائدة أو الربح أو النفع الذي يأخذونه أو يعطونه مقابل لأى شيء ؟ أليس هذا مقابل الأجل الذى يبقى المال فيه لدى المقرض ؟ وهذا هو الربا الملعون آكله وموكله وكاتبه وشاهداه على لسان الذى لا ينطق عن الهوى عليه الصلاة والسلام .

(١) سنن أبي داود ، كتاب الإجارة ، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده ، رقم الحديث ٣٤٨٢ ، ٤٠٢/٩ - ٤٠٣

ورواه أيضا الإمام الترمذى في جامعه وقال : " وهذا حديث حسن صحيح " جامع الترمذى ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك ، رقم الحديث ١٢٥٢ الجز' الثالث / ص ٤٣١ - ٤٣٢ .

(٢) شرح سنن أبي داود للإمام ابن القيم ٤٠٢/٩ (المطبوع مع عون المعبود)

(٣) المرجع السابق ٩ / ص ٤٠٧ بتصرف .

(٤) Interest

(٥) Profit

(٦) Bonus

إن حقيقة المسقى لا تتغير ولا تتبدل بتغيير الاسم . هل تتفـيـر  
حقيقة الخنزير إذا سمي شاة أو ضأنا أو بقرة أو إبلا ؟ هل تخرج التسمية  
الجديدة الخنزير من دائرة المحرمات إلى دائرة المباحات ؟ لا يُتَصَوَّر من  
عاقل مثل هذا الكلام . فكيف يمكن أن يقول عاقل بتغيير حقيقة الربا أو حكمه  
بتغيير اسمه .

## المبحث الخامس :

### ردّ بعض الشبهات

يستدلّ بعض الناس على إباحة الحيل ببعض النصوص الواردة في الكتاب والسنة . وسنذكر في هذا المقام بعض أشهر أدلتهم مع مناقشتها بتوفيق الله تعالى بتفصيل ملائم . ونخص لكل منها مطلباً مستقلاً .  
المطلب الأول :

#### ١- الاستدلال بقصة أيوب عليه الصلاة والسلام :

(١)  
من أشهر ما يستدلون به هو قوله تعالى لنبيه أيوب عليه الصلاة والسلام  
(٢)  
( وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنت ) .

وتفصيل استدلالهم أن أيوب عليه السلام لما غضب من زوجته أثناء مرضه بسبب من الأسباب وحلف ليضربها مائة جلدة ، أفتاه الله تعالى - بعد إعطائه الصحة - أن يأخذ شراخاً فيه مائة قضيب ويضربها به ضربة واحدة . فقالوا نجد أن الله تعالى علّم نبيه الحيلة . ولو كانت الحيل محرمة ما كان الله تعالى ليعلمها نبيه .

#### مناقشة الاستدلال :

أود أن ألفت نظير القارئ إلى الأمور التالية لتقويم الاستدلال على جواز الحيل بهذه القصة :

أولاً : لا ينفذ - المستدلون بهذه القصة على جواز الحيل - لا ينفذون الحكم المستفاد من القصة . فالشخص الذي يحلف على ضرب عشرة

---

(١) راجع كتاب المبسوط لشمس الدين السرخسي رحمه الله تعالى الجزء ٣٠ / ص ٢٠٩ ط . دار المعرفة بيروت . الطبعة الثالثة .

(٢) سورة ص / الآية ٤٤ .

(٣) اختلف المفسرون في بيان سبب غضبه . من أراد التفصيل فليرجع إلى تفسير القرطبي الجزء ٢١٢/١٥ ، وتفسير أبي السعود الجزء ٧ / ص ٣٣٩ .

أسواط لغيره ؛ لا يبر في يمينه عندهم إذا جمعها وضربه ضربة واحدة.  
ثانياً : يبدو من قصة أيوب عليه الصلاة والسلام أن كفارة الأيمان لم تكن  
(١) مشروعة في شريعتهم . فما كان لأيوب عليه السلام إلا أن يضرب  
امراته المحسنة المخلصة الوفية المرافقة له في السراء والضراء أو أن  
يحنت . فلم تقتض حكمة الله الحكيم الخبير أن تضرب تلك المرأة  
المؤمنة المخلصة ، كما لم تقتض أن يحنت نبيه الصابر الأواب . فخفف  
عليهما . يقول الإمام ابن القيم في هذا الصدد : إن امرأة أيوب  
كانت معذورة ولم تكن تستحق العقوبة . فأفتى الله نبيه أيوب عليه  
السلام أن يعاملها معاملة المعذور ، هذا مع رفقها به وإحسانها إليه  
فجمع الله بين البر في يمينه والرفق بامراته المحسنة المعذورة التي  
(٢) لا تستحق العقوبة .

ثالثاً : وما يؤيد ما ذكر في البند الثاني أن أمثلة التخفيف كثيرة فسي  
السنة . فالشخص الذي نذر صدقة جميع ماله يجزيه الثلث والشخص  
(٣)

(١) وما يؤيد الرأي القائل بعدم وجود كفارة الأيمان في شريعة أيوب عليه  
السلام هو أنها لم تكن قد شرعت حتى في بداية الإسلام ، فقد قال  
ابن عباس رضي الله عنهما : " سبب نزولها - أي آية كفارة الأيمان -  
القوم الذين حرموا طيبات المطاعم والملابس والمناكح على أنفسهم ، حلفوا  
على ذلك فلما نزلت ( لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ) قالوا :  
كيف نصنع بأيماننا ؟ فنزلت هذه الآية : " تفسير القرطبي الجز ٦ /  
ص ٢٦٤ .

(٢) إغاثة اللهفان المجلد ٢ / ص ٩٨ باختصار .  
(٣) وذلك لما ورد في الحديث الذي رواه الإمام أبو داود عن كعب بن  
مالك رضي الله عنه أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم أو أبو لبابة أو  
من شاء الله " : إن من توبتي أن أهجر دار قومي التي أصبت فيها  
الذنب ، وأن أنخلع من مالي كله صدقة " . قال : " يجزيك عنك الثلث"  
(سنن أبي داود ، كتاب الأيمان والنذور ، باب من نذر أن يتصدق  
بماله ، رقم الحديث ٣٢٩٥ ، الجزء التاسع / ص ١٥٠) .  
وقال الشيخ ناصر الدين الألباني عن الحديث : " والسند صحيح "  
(حاشية الشيخ الألباني على مشكاة المصابيح ٢ / ٢٥٦ ، رقم الحديث  
في مشكاة المصابيح ٣٤٣٩) .

ولفظ العوطاً : يجزيك من ذلك الثلث " . كتاب النذور والأيمان ، جامع  
الأيمان ، الجزء الثالث / ص ٣٧٤ . المطبعة معشر النقاش ، طرابلس

(١)

الذي نذر الحج ماشيا يجزيه أن يحج راكبا ويهدي .

وأمر التخفيف له أيضا شاهد في الحدود ، فالمرضى الذي لا يرجى زوال مرضه إذا وجب عليه الحد يخفف في إقامة الحد في شأنه . فقد روى الإمام أبو داود عن سهل بن حنيف أنه أخبره بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار أنه استكى رجل منهم حتى أضني ، فعاد جلدة على عظم (٢) فدخلت عليه جارية لبعضهم فهش لها فوقه عليها . فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك وقال : " استفتوا لي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلاني قد وقعت على جارية دخلت علي " . فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا : ما رأينا بأحد من الناس من الضر مثل

(١) وذلك لما روى الإمام مسلم عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه قال : نذرت أختي أن تشي إلى بيت الله حافية . فأمرتني أن أستفتي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتيته ، فقال : " لتمش ولتركب " (صحيح مسلم ، كتاب النذر ، باب من نذر أن يشي إلى الكعبة ، رقم الحديث ١٦٤٤ ، ١٢٦٤/٣) ، وفي رواية أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما : فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تركب وتهدي هديا " سنن أبي داود ، كتاب الأيمان والنذور ، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية ، رقم الحديث ٣٢٧٣ ، ١٢٧/٩

(٢) ( أخبره بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ) : ولا تضره جهالة الصحابي في الرواية لأن الأمة مجتمعة على تعديل جميع الصحابة . وفي هذا يقول السخاوي : إذا قيل في الإسناد " عن رجل من الصحابة " كان حجة . ولا يضر الجهالة بتعيينه لثبوت عدالتهم " . (فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي ١١٦/٣ ط . دار الكتب العلمية بيروت . بدون سنة الطبع . وانظر أيضا قواعد التحديث للشيخ محمد جمال الدين القاسمي ، ص ١١٩ ، ط . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى سنة الطبع ١٩٧٩ م) .

(٣) أضني : بصيغة المجهول . والمعنى - كما ذكره الإمام الخطابي - أصابه الضنى وهو شدة المرض وسوء الحال حتى ينحل بدنه ويهزل .

( معالم السنن ٣/٣٣٦ ) .

(٤) ( فعاد جلدة على عظم ) : لم يبق له شيء من اللحم . بل بقي عظم عليه جلدة .

(٥) ( فهش لها ) : ارتاح وخف لتلك الجارية .

( نقلنا من عون المعبود شرح سنن أبي داود ، ١٢٠/١٢ ) .

( ط . المكتبة السلفية الجديدة المدينة المنورة - الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ ) .

الذى هو به لو حملناه تفسخت عظامه، ما هو إلا جلد على عظم " . فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا له مائة شمشير فيضربوه بها (١) ضربة واحدة " .

ويقول الإمام الخطابي تعليقا على الحديث المذكور : " وفيه من الفقه أن المريض إذا كان ميثوسا منه ومن معاودة الصحة والقوة لإياه وقد وجب عليه الحد فإنه يتناول بالضرب الخفيف الذى لا يهده " (٢) المطلب الثاني :

الاحتجاج بإبقاء يوسف عليه السلام أخاه بالحيلة :

يستدل بعض الناس بقصة يوسف عليه الصلاة والسلام على إباحة الحيل حيث أبقي أخاه بعد إثبات جريمة السرقة عليه بالحيلة . يقول الله تعالى : ( فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية في رحل أخيه ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون . قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون . قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم . قالوا : تالله لقد علمتم ما جئنا لنفسد في الأرض وما كنا سارقين . قالوا فما جزاؤه إن كنتم كاذبين . قالوا : جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه . كذلك نجزي الظالمين . فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجها من وعاء أخيه ) (٣) كذلك كدنا ليوسف ) .

(١) سنن أبي داود ، كتاب الحدود ، باب في إقامة الحد على المريض ، رقم الحديث ٤٤٤٨ ، ١٢ / ١٦٩ - ١٧٠ ( ط . السلفية )  
وللحديث شواهد ذكرها الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ناقلًا عن الطبراني ، وقال عن بعضها : " رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح " وعن بعضها الآخر : " رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات " (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب الحدود والديات ، باب الحد يجب علي الضعيف ، الجزء السادس / ص ٢٥٢) .

(٢) معالم السنن للخطابي ٣ / ٣٣٦ .

(٣) سورة يوسف / الآيات من ٢٠ - ٢٦ .

### مناقشة استدلالهم :

يتضح من قراءة الآيات نفسها أن أخذ يوسف عليه الصلاة والسلام أخاه كان من تدبير الله تعالى له . يقول الله تعالى : ( كذلك كدنا ليوسف ) أي صنعناه له ودبرنا<sup>(١)</sup> . ويقول عز من قائل : ( ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك إلا أن يشاء الله ) فأين هذا من حيل المحتالين الذين يقصدون بها إسقاط الواجبات وتحليل المحرمات . وفي هذا الصدد يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : فلماذا كان المراد بالكيد فعلا من الله سبحانه بأن ييسر لعبده المؤمن المظلوم المتوكل عليه أمورا يحصل بها مقصوده بالانتقام من الظالم وغير ذلك ، فلن هذا خارج عن الحيل الفقهية . فلنا إنما تكلمنا في حيل يفعلها العبد لا فيمما يفعل الله سبحانه بل في قصة يوسف - عليه الصلاة والسلام - تنبيه على أن من كاد كيدا محرما فلن الله يكيده . وهذه سنة الله في مرتكب الحيل المحرمة فلن لا يبارك له في هذه الحيل كما هو الواقع<sup>(٢)</sup> . ثم يضيف شيخ الإسلام قائلا : ومن احتال بعمل هو مباح في نفسه على الوجه الذي أباحه الشارع فهذا جائز بالاتفاق ، وإنما الكلام هل يباح له ما كان محرما على الإطلاق أو مباح له فعل المباح على غير الوجه المشروع<sup>(٣)</sup> مثل الحيل الربوية .

وقد يعترض أحد على تصرف يوسف عليه السلام من جهة الوسيلة أو من جهة الغاية . أما من جهة الوسيلة فنسبه السرقة أولا إلى إخوته وهم منها براء . ثم إثباته جريمة السرقة لأخيه وفيه إيذاء له . وأما من جهة الغاية

---

(١) تفسير أبي السعود ٢٩٦/٤ ، وفي تفسير القرطبي قوله تعالى (كدنا) معناه صنعنا " عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) الفتاوى الكبرى المجلد ٣ / ٢١٦ باختصار .

(٣) المرجع السابق ص ٢١٢ باختصار .



فلبقاءه أخاه لديه مع احتمال أن يكون هذا سببا لزيادة حزن أبيه وهمه .  
لكن هذا الاعتراض غير وارد . أما نسبة السرقة إلى إخوته فما كانت  
النسبة باطلة ، فإنه عبر عن أخذهم له عن أبيه بالحيلة والخداع ، سرقة .  
أو ما كان نداؤا المؤذن بقوله ( إنكم لسارقون ) بأمر من يوسف عليه  
السلام . بل كان منه على حسب ما بدا له من حالهم . وفي هذا  
الصدور يقول القاضي أبو السعود رحمه الله تعالى : " هذا الخطاب إن  
كان بأمر يوسف فلعله أريد بالسرقة أخذهم له من أبيه ودخول بنيامين  
بطريق التغليب ، وإلا فهو من قبل المؤذن بناء على زعمه ، والأول هو  
الأظهر والأوفق للسياق " .  
(١)

وأما إثباته جريمة السرقة فكان بموافقة أخيه كما ذكره المفسرون . وأما  
لبقاءه أخاه فلعله كان بسبب معرفته أن فقد يعقوب عليه السلام له قد  
شغله لدرجة لا يتصور بعدها تأثير كبير لفقد غيره ، أو لعل تصرفه هذا  
كان بأمر الله العليم الحكيم . وفي هذا الصدور يقول الإمام القرطبي  
رحمه الله تعالى : " إن الحزن كان قد غلب على يعقوب حيث لا يؤثر  
فيه فقد بنيامين كل التأثير . أو لا تراه لما فقدته قال ( يا أسفا على  
يوسف ) ولم يعرج على بنيامين . ولعل يوسف - عليه السلام - فعل  
هذا بوحى من الله تعالى فلا اعتراض " .  
(٢)

#### المطلب الثالث :

الاستدلال بجواز بيع التمر الردي لشراء الخيار من التمر :

يستدل بعض الناس على إباحة الحيل من الحديث الذى رواه الإمام

- 
- (١) تفسير أبي السعود الجزء ٤ / ص ٢٩٤ .  
(٢) انظر تفسير أبي السعود الجزء ٤ / ص ٢٩٤ ، وتفسير القرطبي الجزء ٩ / ص ٢٩٤ ، ( مختصر تفسير ابن كثير ٢ / ٢٥٦ ، ط . دار القرآن الكريم بيروت - اختصار وتحقيق الشيخ محمد على الصابوني - الطبعة السابعة ٢٠٠٤ هـ )  
(٣) وأيضا الفتاوى الكبرى المجلد ٣ / ص ٢١٠ .

البخارى - رحمه الله تعالى - عن أبي سعيد وأبي هريرة - رضي الله  
عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خيبر<sup>(١)</sup>  
فجاءهم بتمر جنيب ، فقال : " أكل تمر خيبر هكذا ؟ " . فقال : " إنا  
لنأخذ الصاع بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال : لا تفعل . مع  
الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيبا " . وقال : في العيزان مثل  
ذلك " .<sup>(٢)</sup>  
<sup>(٣)</sup>  
<sup>(٤)</sup>

يقول العلامة العيني - رحمه الله تعالى - مبينا وجه الاستدلال من  
الحديث الشريف : " وقد احتج بعض الشافعية بهذا الحديث أن العينة  
ليست حراما يعني الحيلة التي يعطيها بعضهم توصلا إلى مقصود الربا بأن يريد  
أن يعطيه مائة درهم بمائتين فيبيعه ثوبا بمائتين ثم يشتري منه بمائة . ودليل  
هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : " بع هذا واشتر  
بشئ من هذا " . ولم يفرق بين أن يشتري من المشتري أو من غيره فدل  
على أنه لا فرق " .<sup>(٥)</sup>

#### مناقشة استدلالهم :

أود أن يلفت القارىء نظره إلى الأمور التالية لمعرفة مدى صحة  
احتجاجهم بالحديث الشريف :

أولا : حينما نرجع إلى النص نجد أن النبي صلى الله عليه وسلم استخدم

(١) استعمل رجلا : قيل هو سواد بن غزية وقيل مالك بن صعصعة رضي  
الله عنهما .

(٢) الجنيب : بفتح الجيم وكسر النون ( على وزن عظيم ) الخيار من التمر.

(٣) الجمع : التمر المختلط من الجيد والردى . نقلنا عن عمدة القارى  
الجزء ١٢ / ص ١٣١ .

(٤) صحيح البخارى ، كتاب الوكالة ، باب الوكالة في الصرف والميزان ،

رقم الحديث ٢٣٠٢ - ٢٣٠٣ ، المجلد الرابع / ص ٤٨١ .

(٥) عمدة القارى الجزء ١٢ / ص ٩ .

كلمتي " بيع " و " ابتع " وهما مطلقتان في كلامه صلى الله عليه وسلم وكما هو المعروف : " المطلق إذا أطلق يراد به الفرد الكامل . والفرد الكامل من كل من البيع والابتيع في نظر الشرع هو : بيع المشروع والابتيع المشروع . فكيف يسوغ لأحد أن يفسر " البيع " و " الابتيع " الموارد ذكرهما مطلقتين في كلامه صلى الله عليه وسلم بالبيع الذي حرّمه صلى الله عليه وسلم وجعله من أشد أسباب نزول عذاب الله تعالى حيث قال عليه الصلاة والسلام : " إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد ، سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى ربكم " .<sup>(١)</sup>

ثانيا : استخدم أفصح العرب عليه أفضل الصلاة والتسليم كلمة " ثم " حيث قال : " بيع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنينا " . وكلمة " ثم " تدل على أن المعطوف بها متأخر عن المعطوف عليه ومنفصل عنه . يقول العلامة ابن مالك رحمه الله تعالى :

والفاء للترتيب باتصال . . . وثم للترتيب بانفصال<sup>(٢)</sup>

كما يقول العلامة ابن عقيل - رحمه الله تعالى - في شرح البيت : " تدل الفاء على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلا به ، وثم<sup>(٣)</sup> على تأخره عنه منفصلا " .

وبناءً على هذا يقتضي نص الحديث أن لا يكون البيع الثاني ( هـ - الابتيع ) إلا بعد إتمام البيع الأول ومضي فترة من الزمن عليه .

(١) رواه الإمام أبو داود في سننه عن ابن عمر رضي الله عنهما ، كتاب الأجر - باب في النهي عن العينة ، رقم الحديث ٣٤٤٥ ، الجزء التاسع / ص ٣٣٦ .

وقد مر الكلام عن الحديث الشريف في ص ١٢٧ من هذه الرسالة .

(٢) ألفية ابن مالك ص ١٣٤ ط . مصطفى البابي بمصر سنة الطبع ١٣٤٤ هـ

(٣) شرح ابن عقيل للألفية ص ١٣٤ ط . مصطفى البابي بمصر سنة الطبع ١٣٤٤ هـ .

وأين هذا من بيع العينة الذي يتم الاتفاق فيه على بيعين من بداية الأمر . وفي هذا يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " بع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيا " وهذا يقتضي بيعا ينشئه ويستدته بعد انقضاء البيع الأول ومتى واطأه في أول الأمر على أن أبيعك وابتاع منك فقد اتفقا على العقدين معا ؛ فلا يكون الثاني عقدا مستقلا مبتدأ بل هو تنمة العقد الأول<sup>(١)</sup>.

ثالثا : وأما عقد بيعتين فيبيعة واحدة فقد نهى عنه صلى الله عليه وسلم . فقد روى الإمام الترمذى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين فيبيعة<sup>(٢)</sup> .

ويظهر من هذا جليا - بفضل الله تعالى - أن الاحتجاج بالحديث الشريف على إباحة الحيل لا أساس له من الصحة .  
المطلب الرابع :

إباحة المعارض تدل على إباحة الحيل :

من المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم استخدم المعارض فسي عديد من المرات . منها جوابه عليه الصلاة والسلام لسؤال شيخ من العرب : من أنتم ؟ حيث قال عليه الصلاة والسلام : " نحن من ماء " .<sup>(٣)</sup>  
ومنها قوله عليه الصلاة والسلام لمن جاء إليه يسأله الراحلة

- 
- (١) أعلام الموقعين المجلد ٣ / ص ٢٣٨ باختصار .  
(٢) جامع الترمذى ، أبواب البيوع ، باب ما جاء في النهي عن بيعتين فيبيعة ، رقم الحديث ١٢٤٩ ، ٤ / ٢٧٢ ( ط . السلفية ) وقال الإمام الترمذى : " حديث أبي هريرة رضي الله عنه حديث حسن صحيح " ( المرجع السابق ) .  
(٣) نقلا عن السيرة النبوية لابن هشام الجزء الثاني / ص ١٨٨ - ١٨٩ ، باختصار .

(١)

فقال : إنا حاملوك على ولد ناقصة ؟ .

يقول بعض الناس : ليست الحيل إلا المعارض . غاية ما بينهما من الفرق أن المعارض في القول، والحيل قد تكون بالفعل وقد تكون بالقول وإذا ثبت استخدام المعارض من الذي لا ينطق عن الهوى - عليه الصلاة والسلام - فما هو المانع من الاستفادة من الحيل ؟

مناقشة استدلالهم :

أرى من المناسب إلغات النظر إلى الأمور التالية قبل الحكم على استدلالهم :

أولا : هل المعارض كلها مباحة ؟ لم يقل أحد بهذا . كان لأحد أن يستدل على إباحة الحيل المحرمة بالمعارض لو كانت كلها مباحة لكنها ليست كذلك ، منها مباح ومنها محرم . إن حكم المعارض دائر بين الأحكام الخمسة ، الوجوب ، الاستحباب ، الإباحة ، الكراهة ، التحريم . والضابط لمعرفة حكمها كما بين شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أن كل ما وجب بيانه فالتعريض فيه حرام ، لأنه كتمان وتدليس، وكل ما حرم بيانه فالتعريض فيه جائز بل واجب إذا أمكن . وإن كان بيانه جائزا وكتمان جائزا فالتعريض دائر بين الجواز والاستحباب (٢) والكراهة .

(١) سنن أبي داود ، كتاب الأدب ، باب ما جاء في المزاح ، الجزء ١٣ / ص ٣٤٣ ( ط . المكتبة السلفية المدينة المنورة ) .

وتمام الحديث عن أنس رضي الله عنه أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ! احملني . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنا حاملوك على ولد ناقصة . فقال : وما أصنع بولد الناقصة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وهل تلد الإهمل إلا النوق ؟ . وروى الإمام البخاري أيضا هذا الحديث في الأدب المفرد ، باب المزاح رقم الحديث ٢٦٨ . ورواه أيضا الإمام الترمذي في جامعه ، أبواب البر والصلة ، باب ما جاء في المزاح ، رقم الحديث ٢٠٦٠ ، ١٢٨/٦ ، وقال الإمام الترمذي : " هذا حديث صحيح غريب " ( المرجع السابق ) .

ثانيا : تختلف الحيل من المعارض من حيث الوجه المحتال به — أى

الوسيلة — ومن الوجه المحتال عليه أى الغاية .

أما الاختلاف من ناحية الوسيلة فالمعترض يتكلم بحق وينطق بصدق ما

بينه وبين الله تعالى . وأما المحتال فيقصد بالقول مالا يحتمل

لفظه ولا يقتضيه . وأما من ناحية الغاية فيقصد المعترض فعل واجب

أو مستحب أو مباح وأما المحتال فيقصد إسقاط واجب أو تحليـ

المحرمات فأين هذا من ذاك ؟ .

وبهذا يظهر جلـيا — بفضل الله تعالى — أنه لا يصح القول

بلإباحة الحيل استنادا إلى لإباحة المعارض .

## البحث السادس :

### حقيقة نسبة الحيل إلى بعض الأئمة

اشتهرت نسبة الحيل إلى بعض الأئمة وخاصة أئمة الأحناف . ولعله من المناسب ذكر الأمور التالية لبيان حقيقة هذه النسبة .

أولاً : لم يثبت تاريخياً أن أحداً من المتقدمين قال بجواز الحيل مطلقاً . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى : " ولقد تتبعنا هذا الباب فلم نظفر لأحد من أهل الكوفة المتقدمين بل ولا لأحد من أئمة سائر الأمصار من أهل المدينة ومكة والشام والبصرة من الصحابة والتابعين في سائل الحيل إلا النهي عنها والتغليظ فيها " .<sup>(١)</sup>

وما أثير منهم من جواز الحيل فليس على إطلاقه بل المراد الحيل التي لا يقصد من ورائها إسقاط الواجب أو تحليل المحرمات . وفي هذا الصدر يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - : " قد اشتهر القول بالحيل عن الحنفية لكون أبي يوسف صنف فيها كتاباً لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تقييد أعمالها بقصد الحق . قال صاحب المحيط : " أصل الحيل قوله تعالى : ( وخذ بيدك ضغثاً ) وضابطها : إن كانت الفرار من الحرام والتباعد من الإثم<sup>(٢)</sup> فحسن وإن كانت لإبطال حق مسلم فلا بل هي إثم وعدوان " . وكما يقول شمس الدين السرخسي - رحمه الله تعالى - : " إن ما يتخلص به الرجل من الحرام أو يتوصل به إلى الحلال من الحيل فهو حسن . وإنما يكره ذلك أن يحتال في حق الرجل حتى يبطله أو في باطل حتى يموهه أو في حق حتى يدخل فيه شبهة ، فما كان على هـذا السبيل فهو مكروه " .<sup>(٣)</sup>

(١) الفتاوى الكبرى المجلد ٣ / ٣٣٢-٣٣٣ . (٢) فتح الباري المجلد ١٢ / ص ٣٢٦ .

(٣) المبسوط للسرخسي ٣ / ٢١٠ .

ثانيا : إن ما ثبت عن المتقدمين من الحنفية والشافعية هو القول بنفاز الحيل . والقول بنفاز الأمر غير القول بجوازه . ولا يلزم من القول بنفاز الحيل القول بجوازها . وفي هذا الصدد يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : إن المتأخرين أحدثوا حيلة ونسبوها إلى مذهب الشافعي وغيره وهم مخطئون في نسبتها إليه . فلن الشافعي - رضي الله عنه - ليس معروفا بأن يفعل الحيل ولا يدل عليها ولا يشير على مسلم أن يسلكها ولا يأمر بها من استنصحه بل يكرهها . وبينهم عنها بعضها كراهة تحریم وعن بعضها كراهة تنزيه ، نعم الشافعي - رضي الله عنه - يجرى العقود على ظاهر الأمر من غير سؤال المعاهد عن مقصوده و فرق بين أن آمر بشي<sup>(١)</sup> وأفعله وبين أن أقبل من غيري ظاهره . كما يقول في مقام آخر : " ولا يلزم من كون الفقيه لا يبطلها أن يبيحها فلن كثيرا من العقود يحرمها الفقيه ثم لا يبطلها ، وإن كان المرضي عندنا لإبطال الحيلة وردا على صاحبها حيث أمكن ذلك " .

خلاصة القول أنه لم يثبت تجويز المتقدمين للحيل بل الثابت عنهم ذمها . فقد نقل العلامة النسفي - رحمه الله تعالى - عن محمد بن الحسن أنه قال : " ليس من أخلاق المؤمنين الفرار من أحكام الله بالحيل الموصلة إلى إبطال الحق " . وقال شريك بن عبد الله - وهو من قضاة الكوفة وأئمتها - : " من يخادع الله يخدعه " .

وكيف يمكن أن ينسب القول بجواز الحيل إلى هؤلاء وفيه قدح في إمامتهم ، وقدح في الأمة حيث ائتمت بالآمرين بالاحتيال ؟

(١) الفتاوى الكبرى المجلد ٣ / ص ١٨٢ - ١٨٣ باختصار .

(٢) المرجع السابق ص ١٢٠ .

(٣) نقلا عن عمدة القارى الجزء ٢٤ / ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٤) الفتاوى الكبرى المجلد ٣ / ص ١٢٤ .



وأما اشتهاار هذه النسبة إليهم فلعله كان بسبب انتساب عديد من طوائف أهل البدع والأهواء إليهم في الفروع . فلما انتسب أمثال هؤلاء إليهم جاءوا بما كان معهم من البدع والأهواء فنسبت تلك الحيل إلى الأئمة لوجودها عند هؤلاء . وفي هذا الصدر يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : " إن الأئمة قد انتسب إليهم في الفروع طوائف من أهل البدع والأهواء المخالفين لهم في الأصول ، مع براءة الأئمة من أولئك الأتباع ، وهذا مشهور . فكان في ذلك الوقت قد انتسب كثير من الجهمية والقدرية من المعتزلة وغيرهم إلى مذهب أبي حنيفة في الفروع مع أنه وأصحابه كانوا أبرأ الناس من مثل هذه الطوائف الضالة (١) وكلامهم في ذلك مشهور " .

## الفصل الرابع

### تضييق الفوارق بين الناس

يساعد وجود التفاوت الكبير بين الناس على انتشار المعاملات الربوية .  
لن وجود الملايين بل البلايين في حوزة طبقة من الناس في وقت لا يجد  
فيه عائلتهم ما يسد رمقهم ويوارى عورتهم يحث الأثرياء ، ويقدم لهم الفرصة على  
امتصاص الدم الباقي الموجود في عروق المحتاجين إلى أموالهم ، وذلك  
بإقراضهم الأموال بالربا .

لم يقف الإسلام - وهو نظام شامل كامل - عند تحريم الربا وتقييده  
بل سدّ كل باب يساعد على انتشار الربا . ولما كان وجود التفاوت الكبير  
بين الناس من تلك الأبواب، منع الإسلام كل ما من شأنه إحداث هـذا  
التفاوت، كما قدم التدابير لتقليله . فأخرج بعض الأموال عن نطاق الملكية  
الخاصة، كما شرع سياسة عادلة لتوزيع الأموال السلطانية، وأحاط الأموال التي  
أباح امتلاكها بقيود عديدة، فأوجب الزكاة فيها، وفرض حقوقاً أخرى في المال  
سوى الزكاة عند الضرورة، كما حث على الصدقات، وسن نظام الإرث . وكل  
هذا وذاك من شأنه تضييق الفوارق بين الناس، وسنحاول بتوفيق الله تعالى  
في هذا الفصل بيان تلك الأمور تحت العناوين التالية :

١- إخراج بعض الأموال عن نطاق الملكية الخاصة .

٢- سياسة توزيع الأموال السلطانية .

٣- فرضية الزكاة .

٤- حقوق أخرى في المال غير الزكاة .

٥- الحثّ على الصدقات .

٦- سنّ نظام الإرث .

مخصصين لكل منها مبحثا مستقلا .

## المبحث الأول :

### إخراج بعض الأموال من نطاق الملكية الخاصة

من أسباب حدوث الفوارق بين الناس احتجاز بعض الناس الأشياء التي يحتاج إليها عامتهم ، وامتلاكهم الأموال التي لا تتناسب ثمرتها مع العمل المنتج لها . ووجود الفوارق - كما ذكرنا سابقا - مما يساعد على فتح باب الربا . فسدّ الإسلام هذا الباب، فجعل الناس شركاء في بعض الأشياء وأخرج بعض الأموال عن نطاق الملكية الخاصة . وسنبيّن هذا بتوفيق الله تعالى في هذا المقام تحت العنوانين التاليين :

أولا : المسلمون شركاء في ثلاث .

ثانيا : منع إقطاع المعادن وتطليقها .

مخصصين لكل منهما مطلبا مستقلا .

## المطلب الأول :

### المسلمون شركاء في ثلاث

من الأشياء التي يحتاج إليها عامة الناس الماء والكأ والنار . فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جميع المسلمين شركاء فيها . فقد روى الإمام أبو داود عن رجل من المهاجرين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : " غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا أسمعته يقول :

---

(١) ( عن رجل من المهاجرين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ) : ولا تضر جهالة الصحابي في الرواية حيث إن الأمة مجتمعة على تعديل جميع الصحابة . ( انظر للتفصيل ص ١٣٤ من هـ الرسالة ) .

" المسلمون شركاء " في ثلاث : الماء والكأ والنار <sup>(١)</sup> . كما قرر النبي الكريم صلى الله عليه وسلم أنه ليس لأحد منع هذه الأشياء الثلاثة عن أحد ، فقد روى الإمام ابن ماجة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ثلاث لا يُمنَعَنَّ : الماء والكأ والنار " <sup>(٢)</sup> .

والمراد من الماء في الحديث الشريف - والله أعلم - هو ماء السماء والعيون ، وليس الماء الذى يحدث من سعي أحد وعمله . يقول الإمام ابن الأثير : " أراد بالماء ماء السماء والعيون التى لا مالك لها " . كما يقول الشيخ شمس الحق : " المراد به المياه التى لم تحدث باستنباط أحد وسعيه كما القنى والآبار ولم يُحرَز في إناء أو بركة أو جدول مأخوذ من النهر " <sup>(٤)</sup> .

والمراد من الكأ - والله تعالى أعلم - الذى ينبت في موات الأرض . أما إذا كان في أرض أحد فله منعه . يقول الإمام الخطابي في شرح الحديث : " الكأ ينبت في موات الأرض يرعاه الناس ليس لأحد أن يختص به دون أحد ويحجزه عن غيره . وكان أهل الجاهلية إذا غزا الرجل منهم

(١) سنن أبي داود ، كتاب الإجارة ، باب في منع الماء ، رقم الحديث ٣٤٦٠ ، ٣٦٩/٩ - ٣٧٠ ( ط . السلفية ) ويقول الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط عن الحديث : " إسناده صحيح " . ( حاشية جامع الأصول ٤٨٦/١ ، ط . مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دارالبیان سنة الطبع ١٣٨٩ هـ ) .

(٢) سنن ابن ماجة ، كتاب الرهون ، باب المسلمون شركاء في ثلاث ، رقم الحديث ٢٤٧٢ ، ٨٢٦/٢ ، وقد حكم الحافظ ابن حجر على هذا الحديث بأنه صحيح . ( انظر تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للحافظ ابن حجر ، رقم الحديث ١٣٠٤٠ ، ٦٥ / ٤ ،

(٣) جامع الأصول ٤٨٦/١ .

(٤) عون السعبد شرح سنن أبي داود ٣٧٠/٩ .

حسب بقعة من الأرض لماشيته ترعاها يزود الناس عنها، فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، وجعل الناس فيها شرعا يتعاورونه بينهم . فأما الكلاً إذا نبت في أرض سلوكة لمالك بعينه فهو مال له، ليس لأحد أن يشركه فيه إلا<sup>(١)</sup> بلذنه .

والمراد بالنار - كما يقول ابن الأثير - الشجر الذي يحتطبه الناس<sup>(٢)</sup> فينتفعون به .

وقد ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يجوز تملك هذه الأشياء الثلاثة مطلقاً ولا بيعها، لكن المشهور عند العلماء كما ذكرنا . يقول العلامة السندی : " وقد ذهب قوم إلى ظاهره فقالوا : " إن هذه الأمور الثلاثة لا تملك ولا يصح بيعها مطلقاً . والمشهور بين العلماء أن المراد بالكلاً هو الكلاً المباح الذي لا يختص بأحد ، وبالماء ما السماء والعيون والأنهار التي لا تملك ، وبالنار الشجر الذي يحتطبه الناس من المباح فيوقدون<sup>(٣)</sup>هـ . فالأمر إذا أحرزه الإنسان في إنائه وملكه يجوز بيعه وكذا غيره " .

خلاصة الكلام أن الإسلام راضٍ حاجة الناس إلى هذه الأشياء الثلاثة فجعلهم شركاء فيها كي لا يحتجزها محتجز ، فيستغل حاجة الناس إليها فيضيق عليهم .

(١) معالم السنن للخطابي ١٢٩/٣ .

(٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ٤٨٦/١ .

(٣) نقلاً عن عون المعبود ٣٧٠/٩ - ٣٧١ .

## المطلب الثاني :

### منع إقطاع المعادن وتطليقها

من الأموال التي لا تتناسب ثمرتها مع العمل والجهد اللذين يبذلان لحصولها، المعادن . ولعله من المناسب ذكر تعريفها وأنواعها في هذا المقام قبل بيان حكم الشريعة في إقطاعها وتطليقها .

### تعريف المعادن وأنواعها :

عرفها الإمام الماوردي بقوله : " هي البقاع التي أودعها الله تعالى جواهر الأرض " .<sup>(١)</sup>

وهي نوعان :

١- المعادن الظاهرة .

<sup>(٢)</sup>

٢- المعادن الباطنة .

أما المعادن الظاهرة فعرفها الإمام النووي بقوله : " هو ما خرج بلا علاج كفض وكبريت وقار وموميا وسرام وأحجار رحي " . كما عرفها الإمام<sup>(٣)</sup>

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩٧ ( طبع على نفقة السيد محمد

كامل أفندي النعماني ، الطبعة الأولى . سنة الطبع ١٣٢٧ هـ )

وانظر أيضا الأحكام السلطانية لأبي يعلى الحنبلي ص ٢٣٥ ( ط .

مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الثانية سنة الطبع ١٣٨١ هـ )

(٢) انظر المرجعين السابقين ص ١٩٧ من الأول وص ٢٣٥ من الثاني ،

والمنهاج للنوي ٣٧٢/٢ ( ط . دار احياء التراث العربي - بيروت ،

بدون سنة الطبع ، والمغني لابن قدامة ٥٧٢/٥ ) .

(٣) المنهاج ٣٧٣/٢ . والمراد من قوله ( بلا علاج ) : أنه لا يحتاج

إلى جهد وعمل لإظهار معدنيته أو لتحويله إلى معدن . وليس المراد

أنه يخرج من الأرض من غير عمل . يقول الشيخ الشربيني في شرح

عبارة النووي : " ( بلا علاج ) أي عمل ، وإنما العمل والسعي فسي

تحصيله ، وقد يسهل وقد لا يسهل " .

( مغني المحتاج في معرفة معاني ألفاظ المنهاج ٣٧٢/٢ ) .

نقط : هو بكسر النون أفصح من فتحها وإسكان الفاء فيهما .

قار . الزفت ويقال فيه قير .

ابن قدامة : " وهي التي يوصل إلى ما فيها من غير مؤنة ينتابها الناس وينتفعون بها كالمطبخ والماء والكبريت والقيصر والموميا والنفط والكحل والبرام (١) ومقاطع الطين وأشباه ذلك " .

أما المعادن الباطنة : فعرفها الإمام النووي بقوله : " هي ما لا تخرج إلّا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس . كما عرفها الإمام ابن قدامة بقوله : " هي التي لا يوصل إليها إلّا بالعمل والمؤنة كـمعادن الذهب والفضة والحديد والنحاس والبللور وفيروز " . (٢) (٣) (٤)

وتنقسم المعادن الباطنة إلى قسمين :

- أ ( المعادن الباطنة الظاهرة . (٥)
- ب ( المعادن الباطنة غير الظاهرة .

والمراد من المعادن الباطنة الظاهرة: أنها وإن كانت محتاجة إلى

---

موميا : بضم الميم الأول وبالمد وحكي القصر : شي يلقى الماء في بعض السواحل فيجمد فيه فيصير كالقار .

برام : بكسر الموحدة جمع برمة بضمها : حجر يعمل منه القدر .  
أحجار رحي : أحجار نورة ومدر وجص وملح مائي وكذا جبلي إن لم يحوج إلى حفر وتعبد . ( نقلا عن المرجع السابق ٣٧٢/٢ ) .  
(١) المغني ٥/ ٥٧١ . وعرفها الإمام الماوردي بقوله : " ما كان جوهرها المستودع فيها بارزا كمعادن الكحل والملح والقار والنفط " ( الأحكام السلطانية ص ١٩٧ ) أي لا يحتاج إلى عمل جديد لتحويلها إلى معدن بل يكون جوهرها المعدني ظاهرا بارزا . . ( وانظر أيضا الأحكام السلطانية لأبي يعلى الحنبلي ص ٢٣٥ ) .

(٢) المنهاج ٣٧٢/٢ بتصرف .

(٣) الفيروزج : حجر كريم ( فارسية ) ( المنجد في اللغة والأعلام ص ٦٠٢ الطبعة الثانية والعشرون ) ، ( وانظر أيضا الصحاح في اللغة والعلوم د . نديم مرعشيلي وأسامة مرعشيلي ص ٨٨٦ مادة " فيروزج " ) ط .  
دار الحضارة العربية الطبعة الأولى ١٩٧٥ م ) .

(٤) المغني ٥/ ٥٧٢ . وعرفها الماوردي بقوله : " هي ما كان جوهرها مستكنا فيها، لا يوصل إليه إلّا بالعمل كمعادن الذهب والفضة والصفير والحديد " ( الأحكام السلطانية ص ١٩٧ ) .

(٥) انظر المغني ص ٥٧٢/٥ .



العمل والجهد لإبراز معدنيتهما لكنها قريبة من سطح الأرض وليست هناك حاجة إلى البحث الشديد والجهد الطويل للعثور عليها .

والمراد من المعادن الباطنة غير الظاهرة: أنها كما تحتاج إلى عمل وجهد لإبراز معدنيتهما هكذا تحتاج إلى بحث طويل وجهد شديد لإخراجها من بطن الأرض .

### حكم كل نوع منها :

أما المعادن الظاهرة فلا يجوز للدولة الإسلامية أن تقطعها لأحد، كما لا يجوز أن يمتلكها أحد بصورة أو أخرى . فقد روى الإمام أبو داود عن أبيض بن حمال أنه وفد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقطع<sup>(١)</sup>هـ الطح الذي بمأرب فقطعه له . فلما أن ولي<sup>(٢)</sup> ، قال رجل من المجلس : أتدرى ما أقطعت له ؟ إنما قطعت له الماء العذ<sup>(٣)</sup> . قال : فانتزع منه<sup>(٣)</sup> . يقول

---

(١) ( مأرب ) : بهزة ساكنة ، وكسر الراء ، والباء الموحدة اسم المكان من الأرب ، وهي بلاد الأزد من اليمن بين حضرموت وصنعاء بينهما وبين صنعاء أربعة أيام .

( ) انظر معجم البلدان لياقوت الحموي ٣٤/٥ ، ط . دار صادر ودار بيروت ، سنة الطبع ١٣٧٦ هـ )

(٢) ( العدد ) : بكسر العين المهمة الدائم الذي لا انقطاع لمادته . ( تلخيص العبير ٦٥/٣ ) .

(٣) سنن أبي داود ، كتاب الإمارة ، باب لإقطاع الأرضين ، ٤٢/٣ . ( المطبوع مع معالم السنن للخطابي . وقال الحافظ المنذرى عن الحديث : " وأخرجه الترمذى وابن ماجه " . وقال الترمذى : " حسن غريب " .

( مختصر سنن أبي داود للمنذرى ٢٦١/٤ ) .  
والحديث رواه ابن حبان أيضا في صحيحه ، انظر موارد الظمآن إلى زوائد صحيح ابن حبان ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في الطح ، رقم الحديث ١١٤٠ ، ص ٢٧٨ . ط . دار ومكتبة الهلال بيروت بدون سنة الطبع بتحقيق الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة ، ورواه يحيى بن آدم القرشي في كتاب الخراج ، باب العيون والأنهار ، رقم الرواية ٣٤٦ ، ص ١١٠ ، ط . دار المعرفة بيروت . سنة الطبع ١٣٩٩ هـ ) .

الإمام الخطابي تعليقا على الحديث الشريف : " قلت وهذا يبين ما قلنا من أن المعدن الظاهر الموجود خيره ونفعه لا يقطعه أحد " .<sup>(١)</sup> كما يقول الملا على القارى : " ومن ذلك علم أن إقطاع المعادن إنما يجوز إذا كانت باطنة لا ينال منها شيء إلا بتعب ومؤنة كالمطح والنفض والفيروزج والكبريت ونحوها ، وما كانت ظاهرة يحصل المقصود منها من غير كد وصناعة لا يجوز إقطاعها بل الناس فيها شرع كالسكك والمياه الأودية " .<sup>(٢)</sup>

ثم لم يقف الأمر عند عدم جواز إقطاع المعادن الظاهرة لأحد بل بين العلماء أنه لو أقطعها حاكم لأحد سيكون إقطاعه باطلا غير نافذ. وفي هذا الصدد يقول الإمام الماوردي : " فلن اقطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لإقطاعها حكم، وكان المقتطع وغيره فيها سوا . وجميع من ورد إليها أسوة مشتركون فيها. فلن منعهم المقتطع منها كان بالمنع متعديا وكان لما أخذه مالكا، لأنه متعد بالمنع لا بالأخذ فكف عن المنع وصرف عن مداومة العمل لئلا يثبت إقطاعا بالصحة أو يصير معه كالأملاك المستقرة " .<sup>(٣)</sup>

وأما عن حكمة منع إقطاعها فيقول ابن قدامة : " لا يجوز إقطاعها لأحد من الناس ولا احتجازها دون المسلمين لأن فيه ضررا بالمسلمين وتضييقا عليهم . . . ولأن هذا يتعلق به مصالح المسلمين عامة فلم يجز لإحياؤه ولا إقطاعه كشوارع الماء وطرقات المسلمين . وقال ابن عقيل : " هذا من مواد الله الكريم وفيض جوده الذى لا غناء عنه ، فلو ملكه أحد بالاحتجاز، ملك منعه فضاف على الناس. فلن أخذ العوض عنه أغلاه فخرج عن الموضع الذى وضعه الله من تعميم ذوى الحوائج من غير كلفة . وهذا مذهب الشافعي ولا أعلم فيه مخالفا " .<sup>(٤)</sup>

(١) معالم السنن ٤٣/٣ .

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، ٣٢٠/٣ ، ط . مطبع أصح المطابع بمبى . بدون سنة الطبع .

(٣) الأحكام السلطانية ص ١٩٧ .

(٤) المنهاج في إنباط الأحكام الشرعية على مذهب الإمام الشافعي ص ١٩٧ .

أما المعادن الباطنة وإن اختلف بعض العلماء في جواز إقطاعها لكن المشهور من قول العلماء أن حكمها حكم المعادن الظاهرة . يقول الإمام أبو يعلى الحنبلي : " المعادن الباطنة سواء احتاج الأخوذ منها إلى سبك وتصفية وتخليص أو لم يحتج ، فلا يجوز إقطاعها كالمعادن الظاهرة وكل الناس فيها شرع " . ويقول الإمام النووي عن حكمها : أنها لا تملك بالحفر والعمل في الأظهر .<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>

أما ابن قدامة ففصل الكلام فيها فقال : " أما المعادن الباطنة فإذا كانت ظاهرة لم تملك أيضا بالإحياء لما ذكرنا في التي قبلها . وإن لم تكن ظاهرة فحفرها إنسان وأظهرها لم تملك بذلك في ظاهر المذهب وظاهر المذهب الشافعي .<sup>(٣)</sup>

خلاصة الكلام أن الإسلام يجعل المسلمين شركاء في الماء ، والكلا، والنار ، وإخراج المعادن عن نطاق الملكية الخاصة ، قاوم الأسباب التي تحدث الفوارق بين الناس . وبهذا يكون الإسلام قد سدّ بابا يساعد على انتشار المعاملات الربوية .

---

(١) الأحكام السلطانية ص ٢٣٦ .

(٢) المنهاج للنووي ٣٧٢/٢ بتصرف .

(٣) المغني ٥٧٤/٥ باختصار .

## المبحث الثاني :

### سياسة توزيع الأموال السلطانية

الأموال السلطانية هي التي تحصل عليها الدولة الإسلامية . وهي على ثلاثة أصناف . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " الأموال السلطانية التي أصلها في الكتاب والسنة ثلاثة أصناف : الغنينة ، والصدقة ، والفى " .<sup>(١)</sup>

وأما ما عدا هذه الأصناف الثلاثة من الأموال فهي تلحق بالفى . وفي هذا الصدد يقول شيخ الإسلام : " ثم إنه يجتمع مع الفى جميع الأموال السلطانية التي لبيت مال المسلمين كالأموال التي ليس لها مالك معين ، وكالمغصوب ، والعواري ، والودائع التي تعذر معرفة أصحابها ، وغير ذلك من أموال المسلمين ، العقار والمنقول " .<sup>(٢)</sup>

شرع الإسلام توزيع هذه الأموال السلطانية بصورة تساعد على تضييق التفاوت بين الناس . وسنبين في هذا المبحث بتوفيق من الله تعالى كيفية توزيع كل من الغنينة والفى في الإسلام مع التركيز على تأثير هذا التوزيع على تضييق التفاوت بين الناس . ونفرد الكلام عن تقسيم الأراضي المفتوحة بسبب الخلاف الموجود فيها : " هل هي من الغنينة أو من الفى ؟ ونخصي لمعالجة كل منها مطلباً مستقلاً . أما الزكاة وتوزيعها فسنحدث عنهما في مبحث مستقل إن شاء الله تعالى .

---

(١) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ص ٣٧ ط . دار الكاتب العربي ( بدون سنة الطبع ) .

(٢) المرجع السابق ص ٤٥ - ٤٦ باختصار .

## المطلب الأول :

### تفسير الغنيمة

(١) الغنيمة - لغة - ما يناله الرجل أو الجماعة بسعي . وفي الشرع كما يقول الإمام القرطبي : " الشيء الذي يناله المسلمون من عدوهم بالسعي (٢) وليجاف الخيل والركاب " .

وقد من الله تعالى على الأمة المحمدية على صاحبها الصلاة والسلام بإباحة الغنائم يقول الله تعالى : ( فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا ) كما يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم : " أعطيت خسا لم يعطهن أحد قبلي؛ نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل ، وأحللت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة " وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة (٤) .

ثم لم يترك الإسلام توزيع الغنائم إلى الناس يوزعونها كيف شاءوا بل شرع أمرين يحققان العدالة ويضيقان التفاوت بين الناس .

---

(١) لسان العرب المحيط لابن منظور ، المجلد الثاني / ص ١٠٢٣ ، مادة غنم .

(٢) تفسير القرطبي الجزء الثامن / ص ١ ، والغنيمة على حسب قول القاضي أبي يوسف : " ما يصيب المسلمون من عساكر أهل الشرك ، وما أجلبوا به من المتاع والسلاح والكراع " (كتاب الخراج ، باب في قسمة الغنائم ، ص ١٨ ط . دار المعرفة بيروت ، سنة الطبع ١٣٩٩ هـ) .

كما عرفها يحيى بن آدم القرشي بقوله : " ما غلب عليه المسلمون بالقتال حتى يأخذوه غنوة " . ( كتاب الخراج للقرشي ص ١٧ ) .

(٣) سورة الأنفال / الآية ٦٩ .

(٤) متفق عليه ، واللفظ للبخاري ، انظر صحيح البخاري ، كتاب التيمم رقم الحديث ٣٣٥ ، ٤٣٥/١ - ٤٣٦ من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وصحيح مسلم ، كتاب المساجد مواضع الصلاة ، رقم الحديث ٥٢١ ، ٣٧٠/١ - ٣٧١ .

١- تحديد نصيب المحتاجين في الغنمة :

وأول هذين الأمرين أن الله تعالى جعل فيها نصيبا لليتامى والمساكين وابن السبيل . يقول تعالى : ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان ، يوم التقى الجمعان . والله على كل شيء قدير )<sup>(١)</sup> .

وقد أكد النبي الكريم على نصيب هؤلاء فيها بليثارهم على أقرب أقاربه فقد روى الإمام البخاري عن علي رضي الله عنه أن فاطمة رضي الله عنها اشتكت ما تلقى من الرحي ما تطحنه . فبلغها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بسبي ، فأتته تسأله خادما فلم توافقه ، فذكرت ذلك لعائشة - رضي الله عنها - فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك عائشة - رضي الله عنها - له ، فأتانا وقد أخذنا مضاجعنا فذهبنا لنقوم فقال : " على مكانكما " . حتى وجدت برد قدميه على صدري ، فقال : " ألا أدلكما على خير ما سألتاني ؟ إذا أخذتما مضاجعكما فكبرا الله أربعاً وثلاثين ، واحمدا ثلاثاً وثلاثين ، وسبحا ثلاثاً وثلاثين ، فلن ذلك خير لكما مما سألتماه " .<sup>(٢)</sup>

وفي رواية عند الإمام أحمد قال صلى الله عليه وسلم : " لا أعطيكم وأدع أهل الصفة تطوى بطونهم من الجوع " . وقال مرة : " لا أخدمكما وأدع أهل الصفة تطوى " .<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>

- (١) سورة الأنفال / الآية ٤١ .  
(٢) صحيح البخاري ، كتاب فرض الخمس ، باب الدليل على أن الخمس لنواصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمساكين وليثار النبي صلى الله عليه وسلم أهل الصفة والأرامل ، رقم الحديث ٣١١٣ ، المجلد ٦ / ص ٢١٥ - ٢١٦ .  
(٣) ( لا أخدمكما ) : أي لا أعطيكم خادما . يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم عليا وفاطمة رضي الله عنهما . ( نقلا عن حاشية الشيخ أحمد محمد شاكر على المسند ٣٣ / ٢ ) .  
(٤) ( تطوى ) : ( يقال تطوى من الجوع يطوى فهو طاو ) : أي خالي البطن جائع لا يأكل . ( نقلا عن المرجع السابق ٣٣ / ٢ ) .



جميع المشاركين بالسوية . وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الصدد قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - " الغنيمة لمن شهد الواقعة " وهم الذين شهدوها للقتال ، قاتلوا أو لم يقاتلوا . ويجب قسمها بينهم بالعدل ، فلا يُحابى أحد ، لا لرياسته ، ولا لنسبه ، ولا لفضله ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يقسمونها " .<sup>(١)</sup>

وبهذه الصورة شرع الإسلام أمرين يحققان العدالة ويضيّقان التفاوت بين الناس من خلال توزيع الغنائم على الناس .

### المطلب الثاني :

#### توزيع الفيء

مفهوم الفيء وأصله :

الفيء لغة من فاء أى رجع . يقول العلامة ابن منظور : " فاء : رجع . وفاء إلى الأمر يفيء وفاءه فيثا فُيُوءا " .<sup>(٢)</sup>

وأما في الشرع فيقول أبو الوليد القرطبي : " كل ما صار للمسلمين من الكفار من قبل الرعب والخوف من

---

(١) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ص ٣٨ . ولا يعارض عدالة التوزيع ما ذكره شيخ الإسلام بقوله : " ويجوز للإمام أن ينقل من ظهر منه زيادة نكايّة كسرية تسرت من الجيش أو رجل سعد حصنا عالياً ففتح ، أو حمل على مقدم العدو فقتله ، فهزم العدو ونحو ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه كانوا ينقلون لذلك " .

( المرجع السابق ص ٣٩ . ( ونكايّة ) : قتل وجرح و ( السرية ) هي من خمسة أشخاص إلى ثلاثائة أو أربعائة ) . وذلك لسببين :

أولاً : القاعدة العامة هي التسوية في التوزيع وهذا استثناء .  
وثانياً : هذا الاستثناء أيضاً ليس لمصلحة شخص أو لمراعاة رياسته أو نسبه أو فضله بل هو لمصلحة المسلمين جميعاً . والله أعلم .

(٢) لسان العرب المحيط المجلد الثاني / ص ١١٥١ في مادة فيأ .



(١)  
غير أن يوجف عليه بخيل أو رجل " .

وأصل الفبي\* ما ذكره الله تعالى في سورة الحشر : ( وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسوله على من يشاء\* . والله على كل شيء قدير . ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذو القربى واليتامى والساكين وابن السبيل كي (٢)  
لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ) .  
كيفية توزيع الفبي\* :

وأما كيفية توزيع الفبي\* فأفاد الفقهاء فيها وأجادوا - جزاهم الله تعالى -  
(٣)  
عن الإسلام والمسلمين خيرا . ولهم فيها آراء واختلافات . لكن الذى نود أن نوجه عناية القارئ إليه في هذا المقام هو أن الله تعالى قد فرض نصيب ذوى الحاجات في الفبي\* حيث قال عز من قائل : ( ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذو القربى واليتامى والساكين (٤)  
وابن السبيل ) .

(١) بداية المجتهد ٤٠٢/١ ( توزيع مكتبة المعارف الرياض - سنة الطبع ١٤٠١ هـ ) وانظر أيضا : الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل - ٣١٨/٤ ، وتفسير القرطبي ١٤/١٨ ومختصر تفسير ابن كثير ٤٧٢/٣ . وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية سبب تسمية الفبي\* فقال : " وسُمِّيَ فيثا لأن الله أفاءه على المسلمين أى رده عليهم من الكفار فلن الأصل أن الله تعالى إنما خلق الأموال لإعانة على عبادته لأنه خلق الخلق لعبادته . فالكافرون به ، أباحوا أنفسهم التى لم يعبدوه بها وأموالهم التى لم يستعينوا بها على عبادته ، لعباده المؤمنين الذين يعبدونه . وأفاء عليهم ما يستحقون ، كما يعاد إلى الرجل ما غصب من ميراثه ، وإن لم يكن قبضه قبل ذلك " .

( السياسة الشرعية ص ٤٥ ) .

(٢) سورة الحشر / الآيتان ٦ و ٧ .

(٣) من أراد التفصيل فليرجع إلى الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٢٦ و

١٢٧ ، والكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ٣١٨/٤ ، وبداية

المجتهد ٤٠٢/١ - ٤٠٣ .

(٤) سورة الحشر / الآية ٧ .

وأكد نبي الرحمة عليه أفضل الصلاة والسلام حق ذوى الحاجات فسي  
الفيء حيث قسّم أموال بني النضير التي أفاءها الله تعالى عليه على الفقراء  
دون من سواهم. وفي هذا الصدد يقول ابن هشام : قسّمها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على المهاجرين الأولين دون الأنصار . إلا أن سهل  
ابن حنيف وأبا دجاجة ذكرا فقرا فأعطاهما رسول الله صلى الله عليه  
(١)  
وسلم .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية مبينا مصارف الأموال السلطانية : وأما  
المصارف فالواجب أن يبتدىء في القسمة بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين  
فمنهم المقاتلة . ومن المستحقين : ذوو الولايات عليهم ، ومن المستحقين : ذوو  
الحاجات ؛ فلن الفقهاء اختلفوا هل يقدمون في غير الصدقات من الفيء ونحوه  
على غيرهم ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره . منهم من قال : " يقدمون "

---

(١) السيرة النبوية لابن هشام الجزء ٣ / ص ١١٠ .  
وقد ذكر المقرئ كيفية توزيع أموال بني النضير بتفصيل حيث يقول :  
فلما غنم رسول الله صلى الله عليه وسلم بني النضير بعث ثابت بن  
قيس بن شماس فدعا الأنصار كلها - الأوس والخزج - فحمد الله  
وأثنى عليه ، وذكر الأنصار وما صنعوا بالمهاجرين ، وإنزالهم لإياهم  
في منازلهم ، وأثرتهم على أنفسهم ، ثم قال : " إن أحببت قسمت بينكم  
وبين المهاجرين ما أفاء الله عليّ من بني النضير ، وكان المهاجرون  
ما هم عليه من السكنى في مساكنكم وأموالكم . وإن أحببت أعطيتهم  
وخرجوا من دوركم " .

فقال سعد بن عباد وسعد بن معاذ - رضي الله عنهما - : " يا  
رسول الله بل تقسم للمهاجرين ويكونون في دورنا كما كانوا " ونادت  
الأنصار : " رضينا وسلمنا يا رسول الله " . فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : " اللهم ارحم الأنصار وأبناء الأنصار " . وقسّم ما  
أفاء الله عليه على المهاجرين دون الأنصار إلا رجلين كانا محتاجين .  
( إمتاع الأسماع بما للرسول من الأنباء والأموال والحفدة والمتاع  
للمقرئ الجزء الأول / ص ١٨٢ - ١٨٣ المطبوع بتحقيق الشيخ محمود  
محمد شاكر ط . مطابع قطر الوطنية . الدوحة . الطبعة الثانية  
بدون سنة الطبع ) .

وانظر أيضا فتح البلدان للبلاذري ص ١٩/١ ( ط . مكتبة النهضة  
المصرية . القاهرة . سنة الطبع ١٩٥٦ م ) .

ومنهم من قال : المال استحقّ بالإسلام فيشتركون فيه كما يشترك الورثة  
في الميراث. والصحيح أنهم يقدمون <sup>(١)</sup> .

فيفرض نصيب ذوى الحاجات في الفبيء قءم الإسلام تءبيرا ماما لمنوع  
اكناز الأموال في أيءى الأغنيا ولتضييق التفاوت بين الناس . وقد بيّن  
المولى عزّ وجلّ حكمة هذا التوزيع في كتابه حيث يقول : ( ما أفاء الله  
على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين  
وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنيا منكم ) ، وذكر الحافظ ابن  
كثير في تفسير الآية : " أى جعلنا هذه المصارف لمال الفبيء كيلا يبقى  
مأكلة يتغلب عليها الأغنيا ويتصرفون فيه بمحض الشهوات والآراء ولا يصرفون  
منه شيئا إلى الفقراء " <sup>(٢)</sup> .

### المطلب الثالث :

#### توزيع الأرضيين

##### أقسام الأرضيين :

تنقسم الأرضون التى يستولى عليها المسلمون إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : هي التى استولوا عليها عنوة وقهرا .

والقسم الثانى منها ما ملكوها من غير قتال .

والقسم الثالث هي التى استولوا عليها صلحا على أن تبقى الأرض في أيءى

(١) السياسة الشرعية ٥٥ - ٥٦ باختصار .

(٢) سورة الحشر / الآية ٧ .

(٣) مختصر تفسير ابن كثير ٤٧٢/٣ .

كما يقول الإمام القرطبي أثناء تفسيره للآية : ومعنى الآية : " فعلنا  
ذلك في ذلك الفبيء كي لا تقسم الرؤسا والأغنيا والأقويا بينهم  
دون الفقراء والضعفاء، لأن أهل الجاهلية كانوا إذا غنموا أخذ الرئيس  
رُبعا لنفسه، وهو المربع، ثم يصطفي منها أيضا بعد المربع ما شاء " .

( تفسير القرطبي ١٦/١٨ ) .

(١) . الكفار بخراج يؤدوننه .

### كيفية توزيع الأرضين :

أما كيفية توزيع هذه الأرضين بأنواعها الثلاثة ففيها تفصيل . أما القسمان الأخيران الثاني والثالث فلا تُوزَّع الأرضين فيهما بل يؤخذ الخراج منهما . وحكم توزيع الخراج حكم الغي\* فيقسم الخراج بصورة تساعد على تحسين الحالة الاقتصادية لذوى الحاجات وتضييق الفوارق بين الناس .

(٢) وأما القسم الأول فقد اختلف العلماء في حكمه . فرأى بعضهم أن حكمه مثل حكم الغنيمة وقرّر بعض أن أمر توزيعه مَفْوض إلى الإمام، وإن شاء وزَّعه كما توزع الغنائم، وإن شاء جعله مثل الغي\* في التقسيم والتوزيع . ومهما يكن الأمر - تكون الأرض من الغنيمة - على حسب القول الأول - أو يكون أمرها مَفْوضاً إلى الإمام - على حسب القول الثاني - فلا تخرج كيفية توزيعها عن كيفية توزيع الغنيمة أو الغي\* . وفي كلتا الصورتين - كما بينا سابقا بتوفيق الله تعالى - يساعد نظام التوزيع الإسلامي على تحقيق

---

(١) نقلا عن الأحكام السلطانية للماوردي بتصرف ص ١٣٧ - ١٣٨ . وذكر الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام أن الأرضين تنقسم إلى ثلاثة أقسام . لكه ذكر بدل القسم الثاني نوعا آخر حيث قال : أرض أسلم أهلها فهي لهم ملك أيانهم وهي أرض عشر لا شي\* عليهم فيها غيره\* .

( كتاب الأموال ص ٥٧ ) . ولعلّ تقسيم الماوردي أدق لأن الأرض التي أسلم عليها أهلها ليست من الأرضين المفتوحة . والله أعلم بالصواب .

(٢) يقوم الإمام أبو عبيد : " وأرض أخذت عنوة ، فهي التي اختلف فيها المسلمون ، فقال بعضهم سبيلها سبيل الغنيمة . فتخمس وتقسم ، فيكون أربعة أخماسها خطأ بين الذين افتتحوها خاصة ، ويكون الخمس الباقي لمن سقى الله تبارك وتعالى .

وقال بعضهم : " بل حكمها والنظر فيها إلى الإمام : إن رأى أن يجعلها غنيمة ، فيخمسها ويقسمها ، فذلك له . كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر - : فذلك له . وإن رأى أن يجعلها فيئا فلا يخمسها ولا يقسمها ، ولكن تكون موقوفة على المسلمين عامة ما بقوا - كما صنع عمر رضي الله عنه بالسواد - فعلى ذلك " . ( كتاب الأموال ص ٥٧ ) .

العدالة وتحسين الحالة الاقتصادية لذوى الحاجات وتضييق الفوارق بين الناس .

### سياسة عمر رضي الله عنه في توزيع الأرضين :

ولعلّه من المناسب في هذا المقام أن نوجه عناية القارىء إلى بعض النصوص التى تبين سياسة عمر رضي الله عنه في توزيع الأرضين . ذكره القاضي أبو يوسف أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سعد - رضي الله عنه - حين افتتح العراق : " أما بعد فقد بلغني كتابك تذكر فيه أن الناس سألوكم أن تقسم بينهم مغانمهم، وما أفاء الله عليهم . فلذا أتاك كتابي هذا فانظر ما أجلب الناس عليك به إلى العسكر من كراع ومال، فاقسم بين من حضر من المسلمين واترك الأرضين والأنهار لعمالها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين، فلنك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء " (١)

ونذكر القاضي أبو يوسف أيضا أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال لعبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - مبينا سبب عدم توزيع الأرضين : " والله لا يفتح بعدى بلد فيكون فيه كبير نيل بل عسى أن يكون كلّ على المسلمين . فلذا قسمت أرض العراق بعلوجها، وأرض الشام بعلوجها، فما يُسدّ به الثغور، وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد، وبغيره من أرض الشام والعراق؟ " (٢)

ويظهر من هذين النصين أن عمر - رضي الله عنه - لم يقسم هذه

الأراضي بين الغانمين لسببين :

أولهما : كي لا يكون هذا التوزيع سبب تملك لبعض الناس الأموال الضخمة في وقت لا يكون في أيدي الآخرين فيه شيء . وذلك حيث قال - رضي

(١) كتاب الخراج ، فصل في الغني والخراج ص ٢٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٥ .

الله عنه - في خطابه إلى سعد - رضي الله عنه - : " فلنـك  
لن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء " .

ثانيهما : أراد - رضي الله عنه - إبقاء ما يـدّ به الثغور في بيت المال  
ويساعد به ذوى الحاجات في جميع أنحاء الدولة الإسلامية، وذلك  
حيث قال : " فلذا قسمت أرض العراق بعلوجها ، وأرض الشام  
بعلوجها، فما يـدّ به الثغور، وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد  
وبغيره من أرض الشام والعراق؟ " .

فهكذا ضيق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - التفاوت  
بين الناس، وذلك : أولاً بمنع اكتناز الأموال في أيدي طائفة من الناس ، وثانياً  
بإبقاء الأموال الحاصلة من الأراضي المفتوحة لتحسين الأحوال الاقتصادية  
للطائفة الفقيرة .

### المبحث الثالث :

#### فرضية الزكاة وتوزيعها على ذوي الحاجات

(١) فرض الله تعالى الزكاة في أموال الأغنياء وكرر الأمر بإيتائها وجمعها —  
أدائها من شروط قبول توبة الكفار ونيل أخوة المؤمنين . وبين النبي  
الكريم صلى الله عليه وسلم أنها ركن من أركان الإسلام الخمسة . وفرض

(١) قال تعالى : ( وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين ) سورة  
البقرة / الآية ٤٣ . وقد ذكر بعض العلماء أنه قد ذكرت الزكاة في  
القرآن مقرونة بالصلاة في اثنين وسبعين موضعا .

(٢) ( نقلا عن كتاب " السياسة المالية في الإسلام " للدكتور عبدالكريم  
الخطيب ص ٢١٤ ط . دار الفكر العربي القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٧١ م )  
أما جعل أداء الزكاة من شروط قبول توبة الكفار ففي قوله تعالى :  
( فلإذا انسلكوا الشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم  
واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد . فلن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا  
الزكاة فسئلوا سبيلهم . إن الله غفور رحيم ) سورة التوبة / الآية ٥ ،  
وأيا في قوله تعالى ( فلن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فلوخوانكم  
في الدين ) سورة التوبة / الآية ١١ .

ولكون أداء الزكاة من شروط التوبة كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يأخذ البيعة على إيتاء الزكاة . فقد روى الإمام البخاري عن جرير بن  
عبدالله - رضي الله عنه - قال : " بايعت النبي صلى الله عليه  
وسلم على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم " .

( صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب البيعة على إيتاء الزكاة ،  
رقم الحديث ١٤٠١ المجلد الثالث / ص ٢٦٧ ) .

يقول العلامة العيني في تفسير الآية ( فلن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا  
الزكاة فلوخوانكم في الدين ) وفي شرح الحديث المذكور : " معني  
الآية أنه لا يدخل في التوبة من الكفر ولا ينال أخوة المؤمنين فسي  
الدين إلا من أقام الصلاة وآتى الزكاة ، وأن بيعة الإمام لا تتم إلا  
بالتزام أداء الزكاة وأن مانعها ناقض لعهدده ، يبطل لبيعته وكل ما  
تضمنته بيعة النبي صلى الله عليه وسلم فهو واجب " .

عمدة القاري ٢٤٧/٨ ، وانظر أيضا أحكام القرآن للإمام الكيا الهراس  
٢١/٤ - ٢٥ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٩٠٢/٢ - ٩٠٣ .

(٣) روى ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : " بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن  
محمدًا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم  
رمضان " . ( صحيح البخاري ، كتاب الإيمان ، باب دعاؤكم لإيمانكم ،

(١) . (٢) الله تعالى عقوبات دنيوية وأخروية على مانعيها . ولها تأثير كبير فسي منع اكتناز الأموال في أيدي طائفة محدودة وفي تضيق الفوارق بين الناس حيث تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء والمساكين مع من ترد عليهم . وفي هذا الصدود يقول سيد قطب : " والزكاة حق الجماعة في عنق الفرد لتكفل لطوائف منها كفايتهم أحيانا ، وشيئا من المتاع بعد الكفاف أحيانا ، وبذلك يحقق الإسلام جانباً من مبدئه العام ( كي لا يكون دولة بسـين الأغنياء منكم ) . وسنبيّن بلذن الله تعالى في هذا المقام تأثير الزكاة في تقليل الفوارق بين الناس - باعتبار الجانبين - أخذها من الأغنياء وردّها إلى الفقراء مخصصين لكل منهما مطلباً مستقلاً .

(١) ومن العقوبات الدنيوية ما روى بريدة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه : " ما منع قوم الزكاة إلّا ابتلاهم الله بالسنين " رواه الطبراني في الأوسط ( نقلاً عن مجمع الزوائد منبع الفوائد ، كتاب الزكاة باب فرض الزكاة ، ٣ / ٦٥ - ٦٦ ) . وقال الحافظ الهيثمي : " ورجاله ثقات " ( المرجع السابق ) . وقال الحافظ المنذرى : " رواه الطبراني في الأوسط ، ورواته ثقات والحاكم والبيهقي في حديث إلّا أنهما قالوا : " ولا منع قوم الزكاة إلّا حبس الله عنهم المطر " .

وقال الحاكم : " صحيح على شرط مسلم " ( نقلاً عن الترغيب والترهيب ، كتاب الصدقات ، باب الترهيب من منع الزكاة ١ / ٥٤٣ ) . (٢) ومن العقوبات الأخروية ما روى الإمام البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع ، له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ، ثم يأخذ بلهزمتيه - يعني شذقيه - ثم يقول : أنا مالك ، أنا كنزك . ثم تلا ( لا يحسبن الذين يبخلون ) الآية . ( صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب إثم مانع الزكاة ، رقم الحديث

١٤٠٣ ، المجلد الثالث / ص ٢٦٨ ) . (٣) العدالة الاجتماعية في الإسلام ، ص ١٥٢ الطبعة السابعة بيروت ، سنة الطبع ١٣٨٢ هـ .



## المطلب الأول :

### أخذ الزكاة من الأغنياء

تؤدى الزكاة وظيفة كبيرة في تضيق الفوارق بين الناس حيث تؤخذ من أموال الأغنياء . فقد روى الإمام البخارى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعان بن جبل حين بعثه إلى اليمن : " إنك ستأتى قوما أهل كتاب ، فإذا جثتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم (١) صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم " .  
فرضها على رؤوس أموالهم :

وما يقوى تأثير الزكاة في تضيق الفوارق بين الناس أنها لا تفرض على دخل أموال الأغنياء فقط بل تفرض على رؤوس الأموال . وفي هذا الصدد يقول د . أحمد صقر : " والزكاة لا تمس القشرة الخارجية للثروة ، أى لا تقتصر على الدخل كما هو الحال في معظم أنواع الضرائب المعروفة ، لكنها في حالات عديدة تمس السطح وتتغلغل بعيدا في صميم رأس المال (٢) والموارد الإنتاجي " .  
وجوبها لا يقتصر على نوع دون نوع :

وما يوسع دائرة تأثير الزكاة أيضا أنها لا تفرض في نوع دون نوع بل تؤخذ من المواشي ، وثمار البساتين وحصيلة المزارع ، والفضة والذهب وغير ذلك من أنواع المال .

---

(١) صحيح البخارى ، كتاب الزكاة ، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا ، رقم الحديث ١٤٩٦ ، ٣/٣٥٢ .  
(٢) نقلا عن مقالة : " الاقتصاد الإسلامى : مفاهيم ومركبات " ص ٦٤ ، المطبوعة في كتاب الاقتصاد الإسلامى من قبل المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى . جدة . سنة الطبع ١٤٠٠ هـ .

مقاديرها ثابتة :

والى جانب هذا فلن مقادير الزكاة ثابتة لا تتغير ولا تتبدل وبهذا تشمل الزكاة موازنا ضمنيا مستديما . وفي هذا الصدد يقول د . أحمد صقر : " وتفترق الزكاة عن الضرائب بخلودها واستمراريتها وثباتها فهي غير قابلة للحذف ولا تتغير معدلاتها . وهذه الحقيقة تمنحها ميزة كبرى إذ أنها تمثل موازنا ضمنيا مستديما في النظام الاقتصادي الإسلامي <sup>(١)</sup> .

أداؤها ليس متروكا إلى رغبة الأغنياء :

ثم إن أمر أداء الزكاة ليس متروكا إلى رغبة الأغنياء ، يؤدونها إذا رغبوا ويمنعونها إذا شاءوا بل قضت الشريعة الإسلامية بأن مانعي الزكاة يفقدون عصمة دماءهم وأموالهم، وأن على الدولة الإسلامية أخذها منهم عنوة وقهرا . فقد روى الإمام البخاري عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله " . <sup>(٢)</sup>

وقد قاتل خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - مانعي الزكاة وقال قوله المشهورة : " والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال . والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها " . <sup>(٣)</sup>

(١) نقلا عن مقالة " الاقتصاد الإسلامي : مفاهيم ومركزات " ص ٦٤

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الايمان ، باب ( فلن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ) رقم الحديث ٢٥ ، ٢٥/١ .

(٣) ( عناقا ) بفتح العين والنون " وهي الأنثى من أولاد المعز ما لم يتم له سنة " . النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير

### يفرم مانع الزكاة :

إضافة إلى ذلك قرر النبي صلى الله عليه وسلم أن مانع الزكاة يفـرم ويؤخذ نصف ماله فقد روى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " في كل إبل سائمة ، في كل أربعين ابنة لبون ، لا تفرق إبل عن حسابها . من أعطاها مؤتجرا لـه أجرها . ومن منعها فلنا آخذوها وشطر ماله . عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى . لا يحل لآل محمد - صلى الله عليه وسلم - منه شيء " .<sup>(١)</sup>

### المطلب الثاني :

#### رد الزكاة على الفقراء

تؤثر الزكاة في تضيق الفوارق بين الناس - كما ذكرنا سابقا - حيث ترد على الفقراء بعد أخذها من الأغنياء . وهناك أمور تؤكّد وتوسّع هذا التأثير سندحاول بيانها - بإذن الله تعالى- في هذا المقام بتفصيل ملائم .

(١) رواه أحمد والنسائي وأبو داود نقلا عن منتقي الأخبار ١٢٩/٤ . وقال الإمام الشوكاني : الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وقال الحاكم : " حديثه ( أي حديث بهز بن حكيم ) صحيح " . وحسّن له الترمذی عدة أحاديث ووثقه . واحتج به أحمد وإسحاق والبخاري خارج الصحيح . وعلّق له فيه وروى عن أبي داود أنه حجة عنده . ( نيل الأوطار ١٢٩/٤ ) . لكن جرحه أيضا بعض الأئمة كما ذكر الشوكاني . ( المرجع السابق ١٢٩/٤ ) .

وانظر أيضا سنن أبي داود ، كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة . رقم الحديث ١٥٦٠ ، ٤٥٢/٤ - ٤٥٣ . ( ط . السلفية ) والفتح الرباني لترتيب سند الإمام أحمد بن حنبل ٢١٢/٨ - ٢١٨ . وبلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني ٢١٢/٨ - ٢١٩ .

وقال الإمام ابن القيم في شرح الحديث : " قوله ( فلنا آخذوها وشطر ماله ) أكثر العلماء على أن الغلول في الصدقة والغنيمة لا يوجب غرامة في المال . وقالوا : كان هذا في أول الإسلام ثم نسخ . وقال بظاهر الحديث الأوزاعي والإمام أحمد ، وإسحق بن راهويه على ما فصل عنهم " . ثم ذكر الإمام أدلة من قالوا بنسخ الحديث وعلّق عليها بقوله : " قال الإمام أحمد : بهز بن حكيم عن أبيه عن جده صحيح . وليس لمن ردّ هذا الحديث حجة ، ودعوى نسخه دعوى باطلة ، إذ هي دعوى مالا دليل عليه " . تهذيب السنن للإمام ابن القيم ١٩٢/٢ - ١٩٤ باختصار ( ط . مكتبة السنة

أولا : فرض الله نصيب الفقراء والمساكين في أموال الزكاة حيث قال عز من قائل : ( إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل . فريضة من الله . والله عليم حكيم ) وأكد النبي الرحمة صلى الله عليه وسلم على نصيب هؤلاء حيث كان عماله صلى الله عليه وسلم يوزعون الصدقات عليهم ، فقد روى الإمام الترمذى عن أبي جحيفة قال : " قدم علينا مصدق النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقرائنا . وكنت غلاما يتيما فأعطاني قلوفا " .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

ويظهر من الحديث المذكور أن عامل النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة جعل كل ما حصله من الصدقات للمستحقين لها ويؤيد هذا ما روى الإمام أبو داود أن زيادا أو بعض الأمراء بعث عمران ابن حصين - رضي الله عنه - على الصدقة فلما رجع قال لعمران : " أين المال ؟ " . قال : " وللمال أرسلتني ؟ أخذناها من حيث كنا نأخذها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعناها حيث كنا نضعها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " .<sup>(٣)</sup>

ولعلّه من المناسب في هذا المقام ذكر سياسة أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - حول نصيب المحتاجين في أموال

- 
- (١) سورة التوبة / الآية ٦٠ .  
(٢) جامع الترمذى ، أبواب الزكاة ، باب ما يجاء أن الصدقة تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء ، رقم الحديث ٦٤٤ ، الجزء الثالث / ص ٣١١ ، وقال الإمام الترمذى : " حديث أبي جحيفة حديث حسن غريب " ( المرجع السابق ص ٣١٣ ) . وقال الامام الشوكاني : " رجال هذا الحديث ثقات إلا أشعث بن سوار ففيه مقال وقد أخرج له مسلم متابعة " . ( نيل الأوطار ٢١٥/٤ ) .  
(٣) سنن أبي داود ، كتاب الزكاة ، باب في الزكاة هل تحصل من بلد إلى بلد ؟ رقم الحديث ١٦٠٩ ، ٢٩/٥ . وقال الشيخ عبدالرحمن المباركفوري عن الحديث : " رواه أبو داود وابن ماجه وسكت عنه أبو داود ،

الصدقات . فقد روى القاضي أبو يوسف أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لما حمل إليه أبو موسى الأشعري - رضي الله عنه - أموال الخراج والصدقات وكانت ألف ألف ، فقال له عمر - رضي الله عنه - : " بكم قدمت ؟ " قال : " بألف ألف " فأعظم ذلك عسر وقال : " تدرى ما تقول ؟ " قال : " نعم ، قدمت بمائة ألف ومائة ألف ؛ حتى عدّ عشرمائه فقال عمر : " إن كنت صادقا فليأتين الراعي نصيبه من هذا المال وهو باليمن ، ودمه في وجهه " .

ثانيا : اختلف العلماء في مقدار ما يعطى الشخص من الصدقات . قال بعضهم لا يعطى أكثر من خمسين درهما ، ورأى بعضهم أن لا يدفع إلى أحد إلا أقل من مائتي درهم ، وقال بعضهم : يعطى الشخص على قدر حاجته من غير تحديد . وقد ورد ذكر المقادير المختلفة التى كان ينالها الشخص الواحد في عصر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم فقد كان يعطى الواحد شاة وآخر قلوفا وثالث مائة من الإبل

(١) ( دمه في وجهه ) : لعل المراد ليصل إلى الراعي نصيبه قبل أن يذل نفسه بالسؤال عن حقه .

(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف ص ٤٦ .

(٣) فقد روى الإمام البخارى عن أم عطية - رضي الله عنها - قالت : " بعث إلى نسيبة الأنصارية بشاة ، فأرسلت إلى عائشة - رضي الله عنهما - منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " عندكم شي ؟ " فقلت : لا ، إلا ما أرسلت به نسيبة من تلك الشاة " . فقال : " هات قد بلغت محلها " ( صحيح البخارى ، كتاب الزكاة ، باب قدركم يعطى من الزكاة والصدقة ، ومن أعطى شاة ، رقم الحديث ١٤٤٦ ، ٣/٣٠٩ ) .

(٤) قد مر بنا هذا في الحديث الذى رواه الإمام الترمذى في جامعه . ( انظر ص ١٧٢ من الرسالة ) .

(٥) فقد روى الإمام أبو داود عن بشر بن يسار وزعم أن رجلا من الأنصار يقال له سهل بن أبي حثمة أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم وداه بمائة من ابل الصدقة ، . يعني دية الانصارى الذى قتل بخير " ( سنن أبى داود ، كتاب الزكاة ، باب كم يعطى الرجل الواحد من الزكاة ؟ - رقم الحديث ١٦٢٢ ، ٥/٤٧ ) .

وقال الحافظ المنذرى عن الحديث : " وأخرجه البخارى وسلم والترمذى والنسائى وابن ماجة ، مختصرا ومطولا ، في القصة الشهيرة " . ( مختصر

كل على قدر حاجته وعلى قدر أموال الصدقات الموجودة .

وقد قسّم أبو طلحة - رضي الله عنه - بستانه كله بين اثنين فقط بعدما جعله صدقة لله تعالى ، فقد روى الإمام مسلم عن أنس - رضي الله عنه - قال : " لما نزلت هذه الآية : ( لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) قال أبو طلحة : " أرى ربنا يسألنا من أموالنا . فأشهدك يا رسول الله ! أنني قد جعلت أرضي بريحها لله . " قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اجعلها في قرابتك " . قال : " فجعلها في حسان بن ثابت <sup>(١)</sup> وأبي بن كعب " .

وقد ذكر الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه الأموال عددا من الأحاديث التي تبين المقادير التي كان ينالها المحتاج في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ثم يقول تعليقا على تلك الأحاديث : وقد تدبرنا الأحاديث العالية فلم نجدها تخبر في ذلك بتوقيت . . . بل تدل على <sup>(٢)</sup> الفضيلة في الإكثار منها والاستحباب لذلك .

وكان من سياسة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في توزيع الصدقات لإغناء الفقراء ما وجد إلى ذلك سبيلا . فقد روى عمرو ابن دينار قال : قال عمر بن الخطاب : " إذا أعطيتم فأغنوا " <sup>(٣)</sup> .

وقد كان - رضي الله عنه - يطبق هذه السياسة ، فقد روى القاضي أبو يوسف عن أبي وائل عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه أتى بصدقة فأعطاهما كلها أهل بيت واحد <sup>(٤)</sup> . كما يحدثنا الإمام أبو عبيد

(١) صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوجة والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين ، رقم الحديث ٩٩٨ ، ٦٩٤/٢ .

(٢) كتاب الأموال ص ٤٩٨ باختصار .

(٣) المرجع السابق كتاب الزكاة ، باب قسم المال ، رقم الرواية ٧٢٨٦ ، ص ٥٠٢ . وانظر أيضا مصنف عبد الرزاق ١٥١/٤ ، ومصنف ابن أبي

شعبة ٤١/٤ .

عن كيفية تطبيق عمر - رضي الله عنه - لهذه السياسة حيث يقول : بينا عمر نصف النهار قائل في ظل شجرة ، وإذا أعرابية فتوسمت الناس فجاءته فقالت : " إني امرأة سكيئة ، ولي بنون ، وإن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب كان بعث محمد بن مسلمة ساعيا ، فلم يعطنا ، فلعلك يرحمك الله أن تشفع لنا إليه " .

قال : فصاح بيرفأ : أن ادع لي محمد بن مسلمة ، فقالت : إنه أنجح لحاجتي أن تقوم معي إليه " . فقال : " إنه سيفعل إن شاء الله " فجاءه بيرفأ . فقال : أجب . فجاء فقال : السلام عليك يا أمير المؤمنين فاستحيت المرأة ، فقال عمر : والله ما آلو أن اختار خياركم كيف أنست قائل إذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد ، ثم قال عمر : إن الله بعث إلينا نبيه صلى الله عليه وسلم فصداقناه واتبعناه ، فعمل بما أمره الله به فجعل الصدقة لأهلها من المساكين حتى قبضه الله على ذلك ، ثم استخلف الله أبا بكر - رضي الله عنه - فعمل بسنته حتى قبضه الله ثم استخلفني فلم آل أن اختار خياركم ، إن بعثتك فأد إليها صدقة العام وعام أول ، وما أدري لعلني لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاهما رقيقا وزيتا ، وقال : خذي هذا حتى تلحقينا بخير فلما نريدها " .

فأنته بخير فدعا لها بجملين آخرين ، وقال : خذي هذا ، فلن فيه بلاغا حتى يأتاكم محمد بن مسلمة ، فقد أمرته أن يعطيك حقه للعام وعام أول <sup>(١)</sup> .

وللإمام أبو عبيد كلام رائع في بيان أدني ما يعطى الرجل الواحد من الصدقة وكم أكثر ما يطيب له منها . أرى من المناسب ذكره هنا

---

(١) كتاب الأموال ، باب قسم الصدقة في بلدها وحملها إلى بلد سواه ومن أولى بأن يبدأ به منها ؟ رقم الرواية ١٩١٩ ، ص ٥٣٠-٥٣١ .  
(٢) بيرفأ ، مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(١) يقول الإمام: كل هذه الآثار دلت على أن مبلغ ما يعطاه أهل الحاجة من الزكاة ليس له وقت<sup>(٢)</sup> محظور على المسلمين أن لا يحدوه إلى غيره وإن لم يكن المعطي غارما ، بل فيه المحبة والفضل ، إذا كان ذلك على جهة النظر من المعطي بلا محاباة ولا إثارة هوى ، كرجل رأى أهل بيت من صالح المسلمين أهل فقر ومسكنة ، وهو ذو مال كثير ، ولا منزل لهؤلاء<sup>(٣)</sup> يؤويهم ويستر خلتهم<sup>(٤)</sup> فاشتري من زكاة ماله مسكنا يكتفون<sup>(٥)</sup> من كلب الشتاء<sup>(٦)</sup> وحر الشمس ، أو كانوا عراة لا كسوة لهم فكساهم ما يستر عوراتهم فسي صلاتهم ، وبقيتهم من الحر والبر ، أو مر به ابن سبيل بعيد الشقة نائي الدار<sup>(٧)</sup> قد انقطع به فحمله إلى وطنه بكرة أو شراء . هذه الخلال وما أشبهها لا تنال إلا بالأموال الكثيرة ، فلم تسمح نفس الفاعل أن يجعلها نافلة فجعلها من زكاة ماله ، أما يكون هذا مؤديا للفرض ؟ بلى . ثم يكون إن شاء الله محسنا<sup>(٨)</sup> .

فهكذا يجد المحتاج من الزكاة ما يغنيه فيخرجه من دائرة الفقر إلى الغنى . يقول د . يوسف القرضاوى في هذا الصدر : ليس هدف الزكاة مقصورا على محاربة الفقر بمعونة وقتية أو دورية ، ولكن من أهدافها توسيع التملك وتكثير عدد الملاك ، وتحويل أكبر عدد استطاع من الفقراء والمعوزين إلى الأغنياء ، مالكين لما يكفهم ومن يعولونه طوال العمر ، ذلك أن هدف الزكاة لغنا الفقير بقدر ما تسمح به حصيلتها ، وإخراجه من دائرة الحاجة إلى دائرة الكفاية الدائمة ، وذلك بتمليك كل محتاج ما يناسبه ويغنيه ، كأن تملك التاجر متجرا وما يلزمه ويتبعه ، وتملك المزارع ضيعة وما يلزمها ويتبعها ، وتملك المحترف آلات الحرفة وما يلزمها ويتبعها . فهي بهذا تعمل على

(١) ( دليا ) : هكذا المکتوب في النسختين المطبوعتين لكتاب الأموال ( إحداهما بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي والأخرى بتحقيق الشيخ محمد خليل هراس ) ولعل في العبارة تصحيف والصواب - والله أعلم - " دليل " أو " دلت " .

(٢) وقت : مقدار واحد .

(٣) خلتهم : خلة : الفقر والحاجة .

(٤) يكتفون : يرضون ويؤويهم .

(٥) كلب الشتاء : برد الشتاء وزمهريره .

(٦) نائي الدار : بعيد الدار .

(٧) كتاب الأموال ، ص ٥٠٣ ، باب أدنى ما يُعطى الرجل الواحد



تحقيق هدف عظيم؛ هو تقليل عدد الأجراء ، والزيادة في عدد الملاك<sup>(١)</sup> .

إضافة إلى ذلك تؤثر الزكاة في توزيع الشروات من جانب آخر . تحث الزكاة أصحاب الأموال على الاستثمار كي لا تأكل الأموال . وزيادة الاستثمار توسع قاعدة الدخل وتزيد فرص التوظيف لعامة الناس . وفي هذا الصدد يقول د . محمد أحمد صقر : الزكاة تحفز رأس المال للبحث عن مجالات استثمار مجزية، وإلا تعرض الرصيد النقدي للتناقص المستمر والفناء مع الزمن . وزيادة الاستثمار والإنتاج توسع قاعدة الدخل وتزيد فرص التوظيف، ويمكن أن نسمي هذا الأثر "توزيع الدخل من خلال الإنتاج"<sup>(٢)</sup> .

---

(١) نقلا عن مقالة " دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية ص ٢٦٦ ،

باختصار المطبوعة في كتاب الاقتصاد الإسلامي .

(٢) نقلا عن مقالة " الاقتصاد الإسلامي : مفاهيم ومركزات ص ٦٤ - ٦٥ ،

باختصار .

## المبحث الرابع :

### حقوق أخرى في المال غير الزكاة

إلى جانب ما فرض الله تعالى من زكاة في أموال الأغنياء أوجب عليهم التزامات مالية أخرى . ومن شأن هذه الالتزامات أنها تساعد أيضا على تضيق الفوارق بين الناس .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر يجد المحتاج بموجبها ما يلبي به بعض حاجاته بدل لجوئه إلى الاقتراض بالربا . وسنحاول معالجة هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى في هذا المبحث تحت العناوين التالية :

أولا : في المال حق سوى الزكاة .

ثانيا : واجبات أخرى غير الزكاة في أموال الأغنياء .

ثالثا : على الدولة الإسلامية إجبار الأغنياء على القيام بواجباتهم .

مخصصين لكل منها مطلبا مستقلا .

### المطلب الأول :

#### في المال حق سوى الزكاة

لم يقف الإسلام على فرض الزكاة في أموال الأغنياء بل قرر بأن هناك حقوقا أخرى في المال أيضا فقد روى الإمام الترمذى عن فاطمة بنت قيس - رضي الله عنها - قالت : " سألت أو سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة ، فقال : " إن في المال لحقا سوى الزكاة " ثم تلا هذه الآية

( ليس البر أن تولّوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله (١) و (٢) ..... الآية ) ، ولا يعارض هذا ما ورد في بعض الروايات : " ليس في المال حق سوى الزكاة " أو " إذا أدّيت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك " (٣) لأن المراد من الرواية الأولى - والله تعالى أعلم - ليس في المال حق بسبب المال سوى الزكاة. ولا يستلزم هذا أن لا يكون هناك حقوق أخرى في المال بسبب عارض. . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان معنى هذه الرواية : " أى ليس فيه حق يجب بسبب المال سوى الزكاة ، وإلا ففيه واجبات بغير سبب المال ، كما تجب النفقات للأقارب ، والزوجة ، والرقيق ، والبهائم . ويجب حمل العاقلة ، ويجب قضاء الديون . ويجب الإعطاء فسي النائبة . ويجب إطعام الجائع ، وكسوة العارى فرضا على الكفاية إلى غير ذلك من الواجبات المالية ، لكن بسبب عارض ، والمال شرط وجوبها كالاستطاعة في الحج ، فلن البدن سبب الوجوب والاستطاعة شرط ، والمال في الزكاة هو السبب والوجوب معه حتى ولو

- (١) سورة البقرة / الآية ١٧٧ . ووجه الاستشهاد من الآية - كما ذكر الإمام البيهقي- أنه تعالى ذكر إيتاء المال في هذه الوجوه ثم قفاه بإيتاء الزكاة ، فدل ذلك على أن في المال حقا سوى الزكاة ( نقلا عن تحفة الأحوذى ٣/ ٢٢٦ )
- (٢) جامع الترمذى ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء أن في المال حقا سوى الزكاة ، رقم الحديث ٦٥٤ ، ٣/ ٣٠٦ . يقول الإمام الترمذى : " هذا إسناده ليس بذلك " . ( نقلا عن المرجع السابق ص ٣١٦ ) . ويقول الإمام القرطبي : " والحديث وإن كان فيه مقال فقد دل على صحته معنى ما في الآية نفسها من قوله تعالى ( وأقام الصلاة وآتى الزكاة ) فذكر الزكاة مع الصلاة ، وذلك دليل على أن المراد بقوله ( وآتى المال على حبه ) ليس الزكاة المفروضة فلن ذلك يكون تكرارا والله أعلم " . ( تفسير القرطبي ٢/ ٢٤١ - ٢٤٢ ) .
- (٣) روى الإمام ابن ماجة هذه الرواية عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كتاب الزكاة ، باب ما أدى زكاته ليس بكنز ، رقم الحديث ١٧٨٩ ، ١/ ٥٧٠ . وقال الشيخ الألباني عن الحديث : " ضعيف " . انظر ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، رقم الحديث ٤٩١٢ ، ٥/ ٦٢ ) . وانظر أيضا سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني رقم الحديث ٤٣٨٣

- (٤) رواها الإمام الترمذى في جامعه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أبواب الزكاة ، باب ما جاء إذا أدى الزكاة فقد قضيت ما عليك . رقم الحديث ٦١٤ ، ٣/ ٢٤٥ ، وقال الإمام الترمذى : " هذا حديث حسن غريب " . ( المرجع

لم يكن في بلده من يستحقها حملها إلى بلد أخرى، وهي حق وجب لله تعالى <sup>(١)</sup> .

أما الرواية الثانية ( إذا أدبت الزكاة فقد قضيت ما عليك ) فالمراد منها - والله تعالى أعلم - إذا أدبت الزكاة فقد قضيت ما عليك - من حقوق المال أما ما يجب عليك بأسباب أخرى فعليك أن تؤديه <sup>(٢)</sup> .

هذا وقد بين بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعلماء الأمة أن في المال حقا سوى الزكاة . فقد روى الإمام أبو عبيد عن قرعة قال : <sup>(٣)</sup> قال لي ابن عمر - رضي الله عنهما - : " في مالك حق سوى الزكاة " كما روى الحافظ ابن أبي شيبة عن إبراهيم قال : " كانوا يرون في أموالهم حقا سوى الزكاة " . وقال مجاهد في تفسير قوله تعالى ( في أموالهم حق معلوم ) سوى الزكاة <sup>(٤)</sup> . ونقل الحافظ ابن أبي شيبة عن الحسن أنه قال : " في المال حق سوى الزكاة " <sup>(٥)</sup> .

(١) مجموع الفتاوى ٣١٦/٧ .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مقام آخر : كان كثير من المتفقهة مقصرين في علمه بحيث قد ينفون وجوب ما صرحت الشريعة بوجوبه . ويعتقد الغالط منهم " أن لا حق في المال سوى الزكاة " أن هذا عام ولم يعلم أن الحديث المروي في الترمذي عن فاطمة : " إن في المال حقا سوى الزكاة " .

ومن قال بالأول : أراد الحق المالي ، الذي يجب بسبب المال فيكون راتباً ، وإلا فنحن نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الله قد أوجب لبيتاء المال في غير الزكاة المفروضة في مواضع .

( مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩ / ١٨٧ باختصار ) .

(٢) استفاد من تحفة الأحوذى ٢٤٥/٣ .

(٣) كتاب الأموال ، باب منع الصدقة والتغليظ في حبسها ، رقم الرواية ٩٢٧ ، ص ٣٢٦ .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الزكاة ، باب من قال في المال حق سوى الزكاة ، ٣ / ١٩٠ - ١٩١ .

(٥) المرجع السابق ص ١٩١ .

(٦) المرجع السابق ص ١٩١ .

وذكر الإمام أبو عبيد عن أبي حمزة قال : قلت للشعبي : " إذا أديت زكاة مالي أطيّب لي مالي ؟ " . قال : " فقرأ عليّ هذه الآية ( ليس البر أن تولّوا وجوهكم ... ) الآية .<sup>(١)</sup>

ويقول الإمام أبو عبيد تعليقا على قول الشعبي : " يريد الشعبي أن هذه الحقوق لازمة للمرء في ماله سوى الزكاة " .

ثم ذكر الإمام أبو عبيد : " وقد كان بعضهم يرى هذه الآية منسوخة " . وعلّق على رأيهم بقوله : " فهذا غير مذهب ابن عمر وأبي هريرة . وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بتأويل القرآن وأولى بالاتباع . وهو مذهب طاوس والشعبي أن في المال حقوقا سوى الزكاة " .<sup>(٢)</sup>

يتبيّن مما ذكرنا أن هناك واجبات في أموال الأغنياء غير الزكاة . ما هي تلك الواجبات وما هو سند كل واحد منها سنذكرها بلذن الله تعالى في المطلب التالي .

### المطلب الثاني :

#### واجبات أخرى غير الزكاة في أموال الأغنياء

إلى جانب ما فرض الله تعالى من زكاة في أموال المسلمين ، أوجب عليهم قرى الضيف وضلة الأرحام ، كما جعل للمضطر حقا في أموالهم وفرض عليهم الإنفاق إذا نزلت بالمسلمين نازلة . وسنعالج هذا الموضوع فسي هذا المطلب بتوفيق الله تعالى - تحت العناوين التالية :

(١) كتاب الأموال ، باب منع الصدقة والتغليظ في حسيها ، رقم الرواية

٩٢٩ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٢٧ .

(٣) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩ / ١٨٥ - ١٨٦ ، حيث يقول فيه : " جميع الواجبات المالية بلا عوض أربعة : ثم ذكر إيتاء النكاح قربة للزوجة في حياة الزوج ، وإيتاء الأيتام في النكاح ، وإيتاء

أ ( واجب الضيافة .

ب ( حق المضطر .

ج ( حق الجماعة المسلمة عند النوازل .

وأما الإنفاق على ذوى الأرحام فسنتكلم عنه إن شاء تعالى بتفصيل  
ملائم في الباب التالي .

أ ( واجب الضيافة :

أكد الإسلام على القيام بهذا الواجب فقد أمر النبي الكريم صلى الله  
عليه وسلم بتكريم الضيف . روى الإمام البخارى عن أبي هريرة - رضي الله  
عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من كان يؤمن بالله واليوم  
(١)  
الآخر فليكرم ضيفه " .

كما بين النبي الله صلى الله عليه وسلم أن له حقا على المنزل عليه .  
فقد روى الإمام البخارى عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال :  
" دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " ألم أخبر أنك  
تقوم الليل وتصوم النهار ؟ " قلت : بلى . قال : " فلا تفعل . قم  
ونم ، وصم وأفطر ، فإن لجسدك عليك حقا ، وإن لعينك عليك حقا . وإن  
(٢)  
لزورك عليك حقا ، وإن لزوجك عليك حقا " .

واهتماما بواجب الضيافة حدد النبي الكريم صلى الله عليه وسلم مدتها  
فقد روى الإمام البخارى عن أبي شريح الكعبي - رضي الله عنه - أن رسول  
الله صلى الله عليه قال : " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه

---

(١) صحيح البخارى ، كتاب الأدب ، باب إكرام الضيف ، رقم الحديث  
٦١٣٨ ، المجلد العاشر / ص ٥٣٢ .

(٢) المرجع السابق ، باب حق الضيف ، رقم الحديث ٦١٣٤ ، المجلد  
العاشر / ص ٥٣١ .

(١)

جائزته ، يوم وليلة ، والضيافة ثلاثة أيام ، فما بعد ذلك فهو صدقة " .  
كما روى الإمام البزار عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال : " الضيافة ثلاثة أيام فما زاد فهو صدقة " .  
(٢)

ثم لم يقف الإسلام عند بيان حق الضيف وتحديد مدة الضيافة بل  
أذن له بأخذ حقه إذا لم يقم به صاحبه . فقد روى عقبة بن عامر - رضي  
الله عنه - قال : قلنا : يا رسول الله ! إنك تبعثنا فنزل بقم فلا يقروننا  
فما ترى فيه ؟ . فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن نزلتم  
بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا ، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق  
الضيف الذي ينبغي لهم " .  
(٣)

إلى جانب ذلك ، قرر النبي الكريم صلى الله عليه وسلم بأن على  
جميع المسلمين نصر الشخص الذي حُرِم من حق ضيافته . فقد روى الإمام

(١) صحيح البخارى ، كتاب الأدب ، باب إكرام الضيف وخدمته لإياه بنفسه ، رقم  
الحديث ٦١٣٥ ، ٥٣١/١٠ .

يقول العلامة العيني عن مدة الضيافة شرحا للحديث الشريف : " يحتصل  
أن يريد به بعد اليوم الأول ، ويحتمل أن يدخل فيه اليوم والليله وهو أشبه " .  
( عمدة القارى ٢٢ / ١١١ ) ، ويؤيد ترجيح العيني بأن مدة الضيافة  
ثلاثة أيام ما ذكرناه في المتن من رواية البزار ، وما رواه الإمام أحمد عن أبي  
هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " حق الضيافة ثلاثة  
أيام فما أصاب بعد ذلك فهو صدقة " ( نقلا عن الفتح الرباني لترتيب مسند  
الإمام أحمد بن حنبل ، كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في مدة الضيافة  
٦٠ / ١٩ . وقال الشيخ أحمد البنا : " الحديث صحيح " ( بلوغ الأمانى  
من أسرار الفتح الرباني ٦٠ / ١٩ ) .

(٢) ( نقلا عن مجمع الزوائد ٨ / ١٢٦ ) . وقال الحافظ الهيثمي : " رواه البزار  
ورجاله ثقات " ( المرجع السابق ) .

(٣) صحيح البخارى ، كتاب الأدب ، باب إكرام الضيف ، رقم الحديث ٦١٣٢ ،  
المجلد العاشر / ص ٥٣٣ .

وكما روى الإمام أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال : " أيما ضيف نزل بقم فأصبح الضيف محروما ، فله  
أن يأخذ بقدر قراه ولا حرج عليه " . ( نقلا عن الفتح الرباني  
لترتيب مسند الإمام أحمد ، كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في مدة  
الضيافة وما للضيف من الحق وما عليه ، ٦١ / ١٩ . وقال الحافظ  
الهيثمي عن هذا الحديث الشريف : رواه أحمد رجاله ثقات . ) ( نقلا

أبو داود عن أبي كريمة قال : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
" أيما رجل ضاف قوما ، فأصبح الضيف محروما ، فلن نصره حق على كل  
(١)  
مسلم حتى يأخذ بقري ليلة من زرعته وماله " .

وإذا أخذ حقه فلن الدولة الإسلامية سنقرر بحقه وتسانده فقد روى عبد  
الرحمن بن أبي ليلى أن ناسا من الأنصار سافروا فأرملوا فمروا بحي من  
العرب فسألوهم القرى فأبوا عليهم ، فسألوهم الشراء فأبوا فضبطوهم فأهابوا  
منهم . فأتت الأعراب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، فأشفقت  
الأنصار فقال عمر : " تمنعون ابن السبيل ما يخلف الله في ضرور (٢) الإبل  
بالليل والنهار . ابن السبيل أحق بالما من الثاوي عليه " .

وقد بين علماء الأمة أيضا أهمية الضيافة في الإسلام . فيقول الإمام  
النووي في شرح الأحاديث الواردة في الضيافة : " هذه الأحاديث متظاهرة  
على الأمر بالضيافة والاهتمام بها وعظيم موقعها . وقد أجمع المسلمون على  
الضيافة وأنها من تأكيدات الإسلام " . كما يقول العلامة العيني : " ولا  
(٣)  
(٤)  
شك أن الضيافة من سنن المرسلين " .

إلا أنهم اختلفوا في حكمها فمنهم من يرى أنها واجبة مطلقا ، ومنهم  
من يرى وجوبها على أهل البادية دون الحاضرة ، ومنهم من يرى أنها  
من السنن المؤكدة . يقول العلامة العيني في هذا العدد : " واختلف

---

(١) سنن أبي داود ، كتاب الأُطعمة ، باب ما جاء في الضيافة ، رقم  
الحديث ٣٧٧٣ ، ، ، ٢١٥/١٠ ( ط . السلفية )

ورواه أيضا الإمام الحاكم في المستدرك على الصحيحين ، كتاب الأُطعمة ،  
١٣٢/٤ ، وقال الحافظ الذهبي عن الحديث الشريف : " صحيح " .  
( التلخيص للحافظ الذهبي ١٣٢/٤ ، المطبوع بذييل المستدرك ) .

(٢) نقلا عن المحلى / المجلد العاشر / ص ١٧٣ ، م ١٦٥٣ .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ٣١/١٢ .

(٤) عمدة القارى ١١٠/٢٢ .



في وجوبها فأوجبها الليث بن سعد فرضا ليلة واحدة وأجاز للعبد المأذون له أن يضيف ما في يده واحتج بحديث عقبة - رضي الله عنه - وقال جماعة من أهل العلم أن الضيافة من مكارم الأخلاق في باديته وحاضرتها<sup>(١)</sup> وهو قول الشافعي . وقال مالك : " ليس على أهل الحاضرة ضيافة " .

ويرى الحنابلة أنها واجبة . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " فقضى<sup>(٢)</sup> الضيف واجب عندنا " .

كما يرى أبو محمد ابن حزم أنها واجبة على الجميع حيث يقول :  
" الضيافة فرض على البدوي، والحضري، والفقير، والجاهل : يوم وليلة : —بـرة وإتحاف، ثم ثلاثة أيام ضيافة ولا مزيد . فلن زاد فليس قراه لازما ، ولن تـمادى على قراه فحسن . فلن منع الضيافة الواجبة فله أخذها مغالـبـة<sup>(٣)</sup> وكيف أمكنه " .

ونميل نظرا لما مر بنا من أحاديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم إلى وجوب الضيافة وذلك لأمر :

أولا : أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإكرام الضيف بقوله ( فليكرم ضيفه ) حيث إن الأمر يقتضى الوجوب إلا إذا كان هناك ما يصرفه عن الوجوب وليس هناك ما يصرف الأمر عن الوجوب بل نجد أمورا أخرى تؤكد هذا الوجوب .

ثانيا : التأكيد البالغ بإكرام الضيف حيث جعله صلى الله عليه وسلم فرعاً للإيمان .

ثالثا : قوله صلى الله عليه وسلم ( الضيافة ثلاثة أيام . فما بعد ذلك فهو

(١) عمدة القارى ١٧١/٢٢ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٨٥/٢٩ .

(٣) المحلى ١٧٣/١٠ .

صدقة ( يدل على أن ما قبله غير صدقة بل هو واجب شرعا .  
رابعاً : لإباحة أخذ المال لتارك الضيافة تدل على أن القيام بها واجب  
خامساً : قوله صلى الله عليه وسلم ( نصره حق على كل مسلم ) يدل على  
وجوب نصرته من حُرِّم من الضيافة وهذا فرع وجوب الضيافة .

وأما ما قيل بأنها كانت واجبة في بداية الإسلام أو أن وجوبها على  
أهل البادية دون الحاضرة ، أو أن أحاديث الضيافة تحمل على سـ  
الرمق فكل هذه الاحتمالات تحتاج إلى دليل لإثباتها ولم يقدّم دليل قاطع  
على ذلك فيما نعلم . والله تعالى أعلم بالصواب .<sup>(١)</sup>

وقبل أن نطوى الصفحة عن هذا الموضوع نوّد أن نذكر قصة تدل على  
اهتمام الصحابة بالضيافة وإيثارهم الضيف على أنفسهم وأولادهم . فقد روى  
الإمام البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رجلاً أتى النبي  
صلى الله عليه وسلم فبعث إلى نساءه فقلن : " ما معنا إلا الماء " ، فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من يضم - أو يضيف - هذا ؟ " .  
فقال رجل من الأنصار : " أنا " .

فانطلق به إلى امرأته فقال : " أكرمي ضيف رسول الله صلى الله عليه  
وسلم " . فقالت : " ما عندنا إلا قوت صبياني " .

فقال : " هبّي طعامك ، وأصحبني سراجك ، ونوّمي صبيانك إذا أرادوا عشاء " .  
فهبّت طعامها ، وأصبحت سراجها ، ونوّمت صبيانها ، ثم قامت كأنها تصلح سراجها  
فأطفأته . فجعل يريانه أنهما يأكلان نباتاً طابوعين .

---

(١) هذا ، وقد اختار القاضي الشوكاني وجوب الضيافة . واستدل عليه  
بدلائل عديدة كما أجاب عن أدلة القائلين بعدم وجوب الضيافة .  
( من أراد التفصيل فليرجع إلى نيل الأوطار ، باب ما جاء في  
الضيافة ، الجزء التاسع / ص ٣٦ ) .

فلما أصبح غدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " ضحك  
الله اللئيم - أو عجب - من فعالكما " فأنزل الله ( ويؤثرون على أنفسهم  
(١) ولو كان بهم خصاصة . ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ) .

### ب ) حق المضطر :

جعل الإسلام للمضطر حقا في أموال الآخرين . فقد روى الإمام ابن  
ماجة عن عباد بن شرحبيل - رضي الله عنه - ( رجل من بني عُـبـر  
(٢) قال : أصابنا عامٌ مخصّة ، فأتيت المدينة ، فأتيت حائطا من حيطانها .  
(٣) فأخذت سنبلا ففركته وأكلته وجعلته في كسائي . فجاء صاحب الحائط  
فضربني ، وأخذ ثوبي . فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته ،  
فقال للرجل : " أما أطعمته إذ كان جائعا أو ساغبا ، ولا علمته إذ كان  
(٤) جاهلا " .

فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فردّ إليه ثوبه ، وأمر له بوسق من طعام  
(٥) أو نصف وسق " .

- (١) صحيح البخارى ، كتاب مناقب الأنصار ، باب قول الله عز وجل - ( ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ) رقم الحديث ٣٧٩٨ ، المجلد السابع / ص ١١٩ . والآية من سورة الحشر / ٩ .
- (٢) مخصّة : المجاعة وهي مصدر مثل المغضبة والمعتبة وخمس . ( نقلا عن لسان العرب المحيط مادة خمس / ١ / ٩٠٥ ) .
- (٣) ففركته : من الفك وهو : " ذلك الشيء حتى ينقلع قشره عن لبّه كالجوز " . (المرجع السابق ، مادة فرك ٢ / ١٠٨٨) .
- (٤) ( أو ساغبا ) : شك من الراوى والمعنى جائعا .
- (٥) سنن ابن ماجة ، كتاب التجارات ، باب من مر على ماشية قوم أو حائط هل يصيب منه ؟ رقم الحديث ٢٢٩٨ ، ٢ / ٧٧٠ - ٧٧١ . ويقول الإمام القرطبي عن الحديث الشريف : " هذا حديث صحيح اتفق على رجاله البخارى وسلم إلا ابن أبي شيبة فإنه لمسلم وحده . وعباد ابن شرحبيل عُـبـرى الشكرى لم يخرج له البخارى وسلم شيئا وليس له عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذه القصة . (تفسير القرطبي ٢ / ٢٢٦) .

فوجد في الحديث الشريف إقرار النبي الكريم صلى الله عليه وسلم بحق الطعام للمضطر في مال الآخر حيث قال : " ما أطعمته إذ كان جائعاً أو ساعياً " كما لم ينه المضطر عن الأكل من مال الغير . فلو لم يكن له الحق ، ما كان عليه الصلاة والسلام ليسكت على هذا .

إلى جانب هذا ، روى عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إباحة احتلاب الماشية بغير إذن صاحبها لضرورة دفع الجوع أو الظم . فقد روى الإمام عبدالرزاق عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال : " إذا كنتم ثلاثة فأمرّوا أحداكم يعني فس السفر ، فإذا مررتم براعسي لبيل أو راعي غنم فنادوه ثلاثاً . فلن أجابكم أحد فاستسقوه ، وإلا فانزلوا فاحلبوا واشربوا " (١) .

بل إننا نجد أن عمر رضي الله عنه كان يرى للمضطر حق القتال مع من لم يساعده مع وجود القدرة لديه على ذلك . فقد نقل القاضي أبو يوسف في كتابه الخراج : أن قوماً وردوا ماء ، فسألوا أهله أن يدلّوهم على البئر فلم يدلّوهم عليها فقالوا : " إن أعناقنا وأعناق مطايانا قد كادت تنقطع من العطش فدلّونا على البئر وأعطونا دلّوا نستقي به " . فلم يفعلوا ، فذكروا ذلك لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقال : " هلا وضعتم

---

بحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - الذي فيه : " قلنا : إن احتجنا إلى الطعام والشراب ؟ فقال : " كل ولا تحمل واشرب ولا تحمل " . وقال القرطبي بعد ذكر الحديث : خرجه ابن ماجه ( ٧٧٣/٢ ) ( تفسير القرطبي ٢/ ٣٥٥ ) لكن هذا الحديث كما يقول البوصيري : " فسي لإسناده سليط بن عبد الله . قال فيه البخاري : " لإسناده ليس بالقائم " . وقال العلامة السند عن الحديث : قلت " والحاج هو ابن ارطأة كان يدلس وقد رواه بالنعنة ( نقلاً عن تعليق محمد فؤاد عبد الباقي على سنن ابن ماجه ٢/ ٧٧٣ ) ومن المعروف أن رواية المدلس لا يقبل إلا إذا صرح ما يدل على السماع ( انظر نزهة النظر في توجيه نخبة الفكر لابن حجر ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ) .

(١) مصنف عبدالرزاق ، كتاب الزكاة ، باب احتلاب الماشية ، رقم الرواية

(١)  
ففيهم السلاح " .

وقد ألزم الفاروق - رضى الله عنه - قوما دية مضطرمات بين ظهرانيمهم ولم يقدموا إليه ما ينقذه من الموت مع قدرتهم على ذلك . فقد روى الإمام يحيى بن آدم القرشي عن الحسن أن رجلا أتى أهل ماء فاستسقاهم ، فلم يسقوه حتى مات عطشا . فألزمهم عمر بن الخطاب ديته " .<sup>(٢)</sup>

وقد صرح علماء الأمة أيضا بثبوت حق المضطر في أموال الآخرين وقالوا إنه يجب على المضطر طلب حقه في حالة اضطراره . يقول أبو محمد بن حزم : " فالمضطر فرض عليه أن يسأل ما يقوته هو ، وأهله ما لا بد منه ، من أكل وسكنى وكسوة ومعونة . فلن لم يفعل فهو ظالم ، فلن مات في تلك الحال فهو قاتل نفسه " .<sup>(٣)</sup>

كما نص العلماء على أنه يجب على الآخرين مد يد العون إليه لإنقاذه يقول أبو عمر القرطبي : " وجملته القول في ذلك ، أن السلم إذا تعين عليه رد رفق مهجة السلم ، وتوجه الفرض في ذلك بألا يكون هناك غيره " .<sup>(٤)</sup>  
قضى عليه بترقيق تلك المهجة الآدمية " .<sup>(٥)</sup>

ولا يقتصر نطاق المساعدة على الشراب والطعام بل يشمل اللبس والسكن وغير ذلك من الأشياء التي يضطر المرء إليها . وفي هذا الصدد يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " فأما إذا قُدر أن قوما اضطروا إلى سكنى

(١) كتاب الخراج ، فصل في القنى والآبار والأنهار والشرب ص ٩٧ .  
(٢) كتاب الخراج للقرشي ، باب العميون والأنهار وما ذكر في بيع فضل الماء ، رقم الرواية ٣٥٢ ، ص ١١١ .

(٣) المحلى ١٤٣/١٠ ، مسألة ١٦٤٠ .  
(٤) مهجة : دم القلب . ويقال : خرجت مهجته أى روحه . وقيل : المهجة : خالص النفس .

( ) نقلا عن لسان العرب المحيط مادة مهج ٥٤١/٣ ( )

(٥) تفسير القرطبي ٢٢٥/٢ - ٢٢٦ .

في بيت إنسان ، إذا لم يجدوا مكانا يأوون إليه إلا ذلك البيت ، فعليه أن يسكنهم ، وكذلك لو احتاجوا إلى أن يعيرهم ثيابا يستدفئون بها من البرد ، أو إلى آلات يطبخون بها أو يبنون أو يسقون ، يبذل هذا<sup>(١)</sup> مجانا .

كما بين العلماء أيضا أن للمضطّر حق القتال عند امتناع الآخرين عن مساعدته . وفي هذا الصدر يقول الإمام القرطبي : " كان للمنوع منه ماله من ذلك ، محاربة من منعه ومقاتلته ، وإن أتى ذلك على نفسه ، وذلك عند أهل العلم إذا لم يكن هناك إلا واحد لاغير ، فحينئذ يتعين عليه الغرض . فلن كانوا كثيرا أو جماعة وعددا كان ذلك عليهم فرضا على<sup>(٢)</sup> الكفاية . والماء في ذلك وغيره ما يرد نفس المسلم ويسكنها سوا<sup>(٣)</sup> " .

كما يقول الإمام ابن حزم : " ولا يحل لسلم اضطر أن يأكل ميتة أو لحم خنزير وهو يجد طعاما فيه فضل عن صاحبه لسلم أو لذمي ، لأن فرضا على صاحب الطعام إطعام الجائع . فلذا كان ذلك كذلك فليس بمضطّر إلى الميتة ولا إلى لحم خنزير . وله أن يقاتل عن ذلك . فلن قتيل فعلى قاتله القود . وإن قتل المانع فإلى لعنة الله لأنه منع حقا وهو طائفة باغية قال تعالى (فلن بخت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي

---

(١) الحسبة في الإسلام ص ٧٢ ط . المؤسسة السعيدية بالرياض بتحقيق الشيخ محمد زهري النجار . بدون سنة الطبع .

(٢) يشير الإمام القرطبي بذلك إلى رد من يبيع القتال للمضطّر لحصول الماء دون الطعام من الحنفية . وقد بين القاضي أبو يوسف مذهب الحنفية فسي هذا الصدر حيث يقول : " إن أصحابنا كانوا يرون القتال على الماء إذا خاف الرجل على نفسه بالسلاح ، إذا كان في الماء فضل عن هو له . ولا يرون ذلك في الطعام " . ( كتاب الخراج ، فصل في القنى والآبار والشرب ص ٩٧ ) .  
لكننا نميل إلى ما قاله الإمام القرطبي حيث تتوفر علة القتال في الاثنين — في الحصول على الماء والحصول على الطعام — والعلة هي محاولة الحصول على ما ينقذ النفس البشرية .

(١) إلى أمر الله ( ومانع الحق باغ على أخيه الذي له حق " .

### ج ( حق الجماعة المسلمة عند النوازل :

قد تنزل على المسلمين نازلة من قحط وجذب ومجاعة أو فيضانات ، أو زلازل وغير ذلك من الآفات ، أو يهزوا الكفار بلاد المسلمين ، وليس في بيت المال ما يكفي لمساعدة المتضررين والمنكوبين أو لإعداد الجيش وتجهيزه لمواجهة العدو . ففي تلك الأحوال يُطالب المسلمون بصرف المال زائداً على الزكاة . فقد روى الإمام البخاري عن سلمة - رضي الله عنه - قال : خفت أزواد القوم وأملقوا ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم في نحر إبلهم فأذن لهم . فلقبهم عمر فأخبروه . فقال : ما بقاؤكم بعد إبلكم ؟ فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " يا رسول الله ! ما بقاؤهم بعد إبلهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " . ناد في الناس يأتون بفضل أزوادهم . فَبَسِطَ لذلك نطع وجعلوه على النطع ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا وبرك عليه . ثم دعاهم بأوعيتهم فاحتش الناس حشيتي فرغوا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله " .

- (١) المحلي ٢٣٠/٦ مسألة ٢٢٥ .
- (٢) ( خفت أزواد القوم ) : قلت .
- (٣) أملقوا : افتقروا .
- (٤) نطع : فيه أربع لغات فتح النون وكسرها وفتح الطاء وسكونها .
- (٥) برك عليه : دعا بالبركة على الطعام .
- (٦) احتش : باب افتعال من حثا يحثو حثوا وحش يحش حشياً أى أخذوا حشية حشية . ( نقلاً عن فتح الباري ٥ / ١٣٠ ، وعمدة القارى ١٣ / ٤٣ )

(٧) صحيح البخارى ، كتاب الشركة ، باب الشركة في الطعام والنهـ  
والعروض ، رقم الحديث ٢٤٨٤ ، ١٢٨/٥ .

نجد في الحديث الشريف أن النبي صلى الله عليه وسلم عند إصابته  
المجاعة الجماعة ، أمرهم بلحظار كل ما لديهم ثم قسمه على الجميع بالسوية.  
ونجد في حديث آخر أن الأشعرين كانوا يفعلون هكذا في السفر ،  
وفي الحضر عند المجاعة فأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على فعلهم .  
فقد روى الإمام البخارى عن أبي موسى - رضي الله عنه - قال : قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الأشعرين إذا أرسلوا في الغزو أو  
قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ، ثم اقتسموه  
بينهم في انا ، واحد بالسوية ، فهم مني وأنا منهم " .<sup>(١)</sup>

وسا يلاحظ في الحديث الشريف أن النبي صلى الله عليه وسلم لم  
يقر الأشعرين على فعلهم فحسب بل بين أن عملهم هذا هو عمله تماما .  
يقول الإمام النووي في شرح الحديث : " معناه المبالغة في اتحاد طريقتهما  
واتفاقهما في طاعة الله " .<sup>(٢)</sup>

وهكذا فعل ثلاثاثة من الصحابة - رضي الله عنهم - بأمر أمين الأمة  
أبي عبيدة بن الجراح - رضي الله عنه - أميرهم في غزوة . فقد روى الإمام  
البخارى عن جابر - رضي الله عنه - قال : " بعث رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بعثا قبل الساحل ، فأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح ، وهم  
ثلاثاثة وأنا فيهم ، فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق فنى الزاد ،  
فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان مزودى تسمر . فكان  
يقوتناه كل يوم قليلا قليلا حتى فنى . فلم يكن يصينا إلا تمر تمر " .<sup>(٣)</sup>  
<sup>(٤)</sup>  
<sup>(٥)</sup>

(١) صحيح البخارى ، كتاب الشركة ، باب الشركة في الطعام والنهد

والعروض ، رقم الحديث ٢٤٨٦ ، ١٢٨/٥ - ١٢٩ .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٢٦/١٦ .

(٣) فنى الزاد : أشرف على الفناء .

(٤) مزودى : تشية المزود : ما يجعل فيه الزاد كالجراب .

(٥) صحيح البخارى ، كتاب الشركة في الطعام والنهد والعروض ، رقم

الحديث ٢٤٨٣ ، ١٢٨/٥ .



فوجد في الرواية أن أمين الأمة - رضي الله عنه - يأمر عند المجاعة كل من لديه شيء من الزاد بلحضاره ثم يقسمه على الجميع بالسوية . كما نجد أن ثلاثمائة من الصحابة - رضي الله عنهم - يقرون عمله هذا ، وكيف لا يقرونه ، وقد تأسى برسول الله صلى الله عليه وسلم في فعله هذا .

وقد نص بعض العلماء على أن السارق لا تقطع يده في المجاعة والحكمة فيه - والله أعلم - أنه ثبت حقه في أموال الآخرين بسبب المجاعة فلم يأخذ إلا من المال الذي له فيه نصيب . يقول ابن بطال : " استدل بعض العلماء بهذا الحديث بأنه لا يقطع سارق في مجاعة لأن المواساة واجبة للمحتاجين ، وخصه أبو عمر بسرقة المأكّل " <sup>(١)</sup> .

وقد أعلن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عن إقراره بمشاركة الناس فيما لديهم زمن المجاعة حيث قال في عام الرمادة : " لو لم أجد للناس من المال ما يسعهم إلا أن أدخل على أهل كل بيت عدتهم فيقاسمونهم أنصاف بطونهم حتى يأتى الله بحيا فعلت ، فلمهم لن يهلكوا عن أنصاف بطونهم " <sup>(٢)</sup> .

واستنادا إلى النصوص الواردة في هذا المجال ، ونظرا إلى روح الشريعة الإسلامية بين بعض العلماء مسئولية أصحاب الأموال في الأحوال الاستثنائية .

يقول إمام الحرمين الجويني : " وإن قدرت آفة وأزم وقحط وجـدب وعارضة غلاء في الأسعار ، تزيد معه أقدار الزكوات على مبالغ الحاجات ، فالوجه استحاث الخلق بالموعظة الحسنة على أداء ما افترض عليهم في السنة . فلن اتفق مع بذل الجهود في ذلك فقراء محتاجون لم تف الزكوات بحاجاتهم

(١) عدة القارى ٤٢/١٣ .

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/٣١٦ برواية ابن عمر عن عمر رضي الله

عنه (ط. دار صادر ، بيروت بدون سنة الطبع) .

فحق على الإمام أن يجعل الاعتناء بهم من أهم أمر في باله . فالدينيا  
بحذا فيرها لا تعدل تضرر فقير من فقراء المسلمين في ضرر .

فان انتهى نظر الإمام إليهم ورم ما استرم من أحوالهم من الجهات  
التي سيأتي شرحنا إن شاء الله عز وجل . فلن لم يبلغهم نظر الإمام وجب  
على ذوي اليسار والاقتدار البدار إلى رفع الضرر عنهم ، وإن ضاع فقير بين  
ظهراني موسرين ، خرجوا من عند آخرهم وباءوا بأعظم المآثم وكان الله  
طلييهم وحسييهم (١) .

كما يقول القاضي أبو بكر بن العربي عن واجب المسلمين عن بذل المال زائدا على أداء الزكاة عند الحاجة إلى ذلك " . وإذا وقع أداء الزكاة ونزلت بعد ذلك حاجة فإنه يجب صرف المال إليها باتفاق من العلماء " ويقول الإمام القرطبي في هذا الصدد : " واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة فإنه يجب صرف المال إليها " .

### المطلب الثالث :

**لجبار الامام الأغنياء على الانفاق في النوائب**

يجبر الإمام الأغنيا على الإنفاق إذا نزلت بالمسلمين نازلة ولم يكن في بيت المال ما يكفي لمساعدتهم . ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر الأغنيا من أصحابه بالإنفاق على المتضررين بالنوائب ومشاركتهم فيما آتاهم الله من المال والزاد .

(١) غابث الأمم في التباث الظلم ص ١٧٣ ( ط . دار الدعوة الاسكندرية . الطبعة الأولى . بدون سنة الطبع - بتحقيق د . فؤاد عبد المنعم و د . مصطفى حلمي )

(٢) أحكام القرآن القسم الأول / ص ٥٩ - ٦٠ . وجدير بالذكر أن ابن العربي من الذين لا يرون في المال حقاً سوى الزكاة لكن مع هذا يرى أن على المسلمين بذل المال عند نزول النوازل .

(٣) تفسير القرطبي ٢ / ٢٤٢ .

وإذا لم يستجب أصحاب الزاد والمال لأمر الإمام بالإنفاق هل يترك  
المنكوبون وشأنهم ؟ كلا . هذا خلاف روح الشريعة الإسلامية . ستجبر  
الدولة الإسلامية أصحاب الأموال والزاد على الإنفاق ومدد العون .

ونجد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يعلن عن عزمه على ممارسة  
سلطته بحكم منصبه حيث يقول : " لو لم أجد للناس من المال ما يسعهم  
إلا أن أدخل على أهل كل بيت عدتهم فيقاسمونهم أنصاف بطونهم حتى  
يأتي الله بحيا فعلت ، فلنهم لن يهلكوا عن أنصاف بطونهم " .<sup>(١)</sup>

ولا يقول قائل لم يجبر النبي صلى الله عليه وسلم أصحاب الأموال  
على الإنفاق على المتضررين وشاركتهم في الأموال فكيف نعطي الدولة  
الإسلامية حق إجبار الأغنياء على الإنفاق ؟ وذلك لأن الصحابة - رضي الله  
عنهم - كانوا يسارعون إلى الإنفاق طوعية ، فلم يكن هناك ما يدعو إلى  
الإجبار . وفي هذا الصدد يقول إمام الحرمين : إنه صلى الله عليه  
وسلم كان إذا حاول تجهيز جند أشار على المياسير من أصحابه بأن يبذلوا  
فضلات أموالهم فكانوا يبادرون ارتسام مراتبهم الرسول عليه السلام طوعية وطيب  
أنفس ، ويزدحمون على امتثال الأوامر حائزين به أكرم الوسائل ازدهام  
الهيم العطاش على المناهل .<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>

وقد بين بعض العلماء أن لإمام المسلمين حق فرض الضرائب في النوائب  
إذا لم يكن في بيت المال ما يواجه به النوائب ، وفي هذا يقول الإمام  
الغزالي : " أما إذا خلت الأيدي من الأموال ، ولم يكن من مال المصالح  
ما يفي بخراجات العسكر . ولو تفرق العسكر واشتغلوا بالكسب لخيـف

(١) الطبقات الكبرى ٣/٣١٦ .

(٢) الهيم : العطاش . وفي لسان العرب المحيط قوم هيم : أي عطاش

مادة هيم ٣/٨٥٨ .

(٣) غياث الأمم في التياك الظلم ص ٢٠٦ باختصار .

دخول الكفار بلاد الإسلام ، أو خيف ثوران الفتنة في بلاد الإسلام  
فيجوز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند <sup>(١)</sup> . كما يقول الإمام  
الشاطبي في هذا الصدد : " أما إذا قرّرنا إماما مطاعا مفتقرا إلى تكثير  
الجنود لسد الثغور ، وحماية الطك المتسع الأقطار ، وخلا بيت المال ،  
وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم ، فللإمام إذا كان عدلا أن يوظف  
على الأغنياء ما يراه كافيا في المال <sup>(٢)</sup> " .

فكما أن للإمام فرض الضرائب عند تعرض الدولة لغزو الكفار ، هكذا  
له فرضها لمساعدة المنكوبين .

- 
- (١) المستقصى من علم الأصول ٣٠٣/١ - ٣٠٤ ط . دار إحياء التراث  
العربي بيروت ، بدون سنة الطبع .
- (٢) الاعتصام ١٢١/٢ ( ط . دار المعرفة بيروت سنة الطبع ١٤٠٢ هـ ) -  
وانظر أيضا المبسوط للسرخسي ١٠ / ٢٠ . وقد ذكر العلماء شروطا  
لفرض الضريبة . يقول الشاطبي في هذا الصدد : " وشرط جواز ذلك  
كله عندهم عدالة الإمام ، وإيقاع التصرف في أخذ المال ، وإعطائه  
على الوجه المشروع " . ( الاعتصام ١٢٣/٢ ) .
- لم يفصل الباحث موضوع " سلطة الدولة في فرض الضرائب " قصدا  
خوفا من الإطالة . ومن أراد التفصيل فليرجع إلى الاعتصام للشاطبي  
١٢١/٢ - ١٢٣ ، وإلى " الملكية في الشريعة الإسلامية " للدكتور  
عبد السلام داود العبادي القسم الثاني / ٢٨٨ - ٣٠٠ ( ط . مكتبة  
الأقصى عمان . الأردن . الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ ) . و" فقه الزكاة "  
للدكتور يوسف القرضاوي ١٠٧٢/٢ - ١١٠٥ ( ط . مؤسسة الرسالة ،  
الطبعة السادسة ١٤٠١ هـ ) و" تصور الإسلام عن الملكية " للدكتور  
نجات الله الصديقي ٢٠١/٢ - ٢٢٢ ( ط . اسلامك بيكيشنز لميتد  
لاهور . الطبعة الثالثة ١٩٧٧ م ) باللغة الأردية .

## المبحث الخامس :

### الحث على الصدقات

لم يقف الإسلام عند فرض الزكاة وواجبات أخرى في أموال الأغنياء بل حث المسلمين على الإنفاق في سبل الخير . وهذا أيضا ما يساعد على تضيق الفوارق بين الناس .

إضافة إلى ذلك ، يجد المحتاج بسبب إنفاق الناس ما يكفي لتلبية بعض حاجاته الأساسية ، وهذا ما يبعده عن الاقتراض بالربا . وسنتناول هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى في هذا البحث تحت العناوين التالية :

أولا : ترغيب الإسلام في الإنفاق في سبيل الله تعالى .

ثانيا : سارة المسلمين إلى الإنفاق في سبيل الله تعالى .

مخصصين لكل منهما مطلبا مستقلا .

### المطلب الأول :

#### ترغيب الإسلام في الإنفاق في سبيل الله تعالى

حث الله تعالى على الإنفاق في سبيله تعالى في آيات كثيرة منها قوله تعالى : ( آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا ما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير ) وقوله تعالى : ( فاتقوا الله — استطعتم واسمعوا وأطيعوا وأنفقوا خيرا لأنفسكم ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ) كما كان النبي الكريم عليه الصلاة والسلام يرغب في الصدقة . فقد روى الإمام البخاري عن سعيد بن أبي جُرادة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " على كل مسلم صدقة " .

فقالوا : يا نبي الله ! فمن لم يجد ؟ قال : " يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق " . قالوا : فلن لم يجد ؟ قال : " يعين ذا الحاجة — الملهوف " . قالوا : فلن لم يجد ؟ . قال : " فليعمل بالمعروف (١) وليسك عن الشر، فلن لها صدقة " .

ثم إن المرء يحتقر الشيء الموجود لديه فلا يتصدق به . فمنع النبي الكريم صلى الله عليه وسلم من هذا وحث على التصدق بكل ما يتمكن الشخص بالتصدق به حتى ولو كان شق تمر . فقد روى الإمام البخاري عن عدى بن حاتم رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه (٢) عليه وسلم يقول : " اتقوا النار ولو بشق تمر " .

### الترغيب في الإسراع في الصدقة :

ولم يقتصر الإسلام على الترغيب في الصدقة بل حثّ على الإسراع فيها يقول الله تعالى : ( وأنفقوا من ما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ) (٣)

(١) صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب على كل مسلم صدقة . فمن لم يجد فليعمل بالمعروف ، رقم الحديث ١٤٤٥ ، ٣/٣٠٧ - ٣٠٨ . الملهوف : المستغيث وهو أعم من أن يكون مظلوماً أو عاجزاً . ( نقلاً عن فتح الباري ٣/٣٠٨ ) . وذكر الحافظ ابن حجر في شرح الحديث ناقلاً عن الشيخ محمد ابن أبي جمرة : ترتيب هذا الحديث أنه ندب إلى الصدقة ، وعند العجز عنها ندب إلى ما يقرب منها أو ما يقوم مقامها وهو العمل والانتفاع ، وعند العجز عن ذلك ندب إلى ما يقوم مقامه وهو الإغاثة ، وعند عدم ذلك ندب إلى فعل المعروف . نقلاً عن فتح الباري ٣/٣٠٩ ، باختصار .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب اتقوا النار ولو بشق تمره والقليل من الصدقة ، رقم الحديث ١٤١٧ ، ٣/٢٨٣ . شق التمرة : بكسر الشين نصفها وجانبها . ويقول الإمام النووي في شرح الحديث : " وفيه الحث على الصدقة وأنه لا يمتنع منها لقلتها، وأن قليلها سبب للنجاة من النار " . ( شرح النووي على صحيح مسلم ، ٢/١٠١ ) .

كما حث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم على المبادرة بالصدقة قبل أن يتصدق الشخص فلا يجد من يقبله . فقد روى الإمام مسلم عن حارثة بن وهب رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " تصدقوا . فيوشك الرجل يمشي بصدقته ، فيقول الذي أعطى بها : لو جئتنا بها بالأمس قبلتها . فأما الآن ، فلا حاجة لي بها فلا يجد من يقبلها " . كما رغب النبي الكريم صلى الله عليه وسلم في الإسراع بالتصدق قبل ظهور علامات الموت حيث أخبر أن المال ينتقل آنذاك من حوزة الشخص إلى حوزة الورثة . فقد روى الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله !<sup>(١)</sup> أي الصدقة أعظم أجرا ؟ قال : " أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى . ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم ، قلت : لفلان كذا ولفلان كذا ، وقد كان لفلان " .<sup>(٢)</sup>

كما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم بعمقه بأن الأمثل هو الإسراع في إخراج الصدقة . فقد روى الإمام البخاري عن عقبة بن الحارث رضي الله عنه قال : صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم العصر فأسرع ، ثم دخل البيت فلم يلبث أن خرج ، فقلت - أو قيل له - ، فقال : " كنت

(١) صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها ، رقم الحديث ١٠١١ ، المجلد الثاني / ص ٧٠٠ .  
يقول الإمام النووي : " وفي الحديث والأحاديث بعده ما ورد في كثرة المال في آخر الزمان وأن الإنسان لا يجد من يقبل الصدقة ، الحث على المبادرة بالصدقة واغتنام إمكانها قبل تعذرها " . ( شرح النووي المجلد السابع / ص ٩٦ ) .

(٢) ( تصدق ) : أصله تتصدق فأدغمت إحدى التائين .

(٣) ( بلغت ) : أي الروح .

(٤) ( الحلقوم ) : مجرى النفس .

(٥) صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب فضل صدقة الشحيح الصحيح

رقم الحديث ١٤١٩ ، المجلد الثالث / ص ٢٨٥ .

خَلَّتْ فِي الْبَيْتِ تَجَرُّبًا مِنْ الصَّدَقَةِ فَكَرِهَتْ أَنْ أَبَيْتَهُ ، فَقَسَمَتْهُ \* .<sup>(١)</sup>

### الترغيب في الصدقة ببيان عظيم أجرها :

كما رَغِبَ الْإِسْلَامُ فِي الصَّدَقَةِ أَيْضًا بِبَيَانٍ عَظِيمٍ ثَوَابِهَا وَجَزَائِهَا ، يَقُولُ  
اللَّهُ تَعَالَى ( مِثْلَ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمِثْلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ  
سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَنبِلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ . وَاللَّهُ وَاسِعٌ  
عَلِيمٌ )<sup>(٢)</sup> كَمَا قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ ( وَمِثْلَ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ  
اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمِثْلِ جَنَّةٍ بَرْبُورَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أَكْلَهَا ضَعْفَيْنِ .  
فَلَنْ لَمْ يَصْبِهَا وَابِلٌ فَطَلَّ . وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ )<sup>(٣)</sup> .

كَمَا أَخْبَرَ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّ الْمُتَصَدِّقَ لَهُ ثَوَابٌ  
جَزِيلٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَنْ تَصَدَّقَ  
بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - فَلَنْ يَتَقَبَّلَهَا  
بِئَمِينِهِ ، ثُمَّ يَرْبِيهَا لِصَاحِبِهَا كَمَا يَرْبِي أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ " .<sup>(٤)</sup>

- 
- (١) ( أَنْ أَبَيْتَهُ ) : أَتْرَكَهُ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ يَقَالُ : بَاتَ الرَّجُلُ  
دَخَلَ فِي اللَّيْلِ . وَبَيْتُهُ : تَرَكَهُ حَتَّى دَخَلَ اللَّيْلُ .
- (٢) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ، كِتَابُ الزَّكَاةِ ، بَابُ مَنْ أَحَبَّ تَعْجِيلَ الصَّدَقَةِ مِنْ  
يَوْمِهَا ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٤٣٠ ، الْمَجْلَدُ الثَّالِثُ / ص ٢٩٩ ، وَيَقُولُ  
الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ نَقْلًا عَنْ ابْنِ بَطَالٍ : " فِيهِ أَنْ  
الْخَيْرَ يَنْبَغِي أَنْ يُبَادَرَ بِهِ ، فَلَنْ الْآفَاتُ تَعْرِضُ وَالْمَوَانِعُ تَمْنَعُ وَالْمَوْتُ لَا  
يُؤْمَنُ " . ثُمَّ يَقُولُ الْحَافِظُ : وَزَادَ غَيْرُهُ : " وَهُوَ أَخْلَصُ لِلذِّمَّةِ وَأَتَقَى  
لِلْحَاجَةِ وَأَبْعَدُ مِنَ الْمَطْلِ الْمَذْمُومِ وَأَرْضَى لِلرَّبِّ وَأَمَحَى لِلذَّنْبِ " . فَتَحَ  
الْبَارِيُّ ٣ / ٢٩٩ .
- (٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ / الْآيَةُ ٢٦١ .
- (٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ / الْآيَةُ ٢٦٥ .
- (٥) ( فَلَوْهُ ) : بِفَتْحِ الْفَاءِ وَضَمِّ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ وَهُوَ الْمَهْرُ لِأَنَّهُ يَفْلَسُ  
أَيُّ يَغْطُمُ وَالْجَمْعُ أَفْلَاءٌ كَعَدُوٍّ وَأَعْدَاءٌ ( نَقْلًا عَنْ فَتْحِ الْبَارِيِّ ٣ / ص ٢٧٩ )
- (٦) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ، كِتَابُ الزَّكَاةِ ، بَابُ الصَّدَقَةِ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ ، رَقْمُ  
الْحَدِيثِ ١٤١ ، الْمَجْلَدُ الثَّالِثُ / ص ٢٧٨ .



كما بين الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أن الصدقة سبب لتكفير  
الخطايا فقد روى الإمام البخارى عن حذيفة رضي الله عنه قال : قال عمر  
رضي الله عنه : " أيكم يحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
الفتنة ؟ قال : قلت : " أنا أحفظ كما قال " . قال : " انك عليه لجرى "  
فكيف قال ؟ قلت : " فتنة الرجل في أهله وولده وجاره تكفرها الصلاة  
(١)  
والصدقة والمعروف "

كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن صدقة المؤمن ستظله يوم  
القيامة حتى يفصل بين الناس . فقد روى الإمام أحمد عن عقبة بن عامر  
رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " كل  
امرئ في ظل صدقته حتى يُفصل بين الناس " .  
(٢)

وبعد الفصل بين الناس يكرم المنفق ويوجه خزنة الجنة إليه الدعـوة

---

(١) صحيح البخارى ، كتاب الزكاة ، باب الصدقة تكفر الخطيئة ، رقم  
الحديث ١٤٣٥ ، المجلد الثالث / ص ٣٠١ .  
وروى أبو يعلى عن جابر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول لكعب بن عجرة : الصلاة قربان ، والصيام جنـة ،  
والصدقة تطفي الخطيئة كما يطفى الماء النار " .  
وقال الحافظ الذهبي : " رواه أبو يعلى بإسناد صحيح " . نقلـا  
عن الترغيب والترهيب ١/٢ باختصار . وقد أخرجه أحمد أيضا وصححه الحاكم  
ووافقه الذهبي " . (نقلا عن حاشية صحيح الترغيب والترهيب للشيخ  
الألباني المجلد الأول / ص ٣٦٣ ، رقم الحاشية ٢ ، ط . المكتب  
الإسلامي الطبعة الأولى سنة الطبع ١٤٠٢ ) .

(٢) نقلا عن الفتح الرباني لترتيب سند الإمام أحمد بن حنبل ١٥٦/٩  
— ١٥٧ ، وقال الحافظ الهيثمي عن سند الحديث الشريف : " رواه  
أحمد ورجال أحمد ثقات " . (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١١٠/٣) ،  
ورواه ابن حبان أيضا في صحيحه ، انظر موارد الظمان إلى زوائد  
ابن حبان ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في الصدقة ، رقم الحديث  
٨١٢ ، ص ٢٠٩ إلا أن فيه ( حتى يقضى بين الناس ) .  
ورواه الحاكم في المستدرک وقال : " صحيح على شرط مسلم " . (الجزء  
الأول / ص ٤١٦) .

لدخول الجنة . فقد روى الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه يقول :  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أنفق زوجين في سبيل الله  
دعاه خزنة الجنة ، كل خزنة باب : " أى فل ! هلم " . فقال أبو بكر  
رضي الله عنه : " يا رسول الله ! ذلك الذى لا توى عليه " <sup>(١)</sup> قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لاني لأرجو أن تكون منهم " . <sup>(٢)</sup>

### الترغيب في الصدقة ببيان أنها ليست سبب نقص في المال :

قد يرغب المرء في الإنفاق في سبيل الله تعالى لكنه يتوقف عن تنفيذ  
رغبته بسبب خوف النقص بالإنفاق فيما يملك . أزال الإسلام هذا الوهم  
وبين أن المال لا ينقص بالإنفاق في سبيل الله تعالى فقد روى الإمام  
مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
" ما نقصت صدقة من مال . وما زاد الله عبدا يعفو إلا عزا . وما  
تواضع أحد لله إلا رفعه " . <sup>(٣)</sup>

كما بين الإسلام بأن من ينفق في سبيل الله تعالى ينفق عليه الرزاق  
ذو القوة المتين . يقول الله تعالى : ( وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه  
وهو خير الرازقين ) <sup>(٤)</sup> .

وقد ذكر الحافظ ابن كثير في تفسير الآية : " أى مهما أنفقتم من  
شيء فيما أكرمكم به ، فهو يخلفه عليكم في الدنيا بالبذل ، وفي الآخرة

---

(١) ( فل ) : بضم اللام وهو المشهور وضبطه بعضهم بلسكان اللام والأول  
أصوب . وقال القاضي : معناه أى فلان فرخم ونقل لإعراب الكلمة على  
إحدى اللغتين في الترقيم ( نقلا عن شرح النووي على صحيح مسلم  
١١٢/٧ ) .

(٢) ( لا توى عليه ) : لا هلاك عليه .

(٣) صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب من جمع الصدقة وأعمال البر ، رقم  
الحديث ١٠٢٧ ، المجلد الثاني / ص ٧١٢ - ٧١٣ .

(٤) المرجع السابق ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب استحباب العفو  
والتواضع ، رقم الحديث ٢٥٨٨ ، المجلد الرابع / ص ٢٠٠١ .

(٥) سورة سبأ / الآية ٣٩ .

(١)  
بالجزء والثواب .

وأخبر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم عن هذه الحقيقة فـي الحديث القدسي الذي رواه الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال الله تبارك وتعالى " يا ابن آدم أنفق أنفق عليك " .<sup>(٢)</sup>

كما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لله تعالى ملكين يدعوا أحدهما للمنفق بالخلف ، ويدعو الثاني على المسك بالهلاك . فقد روى الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما :<sup>(٣)</sup> " اللهم أعط منفقا خلفا ، ويقول الآخر " اللهم أعط مسكاً تلفاً " .

وأخبر الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام أن الإنفاق في سبيل الله تعالى سبب فتح بركات السماء والأرض فقد روى الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " بينما رجل بفلاة من الأرض فسمع صوتاً في سحابة : " اسق حديقة فلان " فتحنق ذلك السحاب فأفرغ ماءه في حرة فلذا شجرة من تلك الشراج قد استوعبت ذلك

---

(١) مختصر تفسير ابن كثير ١٣٤/٣ .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف ، رقم الحديث ٩٩٣ ، ٦٩٠/٢ . ويقول الإمام النووي في شرح الحديث : " هو معنى قوله عز وجل ( وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ) فيتضمن الحث على الإنفاق معنى في وجوه الخير والتبشر بالخلف من فضل الله تعالى " . ( شرح النووي على صحيح مسلم ٢٩/٢ ) .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب قول الله تعالى ( فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى . وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ) اللهم أعط منفقاً مال خلفاً ، رقم الحديث ١٤٤٢ ، المجلد الثالث / ص ٣٠٤ .

الماء كله . فتتبع الماء . فلذا رجل قائم في حديقته يحول الماء بسحاته . فقال له : يا عبدالله ! ما اسمك ؟ . قال : فلان " للاسم الذى سمع في السحابة . . فقال له : " يا عبدالله ! لم تسألني عن اسمي ؟ فقال : " لني سمعت صوتا في السحاب الذى هذا ماؤه يقول : اسق حديقة فلان لاسمك ، فما تصنع فيها ؟ قال : " أما إذا قلت هذا ، فلني أنظر إلى ما يخرج منها ، فأصدق بثلثه ، وأكل أنا وعتالي ثلثا ، وأرد فيها ثلثه " (١)

#### استحاب الشفاعة في الصدقة :

ولم يقتصر النبي الكريم صلى الله عليه وسلم على الترغيب في الإنفاق ولزالة الشبه التي تصد عنه بل حث المؤمنين على الشفاعة فيه . فقد روى الإمام البخارى عن أبي موسى رضي الله عنه قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاءه السائل أو طُلبت إليه حاجة قال : " اشفعوا <sup>(٢)</sup> تؤجروا ، ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء " .

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الزهد والرقائق ، باب الصدقة على المساكين ، رقم الحديث ٢٩٨٤ ، المجلد الرابع / ص ٢٢٨٨ .  
( الحديقة ) قطعة من النخيل ويطلق على الأرض ذات الشجر .  
( تنحى ذلك السحاب ) قصد . يقال تنحيت الشيء وانتحيته ونحوته ومنه سمي علم النحو لأنه قصد كلام العرب .  
( الحرة ) : بفتح الحاء فهي أرض ملبسة حجارة سوداء .  
( الشرجة ) : بفتح الشين ولسكان الراء وجمعها شراج ، وهي سائل الماء في الحرار .

( نقلنا عن شرح النووي على صحيح مسلم ١١٤/١٨ - ١١٥ )  
ويقول الإمام النووي في شرح الحديث : وفي الحديث فضل الصدقة والإحسان إلى المساكين وأبناء السبيل وفضل أكل الإنسان من كسبه والإنفاق على العيال " . المرجع السابق ١٨ / ص ١١٥ .  
(٢) صحيح البخارى ، كتاب الزكاة ، باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها ، رقم الحديث ١٤٣٢ ، المجلد الثالث / ص ٢٩٩ .

## المطلب الثاني :

### مسارعة المسلمين إلى الإنفاق في سبيل الله تعالى

وما كانت تلك التعليمات تلقى وتسمع فقط بل استجاب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لها . فكانوا ينفقون الأموال الطائلة في سبيل الله تعالى . يحدثنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : " لما نزلت ( من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا ) قال أبو الدحداح رضي الله عنه : يا رسول الله ! أو إن الله تعالى يريد منا القرض ؟ قال : " نعم يا أبا الدحداح ! " قال : " أرني يدك " . قال : فناوله . قال : " فإني أقرضت الله حائطا لي فيه ستمائة نخلة " . ثم جاء يمشي حثي أتى الحائط وأم الدحداح فيه وعياله ، فنادها : " يا أم الدحداح قالت : " لبيك ، قال : " اخرجي ، قد أقرضت ربي عز وجل حائطا فيه ستمائة نخلة " .<sup>(١)</sup>

وليس المنفق هو أبو الدحداح رضي الله عنه وحده بل هكذا كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روى الإمام مسلم عن جرير رضي الله عنه قال : " كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدر النهار قال : فجاء قوم حفاة عراة مجتاهي النمار أو العباء متقلدى السيوف ، عامتهم

---

(١) نقلا عن تفسير القرطبي ٢/٢٣٧ - ٢٣٨ ، وذكر الإمام القرطبي سنده إلى عبد الله بن مسعود لهذه الرواية .

ويقول الإمام الشوكاني : " أخرج سعيد بن منصور وابن سعد والبيهقي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن مسعود - وذكر القصة - فتح القدير ١/٢٦٢ . وقال أيضا : وقد أخرج هذه القصة عبد الرزاق وابن جرير من طريق زياد بن أسلم . زاد الطبراني عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وابن مردويه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وابن اسحاق وابن المنذر عن ابن عباس رضي الله عنهما . ( المرجع السابق ص ٢٦٢ ) .

من مضر بل كلهم من مضر . فتمعر وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى بهم من الفاقة. فدخل ثم خرج ، فأمر بلالا فأذن فأقام فصلى ثم خطب فقال : " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة ... إلى آخر الآية . . . . . إن الله كان عليكم رقيبا " والآية التى فى العشر ( اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد واتقوا الله ) تصدق رجل — دينار ، من درهمه ، من صاع بره ، من صاع تمره ( حتى قال ) ولو بشق تمره . قال : فجاء رجل من الأنصار بصرة كادت كفه تعجز عنها ، بل قد عجزت . قال : ثم تتابع الناس . حتى رأيت كوميين من طعام وثياب . حتى رأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتهلل كأنه مُذْهَبَةٌ .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من سنَّ فى الإسلام سنة حسنة ، فله أجرها ، وأجر من عمل بها بعده . من غير أن ينقص من أجورهم شي " . ومن سنَّ فى الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده . من غير أن ينقص من أوزارهم شي " . (١)

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمره أو كلمة طيبة ، وأنها حجاب من النار ، رقم الحديث ١٠١٧ ، المجلد الثانى / ص ٧٠٤ - ٧٠٥ .  
 ( مجتأبي ) : لابسيتها خارقين أوساطها مقورين يقال : اجتأبت القميص أى دخلت فيه .  
 ( النمار ) : جمع نمره هي ثياب صوف فيها تنمير وقيل كل شملة مخططة من مآزر الأعراب كأنها أخذت لون النمر لما فيها من السواد والبياض . أراد أنه جاء قوم لابسى أزرق مخططة من صوف .  
 ( العباءة ) : بالمد وفتح العين جمع عباءة وعباية ، لغتان . نوع من الأكسية .  
 ( فتمعر ) : تغير .  
 ( كوميين ) : بفتح الكاف وضمها . العظيم من كل شي ، والمكان المرتفع كالرابية .  
 ( يتهلل ) : يستنير فرحا وسرورا ( نقلا عن حاشية محمد فؤاد عبد الباقي على صحيح مسلم ٢ / ٧٠٥ ) .

ثم لم تكن الاستجابة لحث النبي صلى الله عليه وسلم من قبل الرجال  
فحسب بل كانت النساء المسلمات يستجبن أيضا فكن ينفقن ما في أيديهن.  
فقد روى الإمام البخارى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : خرج النبي  
صلى الله عليه وسلم يوم عيد فصلى ركعتين لم يصل قبل ولا بعد . ثم  
أتى النساء فأمرهن بالصدقة . فجعلت المرأة تصدق بخرصها وسخابها <sup>(١)</sup> .  
وفي رواية أخرى : " فجعلن يلقين الفتح والخواتيم في ثوب بلال " <sup>(٢)</sup> .

ثم لم تقتصر الاستجابة على الإنفاق فحسب بل كانوا ينفقون أحـب  
أموالهم . فهذا أبو طلحة رضي الله عنه يروى الإمام البخارى قصة إنفاقه  
في سبيل الله تعالى عن أنس بن مالك رضي الله عنه يقول : " كان أبو  
طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالا من نخل . وكان أحب أمواله إليه بيـرحاه  
وكانت مستقبلة المسجد ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها  
ويشرب من ماء فيها طيب .

قال أنس : فلما أنزلت هذه الآية ( لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما  
تحبون ) قام أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا  
رسول الله ! إن الله تبارك وتعالى يقول ( لن تنالوا البر حتى تنفقوا  
ما تحبون ) وإن أحب أموالى إلى بيـرحاه ، وإنها صدقة لله أرجو برها

(١) صحيح البخارى ، كتاب اللباس ، باب القلائد والسخاب للنساء ، رقم  
الحديث ٥٨٨١ ، المجلد العاشر / ص ٣٣٠ .  
( خرصها ) : بضم الخاء وسكون الراء وهي الحلقة الصغيرة من ذهب  
أو فضة .  
( سخابها ) : بكسر السين . هو قلادة من عنبر أو قرنفل أو غيره  
لا يكون فيه خرز .

وقيل هو خيط خرز . وسمي سخابا لصوته عند الحركة مأخوذ من  
السخب وهو اختلاط الأصوات ( نقلا عن فتح البارى ٤٥٤/٢ ) .  
(٢) صحيح البخارى ، كتاب اللباس ، باب الخاتم للنساء ، وكان على  
عائشة رضي الله عنها خواتيم الذهب ، رقم الحديث ٥٨٨٠ ، المجلد  
العاشر / ص ٣٣٠ .

الفتح : بفتح الفاء . جمع فتحة وهي الخواتم التي تلبسها النساء في  
أصابع اليدين . وقبل الخواتم التي لا فصص لها . وقبل الخواتم

وذخرها عند الله . فضعها يا رسول الله حيث أراك الله " . قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " بخ ذلك مال راجح ، ذلك مال رابح ، وقد سمعت ما قلت ، واني أرى أن تجعلها في الأقربين " .

فقال أبو طلحة : " أفعل يا رسول الله " فقسمها أبو طلحة فسي أقاربه وبني عمه " . وليس أبو طلحة رضي الله عنه وحده ينفق أحب أمواله بل هكذا كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا رسول الله ! إني أصبت أرضا بخير لم أصب مالا قط أنفـس عندي منه ، فـما تأمر به ؟ قال : " إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها " . قال ( راوى الحديث وهو ابن عمر رضي الله عنهما ) فتصدق بها عمر أنه لا يبيع ولا يوهب ولا يورث " .

بل كان المسلمون يتنافسون في الإنفاق في سبيل الله تعالى . فقد روى الإمام الترمذى عن أسلم قال : " سمعت عمر رضي الله عنه قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتصدق فوافق ذلك مالا عندي ، فقلت : اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوما . قال : فجئت بنصف مالي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما أبقيت لأهلك ؟ " قلت : مثله . وأتى أبو بكر بكل ما عنده . فقال : " يا أبا بكر ! ما أبقيت لأهلك ؟ " فقال أبقيت لهم الله ورسوله " . فقلت : لا أسبقه إلى شيء أبدا " .

(١) صحيح البخارى ، كتاب الزكاة ، باب الزكاة على الأقارب ، رقم الحديث ١٤٦١ ، المجلد الثالث ص ٣٢٥ .

( أرجو برها وذخرها ) : يعني لا أريد ثمرتها العاجلة الدنيوية الغانية بل أطلب ثمرتها الآجلة الأخروية الباقية .  
( بخ ) : باسكان الخاء وتنوينها مكسورة . قال ابن دريد : معناه تعظيم الأمر وتفخيمه .

(٢) صحيح البخارى ، كتاب الشروط ، باب الشروط في الوقف ، رقم الحديث ٢٧٣٧ ، ٣٥٤/٥ - ٣٥٥ .

(٣) جامع الترمذى ، مناقب أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، رقم الحديث ٣٧٥٧ ، ١٦١/١ ، وقال الإمام الترمذى عن الحديث " هذا ما



وكان الواحد منهم إذا لم يجد ما ينفق كان يؤاجر نفسه بالأجرة كسي  
يجد ما ينفق فقد روى الإمام البخارى عن أبي مسعود رضي الله عنه قال :  
لما أُمرنا بالصدقة كنا نتحامل . فجاء أبو عقيل بنصف صاع وجاء إنسانان  
بأكثر منه ، فقال المنافقون : إن الله لغني عن صدقة هذا ، وما فعل هذا  
الآخر إلا رثاء ، فنزلت ( الذين يلزمون المطّوعين من المؤمنين في الصدقات  
والذين لا يجحدون إلا جهدهم ) الآية .<sup>(١)</sup>

فهكذا حث الإسلام على الإنفاق في وجوه الخير واستجاب له المسلمون  
ومن شأن هذا تضيق الفوارق بين الناس ، كما أنه يساعد المحتاجين على  
تلبية حاجاتهم من غير لجوء إلى الاستقراض بالربا .

---

حديث حسن صحيح " . ( المرجع السابق ) ورواه أيضا الإمام الدارمي  
في سننه ، كتاب الزكاة ، باب الرجل يتصدق بجميع ماله ، رقم  
الحديث ١٦٦٢ ، ٣٢٩/١ . وقال الشيخ الألباني عن الحديث : "   
ولسناده حسن " . ( حاشية مشكلة المصابيح للشيخ الألباني ٣/ ١٧٠ )  
(١) صحيح البخارى ، كتاب التفسير ، باب ( الذين يلزمون المطّوعين من  
المؤمنين في الصدقات ) رقم الحديث ٤٦٦٨ ، المجلد الثامن /  
ص ٣٣٠ . والآية من سورة التوبة / ٢٩ .

## المبحث السادس :

### سنّ نظام الإرث

ما يساعد على تفتيت الثروة بين الناس وتضييق الفوارق بينهم نظام الإرث الإسلامي . ولم يقف الإسلام عند تشريعه بل أكد على تنفيذه حرفياً وسنّ التشريعات التي تحول دون التلاعب بهذا النظام المبارك . وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى في هذا المبحث تحت العنوانين التاليين :

أولاً : تشريع نظام الإرث والتأكيد على تطبيقه .

ثانياً : ضمانات لمنع التلاعب بنظام الإرث .

مخصصين لكل منهما مطالباً مستقلاً .

### المطلب الأول :

#### تشريع نظام الإرث والتأكيد على تطبيقه

كان الظلم يسود العالم في صوره العديدة عند مبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومن بين الصور المنتشرة للظلم آنذاك أنه إذا مات شخص لم يكن ليرثه إلا كبراً ورثته وأقرباؤهم . أما الضعفاء والصفار والنساء فلم يكن لهم أى نصيب في التركة . قاوم الإسلام هذا الظلم فشرع المولى عز وجل نظام الإرث وأمر بتوزيع التركة بين الورثة . يقول الله تعالى ( للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون . وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قلّ منه أو كثر نصيباً مفروضاً )<sup>(١)</sup> كما أنزل الله تعالى آيات أخرى بيّن فيها نظام الإرث .

وآيات الميراث فيها تأكيد بالغ على تنفيذ نظام الميراث . ونذكر فيما يلي بعض ما يفيد هذا التأكيد :

أ ( قضي الله تعالى بأن الرجال والنساء لهم نصيب في جميع التركة قليلة كانت التركة أم كثيرة ولا اختصاص لأحد دون أحد بما له من الأموال وذلك في قوله تعالى ( للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ما قل منه أو أكثر نصيباً مفروضاً ) يقول القاضي أبو السعود في تفسير الآية : ( ما قل منه أو أكثر ) بدل من ما الأخيرة بإعادة الجار وإليها يعود الضمير المجرور . وهذا البدل مراد في الجملة الأولى أيضاً محذوف على التعويل المذكور . وفائدته دفع توهم اختصاص بعض الأموال ببعض الورثة كالخيل وآلات الحرب للرجال وتحقيق أن لكل من الفريقين حقا من كل ما جدل (٢) ودق " .

ثم أكد الله تعالى مشاركة الجميع - رجالا ونساء - حيث اختتم الآية بقوله تعالى ( نصيبا مفروضاً ) . يقول أبو القاسم الغرناطي ( نصيبا مفروضاً ) منصوب انتصاب المصدر المؤكد لقوله : ( فريضة من الله ) .

ب ( وعظم الله تعالى أمر نظام الميراث حيث ذكر الاسم الظاهر بدل أن يضر في قوله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) وهذا يدل على تفخيم أمر الوصية . وفي هذا الصدد يقول الحافظ الغرناطي : " إنما قال ( يوصيكم الله ) بالاسم الظاهر ولم يقل " يوصيكم " لأنه أراد تعظيم الوصية ، فجاء بالاسم الذي هو أعظم

(١) سورة النساء / الآية ٧ .

(٢) تفسير أبي السعود ٢ / ١٤٧ .

(٣) كتاب التسهيل لعلوم التنزيل ٢٣٤/١

(١)  
الأسماء .

ج ( قد يفضل المورث بعض الورثة على الآخرين حيث يرجو منهم النفع أكثر من الآخرين . فأبطل الله تعالى هذا الأساس حيث بين أنه لا يعلم أحد الأنفع من الورثة من غيره إلا الله فقال عز من قائل : ( آباءكم وأبنائكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا ) (٢) وأمر بتطبيق نظام الإرث كما جاء من الله تعالى فاختم الآية بقوله ( فريضة من الله . إن الله كان عليما حكيما ) يقول القاضي أبو السعود في تفسير الآية : نصبت نصب مصدر مؤكد لفعل محذوف أي فرض الله ذلك فرضا أو لقول الله تعالى ( يوصيكم الله ) فانه في معنى يأمركم ويفرض عليكم .

د ( ثم بين الله تعالى بعض أحكام الميراث واختتم الآية بقوله ( وصية من الله . والله عليم حكيم ) وفيها أيضا تأكيد وتخيم على أمر الوصية . أما التأكيد فحيث ذكر الله تعالى " وصية " مصدرا مؤكدا لقوله ( يوصيكم الله ) وأما التخيم فبإدخال نون التنوين على وصية . يقول الحافظ الغرناطي : ( وصية من الله ) مصدر مؤكد لقوله ( يوصيكم الله ) كما يقول القاضي أبو السعود : " وتنوينه للتخيم و ( من ) متعلقة بمضمر وقع صفة له مؤكدة لفخامته الذاتية بالفخامة الإضافية (٦) أي يوصيكم بذلك وصية كائنة من الله كقوله تعالى ( فريضة من الله )

هـ ( سقى الله تعالى أحكام الميراث حدود الله وبيّن أن لمطبّقها ثوابا عظيما ولمخالفها عقابا أليما . قال تعالى ( تلك حدود الله . ومن

(١) كتاب التسهيل لعلوم التنزيل ٢٣٥/١ .

(٢) سورة النساء / الآية ١١ .

(٣) سورة النساء / الآية ١١ .

(٤) تفسير أبي السعود ١٥٠/٢ .

(٥) كتاب التسهيل لعلوم التنزيل ٢٣٨/١ .

(٦) تفسير أبي السعود ١٥٣/٢ .

يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويتعدّد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين (١) يقول الإمام القرطبي في تفسير الآيتين : قوله تعالى ( تلك حدود الله ) وتلك بمعنى هذه أى هذه أحكام الله قد بينها لكم لتعرفوها وتعملوا بها . ( ومن يطع الله ورسوله في قسمة الموارث فيقرّبها ويعمل بها كما أمره الله تعالى . ) ( ومن يعص الله ورسوله ) يريد في قسمة الميراث فلم يقسمها ولم يعمل بها . فكذا لم يقف الإسلام على تشريع نظام الإرث بل عظم شأنه وأكّـد على تنفيذه .

### المطلب الثاني :

#### ضمانات لمنع التلاعب بنظام الإرث

لم يقتصر الإسلام على تشريع نظام الإرث بل شرع ضمانات تحوّل دون التلاعب به . فأمر النبي الكريم صلى الله عليه وسلم بالتسوية بين الأولاد في الهبة كما منع عن الحيف في الوصية وأعطى الدولة الإسلامية حق تقويم الوصية أو إبطالها إذا كان هناك زيغ . وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى في هذا المقام تحت العناوين التالية :

- ١- الأمر بالتسوية بين الأولاد في الهبة .
- ٢- النهي عن الحيف في الوصية .
- ٣- حق الدولة الإسلامية في تقويم زيغ الوصية أو إبطالها .

---

(١) سورة النساء / الآيتان ١٣ - ١٤ .

(٢) تفسير القرطبي ٥ / ص ٨١ - ٨٢ . باختصار .

## ١ - الأمر بالتسوية بين الأولاد في الهبة :

قد يريد المرء تفضيل بعض الورثة على بعض في تركته، فيهب لبعضهم مالا دون الآخرين فيخل بالنظام الذي شرعه الله تعالى للميراث . فنهى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم عن هذا وأمر بالتسوية بين الأولاد في الهبات . فقد روى الإمام البخارى عن عامر رحمه الله تعالى قال : " سمعت النعمان بن بشر رضي الله عنهما وهو على المنبر يقول : أعطاني أبي عطية . فقالت عمرة بنت رواحة : " لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " . فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " إنني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله " قال : " أعطيت سائر ولدك مثل هذا ؟ " قال : " لا . قال : " فاتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم " . قال : " فرجع فرد عطيته " .

(١) عمرة بنت رواحة : والدة النعمان وهي بنت رواحة بن ثعلبة الخزرجية أخت عبد الله بن رواحة الصحابي المشهور رضي الله عنهم .  
(٢) صحيح البخارى ، كتاب الهبة ، باب الإشهاد في الهبة ، رقم الحديث ٢٥٨٧ ، المجلد الخامس / ص ٢١١ ، وفي رواية لمسلم ، فقال : " فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " . فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " إنني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله " قال : " أعطيت سائر ولدك مثل هذا ؟ " قال : " لا . قال : " فاتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم " . قال : " فرجع فرد عطيته " .

وعن أحمد تصح، ويجب أن يرجع . وعنه يجوز التفاضل إن كان له سبب كأن يختار الولد لزمانته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقيين . وقال أبو يوسف : تجب التسوية إن قصد بالتفضيل الإضرار . وذهب الجمهور إلى أن التسوية مستحبة، فإن فضل بعضا صح وكره . واستحببت المبادرة إلى التسوية أو الرجوع فحملوا الأمر على الندب والنهي على التنزيه " . ( فتح البارى ٥ / ٢١٤ )

ثم ذكر الحافظ تعليقات الجمهور لحمل الأمر على الاستحباب وبين ضعف كل تعليل . ( من أراد التفصيل فليرجع إلى فتح البارى

## ٢- النهي عن الحيف في الوصية :

أذن الله تعالى للمرء أن يوصي في ماله لكن قد يتصرف المرء في ممارسة هذا الحق بصورة تؤدي إلى تفويت المصالح التي يحققها نظام الإرث الإسلامي فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الظلم في الوصية ببيان سوء عاقبة الظالم، كما أرشد إلى العدل في الوصية ببيان جزيل ثواب العادل فيها. فقد روى الإمام أحمد عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الرجل ليعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة فإذا أوصى حاف في وصيته فيختم له بشر عمله فيدخل النار ، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة فيعدل في وصيته فيختم بخير عمله فيدخل الجنة " .

قال : ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه : واقرأوا إن شئتم ( تلك حدود الله .... إلى قوله .. وله عذاب مهين )<sup>(١)</sup>

وصور الظلم التي تحول دون تحقيق التوازن المنشود من وراء نظام

---

(١) الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ١٨١/١٥ - ١٨٢ . وروى الحديث أيضا أبو داود والترمذي ولغظه : " إن الرجل ليعمل المرأة بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهم الموت فيضاران في الوصية فيجب لهما النار ، ثم قرأ على أبو هريرة رضي الله عنه ( من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله ... إلى قوله ... ذلك الفوز العظيم ) .

( جامع الترمذي ، أبواب الوصايا ، باب ما جاء في الوصية بالثلث ، رقم الحديث ٢٢٠٠ ، المجلد السادس / ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ ) وقال الإمام الترمذي : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه " ( المرجع السابق ص ٣٠٥ ) .

ويقول الشيخ شمس الحق في شرح الحديث : " وفي الحديث وعيـد شديد وزجر بليغ للمضار في الوصية كما لا يخفى " . ( عون المعبود شرح سنن أبي داود الجزء الثالث / ص ٧٢ ) . وقال الشيخ أحمد البنا عن الحديث : " وحسنه الترمذي والحافظ الهيثمي " . ( بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني ١٨٢/١٥ ) .

الإرث كثيرة ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اثنتين منها خصيصا أولاها : " لا وصية لوارث " ، وثانيهما : " لا وصية بأكثر من ثلث " . ولعلّه من المناسب ذكر هاتين الصورتين ببعض التفصيل في هذا المقام .

#### أ ) لا وصية لوارث :

قد يرغب المورث في إعطاء بعض الورثة مالا دون الآخرين بالوصية . فلو سمح له بهذا التصرف لم يبق للتوزيع الشرعي بالمراث وزن في تحقيق التوازن . لذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصية لوارث فقد روى الإمام أحمد عن أبي أمامة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع : " إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث " <sup>(١)</sup> .

---

(١) الفتح الرباني لترتيب سند الإمام أحمد بن حنبل ، كتاب الوصايا ، باب لا وصية لوارث ، ١٨٨/١٥ . وقال الإمام الشافعي بعد ذكر الحديث في كتابه الأم : " ورأيت متظاهرا عند عامة من لقيت من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح : " لا وصية لوارث " ولم أر بين الناس في ذلك اختلافا " . ( الأم ١٠٨/٤ ) . وقال الحافظ ابن حجر عن سند الحديث : " وفي إسناده لإسماعيل ابن عياش ، وقد قوى حديثه من الشافعيين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري . وهذا من روايته عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة ، وصرح في روايته بالتحديث عند الترمذي . وقال الترمذي : " حديث حسن " . ( فتح الباري ٣٧٢/٥ ) . وانظر أيضا جامع الترمذي ، أبواب الوصايا ، باب ما جاء لا وصية لوارث ، رقم الحديث ٢٢٠٣ ، المجلد السادس / ص ٣٠٩ - ٣١٣ . وذكر الإمام الترمذي أيضا رواية عمرو بن خارجة رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " إن الله عز وجل أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث " . وقال الإمام الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح " . ( المرجع السابق ، رقم الحديث ٢٢٠٤ ، ص ٣١٣ - ٣١٤ ) . ورواه النسائي في السنن ، كتاب الوصايا ، باب إبطال الوصية للوارث ، ٢٤٧/٦ ، ورواه أيضا ابن أبي شيبة في باب ما جاء في الوصية لوارث ، رقم الرواية ١٠٧٦٥ ، ( ١٤٩/١ )



وقد بَوَّبَ الإمام البخارى في صحيحه بابا بقوله ( لا وصية لـوارث )  
ونقل فيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : " كان المال للولد  
وكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله من ذلك ما أحب ، فجعل للذكر مثل  
حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وجعل للمرأة  
الثلث والربع ، وللزوج الشطر والربع " .<sup>(١)</sup>

ويقول الحافظ ابن حجر في بيان دلالة قول ابن عباس رضي الله  
عنهما على أنه " لا وصية لوارث " : " ووجه دلالته للترجمة من جهة أن  
نسخ الوصية للوالدين وإثبات الميراث لهما بدلا منها يشعر بأنه لا يجمع  
لهما بين الميراث والوصية ، وإذا كان كذلك كان من دونهما أولى بأن  
لا يجمع له ذلك " .<sup>(٢)</sup>

#### ب ) لا وصية بأكثر من ثلث :

قد يرغب المرء في حرمان ورثته فيوصى بكل ماله أو معظمه فيخل بنظام  
الإرث الذى شرعه الله تعالى . عالج الإسلام هذا الأمر فمنع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أن يوصى أحد بأكثر من ثلث ماله . فقد روى الإمام  
سلم عن مصعب بن سعد عن أبيه رضي الله عنه قال : " عاذني النبي صلى  
الله عليه وسلم فقلت : أوصي بمالي كله ؟ قال : " لا " . قلت : " فالنصف ؟  
قال : لا . فقلت : أباثلث ؟ " فقال : نعم . والثلث كثير " .<sup>(٣)</sup>

يقول الإمام النووي في شرح الحديث : " وفي هذا الحديث مراعاة  
العدل بين الورثة والوصية . قال أصحابنا وغيرهم من العلماء : إن كانت  
الورثة أغنيا استحب أن يوصي بالثلث تبرعا وإن كانوا فقرا استحب أن

---

(١) صحيح البخارى ، كتاب الوصايا ، باب لا وصية لوارث ، رقم الحديث

٢٧٤٧ ، ٣٧٢/٥ .

(٢) فتح البارى ٣٧٢/٥ .

(٣) صحيح مسلم ، كتاب الوصية ، باب الوصية بالثلث ، رقم الحديث

ينقص من الثلث وأجمع العلماء في هذه الأخبار على أن من له وارث لا تنفذ وصيته بزيادة على الثلث إلا بإجازته <sup>(١)</sup> .

وسا يفهم من الحديث الشريف أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم استكثر الوصية بالثلث . وفي هذا الصدر يقول ابن عباس رضي الله عنهما : " لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع ، فلن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الثلث . والثلث كثير " <sup>(٢)</sup> .

فهكذا شرع الإسلام ضمانات للحفاظ على روح نظام الإرث الإسلامي كي يؤدي وظيفته في تحقيق التوازن بين الناس .

### ٣- حق الدولة الإسلامية في تقويم زيج الوصية أو إبطالها :

ولم يقف الإسلام عند منع الحيف والجور في الوصية بل أعطى للدولة الإسلامية حق تقويم الوصية أو إبطالها إذا كان هناك زيج فيها . فقد روى الإمام مسلم عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته ، لم يكن له مال غيرهم ، فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثا <sup>(٤)</sup> . ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة <sup>(٥)</sup> . وقال له قولا شديدا <sup>(٦)</sup> .

- (١) شرح النووي على صحيح مسلم ٧٧/١١ .  
(٢) صحيح مسلم ، كتاب الوصية ، باب الوصية بالثلث ، رقم الرواية ١٦٢٩ ، المجلد الثالث / ص ١٢٥٣ .  
(٣) (غضوا من الثلث ) : نقصوا من الثلث .  
(٤) ( فجزأهم ) : بتشديد الزاى وتخفيفها لغتان شهورتان ومعناه قسمهم .  
(٥) ( وقال له قولا شديدا ) وفي سند الحميدى أنه صلى الله عليه وسلم قال : لو أدركته ما صليت عليه " . رقم الحديث ٨٣٠ ، ٣٦٢/٢ ط . عالم الكتب بيروت ، بدون سنة الطبع ، بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .  
(٦) صحيح مسلم ، كتاب الأيمان ، باب من أعتق له شركا له في عبده ، رقم الحديث ١٦٦٨ ، ١٢٨٨/٣ .

يقول الإمام النووي : وفي هذا الحديث دلالة أنه إذا أعتق عبدا في مرض موته

ففي هذا الحديث دلالة على أن للدولة الإسلامية حق لإبطال الوصية إذا كان فيها زيغ ومخالفة لما شرع الله تعالى كما أبطل النبي صلى الله عليه وسلم وصية الأنصارى .

وهكذا فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين علم بشخص أراد التحايل على النظام الإسلامي للإرث فأمره بالرجوع إلى الصواب وهدّده بالعقوبة الشديدة . فقد روى الإمام أحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحتة عشرين سنة . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " اخترنهن أربعاً " . فلما كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه فبلغ ذلك عمر فقال : " إني لأظن أن الشيطان فيما يسترق من السمع سمع بموتك فقذفه في نفسك فلعلك أن لا تسكت إلا قليلاً . وأيم الله لتراجعن نساءك ولترجعن في مالك أو لأورثنهن ولأمرن بقبرك فيرجم كما رجم قبر أبي رغال " .<sup>(١)</sup>

فهكذا لم يترك الإسلام أمر تطبيق نظام الإرث إلى رغبة الناس بيفذونه إذا رغبوا ويتحايلون عليه متى ما أرادوا بل أعطى الدولة الإسلامية سلطة تطبيقه وإبطال كل ما يخالفه كي يؤدي وظيفته في تفتيت الثروة وتحقيق التوازن في المجتمع . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الفتح الرباني لترتيب سند الإمام أحمد بن حنبل ، كتاب الفرائض ، باب فيمن فر من توريث وارثه ، ٢٠٣/١٥ . وقال الحافظ الهيثمي " رواه أحمد والبزار وأبو يعلى ورجال أحمد رجال الصحيح " . (مجمع الزوائد ٢٢٣/٤) .

غيلان بن سلمة الثقفي : كان إسلامه بعد فتح الطائف وكان أحد وجوه ثقيف وأسلم أولاده ، وقيل أنه أحد من نزل فيه ( على رجل من القريتين عظيم ) مات غيلان في آخر خلافة عمر ( . نقلا عن بلوغ الأماني ٢٠٣/١٥ باختصار ) .

ورواه عبد الرزاق أيضا مطولا كرواية الإمام أحمد وسنده وزاد : قال : فراجع نساءه وماله . قال نافع : فما لبث إلا سبعا حتى مات . وصح ابن حزم إسناداه . ( نقلا عن المرجع السابق ص ٢٠٣ ) .

## الفصل الخامس

### القرض الحسن

حرّم الإسلام المراهبة لكن البشر لهم أحوال وظروف . قد يُطالَب شخص بالإنفاق تحت ضغط الظروف والأحوال ، ولا يُوجد لديه ما ينفق منه . كما يجد شخص أن جميع الفرص لكسب المال متاحة له غير أن المال ينقصه . لم يتجاهل الإسلام تلك الظروف والأحوال فشرع الاستقراض لكل من الإنفاق والاستثمار . ولم يقف عند تشريع الاستقراض بل حتّ أصحاب الأموال على الإقراض ورغبهم فيه .

ثم إن المقرض قد يستقرض ثم يماطل أو لا يتمكّن من ردّ المال إلى أصحابه فيكون هذا سببا لسدّ باب الاقتراض في وجه الآخرين . فأمره الإسلام بأداء القرض، وشدّد عليه، كما قدم تشريعات أخرى لردّ الأموال إلى أصحابها ، حتى يبقى الناس يقرضون ويقرضون .

وبهذا قدّم الإسلام نظاما عظيما للقرض لو أخذ الناس به سيكون له تأثير كبير في إنقاذ البشرية من النظام الربوي السائد في عالمنا المعاصر. وسنعالج هذا الموضوع - بتوفيق من الله تعالى - تحت العناوين التالية في هذا الفصل :

- ١- القرض وسنده الشرعي .
- ٢- نطاق القرض .
- ٣- الحثّ على القرض الحسن وحسن المعاملة مع المقرضين .
- ٤- الحثّ والتشديد على أداء القرض .
- ٥- تشريعات لاسترداد مال الدائن .
- مخصصين لكل منها مبحثا مستقلا .

## المبحث الأول :

### القرض وسنده الشرعي

قررت الشريعة الإسلامية مشروعية القرض وبيّن العلماء مفهومه . وسنتناول في هذا البحث النقاط التالية بإذن الله تعالى :

أ ( القرض لغة واصطلاحاً .

ب ( السند الشرعي للقرض .

ج ( هل الأصل الاستقراض أو عدمه ؟

مختصين لمعالجة كل نقطة مطلباً مستقلاً .

## المطلب الأول :

### مفهوم القرض

#### معنى القرض لغة :

القرض من قرض يقرض قرضاً من باب ضرب يضرب ضرباً . ومعناه القطع .<sup>(١)</sup>

يقول العلامة ابن منظور : " القرض : القطع قرضه بقرضه بالكسر قرضاً " .

كما يقول العلامة الراغب الأصفهاني : " القرض : ضرب من القطع وسمي قطع المكان وتجاوزه قرضاً كما سمي قطعاً . قال ( وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال ) أى تجوزهم وتركهم إلى أحد الجانبين " .<sup>(٢)</sup>

#### معنى القرض عند الفقهاء :

اشتهر القرض عند الفقهاء بما يعطى لشخص حالاً ليرد بدله أو مثله .

يقول الشيخ الشربيني : " القرض : معناه القطع ويطلق اسماً بمعنى الشيء "

---

(١) لسان العرب المحيط المجلد الثالث / ص ٩٠ مادة "قرض".

(٢) المفردات في غريب القرآن ص ٤٠٠ مادة قرض . والآية التي ذكرها

(١)  
المقرض، ومصدرا بمعنى الإقراض . وهو تطليق الشيء على أن يرد بدله .  
كما يقول الإمام ابن حزم في تعريف القرض : " هو أن تعطي إنسانا شيئا  
(٢)  
بعينه من مالك تدفعه إليه ليرد عليك مثله إما حالا في ذمته وإما إلى أجل مسمى ."

#### سبب التسمية :

يسمى القرض قرضا لأن صاحب المال يقطعه من ماله . وفي هذا  
الصدر يقول الشيخ الشربيني رحمه الله تعالى : " وسمى بذلك لأن المقرض  
(٣)  
يقطع للمقرض قطعة من ماله . "

#### تسمية القرض سلفا :

(٤)  
يسمى القرض سلفا أيضا . وذكر الشيخ الشربيني أن أهل الحجاز  
(٥)  
يسمون القرض سلفا . "

ومما يلاحظ أن السلف تطلق ويراد بها السلم مرة والقرض مرة أخرى  
فعلى سبيل المثال يقول الإمام القرطبي : " السلم والسلف عبارتان عن  
معنى واحد وقد جاء في الحديث؛ غير أن الاسم الخاص بهذا الباب "السلم"  
(٦)  
لأن السلف يقال على القرض ، والسلم بيع من البيوع . "

- 
- (١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج الجزء الثاني / ص ١١٧ .  
(٢) المحلى ، الجزء الثامن / ص ٤٦٢ ، ط . مكتبة الجمهورية العربية  
بمصر . سنة الطبع ١٣٨٩ هـ .  
(٣) مغني المحتاج الجزء الثاني / ص ١١٧ .  
(٤) الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى لابن قدامة  
المقدسي ، الجزء الثاني / ص ١٢١ . ط . المكتب الإسلامي  
بيروت . الطبعة الثانية . سنة الطبع ١٣٩٩ هـ .  
وانظر أيضا الشرح الصغير على أقرب المسالك الجزء الرابع / ص ٣٨١ -  
٣٨٢ ط . مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر . بدون سنة الطبع .  
(٥) مغني المحتاج الجزء الثاني / ص ١١٧ .  
(٦) تفسير القرطبي الجزء الثالث / ص ٣٧٩ .

## المطلب الثاني :

### السند الشرعي للقرض

قررت السنة مشروعية الاستقراض والإقراض . فقد ثبت أن نبي الله صلى الله عليه وسلم استقرض أكثر من مرة . منها ما روى الإمام النسائي عن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي قال : " استقرض مني النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ألفاً فجاءه مال فدفعه إلي وقال : " بارك الله لك في أهلك ومالك . إنما جزاء السلف الحمد والأداء " .<sup>(١)</sup>

وكان أصحابه صلى الله عليه وسلم يستقرضون ويقرضون في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد انتقاله إلى رحمة الله .

أما في عصره صلى الله عليه وسلم فمنها ما روى الإمام مسلم عن كعب ابن مالك رضي الله عنه أنه تقاضى ابن أبي حدر ردينا كان له عليه فسي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد . فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته . فخرج إليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كشف سجد حجرتهم ونادى كعب بن مالك

---

(١) سنن النسائي ، كتاب البيوع ، باب الاستقراض . الجزء السابع / ص ٣١٤ ط . دار الفكر بيروت . سنة الطبع ١٣٩٨ هـ .

ورواه أيضاً الإمام ابن ماجه في سننه ، كتاب الصدقات . باب حسن القضاء رقم الحديث ٢٤٢٤ المجلد ٢ / ص ٨٠٩ ، ويقول الشيخ ناصر الدين الألباني عن درجة الحديث : " هذا إسناد حسن إن شاء الله تعالى " ( نقلا عن إرواء الغليل في تخريج أحاديث النار ، الجزء الخامس / ص ٢٢٤ ط . المكتب الإسلامي بيروت . الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ ) .

كما يقول الشيخ عبد القادر الأرناؤوط : " هو حديث حسن " . ( نقلا عن حاشية جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم للمذكور ، الجزء الرابع / ص ٤٦٤ نشر مطبعة الملاح وغيرها ، سنة الطبع ١٣٩٠ هـ ) .

(٢) تقاضى : طالبه به وأراد قضاءه (٣) حدر : بفتح الحاء والراء .

(٤) سجد : بكسر السين وفتحها لغتان ، ولسكان الجيم (نقلا عن شرح النووي على صحيح مسلم الجزء العاشر / ص ٢٢٠) .

وفي النهاية : السجد : السجف . وقيل لا يسمى سجفاً إلا إذا كان مشقوقاً

فقال : " يا كعب ! " فقال : " لبيك يا رسول الله ! " فأشار إليه بيده أن ضع الشطر من دينك . قال كعب : " قد فعلت يا رسول الله ! " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قم فاقضه " .<sup>(١)</sup>

وأما استقراض الصحابة رضي الله عنهم بعد انتقاله صلى الله عليه وسلم إلى رحمة ربه فنسبها ما روى الإمام الحاكم عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تدان فقيل لها : " مالك والدين ؟ وليس عندك قضاء " . فقالت : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما من عبد كانت له نية في أداء دينه إلا كان له من الله عون فأنا ألتمس ذلك العون " .<sup>(٢)</sup>

وكما روى الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام عن إبراهيم قال : أرسل عمر رضي الله عنه إلى عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يستلفه أربعمائة درهم ، فقال عبد الرحمن : " أتستلفني ، وعندك بيت المال . ألا تأخذ منه ثم ترده ؟ " فقال عمر : " إني أتخوف أن يصيبني قدرى فتقول أنت وأصحابك : اتركوا هذا لأئمة المؤمنين ، حتى يؤخذ من ميزاني يوم القيامة ، ولكني أتستلفها منك لما أعلم من شحك ، فلذا مت جئت فاستوفيتها من ميراثي " .<sup>(٣)</sup>

- 
- (١) صحيح مسلم ، كتاب الساقاة ، باب استحباب الوضوء من الدين ، رقم الحديث ١٥٥٨ المجلد الثالث / ص ١١٩٢ .  
(٢) الاستدرك على الصحيحين ، كتاب البيوع ، الجزء الثاني / ص ٢٢ ، وقال الإمام الحاكم : " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه " وقال الحافظ الذهبي في التلخيص : " صحيح " . نقلا عن التلخيص الجزء الثاني / ص ٢٢ . (المطبوع بذييل الاستدرك) .  
(٣) يصيبني قدرى : يجيئني أجلى .  
(٤) كتاب الأموال ، الجزء الثالث من الكتاب ، باب توفير الفيء للمسلمين وإيثارهم عليه . رقم الحديث ٦٦٤ ، ص ٢٤٩ .



### المطلب الثالث :

#### هل الأصل الاستقراض أم عدمه ؟

إلى جانب مشروعية الاستقراض في الإسلام نجد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعيز من الدين . فقد روى الإمام البخارى عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو في صلاته ويقول : " اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم " <sup>(١)</sup> فقال له قائل : " ما أكثر ما تستعيز يا رسول الله من المغرم ؟ " قال : " إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف " <sup>(٢)</sup> .

فبين النبي الكريم صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف - كما يقول العلامة العيني : بشاعة الدين وشدته وتأديته الدائن إلى ارتكاب الكذب والخلف في الوعد اللذين هما من صفات المنافقين . وهذا يقودنا إلى أن نتساءل ما هو الأصل في الإسلام الاستقراض أو عدمه ؟

- 
- (١) المغرم : الدين .  
(٢) صحيح البخارى ، كتاب الاستقراض ، باب من استعان من الدين ، رقم الحديث ٢٣٩٢ الجزء الخامس / ص ٦٠ ، وروى الإمام أحمد عن أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " أعوذ بالله من الكفر والدين " . فقال رجل : " يا رسول الله ! أيعدل الدين بالكفر ؟ " فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " نعم " . ( نقلا عن الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل . الجزء الخامس عشر / ص ٨٧ ) .  
ويقول الشيخ البنا في شرح الحديث : " وهذا محمول على من استحلّه أو المراد المبالغة في التشنيع على الدين لأنه جر صاحبه إلى الكفر بالسخط وعدم الرضا بقضاء الله عز وجل " . ( نقلا عن بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني ٨٧/١٥ ) .  
ويقول الشيخ البنا عن تخريج الحديث : " والحديث رواه أيضا النسائي والحاكم وصححه الحاكم . وأقره الذهبي . وفي إسناده دراج أبوالمصح وثقه ابن معين وضعفه الدارقطني " . ( نقلا عن المرجع السابق ص ٨٧ ) .

للإجابة عن هذا السؤال أحب أن ألفت نظر القارىء إلى ما ذكره العلماء للجمع بين ما ورد من مشروعية الاستقراض والاستعانة منه . يقول الحافظ ابن حجر : " وقيل المراد به ما يستدان فيما لا يجوز . وفيما يجوز<sup>(١)</sup> ثم يعجز عن أدائه . ويحتمل أن يراد به ما هو أعم من ذلك " . كما يقول في مقام آخر : " ثم رأيت في حاشية ابن المنير : " لا تناقض بين الاستعانة من الدين ، وجواز الاستدانة ، لأن الذى استعيز منه غوائل الدين ، فمن ادان وسلم منها فقد أعاده الله وفعل جائزا " .<sup>(٢)</sup>

ويقول العلامة المصنفي للجمع بين الأحاديث : قلت : المغمم الذى استعان منه إما أن يكون في مباح ولكن لا وجه عنده لقضائه فهو متعرض لهلاك مال أخيه ، أو يستدين وله إلى القضاء سبيل غير أنه يرى ترك القضاء ، أو يستدين من غير حاجة طمعا في مال أخيه ونحو ذلك .<sup>(٣)</sup>

على ضوء ما سلف نستطيع أن نقول إن على المرء أن يجتنب الدين مهما وجد إلى ذلك سبيلا لأنه يشين في الدنيا والآخرة ويعرض المستقرض للخطر فقد روى الإمام أحمد عن عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأصحابه : " لا تخيفوا أنفسكم أو قال الأنفس " . فقيل له : " يا رسول الله ! وما نخيف أنفسنا ؟ " قال : " الدين " . وكما يقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب<sup>(٤)</sup>

(١) فتح البارى الجزء الثانى / ص ٣١٩ .

(٢) المرجع السابق الجزء الخامس / ص ٦١ .

(٣) عمدة القارى الجزء السادس / ص ١١٢ باختصار .

(٤) نقلا عن الفتح الرباني لترتيب سند الإمام أحمد بن حنبل ، كتاب القرض والدين ، باب التحذير من الدين وجوازه للحاجة ، الجزء ١٥ / ص ٨٦ ، وفي رواية أخرى : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تخيفوا أنفسكم بعد أنفسها " . قالوا : " وما ذاك يا رسول الله ؟ " قال : " الدين " . ( المرجع السابق ص ٨٢ ) .

ويقول الحافظ الهيثمي : " رواه أحمد بإسنادين ، رجال أحدهما ثقات . ورواه الطبراني في الكبير وأبو يعلى " . ( نقلا عن مجمع الزوائد

(١) رضي الله عنه : " إياكم والدين فلن أوله هم وآخره حرب " .

ولا يستدان إلا بتوفر الأمور التالية :

أولا : سبب معقول ومشروع للاستدانة .

ثانيا : نية صادقة للأداء .

ثالثا : إمكانية وفا الدين في المستقبل .

ولعله من المناسب ذكر هذه الأمور الثلاثة ببعض التفصيل في هذا المقام .

أولا : سبب معقول ومشروع للاستدانة :

لا بد من مبرر معقول ومشروع للاستدانة لأن المستقرض سيسأل يوم القيامة عن سبب استقرضه . فقد روى الإمام أحمد عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " يدعو الله بصاحب الدين يوم القيامة حتى يوقف بين يديه ، فيقال : " يا ابن آدم ! فيم أخذت هذا الدين ؟ وفيم ضيّعت حقوق الناس ؟ " فيقول : يا رب ! إنك تعلم أنني أخذته فلم آكل ولم أشرب ولم ألبس ولم أضيع . ولكن أتى على يدي إما حرق وإما سرق وإما وضيمة . فيقول الله عز وجل : " صدق عبدي أنا أحق من قضى عنه اليوم " ، فيدعو الله بشي<sup>(٢)</sup> فيضعه في كفة ميزانه فترجح حسناته على سيئاته فيدخل الجنة بفضل رحمته " .

ويقول الشيخ أحمد البنا في شرح الحديث الشريف : والمعنى لا تخيفوا أنفسكم بالدين بعد أمنها من الغرما . وإنما كان الدين جالبا للخوف يشغل القلب بنهمه وقضائه والتدلل للغيرم عند لقائه وتحمل منته إلى تأخير أدائه وربما يعدد بالوفا فيخلف ، أو يحدث الغريم بسببه فيكذب ، أو يحلف فيحنث ، أو يموت فيرتهن<sup>(٣)</sup> ( نقلا عن بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني ١٥ / ٨٦ - ٨٧ ) .

(١) موطأ الإمام مالك ، كتاب الوصية ، باب جامع القضاء ، الجزء الثاني

ص / ٢٣٦ ( المطبوع مع تنوير الحوالك ) .

(٢) وضيمة : هي البيع بأقل ما اشترى به .

(٣) نقلا عن الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل ، كتاب

القرض والدين ، باب من استدان لكارثة أو حاجة ضرورية ناويا الوفاء

ولم يجد وفي الله عنه ، الجزء الخامس عشر / ص ٩٤ .

ويقول الحافظ السبكي عن الحديث : رواه أحمد والبخاري والطبراني

وينبغي أن لا تكون الاستدانة لأمر ييغضه الله تعالى ويكرهه فإن الاستدانة لمثل هذه الأمور سبب الحرمان من نصره الله تعالى . فقد روى الإمام الحاكم عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه : " إن الله مع الدائن حتى يقبض دينه ما لم يكن فيها يكرهه الله " .<sup>(١)</sup>

ويلاحظ أن بعض المسلمين يستقرضون للإنفاق إسرافا وتبذيرا في بعض المناسبات ، لا يهتمون بنهي الإسلام عنهما . ولعل ذنبي الإسراف والتبذير يكران ويتضخمان حينما يستقرض الشخص للإنفاق إسرافا وتبذيرا .

#### ثانيا : نية صادقة للأداء :

لا ينبغي لشخص أن يستدين إلا وعنده نية صادقة للأداء. والذي يستدين وليس عنده عزم راسخ فهو يعرض نفسه لسخط الله تعالى . فقد روى الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، ومن أخذ يريد إتلافها أتلفه الله " .<sup>(٢)</sup>

---

في الكبير وفيه صدقة الدقيقي ، وثقه سلم بن إبراهيم وضعفه جماعة . (نقلا عن مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الجزء الرابع / ص ١٣٣ ) وقال الحافظ المنذرى : " رواه أحمد والبزار والطبراني وأحمد أسانيدهم حسن " ( نقلا عن بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني الجزء ١٥ / ص ٩٤ ) .

- (١) الاستدرك على الصحيحين ، كتاب البيوع ، الجزء الثاني / ص ٢٣ .  
وقال الإمام الحاكم : " صحيح الإسناد ولم يخرجاه " .  
وقال الحافظ الذهبي : " صحيح " . ( التلخيص للحافظ الذهبي المجلد ٢ / ص ٢٣ ط . دار الكتاب العربي بيروت ) .  
(٢) صحيح البخاري ، كتاب الاستقراض ، باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو إتلافها ، رقم الحديث ٢٣٨٧ ، الجزء الخامس ص / ٥٣ و ٥٤ .

يقول الحافظ في شرح الحديث : " ظاهره أن الإلتلاف يقع له في الدنيا وذلك في معاشه أو في نفسه . وهو علم من أعلام النبوة لما نسراه بالمشاهدة من يتعاطى شيئاً من الأمور ، وقيل المراد بالإلتلاف عذاب الآخرة " . ويضيف قائلاً : " وفي الحديث الترغيب في تحسين النيّة<sup>(١)</sup> والترهيب من ضد ذلك " .

وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم في حديث آخر أيضاً عاقبة المستدين الذي لا يريد الأداة . فقد روى الإمام الطبراني في الأوسط عن ميمون الكردى عن أبيه رضي الله عنه قال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " أيما رجل استدان ديناً لا يريد أن يؤدي إلى صاحبه حتى أخذ ماله فمات ولم يؤدي إليه دينه لقي الله وهو سارق " .<sup>(٢)</sup>

### ثالثاً : إمكانية وفاة الدين في المستقبل :

من المعروف أن الشخص لا يستدين إلا عند الحاجة إلى ذلك . لكن إضافة إلى ذلك ينبغي أن تكون استدانته في نطاق ما يرجي وجوده لديه في المستقبل حتى يتمكن من أدائه . ولذا نجد أن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم قال : " لأن يلبس أحدكم ثوباً من رقاع شتى خير له من أن يأخذ بأمانته أو في أمانته ما ليس عنده " .<sup>(٣)</sup>

- (١) فتح الباري الجزء الخامس / ص ٥٤ .
- (٢) نقلاً عن مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب البيوع ، باب فيمن نوى أن لا يقضي دينه ، الجزء الرابع / ص ١٣٢ . وقال الحافظ الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط والصغير ورجاله ثقات\* (المرجع السابق ص ١٣٢) .
- (٣) رقاع : بكسر الراء جمع رقعة بعضها . وهي خرقة تجعل مكان القطع من الثوب .
- (٤) شتى : متفرقة .
- (٥) خير له من أن يأخذ بأمانته : أي خير له من أن يظن الناس فيه الأمانة أي القدرة على الوفاء .
- (٦) ما ليس عنده : ما ليس عنده ما يرجو منه الوفاء ( نقلاً عن بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني الجزء الخامس عشر / ص ٨٨ ) .

ومعنى الحديث الشريف - والله أعلم بالصواب - أن لبس خرقة بالية  
خير من الاستدانة إذا لم يكن لدى الشخص ما يرجو منه الوفاء . وفي  
هذا العدد نقل ابن قدامة قول ابن أبي موسى حيث يقول : " لأحب  
أن يتحمل بأمانته ما ليس عنده " يعني مالا يقدر على وفائه " .  
(١)

---

(٧) رواه الإمام أحمد في المسند عن أنس بن مالك رضي الله عنه . ( انظر  
الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل ، كتاب القرض والدَّين ،  
باب التحذير من الدَّين وجوازه للحاجة ، ٨٨/١٥ .  
ويقول الحافظ الهيثمي بعد نقل الحديث : " رواه أحمد ، ولأنس رضي  
الله عنه في الطبراني الأوسط ، والبزار بنحو الطبراني إلا أنه قال :  
هو الذي لا زرع له ولا ضرع . قال : بعث بي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إلى يهود استسلف إلى الميسرة . فقال : أي ميسرة له هو  
الذي لا أصل له ولا ضرع . فرجعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
فأخبرته فقال : " كذب عدو الله . أما لو أعطانا لأدينا إليه " . فيه  
راو يقال له جابر بن يزيد . قال : وليس بالجعفي ، ولم أجد من  
ترجمه . وبقية رجاله ثقات " . ( مجمع الزوائد ، كتاب البيوع ، باب البيع  
إلى أجل ١٢٥/٤ - ١٢٦ ) .

## المبحث الثاني :

### نطاق القرض

إن نطاق القرض واسع جدا حيث يجرى في النقود والمكيلات والموزونات والحيوانات . يقول العلامة أبو البركات الدردير في تعريف القرض : " إعطاء متمول من مثلي أو حيوان أو عرض في نظير عوض متماثل صفة وقـدرا للمُعْطَى في الذمة لنفع المُعْطَى فقط " <sup>(١)</sup> . كما يقول الإمام ابن حزم <sup>(٢)</sup> " والقرض جائز في كل ما يحل تملكه أو تملكه بهبة أو غيرها " .

وذلك لأنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم استقرض دراهم كما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم استقرض المكيلات والموزونات والحيوانات أما استقراض الدراهم فقد مر بنا تحت عنوان السند الشرعي للاستقراض <sup>(٣)</sup> وأما استقراض المكيلات والموزونات فقد روى الإمام البزار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " استسلف النبي صلى الله عليه وسلم من رجل من الأنصار أربعين صاعا ، فاحتاج الأنصارى فأتاه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ما جاءنا شي " بعد " فقال الرجل وأراد أن يتكلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا تقل إلا خيرا . فأنا خير من تسلف " . فأعطاه أربعين فضلا وأربعين لسلفه . فأعطاه ثمانين " <sup>(٤)</sup>

---

(١) الشرح الصغير على أقرب المسالك الجزء الرابع / ص ٣٨١ -

(ط . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه . بدون سنة الطبع ) .

(٢) المحلى الجزء الثامن / ص ٤٦٢ . ويقول الشيخ الشيرازي : " ويجوز

قرض كل مال يملك بالبيع ويضبط بالوصف " ( نقلا عن كتاب المجموع

شرح المذهب للشيرازي ، الجزء الثاني عشر / ص ١٨٠ .

(٣) انظر ص ٢٢٣ من هذه الرسالة .

(٤) نقلا عن كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة ، تأليف

الحافظ الهيثمي ، كتاب البيوع ، باب من اقترض شيئا فرد أحسن

منه ، رقم الحديث ١٣٠٧ الجزء الثاني / ص ١٠٤ ( ط . مؤسسة

الرسالة ، الطبعة الأولى ، سنة الطبع ١٣٩٩ هـ ) .

كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم استقرض تمرا من خولة بنت حكيم رضي الله عنها . فقد روت عائشة رضي الله عنها قالت : ابتاع رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل من الأعراب جزورا أو جزائر بوسق من تمر الذخيرة ،<sup>(١)</sup> وتمر الذخيرة العجوة ، فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بيته فالتمس له التمر فلم يجده ، فخرج إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له : " يا عبد الله ! إنا قد ابتعنا منك جزورا أو جزائر بوسق من تمر الذخيرة فالتسناه فلم نجده " . فقال الأعرابي : وا غدراه . قال :<sup>(٢)</sup> فنهنبه الناس وقالوا : قاتلك الله . اتغدر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " دعوه . فإن لصاحب الحق مقالا " .

ثم عاد له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " يا عبد الله ! إنا ابتعنا جزائرک ونحن نظن أن عندنا ما سئنا لك فالتسناه فلم نجد " فقال الأعرابي : " واغدراه " فنهنبه الناس . وقالوا : قاتلك الله . اتغدر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " دعوه فإن لصاحب الحق مقالا " . فرد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين أو ثلاثا .

---

وقال الإمام البزار : لا نعلمه بإسناد متصل إلا بهذا ولم نسمعه إلا من أحمد - شيخ البزار - وهو ثقة . ( نقلا عن المرجع السابق ) . ويقول الحافظ الهيثمي عن الحديث : " رواه البزار ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ البزار وهو ثقة " . ( نقلا عن مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب البيوع ، باب حسن القضاء وقرض الخير وغيره ، الجزء الرابع / ص ١٤١ ) .

(١) الذخيرة : واحدة الذخائر . وهي ما ادخر . ( نقلا عن لسان العرب المحيط ، مادة " ذخّر " ١/١٠٥٩ ) .

(٢) هكذا في مجمع الزوائد ولعل الصواب " قالت " أي قالت عائشة رضي الله عنها أو المراد قال أحد الرواة غير عائشة رضي الله عنها .



فلما رآه لا يفقه عنه قال لرجل من أصحابه : " اذهب إلى خولة بنت حكيم بن أمية فقل لها : " إن كان عندك وسق من تمر الذخيرة فأسلفينا حتى نؤده إليك إن شاء الله " .

(١)

فذهب إليها الرجل ثم رجع الرجل قال : قلت : نعم . هو عندي يا رسول الله ! فابعت من يقبضه .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذهب به فأوفه الذى له " . قال : فذهب به فأوفاه الذى له . فمر الأعرابي برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس في أصحابه ، فقال : جزاك الله خيرا فقد أوفيت وأطبت .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أولئك خيار عباد الله عند الله الموفون المطيبون " .  
(٢)

هذا ، وقد أجمع العلماء على أنه يجرى القرض في المكيلات والموزونات فقد ذكر الإمام ابن قدامة : " يجوز قرض المكيل بغير خلاف . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن استقراض ماله المكيل والموزون والأطعمة جائز " .  
(٣)

وأما استقراض الحيوانات فقد روى الإمام مسلم عن أبي رافع رضي الله

---

(١) هكذا في مجمع الزوائد ولعل الصواب " قالت " بدل " قلت " أى قالت خولة رضي الله عنها .

(٢) نقلا عن مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب البيوع ، باب حسن القضاء وقرض الخمير وغيره ، الجزء الرابع / ص ١٣٩ - ١٤٠ . وقال الحافظ الهيثمي : رواه أحمد والبخاري وإسناد أحمد صحيح " . ( المرجع السابق ص ١٤٠ ) . وانظر أيضا كشف الأستار عن زوائد البخاري على الكتب الستة ، كتاب البيوع ، باب فيمن اقترض شيئا فرد أفضل منه الجزء الثاني / ص ١٠٥ .

(٣) المغني الجزء الرابع / ص ٣٥٠ .

(١) عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره . فرجع إليه أبو رافع فقال : لم أجد فيها إلا خيارا رباعيا . فقال : " أعطه إياه (٢) (٣) (٤) إن خيار الناس أحسنهم قضاء " .

ويقول الإمام النووي في شرح الحديث : " وفي هذا الحديث جواز الاقتراض والاستدانة . وفيه جواز اقتراض الحيوان " (٥) .

وقد عنون الإمام البخاري في صحيحه بابا بقوله : " باب استقراض الإبل . وذكر فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي يبين أن النسبي صلى الله عليه وسلم استقرض من رجل بعيرا . (٦)

- 
- (١) بكرا : فتح الباء : الفتى من الإبل كالغلام من الآدميين . والأنثى بكرة وقلوص وهي الصغيرة كالجارية .
- (٢) خيارا : يقال جمل خيار وناقة خيار أي مختارة .
- (٣) رباعيا : الرباعي من الإبل ما أتى عليه ست سنين ودخل في السابعة حيث طلعت رباعيته .
- (٤) صحيح مسلم ، كتاب الساقاة ، باب من استسلف فقص خيرا منه ، رقم الحديث ١٦٠٠ الجزء الثالث / ص ١٢٢٤ .
- (٥) شرح النووي على صحيح مسلم الجزء الحادي عشر / ص ٣٧ .
- وذكر الإمام النووي : أن في جواز اقتراض الحيوانات ثلاثة مذاهب : الشافعي ومالك وجماهير العلماء من السلف والخلف أنه يجوز قرض جميع الحيوان إلا الجارية . والمذهب الثاني : مذهب المزني وابن جرير وابن حزم أنه يجوز قرض الجارية وسائر الحيوان لكل واحد . والثالث : مذهب أبي حنيفة والكوفيين أنه لا يجوز قرض شي من الحيوان . وهذه الأحاديث - حديث أبي رافع رضي الله عنه وغير ذلك - من الأحاديث الموجودة في صحيح مسلم - ترد عليهم . ولا تقبل دعواهم النسخ بغير دليل " . ( المرجع السابق ص ٣٧ ) .
- كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية بعد ذكر حديث أبي رافع رضي الله عنه : " ففي هذا دليل على جواز الاستسلاف فيما سوى العكيل والموزون من الحيوان ونحوه وعليه فقهاء الحجاز والحديث خلافا لمن قال ممن الكوفيين لا يجوز " . ( نقلا عن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية المجلد ٢٩ / ص ٥٢ ) .
- (٦) صحيح البخاري الجزء الخامس / ص ٥٦ .

وذكر الحافظ ابن حجر في شرح حديث أبي هريرة رضي الله عنه  
" وفيه استقراض الإبل ويلتحق به جميع الحيوانات وهو قول أكثر أهل  
(١)  
العلم ومنع من ذلك الثوري والحنفية " .

### المبحث الثالث :

#### الحث على الإقراض وحسن المعاملة مع المقترضين

لم يقتصر الإسلام على مشروعية القرض بل حثَّ المسلمين على الإقراض وأرشدهم إلى المعاملة الحسنة مع المقترضين<sup>(١)</sup> . وسنحاول معالجة هذا الموضوع تحت النقاط التالية :

- أ ( الترغيب في الإقراض .
- ب ( هل الصدقة أفضل أم القرض ؟
- ج ( آداب التعامل مع المقترضين .
- مخصّصين لمعالجة كل نقطة مطلباً مستقلاً .

### المطلب الأول :

#### الترغيب في الإقراض

(١) القرض فعل خير لأن فيه تفريجاً عن سلم وقضاءً لحاجته وعوناً له .  
والإسلام يحث على هذا كله . يقول الإمام الشوكاني : " وفي فضيلة القرض أحاديث وعمومات الأدلة القرآنية والحديثية القاضية بغضل المعاونة وقضاء حاجة المسلم وتفريج كربته وسد فاقتة شاملة له " .  
(٢)

وأما عمومات الأدلة فهي كثيرة منها قوله تعالى ( وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ) ومنها قول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام : " من

---

(١) نقلاً عن المحلى الجزء الثامن / ص ٤٦٢ .

(٢) نقلاً عن المغني لابن قدامة بتصرف المجلد الرابع / ص ٣٤٧ .

(٣) نيل الأوطار الجزء الخامس / ص ٣٤٧ .

(٤) سورة الحج / الآية ٧٧ .

(١) نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة .  
والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه " .<sup>(٢)</sup>

يقول الإمام النووي في شرح الحديث الشريف : " وفيه فضل قضاء حوائج المسلمين ونفعهم بما تيسر من علم أو مال أو معاونة أو إشارة بمصلحة أو نصيحة وغير ذلك " .<sup>(٣)</sup>

والى جانب هذا ، رغب النبي صلى الله عليه وسلم في الإقراض خاصة وذلك ببيان ثواب الإقراض فقد روى الإمام أحمد عن ابن سعد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن السلف يجزى مجزى<sup>(٤)</sup> شطر الصدقة " .

كما ورد في حديث آخر أن السلف مثل الصدقة قبل حل موعد الدين ومثلها بعده . فقد روى الإمام أحمد عن بريدة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أنظر معسرا فله بكل يوم مثله صدقة " . قال : " ثم سمعته يقول : " من أنظر معسرا فله بكل يوم مثله صدقة " . قلت : سمعتك يا رسول الله ! تقول : " من أنظر

---

(١) نفس كربة : أزالها .

(٢) رواه الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن ، رقم الحديث ٢٦٩٩ ، الجزء الرابع / ص ٢٠٧٤ باختصار .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم / الجزء السابع عشر / ص ٢١ .

(٤) مسند الإمام أحمد المجلد الأول / ص ٤١٢ . ط . المكتب الإسلامي ويقول الشيخ أحمد البنا عن الحديث : وأخرجه ابن ماجة وابن حبان والبخاري في التاريخ وسنده حسن " . ( نقلا عن بلوغ الأمان ص ١٥ / ص ٨٣ - ٨٤ ) .

كما يقول الشيخ أحمد محمد شاكر : " لإسناده صحيح " . ( نقلا عن حاشية الشيخ أحمد محمد شاكر على مسند الإمام أحمد الجزء ٦ / ص ٦ ، رقم الحديث ٣٩١١ ، ط . دار المعارف بمصر . الطبعة الثانية .

معسرا فله بكل يوم مثله صدقة ، ثم سمعتك تقول : " من أنظر معسرا فله بكل يوم مثليه صدقة " . قال : " له بكل يوم صدقة قبل أن يحل الدين ، فإذا حل الدين فأنظره فله بكل يوم مثليه صدقة " .<sup>(١)</sup>

ففي الرواية الأولى بين النبي الكريم صلى الله عليه وسلم أن السلف يجرى مجرى شطر الصدقة ، وفي الرواية الثانية بين أنه إما مثل الصدقة وذلك قبل حل موعد الدين أو مثليه وذلك بعد حل موعد الدين . وهذا يقودنا إلى أن نسأل : هل القرض أفضل أم الصدقة ؟ وسنحاول أن نجيب على هذا السؤال بتوفيق الله تعالى في المطلب التالي :

### المطلب الثاني :

#### هل القرض أفضل أم الصدقة ؟

اختلف العلماء في هذا الموضوع . فذهب بعضهم إلى تفضيل الصدقة على القرض كما ذهب آخرون إلى تفضيل القرض عليها ، فعلى سبيل المثال يقول الشيخ الشربيني الخطيب : " وفي صحيح ابن حبان عن ابن مسعود رضي الله عنه : " من أقرض مسلما درهما مرتين كان له أجر صدقة مرة " . فلن قيل يعارض هذا ما رواه ابن ماجة عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رأيت مكتوبا على باب الجنة ليلة أسرى بي " الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر " . فقلت : يا جبريل ! ما بال القرض أفضل من الصدقة ؟ قال : " لأن السائل

---

(١) مسند الإمام أحمد المجلد الخامس / ص ٣٦٠ ط . المكتب الإسلامي . ويقول الحافظ الهيثمي عن الحديث الشريف : " رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح " . وروى ابن ماجة طرفا منه " . (نقلا عن مجمع الزوائد ، الجزء ٤ / ص ١٣٥ ) .

ويقول الشيخ الألباني : " وإسناده صحيح ، ورجاله ثقات محتج به في صحيح مسلم " ( سلسلة الأحاديث الصحيحة ، رقم الحديث ٨٦ ، المجلد الأول / ص ١٢٦ ط . المكتب الإسلامي . الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩ هـ ) .

قد يسأل وعنده . والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة " أجيب بأن الحديث الأول أصح لأن هذا تفرد به خالد بن زيد الشامي وهو ضعيف (١) عند الأكثرين " .

لكنني أرى - والله أعلم بالصواب - بأن في الموضوع تفصيلا . نجد في حديث بريدة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بين أن له قبل حل موعد الدين بكل يوم مثله صدقة وبعده مثله صدقة . وهذا الحديث - كما قال الحافظ الهيثمي - رجاله رجال الصحيح . وأما (٢) حديث ابن مسعود رضي الله عنه - بأن القرض يجري مجرى شطر الصدقة فلم يذكر صلى الله عليه وسلم هل هذا قبل حل موعد الدين أو بعده ؟ فلو حمل حديث ابن مسعود رضي الله عنه على ما قبل حل موعد الدين يبقى ما ورد في حديث بريدة رضي الله عنه من ثواب مثلي الصدقة بعد حل موعد الدين ثابتا من غير معارض . وإنما بقي التعارض بما ورد من ثواب مثل الصدقة قبل حل موعد الدين .

وإن قلنا أن الثواب المذكور في حديث ابن مسعود رضي الله عنه هو الثواب في كلتا الحالتين - قبل حل موعد الدين وبعده - سيبقى التعارض بين الحديثين بكامله .

ولعل الوجه الأنسب للجمع بين الأحاديث الواردة في هذا الموضوع هو أن التفاوت في الثواب هو بحسب اختلاف نيات المقرضين وبحسب تعاملهم وتسامحهم في الاقتضاء وهو ما قاله الشيخ عبد الغني : " فلعل هذا باختلاف نيات الأشخاص واعتبار التسامح في الاقتضاء وفيه " . (٣)

(١) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ١١٢/٢ .

(٢) انظر تخريج الحديث في ص ٢٣٧ من هذه الرسالة .

(٣) حاشية إنجاح الحاجة على سنن ابن ماجة للشيخ عبد الغني .

### المطلب الثالث :

#### آداب التعامل مع المقترضين

لم يقف الإسلام عند الترغيب في الإقراض بل شرع عديدا من الضوابط والآداب للتعامل مع المدينين . وسنذكر بعض تلك الآداب في هذا المقام بإذن الله تعالى .

#### ١- إنظار المعسر :

أمر الله تعالى أصحاب الحق بإعطاء المعسر مهلة حتى يجد ما يفي به دينه . يقول الله تعالى : ( وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ) .  
(١)  
وذكر الحافظ الفرناطي في تفسير هذه الآية : " حكم الله للمعسر<sup>(٢)</sup> بالإنظار إلى أن يوسر وقد كان قبل ذلك يباع فيما عليه " .

- (١) سورة البقرة / الآية ٢٨٠ .  
( المعسرة ) ضيق الحال من جهة عدم المال . ومنه جيش المعسرة ( والنظرة ) التأخير . ( والميسرة ) مصدر بمعنى اليسر ( نقلا عن تفسير القرطبي الجزء الثالث / ص ٣٧٣ .  
(٢) كتاب التسهيل لعلوم التنزيل الجزء الأول / ص ١٦٩ . ط . دارالكتب الحديثة .

والحكم بإنظار المعسر في جميع الديون . يقول الإمام عماد الدين ابن محمد الطبري المعروف بالكيا الهراس : قوله تعالى ( وإن كان ذو عسرة . . . ) عام في الربا وغيره من الديون ، إلا أن فسي الربا يكون في رأس المال لأن الله تعالى جعل لهم رأس المال فقال : ( وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم ) وفي غير الربا حكمه بين " .  
( أحكام القرآن الجزء الأول / ص ٣٦١ - ٣٦٢ ) .  
وقد نقل عن بعض العلماء الأفاضل أن الإنظار خاص بالديون الربوية لأخذ رؤوس الأموال لكن الراجح - والله أعلم بالصواب - هو أن الحكم عام في جميع الديون وذلك :

أولا : لم يبق فرق بين الديون الربوية وبين غيرها من الديون بحال بعد أن جعل الله لصاحب المال رأس المال فقط بعد التوبة .

ثانيا : القراءة بالرفع ( وإن كان ذو عسرة . . . ) معناها - والله أعلم بالصواب - إن وقع ذو عسرة من الناس أجمعين . ولم كان



كما حث النبي الكريم صلى الله عليه وسلم المسلمين على إنظار المعسر وذلك ببيان فضل الإنظار. فبين صلى الله عليه وسلم أنه سبب لاستجابة الدعوات في الدنيا ، والنجاة من كرب يوم القيامة . فقد روى ابن عمر رضي الله عنهما قال : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من أراد أن تستجاب دعوته وتنكشف كربته فليفرج عن معسر " .<sup>(١)</sup>

كما بين عليه الصلاة والسلام أن الله سيظل منظر المعسر في ظل عرشه . فقد روى أبو قتادة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من سره أن ينجاه من كرب يوم القيامة وأن يظله تحت عرشه فلينظر معسرا " .<sup>(٢)</sup>

وليس هذا فحسب بل سيكون من أوائل الذين يستظلون في ظل الله يوم القيامة . فقد روى أبو اليسر رضي الله عنه قال : " أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم لسمعتة يقول : " إن أول الناس يستظل في ظل الله يوم القيامة لرجل أنظر معسرا حتى يجد شيئا أو تصدق عليه بما يطلبه يقول : مالي عليك صدقة ابتغاء وجه الله ويخسر " .

---

في الربا خاصة لكان النصب الوجه ، بمعنى إن كان الذي عليه الربا ذا عسرة .

( من أراد التفصيل في الموضوع فليرجع إلى تفسير القرطبي الجزء

الثالث / ص ٣٧٢ ، وأحكام القرآن للكميا الهراس الجزء الأول / ص

٣٦١ - ٣٦٢ . وفتح الباري المجلد الرابع / ص ٣٠٩ ) .

(١) الفتح الرباني لترتيب سند الإمام أحمد بن حنبل ، كتاب القرض والدين باب

فضل من أنظر معسرا أو وضع عنه ، الجزء الخامس عشر / ص ٩٨ .

وقال الحافظ الهيثمي : رواه أحمد وأبو يعلى إلا أنه قال : " من يسر على معسر " ورجال أحمد ثقات . ( مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

الجزء الرابع / ص ١٣٣ ) .

(٢) نقلا عن مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب البيوع ، باب من فرج

عن معسر أو أنظره أو ترك الغارم ، الجزء الرابع / ص ١٣٤ .

وقال الحافظ الهيثمي : " رواه الطبراني في الأوسط ورجال رجال

الصحيح " . ( المرجع السابق ص ١٣٤ ) .

(١)  
صحيفته .

كما أخبر الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام أمته بأن الله سيقضي  
منظر المعسر وواضع الدين من فيج جهنم . فقد روى ابن عباس رضي الله  
عنهما قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المسجد وهو —  
يقول بيده هكذا — فأوماً أبو عبد الرحمن بيده إلى الأرض — : " — من  
أنظر معسراً أو وضع عنه ، وقاه الله من فيج جهنم " .  
(٢)

## ٢- حسن التقاضي :

حَضَّ النبي الكريم صلى الله عليه وسلم على حسن التقاضي حيث أُمِرَ  
صاحب الحق بالامتناع عن كل مالا يحل وقت مطالبته حقه . فروى ابن عمر  
وعائشة رضي الله عنهم — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من  
طالب حقا فليطلب في عفاف واف، أو غير واف " .  
(٣)

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب البيوع ، باب من فرج عن معسر  
أو أنظره أو ترك الغارم ، ص ١٣٤ .  
وقال الحافظ الهيثمي : " قلت : لأبي اليسر في الصحيح غير هذا  
الحديث . رواه الطبراني في الكبير وإسناده حسن " . (المرجع السابق  
ص ١٣٤) .

(٢) أبو عبد الرحمن . شيخ الإمام أحمد واسمه عبد الله بن يزيد .  
(٣) نقلا عن الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل ، كتاب  
القرض والدين ، باب فضل من أنظر معسرا أو وضع له ، الجزء ١٥ /  
ص ٩٦ . ويقول الشيخ أحمد البنا عن سند الحديث : " وسننـه  
جَيِّد " . ( نقلا عن بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني ٩٢/١٥ )  
وقال الحافظ الهيثمي : " رواه أحمد وفيه عبد الله بن جعوبة السلسي  
ولم أجد من ترجمه وبقيته رجاله رجال الصحيح " ( مجمع الزوائد  
الجزء الرابع / ص ١٣٣ - ١٣٤ ) .

(٤) سنن ابن ماجه ، كتاب الصدقة ، باب حسن المطالبة وأخذ الحق في  
عفاف ، رقم الحديث ٢٤٢١ ، الجزء الثاني / ص ٨٠٩ .  
وقال الحافظ السنذري عن الحديث الشريف : " رواه الترمذی وابن ماجه  
وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال : " صحيح على شرط البخاري "  
(الترغيب والترهيب الجزء الثاني / ص ٥٦٥) .

وقد عنون الإمام البخاري في صحيحه بابا بقله ( باب المسئلة والسماحة في الشراء

كما حثّ صلى الله عليه وسلم على السّاحة في المعاملة وترك التضييق على الناس في المطالبة ، وذلك بدعائه صلى الله عليه وسلم للمتسامحين في البيع والشراء والافتخاء ، فقد روى الإمام البخارى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " رحم الله رجلا سمحا إذا باع ، وإذا اشترى ، وإذا اقتضى " .<sup>(١)</sup>

كما بيّن النبي صلى الله عليه وسلم أن هؤلاء من أفضل الناس وخيرهم فقد روى الإمام الترمذى عن أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه قال : " صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر ، ثم قام خطيبا ، فذكر الحديث إلى أن قال : " ألا وخيرهم الحسن القضاء ، الحسن الطلب ، ألا وشهرهم سيّء القضاء وسيّء الطلب " .<sup>(٢)</sup>

والأمر بحسن التقاضي والسّاحة في المعاملة لا يختص بالمدين المعسر بل شامل له وللموسر كما هو واضح من الأحاديث التي ذكرناها . أمّا المعسر فإلى جانب هذا ، من حقه أن يعامل معاملة خاصة مراعاة لعسرته .

---

(١) صحيح البخارى ، كتاب البيوع ، باب السهولة والسّاحة في الشراء والبيع ، رقم الحديث ٢٠٧٦ ، المجلد الرابع / ص ٣٠٦ .  
سمحا : والسّاح الجواد . يقال سح بكذا أى جاد والمراد هنا السّاحة . ويقول الحافظ ابن حجر في شرح الحديث : " وفيه الحذر على السّاحة في المعاملة واستعمال معالى الأخلاق وترك الشّاحنة والحذر على ترك التضييق على الناس في المطالبة وأخذ العفو عنهم " .  
(فتح البارى المجلد الرابع / ص ٣٠٧) .

(٢) نقلا عن الترغيب والترهيب ، كتاب البيوع ، باب الترغيب في السّاحة في البيع والشراء وحسن التقاضي والقضاء ، رقم الحديث ١٢٠٢ ، ٥٦٤/٢ - ٥٦٥ .  
وقال الإمام الترمذى : " حديث حسن " ( المرجع السابق ) .  
كما روى الإمام الطبراني في الأوسط عن أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه قال : " أفضل المؤمنين رجل سمح البيع ، سمح الشراء ، سمح القضاء ، سمح الاقتضاء " . ( نقلا عن المرجع السابق ، كتاب البيوع ، باب الترغيب في السّاحة في البيع والشراء وحسن التقاضي والقضاء ، رقم الحديث ٧ ، الجزء الثاني / ص ٥٦٣ ) .  
وقال الحافظ المنذرى بعد ذكر الرواية : " ورواته ثقات " . ( المرجع السابق ) .

### ٣- وضع الدين :

لم يقف الإسلام عند الحكم بإنظار المعسر والحث على حسن التقاضي بل رغب في إسقاط الدين عنه كلاً أو بعضاً . يقول الله تعالى : ( وإن كان ذو حسرة فتنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون ) (١) ذكر القاضي أبو السعود في تفسير الآية : " ندب إلى أن يتصدقوا برؤوس أموالهم (٢) كلاً أو بعضاً على غرمائهم المعسرين " .

وحدث النبي الكريم صلى الله عليه وسلم على وضع الدين من المعسر، وذلك ببيان فضله، كما هو واضح من الحديثين الذين ذكرنا قبل وهما : حديث أبي اليسر رضي الله عنه ، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما .

ولإلى جانب هذا ، ثبت في الصحاح أنه عليه الصلاة والسلام حاض بعض المقرضين شخصياً بوضع الدين . ومنها ما روى الإمام البخاري عن كعب ابن مالك رضي الله عنه أنه تقاضي ابن أبي حدرد دينا كان له عليه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد . فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهما حتى كشف سجد حجرتهم فنادى كعب بن مالك فقال : " يا كعب " . فقال : " لبيك يا رسول الله " . فأشار بيده أن يضع الشطر . فقال كعب : " قد فعلت يا رسول الله ! " . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " قم فاقضه " . (٣)

---

(١) سورة البقرة / الآية ٢٨٠ .  
(٢) تفسير أبي السعود الجزء الأول / ص ٢٦٨ . كما يقول الإمام القرطبي في تفسير الآية : " ندب الله تعالى بهذه الألفاظ إلى الصدقة على المعسر وجعل ذلك خيراً من إنظاره " . ( تفسير القرطبي ٣ / ٣٧٤ ) .  
(٣) صحيح البخاري ، كتاب الصلح ، باب الصلح بالدين والعين ، رقم الحديث ٢٧١٠ ، المجلد الخامس / ص ٣١١ .

وهذا الحديث أيضا يدل على جواز الشفاعة عند صاحب الحق فسي  
وضع الدين . وقد عقد الإمام البخارى في صحيحه بابا عنوانه : " باب  
الشفاعة في وضع الدين " وذكر فيه حديث جابر رضي الله عنه أنه قال  
" أصيب عبد الله - رضي الله عنه - وترك عيالا وديننا فطلبتُ إلى أصحاب  
الدين أن يضعوا بعضا من دينه فأبوا ، فأتيت النبي صلى الله عليه  
وسلم فاستشفعت به عليهم فأبوا " (١) .

#### المطلب الرابع :

#### كيفية تعامل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مع المعسرين

قبل أن أطوى الصفحة عن هذا البحث أود أن أذكر قصتين تبينان  
لنا كيفية تعامل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع المعسرين—  
أولاهما ما رواها عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أنه كان يطلب رجلا  
بحق ، فاخترأ منه . فقال : " ما حملك على ذلك " قال : " العسرة " .  
فاستحلفه على ذلك ، فحلف . فدعا بصكه ، فأعطاه إياه ، وقال : " سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من أنظر معسرا أو وضع له ،  
أنجاه الله من كرب يوم القيامة " (٢) .

وثانيهما ما رواها عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت قال : خرجت أنا  
وأبي نطلب العلم في هذا الحي من الأنصار قبل أن يهلكوا ، فكان أول

---

(١) صحيح البخارى، كتاب الاستقراض ، باب الشفاعة في وضع الدين ،  
رقم الحديث ٢٤٠٥ ، المجلد الخامس / ص ٦٧ .  
(٢) نقلا عن شرح السنة للبغوى وقال الإمام البغوى : " هذا حديث  
صحيح أخرجه مسلم " . كتاب البيوع ، باب ثواب من أنظر معسرا  
رقم الحديث ٢١٣٨ ، الجزء الثامن / ص ١٩٦ ، (ط . المكتب  
الإسلامي) (وانظر صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب فضل إنظار  
المعسر ، رقم الحديث ١٥٦٣ ، ١١٩٦/٣ ، إلا أن في صحيح  
مسلم اختلافا في اللفظ دون المعنى ) .

من لقينا أبا اليسر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه غلام له ،  
 معه ضمانة من صحف وعلى أبي اليسر بردة ومعافى وعلى غلامه بردة  
 ومعافى ، فقال له أبي : " يا عم ! إني أرى في وجهك سفعة <sup>(١)</sup> من  
 غضب " . قال : " أجل . كان لي على فلان بن فلان الحرامي مال  
 فأتيت أهله فسلمت . فقلت : " ثم هو ؟ " قالوا : لا . فخرج على ابن  
 له جفر فقلت له : " أين أبوك ؟ " قال : " سمع صوتك فدخل أريكة  
 أبي " . فقلت : " اخرج إليّ قد علمت أين أنت " . فخرج .

فقلت : " ما حملك على أن اختبأت مني ؟ " . قال : " أنا ،  
 والله أحدثك ثم لا أكذبك . خشيت والله أن أحدثك . فأكذبك . وأن أعبدك  
 فأخلفك . وكنت صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت والله معصرا  
 قال : " قلت : " الله " . قال : " الله " . قلت : " الله " . قال :  
 " الله " قلت : " الله " . قال : " الله " . قال : فأتى بصحيفته  
 فمحاها بيده فقال : إن وجدت قضاء فاقضني وإلا أنت في حلال .

(١) ضمانة : بكسر الضاء المعجمة أى رزمة يضم بعضها إلى بعض . نقلا  
 عن شرح النووى على صحيح مسلم ١٣٤/١٨ .

(٢) بردة : شملة مخططة ، وقيل كساء مربع فيه صغر يلبسه الأعراب وجمعه  
 برد . ( نقلا عن المرجع السابق ١٣٤/١٨ ) .

(٣) معافى : بفتح الميم نوع من الثياب يعمل بقرية تسمى معافر . وقيل  
 نسبة إلى قبيلة نزلت تلك القرية والميم فيه زائدة . ( نقلا عن المرجع  
 السابق ١٣٤/١٨ ) .

وقال أبو عبيد البكرى الأندلسي : " المعافر : بفتح أوله وثانيه ،  
 بعده فاء وراء مهمل : موضع باليمن تنسب إليه الثياب المعافرية " .  
 ( معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع ، تحت عنوان " المعافر " ،  
 ١٢٤١/٣ ، ط . عالم الكتب بيروت ، بدون سنة الطبع ، بتحقيق  
 مصطفى السقا ) .

(٤) سفعة : بفتح السين وضمتا لغتان . أى علامة وتغيرا . ( نقلا  
 عن شرح النووى ١٣٤/١١ ) .

(٥) الحرامي : قال القاضي : رواه الأكثرون الحرامي بفتح الحاء والراء  
 نسبة إلى بنى حرام . ( نقلا عن المرجع السابق ١٣٤/١١ ) .

(٦) الجفر : الذى قارب البلوغ ، وقيل هو الذى قوى على الأكل ، وقيل  
 ابن خمس سنين . ( نقلا عن المرجع السابق ١٣٤/١٨ ) .

فأشهد بصر عيني هاتين ( ووضع إصبعيه على عينيه ) وسمع أذني هاتين  
(١)  
ووعاه قلبي هذا (وأشار إلى مناط قلبه ) رسول الله صلى الله عليه وسلم  
(٢)  
وهو يقول : " من أنظر معسرا أو وضع عنه ، أظله الله في ظله " .

هكذا كان المؤمنون في إنظارهم للمعسرين ووضع الدين عنهم وإن أردنا  
نحن المسلمين أن يكتفي النظام الربوي السائد في العالم فعلينا أن لا  
يتردد أحد منا في الإقراض - كل على قدر استطاعته - ثم يتعامل مع  
المعسرين كما تعامل أسلافنا معهم .

---

(١) مناط قلبه : عرق معلق بالقلب . (نقلا عن شرح النووي على صحيح

مسلم ١٨/١٣٥) .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الزهد والرقائق ، باب حديث جابر الطويل وقصة

أبي اليسر ، رقم الحديث ٣٠٠٦ ، المجلد الرابع / ص ٣٠١ و

## المبحث الرابع :

### الحثّ والتشديد على أداء الدين

حين رغب الإسلام في الإقراض لم يغفل الجانب الثاني وهو أداء الدين . ذلك لأن المدين إذا تساهل وماطل في أداء الدين سيكون هذا سبباً لامتناع أصحاب الأموال من الإقراض ، وفي هذا حرمان كبير للمجتمع الإنساني من فوائد القرض . فأمر الإسلام بأداء الدين ، وحث على حسن القضاء وحرم الماطلة ، وبين التأثير الشديد للدين في عاقبة المدين ، وسنتكلم عن هذا الموضوع في هذا المبحث بتوفيق من الله تعالى تحت العناوين التالية :

- أ ) الأمر بأداء الدين .
- ب ) الحثّ على حسن القضاء .
- ج ) تحريم الماطلة .
- د ) امتناع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على من ترك ديناً .
- هـ ) التخويف من تأثير الدين في عاقبة المدين .
- مخصصين لكل عنوان مطلباً مستقلاً .

### المطلب الأول :

#### الأمر بأداء الدين

قرر الإسلام أن الدين أمانة في رقبة المدين وهو مأمور بأدائه ، يقول الله تعالى : ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ) وقال<sup>(١)</sup>

---

(١) سورة النساء / الآية ٥٨ . وقد عقد الإمام البخاري في صحيحه باباً بقوله ( باب أداء الديون ، وقول الله تعالى : ( إن الله يأمركم



الإمام السيوطي في تفسير الآية : " في الآية وجوب رد كل وديعة — من  
(١)  
أمانة وقراض وقرض وغير ذلك " .

ولبيان المسئولية العظيمة لأداء الدين أرشد النبي صلى الله عليه  
وسلم أمته إلى الأخذ بالاحتياطات اللازمة لأداء الدين . فقد روى أبو ذر  
رضي الله عنه قال : " كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما أبصر —  
— يعني أحدا — قال : " ما أحب أنه تحول لي ذهباً يمكث عندي منه دينار  
فوق ثلاث إلا دينارا أرصده لدين " . ويقول العلامة العيني في شرح  
الحديث : " وما يستفاد من الحديث الاهتمام بأمر الدين وتهيئته  
(٢)  
لأدائه " .

### المطلب الثاني :

#### الحديث على حسن القضاء

لم يقتصر الإسلام على الأمر بوفاء الدين بل حض على حسن القضاء  
فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن حسن القضاء وصف يحبه الله تعالى

كما روى الحافظ ابن أبي شيبة من طريق طلق بن معاوية قال : " كان  
لي على رجل ثلاثمائة درهم فخاصته إلى شريح فقال له : ( إن الله  
يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ) وأمر بحبسه . ( مصنف ابن أبي  
شيبة ، كتاب البيوع والأنصبة ، في الحبس في الدين ، رقم الرواية  
٩٦٤ ، ٢٤٨/٦ باختصار ) . وانظر أيضا ( مصنف عبدالرزاق ، كتاب  
البيوع ، باب الحبس في الدين ، رقم الرواية ١٥٣٠٩ ، ٣٠٥/٨ ) .  
(١) الأكليل في استنباط التنزيل ص ٩٤ ( ط . دار الكتب العلمية ببيروت  
الطبعة الأولى ، سنة الطبع ١٤٠١ هـ ، بتحقيق سيف الدين عبيد  
القادر الكاتب ) .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الاستقراض ، باب أداء الديون ، رقم الحديث  
٢٣٨٨ باختصار ، المجلد الخامس / ص ٥٥ .  
وأورده : هيأته وأعدتته .

(٣) عمدة القاري الجزء الثاني عشر / ص ٢٢٩ .

فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
" إِنْ الله يحب سمح البيع ، سمح الشراء ، سمح القضاء " .<sup>(١)</sup>

كما بين صلى الله عليه وسلم أن من خيار الناس أحسنهم قضاء . فقد  
روى الإمام مسلم عن أبي رافع رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال : " إن خيار الناس أحسنهم قضاء " .<sup>(٢)</sup>

ثم إن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم حث على حسن القضاء بعمله .  
فقد روى الإمام البخاري عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما - قال :  
أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد - قال سمر : أراه قال  
ضحى - فقال : " صل ركعتين . وكان لي عليه دين فقضاني وزادني " .<sup>(٣)</sup>  
<sup>(٤)</sup>

وهكذا كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول عطاء بن  
يعقوب : استسلف ابن عمر رضي الله عنهما مئ ألف درهم فقضاني أجود منها  
فقلت له : " إن دراهمك أجود من دراهمي " . قال : " ما كان فيها  
من فضل نائل لك من عندي " .<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) جامع الترمذي ، أبواب البيوع ، رقم الحديث ١٣٣٤ ، المجلد الرابع  
ص ٥٤٩ . وقال الإمام الترمذي عن الحديث : هذا حديث غريب " .  
( المرجع السابق ) .  
وقال الإمام الحاكم . صحيح الإسناد " ( نقلا عن الترغيب والترهيب  
المجلد الثاني / ص ٥٦٣ ) .
- (٢) صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب من استسلف شيئا فقضى خيرا منه ،  
وخيركم أحسنكم قضاء ، رقم الحديث ١٦٠٠ ، المجلد الثالث / ص ١٢٢٤ .
- (٣) سمر : أحد رواة الحديث .
- (٤) صحيح البخاري ، كتاب الاستقراض ، باب حسن القضاء ، رقم الحديث  
٢٣٩٤ ، المجلد الخامس / ص ٥٩ .
- (٥) نقلا عن مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب البيوع ، باب حسن القضاء  
وقرض الخير وغيره ، المجلد الرابع / ص ١٤١ ، وقال الحافظ الهيثمي :  
" رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح " . ( نقلا عن المرجع  
السابق ص ١٤١ ) ورواه أيضا الحافظ ابن أبي شيبه في المصنف  
في كتاب البيوع وباب الرجل يقرض الرجل الدراهم ، رقم الحديث  
٢٨١٢ ، مع زيادة في الألفاظ الجزء السابع / ص ١٢٩ .

### المطلب الثالث :

#### تحريم الماطلة

حرّم الإسلام أن يؤخّر المدين أداء ما وجب عليه أدائه بغير عذر .  
(١)  
يقول الله تعالى : ( وإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون )  
ذكر الإمام الكيا الهراس في تفسير هذه الآية : " ويدل على أن الغريم متى امتنع من أداء الدين مع الإمكان كان ظالما فلن الله تعالى يقول :  
( فلکم رؤوس أموالکم ) فجعل له المطالبة برأس ماله ، وإذا كان له حق المطالبة فعلى من عليه الدين لا محالة وجوب قضاؤه . وقوله تعالى :  
( لا تظلمون ولا تظلمون ) يدل على أن من عليه رأس المال ، بالامتناع  
(٢)  
من أداء رأس المال إليه ، ظالم ، كما أنه يطلب الزيادة ظالم " .

وقد بين النبي الكريم صلى الله عليه وسلم أيضا أن التأخير في أداء الدين الواجب مع وجود القدرة ظلم . فقد روى الإمام البخارى عن أبي هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مطل الغني ظلم " .  
(٣)

ويقول الحافظ ابن حجر في شرح الحديث : " هو من إضافة المصدر للفاعل عند الجمهور والمعنى أنه يحرم على الغني القادر أن يطل بالدين  
(٤)  
بعد استحقاقه بخلاف العاجز " .

#### تفسيق الماطل ورد شهادته :

استنباطا من الحديث المذكور قرر جمهور العلماء أن الماطل بساطلته

---

(١) سورة البقرة / الآية ٢٧٩ .  
(٢) أحكام القرآن للکيا الهراس الجزء الأول / ص ٣٦٣ . وانظر أيضا تفسير القرطبي الجزء الثالث / ص ٣٧١ .  
(٣) صحيح البخارى ، كتاب الاستقراض ، باب مطل الغني ظلم ، رقم

يصير فاسقا وتُردّ شهادته. إلا أنهم اختلفوا هل يصير فاسقا بمطله مرة واحدة أو لأكثر من مرة . يقول العلامة العيني في هذا الصدر : " في الحديث الزجر عن المطل . واختلف هل يعد فعله كبيرة أم لا ؟ فالجمهور على أن فاعله يفسق لكن هل يثبت فسقه بمطله مرة واحدة أم لا ؟ قال النووي : مقتضى مذهبنا اشتراط التكرار . ورد على السبكي في شرح المنهاج بأن مقتضى مذهبنا عدمه . واستدل بأن منع الحق بعد طلبه وانتفاء العذر عن أدائه كالغصب والغصب كبيرة . وتسميته ظلما يشعر بكونه كبيرة والكبيرة لا يشترط فيها التكرار " .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

#### المطلب الرابع :

##### امتناع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على من ترك دينه.

لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتنع عن صلاة الجنائز على من مات وترك دينه، ولم يترك له قضاء . فقد روى الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالرجل الميت ، عليه الدين . فيسأل " هل ترك لدينه قضاء ؟ " فإن حدث أنه ترك وفاء صلى الله عليه . وإلا قال : " صلوا على صاحبكم " . فلما فتح الله عليه الفتوح قال : " أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم . فمن توفى وعليه دين فعلي قضاءه . ومن ترك مالا فهو لورثته " .<sup>(٣)</sup>

وكان في هذا حث على المسلمين بأداء الدين كي لا يُحرَمُوا

- 
- (١) يقول الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم : " وقد اختلف أصحاب مالك وغيرهم في أن الماطل هل يفسق وترد شهادته بمطله مرة واحدة أم لا ترد شهادته حتى تكرر ذلك منه ويصير عادة . ومقتضى مذهبنا اشتراط التكرار " ، الجزء العاشر / ص ٢٢٧ .  
(٢) عمدة القاري الجزء الثاني عشر / ص ١١٠ .  
(٣) صحيح مسلم ، كتاب الفرائض ، باب من ترك مالا فلورثته ، رقم الحديث

من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موتهم . وفي هذا يقول الإمام النووي : " إنما كان يترك الصلاة عليه ليحرض الناس على قضاء الدين في حياتهم ، والتوصل إلى البراءة منها ، لئلا تفوتهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم " .<sup>(١)</sup>

### المطلب الخامس :

#### التخويف من تأثير الدين في عاقبة المدين

حدث النبي صلى الله عليه وسلم على الاهتمام بأداء الدين أيضا ببيان تأثيره الشديد في عاقبة المدين . فقد روى الإمام الترمذى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه " .<sup>(٢)</sup>

ومعنى كون نفسه معلقة أن صاحب النفس المعلقة لا يدخل الجنة حتى يقضى دينه ، وقد فسره النبي الكريم صلى الله عليه وسلم في أكثر من حديث حتى لو أن الشخص المدين استشهد في سبيل الله تعالى فشهادته لا تؤهله لدخول الجنة إلا إذا كان بريئا من الدين . فقد روى الإمام مسلم عن أبي قتادة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قام فيهم فذكر لهم أن الجهاد في سبيل الله والإيمان بالله أفضل الأعمال

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٦٠/١١ .  
(٢) جامع الترمذى ، أبواب الجنائز ، باب ما جاء أن نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه ، رقم الحديث ١٠٨٥ ، ١٩٣/٤ . وقال الإمام الترمذى عن الحديث : " هذا حديث حسن " ( المرجع السابق ص ١٩٥ ) .

ورواه أيضا الإمام ابن ماجة في سننه ، كتاب الصدقات ، باب التشديد في الدين ، رقم الحديث ٢٤١٣ ، ٨٠٦/٢ ، والإمام الحاكم في المستدرک على الصحيحين ، كتاب البيوع ، ٢٦/٢ - ٢٧ ، والإمام البغوى في شرح السنة ، كتاب البيوع ، باب التشديد في الدين ، رقم الحديث ٢١٤٧ ، ٢٠٢/١ ، وقال : " هذا حديث حسن " . ( المرجع

فقام رجل فقال : " يا رسول الله ! أرأيت إن قتلت في سبيل الله تكفر عني خطايي ؟ " فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : " نعم . إن قتلت في سبيل الله ، وأنت صابر محتسب ، مقبل غير مدبر " .

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كيف قلت ؟ " .  
قال : " أرأيت إن قتلت في سبيل الله أتكفر عني خطايي ؟ " .  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " نعم . وأنت صابر محتسب ،  
(١)  
مقبل غير مدبر إلا الدين . فلن جبريل عليه السلام قال لي ذلك " .

ويقول الإمام النووي في شرح الحديث : " أما قوله صلى الله عليه وسلم ( إلا الدين ) ففيه تنبيه على جميع حقوق الآدميين وأن الجهاد والشهادة وغيرها من أعمال البر لا يكفر حقوق الآدميين ، إنما يكفر حقوق  
(٢)  
الله تعالى " .

ثم إن المدين حتى لو قتل في سبيل الله أكثر من مرة ، فلن الدين سيظل حائلا بينه وبين الجنة كما أخبر به الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام .  
فقد روى الإمام النسائي عن محمد بن جحش رضي الله عنه أنه قال : " كما جلوسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع رأسه إلى السماء ، ثم وضع راحته على جبهته ثم قال : " سبحان الله ماذا نزل من التشديد . فسكتنا وفزعنا ، فلما كان من الغد سألته : يا رسول الله ما هذا التشديد الذي نزل ؟ فقال : " والذي نفس بيده لو أن رجلا قتل في سبيل الله ، ثم أحيى ، ثم قتل ، ثم أحيى ، ثم قتل وعليه دين ما دخل

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الإمارة ، باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياه  
إلا الدين ، رقم الحديث ١٨٨٥ ، المجلد الثالث / ص ١٥٠١ .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم الجزء الثالث عشر / ص ٢٩ .

(١)

الجنة حتى يقضى عنه دينه " .

فهكذا حث النبي صلى الله عليه وسلم على أداء الدين ببيان تأثيره

الشديد في عاقبة المدين .

---

(١) سنن النسائي ، كتاب البيوع ، التخليط في الدين ، ٣١٤/٢ -

٣١٥ ط . دار الفكر بيروت ، مصورة عن الطبعة الأولى . سنة ١٣٤٨ هـ ) .

ورواه الإمام الحاكم أيضا باختلاف في اللفظ وقال : " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه " . (الستدرك على الصحيحين ، كتاب البيوع ، المجلد الثاني / ص ٢٥) .

وقال الحافظ الذهبي في التلخيص : " صحيح " (المجلد الثاني ص ٢٥) .

ورواه أيضا الإمام البغوي في شرح السنة ، كتاب البيوع ، باب التشديد في الدين ، رقم الحديث ٢١٤٥ ، ٢٠١/٨ .

وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط : " إسناده حسن " (حاشية شرح

### المبحث الخامس :

#### تشريعات لاسترداد مال الدائن

لم يقف الإسلام عند حث المدينين على أداء الدين بل شرع تشريعات لاسترداد أموال الدائنين منهم . فوضع قيودا على حرية المدين ، كما قرر أن على المسلمين شعبا وحكومة مساعدة المدينين المعسرين . وبين أنه لا تركة إلا بعد أداء الدين . وكل تلك التشريعات تساعد على رد الأموال إلى أصحابها، وبهذا قدم الإسلام ضمانات لبقاء باب الإقراض مفتوحا، وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق الله تعالى في هذا المبحث تحت العناوين التالية :

- أ ( القيود على حرية المدين .
- ب ( مساعدة المدين .
- ج ( لا تركة إلا بعد أداء الدين .
- مخصصين لكل منها مطلبا مستقلا .

#### المطلب الأول :

##### القيود على حرية المدين

قد يستدين شخص، فتكثر الديون حتى تزيد على ماله، ولا يجد ما يؤدي جميع ديونه. كما يكون هناك أشخاص يستدينون ولا يرغبون في رد ما استدانوا. شرع الإسلام قيودا على حرية هؤلاء وأولئك ، وذلك لتمكين الدائنين من الحصول على أموالهم . وسنذكر تلك القيود بتوفيق الله تعالى في هذا المقام بتفصيل ملائم .

أولا : الحجز على المدين :



التصرف في ماله . ويُعرّف هذا في الفقه الإسلامي بالحجر . يقول الإمام  
(١)  
ابن قدامة : " الحجر هو في الشريعة منع الإنسان من التصرف في ماله " .  
كما يقول الإمام النووي : " من عليه ديون حالة زائدة على ماله يحجر عليه  
(٢)  
بسؤال الفرما " .

#### السند الشرعي للحجر على المدين :

وقد ثبت أن نبي الله عليه الصلاة والسلام حجر على معاذ رضي الله عنه لأجل  
الديون التي تراكت عليه . فقد روى كعب بن مالك رضي الله عنه أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ ماله ، وباعه في دين كان عليه " .  
(٣)  
ويقول الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني : " والحديث دليل على أنه  
(٤)  
يحجر الحاكم على المدين التصرف في ماله ، ويبيعه عنه لقضاء غرمائه " .

#### حكم تصرف المحجور :

ولو تصرف المحجور في ماله بعد الحجر لا ينفذ تصرفه . فقد روى الإمام

- 
- (١) المغني المجلد الرابع / ص ٥٠٥ . (٢) المنهاج ١٤٦/٢ .  
(٣) روى الحديث الإمام الحاكم في المستدرک على الصحيحين ، كتاب البيوع  
٥٨/٢ ، وقال الإمام الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين  
ولم يخرجاه ( المرجع السابق ) .  
ووافقه الذهبي ( انظر التلخيص للذهبي ٥٨/٢ - ٥٩ ) .  
ورواه أيضا الإمام الدارقطني في السنن الكبرى ، كتاب التفليس ، باب  
الحجر على المفلس وبيع ماله في ديونه ، ٤٨/٦ . ط . مجلس دائرة  
المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الهند ، الطبعة الأولى ، سنة  
الطبع ١٣٥٢ هـ ) .  
وقال الحافظ ابن حجر : " رواه الدارقطني وصححه الحاكم وأخرجه  
أبو داود مرسلًا ورجح إرساله نقلا عن بلوغ المرام ص ١١٥ .  
وقال ابن الصلاح : " هو حديث ثابت " ( نقلا عن سبل السلام  
للصنعاني ٨٢٨/٣ . الناشر - مكتبة عاطف . القاهرة بدون سنة  
الطبع ) .  
(٤) سبل السلام شرح بلوغ المرام ٨٢٨/٣ .

(١) أحمد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رجلا مات وترك مديبرا ودينا . فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه في دينهم فباعوا بشئمائة " .<sup>(٢)</sup>

ونقل الإمام البخاري عن الحسن أنه قال : " إذا أفلس وتبين لم يجز عتقه ولا بيعه ولا شراؤه " .<sup>(٣)</sup>

ولو تصدق مثل هذا الشخص تكون صدقته مردودة عليه . وفي هذا الصدر يقول الإمام البخاري : باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى . ومن تصدق وهو محتاج أو أهله محتاج أو عليه دين ، فالدين أحق أن يقضى من الصدقة والعتق والهبة ، وهو رد عليه . ليس له أن يتلف أموال الناس وقال النبي صلى الله عليه وسلم : " من أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله " .<sup>(٤)</sup>

وسبب رد الصدقة - كما يقول العلامة العيني في التعليق على كلام الإمام البخاري - لأن قضا الدين واجب . والصدقة تطوع . ومن أخذ ديننا وتصدق به ولا يجد ما يقضى به الدين فقد دخل تحت وعيد : " من أخذ أموال الناس أتلفه الله تعالى " .<sup>(٥)</sup>

#### ثانيا : حبس المدين :

قد يماطل الشخص الذي لديه ما يكفي لأداء الدين لكنه لا يريد

(١) مديبرا : التدبير هو العتق في دبر الحياة كأن يقول السيد لعبده : " أنت حر بعد موتي " .

(٢) الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل ، كتاب القرض والدين ، باب ما يجوز بيعه في الدين ، الجزء الخامس عشر / ص ٩٣ . والحديث رواه أيضا الإمام البخاري في صحيحه مختصرا ، كتاب الاستقراض باب من باع مال المفلس أو المعدم فقسمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه ، رقم الحديث ٢٤٠٣ ، المجلد الخامس / ص ٦٥ .

(٣) صحيح البخاري المجلد الخامس / ص ٦٢ .

(٤) المرجع السابق المجلد الثالث / ص ٢٩٤ .

أداءه . قرر الإسلام لمعالجة هذا أن الساطل يعرض نفسه لعقوبة الحبس  
فروى الشريد بن أوس الثقفي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال : " لي الواحد يحل عرضه وعقوبته " .<sup>(١)</sup>

ونقل الإمام البخاري عن سفيان أنه قال : " عقوبته الحبس " .<sup>(٢)</sup>

ويقول العلامة العيني في شرح الحديث : " واستدل به على مشروعية  
حبس المديون إذا كان قادرا على الوفاء تأديبا له لأنه ظالم حينئذ ،  
والظلم محرم وإن قل " .<sup>(٣)</sup>

وذكر الحافظ ابن أبي شيبة أن شريحا أمر بحبس شخص لم يــــؤد  
الدين .<sup>(٤)</sup>

وما أحب أن أشير إليه أن بعض العلماء ذهبوا إلى جواز حبس كل

(١) سنن ابن داود ، كتاب القضا ، باب الحبس في الدين وغيره ، المجلد الرابع / ص ١٢٩ . (المطبوع مع معالم السنن) ، ورواه أيضا الإمام النسائي في سننه ، كتاب البيوع ، مطل الغني ، الجزء السابع / ص ٣١٦ و ٣١٧ . والإمام ابن ماجة في سننه ، كتاب الصدقات ، باب الحبس في الدين والملازمة المجلد الثاني / ص ٨١١ ، والإمام أحمد كتاب التفليس والحجر ، باب ملازمة المولى وعقوبته الحبس ، الجزء الخامس عشر / ص ١٠٢-١٠٣ ، وابن حبان في صحيحه ( انظر مــــوارد الظلــــان للســــي زوائد ابن حبان ، كتاب البيوع ، باب في المطل ، رقم الحديث ١١٦٤ ، ص ٢٨٣ . وقال الحافظ ابن حجر : " إسناده حسن " . فتح الباري ٦٢/٥ .  
لي : بالفتح المطل .

الواجد : الغني من الوجد بالضم بمعنى القدرة .

(٢) صحيح البخاري ، المجلد الخامس / ص ٦٢ . ونقل الحافظ ابن أبي شيبة عن وكيع أنه قال : عرضه : شكايته ، وعقوبته : حبسه . مصنف ابن أبي شيبة الجزء السابع / ص ٧٩ .

(٣) عمدة القاري ، الجزء الثاني عشر / ص ٢٣٦ .

(٤) انظر مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب البيوع والأقضية ، في الحبس في الدين ٢٤٨/٦ ، الروايتين ٩٦٤ و ٩٦٥ ، وانظر أيضا مصنف عبد الرزاق ، كتاب البيوع ، باب الحبس في الدين ، الروايتــــين

مماطل معسرا كان أو موسرا . والقاضي شريح أيضا مع الذين يرون هذا الرأي . وذهب جمهور العلماء أن حكم الحبس خاص بالموسر المماطل، أما المعسر فله حق الإنظار . وفي هذا العدد يقول الإمام الخطابي: "في الحديث دليل على أن المعسر لا حبس عليه لأنه أباح حبسه إذا كان واجداً ، والمعدم غير واجد فلا حبس عليه . وقد اختلف الناس في هذا، فكان شريح يرى حبس العلي والمعدم ، وإلى هذا ذهب أصحاب الرأي . وقال مالك : لا حبس على المعسر إنما حظه الإنظار . ومذهب الشافعي أن من كان ظاهر حاله العسر فلا يحبس ، ومن كان ظاهر حاله اليسار حبس إذا امتنع من أداء الحق " (١) .

### ثالثا : منع المدين من السفر :

إلى جانب ما ذكرنا ، بين الفقهاء أن لصاحب الحق منع المدين من السفر إذا كان في سفره خوف ضياع حقه . يقول الإمام الخرقى : " من أراد سفرا وعليه حق يستحق قبل مدة سفره فلصاحب الحق منعه " . ويقول الإمام ابن قدامة في شرح عبارة الخرقى : " وجملته ذلك أن من عليه الدين إذا أراد السفر وأراد غريمه منعه نظرنا ، فإن كان محل الدين قبل محله قدومه من السفر ، مثل أن يكون سفره إلى الحج لا يقدم إلا في صفره ، ودينه يحل في المحرم أو ذى الحجة ، فله منعه من السفر ، لأن عليه ضررا في تأخير حقه عن محله .

فإن أقام ضمانا مليئا أو دفع رهنا يفي بالدين عند المحل فله السفر لأن الضرر يزول بذلك . وأما إن كان لا يحل إلا بعد محل السفر مثل أن يكون محله في ربيع وقدمه في صفر نظرنا : فمن كان سفره إلى الجهاد فله منعه إلا بضمين أو رهن ، لأنه سفر يتعرض فيه للشهادة وذهاب النفس فلا يأمن فوات الحق .

ولن كان سفره لغير الجهاد فظاهر كلام الخرقى أنه ليس له منعه، وهو أحد الروايتين عن أحمد، لأن هذا السفر ليس بلمارة على منع الحق فسيحلّه فلم يملك منعه منه كالسفر القصير وكالسعي إلى الجمعة <sup>(١)</sup> .

### المطلب الثاني :

#### مساعدة المدينين

قد يستدين الشخص ويرغب في أداء الدين ويبذل جهده لذلك، لكنّه لا يجد ما يفي بدينه . عالج الإسلام وضعه، فحث الدائن على إنظاره ووَضَعَ الدين عنه . هذا من جانب - وقد تكلمنا عنه سابقاً تحت عنوان "آداب التعامل مع المستقرضين" - ومن جانب آخر هيأ الإسلام له فرصة للحصول على مساعدة لرد الدين من قبل المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية . وهذا ما سنحاول بيانه بتوفيق من الله تعالى في هذا المقام .

#### أولاً : مساعدة المدينين من قبل المجتمع الإسلامي :

جعل الله الذين ركبهم الدين ولا وفاء عندهم ، من المستحقين للصدقات . يقول الله تعالى : ( إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم ) <sup>(٢)</sup> .

والغارمون - كما يقول الإمام القرطبي - " هم الذين ركبهم الدين ولا وفاء عندهم به . ولا خلاف فيه . اللهم من أدان في سفاهة فلمن لا يعطى منها ولا من غيرها إلّا أن يتوب . ويعطى منها من له مال ، وعليه دين

(١) المغني الجزء الرابع / ص ٥٠٣ - ٥٠٤ .

(٢) انظر ص ٢٤٠ - ٢٤٥ من هذه الرسالة .

(٣) سورة التوبة / الآية ٦٠ .

محيط به ما يقضى به دينه . فلن لم يكن له مال وعليه دين فهو فقير  
(١)  
وغارم فيعطى بالوصفين " .

وأمر النبي الكريم عليه الصلاة والسلام بالصدقة على من لزمته الديون  
فقد روى الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : " أصيب  
رجل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها فكثر دينه ،  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تصدقوا عليه " . فتصدق الناس  
عليه . فلم يبلغ ذلك وفاً دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
(٢)  
" خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك " .

يقول الإمام النووي في شرح الحديث : " فيه التعاون على السبب  
(٣)  
والتقوى ، ومواساة المحتاج ، ومن عليه الدين ، والحث على الصدقة عليه " .

وبهذا قدم الإسلام للمدينين العاجزين عن أداء الديون فرصة للحصول  
على ما يعينهم على أدائها من قبل إخوانهم المسلمين .

#### ثانيا : مسئولية بيت المال لمساعدة المدينين :

لم يقتصر الإسلام على حث المحسنين على مساعدة المدينين وفرض  
نصيبهم في الصدقات . بل قرر أن من مسئوليات الدولة الإسلامية مساعدتهم  
فقد روى الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان يُؤْتَى بالرجل المتوفى ، عليه الدين فيسأل : " هل  
ترك لدينه قضا ؟ " فلن حدث أنه ترك لدينه وفاً صلى الله عليه ، وإلا قال

(١) تفسير القرطبي الجزء الثامن / ص ١٨٣ - ١٨٤ . ويقول القاضي أبو  
السعود في تفسير الفارمين : " الذين تداينوا لأنفسهم في غير معصية  
لأن لم يكن لهم نصاب فاضل عن ديونهم " . تفسير أبي السعود .

الجزء الرابع / ص ٧٦ .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الساقاة ، باب استعجاب وضع الدين ، رقم  
الحديث ١٥٥٦ ، المجلد الثالث / ص ١١٩١ .

للمسلمين : " صلّوا على صاحبكم . " فلما فتح الله عليه الفتوح ، فقال : " أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفي من المؤمنين فترك ديناً فعلي<sup>(١)</sup> قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته " .

وكان قراره عليه الصلاة والسلام لقضاء دين المتوفي لكونه والياً لأموال المسلمين ، ولذا هذا من مسئوليات ولاية أمور المسلمين بعده عليه الصلاة والسلام . يقول الحافظ ابن حجر في هذا العدد : " وهل كان ذلك من خصائصه أو يجب على ولاية الأمر بعده ؟ والراجح الاستمرار لكن وجوب الوفاء<sup>(٢)</sup> لنا هو من مال المصالح " . كما يقول ابن بطال : " وهكذا يلزم المتولي لأمر المسلمين أن يفعله بمن مات ، وعليه دين ، فلن لم يفعل فالإثم عليه ،<sup>(٣)</sup> إن كان حق الميت في بيت المال يفي بقدر ما عليه من الدين وإلا فيسقطه " .

وكان ولاية أمر المسلمين من بعده عليه الصلاة والسلام يهتمون بذلك الأمر الهام . ومن هذا ما روى الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام قال : " كتب عمر بن عبدالعزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن - وهو بالعراق - أن أخرج أعطياتهم . فكتب إليه عبد الحميد : " إني قد أخرجت للناس أعطياتهم وقد بقي في بيت المال مال " . فكتب إليه : أن انظر كل من أدا في غير<sup>(٤)</sup> سفه ولا سرف فاقض عنه " .

#### شروط استحقاق ساعدة بيت المال :

ليس لأحد أن يتصوّر أن له أكل أموال الناس باسم القرض ، ثم بعد ذلك على بيت المال أداء ما في ذمته . هناك شروط لا بد من توفرها

(١) صحيح البخاري ، كتاب الكفالة ، باب الدين ، رقم الحديث ٢٢٩٨ ، المجلد الرابع / ص ٤٧٢ .

(٢) فتح الباري ١٠/١٢ .

(٣) نقلاً عن المرجع السابق / ص ٤٧٨ .

(٤) كتاب الأموال ، باب تعجيل إخراج الفيء ، وقسمته بين أهله ، رقم

الرواية ٦٢٥ ، ص ٢٣٤ .

للحصول على المساعدة من بيت المال ومن تلك الشروط :

١- وجود سبب معقول ومشروع للاستدانة :

ليس على بيت المال مساعدة إلا من استدان لغرض مشروع وسبب معقول، أما من يستدين للإسراف أو التبذير فليس على بيت المال أى مسئولية تجاه قرضه . وهذا ما نستفيده من كتاب عمر بن عبدالعزيز رحمه الله تعالى حيث قال : " ان انظر كل من أدان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه " .<sup>(١)</sup> وروى بنا أيضا أن الإمام القرطبي والقاضي أبا السعود أيضا ذكرا هذا الشرط لاستحقاق الغارم نصيبه من الصدقات .<sup>(٢)</sup>

٢- بذل الجهد من المقرض لأداء الدين :

لا يجوز للشخص الذى يستدين لغرض مشروع أن يتصور بأنه لم يبق في ذمته إلا الانتظار حتى يؤدي بيت المال دينه بل يجب عليه أن لا يألوا جهدا لأداء ما في ذمته . لكنه إذا لم يتمكن من أداء ما في ذمته بعد بذل جميع ما آتاه الله من طاقات فجينئذ تأتي مسئولية بيت المال ، وهذا ما نستفيده من الحديث الذى رواه عائشة رضي الله عنها قالت : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من حمل من أمتي دينا ثم جهد فسي قضاؤه ، ثم مات قبل أن يقضيه فأنا وليه " .<sup>(٣)</sup>

٣- وجود الأموال في بيت المال :

مع توفر الشرطين السابقين ، لا يجب على ولاية الأمور أداء الدين عن المدنيين إلا إذا توفرت الأموال في بيت المال . وهذا ما نستنبطه

(١) كتاب الأموال ص ٢٣٤ . (٢) انظر ص ٢٦١ - ٢٦٢ من هذه الرسالة .

(٣) نقلا عن الترغيب والترهيب ، المجلد الثاني / ص ٥٩٨ ، وقال الحافظ المنذرى : " رواه أحمد بإسناد جيد وأبو يعلى والطبراني في الأوسط" المرجع السابق .

وانظر أيضا الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ، كتاب القرض



من معاملته عليه الصلاة والسلام مع المدينين قبل وجود الأموال في بيوت المال وبعده . أما قبل وجود الأموال فكان عليه الصلاة والسلام يتوقف عن صلاة الجنازة على المدينين ، وأما بعد توفر الأموال فأعلن عن سياسته الكريمة تجاه المدينين بقوله المشهور : " أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم .<sup>(١)</sup> فمن توفي من المؤمنين فترك ديناً فعلي قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته " . صلى الله عليه وسلم .

### المطلب الثالث :

#### لا تركة إلا بعد أداء الدين

من التشريعات التي شرعها الإسلام لرد الأموال إلى أصحابها أن قرر أنه لا تركة إلا بعد أداء الدين . يقول الله تعالى : ( ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد . فلو كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين . ولهبن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد . فلو كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية<sup>(٢)</sup> توصون بها أو دين ) .

ذكر الإمام القرطبي في تفسير الآية : " ولا ميراث إلا بعد أداء الدين<sup>(٣)</sup> والوصية " .

ويقدم أداء الدين على تقسيم الإرث حتى ولو كان الوارثون صفاراً . فقد روى الإمام أحمد عن سعد بن الأطول قال : مات أخي وترك ثلاثمائة دينار وترك صفاراً فأردت أن أنفق عليهم . فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن أخاك محبوس بدينه فانهب فاقض عنه " . قال : فذهبت

(١) انظر تخريج هذا الحديث في ص ٢٥٢ ، ٢٦٢ من الرسالة .

(٢) سورة النساء / الآية ١٢ .

(٣) تفسير القرطبي الجزء الخامس / ص ٦١ .

فقضيت عنه ، ثم جئت فقلت : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد قضيت عنه ولم يبق إلا امرأة تدعى دينارين وليست لها بينة . قال: أعطها<sup>(١)</sup> فلإنها صادقة " .

#### المطلب الرابع :

#### تقديم الدين على الوصية

ثم إن نبي الله صلى الله عليه وسلم بين أن أداء الدين مقدم على الوصية ، وإن كانت الوصية قد ورد ذكرها قبل الدين في الآية . فقد روى الإمام أحمد عن علي رضي الله عنه قال : " إنكم تقرؤون ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية " .<sup>(٢)</sup>

- 
- (١) نقلا عن الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل ، الجزء الخامس عشر / ص ٩١ . ورواه الإمام ابن ماجة أيضا في سننه ، كتاب الصدقات ، باب أداء الدين عن الميت ، رقم الحديث ٢٤٣٣ ، المجلد الثاني / ص ٨١٣ ، باختلاف يسير في اللفظ ، ونقل الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي عن الزوائد قول صاحبه : " إسناده صحيح " ( حاشية الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي على سنن ابن ماجة ٢ / ٨١٣ ) .
- (٢) الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ، كتاب القرض والدين ، باب تقديم الدين على الوصية ، ٩٢ / ١٥ ، ورواه أيضا الإمام الترمذي في جامعه ، كتاب الفرائض ، باب ما جاء في ميراث الإخوة من الأب والأم ، ورواه أيضا الإمام ابن ماجة في سننه كتاب الوصايا ، باب الدين قبل الوصية ، رقم الحديث ٢٧١٥ ، ٩٠٦ / ٢ ، ورواه أيضا الإمام الشافعي في سننه ( انظر بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن ، كتاب الوقف والوصايا ، باب ما جاء في الدين وقضائه قبل الوصية والتشديد فيه ، ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ للشيخ أحمد عبدالرحمن البنا . ط . دار الأنوار بمصر ، الطبعة الأولى ، سنة الطبع ١٣٦٩ هـ ) .
- وقال الإمام الترمذي عن الحديث : " لا نعرفه إلا من حديث الحارث وقد تكلم فيه بعض أهل العلم . لكن كان حافظا للفرائض معتنيا بها والحساب .

وذكر الحافظ ابن كثير في هذا الصدر : " أجمع العلماء من السلف والخلف على أن الدين مقدم على الوصية " .<sup>(١)</sup>

وأما تقديم ذكر الوصية على ذكر الدين فلا توجب التبذئة بتنفيذ الوصية لأن " أو " لا توجب الترتيب . وفي هذا يقول الإمام أبو بكر الجصاص : " وتقديم الوصية على الدين في الذكر غير موجب للتبذئة بها على الدين لأن " أو " لا توجب الترتيب " . ومعنى الآية والله أعلم بالصواب - أن الميراث بعدهما ، إذا وجد كلاهما فالميراث بعدهما وإذا وجد واحد منهما فالميراث بعده . وفي هذا يقول الإمام ابن الجوزي<sup>(٢)</sup> " إنما تدل على أن أحدهما إن كان ، فالميراث بعده ، وكذلك إن كانا " .

وأما حكمة تقديم ذكر الوصية على ذكر الدين فذكر المفسرون وجوها عديدة لبيانها . منها أن الوصية مظنة للتفريط فقدم ذكرها لإظهار كمال العناية بها . وفي هذا يقول القاضي أبو السعود : " تقديم الوصية ذكرها مع تأخرها عنه حكما لإظهار كمال العناية بتنفيذها لكونها مظنة للتفريط في أرائها " .<sup>(٤)</sup>

ومنها أن وجود الوصية - كما يقول الإمام ابن العربي - أكثر من وجود الدين فقدم في الذكر ما يقع غالبا في الوجود .<sup>(٥)</sup>

ومنها أنها قدمت لبيان أنها مثل الدين في تقديمها على سبيل الوثقة مع كونها أقل شأنًا منه من جهة الاستيفاء ، إذ لو هلك شيء من المال لدخل النقصان على أصحاب الوصايا في الثلث كما يدخل على الورثة .

(١) مختصر تفسير ابن كثير ٣٦٣/١ ، وانظر أيضا أحكام القرآن للجصاص حيث يقول : " وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين " . ( ٩٥/١ ) .

(٢) أحكام القرآن ٩٥/١ . وانظر أيضا أحكام القرآن لابن العربي ٣٤٣/١ ، وزاد المسير ٢٨/٢ . لابن الجوزي ط . المكتب الاسلامي بيروت ١٣٨٤ هـ .

(٣) زاد المسير ٢٨/٢ .

(٤) تفسير أبي السعود ١٥٠/٢ . انظر أيضا الاكليل في استنباط التنزيل

وليس كذلك في الدين، لأنه لو هلك من المال شيء استوفي الدين كله من الباقي، وإن استغرق، وبطل حق الموصي له والورثة جميعا . وفي هذا يقول الإمام أبو بكر الجصاص : " وإنما ذكر الله تعالى ذلك بعد ذكر الميراث لإعلامنا أن سهام الورثة معتبرة بعد الوصية كما هي معتبرة (١) بعد الدين، وإن كانت الوصية مخالفة للدين من جهة الاستيفاء .

هكذا شرع الإسلام تشريعات لردّ الأموال لأصحابها ، وبذلك قدم ضمانات لإبقاء باب الإقراض مفتوحا . وفتح هذا الباب ما يساعد بفضـل الله تعالى على سدّ باب الربا . وإنني بهذه المناسبة أناشد كل من يريد أن يخفى التعامل الربوي أن يساهم في فتح باب الإقراض كل على قدر طاقته .

## الفصل السادس

### مسئولية الدولة الإسلامية في مكافحة الربا

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين ، بل لا قيام للدين إلّا بها " .<sup>(١)</sup>

ومكافحة الربا من أهم أمور الدين ، ولا تتم إلّا إذا كانت هناك دولة إسلامية تقوم بواجباتها تجاه هذا الأمر .

ومن واجبات الدولة الإسلامية في هذا الصدد منع اكتناز الأموال في أيدي طائفة محدودة من الناس ، ولإلزام الأغنياء بالإنفاق على الأقارب ، ومطالبة المجتمع برعاية الفقراء والمساكين والأرامل واليتامى . كما أن من واجباتها ترشيد الناس بإنفاق أموالهم وفق الشريعة الإسلامية ، وفرض الحظر على الإنفاق في المحظورات والحجر على السفهاء والمبذرين والمسرفين .

إضافة إلى ذلك من واجباتها إقراض المحتاجين ، وساندة المقرضين في استرداد أموالهم ، وتسديد الديون عند عجز المدينين .

ولا تغف مسؤولية الدولة الإسلامية عند هذا الحد بل عليها أن تلغى نظام الربا وتوقع عقوبات تعزيرية على من يتعامل به .

وقد تناولنا بعض واجبات الدولة الإسلامية في الفصول السابقة بتوفيق من الله تعالى كما سنعالج بعضها منها بمشيئة الله تعالى في الفصول اللاحقة . وستقتصر معالجتنا لمسئولية الدولة الإسلامية في هذا الفصل على مسؤوليتها من حيث إلغاء نظام الربا وتعزير المتعاملين به ، ونتناولها تحت العنوانين التاليين إن شاء الله تعالى :

- ١- إلغاء نظام الرضا .
- ٢- توقيع العقوبات التعزيرية على من يتعامل بالرضا .
- مخصصين لكل منهما مبحثا مستقلا .

## المبحث الأول :

### إلغاء نظام الربا

حرّم الله الربا وبَيّن سوء عاقبة آكله كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شناعته وعظم جريمته عند الله تعالى . ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يجب على إمام المسلمين أن يلغي هذا النظام حيث إن الله تعالى يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن .

ولقد أعلن أمام المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه إلغاء نظام الربا في حجة الوداع . فقد روى الإمام مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما - في حديثه الطويل عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم : فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن الوادي . فخطب الناس وقال : " إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا . في شهركم هذا . في بلدكم هذا . ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع . ودماء الجاهلية موضوعة . وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث . كان مسترضعا في بني سعد فقتلته هذيل . وربا الجاهلية موضوعة . وأول ربا أضع ربانا ، ربا عباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله " (١)

ومعنى موضوع : كما يقول الإمام النووي : " المراد بالوضع السرد والإبطال " (٢) .

فهكذا أبطل الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم نظام الربا بقوة السلطة .

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم

رقم الحديث ١٢١٨ ، الجزء الثاني / ص ٨٨٩ .

بطن الوادي : هو وادي عُرنة .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ١٨٣/٨ .

ولذا أردنا مكافحة الربا الآن فلا بد للدولة الإسلامية أن تقوم بواجبها في هذا المجال فتمنع من التعامل الربوي بقوة القانون . يقول الشيخ أبو الأعلى المودودي في بيان ضرورة إلغاء النظام الربوي من قبل الدولة الإسلامية : والذين يظنون أنه إذا تم أولا وضع نظام غير ربوي للماليات بطل الربا بنفسه أو ألغي بموجب القانون بعده على الفور ، إنما يريدون أن يأتوا البيوت من غير أبوابها فلن الربا ما دام مباحا جاريا يسندده القانون ، وما دامت المحاكم تعترف بمشروعية الصفقات الربوية بين الدائن والمدين وتنفذها بالقوة لا يمكن أن يبرز إلى حيز الوجود وينمو نظام صحيح غير ربوي للمالية . لا بد لكم إن أردتم الخلاص من شر الربا أن تلغوا نظامه بموجب القانون عند أول خطوة <sup>(١)</sup> .

وقد بلغ اهتمام رسول الله صلى الله عليه وسلم بإلغاء النظام الربوي أنه حينما عاهد نصارى نجران اشتراط عليهم ترك المزاباة . وجعل نقض <sup>(٢)</sup> هذا الشرط موجبا لإلغاء العهد .

وألغى أمير المؤمنين عمر الفاروق رضي الله عنه العهد معهم حين أصابوا الربا في زمانه <sup>(٣)</sup> .

---

(١) كتاب "الربا" ، للشيخ المودودي ، ص ١٢٣ - ١٢٤ باختصار . ط .  
مؤسسة الرسالة بيروت . سنة الطبع ١٣٩٩ هـ .  
(٢) انظر للتفصيل ص ٥٢ من هذه الرسالة .  
(٣) انظر للتفصيل ص ٥٣ من هذه الرسالة .



## المبحث الثاني :

### توقيع العقوبات التعزيرية على كل من يتعامل بالربا

ولا تقتصر مسئولية الدولة الإسلامية على إلغاء نظام الربا فحسب بل عليها أن تعزّر وتعاقب من يعود إليه لأن من لا يستقيم بالكلام يقوم بالحديد . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا المجال : " يقول الله تعالى : ( لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ) فالقصد من إرسال الرسل، وإنزال الكتب، أن يقوم الناس بالقسط في حقوق الله وحقوق خلقه . ثم قال تعالى : ( وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ) فمن عدل عن الكتاب قوم بالحديد ، ولهذا كان قوام الدين بالمصحف والسيف " .<sup>(١)</sup>

والسند لتوقيع العقوبات التعزيرية على من عاد إلى التعامل بالربا قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين . فلن لم تفعلوا فآذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ) . يقول الإمام القرطبي في تفسير الآيتين : " هذا وعيد لمن لم يذروا الربا، والحرب داعية القتل " .<sup>(٢)</sup>

وقد قدم الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم الصورة التطبيقية لما ورد في قوله تعالى حيث كتب إلى عامله بمكة أن يعلن حربا ضد من لم يتب عن التعامل بالربا . فقد نقل العلامة العيني عن زيد بن أسلم وابن جريح ومقاتل بن حيان والسدي أن هذا السياق ( الآيات المذكورة أعلاه ) نزل في بني عمرو بن عмир من ثقيف وبني المغيرة من بني مخزوم، وكان بينهم

(١) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ص ٣١ .

(٢) سورة البقرة / الآيتان ٢٧٨ و ٢٧٩ .

(٣) تفسير القرطبي ٣ / ٢٦٣ ، وانظر أيضا مختصر تفسير ابن كثير ١ / ٢٥٠

ربا في الجاهلية، فلما جاء الإسلام ودخلوا فيه طلب ثقيف أن يأخذه منهم . فتشاجروا . وقال بنو المغيرة : " لا نؤدى الربا في الإسلام " . فكتب في ذلك عتاب بن أسيد نائب مكة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت هذه الآية . فكتب بها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى — ( يا أيها الذين آمنوا . . . . . فأذنوا بحرب من الله ورسوله ) .

(١)

فقالوا : " نتوب إلى الله ونذر ما بقي من الربا " فتركه كلهم .

وهكذا يجب على ولاية المسلمين أن يوقعوا عقوبات تعزيرية على من لم يتب عن المعاملات الربوية . يقول ابن عباس رضي الله عنهما : " فمن كان مقبياً على الربا لا ينزع عنه ، فحق على إمام المسلمين أن يستتيهه فلن نزع وإلا ضرب عنقه " . كما يقول الحسن وابن سيرين رحمهما الله تعالى : " والله إن هؤلاء الصيارفة لأكلة الربا وإنهم قد أذنوا بحرب من الله ورسوله ولو كان على الناس إمام عادل لاستتابهم فلن تابوا وإلا وضع فيهم السلاح " .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الصدد : " وعلى ولي الأمر المنع من هذه المعاملات الربوية وعقوبة من يفعلها ورد الناس فيها إلى رؤوس أموالهم دون الزيادات " .

فهكذا بين علماء الأمة أن على الإمام توقيع العقوبات التعزيرية على المتعاملين بالربا . أما نوعيتها فللإمام أن يختار منها ما يكون رادعاً كما هو شأن العقوبات التعزيرية .

---

(١) عمدة القارى ٢٠١/١١ ، وانظر أيضا كتاب التسهيل لعلوم التنزيل

للغرناطي ١٦٩/١ .

(٢) تفسير الطبرى ٢٥/٦ .

(٣) عمدة القارى ٢٠٢/١١ .

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٤٣٨/٢٩ .

## الباب الثالث

الذابير الواقية من ربا القروض  
الاستهلاكية

### تمهيد :

قد يرى المرء أنه في حاجة إلى المال للإنفاق في أغراضه الشخصية من طعام وشراب وملبس وسكن وعلاج وزواج وغير ذلك ، فيرغب في الاقتراض بالربا . عالج الإسلام وضعه فحثه على العمل بل أوجب عليه طلب الحلال كي يجد ما يكفي لتلبية أغراضه المباحة .

ثم إن الشخص قد يبذل جهده لكسب الرزق لكنه لا يجد ما يفي بحاجاته . كما قد يكون عاجزا عن العمل بسبب مرضه أو شيخوخته أو صغر سنه ، فشرع الإسلام نظام التكافل الاجتماعي لرعايته هو وأمثاله وتوفير النفقات اللازمة لهم .

لكن ما يلاحظ أن بعض الناس يرغب في إنفاق ما حصل عليه بعرق جبينه أو بموجب نظام التكافل الاجتماعي إسرافا أو تبذيرا ، فنظم الإسلام الإنفاق كي لا يهلك ماله ثم يرى حاجة إلى الاقتراض بالربا .

فهكذا شرع الإسلام تدابير تقي الناس من الاقتراض بالربا لأغراض استهلاكية ، وسنعالج هذا الموضوع في هذا الباب بتوفيق اللطيف الخبير تحت العناوين التالية :

- ١- الحث على العمل لكسب العيش .
- ٢- التكافل الاجتماعي .
- ٣- ترشيد الإنفاق .
- مخصصين لكل منها فصلا مستقلا .

## الفصل الأول

### الحث على العمل لكسب العيش

فرض الإسلام على العباد بذل جهد لكسب مالا بد منه . وبـين أن رسل الله تعالى عليهم السلام كانوا يعملون ، وأن للعامل أجرا عظيما ومنزلة كبيرة عند الله تعالى . ولم يقف الأمر عند فرض العمل على العباد بل جعل الله لهم النهار معاشا ، وسخر لهم البحر والبر تيسيرا لا بتفاه فضل . كما أباح لهم الاكتساب من مجالات متعددة . وجعل من واجبات الدولة الإسلامية توفير فرص العمل للناس وتشغيلهم في أعمال مختلفة .

وسنتكلم عن هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى في هذا الفصل تحت

العناوين التالية :

- ١- وجوب العمل لكسب العيش .
  - ٢- عمل رسل الله تعالى عليهم الصلاة والسلام لكسب العيش .
  - ٣- فضل السعي لكسب العيش .
  - ٤- تسخير الكون للعباد .
  - ٥- إباحة الاكتساب من مجالات متعددة .
  - ٦- مسؤولية الدولة الإسلامية لتشغيل العاطلين .
- مخصصين لكل منها مبحثا مستقلا .

## المبحث الأول :

### وجوب العمل لكسب العيش

#### وجوب طلب الحلال :

فرض الإسلام على العباد أن يسعوا ويبتذلوا الجهد لكسب العيش . فقد روى الإمام الطبراني عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " طلب الحلال واجب على كل مسلم " . كما روى الإمام البيهقي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : طلب كسب الحلال فريضة بعد الفريضة " .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

ومعنى كونه " فريضة بعد الفريضة " أن مرتبته في الفرائض بعد الصلاة والصوم والزكاة والحج ، أو معناه أن طلب الحلال فريضة مستمرة . يقول العلامة طي القاري في شرح الحديث : " ( بعد الفريضة ) كناية عن أن فريضة طلب كسب الحلال لا تكون في مرتبة فرضية الصلاة والصوم والحج وغيرها . وقبل معناه أنه فريضة متعاقبة يتلو بعضها البعض لا غاية لها إذ كسب الحلال أصل الورع وأساس التقوى " .<sup>(٣)</sup>

وقد نصّ بعض الأئمة أيضا على فرضية كسب مالا يد منه . يقول الإمام

---

(١) نقلا عن الترهيب والترهيب ٢ / ص ٥٤٦ . وقال الحافظ المنذرى : رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن إن شاء الله " . ( المرجع السابق ) .

(٢) نقلا عن مشكاة المصابيح ، كتاب البيوع ، باب المكسب وطلب الحلال ، الفصل الثالث ، رقم الحديث ( ٢٧٨١ ، ٨٤٧ / ٢٠ ، ط . المكتسب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، سنة الطبع ١٣٩٩ هـ . وقال العلامة السخاوي عن الحديث الشريف : " وفي سنده عباد بن كثير . قال البيهقي : " تفرد به عباد وهو ضعيف " . ثم ذكر السخاوي شواهد للحديث وقال : بعضها يؤكد بعضها لا سيما وشواهد كثيرة " . ( المقاصد الحسنة للسخاوي ، ص ٣١٦ ، رقم الحديث ٨٠١ ط . دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ ) .

(٣) مرقاة المفاتيح ٣ / ٢٩٨ باختصار .

محمد بن الحسن الشيباني : " ثم المذهب عند جمهور الفقهاء رحمهم الله تعالى من أهل السنة والجماعة أن الكسب بقدر مالا بد منه فريضة " .<sup>(١)</sup>

وقد استدل بعض العلماء على وجوب كسب مالا بد منه من الآية ( فلماذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ) يقول الحافظ ابن حجر : واختلف في الأمر المذكور في قوله تعالى ( فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ) فالأكثر على أنه للإباحة . وقال السداوي الشارح : " هو على الإباحة لمن له كفاف ولمن لا يطيق التكسب ، وعلى الوجوب للقادر الذي لا شيء عنده لثلا يحتاج إلى السؤال ، وهو محرم عليه مع القدرة على التكسب " .<sup>(٢)</sup>

كما استدل الإمام محمد الشيباني على وجوب الكسب من الآية : ( أنفقوا من طيبات ما كسبتم ) إلى جانب ما ذكر من أدلة أخرى . فقال : " وحجتنا في ذلك قوله تعالى ( أنفقوا من طيبات ما كسبتم ) والأمر حقيقة للوجوب ولا يتصور الإنفاق من المكسوب إلا بعد الكسب ، وما لا يتوصل إلى إقامة العبادة إلا به ، ولا يتوصل إلى إقامة الغرض إلا به يكون فرضاً " .<sup>(٣)</sup>

#### مراتب الكسب من حيث الوجوب :

ثم إن الكسب له مراتب من حيث الوجوب . فأولها كسب مالا بد منه ، وثانيها كسب ما يؤدي به دينه الواجب عليه ، وثالثها اكتساب ما ينفق على عياله ، ورابعها اكتساب ما ينفق على أبوين معسرين له . وفي هذا العدد يقول الإمام محمد بن الحسن : ثم الكسب على مراتب : فمقدار مالا بد منه يعني ما يقيم به صلبه ، يفترض على كل أحد اكتسابه عيلاً لأنه لا يتوصل إلى إقامة الفرائض إلا به ، وما يتوصل به إلى إقامة الفرائض يكون

(١) كتاب الكسب للإمام محمد الشيباني ص ٤٤ ( المطبوع بتحقيق د . سهيل زكار ، نشر وتوزيع : عبد الهادي حرصوني ، دمشق ، الطبعة الأولى

فرضا . فلان لم يكتسب زيادة على ذلك فهو في سعة من ذلك .

وهذا إذا لم يكن عليه دين . فلان كان عليه دين فلا اكتساب بقدر ما يقضي به دينه فرض عليه لأن قضاء الدين مستحق عليه عينا . قال صلى الله عليه وسلم : " الدين مقضي " وبالاكتساب يتوصل إليه .<sup>(١)</sup>

وكذا إن كان له عيال من زوجة وأولاد فإنه يفترض عليه الكسب بقدر الكفاية عينا لأن الإنفاق على زوجته مستحق عليه . قال تعالى : (أسكوهن من حيث سكنتم من وجدكم ) معناه وأنفقوا عليهن من وجدكم . وقال جل وعلا : ( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن ) . وقال عز وجل : ( ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ) وإنما يتوصل إلى إنفاق هذا بالكسب.<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>

فلان كان له أبوان معسران فإنه يفترض عليه الكسب بقدر كفايتهما لأن نفقتهما مستحق عليه مع عسرتهم إذا كان متمكنا من الكسب . قال صلى الله عليه وسلم للرجل الذي آتاه وقال : " أريد الجهاد معك . فقال : " ألك أبوان ؟ قال : نعم . قال صلى الله عليه وسلم : " ارجع ففیهما فجاهد " يعني اكتسب فأنفق عليهما . وقال تعالى : ( وصاحبهما في الدنيا معروفا ) وليس من المصاحبة بالمعروف تركهما يموتان جوعا مع قدرته على<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده عن أبي أمانة الباهلي في حديث طويل ٢٦٧/٥ ، ط . المكتب الإسلامي بيروت . ورواه أيضا أبو داود والترمذي وغيرهما . وقال الشيخ ناصر الدين الألباني عن إسناد الحديث : " أنه حسن " . انظر لإرواء الغليل ، رقم الحديث ١٤١٢ ، ٥ / ٢٤٥ .

(٢) سورة الطلاق / الآية ٦ .

(٣) سورة البقرة / الآية ٢٣٣ .

(٤) سورة الطلاق / الآية ٧ .

(٥) رواه مسلم ولغظه كما روى عبد الله بن عمرو قال : " جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستأذنه في الجهاد . فقال : أحبي والداك ؟ قال : نعم . قال : ففيهما فجاهد " . رقم الحديث

٢٥٤٩ ( ١٩٧٥/٤ ) .

(٦) سورة لقمان / الآية ١٥ .



(١)

الكسب .

ذم العاقل :

هذا ، وقد نُقِلَ ذم العاقل عن العمل عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد نقل ابن الجوزي عن محمد بن طهم قال : " بلغني أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان إذا رأى فلانا فأعجبه سأل عنه ، هل له من حرفة ؟ فلن قيل : لا . قال : " سقط من عيني " .

كما روى عبادة بن فرة قال : " لقي عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ناسا من أهل اليمن ، فقال : " من أنتم ؟ فقالوا : " متوكلون " قال : " كذبتُم . ما أنتم متوكلون . إنما المتوكل رجل ألقى حبة في الأرض وتوكل على الله " .

كما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : " إني لأكره الرجل فارغا لا في عمل الدنيا ولا في الآخرة " .

- 
- (١) كتاب الكسب ص ٥٦ - ٥٨ باختصار .  
(٢) تلبيس إبليس ص ٢٨٣ ، ط . مكتبة الدعوة الإسلامية لشباب الأزهر . ( انظر أيضا كنز العمال ، كتاب البيوع ، باب في الكسب ، فضل الكسب ، رقم الرواية ٦٦٥ ، ٦٩/٤ ) . وأشار المؤلف إلى أنه أخرجه الدينوري . ( ط . مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن . الهند . الطبعة الثانية ، سنة الطبع ١٣٧٣ هـ ) .  
(٣) المرجع السابق ، أنواع الكسب ، رقم الرواية ٦٨٢ ، ٧٢/٤ . وأشار إلى أنه قد رواها الحكيم وابن أبي الدنيا في التوكل والعسكرة في الأمثال والدينوري في المجالسة .  
(٤) نقلا عن المقاصد الحسنة للسخاوي وقال : أخرجه سعيد بن منصور في سننه ص ١٢٦ ، رقم الحديث ٢٤٦ . وقال السخاوي : وأخرج ابن أبي شيبة من طريق المسيب بن نافع قال : قال ابن مسعود : " إني لأمقت الرجل أراه فارغا ليس في شي من عمل دنيا ولا آخرة " . ( المرجع السابق ص ١٢٦ ) .

ونقل أبو القاسم بن الخثلي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه سأله :  
ما تقول في رجل جلس في بيته أو في مسجده وقال : لا أعمل شيئاً حتى  
يأتيني رزقي . فقال أحمد : " هذا رجل جهل العلم . أما سمعت  
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " جعل الله رزقي تحت ظل رمحي " .  
والحديث الآخر في ذكر الطير : " تغدو خماساً وتروح بطاناً " فذكر أنها  
(١)  
(٢)  
(٣)  
تغدو في طلب الرزق . "

فهكذا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب العمل لكسب ما  
لا بد منه، وندم سلفنا الصالح العاقل عن العمل لكسب العيش .

- 
- (١) وتام الحديث كما رواه الإمام أحمد في السند عن ابن عمر رضي الله  
عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " بعثت بين يدي  
الساعة بالسيف حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقي تحت  
ظل رمحي ، وجعل الذلة والصغار على من خالف أمري ، ومن تشبه  
بقوم فهو منهم " . ( ٥٠ / ٢ ط . المكتب الإسلامي ) .  
وقال الشيخ أحمد محمد شاكر عن الحديث : " إسناده صحيح " ( حاشية  
الشيخ أحمد محمد شاكر على السند رقم الحديث ٥٦٦٧ ، ٥٧ / ٨ ) .  
(٢) وتام الحديث : " لو أنكم كنتم توكلون على الله حق توكله لرزقتم كما  
ترزق الطير تغدو خماساً وتروح بطاناً " ( رواه الترمذي عن عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه ، باب ما جاء في الزهادة في الدنيا ، رقم  
الحديث ٢٤٤٧ ، ٨ / ٢ ط . السلفية ) وقال الإمام الترمذي عن  
الحديث " هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه " .  
( المرجع السابق ٩ / ٧ ) . ورواه أيضاً الإمام ابن باجة في سننه  
باختلاف في اللفظ دون المعنى ، كتاب الزهد ، باب التوكل واليقين  
رقم الحديث ٤١٦٤ ، ١٣٩٤ / ٢ .  
( خماساً ) : جمع خميس أى جياط .  
( بطاناً ) : جمع بطين ، وهو عظيم البطن والمراد شباط .  
(٣) نقلاً عن تلبيس إبليس ص ٢٨٣ - ٢٨٤ باختصار .

## المبحث الثاني :

### عمل رسل الله عليهم الصلاة والسلام لكسب العيش

أكد الإسلام على وجوب العمل لكسب العيش وأهميته ببيان أن جميع رسل الله تعالى عليهم السلام كانوا يعملون لكسب العيش . يقول تعالى :  
( وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق ) يقول الإمام ابن كثير في تفسير الآية : " يقول تعالى مخبرا عن جميع من بعثه من الرسل المتقدمين أنهم كانوا يأكلون الطعام ، ويمشون في الأسواق للتكسب والتجارة " . ويقول الإمام القرطبي : هذه الآية أصل في تناول الأسباب وطلب المعاش بالتجارة والصناعة وغير ذلك . وقال العلماء في معنى ( يمشون في الأسواق ) أى يتجرون ويحترفون .<sup>(١)</sup>

كما أخبر الله تعالى بأن نبيه داود عليه الصلاة والسلام كان يصنع الدروع يقول تعالى ( وطمنا صدعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم فهل أنتم شاكرون ) وبين الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام أن داود عليه السلام كان يأكل من عمل يديه . فقد روى الإمام البخارى عن المقدام رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يديه . وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يديه " .<sup>(٢)</sup>

- 
- (١) سورة الفرقان / الآية ٢٠ .  
(٢) مختصر تفسير ابن كثير ٦٢٨/٢ .  
(٣) تفسير القرطبي ١٤/١٣ باختصار .  
(٤) سورة الأنبياء / الآية ٨٠ . ويقول الإمام القرطبي في تفسير الآية : هذه الآية أصل في اتخاذ الصنائع والأسباب وهو قول أهل العقول والألباب . وقد أخبر الله تعالى عن نبيه داود عليه السلام أنه كان يصنع الدروع وكان أيضا يصنع الخوص وكان يأكل من عمل يديه . وكان آدم حراثا ، ونوح نجارا ، ولقمان خياطاً ، وطالوت دباغاً ، وقبيل سقاء . فالصناعة يكف بها الإنسان نفسه عن الناس ويدفع بها عن نفسه الضرر والبأس . ( تفسير القرطبي ٣٢١/١١ باختصار )  
(٥) صحيح البخارى ، كتاب البيوع ، باب كسب الرجل وعمله بيده ، رقم الحديث ٢٠٧٢ ، ٣٠٣/٤ .

ويقول الحافظ ابن حجر تعليقا على الحديث الشريف : وفي الحديث فضل العمل باليد، والحكمة في تخصيص داود بالذكر أن اقتصاره في أكله على ما يعمل به يده لم يكن من الحاجة لأنه كان خليفة في الأرض كما قال تعالى، وإنما ابتغى الأكل من طريق الأفضل، ولهذا أورد النبي صلى الله عليه وسلم قصته في مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من أن خير الكسب عمل اليد .<sup>(١)</sup>

وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نبي الله زكريا عليه السلام بأنه كان نجارا . فقد روى الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " كان زكريا نجارا " .<sup>(٢)</sup>

ولم يقف الأمر عند هذا بل كان إمام الأنبياء وقائد المرسلين وهو أكرم الأولين والآخرين على الله تعالى وحبیب رب العالمين - يرعى الغنم على قراريط لأهل مكة . فقد روى الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " ما بعث الله نبيا إلا رعى الغنم " فقال أصحابه : " وأنت ؟ " فقال : " نعم ، كنت أرعها على قراريط لأهل مكة " .<sup>(٣)</sup>

- 
- (١) فتح الباري ٣٠٦/٤ باختصار .
- (٢) صحيح مسلم ، كتاب الفضائل ، باب من فضائل زكريا عليه السلام ، رقم الحديث ٢٣٧٩ ، ١٨٤٧/٤ . ويقول الإمام النووي تعليقا على الحديث الشريف : " فيه جواز الصنائع وأن النجارة لا تسقط المروءة ، وأنها صنعة فاضلة ، وفيه فضيلة لزكريا صلى الله عليه وسلم فإنه كان صانعا يأكل من كسبه " . ( شرح النووي على صحيح مسلم ٣٥/١٥ ) .
- (٣) صحيح البخاري ، كتاب الإجارة ، باب رعي الغنم على قراريط ، رقم الحديث ٢٢٦٢ ، ٤٤١/٤ .
- وفي سنن ابن ماجه : " كنت أرعها لأهل مكة بالقراريط " ( كتاب التجارات ، باب الصنائع ، رقم الحديث ٢١٤٩ ، ٧٢٧/٢ ) .
- وقال سويد ( أحد رواة الحديث ) : " يعني كل شاة بقيراط " . ( المرجع السابق ) . والقيراط - على حسب شرح الحافظ ابن حجر جزء من الدينار أو الدرهم . وقال إبراهيم الحربي : قراريط اسم موضع بمكة ولم يرد القراريط من الفضة " . لكن الحافظ ابن حجر رجح التفسير الأول لأن أهل مكة لا يعرفون بها مكانا يقال له قراريط . ( انظر فتح الباري ٤٤١/٤ ) .

فهكذا أكد الإسلام على وجوب العمل لكسب العيش ببيان اشتغال  
رسل الله تعالى عليهم الصلاة لكسب العيش .

### المبحث الثالث :

#### فصل السعي لكسب العيش

#### أطيب ما يأكله الرجل كسبه :

حَثَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم على السعي ببيان فضله ، فبين أن كسب الرجل هو أطيب ما يأكله . فقد روى الإمام النسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
" إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه . وإن ولده من كسبه " . كذا روى الإمام أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال : " خير الكسب ، كسب العامل إذا نصح " .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

#### الساعي لكسب الرزق كالمجاهد :

كما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن الساعي لكسب العيش للعفاف والإنفاق على من تلزمه نفقته كالمجاهد في سبيل الله تعالى . فقد روى الإمام الطبراني عن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال : مر على النبي صلى الله عليه وسلم رجل ، فرأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلده ونشاطه ، فقالوا : يا رسول الله ! لو كان هذا في سبيل الله " فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن كان خرج يسعى على ولده صغاراً فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في

(١) سنن النسائي ، كتاب البيوع ، باب الحث على الكسب ، ٢٤١/٧ .  
سنن ابن ماجه ، كتاب التجارات ، باب الحث على التماسك ، رقم الحديث ٢١٣٧ ، ٧٢٣/٢ . وقال الشيخ الألباني عن الحديث : " وإسناده صحيح " .

(٢) نقلاً عن مجمع الزوائد ، كتاب البيوع ، باب أي الكسب أطيب ؟ ، ٦١/٤ ، وقال الهيثمي " رجاله ثقات " . ( نقلاً عن المرجع السابق ) وقال زين الدين العراقي عن سند الحديث : " إسناده حسن " . ( نقلاً عن كتاب المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار ) ( المطبوع على حاشية الإحياء ) ٦٢/٢ . ط .

سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله ،  
(١)  
وإن كان خرج رياءً ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان .

وقد ذكر بعض العلماء أن قوله تعالى ( علم أن سيكون منكم مرضى  
وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل  
الله فاقربوا ما تهسر منه ) (٢) . أيضا يدل على أن اكتساب الحلال بمنزلة  
الجهاد في سبيل الله تعالى حيث سوى الله تعالى بين الضرب في  
الأرض لا بتفاه فضل الله والجهاد في سبيله . وفي هذا الصدد يقول  
الإمام القرطبي : " سوى الله تعالى في هذه الآية بين درجة المجاهدين  
والمكتسبين المال الحلال للنفقة على نفسه وعياله ، والإحسان والإفضال ،  
فكان هذا دليلا على أن كسب المال بمنزلة الجهاد ؛ لأنه جمعه مع الجهاد  
في سبيل الله " (٣)

ولذا نجد أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرغبون في الضرب في  
الأرض لا بتفاه فضل الله تعالى . فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
قال : " ما جاءني أجلى في مكان ما عدا الجهاد في سبيل الله أحب  
إلي من أن يأتيني وأنا بين شعبتي رحلي أطلب من فضل الله . وتلا  
(٤)  
( وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ) .

#### مغفرة الذنوب بإتعايب النفس بكسب الرزق :

إلى جانب هذا حث النبي الكريم صلى الله عليه وسلم على بذل الجهد

---

(١) نقلا عن الترغيب والترهيب ، ٢/ ٥٢٤ . وقال الحافظ المنذرى : " رواه  
الطبري ورجاله رجاله الصحيح " . ( المرجع السابق ) .

(٢) سورة المزمل / الآية ٢٠ .

(٣) تفسير القرطبي ٥٥/ ١٩ .

(٤) كنز العمال ، كتاب البهوع ، باب في الكسب ، فضل الكسب ، رقم  
الرواية ٦٦٤ ، ٦٩/ ٤ ( وأشار المؤلف أنه " رواها سعيد بن منصور  
في سننه ، وعبد بن حميد ، والبيهقي في شعب الإيمان ) .

لكسب العيش ببيان أن الجِد والكَد له سبب لمغفرة ذنوب العامل . فقد  
نقل الإمام السيوطي عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه  
(١)  
وسلم قال : " من بات كالا من طلب الحلال بات مغفورا له " .

#### حب الله تعالى لمتقن العمل :

كما حَضَّ الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم على إتقان العمل ببيان  
أن صاحبه يحظى بحب الله تعالى له . فقد روى أبو يعلى عن عائشة  
رضي الله عنها قالت : " إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله  
(٢)  
يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه " .

فهكذا رَغَّب الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في العمل لكسب  
العيش ببيان فضله .

---

(١) الجامع الصغير للسيوطي ( المطبوع مع فيض القدير ) رقم الحديث  
٨٥٤٦ ، ٩١/٦ ( ط . دار المعرفة بيروت . الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ )  
وقال السيوطي : " ابن صاكر عن أنس رضي الله عنه ، ورمز له بالصحة  
( المرجع السابق ) . ونقل الحافظ ابن حجر الحديث المذكور فسي  
فتح الباري من غير إنكار على سنده حيث قال : " وفي فوائد هشام  
ابن عمار عن بقية حدثني عمرو بن سعد بهذا الإسناد حديث الباب  
وزاد ( من بات . كالا من عمله بات مغفورا له ) فتح الباري ٣٠٦/٤ .  
(٢) نقلا عن مجمع الزوائد ، كتاب البيوع ، باب نصح الأجير وإتقان العمل  
٩٨/٤ ، وقال الحافظ الهيثمي : " رواه أبو يعلى ، وفيه مصعب بن  
ثابت ، وثقه ابن حبان وضعفه جماعة " . ( المرجع السابق ) .



## المبحث الرابع :

### تسخير الكون للعباد

لم يقتصر الإسلام على وجوب الكسب بل هبأ الله تعالى الأسباب للقيام بهذا الواجب فسخر الكون للبشر . يقول تعالى ( وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه . إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ) ولم يقف الأمر عند تسخير الكون بل حث العباد على الاستفادة منه . يقول تعالى : ( هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور ) والأمر في هذه الآية بالمشي في أرجاء الأرض لا بتفاسد فضل الله تعالى وإن كان للإباحة لكنه يتضمن الحث على السعي حيث سبقه ذكر جعل الأرض ذلولا من الخالق جل و علا ، على وجه الامتنان . وفي هذا الصدد يقول الشيخ عطية محمد سالم : " والأمر في قوله تعالى : ( فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه ) للإباحة ولكن التقديم لهذا الأمر بقوله تعالى ( هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا ) فيه امتنان من الله تعالى على خلقه ما يشعر أن في هذا الأمر مع الإباحة توجيهها وحشا للأمة على السعي والعمل والجد والمشي في مناكب الأرض من كل جانب لتسخيرها وتذليلها ما يجعل الأمة أحق بها من غيرها " .

كما يقول عز من قائل في مجال الاستفادة من تسخير البحر ( الله الذى سخر لكم البحر لتجرى الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون ) ويقول تعالى ( وهو الذى سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريفاً )

(١) سورة الجاثية / الآية ١٣ .

(٢) سورة الطك / الآية ١٥ .

(٣) تنمة أعضاء البيان للشيخ عطية محمد سالم ٤٠٤/٨ ، وانظر أيضا تفسير القرطبي حيث قال في تفسير الآية : " هو أمر لإباحة وفيه إظهار الامتنان " . ٢١٧/١٨ .

(٤) سورة الجاثية / الآية ١٢ .

وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله  
(١)  
ولعلكم تشكرون ( فبين الله تعالى في الآيتين الكريمتين أنه سخر البحر  
(٢)  
للعباد كي يسعوا لكسب العيش من سعة رزقه بركوبها للتجارة .

كما جعل الخالق جلا وعلا الليل سكنا والنهار معاشا . يقول تعالى  
(٣)  
( ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله )  
وفي الآية لف ونشر مرتب - والله تعالى أعظم - والمعنى جعل الله الليل  
لتسكنوا فيه . والنهار لتبتغوا من فضله بالأسفار والترحال والأشغال .  
وقال تعالى في آية أخرى : ( وجعلنا نومكم سباتا وجعلنا الليل لباسا  
(٤)  
وجعلنا النهار معاشا ) وقال تعالى أيضا : ( ومن آياته منامكم بالليل  
(٥)  
والنهار وابتغائكم من فضله ) إلى غير ذلك من الآيات .

وهكذا نجد أن هناك حثا على السعي لكسب العيش في الآيات التي  
ذكر فيها تسخير الكون للعباد ، لأن تسخير الكون لأجل ابتغاء فضل  
الله تعالى وشكر نعمه ، فعلى العباد أن يستفيدوا منه - والله تعالى  
أعظم .

- 
- (١) سورة النحل / الآية ١٤ .  
(٢) انظر تفسير البيضاوي ص ٢٢٢ .  
(٣) سورة القصص / الآية ٧٣ .  
(٤) سورة النبأ / الآيات ٩ - ١١ .  
(٥) سورة الروم / الآية ٢٣ .

### المبحث الخامس :

#### إباحة الاكتساب من مجالات متعددة

لم يقف الإسلام عند فرض العمل على العباد بل وسع دائرته تسهيلا لهم في الحصول على فرص العمل فأباح الاكتساب من طرق التجارة والزراعة والصناعة ، واتخاذ المواشي والاحتطاب وغير ذلك ، ورغب في كل واحد من هذه الطرق ببيان فضل الاشتغال فيها . وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى في هذا المقام تحت العناوين التالية :

- ١- الاكتساب من طريق التجارة .
  - ٢- الاكتساب من مجال الزراعة .
  - ٣- الاكتساب من طريق الصناعة .
  - ٤- الاكتساب بالاحتطاب وجمع الأنخري .
  - ٥- الاكتساب بتربية المواشي .
  - ٦- أفضل المكاسب .
- مخصصين لكل منها مطلباً مستقلاً .

### المطلب الأول :

#### الاكتساب من طريق التجارة

إقرار النبي صلى الله عليه وسلم التكسب بالتجارة :

أباح الإسلام الاكتساب من طريق التجارة . فقد كان المهاجرون من الصحابة رضي الله عنهم يشتغلون في التجارة في عصر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم فأقرهم عليه . فقد روى الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " إنكم تقولون : إن أبا هريرة يكثر الحديث عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون : ما بال المهاجرين والأنصار لا يحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث أبي هريرة ؟ وإن إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق وكنت ألزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ملء بطني ، فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسوا".<sup>(١)</sup>

### الحث على التجارة :

ولم يقف الأمر عند إباحة الاكتساب من طريق التجارة بل إقرار النسبي عليه الصلاة والسلام الصحابة عليها بل حث صلى الله عليه وسلم عليها . فقد روى الإمام أحمد عن رافع ابن خديج رضي الله عنه قال : قيل : يا رسول الله ! أى الكسب أطيب ؟ قال : عمل الرجل بيده وبيع مبرور".<sup>(٢)</sup>

فرغب عليه الصلاة والسلام في التجارة حيث بين أن نتيجة الكسب لبيع مبرور هو من أطيب ما يكسبه الرجل . كما حث عليها صلى الله عليه وسلم بهيمان فضل التجار . فقد روى الإمام الترمذى عن أبي سعيد رضي الله

---

(١) صحيح البخارى ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في قول الله عز وجل ( فلذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض ... ) رقم الحديث ٢٠٤٧ ،

٢٨٢/٤ .

الصفق : بفتح الصاد والمراد منه التبايع . وسميت البيعة صفقة لأنهم اعتادوا عند لزوم البيع ضرب كف أحدهما بكف الآخر لإشارة إلى أن الأملاك تضاف إلى الأيدي فكأن يد كل واحد استقرت ما صار له .

( نقل عن فتح البارى ٢٨٩/٤ ) .

(٢) نقل عن الفتح الرباني لترتيب سنن الإمام أحمد بن حنبل ، كتاب البيوع ، باب فضل الكسب بالتجارة وعمل الرجل بيده ، ٦/١٥ . وقال الشيخ أحمد البنا : أخرجه الإمام الشافعي والبخاري في الكبير والأوسط . وقال الهيثمي : " فيه السعوى وهو ثقة ولكنه اختلط وبقية رجال أحمد رجال الصحيح " . ( نقل عن بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني ٦/١٥ ) .

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني : " صحيح وله طريقان " . ( سلسلة الأحاديث الصحيحة ، رقم الحديث ٦٠٧ ، ١٦٠/٢ ) .

عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " التاجر الصدوق الأمين ، مع  
النبيين والصديقين والشهداء " .<sup>(١)</sup>

### اشتغال الصحابة بالتجارة :

لذا نجد أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع حرصهم الشديد  
على مصاحبته صلى الله عليه وسلم ، واستماع أقواله ، والنظر إلى أفعاله ،  
كانوا يسافرون ويغيثون عن مجلسه صلى الله عليه وسلم للاكتساب بالتجارة ،  
فهذا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغار وصاحبه على الحوض  
- أبو بكر الصديق رضي الله عنه - يسافر إلى بصرى للتجارة . روى الإمام  
الطبراني عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : " لقد خرج أبو بكر رضي  
الله عنه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تاجرا إلى بصرى " .<sup>(٢)</sup>

وما هي دلالة سفر الصديق رضي الله عنه إلى بصرى للتجارة مع حرصه

(١) جامع الترمذي ، أبواب البيوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
باب ما جاء في التجارة وتسمية النبي صلى الله عليه وسلم لإياهم ،  
رقم الحديث ١٢٢٤ ، ٣٩٩/٤ . ( ط . السلفية ) . وقال الإمام  
الترمذي عن الحديث : هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا  
الوجه " . ( المرجع السابق ) .

وروى الإمام الحاكم عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ : " التاجر  
الصدوق الأمين المسلم مع الشهداء يوم القيامة " ( المستدرك على  
الصحيحين ، كتاب البيوع ، ٦/٢ ) وقال الإمام الحاكم : " كلشوم  
هذا ( أحد رواة الحديث ) بصرى قليل الحديث ولم يخرجاه " .  
( المرجع السابق ) . وأما رواية أبي سعيد رضي الله عنه فقال  
عنها : " من مراسيل الحسن " . ( المرجع السابق ) .

وقال ابن العربي : " هذا الحديث وإن لم يبلغ درجة المتفق عليه من  
الصحيح فلن معناه صحيح " . ( نقلا عن فيض القدير شرح الجامع  
الصغير للمناوي ٢٧٨/٣ ) .

(٢) نقلا عن مجمع الزوائد ، كتاب البيوع ، باب الكسب والتجارة ومحبتها  
والحث على طلب الرزق ، ٦٢/٤ - ٦٣ ، وقال الحافظ الهيثمي : رواه  
الطبراني في الكبير والأوسط بنحوه ورجال الكبير ثقات " . ( المرجع  
السابق ) ، وانظر أيضا كنز العمال ، كتاب البيوع ، أنواع الكسب ،  
رقم الرواية ٦٨٢ ، ٧٣/٤ ) .

الشديد على صحبته صلى الله عليه وسلم نترك مجال الإجابة لأم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها حيث تقول : " لم يمنع أبا بكر الضن برسول الله صلى الله عليه وسلم شحه على نصيبه من الشخوص للتجارة . وذلك كان إعجابهم كسب التجارة وحبهم للتجارة . ولم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر من الشخوص في تجارته بحب صحبته وضنه بأبي بكر . فقد كان بصحبته معجبا لاستحسان رسول الله صلى الله عليه وسلم للتجارة (١) وإعجابه بها " .

وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه - أحد وزيري رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأرض - يحضر مدرسة أفضل البشر عليه الصلاة والسلام يوما للاستماع والاستفادة ، ويشغل يوما في مجال التجارة لكسب العيش . فقد روى الإمام البخاري عن عمر رضي الله عنه قال : " كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد - وهي من عوالي المدينة - كنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ينزل يوما وأنزل يوما ، فلم إذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره ، وإذا نزل فعل مثل ذلك " . يقول الحافظ ابن حجر تعليقا على قصة عمر رضي الله عنه : " وفيه أن الطالب لا يغفل عن النظر في أمر معاشه ليستعين على طلب العلم وغيره ، مع أخذه بالحزم في السؤال عما يفوته يوم غيبته ، لما علم من حال عمر أنه كان يتعاطى التجارة إذ ذاك كما سيأتي في البيوع " .

وما نحب أن نذكر في هذا المقام بأن غياب عمر رضي الله عنه ما كان بسبب قلة الاهتمام بتلقي الدين من سيد البشر صلى الله عليه وسلم

---

(١) مجمع الزوائد ٦٢/٤ - ٦٣ ، وقال الحافظ الهيثمي : رواه الطبراني

في الكبير والأوسط بنحوه ورجال الكبير ثقات " . ( المرجع السابق ) .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب العلم ، باب التناوب في العلم ، رقم الحديث

٨٩ باختصار ١٨٥/١ .

(٣) فتح الباري ١٨٦/١ .

بل كان يقدر هذا أحسن تقدير حيث كان يسأل جاره عما غاب عنه ، لكن الذى كان يمنعه من الحضور يومها هو اهتمامه بواجب آخر ، ألا وهو العمل لكسب العيش بطريق التجارة .

وما يدل على أهمية الكسب من طريق التجارة في الإسلام عند الأئمة الكرام بأن الإمام البخارى عقد ثلاثة أبواب في صحيحه حول التجارة فقال : باب التجارة في البر وغيره " و " باب الخروج في التجارة " و " باب التجارة في البحر " <sup>(١)</sup> .

### المطلب الثاني :

#### الاكتساب من طريق الزراعة

إقرار النبي صلى الله عليه وسلم الاكتساب بالزراعة :

أباح الإسلام التكسب من طريق الزراعة . كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار يعملون في مجال الزراعة . فقد ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذى بين فيه عن سبب إكثاره الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : " وكان يشغل إخوتي من الأنصار عمل أموالهم ، وكنت أمراً مسكيناً من مساكين الصفة أعني حين ينسون " فأقرهم صلى الله عليه وسلم على ما كانوا عليه حيث لم يمنعه عن ذلك .

#### الحث على الزراعة :

إضافة إلى ذلك ثبت أنه صلى الله عليه وسلم حث المسلمين على

---

(١) صحيح البخارى ، كتاب البيوع ، ٤ / ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ .  
(٢) صحيح البخارى ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في قول الله عز وجل :  
( فإذا قضيت الصلاة فاستكسبوا من فضلها ) رقم الحديث ٢٠٤٧ باختصار ، ٤ / ٢٨٧ .

الاكتساب من طريق الزراعة . فقد روى الإمام البخارى عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من مسلم يغرس غرساً<sup>(١)</sup> أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة .  
فحضر عليه الصلاة والسلام عليها ببيان أن جزاء العامل في مجال الزراعة ليس مادياً فحسب بل له أجر وثواب عند الله تعالى . وورد في رواية أخرى أكثر من هذا . وهو أن أجر فاعلي ذلك مستمر ما دام الغرس أو الزرع مأكولاً منه إلى يوم القيامة . فقد روى الإمام مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " فلا يغرس المسلم غرساً فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا طير إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة " .

وقد بلغ اهتمام النبي الكريم صلى الله عليه وسلم بالعمل في مجال الزراعة إلى أن رغب في اغتنام آخر فرصة من الحياة لزرع ما ينتفع به . فقد روى الإمام البخارى عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
إن قامت الساعة وفي يدي أحدكم فسيلة ، فلن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها ، فليغرسها " .<sup>(٣)</sup>

- (١) صحيح البخارى ، كتاب الحرث والزراعة ، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه ، رقم الحديث ٢٣٢ ، ٣/٥ .  
ويقول الحافظ بن حجر تعليقا على الحديث الشريف : " وفي الحديث فضل الغرس والزرع والحض على عمارة الأرض " . فتح البارى ٤/٥ .
- (٢) صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، فضل الغرس والزرع ، ٢١٤/١٠ .  
( المطبوع مع شرح النووي ) .
- (٣) الأدب المفرد للبخارى ، باب اصطناع المال ، رقم الحديث ٤٧٩ ، ص ١٢٦ ، ورواه أيضا الإمام أحمد في مسنده ١٨٣/٣ - ١٨٤ ( طبع الإسلامى ) ، ورواه أيضا البزار . قال الحافظ الهيثمي : " رواه البزار ورجاله أثبات ثقات " مجمع الزوائد ٦٣/٤ . ( وانظر أيضا كشف الأستار عن زوائد البزار ، كتاب البيوع ، باب الحث على طلب الرزق رقم الحديث ١٢٥١ ، ٨١/٢ ) .  
وقال الشيخ الألباني : " وهذا سند صحيح على شرط مسلم " ( سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٢/١ ) .



يقول الشيخ ناصر الدين الألباني تعليقا على الحديث الشريف : " فيه  
ترغيب عظيم على اغتنام آخر فرصة من الحياة في سبيل زرع ما ينتفع به الناس  
بعد موته فيجربى له أجره ، وتكتب له صدقته إلى يوم القيامة " .<sup>(١)</sup>

وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا يرغبون في العمل  
في مجال الزراعة . فهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يؤكد  
على شيخ مسن أن يفرس . فقد روى الإمام السيوطي عن ابن جرير عن  
عمارة بن خزيمة بن ثابت قال : " سمعت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -  
يقول لأبي : " ما يمنعك أن تفرس أرضك ؟ " فقال له أبي : " أنا شيخ  
كبير أموت غدا " . فقال له عمر : " اعزم عليك لتفرسها " . فلقد رأيت  
عمر بن الخطاب يفرسها بيده مع أبي " .<sup>(٢)</sup>

وهذا عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما يرى أن العامل في الزراعة  
من عمال الله تعالى . فقد روى البخاري عن نافع بن عاصم أنه سمع عبدالله  
ابن عمرو قال لابن أخ له خرج من الوهط . أي عمل عمالك ؟ قال : " لا  
أدرى " . قال : " أما لو كنت ثقفا لعملت ما يعمل عمالك " . ثم  
التفت إلينا فقال : " إن الرجل إذا عمل مع عماله في داره ( وقال السراوي  
مرة : في ماله ) كان ظملا من عمال الله عز وجل " .<sup>(٣)</sup>

كما يرغب عبدالله بن سلام رضي الله عنه في الفرس بقوله : " إن

---

(١) نقلا عن سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٢/١ .  
(٢) نقلا عن المرجع السابق . وقال الشيخ الألباني : " كذا في الجامع  
الكبير للسيوطي ( ٢ / ٣٣٧ / ٣ ) .  
(٣) الوهط : في اللغة هو البستان ، وهي أرض عظيمة كانت لعمرو بن  
العاص رضي الله عنه بالطائف على ثلاثة أميال من وج . ( نقلا  
عن المرجع السابق ص ١٣ ) .  
(٤) الأدب المفرد ، باب عمل الرجل مع عماله ، رقم الحديث ٤٤٨ ، ص  
١١٩ - ١٢٠ . وقال الشيخ الألباني : " وسنده حسن إن شاء الله  
تعالى " . ( سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٢/١ ) .

سمعت بالدجال قد خرج وأنت على ودية تفرسها، فلا تعجل أن تملحه ،  
(١)  
فلن للناس بعد ذلك عيشا " .

### رد شبهة :

قد يتساءل سائل كيف تقولون إن الإسلام رغب في الزراعة وقد ثبت عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذمها حيث بين أنها سبب الذل لأهلها .  
(٢)  
فقد روى الإمام البخاري عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال - ورأى سكة  
وشيثا من آلة الحرث - فقال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول : " لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل " . وروى الإمام أبو داود  
عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول : " إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع  
(٣)  
وتركتم الجهاد ، سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم " .  
(٤)  
(٥)

والجواب عن الشبهة بأنه ليس المراد بالحدِيثين المذكورين ذم الاشتغال  
بالزراعة مطلقا بل المراد بهما - والله أعلم بالصواب - أنه إذا كان الاشتغال  
فيها على حساب الواجبات الأخرى ، ومن أهمها فريضة الجهاد في سبيل  
الله ، فهو مذموم وسبب لتسليط الذم على أهلها . وإلى هذا أشار  
الإمام البخاري حين عقد الباب بقوله : " باب ما يحذر من عواقب الاشتغال

---

(١) " رواه ابن داود الأنصاري ، وسنده صحيح " . نقلا عن سلسلة  
الأحاديث الصحيحة ١٢/١ .

(٢) سكة : هي الحديد التي تحرث بها الأرض . ( بكسر السين ) .  
(٣) صحيح البخاري ، كتاب الحرث والزراعة ، باب ما يحذر من عواقب  
الاشتغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به ، رقم الحديث  
٢٣٢١ ، ٤/٥ .

(٤) العينة : بكسر العين . انظر معناها في ص ١٢٧ من هذه الرسالة  
(٥) انظر تخرج الحديث في ص ١٢٧ من هذه الرسالة .

بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذى أمر به <sup>(١)</sup> " وصرح بذلك ابن المنير حيث قال : " وإن ما نهى عنه فمحلّه إذا ما شغل الحرث عن الحرب ونحوه من <sup>(٢)</sup> الأمور المطلوبة " .

ويقول الإمام الشوكاني : " وسبب هذا القول والله أعلم أنهم لما تركوا الجهاد في سبيل الله الذى فيه عز الإسلام وإظهاره على كل دين ظلمهم الله بنقيضه وهو إنزال الذلة بهم فصاروا يمشون خلف أذناب البقر بعد أن كانوا يركبون على ظهور الخيل التى هي أعز مكان <sup>(٣)</sup> " .

فخلاصة الكلام أن الأصل في الإسلام الحث على الزراعة والترغيب فيها . ودم الاشتغال فيها لأمر طارئ ، وهو إذا كان الاشتغال فيها على حساب الواجبات الأخرى - والله تعالى أعلم بالصواب .

### المطلب الثالث :

#### الاكتساب من طريق الصناعة

إقرار النبي صلى الله عليه وسلم الاكتساب بالصناعة :

أباح الإسلام أيضا كسب العيش من طريق الصناعة . كان بعض الصحابة رضي الله عنهم يكتسبون بطريق الصناعة فلم ينكر النبي عليه الصلاة والسلام عليهم بل تعامل معهم . فقد ذكر الإمام البخارى في صحيحه أبوابا في ذكر الصناعات فقال : " باب ما قيل في الصواغ " و " باب ذكر القين والحداد " و " باب الخياط " و " باب النسيج " و " باب النجار " ثم ذكر فيها <sup>(٤)</sup>

(١) صحيح البخارى ، كتاب الحرث والزراعة ، ٤/٥ .

(٢) نقلا عن فتح البارى ٣/٥ .

(٣) نيل الأوطار ٣٢٠/٥ .

(٤) صحيح البخارى ، كتاب البيوع ٤/ ص ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ .

الأحاديث التي تدل على إقرار النبي صلى الله عليه وسلم على اشتغال أصحابه في تلك الصناعات . يقول العلامة العيني تعليقا على ترجمة باب " ما قيل في الصواغ " : والمراد بهذه الترجمة والتراجم التي بعدها من أصحاب المصانع التنبيه أن هذه كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأنه أقرها مع العلم بها فكان كالنص على جوازها ، وما لم يذكر يعمل فيه بالقياس " .

ومن الأحاديث التي ذكرها الإمام البخاري في تلك الأبواب عن سهل ابن سعد رضي الله عنه أنه قال : " بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى فلانة - امرأة قد سماها سهيل - أن مري غلامك النجار يعمل لي أعواد أجلس عليها إذا كلمت الناس " ، فأمرته يعطيها من طرفها الغابة ثم جاء بها . فأرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بها فوضعت فجلس عليه " .

ومنها ما رواه سهل بن سعد أيضا أنه قال : " جاءت امرأة بـبـردة قالت : يا رسول الله ! إني نسجت هذه بيدي أكسوكها " فأخذها النبي صلى الله عليه وسلم محتاج إليها " .

ونجد في الحديث الأول أنه عليه الصلاة والسلام تعامل مع النجار وفي الحديث الثاني تخبر امرأة نبي الله صلى الله عليه وسلم عن اشتغالها في صناعة النسيج فلم ينكر عليها .

(١) عمدة القارى ٢٠٦/١١ .

(٢) صحيح البخارى ٣١٩/٤ .

( طرفا ) : بفتح الطاء وسكون الراء ، وهو شجر من شجر البادية واحدها طرفه .

( الغابة ) : وهي أرض على تسعة أميال من المدينة كانت لإبل النبي صلى الله عليه وسلم مقيمة بها للمرعى . وقال ياقوت : بينها وبين المدينة أربعة أميال .

( نقلا عن عمدة القارى ٢١٦/٦ ) .

( فأمر بها ) : فأمر بالأعواد .

( فجلس عليه ) : فجلس على المنبر .

### الحث على الصناعة :

إلى جانب هذا ، هناك كثير من الآيات الكريمة ترغب في الاشتغال في الصناعات حيث امتن الله تعالى فيها بما علم العباد من صناعة الأشياء المختلفة . ومن تلك الآيات قوله تعالى : ( يا بني آدم قد أنزلنا عليك لباسا يوارى سواكم وريشا ) فامتن الله تعالى بما أنعم على العباد من خلق مادة اللباس ، وبما من عليهم من تعليمهم صنعة . يقول محمد رشيد رضا في تفسير الآية : خاطب الله تعالى بني آدم في هذه الآية بما أنعم عليهم من اللباس على اختلاف درجاته وأنواعه . والمراد بالإنزال ما ذكر أن الله تعالى خلق لبني آدم مادته من القطن والصوف والوبر وريش الطير وغيرها وعظمهم بما خلق لهم من الفرائز والقوى والأعضاء وسائل (٢) في صنع اللباس منها كالزراعة والغزل والنسج والخياطة .

كما امتن الله تعالى بما يستدفاً به من أصواف الأنعام وأشعارها وأوبارها بعد إدخال يد الصناعة فيها ، يقول عز من قائل : ( والأنعام خلقها لكم فيها دفاً ومنافع ومنها تأكلون ) ويقول تعالى : ( والله جعل لكم من بيوتكم سكناً وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ، ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين ) (٣)

كما امتن الله تعالى بإنزال الحديد وجعله سبباً لمنافع الناس بعد إدخال يد الصناعة فيه . يقول تعالى : ( وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ، وليعلم الله من ينصره ورسوله بالغيب . إن الله قوى عزيز ) (٤)

(١) سورة الأعراف / الآية ٢٦ .

(٢) تفسير المنار ٨/ ٣٥٨ - ٣٥٩ باختصار .

(٣) سورة النحل / الآية ٥ . يقول الإمام القرطبي في تفسير الآية : " فيها دفاً " الدفاً سخانة وهو ما استدفا به من أصوافها وأوبارها وأشعارها ملابس ولحف وقطف " ( تفسير القرطبي ١٠/ ٦٩ ) .

(٤) سورة النحل / الآية ٨ .

(٥) سورة الحديد / الآية ٢٥ .

ولولم يكن هناك إلا قول الله تعالى عن داود عليه الصلاة والسلام  
(١) ( وطمناه صنعة لبوس لكم ) وإخبار الرسول صلى الله عليه وسلم عن نبي الله  
زكريا عليه السلام : " كان زكرياء نجارا " (٢) لكان فيهما ما يكفي للحض على  
الاشتغال في الصناعة .

### المطلب الرابع :

#### الاكتساب بالاحتطاب وجمع الإذخر

##### الحث على الاكتساب بالاحتطاب :

قد لا يجد المحتاج إلى المال مهنة من المهن فله أن يكتسب  
بالاحتطاب وجمع الإذخر حيث أباح الإسلام هذا ، بل ثبت ترغيب النبي  
صلى الله عليه وسلم في الاحتطاب . فقد روى الإمام البخاري عن الزبير  
ابن العوام رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لأن يأخذ  
أحدكم أحبلا فيأخذ حزمة من حطب فيبيع فيكف الله بها وجهه خير من  
أن يسأل الناس أعطى أم منع " (٣)

يقول العلامة العيني تعليقا على الحديث الشريف : " والمعنى إن لم  
يجد إلا الاحتطاب من الحرف فهو مع ما فيه من امتهان المرء نفسه، ومن  
المشقة، خير له من المسألة " (٤)

وأقول : هو أيضا خير له من أن يستقرض المال على الربا فيعرض  
نفسه لحرب من الله ورسوله .

---

(١) سورة الأنبياء / الآية ٨٠ .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الفضائل ، باب من فضائل زكرياء عليه السلام ،

رقم الحديث ٢٣٧٩ ، ١٨٤٧/٤ .

### اكتساب الصحابة بالاحتطاب وبيع الإذخر :

وقد ثبت في كتب السنة أن بعض الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكتسبون بالاحتطاب كما اكتسب بعضهم ببيع الإذخر للإنفاق في حاجاتهم . أما الشاهد على الاكتساب بالاحتطاب فسنذكره إن شاء الله تعالى في نهاية هذا البحث ، وأما الاكتساب ببيع الإذخر فقد روى الإمام البخاري عن الحسين بن علي رضي الله عنهما أن عليا قال : " كانت لي شارب من نصيبي من المغنم ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاني شارفا من الخس ، فلما أردت أن ابتي بفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم واعدت رجلا صواغا من بني قينقاع أن يرتحل معي فنأتي بإذخر أردت أن أبيعته من الصوافين وأستعين به في وليمة عرسي " .

ويفهم من اكتساب علي رضي الله عنه ببيع الإذخر الاكتساب ببيع المباحات الأخرى . وفي هذا العدد يقول العلامة العيني تعليقا على قصة علي رضي الله عنه : " وفيه جواز بيع الإذخر وسائر المباحات ، والاكتساب منها للرفيع <sup>(١)</sup> والوضيع " .

ومن المعروف بأن أصحاب المصانع يستعملون الأشياء التي يرميها الناس استغناء عنها مثل قطع الحديد ، والزجاج ، ومعلبات المشروبات وأوراق الجرائد والصحف وغير ذلك بعد إزابتها لصناعة أشياء أخرى . فالشخص الذي يحتاج إلى المال للإنفاق في تلبية حاجاته يبيع له الإسلام أن يجمع الأشياء التي يرميها الناس استغناء عنها ويبيعها على أصحاب المصانع .

---

(١) ( شارف ) : الناقة المسنة ( ابتي ) : ادخل .  
( إذخر ) : بكسر الهمزة والخاء ، وهي حشيشة طيبة الريح تسقف بها البيوت فوق الخشب ويستعملها الصوافون أيضا .  
قينقاع : بفتح القافين وسكون الياء وضم النون ، وفي نونه ثلاث لغات الضم والفتح والكسرة : وهو رهط من اليهود . ( نقلا عن فتح الباري ٣١٧/٤ ، وعمدة القاري ٢٠٨/١ ) .  
(٢) صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب ما قيل في الصواغ ، رقم الحديث

## المطلب الخامس :

### الاكتساب بتربية المواشي

إلى جانب ما ذكرنا من مجالات العمل ، أباح الإسلام التكسب بتربية المواشي . من المعروف أن بعض المسلمين كانوا يكتسبون بتربية الغنم والبقر والأبل في عصر النبي صلى الله عليه وسلم فأقرهم عليه الصلاة والسلام على ما كانوا عليه .

### الحث على اتخاذ بعض المواشي :

إضافة إلى ذلك ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الترغيب في اتخاذ بعض المواشي . فقد روى الإمام البخاري عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الشاة في البيت بركة ، والشاتان بركتان ، <sup>(١)</sup> والثلاث بركات " . فحث النبي الكريم عليه الصلاة والسلام على اتخاذ الغنم ببيان أنها سبب حصول بركات الله تعالى .

وقد ثبت أمره عليه الصلاة والسلام لأم هانيء باتخاذ الغنم . فقد روى الإمام ابن ماجه عن أم هانيء رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : " اتخذى غنما فلن فيها بركة " . <sup>(٢)</sup>

كما ثبت عن بعض الصحابة رضي الله عنهم التأكيد على اتخاذ الغنم

---

(١) الأدب المفرد ، باب أن الغنم بركة ، رقم الحديث ٥٧٣ ، ص ١٥٠ .  
(٢) سنن ابن ماجه ، كتاب البيوع ، باب اتخاذ الماشية ، رقم الحديث ٢٣٠٤ ، ٧٧٣/٢ . وفي الزوائد : " إسناده صحيح ورجاله ثقات " ( نقلا عن حاشية ابن ماجه ، ٧٧٣/٢ ) وفي سند الإمام أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : " اتخذى غنما يا أم هانيء فلن فيها تروح وتغدو بخير " . ( نقلا عن الفتح الرباني لترتيب سند الإمام أحمد ، كتاب البيوع ، والكسب ، باب ما جاء في اتخاذ الغنم ، وبركتها ، ورعيها ج ١٥ / ص ١١ )

ويقول الشيخ أحمد البنا عن سند الحديث : " أخرجه ابن ماجه والطبراني والبيهقي وابن جرير ورجاله ثقات " . ( نقلا عن بلوغ الأمان ، ١١/١١ )



والاهتمام بتربيتها . فقد روى الإمام البخاري عن حميد بن مالك بن خيثم أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : " يا ابن أخي أحسن إلى غنمك واسح (١) الرغام عنها ، وأطب مراحها ، وصل في ناحيتها ، فإنها من دواب الجنة (٢) والذي نفسي بيده ليوشك أن يأتي على الناس زمان تكون الثلثة من الغنم (٣) أحب إلى صاحبها من دار مروان " .

ولم يقف ترغيب الإسلام عند اتخاذ الغنم بل شمل المواشي الأخرى فقد روى الإمام ابن ماجه عن عروة الباقي يرفعه قال : " الإبل عز لأهلها ، والغنم بركة ، والخير معقود في نواصي الخيل إلى يوم القيامة " . (٥)

فحُضَّ عليه الصلاة والسلام على تربية الإبل ببيان أنها سبب عز لأهلها

---

(١) الرغام : التراب ولعل المراد مسح التراب منها رطية لها وإصلاحاً لشأنها .

(٢) مراحها : بضم الميم مكان راحتها ونومها .

(٣) الثلثة : جماعة الغنم قليلة كانت أو كثيرة . وقيل : الثلثة : الكثير منها .

(٤) الألب المفرد ، باب أن الغنم بركة ، رقم الرواية ٥٧٢ ، ص ١٤٩ - ١٥٠ . ذكر هذا الحديث الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء أثناء ذكره ترجمة أبي هريرة رضي الله عنه . ( انظر سير أعلام النبلاء ، ٦١١/٢ ط . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية . سنة الطبع ١٤٠٢ هـ )

وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط عن الحديث : " لإسناده صحيح " (حاشية سير أعلام النبلاء ٦١١/٢ ) .

وورد في مسند الإمام أحمد بأن أبا هريرة رضي الله عنه أيضا أكد على كيسان باهتمام تربية الغنم وإصلاح شأنها . ( انظر الفتح الرباني ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في اتخاذ الغنم وبركتها ورعيها ، رقم الحديث ٣١ ، ١١/١٥ ) .

(٥) سنن ابن ماجه ، كتاب البيوع ، باب اتخاذ المواشي ، رقم الحديث ٢٣٠٥ ، ٧٧٣/٢ .

وفي الزوائد : " لإسناده صحيح على شرط الشيخين . بل بعضه فسي الصحيحين بهذا الوجه . وإنما انفرد ابن ماجه بذكر الإبل والغنم فلذلك ذكرته " . ( نقلا عن حاشية الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي على سنن ابن ماجه ٧٧٣/٢ ) .

ورغب في اتخاذ الغنم ببيان أنها سبب نيل بركات الله تعالى ، وحث على تربية الخيل حيث أخبر بوجود الخير فيها إلى يوم القيامة . والله تعالى أعلم .

### المطلب السادس :

#### أفضل المكاسب

ولعله من المناسب قبل طي الصفحة عن هذا المبحث أن نذكر آراء العلماء في تحديد أفضل المكاسب . رأيت الشافعية أن التجارة أفضل المكاسب في حين يرى الماوردي أن أفضلها الزراعة ويقرر الإمام النووي أن أطيبيها ما كان بعمل اليد . يقول الحافظ ابن حجر : وقد اختلف العلماء في أفضل المكاسب : قال الماوردي : أصول المكاسب : " الزراعة والتجارة والصناعة والأشبه بمذهب الشافعي أن أطيبيها التجارة " . قال ( الماوردي ) : " والأرجح عندي أن أطيبيها الزراعة لأنها أقرب إلى التوكل " (١)

وقد علق الإمام النووي على رأي الماوردي فقال : " وذكر الشافعي وصاحب البيان وآخرون نحو ما ذكره الماوردي وأخذوا عنه " . قلت : في صحيح البخاري عن المقدام بن معدى كرب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده . وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده " . فالصواب ما نص عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عمل اليد . فلأن كان زراط فهو أطييب المكاسب وأفضلها ، لأنه عمل يده ، ولأن فيه توكلا كما ذكره (٢) الماوردي " .

(١) فتح الباري ٣٠٤/٤ .

(٢) شرح المذهب ٥٠/٩ ط . مكتبة الإرشاد بجدة . بدون سنة الطبع

ويوافق ابن المنذر الإمام النووي في ترجيح عمل اليد على سائر المكاسب حيث يقول : " إنما يفضل عمل اليد سائر المكاسب إذا نصح العامل كما جاء مصرحاً في حديث أبي هريرة رضي الله عنه <sup>(١)</sup> " .

#### ترجيح الآراء :

بالنظر إلى الأحاديث نجد أنها وردت في فضل كل من التجارة والزراعة والصناعة فليس لأحد أن ينكر فضل أحدها، لكن بالنسبة لهذا السؤال أيها أفضل وأطيب ؟ فلعل الحكم على أفضلية أحدها على الأخرى يختلف باختلاف الظروف والأحوال . فإذا كانت حاجة المسلمين إلى الصناعة أشد ومصلحتهم فيها أكثر ستكون الصناعة آنذاك أفضلها . وهكذا بقية المجالات وإلى هذا ذهب الحافظ ابن حجر حيث يقول : " والحق أن ذلك يختلف باختلاف <sup>(٢)</sup> المراتب ، وقد يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص والعلم عند الله " .

---

(١) نقلاً عن فتح الباري ٣٠٤/٤ .

(٢) المرجع السابق ٣٠٤/٤ .

## المبحث السادس :

### مسئولية الدولة الإسلامية لتشغيل العاطلين

على الرغم من فرض الإسلام العمل والترغيب فيه بأساليب مختلفة وتوسيع مجالاته قد يتكاسل المرء عن العمل أو يحتج بعدم حصول فرص العمل فيلجأ إلى الاستقراض على الربا للإنفاق في حاجته . لم يغفل الإسلام وهو دين الله العليم الخبير لجميع الناس - من معالجة هذا الوضع، فجعل من واجبات الدولة الإسلامية تشغيل العاطلين وتوفير فرص العمل لهم .

ويفهم هذا الواجب بالنظر إلى النصوص الشرعية التي تقرر مسؤولية الدولة عن توفير الحاجات الأساسية للناس. وقيام الدولة بتشغيل العاطلين وتوفير فرص العمل لهم أسهل بكثير من تقديم الحاجات الأساسية لهم .<sup>(١)</sup>

وقد ثبت بأن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم - وهو رئيس الدولة الإسلامية الأولى - كان يأمر العاطلين بالعمل . فقد روى الإمام البزار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلين أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه ، فقال : " اذهبا إلى هذه الشعوب فاحتطبا فبيعا " .

ثم جاءا ، فباعا ، فأصابا طعاما ، ثم ذهبا فاحتطبا أيضا ، فجاءا ، فلم يزالا حتى ابتاطا ثوبين ، ثم ابتاطا حمارين . فقالا : " قد بارك الله لنا في أمر الرسول صلى الله عليه وسلم " .<sup>(٢)</sup>

ونجد في هذا الحديث الشريف :

---

(١) سنعالج هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى بالتفصيل الملائم في الفصل الثاني من هذا الباب .

(٢) نقلا عن مجمع الزوائد ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في السؤال ، ٣ / ٩٤ . وقال الحافظ الهيثمي : " رواه البزار ، وفيه بشر بن حرب وفيه كلام وقد وثق " . ( المرجع السابق ) .

أولا : أمر النبي صلى الله عليه وسلم للعاطلين بالعمل .

ثانيا : إرشادهما إلى عمل محدد .

ومما لا يخفى أن التوجيه إلى عمل محدد له تأثير كبير في تشغيل العاطل، لأنه قد يرى بأنه لا يصلح لعمل، أو لا يوجد عمل ملائم له فيظل عاطلا لكه حينما يوجه إلى عمل محدد ملائم له سرعان ما يشتغل. وهذا ما ظهر لمن أرشدهما عليه الصلاة والسلام إلى عمل محدد .

ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يقف عند الأمر بالعمل للعاطل وتوجيهه إلى عمل محدد ، بل نجد في بعض الروايات بأنه صلى الله عليه وسلم كان يؤهل العاطل تأهيلا نفسيا وماديا للعمل. كما كان يهتم بمعرفة مصير تدبيره بالنسبة للعاطل. فقد روى الإمام أبو داود عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلا من الأنصار أتى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله ، فقال : " أما في بيتك شيء " ؟ قال : " بلى ، حلس<sup>(١)</sup> نلبس بعضه ونبسط بعضه وقعب نشرب فيه الماء " قال : " اثنتي بهما " فأتاه بهما . فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ، وقال : " من يشتري هذين ؟ " قال رجل : " أنا آخذهما بدرهم " . قال : " من يزيد على درهم ؟ " مرتين أو ثلاثا .

قال رجل : " أنا آخذهما بدرهمين " . فأعطاها إياه ، وأخذ الدرهمين ، فأعطاها الأنصارى وقال : " اشتر بأحدهما طعاما فانبذه إلى أهلك . واشتر بالآخر قدوما فأتني به " .

فأتاه به . فشد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عودا بيده ثم قال : " اذهب فاحتطب وبيع ولا أرينك خمسة عشر يوما " .

---

(١) حلس : بكسر الحاء وسكون اللام ، كساء غليظ يلي ظهر البعير تحت الكعب .

فذهب الرجل يحتطب ويبيع ، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم ، فاشترى  
ببعضها ثوبا وببعضها طعاما .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " هذا خير لك من أن تجيء  
المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة . إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة ،  
لذى فقر مدقع أو لذى غرم مفظع أو لذى دم موجع " .<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>

ونجد في الحديث الشريف إلى جانب أمر النبي صلى الله عليه وسلم  
للعاطل بالعمل، وتوجيهه إلى عمل محدد، ما يلي :  
أولا : تأهيل النبي صلى الله عليه وسلم العاطل تأهيلا نفسيا وماديا للعمل.  
أما تأهيله نفسيا فحيث أمره عليه الصلاة والسلام بتزويد الأهل بالطعام  
كي يفرغ من التفكير في شأنهم لبعض الوقت وينقطع إلى العمل . وأما  
تأهيله ماديا فكان بتزويده بآلة العمل الصالحة للإنتاج بعدما شد  
عودا في القدوم بيده الكريمة .

ثانيا : اهتمامه عليه الصلاة والسلام بالتعرف على نتيجة تدبيره له حيث قال  
عليه أفضل الصلاة والسلام : " اذهب فاحتطب وبع ولا أرينك خمسة

---

(١) فقر مدقع : الفقر الشديد ، وأصله من الدقما وهو التراب ، ومعناه  
الفقر الذى يفضي به إلى التراب ، لا يكون عنده ما يقي به التراب  
( نقلا عن معالم السنن للخطابي ٢/ ٢٤٠ ) .

(٢) المفظع : الشديد المثلث .

(٣) الدم الموجع : " أن يتحمل دية فيسعى فيها حتى يؤديها إلى أولياء  
المقتول ، وإن لم يؤدها قتل المتحمل عنه ، وهو أخوه أو حميمه ،  
فيوجعه قتله " ( نقلا عن الفائق في غريب الحديث للزمخشري ١/ ٤٣١ )  
( ط . دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثانية . بدون سنة الطبع ) .

(٤) سنن أبي داود ، كتاب الزكاة ، باب ما تجوز فيه المسألة ، ٢/ ٤١ .  
وقال الحافظ المنذرى عن الحديث الشريف : أخرجه الترمذى والنسائي  
وابن ماجه .

وقال الترمذى : " هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث الأخصر  
ابن عجلان " والأخصر بن عجلان : قال يحيى بن معين : " صالح " .  
وقال الإمام الرازى : " يكتب حديثه " . ( نقلا عن مختصر سنن أبي  
داود للمنذرى ٢/ ٢٤٠ ) .

عشر يوما \* . فكأنه عليه الصلاة والسلام أعطاه فرصة خسة عشر يوما للعمل بموجب تدبيره . فلن استفاد من هذا التدبير فنعمة ولا ينظر له حل أخسر .

(١)

واستنادا إلى الحديثين الشريفين نرى - والله أعلم بالصواب - أن من واجبات الدولة الإسلامية :

أولا : القيام بتأهيل العاطلين تأهيلا نفسيا وماديا للعمل .  
وبما أن مجالات العمل قد توسعت في عصرنا وتوسعت طرقها فنرى أن على الدولة أن تفتح معاهد ومؤسسات تدريبية لتعليم العاطلين وتدريبهم على مهن مختلفة وتدبر لهم آلات العمل بعد تخرجهم في المؤسسات التدريبية كي يقوموا بالعمل لكسب العيش على الوجه المطلوب.

فلن كان لديهم ما يشترون به آلات العمل تأمرهم بلحضاره ،  
وتساعدهم في شراء آلات العمل ، وتجهيزها ، ولن لم يكن لديهم ما يشترون به الآلات اللازمة تشتري لهم الدولة من بيت المال كما نص على ذلك بعض العلماء . يقول الإمام النووي : " قال أصحابنا :  
فلن كان عادته الاحتراف ، أعطى ما يشتري به حرفته أو آلاف حرفته ،  
قلت قيمة ذلك أم كثرت (٢) .

---

(١) وقد استنتج كل من الشيخ البهي الخولي ، والشيخ محمد مبارك ، والدكتور يوسف القرضاوي ، والدكتور محمد فتحي عثمان من الحديث الثاني : " بأنه من واجبات ولي الأمر أن يعين العاطل في إتاحة الفرصة للكسب الحلال وفتح باب العمل أمامه " . انظر " الإسلام لا شيعوية ولا رأسمالية " للشيخ البهي الخولي ص ٢٨ ( ط . دارالفتح بيروت ) و " مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام " للدكتور يوسف القرضاوي ص ٤٢ ( ط . مكتبة وهبة القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ ) و " نظام الإسلام " ( الاقتصاد ) للشيخ محمد مبارك ص ٣٨ - ٣٩ ( ط . دار الفكر بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ ) و " أصول الفكر السياسي الإسلامي " للدكتور محمد فتحي عثمان ص ٢٩١ ( ط . مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ ) وقد فصل الشيخ البهي الخولي الكلام في هذا الموضوع فأجاد وأفاد . جزاه الله تعالى والآخرين خير الجزاء .

ثانيا : أمر العاطلين بالعمل . يقول الإمام الخطابي تعليقا على الحديث الثاني الذي ذكرنا : " وفيه إثبات الكسب والأمر به " <sup>(١)</sup> وقد كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يزجر العاطلين ويأمرهم بالعمل . فقد روى الحافظ ابن الجوزي عن خوات التميمي قال : " قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : يا معشر الفقراء ! ارفعوا رؤوسكم فقد وضح الطريق فاستبقوا الخيرات ولا تكونوا عيالا على المسلمين " <sup>(٢)</sup> .

ثالثا : توجيه كل عاطل إلى عمل يتلاءم مع قدراته ومواهبه لأنها تختلف في شخص عن شخص آخر. وقد يكون الشخص أنسب الناس لعمل ، ويكون غير لائق لعمل آخر . وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يراعى هذا الأمر عند توجيه العاطل إلى عمل . فقد روى نافع أنه دخل شاب قوى المسجد وفي يده مشاقص وهو يقول : " من يعينني فسي سبيل الله " . فدعا به عمر فأثنى به ، فقال : " من يستأجر مني هذا يعمل في أرضه " .

فقال رجل من الأنصار : " أنا يا أمير المؤمنين " . قال : " بكم تأجره كل شهر " . قال : " بكذا بكذا " . قال : " خذه فانطلق به " . فعمل في أرض الرجل أشهرا ثم قال عمر للرجل . " ما فعل أجيرنا ؟ " قال : " صالح يا أمير المؤمنين " . قال : " اثنتي به وبما اجتمع له من الأجر " . فجاء به وبصرة من دراهم ، فقال : " خذ هذه . فلن شئت فالآن اغز . وإن شئت فاجلس " <sup>(٣)</sup> .

(١) معالم السنن للخطابي ٦٩/٢ .

(٢) تلخيص أبيهس ص ٢٨٣ .

(٣) نقلا عن كنز العمال ، كتاب البيوع من قسم الأفعال ، باب في الكسب فضل الكسب ، ٦٩/٤ رقم الرواية ٦٦٣ . ورمز له صاحب كنز العمال بـ ( هب ) .



رابعاً : متابعة العاطسطين بعد توجيههم إلى عمل محدد كي تتعرف على  
مسير ما دبرت لهم . فمن تلام مع عمله تشجعه على المزيد من  
العمل ، ومن تكاسل تنشطه ، ومن لم يتلام معه العمل تبحث له  
عن عمل آخر .

ونجد في القصة المذكورة أعلاه بأن أمير المؤمنين - عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه - يتابع نشاط الشخص الذي وجهه إلى العمل ، ثم  
يستدعيه ويترك له الخيار للتصرف بعد الاطمئنان على نشاطه .

ولا تقتصر مسئولية الدولة الإسلامية على ما ذكرنا بل ذكر بعض العلماء  
بأن لها حق التعزير إذا تعطل الشخص وتعرض للسألة مع قدرته على  
التكسب . يقول الإمام الماوردي في هذا الصدد : " وإذا تعرض للسألة  
ذو جلد وقوة على العمل ، زجره وأمره أن يتعرض للاحتراف بعمله . فلن أقام  
على السألة عزره حتى يقلع عنها " (١) .

---

(١) كتاب الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤٨ .

## الفصل الثاني

### التكافل الاجتماعي

قد يبذل المرء أقصى جهده لاكتساب ما يلبي حاجاته الأساسية لكنه لا يجد إلى ذلك سبيلا . وقد يكون غير قادر على الكسب بسبب مرض دائم أو صغر سن أو شيخوخة أو جنون أو غير ذلك من الأسباب ، فماذا يعمل ؟

هل يُترك وشأنه ؟ أموت جوعا أو يعيش عيشة قد يكون الموت أحب إليه منها حيث لا يجد مأكلا ولا مشربا ولا ملبسا ولا مسكنا ولا علاجا ولا خدمات أخرى أساسية للحياة ؟ أو هل يتغافل عنه حتى يلجأ إلى الاستقراض بالربا ؟

لا هذا ولا ذاك . عالج الإسلام وضعه ، فشرع نظام التكافل الاجتماعي كي لا يبقى أحد محروما من تلبية حاجاته الأساسية ، ولا يخطر إلى اللجوء إلى الاستقراض بالربا . فأوجب على الغني نفقة قريبه المعسر كما فرض حقوقا للجار على جيرانه، وجعل المجتمع الإسلامي مسئولا عن محتاجيه ، والدولة وليمة من لا ولي له .

وسنعالج هذا الموضوع بعون الله تعالى في هذا الفصل تحت العناوين

التالية :

- ١- مسئولية الأقارب .
  - ٢- مسئولية الجيران .
  - ٣- مسئولية الدولة الإسلامية .
  - ٤- مسئولية المجتمع الإسلامي .
- مخصصين لكل منها مبحثا مستقلا .

## المبحث الأول :

### مسئولية الأقارب

جعل الإسلام من واجب الموسرين الإنفاق على أقاربهم المعسرين ، وبين العلماء مكوّنات هذه النفقة . ولم يقف الأمر عند إيجاب النفقة ، بل أعطيت الدولة الإسلامية سلطة إجبار الغني على الإنفاق على قريبه المعسر . وقد أحكت هذه المسؤولية وفصلت بصورة لا يمكن لعابت أن يتخذها وسيلة لأكل أموال الأقارب ، بل لا يستفيد منها إلّا المستحق .

وسنتحدث عن هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى في هذا البحث تحت العناوين التالية :

- ١- السند الشرعي لمسئولية الأقارب .
- ٢- من هم الأقارب ؟
- ٣- نطاق النفقة الواجبة .
- ٤- هل يحث نظام مسؤولية الأقارب على البطالة ؟
- مخصصين لكل منها مطلباً مستقلاً .

## المطلب الأول :

### السند الشرعي لمسئولية الأقارب

نص الكتاب والسنة على مسؤولية الأغنياء تجاه أقاربهم الفقراء . يقول الله تعالى : ( وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبريراً<sup>(١)</sup> ) كما يقول عز من قائل : ( فآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل . ذلك خير للذين يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون<sup>(٢)</sup> )

فأوجب الله تعالى حقاً لذى القربى والمساكين وابن السبيل . والمراد بحق ذوى القربى - والله تعالى أعلم - الإنفاق عليهم . يقول الزمخشري " وحققهم أن يُنفق عليهم " (١) . وما يؤكد أن المراد منه الإنفاق عليهم وأن حقهم حق ماليّ هو أن الله تعالى عطف المسكين وابن السبيل على ذى القربى ، وحقهما مواساتهما المالية . وذلك ما ذهب إليه القاضي أبو السعود وغيره من المفسرين . يقول القاضي أبو السعود : ولعلّ المراد بحقهم النفقة كما ينبي عنه قوله تعالى " والمساكين وابن السبيل " (٢) فلن الأمور به في حقهما المواصلة المالية لا محالة .

كما أكد الله تعالى حق ذوى القربى بقوله : ( إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ) فنجد في الآية تأكيداً واهتماماً بإيتاء ذوى القربى حقهم حيث خصّهم بالذكر بعد الأمر بالإحسان رغم شمول الأمر به لهم . وفي ذلك يقول ابن العربي : " وإنما خصّ ذوى القربى لأن حقوقهم أؤكد وصلتهم أوجب لتأكيد حقّ الرحم التي اشتق الله اسمها من اسمه وجعل صلتها من صلته " (٤)

وأكد المولى عز وجل أيضاً على صلة الأرحام بقوله : ( واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام ) أى اتقوا الأرحام أن تقطعوها قاله ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وعكرمة والضحاك ، والسدى . والأرحام اسم - كما يقول الشوكاني - لجميع الأقارب من غير فرق بين المحرم وغيره . لا خلاف

(١) تفسير الكشاف ٤٤٦/٢ باختصار .

(٢) تفسير أبي السعود ١٦٧/٥ باختصار، وانظر أيضاً تفسير فتح القدير للشوكاني حيث يقول : " والمساكين معطوف على " ذا القربى " وفي هذا العطف دليل على أن المراد بالحق الحق المالي " ٢٢١/٣ .

(٣) سورة النحل / الآية ٩٠ .

(٤) أحكام القرآن ١١٧٣/٣ . وانظر أيضاً تفسير البيضاوى ص ٣٠٣ .

(٥) سورة النساء / الآية ١ .

(٦) انظر تفسيره .

(١)  
في هذا بين أهل الشرع ولا بين أهل اللغة .

ويقول ابن العربي في تفسير الآية : " المعنى : اتقوا الله أن تعصوه ،  
واتقوا الأرحام أن تقطعوا . وقد اتفقت الملة على أن صلة ذوى الأرحام  
واجبة ، وأن قطيعتها محرمة " (٢)

وقد يقول قائل إن المراد في تلك الآيات البر والصلة دون الوجوب  
ولكن هذا القول غير صحيح من وجهين :  
أولا : سمي الله تعالى ما يُعطى لذى القربى حقه " ، والحق لا يطلق  
إلا على الشيء الواجب .

ثانيا : استخدمت صيغة الأمر في الآية الأولى والآية الثانية حيث قال تعالى  
" وآت " و " فآت " كما استعمل لفظ الأمر في الآية الثالثة ،  
(٣)  
وصيغة الأمر ولفظ الأمر يفيدان الوجوب .

وقد يقول قائل إن المراد بـ " حقه " الصلة وترك القطيعة وليس  
الإنفاق عليه . نترك مجال الرد على هذه الشبهة للإمام ابن القيم  
حيث يقول : " ما هذه الصلة الواجبة التي نادت عليها النصوص ، وبالغت  
في إيجابها ، وذمت قاطعها ؟ فأى قدر زائد على حق الأجنبي حتى  
تعقله القلوب وتخبر به الألسنة وتعمل به الجوارح ؟ أهو السلام عليه إذا  
لقيه ، وعيادته إذا مرض ، وتشميته إذا عطس ، وإجابته إذا دعاه ؟ ،  
وأنكم لا توجبون شيئا من ذلك إلا ما يجب لنظيره للأجنبي على الأجنبي .  
ولن كانت هذه الصلة ترك سببه وأذاه والإزدراء به ونحو ذلك ، فهذا  
حق يجب لكل سلم على كل سلم ، بل للذي البعيد على السلم ، فما  
خصوصية صلة الرحم الواجبة ؟

(١) تفسير فتح القدير ٤١٩/١ . وانظر أيضا تفسير القرطبي حيث قال :

" الرحم اسم لكافة الأقارب من غير فرق بين المحرم وغيره " ٧/٥ .

(٢) أحكام القرآن ٣٠٧/١ .

إن الصلة معروفة يعرفها الخاص والعام ، والآثار فيها أشهر — العلم. ولكن ما الصلة التي تختص بها الرحم وتجب له الرحمة ولا يشاركه فيها الأجنبي ؟ فلا يمكنكم أن تعينوا وجوب الشيء إلا وكانت النفقة أوجب منه . ولا يمكنكم أن تذكروا مسقطا لوجوب النفقة إلا وكان ما عداها أولى بالسقوط منه .<sup>(١)</sup>

والى جانب الآيات الكريمة هناك أحاديث كثيرة تدل على وجوب صلة الأقارب والانفاق عليهم. منها ما روى الإمام مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : " ابشروا أنفسكم فتصدق عليها . فلن فضل شيء فلا هلك . فلن فضل عن أهلك شيء فلذى قرابتك . فلن فضل عن ذى قرابتك شيء فهكذا وهكذا " يقول : فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك " . ومنها ما روى الإمام الترمذى عن بهز بن حكيم قال : " حدثني أبي عن جدي قال : قلت : يا رسول الله ! من أبر ؟ قال : " أمك " . قال : قلت : ثم من ؟ قال : " أمك " قال : قلت : ثم من ؟ قال : " أمك " . قال : قلت : ثم من ؟ قال : " ثم أباك ، ثم الأقرب فالأقرب " . ومنها ما روى المقدم بن

(١) زاد المعاد ١٦٦/٤ باختصار . وانظر أيضا المحلى لابن حزم السألة ١٩٣٧ ، ٣٤٩/١١ .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة ، رقم الحديث ٩٩٧ ، ٦٩٢/٢ - ٦٩٣ باختصار .

(٣) الأقرب فالأقرب : يقول الشيخ عبدالرحمن المباركفوري : " أى إلى آخر ذوى الأرحام " ( تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى ٢١/٦ - ٢٢ ) .

(٤) جامع الترمذى ، أبواب البر والصلة ، باب ما جاء في بر الوالدين ، رقم الحديث ١٩٥٩ ، ٢١/٦ ( ط . السلفية ) .

وقال الإمام الترمذى عن الحديث : " وهذا حديث حسن . وقد تكلم شعبة في بهز بن حكيم ، وهو ثقة عند أهل الحديث ، وروى عنه معمر وسفيان الثوري وحماد بن سلمة وغير واحد من الأئمة " ( المرجع السابق ٢٢/٦ ) . وقال الإمام أبو داود عن بهز بن حكيم : " هو حجة عندي " . ( نقلا عن تحفة الأحوذى ٢٢/٦ ) .

وقال صاحب منتقى الأخبار بعد ذكر الحديث : رواه أحمد وأبو داود

معد يكرب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إن الله يوصيكم بأمهاتكم ، ثم يوصيكم بأمهاتكم ، ثم يوصيكم بآبائكم ، ثم يوصيكم بالأقرب فالأقرب " .<sup>(١)</sup>

ويقول الإمام الشوكاني تعليقا على الأحاديث : " فيه دليل على وجوب نفقة الأقارب سواء كانوا وارثين أو غير وارثين " .<sup>(٢)</sup>

والقيام بهذا الحق على الوجه الصحيح يغني الأقارب المحتاجين عن اللجوء إلى الاقتراض بالربا لسد حاجاتهم الأساسية في الحياة .

### المطلب الثاني :

#### من تجب له النفقة من الأقارب ؟

وما يوسع تأثير مسئولية الأقارب في الابتعاد عن المراهبة سعة نطاق مستحقي النفقة بموجب هذه المسئولية . ولعلّه من المناسب قبل ذكر المستحقين - على حسب رأيي - أن نذكر خلاف العلماء في هذا الشأن . يرى الإمام مالك رحمه الله تعالى أن النفقة لا تجب إلا على الوالد لولده وعلى الولد لوالده . ويرى الإمام الشافعي رحمه الله تعالى أنه لا يستحقها إلا الأصول والفروع . وذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى

---

(١) الأدب المفرد ، باب بر الأقرب فالأقرب ، رقم الحديث ٦٠ ، ص ٢٦ . وروى الإمام الحاكم عن المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله يوصيكم بالأقرب فالأقرب " . ( المستدرك على الصحيحين ، كتاب البر والصلة ، ٤ / ١٥١ ) . وقال الإمام الحاكم : " اسماعيل بن عياش ( أحد رواة الحديث ) أحد أئمة الشام إنما نqm عليه سوء الحفظ " ( المرجع السابق ٤ / ١٥١ ) . وقال الإمام الشوكاني عن الحديث الشريف : " وأخرجه أحمد وابن حبان والحاكم وصحاه " . ( نيل الأوطار ٧ / ١٣٦ ) .

(٢) نيل الأوطار ٧ / ١٣٢ .

(٣) انظر كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، ٢ / ٦٢٨ ، ط . مكتبة

- (١) إلى أن النفقة لا تجب إلا للرحم المحرمة فقط . وقالت الحنابلة بوجوب نفقة المعسر على الموسر إذا كانا من يتوارثان . ويرى الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى أن النفقة تجب لذوي رحم محرمة وللوارثين .  
(٢)  
(٣)

### النفقة للأولاد :

واستدل القائلون بمسئولية الآباء عن نفقة الأولاد بقوله تعالى : ( وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ) فأوجب الله تعالى في الآية نفقة المطلقات الحوامل على أزواجهن بسبب المواليد الموجودين في بطونهن . كما فرض لهن أجسرة الرضاع . وهذا يقتضي إيجاب نفقة الأولاد على الآباء بطريق أولى .  
(٤)  
(٥)

واستدلوا أيضا بقوله تعالى : ( والوالدات يرضعن أولادهن حوليين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) ففرض الله تعالى رزق المرضعة وكسوتها على المولود لـه ، وهذا يقتضي وجوب رزق الولد وكسوته بطريق أولى .  
(٦)  
(٧)

### هل للولد النفقة بعد الفطام ؟

قد يقول القائل : يفهم من الآيتين المذكورتين إيجاب نفقة الولد على الوالد في حالة الرضاعة فأين الدليل على نفقته بعد الفطام ؟ نترك

- (١) انظر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٤/ ٣٠/ ٣١ ، الطبعة الثانية ، سنة الطبع ١٣٩٤ هـ ، ط . دار الكتاب العربي بيروت .  
(٢) انظر المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل ٣/ ٣١٩ - ٣٢٠ . ( ط . المؤسسة السعيدية الرياض ، بدون سنة الطبع ) ، والكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل المقدسي ٢/ ٣٧٣ - ٣٧٤ .

- (٣) المحلى ، مسألة ١٩٣٧ ، ٣٤٢/ ١١ .  
(٤) سورة الطلاق / الآية ٦ .  
(٥) انظر مغني المحتاج للشيخ الشربيني ٣/ ٤٤٧ .  
(٦) سورة البقرة / الآية ٢٣٣ .



الإجابة عن هذا السؤال لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى حيث يقول : " دل عليه النص تنبيها ، فإنه إذا كان في حال اختفاء — وارتضاعه أوجب نفقة من تحمله وترضعه إذ لا يمكن الإنفاق عليه إلا بذلك . فالإنفاق عليه بعد فضاله إذا كان يباشر الارتزاق بنفسه أولى وأحرى . وهذا من حسن الاستدلال . فقد تضمن الخطاب التنبيه بأن الحكم في المسكوت أولى منه في المنطوق ، وتضمن تعليل الحكم بكون النفقة إنما وجبت على الأب لأنه هو الذي له الولد دون الأم . ومن كان له الشيء كانت النفقة عليه ، ولهذا سمي الولد كسبا في قوله : ( وما كسب ) وفي قوله : " إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه " .

وذكر العلماء أيضا في معرض الاستدلال على وجوب نفقة الولد على والده أن الولد جزء من الوالد فكما يجب على الوالد الإنفاق على نفسه ، هكذا يجب عليه الإنفاق على جزئه .

وقد استدل العلماء أيضا بحديث هند رضي الله عنها حيث أذن لها النبي صلى الله عليه وسلم بالأخذ من مال زوجها ما يكفيها وولدها — بالمعروف بقوله : " خذى من ماله بالمعروف ، ما يكفيك ويكفي بنيك " .

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٠٦/٣٤ .  
( وما كسب ) إشارة إلى ما ورد في سورة ( السد ) ( ثبت يدا أبي لهب وتب . ما أغنى عنه ماله وما كسب ) ومعنى ( ما كسب ) الولد كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما . ( انظر مختصر تفسير ابن كثير ٦٩٠/٣ ) .  
وأما الحديث ( إن أطيب . . . ) فرواه الإمام النسائي في كتاب البيوع ، باب الحث على الكسب ، ٢٤١/٧ ، والإمام ابن ماجة في سننه ، كتاب التجارة ، باب الحث على المكاسب ، رقم الحديث ٢١٣٧ . ويقول الشيخ الألباني عن الحديث الشريف : " صحيح " (إرواء الغليل في تخریج أحاديث منار السبيل ٦٥/٦ ، رقم الحديث ١٦٢٦ .

(٢) انظر بدائع الصنائع للكاساني ٣١/٤ ، والمغني لابن قدامة ٥٨٣/٧ .

### هل النفقة للأولاد الكبار أيضا ؟

يظهر من الأدلة التي سقناها أن النفقة تجب للأولاد على آبائهم .  
لكن هل هذه النفقة للأولاد الصغار فقط ؟ أو لهم ولل كبار أيضا ؟

في السألة تفصيل . أما الصغار من الأولاد فقد أجمع أهل العلم  
كما يقول ابن المنذر - على وجوب النفقة لهم على آبائهم .<sup>(١)</sup> وأما نفقة  
من بلغ من الأولاد على آبائهم فاختلف فيها العلماء ، فأوجب طائفة النفقة  
لجميع الأولاد أطفالا كانوا أو بالغين إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها  
وذهب الجمهور إلى أن الواجب أن ينفق عليهم حتى يبلغ الذكر أو تتزوج  
الأنثى . ثم لا نفقة لهم إلا أن كانوا زمنى .<sup>(٢)</sup>

ولعلّه من المناسب قبل ترجيح أحد القولين ، تحرير محل النزاع بين  
الجمهور وغيرهم في السألة . فالولد المحتاج إلى مساعدة الأب لا يخرج  
عن الأحوال الثلاثة التالية :

- ١- أن يكون غير قادر على الكسب .
- ٢- لا يبذل الجهد لكسب الرزق مع قدرته على ذلك .
- ٣- لا يتمكن من الحصول على ما يلبي حاجاته على الرغم من سعيه  
لذلك .

أما الحالة الأولى فلإنها ما اتفق الجمهور فيه وغيرهم على وجوب نفقة  
الأولاد على آبائهم .<sup>(٣)</sup>

وأما الحالة الثانية فأرى أنها أيضا محل اتفاق حيث يجبر الولد على

---

(١) انظر المغني لابن قدامة ٥٨٣/٧ .  
(٢) انظر فتح الباري ٥٠٠/٩ . حيث نقل الحافظ ابن حجر كلام ابن المنذر  
في بيان خلاف العلماء في هذه السألة .  
(٣) انظر المبسوط ٢٢٣/٥ .

بذل السعي لكسب الرزق لقدرته على ذلك . وأما الحالة الثالثة فهي -  
على ما يبدو لي - محل خلاف . فلا تجب له النفقة عند الجمهـور ،  
وتجب عند غيرهم لعدم تمكنه من الحصول على ما يلبي حاجاته .

ولنا أن نتساءل قبل البت في الموضوع : هل يترك الولد وشأنه ؟  
هذا ما لا يرضي به الإسلام من أن يعيش المرء محروما من الحاجـات  
الأساسية مع توفرها عند أقاربـه .

هل نلزم الإخوة أو الأخوات أو الأعمام أو العمات أو الأخـوال أو  
الخالات بالإنفاق عليه ووالده حي <sup>يُوزَق</sup> وله فضل من المال ؟

أمن المعقول ترك القريب وإلزام البعيد ؟ أَمْ تَرَكَ الَّذِي هُوَ جُزْءٌ مِنْهُ  
وكسبه وَيُجَبِّرُ الَّذِي قَدْ تَكُونُ صَلَتهُ بِالْوَلَدِ الْمَعْسَرِ بِسَبْبه ؟

لذا نرى - والله أعلم بالصواب - وجوب النفقة للولد الكبير على والده  
إذا لم يتمكن من الحصول على ما يلبي حاجاته رغم سعيه لذلك .

#### النفقة للوالدين :

وأما نفقة الوالدين المعسرين على الولد فهناك نصوص كثيرة دالة على  
ذلك . منها قوله تعالى : ( وقضى ربك أن لا تعبدوا إلّا ليـــــاه  
(١) وبالوالدين إحسانا ) فأمر المولى عز وجل بالإحسان إلى الوالدين ففي  
هذه الآية الكريمة كما أمر به في آيات أخرى . يقول تعالى : ( ووصينا  
(٢) الإنسان بوالديه حسنا ) كما قال عز من قائل : ( ووصينا الإنسان  
(٣) بوالديه إحسانا ) .

(١) سورة الإسراء / الآية ٢٣ .

(٢) سورة العنكبوت / الآية ٨ .

(٣) سورة الأحقاف / الآية ١٥ .

ومن الإحسان بل من أحسن الإحسان — كما يقول الإمام الكاساني —  
 الإنفاق عليهما حال فقرهما . وقد وردت أيضا أحاديث كثيرة في الأمر  
 بأداء حقوق الوالدين والنهي عن عقوقهما . فقد روى الإمام البخاري عن  
 أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال : يا رسول الله ! من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال :  
 " أمك " . قال : ثم من ؟ قال : " أمك " . قال : ثم من ؟ قال :  
 " أمك " . قال : ثم من ؟ قال : " ثم أبوك " .<sup>(١)</sup>

فبين الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام أن أحق الناس بالصحة الأم  
 ثم الأب . فهل يتحقق بل يُتَصَوَّر حسن الصحة في وقت يمتنع الولد الموسر  
 من الإنفاق على أبيه المعسرين ؟

وأخبر النبي الكريم عليه الصلاة والسلام أن عقوق الوالدين من أكبر  
 الكبائر . فقد روى الإمام البخاري عن أبي بكرة رضي الله عنه قال : قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ قلنا : بلى ،  
 يا رسول الله ! قال ، ثلاثا : " الإشراك بالله وعقوق الوالدين " . وكان  
 متكئا فجلس ، فقال : " ألا وقول الزور وشهادة الزور ، ألا وقول الزور  
 وشهادة الزور " فما زال يكررها حتى قلنا : لا يسكت .<sup>(٢)</sup>

وأى عقوق أكبر من أن يكون الولد موسرا ولا ينفق على الأبوين المعسرين ،  
 بل صرح بعض العلماء بأنه إذا كان الأب المعسر لا يستطيع كسب الرزق  
 إلا بشغل فيه بعض الدناءة يجب على ابنه الموسر الإنفاق عليه ، وليس  
 عليه أن يعمل .<sup>(٣)</sup>

(١) انظر بدائع الصنائع ٣٠/٤ ، وانظر أيضا المغني حيث يقول ابن قدامة  
 : " ومن الإحسان الإنفاق عليهما عند الحاجة " ٥٨٣/٧ .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الأدب ، باب من أحق الناس بحسن الصحبة ،  
 رقم الحديث ٥٩٧١ ، ٤٠١/١٠ .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب الأدب ، باب عقوق الوالدين من الكبائر ،

إلى جانب هذا ، بين النبي صلى الله عليه وسلم أن الولد وماله  
لأبيه . فقد روى الإمام ابن ماجة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما  
أن رجلا قال : يا رسول الله ! إن لي مالا وولدا ، وإن أبي يريد  
أن يجتاح مالي ، فقال : " أنت ومالك لأبيك " . وفي رواية أخرى عن  
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم  
: " أنت ومالك لوالدك ، إن أولادكم من أطيب كسبكم ، فكلوا من كسب  
أولادكم " .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

فلذا كان الابن وماله للوالد فلوجب نفقة الوالد المعسر على ولده

---

(١) ( يجتاح مالي ) : قال الخطابي : معناه يستأصله ويأتي عليه ، والعرب  
تقول : جاحهم الزمان ، واجتاحهم إذا أتى على أموالهم ، ومنه  
الجائحة وهي الآفة التي تصيب المال فتهلكه .  
ويشبه أن يكون ما ذكره السائل من اجتراح والده ماله إنما هو  
بسبب النفقة عليه ، وأن مقدار ما يحتاج إليه للنفقة شيء كثير لا يسعه  
عفو ماله والفضل منه إلا بأن يجتاح أصله ويأتي عليه . فلم يعمد  
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرخص له في ترك النفقة عليه . وقال  
له : " أنت ومالك لوالدك " . على معنى أنه إذا احتاج إلى مالك  
أخذ منك قدر الحاجة كما يأخذ من مال نفسه ، وإذا لم يكن لك مال  
وكان لك كسب لزمك أن تكسب وتنفق عليه " . ( معالم السنن  
١٦٥/٣ ، ١٦٦ .

(٢) سنن ابن ماجة ، كتاب التجارات ، باب ما للرجل من مال ولده ،  
رقم الحديث ٢٢٩١ ، ٧٦٩/٢ ، وقال الشيخ الألباني : " هذا  
صحيح ورجاله ثقات على شرط البخاري . كما قال البوصيري فسي  
الزوائد : " نقلا عن إرواء الغليل ، ٣٢٣/٣ ، رقم الحديث ٨٣٨ .  
(٣) رواها الإمام أبو داود في سننه ، كتاب البيوع ، باب الرجل يأكل  
من مال ولده ، رقم الرواية ٣٥١٣ ، ٤٤٥/٩ - ٤٤٦ .  
وروى الحديث الإمام ابن ماجة أيضا في سننه إلا أن فيه : " فكلوا  
من أموالهم " بدل : " فكلوا من كسب أولادكم " . ( سنن ابن ماجة  
كتاب التجارات ، باب ما للرجل من مال ولده ، رقم الحديث ٢٢٩٢ ،  
٧٦٩/٢ ) .

وفي رواية أخرى عن عائشة رضي الله عنها مرفوعة : " ولد الرجل من  
كسبه ، من أطيب كسبه ، فكلوا من أموالهم " . ( سنن أبي داود  
كتاب البيوع ، باب الرجل يأكل من مال ولده ، رقم الحديث ٣٥١٢ ،  
٤٤٥/٩ ) .

الموسر بطريق أولى . يقول الإمام الخطابي تعليقا على الحديث الشريف :  
(١)  
" فيه من الفقه ، أن نفقة الوالدين واجبة على الولد إذا كان واجدا لها .  
وقد أجمع العلماء على إيجاب نفقة الوالدين المعسرين على الولد الموسر  
(٢)  
كما صرح بذلك ابن المنذر وغيره من العلماء .

### النفقة للأصول والفروع :

ثم هل النفقة للأبوين والأولاد فقط كما قال الإمام مالك أم هي لهم وللأجداد والجندات والأحفاد والحفيدات كما قال الإمام الشافعي والأئمة الآخرون ؟

استدلَّت المالكية على صحة موقفهم بأن النصوص التي ورد فيها الأمر بالبر بالوالدين والإحسان إليهما نصت على الأبوين ، وحمل لفظ الأبوين على من عداهما مجاز . وحمل الكلام على الحقيقة هو الأصل . وهكذا تحمل النصوص التي ورد فيها ذكر الأولاد على الأبناء والبنات دون الأحفاد والحفيدات .

واستدل الآخرون على صحة موقفهم بأدلة منها :

أولا : قوله تعالى : ( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده . وعلى الوارث مثل ذلك ) فقالوا : فرض الله تعالى على الوارث الإنفاق على المولود عند عدم وجود الأب . والجسد وارث المولود عند عدم وجود الأب فعليه أن ينفق على المولود أيضا عند

---

(١) معالم السنن ١٦٥/٣ .

(٢) انظر المغني لابن قدامة ٥٨٣/٧ ، وانظر أيضا مغني المحتاج ٤٤٧/٣

ونيل الأوطار ١٢٩/٧ .

(٣) سورة البقرة / الآية ٢٣٣ .

(١)  
عدم وجود الأب .

ثانياً : تتضمن كلمة الآباء ، الآباء الحقيقيين والأجداد ، كما يطلق لفظ  
الأبناء على الأبناء الحقيقيين والأحفاد . ويدل عليه قوله تعالى  
( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) <sup>(٢)</sup> حيث يدخل  
الأحفاد في كلمة أولادكم كما قاله ابن قدامة المقدسي ، ويدل عليه  
أيضاً قوله تعالى ( ولأبويه لكل واحد منهما السدس ) <sup>(٣)</sup> حيث يدخل  
الأجداد في كلمة " أبويه " <sup>(٤)</sup> .

ثالثاً : وردت كلمة الأب لغير الأب الحقيقي ، وكلمة الابن لغير الابن  
الحقيقي في العديد من الآيات والأحاديث الأخرى مثل قوله تعالى  
( ملأنا أبايكم إبراهيم ) وقوله تعالى ( كما أخرج أبايكم من الجنة ) <sup>(٥)</sup>  
وقوله صلى الله عليه وسلم : " سبحان الله إنما ذلك شيء كتبته <sup>(٦)</sup>  
الله على بنات آدم " .

رابعاً : توجد القرابة بين الأجداد والأحفاد وتقتضي القرابة لإيجاب نفقة  
القريب المعسر على قريبه الموسر . والدليل على وجود القرابة بينهما  
أنه إذا ملك أحدهما الآخر يعتق عليه كما لا يقبل شهادة أحدهما <sup>(٨)</sup>  
للاخر .

والذي نميل إليه في هذه المسألة - والله أعلم بالصواب - أن على

- 
- (١) انظر المبسوط للسرخسي ٢٢٢/٣ .  
(٢) سورة النساء / الآية ١١ .  
(٣) سورة النساء / الآية ١١ .  
(٤) انظر المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل ٣١٩/٣ ، والكافي في فقه  
الإمام أحمد بن حنبل ٣٧٣/٣ .  
(٥) سورة الحج / الآية ٢٨ .  
(٦) سورة الأعراف / الآية ٢٧ .  
(٧) قال صلى الله عليه وسلم هذا حينما قالت له عائشة رضي الله عنها في  
أثناء الحج : حضت . ليتني لم أكن حججت " . انظر سنن أبي  
داود ، كتاب المناسك ، باب لإفراد الحج ، رقم الحديث ١٧٦٥ ،  
٢٠٣/٥ ط ( . السلفية ) .

الجد الموسر الإنفاق على الحفيد المعسر عند عدم وجود الأب ، وعلى الحفيد المعسر الإنفاق على الجد المعسر عند عدم وجود ابنه ، وذلك لوجود القرابة بينهما، والنصوص الدالة على إيجاب نفقة المعسرين على أقاربهم الموسرين .

#### النفقة لذى رحم محرم :

قالت الحنفية إن قوله تعالى ( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها ) لا تضار والدته بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك (١) يقتضي وجوب النفقة والكسوة على كل وارث؛ لأن الله تعالى جعل رزق أم المولود وكسوتها على الوارث إلا أن قراءة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه خصصت لإيجاب النفقة بالوارث المحرم حيث جاء في قراءته : ( وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك ) .

كما استدلَّت الحنفية على تقييد الوارث بذى رحم محرم بقولهم : إن وجوب النفقة في القرآن العظيم معلول بكونها صلة الرحم صيانة لها عن القطيعة ، فيختص وجوبها لقرابة يجب وصلها ويحرم قطعها .

#### النفقة للقريب الوارث :

استدلَّت الحنابلة على إيجاب النفقة لكل معسر على قريبه الموسر إذا كانت ملتصقة واحدة ويتوارثان بالآية التي استدلت بها الحنفية وقالوا : إن القرابة الموجودة بين الورثة هي التي توجب النفقة دون غيرها .

(١) سورة البقرة / الآية ٢٣٣ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ٣١/٤ ، والمبسوط للسرخسي ٢٢٤/٣ .

(٣) انظر بدائع الصنائع ٣١/٤ .

(٤) انظر المغني لابن قدامة ٥٨٤/٧ .



واستدلوا أيضا بما ثبت عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلزام الورثة بالنفقة . فقد روى الإمام البيهقي عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جبر عصة صبي أن ينفقوا عليه الرجال (١) دون النساء " .

واستدلوا أيضا بقول زيد بن ثابت رضي الله عنه حيث يقول : " إذا كان عم وأم فعلى العم بقدر ميراثه ، وعلى الأم بقدر ميراثها " .

#### النفقة لكل قريب :

لكننا نرى - والله أعلم بالصواب - أن ما اشترطت الحنفية من كون القريب ذا رحم محرما ، وما اشترطت الحنابلة من كونه وارثا ليس بصحيح ؛ لأن الله تعالى أمر أبا بكر رضي الله عنه بالإنفاق على ابن بنت خالته ولم يكن محرما لأبي بكر رضي الله عنه ولا وارثا له . قال تعالى : ( ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى والمساكين والمهاجرين في سبيل الله وليعفوا وليصفحوا . ألا تحبون أن يغفر الله لكم والله غفور رحيم ) (٢) .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية مستدلا بالآية على النفقة لكل قريب : " في الآية دلالة على وجوب الصلة والنفقة وغيرها لذوي الأرحام - الذين لا يرثون بغرض ولا تعصيب - فإنه قد ثبت في الصحيح عن عائشة رضي

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب النفقات ، باب ما جاء في قول الله عز وجل ( وعلى الوارث مثل ذلك ) ٤٧٨/٢ .

وانظر أيضا المحلى ٣٤٥/١١ ، م ١٩٣٧ .

(٢) نقلا عن المحلى ٣٤٥/١١ ، وزاد المعاد ١٦٦/٤ ، وقال الإمام ابن القيم بعد نقل قول عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما : " ولا مخالف لهما من الصحابة البتة " ( المرجع السابق ١٦٦/٤ ) . وقال الحسن البصري أيضا : نفقة الصبي إذا لم يكن له مال على وارثه " . ( نقلا عن المحلى ٣٤٥/١١ ) .

الله عنها في قصة الإفك أن أبا بكر الصديق حلف أن لا ينفق على سطح ابن أثاثه ، وكان أحد الخائضين في الإفك في شأن عائشة ، وكانت أم سطح بنت خالة أبي بكر . وقد جعله الله من ذوى القربى الذين نهى عن ترك إيتائهم . والنهي يقتضي التحريم . فلذا لم يجز الحلف على الفعل ، كان الفعل واجبا لأن الحلف على ترك الجائز جائز <sup>(١)</sup> .

فخلاصة الكلام أنه يجب على كل قريب موسر الإنفاق على قريبه المعسر سواء كان محرما أم غير محرم ، وسواء كان وارثا أم لم يكن وارثا وهذا هو رأى الإمام ابن حزم وشيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم . وإذا قام الأقارب الموسرون بهذه المسئولية تجاه أقاربهم المعسرين فلن منافذ عديدة موصلة للربا قد جرى سدها بتوفيق الله تعالى بهذا التدبير .

### المطلب الثالث :

#### بطان النفقة الواجبة

اتضح بما ذكرنا سابقا بتوفيق من الله تعالى أنه تجب النفقة للأقارب . لكن ما هو مقدار هذه النفقة ؟ أيعطى القريب المحتاج كسرة أو كسرتين من الخبز؟ أو يقدم له ما يبقى في البيوت من الطعام والآدم وما يلي من الملابس والأثاث أو بضعة ريات ؟ وهل تقديم النفقة بهذه الصورة يؤثر في سد باب الربا ؟

ليس مقدار النفقة كما يصوره بعض الناس . يجب على الأغنياء القيام بتلبية جميع الحاجات الأساسية لأقاربهم المحتاجين من طعام وشراب وملبس وسكن وعلاج ونكاح وخادم . فقد صرح بذلك بعض العلماء . يقول الإمام الكاساني : " وأما بيان مقدار الواجب من هذه النفقة ، فنفقة الأقارب

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٥٠/١٥ .

مقدرة بالكفاية بلا خلاف ، لأنها تجب للحاجة فتقدر بقدر الحاجة . وكل من وجبت عليه نفقة غيره يجب له المأكل والمشرب والملبس والسكنى والرضاع إن كان رضيعا ، لأن وجوبها للكفاية ، والكفاية تتعلق بهذه الأشياء . فلن كان للمنفق عليه خادم ، يحتاج إلى خدمته ، تفرض له أيضا ، لأن ذلك من جملة الكفاية " .<sup>(١)</sup>

ولا يقتصر نطاق النفقة على ما ذكره الكاساني بل تجب معالجة المريغ من الأقارب المعسرين . وفي هذا يقول الإمام ابن حزم : " ومن مرض من ذكرنا ( من الأقارب ) كلف أن يقوم بهم من يخدمهم " .<sup>(٢)</sup>

إلى جانب هذا ، بين بعض العلماء أنه يجب على الابن الغني إعفاف أبيه المعسر بالزواج ، كما يجب على الأب الغني إعفاف ابنه المعسر بالزواج . يقول الإمام ابن قدامة المقدسي : " ويلزمه إعفاف أبيه وجده وابنه الذين تلزمه نفقتهم إذا طلبوا ذلك لأنه يحتاج إليه ويضره فقد فأسبه<sup>(٣)</sup> النفقة " .

ولا تنحصر مسؤولية الإعفاف في نطاق الآباء والأبناء بل تشمل كل من تجب له النفقة . نقل الإمام ابن قدامة عن القاضي قوله : " وكذلك يجبي في كل من لزمته نفقته من أخ أو عم أو غيرهم لأن أحمد نص في العبد يلزمه أن يزوجه إذا طلب ذلك ولأ يبيع عليه " .<sup>(٤)</sup>

وليست المسؤولية عن إعفاف القريب المعسر بل عن نفقة زوجته أيضا . وفي هذا يقول ابن قدامة : " وكل من لزمه إعفافه لزمته نفقة زوجته لأنه

(١) بدائع الصنائع ٤ / ٣٨ .

(٢) المحلى ١١ / ٣٤٢ ، م ١٩٣٧ .

(٣) الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ٣ / ٣٧٩ . ويضيف الإمام

المقدسي " ولا يعفه بمعجوز أو قبيحة لأن القصد الاستمتاع ، ولا

يحصل ذلك بهما " ( المرجع السابق ٣ / ٣٧٩ .

وانظر أيضا المنهاج للنووي ٣ / ٢١١ ، ٢١٣ .

(١) لا يتمكن من الإعفاف إلا بذلك " .

ولا يقتصر وجوب النفقة لزوجة الأب المعسر فعسب بل لكل أسرته كما صرح به بعض العلماء . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الإجابة عن سؤال : " نعم . على الولد الموسر أن ينفق على أبيه وزوجة أبيه وعلى إخوته الصغار . وإن لم يفعل ذلك كان عاقا لأبيه ، قاطعا لرحمه ، مستحقا لعقوبة الله في الدنيا والآخرة . والله أعلم " .<sup>(٢)</sup>

فهكذا لم تترك حاجة أساسية من حاجات الحياة إلا وقد ألزم القريب الموسر بتلبيتها لقريبه الذي عجز عن تلبيتها بنفسه . وإذا تم هذا ؛ فسوف لا يضطر المعسر إلى الاستقراض بالربا للإنفاق على حاجاته الأساسية .

### المطلب الرابع :

#### إجبار الغني القريب على الإنفاق

قد يقول قائل : لا يمكن أن تؤثر مسئولية الأقارب في سدّ باب الرضا حيث إن كثيرا من الأغنياء لا يرغبون في الإنفاق على أقاربهم المعسرين . لكن هذا القول غير صحيح لأن الشريعة الإسلامية لم تترك أمر الإنفاق للسرحمة الأغنياء ، أنفقوا إذا أرادوا وامتنعوا إذا شاءوا بل أعطت الدولة الإسلامية سلطة إجبار الأغنياء على الإنفاق على أقاربهم المعسرين كما صرح بذلك بعض فقهاء الإسلام . يقول الخرقي : " ويجبر الرجل على نفقة<sup>(٣)</sup> والديه وولده الذكور والإناث إذا كانوا فقرا ، وكان له ما ينفق عليهم " . كما يقول الكاساني : " ويجبره الحاكم ويحبسه إذا امتنع من دفعها ، ولو

---

(١) المرجع السابق ٨٩/٧ هـ ، وأما ما روى عن الإمام أحمد أنه لا يلزم الأب نفقة زوجة الابن فمحمول على حسب تعبير ابن قدامة : " على أن

الابن كان يجد نفقتها " ( المغني ٨٩/٧ هـ ) .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٠١/٣٤ .

(١) كان أبا ، وذلك لضرورة دفع الهلاك عن القريب " .

وقد ثبت أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ألزم الأقارب بالإنفاق على المعسر من أقاربهم . فقد روى الإمام البيهقي عن سعيد ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جبر عصة صبي أن ينفقوا<sup>(٢)</sup> عليه الرجال دون النساء " .

ولا يقف الأمر عند هذا بل يجبر على الكسب - عند قدرته عليه - كي يكتسب وينفق على المعسر من أقاربه . كما يباع عليه عقاره للإنفاق عليهم إذا لم يكن عنده ما ينفقه نقدا . وفي هذا يقول الإمام النووي :  
" وَيُبَاعُ فِيهَا مَا يُبَاعُ فِي الدِّينِ ، وَيُلْزَمُ كَسْبُهَا فِي الْأَصَحِّ " .<sup>(٣)</sup>

ويقول الشيخ الشربيني في تحليل بيع المملوكات للإنفاق على القريب المعسر : " ويباع في نفقة القريب ما يباع في الدين من عقار وغيره ؛ لأن نفقة القريب مقدمة على وفاة الدين ، وإذا بيع ذلك في الدين ، ففي المقدم عليه أولى " .<sup>(٤)</sup> كما يقول في تحليل إجباره على الكسب : " لأن القدرة بالكسب كالقدرة على المال ، ولذا يحرم عليه الزكاة ، وكما يلزمه إحياء نفسه بالكسب . فكذا بعضه " .<sup>(٥)</sup>

وعلى ضوء ما ذكرنا يتضح أن قول القائل : " إن مسئولية الأقارب لا تؤثر في سد باب الربا لإعراض الكثيرين من الأغنياء عن الإنفاق على المعسر من أقاربهم " غير صحيح لأن الدولة الإسلامية ستجبرهم على الإنفاق .

---

(١) بدائع الصنائع ٣٨/٤ .

(٢) السنن الكبرى ، كتاب النفقات ، باب ما جاء في قول الله عز وجل : ( وعلى الوارث مثل ذلك ) ، ٤٧٨/٧ ، وانظر أيضا المحلي ٣٤٥/١١ .

(٣) المنهاج ٤٤٨/٣ ، وانظر أيضا المحلي ٣٤٢/١١ م ١٩٣٧ .

(٤) مغني المحتاج ٤٤٨/٣ .

## المطلب الخامس :

### هل يحث نظام مسئولية الأقارب على البطالة ؟

قد يقول قائل : إن إيجاب النفقة للأقارب يحث الناس على البطالة لأنهم يرون أن نفقتهم ثابتة في ذمة أقاربهم وتؤدي إليهم بقوة القانون ، فلا يبذلون جهدا لكسب العيش .

إن قائل هذا الكلام تنقصه معرفة هذا النظام . هناك شروط لاستحقاق هذه النفقة ويسقط حق النفقة عند فقد أحد تلك الشروط . ذكر الإمام ابن قدامة تلك الشروط وأول تلك الشروط على حسب تعبيره " أن يكونوا فقراء لا مال لهم ولا كسب يستغنون به عن إنفاق غيرهم . فإن كانوا موسرين بمال أو كسب يستغنون به فلا نفقة لهم ، لأنها تجب على سبيل المواساة ، والموسر ستغن عن المواساة " (١) .

ويظهر من هذا الشرط أن القادر على الكسب إذا تكاسل وأراد أكل أموال الأقارب بحجة مسئولية الأقارب لن يُسَمَح له بذلك ، بل تجب عليه الحكومة الإسلامية على العمل . فليس هناك إذن ما يشجع على البطالة في نظام مسئولية الأقارب . وكيف يمكن أن يكون هذا ، وهو نظام من عند الله العليم الحكيم الخالق المدبر ، وليس من وضع بشر يعالج خلاا في جانب فيظهر نقص في جانب آخر .

---

(١) المغني ٥٨٤ / ٧ ، وانظر أيضا مغني المحتاج ٤٤٨ / ٣ .

## المبحث الثاني :

### مسئولية الجيران

إلى جانب إيجاب النفقة للأقارب ، فرض الإسلام حقوقا للجيران فيما بينهم فأمر الله تعالى بالإحسان إلى الجار حتى ولو كان كافرا . وفصل العلماء القول في حدّ الجوار ، كما بينت السنة نطاق الإحسان .

وسنعالج بتوفيق من الله تعالى هذا الموضوع في هذا البحث تحت العناوين التالية :

- ١- السند الشرعي لمسئولية الجيرة .
- ٢- حد الجوار .
- ٣- نطاق هذه المسئولية .
- مختصين لكل منها مطلبا مستقلا .

### المطلب الأول :

#### السند الشرعي لمسئولية الجيرة

ثبتت مسؤولية الجيران تجاه جيرانهم بالكتاب والسنة . فقد أمر الله تعالى بالإحسان إلى الجار حيث يقول عز من قائل : ( واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والمصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم <sup>(١)</sup> إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا ) .

ونجد التأكيد في الآية على الإحسان إلى الجار حيث ذكره تعالى بعد الوالدين والأقربين . وفي هذا يقول الإمام القرطبي : " أما الجار

فقد أمر الله تعالى بحفظه والقيام بحقه ، والوصاة برعي ذمته في كتابه  
وعلى لسان نبيه . ألا تراه سبحانه أكد ذكره بعد الوالدين والأقربين \*  
(١)

وبيّن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أن جبريل الأمين عليه السلام  
المرسل من قبل ربه كان يؤكد عليه بأمر أمته برعاية حق الجار . فقد  
روى الإمام البخارى عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال : " ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه " .  
(٢)

كما أخبر النبي الكريم عليه الصلاة والسلام أن من مقتضيات الإيمان

---

(١) تفسير القرطبي ١٨٣/٥ .

وجدير بالذكر أن الأمر بالإحسان إلى الجار لا يقتصر على الإحسان  
إلى الجار المسلم بل يشمل الكفرة من اليهود والنصارى وغيرهم لأن  
الله تعالى أمر بالإحسان إلى ( الجار ذى القربى ) و ( الجار  
الجنب ) . والمراد من ( الجار الجنب ) كما يقول الإمام ابن جرير  
الطبرى : " وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال : " معنى  
الجنب في هذا الموضع الغريب البعيد سلماً كان أو مشركاً ، يهودياً  
كان أو نصرانياً " . ( تفسير الطبرى ٥١/٥ ) ، وانظر أيضاً (تفسير  
القرطبي ١٨٣/٥ - ١٨٤ ) و ( تفسير المنار ٩٢/٥ ) ، وقد كان  
الصحابه يهتمون بالإحسان حتى إلى جيرانهم الكفرة وقصة عبد الله  
ابن عمرو بن العاص رضي الله عنه معروفة فقد روى الإمام البخارى  
عن مجاهد قال : " كنت عند عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما  
وغلامه يسليخ شاة . فقال : " يا غلام ! إذا فرغت فابدأ بجارنا  
اليهودى " . فقال رجل من القوم : اليهودى ؟ أصلحك الله .  
قال : " لاني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يوصي بالجار حتى  
خشينا - أو رؤينا - أنه سيورثه " . ( الأدب المفرد ، باب جار اليهودى  
رقم الحديث ١٢٨ ) .

ورواه أبو داود أيضاً في سننه مع اختلاف في اللفظ ، كتاب الأدب ،  
باب في حق الجوار ، رقم الحديث ٥١٣٠ ، ٦١/١٤ ، ط . السلفية  
ورواه الترمذى أيضاً في أبواب البر والصلة ، باب ما جاء في الجوار  
رقم الحديث ٢٠٧ ، ٢٢/٦ - ٢٣ . ( ط . السلفية ) وقال  
الإمام الترمذى : " هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه " .

(٢) صحيح البخارى ، كتاب الأدب ، باب الوصاة بالجار ، رقم الحديث



ومتطلباته لإكرام الجار . فقد روى الإمام البخارى عن أبي شريح العدوى  
رضي الله عنه قال : " سمعت أذنائى وأبصرت عيناى حين تكلم النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره " .<sup>(١)</sup>

وقد بلغ الاهتمام بحق الجار حتى أن النبي صلى الله عليه وسلم  
نفى الإيمان الكامل عن الشخص الذى يشبع وجاره جائع . فقد روى الإمام  
الحاكم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
" ليس بالمؤمن الذى يبيت شبعانا وجاره جائع إلى جنبه " .<sup>(٢)</sup>

ولم يقف الأمر عند لإطعام الجائع من الجيران بل أمر النبي صلى الله  
عليه وسلم بشاركته فيما يأكل حتى ولو لم يكن الجار محتاجا إلى إطعامه  
إياه . فقد روى الإمام مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه قال : " قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا ذر ! إذا طبخت مرقة فأكثر ماءها  
وتعاهد جيرانك " . وفي رواية أخرى عن أبي ذر رضي الله عنه أيضا  
قال : " إن خليلي أوصاني : " إذا طبخت مرقا فأكثر ماءه ، ثم انظر

---

(١) صحيح البخارى ، كتاب الأدب ، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر  
فلا يؤذ جاره ، رقم الحديث ٦٠١٩ ، ٤٤٥/١٠ .

(٢) المستدرک على الصحيحين ، كتاب البيوع ، باب لا يحتكر إلا خاطي  
١٢/٢ ، ورواه الإمام البخارى أيضا في الأدب المفرد ، باب لا يشبع  
دون جاره ، رقم الحديث ١١٢ ، ص ٣٩ ، وقال الحافظ المنذرى  
" رواه الطبراني والبخاري وإسناده حسن " . ( الترغيب والترهيب  
٣/٣٥٨ ) . وقال الحافظ الهيثمي : " رواه الطبراني والبخاري ،  
وإسناده البزار حسن ، ورواه أيضا أبو يعلى ورجاله ثقات " . ( مجمع  
الزوائد ، كتاب البر والصلة ، باب فيمن يشبع وجاره جائع ، ١٦٢/٨ )  
وانظر أيضا صحيح الجامع الصغير وزيادته ( المطبوع بتحقيق الشيخ  
الألباني ) ٥/٥٢٥٨ ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ، رقم  
الحديث ١٤٩ ، ٦٩/١ .

(٣) صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب الوصية بالجار  
والإحسان إليه ، رقم الحديث ٢٦٢٥ ، ٢٠٢٥/٤ .

(١) و (٢)

أهل بيت من جيرانك ، فأصيبهم منها بمعروف " .

وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بمشاركة الجار في الطعام محتاجا إليه كان أو غير محتاج ، فكيف يكون الأمر إذا كان الجار جائعا محتاجا إلى طعامه وساعدته ؟ .

وقد أكد علماء الأمة قديما وحديثا على حق الجار على الجار استنادا إلى النصوص الشرعية الواردة بهذا الشأن . يقول ابن العربي المالكي : " وإذا تأكدت الحقوق بأسباب ، فمن أعظمها حرمة الجار وهو قـرب الدار <sup>(٣)</sup> . كما يقول السيد محمد رشيد رضا : " الجوار ضرب من ضروب القرابة ، فهي قرب بالنسب ، وهو قرب بالمكان والسكن . وقد يأنس الإنسان بجاره القريب مالا يأنس بنسيبه البعيد . ويحتاجان إلى التعاون والتناصر مالا يحتاج الأنساب الذين تناءت ديارهم . فإذا لم يحسن كل منهما بالآخر لم يكن فيهما خير لسائر الناس " <sup>(٤)</sup> .

### المطلب الثاني :

#### حد الجوار

وما يوسع دائرة أثر مسئولية الجيرة في تقديم المساعدة إلى المحتاجين سعة نطاق من يطلق عليه الجار . فقد قال بعض السلف : " من سمع

---

(١) ( فأصيبهم منها بمعروف ) أي أعطهم منها شيئا . ( شرح النووي

على صحيح مسلم ١٢٦/١٦ ) .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب البر والصلوة والآداب ، باب الوصية بالجـار

والإحسان إليه ، رقم الحديث ٢٦٢٥ مكرر ، ٢٠٢٥/٤ .

(٣) عارضة الأحوذى شرح صحيح الترمذى ١٢٣/٨ ( ط . مكتبة المعارف

بيروت ، بدون سنة الطبع ) .

(٤) تفسير المنار ٩١/٥ .

(١) " وقال بعضهم : " من سمع إقامة الصلاة فهو جار " (٢)  
 وقال بعضهم : " إن حد الجوار أربعون دارا من كل جانب " (٣) . وقال  
 بعضهم : " من ساكن رجلا أو مدينة فهو جار " (٤) . وذهب بعض العلماء  
 إلى عدم تحديد حد الجوار وقالوا : " هذا يرجع إلى العرف " . وحينما  
 تعود إلى السنة المطهرة لتحديد حد الجوار نجد حديثين في هذا  
 الشأن . أولهما ما روى أبو يعلى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " حق الجار أربعون دارا هكذا  
 وهكذا وهكذا يمينا وشمالا وقدام وخلف " (٥) .

وثانيهما ما روى الطبراني عن كعب بن مالك رضي الله عنه قال :  
 أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله ! إني نزلت  
 في محلة بنى فلان ، وإن أشدهم لي أذى أقربهم لي جوارا " . فبعث  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر وعلياً رضي الله عنهم يأتون  
 المسجد فيقولون على بابه فيصيحون : " ألا إن أربعين دارا جار . ولا يدخل  
 الجنة من خاف جاره بوائقه " (٦) .

- 
- (١) هذا ما ذهب إليه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه  
 ( انظر فتح الباري ١٠/٤٤٧ ، وتفسير القرطبي ٥/١٨٥ ) .  
 (٢) انظر تفسير القرطبي ٥/١٨٥ ، وفتح القدير للشوكاني ١/٤٦٥ .  
 (٣) من أصحاب هذا الرأي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، والأوزاعي ، وابن  
 شهاب ، والحسن . ( انظر فتح الباري ١٠/٤٤٧ ، وتفسير القرطبي ٥/  
 ١٨٥ ، وفتح القدير للشوكاني ١/٤٦٤ ، والأدب المفرد للإمام البخاري ،  
 باب الأدني فالأدني من الجيران ، رقم الحديث ١٠٩ ، ص ٣٨ ) .  
 (٤) انظر تفسير القرطبي ٥/١٨٥ .  
 (٥) نقلا عن مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب البر والصلة ، باب حد  
 الجوار ، ٨/١٦٨ ، وقال الحافظ الهيثمي : " رواه أبو يعلى عن شيخه  
 محمد بن جامع العطار وهو ضعيف " . ( المرجع السابق ) .  
 (٦) المرجع السابق ، باب ما جاء في أذى الجار ، ٨/١٦٩ ، وقال الحافظ  
 الهيثمي : " وفيه يوسف بن السفر وهو متروك " ( المرجع السابق ) . وحكم  
 الحافظ ابن حجر عليه أيضا بالضعف حيث قال : " للطبراني بسند ضعيف  
 عن كعب بن مالك مرفوعا " . ألا إن أربعين دارا جار " . فتح الباري ١٠/  
 ٤٤٧ . ( وانظر أيضا عارضة الأهودي بشرح صحيح الترمذي ٨/١٢٣ )

لو ثبت الحديثان المذكوران لكان فيهما كفاية لتحديد حد الجوار ولكنهما لم يثبتا . أما الآراء الأخرى في هذا الشأن فلم أجد لها نصا شرعيا صريحا لكن الشيء الذى يظهر من جميع الآراء هو سعة نطاق من يطلق عليه الجار وأنه ليس صاحب الدار اللاصق أو المواجه فحسب .

### المطلب الثالث :

#### نطاق مسئولية الجوار

قد يقول قائل : ليس لمسئولية الجوار أثر في سد باب الربا حيث تقتصر هذه المسئولية على سلام الجار على جاره، وعيادته إذا مرض، واتباع جنازته إذا مات، وإهدائه هدية رمزية من وقت إلى آخر . وكل هذه الأمور لا أثر لها في مساعدة الناس لاجتناب التعامل الربوى .

ولعله من المناسب للإجابة على هذا القول أن نرجع إلى الأحاديث التى تبين نطاق هذه المسئولية . من تلك الأحاديث ما رواه الإمام البخارى عن عبد الله بن الساور قال : " سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يخبر ابن الزبير يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (١) " ليس المؤمن الذى يشبع وجاره جائع " .

ويعرف من هذا الحديث الشريف أن على الغني أن يقدم طعاما للذى جاره الجائع . لكن هل تقتصر مسئولية الجوار على تقديم الطعام للذى الجائع ؟ كلا . توجب هذه المسئولية تقديم المساعدة إلى الجيران لتلبية

---

(١) الأرب المفرد ، باب لا يشبع دون جاره ، رقم الحديث ١١٢ . ص ٣٩ . ورواه أيضا الإمام الحاكم في المستدرك على الصحيحين ، كتاب البر والفضلة ، ١٦٧/٤ ، وقال : " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه " . ( المرجع السابق ) ، ووافقه الإمام الذهبي ( انظر التلخيص للذهبي ١٦٧/٤ ) . وقال الحافظ الهيثمي بعد نقل الحديث : " رواه الطبراني وأبو

حاجاتهم الأساسية الأخرى . يقول الشيخ ناصر الدين الألباني تعليقا على الحديث الشريف : " في الحديث دليل واضح على أنه يُحَرِّم على الجار الغني أن يدع جيرانه جائعين . فيجب عليه أن يقدم إليهم ما يدفعون به الجوع، وكذلك ما يكتسبون به إن كانوا عراة ونحو ذلك من الضروريات " .<sup>(١)</sup>

وقد ورد في بعض الأحاديث الأخرى التصريح ببعض ما يدخل في نطاق مسئولية الجوار . ومنها ما روى الإمام الطبراني عن معاوية بن حيدة رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله ! ما حق جاري ؟ . قال : " إن مرض عدته ، وإن مات شيعته ، وإن استقرضك أقرضته ، وإن أعوز سترته وإن أصابه خير هنأته ، وإن أصابته مصيبة عزّيته ، ولا ترفع بناءك فوق بناءه فتسدّ عليه الريح . ولا تؤذنه بريح قدرك إلا أن تغرف له منها " .<sup>(٢)</sup>

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى بعض الأحاديث التي جاء فيها تفسير نطاق مسئولية الجيرة حيث قال : " وقد ورد في تفسير الإكرام والاحسان للجار وترك أذاه عدة أحاديث ، أخرجها الطبراني من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، والخراطي في مكارم الأخلاق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأبو الشيخ في كتاب التوبيخ من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه قالوا : " يا رسول الله ! ما حق الجار على الجار ؟ . قال : إن استقرضك أقرضته ، وإن استعانك أعنته ، وإن مرض عدته ، وإن احتاج أعطيته ، وإن افتقر عدت عليه ، وإن أصابه خير هنئته ، وإن أصابته مصيبة عزّيته ، وإن مات اتبعت جنازته ، ولا تستطيل عليه البناء فتعجب عنه الريح إلا بلذنه ، ولا تؤذنه بريح قدرك إلا أن تغرف له ،

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧٠/١ - ٧١ ، شرح الحديث ذي الرقم ١٤٩

(٢) نقلا عن مجمع الزوائد ، كتاب البر والصلة ، باب حق الجار والوصية بالجار ، ١٦٥/٨ ، وقال الحافظ الهيثمي : " رواه الطبراني ، وفيه أبو بكر الهذلي وهو ضعيف " . ( المرجع السابق ) .

وإن اشتريت فأكهة فأهد له ، وإن لم تفعل فأدخلها سرا ولا يخرج  
(١)  
بها ولدك لمسيغظ بها ولده " .

ويتبين من الحديثين المذكورين أن الأسور التالية داخلية في نطاق مسئولية

الجوار :

- أ ( عيادة الجار إذا مرض .
- ب ( تشييع جنازته إذا مات .
- ج ( إقراضه إذا استقرض .
- د ( ستره إذا أعوز .
- هـ ( تهنئته إذا نال خيرا .
- و ( تعزيته إذا أصابته مصيبة .
- ز ( عدم رفع البناء على بناءه .
- ح ( امتناع عما يؤذيه .
- ط ( إعانتته إذا استعان .
- ي ( إعطاؤه عند حاجته .
- ن ( العودة عليه عند افتقاره .

هذا ، وقد ذكر بعض العلماء ما يدخل في نطاق مسئولية الجيرة  
استنادا إلى ما ورد في السنة المطهرة . يقول أبو محمد بن أبي جمرة:  
" ويحصل امتثال الوصية به بل يصل ضروب الإحسان إليه بحسب الطاقة  
كالهدية والسلام وطلاقة الوجه عند لقائه ، وتفقد حاله ، ومعاونته فيما  
يحتاج إليه ، إلى غير ذلك ، وكف أسباب الأذى عنه على اختلاف أنواعه

(١) فتح الباري ١٠/٤٤٦ . ويقول الحافظ ابن حجر عن رواياتهم : " ألفاظهم  
متقاربة وأسانيدهم واهية لكن اختلاف مخرجها يشعر بأن للحديث أصلاً . المرجع السابق  
وقد ذكر الإمام القرطبي حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه مع الاختلاف في  
اللفظ ، ثم قال : " هذا حديث جامع ، وهو حديث حسن . في إسناده أبو  
الفصل عثمان بن مطر الشيباني غير مرضي " . ( تفسير القرطبي ، ٥/١٨٨ ) .

(١)  
حسية كانت أو معنوية " .

كما يقول الشيخ محمد أبو زهرة بعد ذكر النصوص الواردة بشأن حق الجار : " وإن هذه الوصايا المتكررة توجب أن يمدّه بالعمون إذا احتاج<sup>٦</sup> ويسدّ خلته إذا ظهر فيه ضعف، ويعطيه إن كان عاجزاً ، ويسهل له سبيل العمل إن كان قادراً لا يجد ما يعمل<sup>(٢)</sup>ه " .

وعلى ضوء ما ذكرنا يتضح بفضل الله تعالى خطأ قول القائل : ليس لمسئولية الجيران أثر في سد باب الربا ، بل إذا قام الجار بواجبه تجاه جاره المحتاج ، وخاصة تقديم الطعام له إذا جاع ، وإقراضه إذا استقرض وإعانتة إذا استعان ، وإعطائه إذا احتاج ، وساعدته إذا افتقر فلن يتصور آنذاك لجوء الجار المحتاج إلى الاستقراض بالربا .

---

(١) نقلاً عن فتح الباري ١٠/٤٤٢ .  
(٢) التكافل الاجتماعي في الإسلام ص ٩٧ ( ط . دار الفكر العربي بدون سنة الطبع ) .

### المبحث الثالث :

#### مسئولية الدولة الإسلامية تجاه ذوى الحاجات

قد لا يجد المحتاج ما يسد حاجاته الأساسية لا من الأقارب ولا من الجيران بسبب من الأسباب . فهل يترك شأنه ؟ يستقرض ما يسد حاجاته بالربا أو يبقى محروما من الحاجات الأساسية للحياة ؟ كلا . لا هذا ولا ذاك . عالج الإسلام وضعه فجعل الدولة الإسلامية مسئولة عن توفير حاجاته الأساسية . ولم يفرّق الإسلام في تشريع هذه المسئولية بين المسلمين وغيرهم بل جعل الدولة الإسلامية مسئولة عن جميع أفراد رعايتها مسلمين كانوا أو غير مسلمين .

وسنتكلم عن هذا الموضوع في هذا المبحث بتوفيق من الله تعالى تحت العناوين التالية :

- ١- السند الشرعي لمسئولية الدولة الإسلامية تجاه ذوى الحاجات .
  - ٢- مسئولية الدولة عن رعايتها من الكافرين .
  - ٣- نطاق هذه المسئولية .
- مخصصين لكل عنوان مطلبا مستقلا .

#### المطلب الأول :

##### السند الشرعي لمسئولية الدولة تجاه ذوى الحاجات

#### النصوص الدالة على هذه المسئولية :

قرر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أن تلبية حاجات المحتاجين من مسئوليات الوالي . فقد روى الإمام أبو داود عن أبي مريم الأزدى قال " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من ولّاه الله عز وجل شيئا من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم ، احتجب



(١)

الله عنه دون حاجته وخلته وفقره " .

ولولا كان من مسئوليات الولاة سدّ حاجة المحتاجين ودفع فقرهم — وسكتهم ، ما كان النبي الرحيم عليه الصلاة والسلام ليهدّد المقصرين من الولاة بهذا الوعيد الشديد . وأكد النبي صلى الله عليه وسلم على الولاة أن يبذلوا الجهد لنصح الرعية ببيان أن المقصر في حقهم لن يدخل الجنة معهم . فقد روى الإمام مسلم عن معقل بن يسار رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ما من أمير يلي أُمـر المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح إلّا لم يدخل معهم الجنة " .<sup>(٢)</sup>

فهل يمكن أن يترك الإمام رعيته أو بعض أفراد منها يعيشون من غير الحاجات الأساسية ثم يُعتَبَر ناصحاً لهم وباذلاً جهداً لهم ؟ كلا .

إضافة إلى ذلك ، يُفهم من حديث آخر أن الدولة الإسلامية مسئولة عن نفقة من لا عائل له . فقد روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من ترك مالا فلورثته ، ومن

---

منع أرباب الحوائج أن يدخلوا عليه ، ويعرضوا حوائجهم ، قيل : الحاجة والفقر والخلة متقارب المعنى كره للتأكيد ( نقلا عن عون المعبود ١٦٥/٨ ) .

(١) سنن أبي داود ، كتاب الخراج والفي والإمارة ، باب فيما يلزم الإمام من أمر الرعية والحجبة عنهم ، رقم الحديث ٢٩٣٢ ، ١٦٥/٨ ( ط السلفية ) .

ورواه أيضا الإمام الترمذی في جامعه ، أبواب الأحكام ، باب ما جاء في إمام الرعية ، رقم الحديث ١٣٤٧ و ١٣٤٨ . ٥٦٢/٤ - ٥٦٣ . وقال الحافظ ابن حجر إن سنده جيد . ( انظر فتح الباری ( ١٣ / ١٣٣ ) . وقال الشيخ الألباني عن الحديث : " صحيح " ( صحيح الجامع الصغير ، رقم الحديث ٦٤٧١ ، ٣٦٨/٥ ) .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الإمارة ، باب فضيلة الأمير العادل وعقوبة الجائر والحث على الرفق بالرعية ، رقم الحديث ١٨٢٩ ، ١٤٦٠/٣ . وفي رواية عند الطبراني : " كصحه وجهده لنفسه " . ( نقلا عن الترغيب والترهيب ٣ / ١٢٦ ) . كما بين بعض الصحابة أنّ الوالي يشفق على الرعية شفقة الرجل على أهله . انظر كتاب الأبطال لابن أبي عمير ( ١ / ١٢٦ ) .

(١) ترك كلا فليننا . وفي رواية عند الترمذى : " ومن ترك ضياعا فللي " . (٢) و(٣) و(٤)

ف نجد أن النبي صلى الله عليه وسلم بين أنه مسئول عن الإنفاق على من لا عائل له . ولم تكن هذه المسئولية خاصة به عليه الصلاة والسلام ، بل كانت عليه بحكم منصبه كولي أمر المسلمين . ولذا نجد أن الإمام البخارى أورد حديث : " فمن توفي من المؤمنين فترك ديناً فعلي قضاؤه " (٥) في أبواب النفقات للإشارة إلى أن هذا الحكم لم يكن خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم بل يلزم الأئمة بعده أيضاً . وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر : " وأراد المصنف بإدخاله في أبواب النفقات الإشارة إلى أن من مات ، وله أولاد ولم يترك شيئاً ، فلن نفقتهم تجب في بيت مال المسلمين " . (٦)

ومما يدل أيضاً على مسئولية الدولة الإسلامية تجاه ذوى الحاجات ما قرره النبي الكريم عليه الصلاة والسلام أن الإمام بمنزلة الراعي لرعيته . فقد روى الإمام البخارى عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله

(١) متفق عليه ، انظر صحيح البخارى ، كتاب الاستقراض ، باب الصلاة على من ترك ديناً ، رقم الحديث ٢٣٩٨ ، ٦١/٥ ، وصحيح مسلم ، كتاب الفرائض ، باب من ترك مالا فلورثته ، رقم الحديث ١٦١٩ ، ١٢٣٨/٣ . ( وكلا ) : يقول الإمام أبو عبيد : " الكل عندنا كل عيل والذرية منهم " . ( كتاب الأموال ص ٢٢٣ ) .

(٢) ضياعاً : معناها " ضائعاً ليس له شيء " . جامع الترمذى ( ٢٤٦/٦ ) . ويقول الإمام الخطابي : الضياع اسم لكل ما هو يعرض أن يضيع إن لم يتعهد كالذرية الصغار والأطفال والزمن الذين لا يقومون بكل أنفسهم وسائر من يدخل في معنائهم . ( معالم السنن ١٠/٣ ) .

(٣) ( فللي ) : معناها أنا أعوله وأنفق عليه . ( نقلاً عن جامع الترمذى ٢٤٦/٦ ) .

(٤) جامع الترمذى ، أبواب الفرائض ، باب ما جاء فيمن ترك مالا فلورثته رقم الحديث ٢١٦٩ ، ٢٦٤/٦ . وقال الإمام الترمذى عن الحديث " هذا حديث حسن صحيح " . ( المرجع السابق ) .

(٥) انظر صحيح البخارى ، كتاب النفقات ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " من ترك كلا أو ضياعاً فللي " . رقم الحديث ٥٣٧١ ، ١٥/٩ .

(٦) فتح البارى ٥١٦/٩ . وانظر أيضاً كتاب الأموال للإمام أبي عبيد ، ص ٢٢٣ .

صلی اللہ علیہ وسلم قال : " ألا کلکم راع وکلکم مسئول عن رعیتہ . فالإمام الأعظم الذی علی الناس راع ومسئول عن رعیتہ ، والرجل راع علی أهل بیتہ وهو مسئول عن رعیتہ ، والمرأة راعیة علی أهل بیت زوجها وولده وهی مسئولة عنهم ، وعبد الرجل راع علی مال سیده وهو مسئول عنه . ألا فکلکم راع وکلکم مسئول عن رعیتہ " .<sup>(۱)</sup>

ومن هو الراعي ؟ هو - كما بين العلماء - الحافظ ، المؤتمن ،  
الملتزم صلاح ما أؤتمن على حفظه ، مطالب بالعدل فيه والقيام بمصالحه  
في دينه ودنياه ومتعلقاته .

فهل الإمام الذى يترك رعيته يموتون جوعاً أو يعيشون وليس لديهم  
الحاجات الأساسية للحياة يقال عنه بأنه قام بحقوقهم ؟ كلا .

إقرار عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمسئولية الدولة :

وقد أقر الخلفاء الكرام بعد نبي الله صلى الله عليه وسلم أيضاً  
بمسئولية الدولة تجاه ذوى الحاجة . فهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه يبين أن لذوى الحاجة حقاً ثابتاً في بيت المال . فقد روى  
الإمام أبو داود عن مالك بن أوس بن الحدثان قال : ذكر عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه الفتي " يوماً ، فقال : " ما أنا بأحق بهذا الفتي "  
منكم ، وما أحد منا بأحق به من أحد إلا أنا على منازلنا من كتاب الله  
عز وجل ، وقَسَم رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالرجل وقدمه ، والرجل  
وبلائه ، والرجل وعياله ، والرجل وحاجته " .  
(٣)

(١) صحيح البخارى ، كتاب الأحكام ، باب قوله تعالى : ( وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ) ، رقم الحديث ٧١٣٨ ، ١٣ / ١١١ .

(۲) انظر شرح النووى على صحيح مسلم ۲۱۳/۱۲ ، وفتح البارى ۱۱۲/۱۳ .

(٣) سنن أبي داود ، كتاب الخراج والفيء ، والإمارة ، باب فيما يلزم الإمام

من أمر الرعية والحجبة عنهم ، رقم الرواية ٢٩٣٤ ، ١٦٦/٨ - ١٦٧ .

وانظر أيضا تاريخ الأمم والملوك للمطهرى ، حوادث سنة ٢٣ ، ٢١١/٤ .

اهتمام عمر رضي الله عنه بتلبية حاجات الرعية :

ولم يكن عمر الفاروق رضي الله عنه ليعلم ولا يطبق بل كان يبادر إلى تلبية حاجات الرعية من بيت المال . فقد ذكر الحافظ ابن الجوزي : " بينما عمر رضي الله عنه نائم في المسجد قد وضع رداءه ملوًا حصي تحت رأسه إذا بهاتف يهتف : يا عمراه ! يا عمراه ! فانتبه مذعورا . فعدا إلى الصوت فلذا أعرابي مسك بخطام بعير والناس حوله . فلما نظر إلى عمر قال الناس : هذا أمير المؤمنين . فقال عمر رضي الله عنه : من أذاك ؟ وظن أنه مظلوم . فأنشأ يقول : فذكر أبياتا يشكو فيها الجذب .

فوضع عمر رضي الله عنه يده على رأسه ثم صاح : واعمراه ! واعمراه !<sup>(١)</sup>  
أتدرون ما يقول . يذكر جدبا وإسناتا ، وأن عمر يشبع ويروى والسلمون<sup>(٢)</sup>  
في جذب وأزل . من ذا الذي يوصل إليهم من الميرة والتمروما يحتاجون<sup>(٣)</sup>  
إليه .

(٤)  
فوجه رجلين من الأنصار ، ومعهما لبل كثيرة عليها الميرة والتمر .

---

( ط . دار سويدان بيروت ، بدون سنة الطبع ، المطبوع بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ) ، والبداية والنهاية لابن كثير ٤٠/٧ ، ( ط . مطبعة الفجالة الجديدة القاهرة ، بدون سنة الطبع بتحقيق محمد عبدالعزيز النجار ) .

- (١) لإسناتا : من أسنتوا فهم مستنون ، أصابتهم سنة وقحط وأجدبوا ( نقلا عن لسان العرب المحيط ، مادة سنت ، ٢١٤/٢ ) .
  - (٢) أزل : الضيق والشدة . يقال هم في أزل من العيش وأزل من السنة ( نقلا عن المرجع السابق ، مادة أزل ، ٥٦/١ ) .
  - (٣) الميرة : الطعام يبتاره الإنسان . قال ابن سيدة : الميرة جلبب الطعام ( نقلا عن المرجع السابق ، مادة مير ، ٥٥٤/٣ ) .
  - (٤) مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، الباب الثالث والثلاثون في ذكر اهتمامه برعيته وملاحظته لهم ، ٧٥ . ( ط . دار الكتب العلمية بيروت بدون سنة الطبع ، بتحقيق د . زينب إبراهيم القاروط ) .
- وانظر أيضا الطبقات الكبرى لابن سعد ٣١٧/٣ ( ط . دار صادر بيروت بدون سنة الطبع ) .

ولم يكن عمر رضي الله عنه ينتظر قدوم ذوى الحاجات إليه بل كان يبحث بنفسه عن أحوالهم ويقدم إليهم ما يحتاجون إليه . ومواقفه في هذا الصدر معروفة مشهورة .<sup>(١)</sup> كما كان رضي الله عنه يؤكد على ولاته أن يقدموا ما يحتاج إليه ذوى الحاجات وهم في بيوتهم . وقد بلغ حرصه على تلبية حاجات الناس حتى هم أن يطوف في أرجاء الدولة الإسلامية لمدة سنة كاملة للتعرف على حوائجهم .<sup>(٢)</sup>

وكيف يمكن أن يصبر عمر رضي الله عنه على أن يبقى لإنسان من رعيته محروما من حاجات أساسية للحياة وهو يخشى من غضب الله لو مات جمل ضياعا بشط الفرات .<sup>(٣)</sup>

ولقد بلغ هم عمر بن الخطاب رضي الله عنه بما عانى الناس عـام الرمادة حتى حرم على نفسه السمن واللبن ولم يقرب امرأته زمن الرمادة كله . حتى بدأ الناس يقولون : لو لم يرفع الله المحل ، لظننا أن عمر يموت هما بأمر المسلمين .<sup>(٤)</sup> شعور عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى بهذه المسؤولية :

ولم يكن عمر الفاروق رضي الله عنه وحده يشعر بمسئولية الدولة تجاه ذوى الحاجات بل هكذا كان الخلفاء المتسكون بأمر ربهم سنة نبهم صلى

---

(١) انظر لمعرفة ذلك مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لابن الجوزي ، الباب الثالث والثلاثين في ذكر اهتمامه برعيته وملاحظته لهم ص ٦٨ .

(٢) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٨٠/٣ ، حيث نقل فيه أنه رضي الله عنه أوصى أبا موسى الأشعري رضي الله عنه حينما قدم عليه وفد أهل البصرة : " ألا وأشبعوا الناس في بيوتهم وأطعموا عيالهم " .

(٣) انظر تاريخ الأمم والملوك للطبري ، ٤ / ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٤) روى ابن سعد عن عبد الرحمن بن حاطب عن عمر رضي الله عنه قال : " لو مات جمل ضياعا على شط الفرات لخشيت أن يسألني الله عنه " .

الطبقات الكبرى ٣٠٥/٣ ، وانظر أيضا تاريخ الأمم والملوك ٢٠٢/٤ - ٢٠٣ .

(٥) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ٣١٤/٣ - ٣١٥ .

(٦) انظر المرجع السابق ٣١٥/٣ .

(٧) انظر المرجع السابق ٣١٥/٣ ، ( والمحل ) : " قال الجوهري : المحل

الله عليه وسلم بعده . يحدثنا القاضي أبو يوسف عن شعور أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز عن هذه المسئولية حيث يقول : " لما استخلف عمر ابن عبدالعزيز مكث شهرين مقبلا على بته وحزنه لما ابتلي من أمور الناس . ثم أخذ في النظر في أمورهم ورد المظالم إلى أهلها حتى كان همه بالناس أشد من همه بأمر نفسه . فعمل بذلك حتى انقضى أجله رحمه الله تعالى .

فلما هلك جاء الفقهاء إلى زوجته يعزونها ويذكرون عظم المصيبة التي أصيب بها أهل الإسلام بموته . فقالوا لها : " أخبرينا عنه ، فلن أعلم الناس بالرجل أهله " .

قال : فقالت : " والله ما كان بأكثركم صلاة ولا صياما ، ولكن ، والله ! ما رأيت عبدالله كان أشد خوفا لله من عمر . كان رحمه الله قد فرغ بدنه ونفسه للناس ، فكان يقعد لحوائجهم يوما . فلذا أسى وعليه بقية من حوائجهم وصله بليلته . فأسى يوما وقد فرغ من حوائجهم فدعا بمصباح<sup>(١)</sup> قد كان يستصبح به من ماله ثم صلى ركعتين ، ثم أقعى واضعا يده تحت ذقنه تسيل دموعه على خده . فلم يزل كذلك حتى برق الفجر فأصبح صائما .

فقلت له : " يا أمير المؤمنين ! لشيء ما كان منك ما رأيت الليله ؟ قال : " أجل ! إني قد وجدتني وليت أمر هذه الأمة أسودها وأحمرها . فذكرت الغريب القانع والضائع ، والفقير المحتاج ، والأسير المقهـور وأشباههم في أطراف الأرض ، فعلمت أن الله سائلني عنهم وأن محمدا صلى الله عليه وسلم حجيـجي فيهم . فخفت أن لا يثبت لي عند الله

---

(١) ( أقعى ) : أقعى الرجل في جلوسه : تساند إلى ما وراءه ، وقد يقعى الرجل كأنه متساند إلى ظهره . ( نقلا عن لسان العرب

(١)

عذر ولا يقوم لي مع محمد صلى الله عليه وسلم حجة فخفت على نفسي " .

فهكذا كان إحساس عمر بن عبدالعزيز بمسئوليته تجاه ذوى الحاجات، وكيف لا يكون وهو حاكم مسلم، والوالي المسلم مطالب أن يكون على هذا النحو في أى زمان أو مكان كان . يقول تاج الدين السبكي عن وظائف الإمام : " ومن وظائف الفكرة في العلماء والفقراء والمستحقين ، وتنزيلهم منازلهم وكفايتهم من بيت المال الذى هو في يده أمانة ليس هو فيه إلا كواحد منهم " .<sup>(٢)</sup>

فهكذا نجد الإمام مسئولاً عن الضعفاء والمحتاجين . فهل يتصور بعد قيام الإمام بهذه المسئولية لجوء المحتاج إلى الاستقراض بالربا ؟ .

### المطلب الثاني :

#### مسئولية الدولة عن رعيها الكافرة

لم تقتصر مسئولية الدولة الإسلامية عن رعاية شعبها على المسلمين بل تشمل غير المسلمين أيضا . وهذا مبدأ أقره خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضي الله عنه حيث عقد قائد جيوشه خالد بن الوليد رضي الله عنه عهدا مع أهل الحيرة ، كتب فيه :

- (١) كتاب الخراج ص ١٦ - ١٧ .  
وانظر أيضا قصته مع قوم وفدوا عليه طلبا للمال التبر السبوك فسي نصيحة الملوك للغزالي ص ٥٨ ، ط . مكتبة الكليات الأزهرية بمصر ، الطبعة الأولى ، سنة الطبع ١٣٢٨ هـ .  
(٢) معيد النعم ومبيد النقم ص ١٧ ، ( ط . دار الكتاب المصرى ، الطبعة الأولى ، سنة الطبع ١٣٦٧ هـ ، المطبوع بتحقيق محمد على النجار أبي زيد شلبي ومحمد أبي العيون ) .  
وانظر أيضا كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي ، ٣٤/١ ( ط لجنة التأليف والترجمة والنشر ، سنة الطبع ١٣٨٤ هـ ) لمعرفة وصف الإمام العال على لسان الحسن البصرى رحمه الله تعالى .

" وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته وعياله من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام " .<sup>(١)</sup>

فنجدي هذا العهد أنه أقر في العصر الصديقي أن أى واحد من أهل الذمة إذا افتقر واحتاج تكون نفقته ونفقة عياله من بيت مال المسلمين .

وقد ثبت تعامل عمر الفاروق رضي الله عنه مع أهل الذمة بهذا المبدأ ، فقد روى عمر بن نافع عن أبي بكر قال : مر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بباب قوم ، وعليه سائل يسأل ، شيخ ضرير البصر . ف ضرب عضده من خلفه وقال : من أى أهل الكتاب أنت ؟ فقال : يهودى . قال : فما ألجأك إلى ما أرى ؟ . قال : أسأل الجزية والحاجة والسن . قال : فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله فوضع له بشي من المنزل ، ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال : انظر هذا وضرباه . فوالله ما أنصفناه إن أكلنا شببته ثم نخذه عند الهرم ( إنما الصدقات للفقراء والمساكين... ) والفقراء هم المسلمون ، وهذا من المساكين من أهل الكتاب . ووضع عنه الجزية وعن ضربائه .

قال : قال أبو بكر : " أنا شهدت ذلك ، ورأيت ذلك الشيخ " .<sup>(٢)</sup>

وقد شهد الأعداء بقيام عمر رضي الله عنه بهذه المسئولية تجاه المحتاجين من أهل الذمة .<sup>(٣)</sup>

- 
- (١) كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف ، فصل في الكنائس والبيع والصلبان ، ص ١٤٤  
(٢) المرجع السابق ، فصل فيمن تجب عليه الجزية ، ص ١٢٦ ، وانظر أيضا كتاب الأموال ص ٤٨ .  
(٣) انظر الدعوة إلى الإسلام ، توماس آرنولد ص ٧٥ ( ترجمه إلى العربية د . حسن إبراهيم حسن و د . عبد المجيد عابدين واسماعيل النحراوى ) ( الطبعة الثانية ، سنة الطبع ١٩٥٧ م . ط . مكتبة النهضة المصرية ) .



وعمل ولاية أمور المسلمين بعد عمر رضي الله عنه بالبدا نفسه . فيروى  
أبو جعفر : شهدت كتاب عمر بن عبدالعزيز إلى عدي بن أرطاة - قري  
علينا بالبصرة - وفيه : " انظر من قبلك من أهل الذمة قد كبرت  
سنه وضعفت قوته ، وولت عنه المكاسب فأجر عليه من مال المسلمين —  
يصلحه " (١) .

### المطلب الثالث :

#### نطاق مسؤولية الدولة تجاه ذوى الحاجات

بعدما تبين بتوفيق من الله تعالى أن الدولة الإسلامية مسئولة عن  
ذوى الحاجات ، لعلّه من المناسب أن نحاول معرفة نطاق تلك المسؤولية كي  
نتمكن من إدراك مدى أثرها في سدّ المنافذ الموصلة إلى الربا .

لم أجد نصا شرعيا يحدّد نطاق مسؤولية الدولة الإسلامية تجاه ذوى  
الحاجات تحديدا دقيقا . لكننا نحاول بعون الله تعالى استنباط  
نطاقها من النصوص الواردة بشأن المسؤولية نفسها، ومن عمل بعض الخلفاء  
الكرام . فنجد أن نبي الله صلى الله عليه وسلم جعل نفقة كل من هو  
عرضة للضياع كالذرية الصغار والأطفال والزمنى في بيت المال حيث قال :  
" ومن ترك ضياعا فإلى " . والنفقة المفروضة لهؤلاء تشمل جميع ما يحتاجون  
إليه من طعام وشراب ولباس وسكن وعلاج وغير ذلك حيث لا عائل لهم  
سوى بيت المال .

كما نجد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرّر أن الإمام هو

(١) كتاب الأموال ، باب اجتناء الجزية والخراج ، وما يؤمر بالرفق بأهلها  
وينهى عنه من العنف عليهم فيها ، رقم الرواية ١١٩ ، ص ٤٨ .

(٢) انظر تخريج الحديث في ص ٣٤٥ من هذه الرسالة .

(١)

الراعي لرعيته . والراعي مطالب بالقيام بمصالح رعيته الدينية والدنيوية . ولا يتصور أنه قام بواجبه تجاههم إذا لم يطعم جائعهم أو لم يكس عاريهم أو لم يهيئ السكن لمن لا سكن له منهم .

إلى جانب هذا ، ورد حديث يبين أن للمحتاج حق الطلب من بيت المال حتى يجد قواما من عيش . فقد روى الإمام مسلم عن قبيصة بن مخرق الهلالي رضي الله عنه قال : " تحملت حمالة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأله فيها ، فقال : " أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها " . قال : ثم قال : يا قبيصة ! إن السألة لا تحمل إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة ، فحلت له السألة حتى يصيبها ثم يسك ، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له السألة حتى يصيب قواما من عيش " . أو قال : " سدادا من عيش " ، ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجا من قومه : لقد أصابت فلانا فاقة . فحلت له السألة حتى يصيب قواما من عيش . " أو قال : سدادا من عيش " (٢) (٣) (٤) (٥) فما سواهن من السألة يا قبيصة سحتا يأكلها صاحبها سحتا " .

وقد بين العلماء استدلالا بهذا الحديث ما يعطى المحتاج من

(١) انظر الحديث وتخرجه في ص ٣٤٦ من هذه الرسالة ، وانظر أيضا غياث الأمم في التياث الظلم ص ٢٧٧ - ٢٧٨ لإمام الحرمين الجويني حيث استشهد بهذا الحديث على سعة نطاق مسئولية الإمام تجاه الرعية .

(٢) ( حمالة ) : هي بفتح الحاء وهي المال الذى يتحملة الإنسان : أى يستدينه ويدفعه في إصلاح ذات البين كالإصلاح بين قبيلتين ونحو ذلك (٣) ( ذوى الحجا ) : الحجا مقصور وهو العقل . ( نقلا عن شرح النووى على صحيح مسلم ١٣٣/٧ ) .

(٤) ( قواما من عيش أو سدادا من عيش ) القوام والسداد بكسر القاف والسين وهما بمعنى واحد ، وهو ما يغني عن الشيء وما تسد به الحاجة ، وكل شيء سدرت به شيئا فهو سداد ومنه سداد الثغر وسداد القارورة .

(٥) صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب من تحمل له السألة ، رقم الحديث

بيت المال . يقول الإمام النووي : " قال أصحابنا العراقيون ، وكثير من الخراسانيين : يعطيان ( الفقير والمسكين ) ما يخرجهما من الحاجة إلى الغنى ، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام . وهذا هو نص الشافعي رحمه الله تعالى . واستدل له الأصحاب بحديث قبيصة بن المخارق الصحابي رضي الله عنه . قال أصحابنا : فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم المسألة حتى يصيب ما يسد حاجته فدل ما ذكرنا " .

ثم يقول الإمام النووي : قال أصحابنا : فلن كان عاداته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته قلت قيمة ذلك أم كثرت ، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته غالبا . ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص . فلن لم يكن محترفا ولا يحسن صنعة أصلا ولا تجارة ولا شيئا من أنواع المكاسب أعطي كفاية العـمـر (١) الغالب لأمثاله في بلاده ولا يتقدر بكفاية سنة .

فعلى ضوء الحديث الشريف وكلام الفقهاء لا تبقى حاجة من الحاجات الأساسية للحياة إلا وعلى الدولة الإسلامية سدادها ، ما وجدت إلى ذلك سبيلا .

إضافة إلى ذلك ، نستفيد من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " فمن توفي من المؤمنين فترك دينا فعلي قضاؤه . ومن ترك مالا فلورثته " أن على الدولة الإسلامية تسديد ديون المقترضين إذا ماتوا ولم يتركوا (٢) لها وفاء .

هذا ، ونجد في معاملة عمر الفاروق رضي الله عنه مع ذوى الحاجة أنه كان يطعمهم ويتعاهد مرضاهم . فقد روى ابن سعد عن مالك بن

(١) المجموع للنووي ١٣٩/٦ - ١٤٠ باختصار .

(٢) انظر لتخريج الحديث وللتفصيل في هذا الموضوع ص ٢٦٢-٢٦٥ من هذه

أوس بن الحدثان من بنى نصر قال : لما كان عام الرمادة قدم على عمر قومي ، مائة بيت ، فنزلوا بالجبانة . فكان عمر رضي الله عنه يطعمهم الناس من جاءه ، ومن لم يأت أرسل إليه بالدقيق والتمر والأرم<sup>(١)</sup> إلى منزله . فكان يرسل إلى قومي بما يصلحهم شهرا بشهر . وكان يتعاهد مرضاهم وأكفان من مات منهم .<sup>(٢)</sup>

ويظهر من سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يهتم اهتماما خاصا بتعاهد المرضى . وهو الذى قال قولته المشهورة : لو تركت عزاء جرباء إلى جانب ساقية لم تدهن لخشيت أن أسأل عنها يوم القيامة<sup>(٣)</sup> .

فلذا كان رضي الله عنه يخشى من سؤال الله تعالى عن ترك عزاء جرباء دون معالجة فهل كان ليترك المرضى من رعيته من غير أن يدبر لهم المعالجة اللازمة . ولم يكن يتعاهد المرضى فحسب بل كان يلزم ولاته أيضا برعاية المرضى . وإذا ثبت عدم قيامهم بهذا عزلهم . فقد ذكر الإمام الطبرى عن الأسود بن يزيد قال : كان الوفد إذا قدموا على عمر رضي الله عنه سألهم عن أميرهم فيقولون : خيرا ، فيقول : هل يعيرون مرضاكم ؟ فيقولون : نعم . فيقول : هل يعود العبد ؟ فيقولون : نعم . فيقول : كيف صنيعه بالضعيف ؟ هل يجلس على بابه ؟ فلن قالوا<sup>(٤)</sup> لخصلة منها : لا ، عزله<sup>(٥)</sup> .

(٥) كما ثبت أن عمر الفاروق رضي الله عنه كما المحتاجين .

- 
- (١) الأرم : الأكل . ( انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٠/١ ، مادة " أرم " ) .  
(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣١٢/٣ .  
(٣) التبر المسبوك في نصيحة الملوك للغزالي ص ١٧ ( ط . مكتبة الكليات الأزهرية )  
(٤) تاريخ الأمم والملوك ٢٢٦/٤ .  
(٥) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ٣١٤/٣ .

إضافة إلى ذلك ، نستنبط من مساعدة عمر الفاروق رضي الله عنه ابنه  
(١)  
عاصما من بيت المال عند زواجه أنه كان يرى الدولة مسئولة عن تقديم  
المساعدة لتزويج الأيامي .

وحيثما نطالع سيرة أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز نجد أنه كان يرى  
بضرورة وجود مسكن وخادم وفرس وأثاث البيت لكل مسلم . فقد نقل الإمام  
أبو عبيد كتابه حيث يقول فيه : إنه لا بد للمسلم مسكن يسكنه ،  
وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوّه ، ومن أن يكون له الأثاث  
(٢)  
في بيته " .

ولنا أن نتساءل : إذا لم يتمكن الشخص من الحصول على هــذه  
الحاجات الأساسية ( بسعيه عند قدرته على الكسب - أو بسبب عجزه )  
ولم يحصل عليه أيضا من أقاربه وجيرانه ، فمن يزوده بتلك الحاجات ؟  
لا شك أنها الدولة الإسلامية . وما يؤكد هذا أن عمر بن عبدالعزيز  
نفسه كان يحرص على تلبية جميع حاجات المحتاجين ما وجد إلى ذلك  
سبيلا . وفي هذا يقول رحمه الله تعالى : " وما أحد منكم تبلغني حاجة

---

(١) انظر كتاب الأموال ، باب فرض العطاء لأهل الحاضر وتفضيلهم على  
أهل البادية ، رقم الرواية ٥٦٦ ، ص ٢١٨ . وما يؤيد هــذا  
الاستنباط ما نقرأه في كتاب أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز إلى عبد  
الحميد بن عبدالرحمن - وهو بالعراق . : " أن انظر كل بكـر ،  
وليس له مال ، فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه " . ( المرجع  
السابق ، باب تعجيل لإخراج الفي وقسمته بين أهله ، رقم الرواية  
٦٢٥ ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ باختصار ) . وانظر للتفصيل في هــذا  
الموضوع " التدابير الواقية من الزنا في الفقه الإسلامي " للباحث ،  
ص ١٠٨ - ١٠٩ ط . المكتب الإسلامي بيروت ، الطبعة الأولى  
سنة الطبع ١٤٠٣ هـ ) .

(٢) كتاب الأموال ، باب ذكر أهل الصدقة الذين يطيب لهم أخذ الصدقة  
وفرق من تحمل له الصدقة أو تحرم عليه ، رقم الرواية ١٧٥٢ باختصار ،  
ويقول الإمام أبو عبيد تعليقا على قوله : أفلا ترى إنما اشترط فـي  
ذلك ما يكون فيه الكفاف الذي لا غناء به عنه " ( المرجع السابق

(١)  
لألا حرصت أن أسد من حاجته ما قدرت عليه " .

فخلاصة الكلام أن الدولة الإسلامية مسئولة عن تزويد المحتاجين  
بالطعام واللباس ، والعلاج ، والسكن ، كما تساعد في تسديد الديون  
وتزويج الأيتام . وإذا تم هذا فإنه سيترك أثرا بالغا في منع الناس من  
اللجوء إلى الاستقراض بالربوا .

---

(١) سيرة عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى لابن عبد الحكم ص ٤٤ .  
( ط . دار العلم للملايين بيروت - الطبعة الخامسة ١٣٨٧ هـ بتحقيق  
أحمد عبيد ) .

## المبحث الرابع :

### مسئولية المجتمع الاسلامي تجاه ذوى الحاجات

قد لا ينال المحتاج ما يسدّ حاجاته الأساسية لا من الأقارب ولا من الجيران ، كما لا يُنفَق عليه من بيت المال . هل يُترك شأنه في هذه الحالة ؟ كلا . عالج الإسلام وضعه فجعل المجتمع الإسلامي مسئولاً عن توفير الحاجات الأساسية له ، ومنح الدولة الإسلامية سلطة إجبار ذوى اليسار على القيام بهذه المسئولية .

وسنعالج بعون الله تعالى هذا الموضوع تحت العناوين التالية فسي

هذا المبحث :

- ١- السند الشرعي لمسئولية المجتمع الإسلامي .
- ٢- نطاق هذه المسئولية .
- ٣- إجبار الدولة الأغنياء على القيام بواجبهم تجاه المحتاجين .
- مخصصين لكل عنوان مطلباً مستقلاً .

## المطلب الأول :

### السند الشرعي لمسئولية المجتمع الاسلامي تجاه ذوى الحاجات

ثبتت مسؤولية المجتمع الإسلامي تجاه ذوى الحاجات بالكتاب والسنة حيث تبين نصوص عديدة أن لذوى الحاجات حقاً ثابتاً في أعناق ذوى اليسار وأنهم مطالبون بأدائه . يقول تعالى : ( وآت ذا القربى حقه والمسكين <sup>(١)</sup> وابن السبيل ) ولا يقول قائل : إن المراد من إيتائهم حقهم دفع الزكاة لهم ، لأن حقهم أن تسدّ حاجتهم إما بالزكاة أو بالإعطاء الزائد عند تقصير الزكاة عن ذلك . ويؤكد ذلك الحديث الذى رواه الإمام أحمد

والإمام الطبراني عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : " أتى رجل من بني تميم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ! إنني ذو مال كثير وذو أهل ومال وحاضرة فأخبرني كيف أصنع وكيف أنفق ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تخرج الزكاة من مالك فلنهبها طهرة تطهرك ، وتصل أقرباءك ، وتعترف حق المسكين والجار والسائل " . فقال : يا رسول الله ! اقلل لي : " قال : ( وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل <sup>(١)</sup> ) .

ف نجد أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل حق المسكين مستقلا بذاته وفسر الآية بقوله حين طلب السائل الاختصار .

وقد بين بعض المفسرين أيضا أن حق المسكين لا يقتصر على الزكاة فحسب بل يتجاوز إلى كل ما يسد حاجته . يقول الإمام ابن العربي في تفسير قوله تعالى ( والمسكين وابن السبيل ) : ولهم حقان : أحدهما أداء الزكاة . والثاني : الحق المفترض من الحاجة عند عدم الزكاة ، أو فنائها ، أو تفصيلها من عموم المحتاجين ، وأخذ السلطان دونهم <sup>(٢)</sup> " .

ويؤكد هذا ما ذكره الله تعالى من أن أهل البر يقومون بإنفاق المال إلى جانب إيتاءهم الزكاة . يقول تعالى ( وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة <sup>(٣)</sup> ) . يقول السيد محمد رشيد رضا في تفسير الآية : " قال الأستاذ الإمام : وهذا الإيتاء غير إيتاء الزكاة

---

(١) نقلا عن مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب الزكاة ، باب فرض الزكاة ، ٦٣/٣ باختصار ، وقال الحافظ الهيثمي : رواه أحمد والطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح " . ( المرجع السابق ) .  
وذكر الحافظ المنذرى الحديث من غير ذكر الآية ، ثم قال : " رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح " . الترغيب والترهيب ، كتاب الصدقات ، الترغيب في أداء الزكاة وتأكيده وجوبها ، رقم الحديث ٥١٦/١ .

(٢) أحكام القرآن ٣/ ص ١٢٠٢ - ١٢٠٣ ، وانظر أيضا تفسير القرطبي ٢٤٧/١٠ .

(٣) سورة البقرة / الآية ١٧٧ .



الآتي ، وهو ركن من أركان البر وواجب كالزكاة ، وذلك حيث تعرض الحاجة إلى البذل في غير وقت أداء الزكاة بأن يرى الواجد مضطرا بعد أداء الزكاة أو قبل تمام الحول . وهو لا يشترط فيه نصاب معين ، بل هو على حسب الاستطاعة . وليس المضطر وحده هو الذى له الحق في ذلك ، بل أمر الله تعالى المؤمن أن يعطي من غير الزكاة ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب <sup>(١)</sup> .

كما أمر الله تعالى بالإحسان إلى ذوى الحاجات . يقول تعالى :  
( واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم ) <sup>(٢)</sup> . والإحسان يقتضي أن يقوم ذو اليسار بتوفير الحاجات الأساسية لذى الحاجة . وفي هذا يقول الإمام ابن حزم تعليقا على الآية الكريمة : " افترض الإحسان إلى الأبوين وذى القربى والمساكين والجار وما ملكت اليمين . والإحسان يقتضي كل ما ذكرنا . ومنعه إساءة <sup>(٣)</sup> بلا شك " .

إضافة إلى ذلك ، نجد في السنة المطهرة أمر النبي الكريم عليه الصلاة والسلام لمن كان عنده فضل من الحاجات أن ينفق على من ليس لديه شيء منها . فقد روى الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : " بينما نحن في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل

---

(١) تفسير المنار ١١٥/٢ - ١١٦ باختصار . وانظر أيضا أحكام القرآن لابن العربي حيث يقول في تفسير الآية : " والصحيح عندى أنها فائدتان الإيتاء الأولى في وجوهه فتارة يكون ندبا ، وتارة يكون فرضا . والإيتاء الثاني هو الزكاة المفروضة " . ٦٠/١ .

(٢) سورة النساء / الآية ٣٦ .

(٣) المحلى ٢٢٥/٦ ، مسألة ٧٢٥ . وقد ذكر ابن حزم أن لذوى الحاجة حق الطعام واللباس والسكن في ذمة الأغنياء . ( انظر المرجع السابق ٢٢٤/٦ ) .

على راحلة له ، فجعل يصرف بصره يمينا وشمالا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من كان معه فضل ظهر فليعد على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له " . قال : فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل " .<sup>(١)</sup>

يقول الإمام النووي تعليقا على الحديث الشريف : " في هذا الحديث أمر كبير القوم أصحابه بمواساة المحتاج " .<sup>(٢)</sup>

ونجد في النص نفسه أن الصحابة رضي الله عنهم فهموا أنه لا حق لأحد في فضل من المال بأصنافه إذا كان هناك من ليس لديه شيء منه حيث يقول أبو سعيد الخدري رضي الله عنه : " حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل " . ولذا يقول ابن حزم : " وهذا لإجماع الصحابة رضي الله عنهم ، يخبر بذلك أبو سعيد ، وبكل ما في هذا الخبر نقول " .<sup>(٣)</sup>

ويؤيد هذا ما ثبت من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ادخار اللحوم بعد ثلاث مراعاة لحق المحتاجين . فقد روى الإمام مسلم عن عبد الله بن واقد رضي الله عنه قال : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث " .

قال عبد الله بن أبي بكر ( أحد رواة الحديث ) : فذكرت ذلك لعمره . فقالت : صدق . سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : " د ف أهل أبيات البادية حضرة الأضحي زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،<sup>(٤)</sup>

(١) صحيح مسلم ، كتاب اللقطة ، باب استحباب المواساة بفضول المال ، رقم الحديث ١٧٢٩ ، ١٣٥٤/٣ .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٣٣/١٢ .

(٣) المحلى ٦ / ٢٢٧ ، م ٧٢٥ .

(٤) ( حضرة ) : بفتح الحاء وضمة كسرهما : والضاد ساكنة فيها كلها ، وحكي فتحها وهو ضعيف ، وإنما تفتح إذا حذف الهمزة فيقال : بحضر فلان .

( شرح النووي على صحيح مسلم ١٣ / ١٣٠ ) .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ادخروا ثلاثا ثم تصدقوا بمــا بقي " . فلما كان بعد ذلك قالوا : يا رسول الله ! إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم ويجعلون منها الودك <sup>(١)</sup> . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " وما ذاك ؟ " قالوا : نهيت أن تؤكل لحوم الضحايا بعد ثلاث . فقال : " إنما نهيتكم من أجل الدافئة التي دفت . فكلوا وادخروا <sup>(٢)</sup> وتصدقوا " .

ولم يقتصر أمر النبي صلى الله عليه وسلم على الإنفاق بفضل المال ، كما لم يقتصر على النهي عن ادخار السزائد على الحاجة فحسب بل أمر بمشاركة المحتاجين في الموجود إذا لم يكن هناك شيء زائد عن الحاجة . فقد روى الإمام البخارى عن عبدالرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه أن أصحاب الصفة كانوا أناسا فقرا<sup>١</sup> وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، وإن أربع فخاس أو سادس " ، وأن أبا بكر رضي الله عنه جاء بثلاثة . فانطلق النبي صلى الله عليه وسلم بعشرة <sup>(٤)</sup> .

وبهذا المبدأ أخذ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد قال بعد قراءة بشارة فتح القادسية : " إني حريص أن لا أرى حاجة إلا سددتها ما اتسع بعضنا ببعض . فلماذا عجز ذلك تأسينا في عيشنا حتى نستوى في الكفاف " . <sup>(٥)</sup>

(١) ( يجعلون ) : يفتح اليا مع كسر الميم وضمها . ويقال بضم اليا مع كسر الميم ، يقال : جملت الدهن ، أجملته بكسر الميم ، وأجملته بضمها جملا ، وأجملته أجمله لإجمالا أى أدبته .

(٢) ( والودك ) : دسم اللحم .

(٣) صحيح مسلم ، كتاب الأضاحي ، باب بيان ما كان من النهي من أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام ، وبيان نسخه ، وإباحته إلى متى شاء ، رقم الحديث ١٩٧١ ، ١٥٦١/٣ .

(٤) صحيح البخارى ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب السمر مع الضيف والأهل رقم الحديث ٦٠٢ ، ٧٥/٢ .

وعلى ضوء النصوص الواردة في الكتاب والسنة أكد علماء الأمة على مسئولية المجتمع الإسلامي تجاه ذوي الحاجات منهم . يقول الإمام ابن حزم : " وفرض على أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم " (١) . كما يقول إمام الحرمين أبو المعالي الجويني : " وأجمع المسلمون أجمعون أنه إذا اتفق في الزمان مضيقون فقراء مطلقون تعين على الأغنياء أن يسعوا فسي كفايتهم " (٢) .

#### كيفية قيام المسلمين بهذه المسئولية :

وقبل أن نطوى الصفحة عن هذا الموضوع نحب ذكر بعض الأمثلة تبين لنا كيفية قيام المسلمين بهذه المسئولية . هاجر المسلمون من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة فأخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار، فكان يحرص كل واحد من الأنصار على مشاركة أخيه المهاجر في كل ما أوتي من النعم . يحدثنا الإمام البخاري عن قصة سعد بن ربيع الأنصاري مع أخيه المهاجر عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنهما حيث يروى عن أنس رضي الله عنه قال : " قدم علينا عبدالرحمن بن عوف وأخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع ، وكان كثير المال . فقال سعد : " لقد علمت الأنصار أنني من أكثرها مالا . سأقسم مالي بيني وبينك شطرين . ولي امرأتان . فانظر أعجبهما إليك ، فأطلقها حتى إذا حلت تزوجتها " . فقال عبدالرحمن : " بارك الله لك في أهلك " . وفي رواية أخرى : " بارك الله لك في أهلك ومالك ، أين سوقكم ؟ فدلوه على سوق بني قينقاع . فما انقلب إلّا ومعه فضل من أقط وسمن " . (٣)

- (١) المحلي ٢٢٤/٦ مسألة ٧٢٥ .
- (٢) مطلقون : أطلق الرجل : أنفق ماله حتى افتقر ورجل مطلق ( نقلا عن أساس البلاغة للزخشري ، مادة أطلق ص ٤٣٦ ) .
- (٣) غياث الأمم في التياث الظلم ص ١٩١ .
- (٤) صحيح البخاري ، كتاب مناقب الأنصار ، باب إخوان النبي صلى الله

ولم تكن الرغبة في مشاطرة المال من سعد بن الربيع رضي الله عنه وحده ، بل طلب الأنصار من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقسم بساتينهم على إخوانهم المهاجرين . فقد روى الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم : اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل . قال : لا . فقالوا : تكفوننا المؤنة ونشرككم في الشرة " . قالوا : سمعنا وأطعنا " .<sup>(١)</sup>

ولم يقف الأمر عند مشاركة أصحاب الأموال الفقراء فيما يملكون ، بل كانوا يؤثرون المحتاجين على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، والشواهد على هذا كثيرة . منها ما روى عروة عن عائشة رضي الله عنها قال : " لقد رأيتها تصدق بسبعين ألفا ، وإنها لترقع جانب درعها " .<sup>(٢)</sup>

ومنها ما روى الإمام مالك أنه بلغه عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن سكتنا سألها وهي صائمة وليس في بيتها إلا رغيف فقالت لمولاة لها : " أعطيه إياه " . فقالت : " ليس لك ما تفطرين عليه " . فقلت : " أعطيه إياه " . قالت . ففعلت . فلما أسينا أهدى لنا أهل بيت أو إنسان ، ما كان يهدى لنا ، شاة وكفنها . فدعته عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - فقالت : " كلي من هذا . هذا خير من قرصك " .<sup>(٣)</sup>

- 
- (١) صحيح البخاري ، كتاب الحرث والمزاعة ، باب إذا قال اكفني مؤنة النخل وغيره وتشركني في الشر ، رقم الحديث ٢٣٢٥ ، ٨/٥ .  
(٢) تهذيب الآثار للطبري ، مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، السفر الأول ، رقم الرواية ٢٠٣ ، ص ١٢٣ ( المطبوع بتحقيق الشيخ محمود محمد شاكر ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بدون سنة الطبع .  
(٣) كفنها : ما يغطيها من الأقراص والرغف .  
(٤) موطأ الإمام مالك ، كتاب الصدقة ، باب الترغيب في الصدقة ١٥٧/٣ - ١٥٨ ( المطبوع مع تنوير الحوالك ) . ومنها أيضا قصة الأنصار رضي الله عنه الذي آثر على نفسه وأولاده وأهله ضيف رسول الله صلى الله عليه وسلم ( انظر ص من هذه الرسالة ) .

يتضح بما ذكرنا أن مسؤولية المجتمع الإسلامي ثابتة بالكتاب والسنة  
وأن المجتمع الإسلامي الأول قام بهذه المسؤولية . وإذا قام المجتمع الآن  
بهذه المسؤولية لقلما يجد المحتاج حاجة إلى الاستقراض بالربا لتلبية  
حاجاته الأساسية .

### المطلب الثاني :

#### نطاق مسؤولية المجتمع الإسلامي تجاه ذوي الحاجات

تمثل الدولة الإسلامية المجتمع الإسلامي في رعاية المحتاجين . فإذا  
لم تقم الدولة بهذا الواجب أو لم تتمكن منه عادت المسؤولية إلى المجتمع  
الإسلامي . وسيجب عليه كل ما كان واجبا على الدولة الإسلامية تجاه  
المحتاجين .

إضافة إلى ذلك نستطيع بعون الله تعالى استنباط نطاق هـــــ  
المسؤولية من النصوص التي وردت بشأن المسؤولية نفسها . فجد أن الله  
تعالى أمر الأغنياء بلبيتا المساكين حقهم . والمساكين - كما يقول الحافظ  
ابن كثير- : هم الذين لا يجدون ما يكفيهم في قوتهم وكسوتهم وسكناهم .<sup>(١)</sup>

كما قرر رسول الله صلى الله عليه وسلم حق المساكين في فضل أموال  
الأغنياء من الظهر والزاد وغير ذلك من أصناف المال . وقد فهم الصحابة  
رضي الله عنهم أنه لا حق لأحد في فضل ماله إذا كان هناك من ليس  
لديه شيء .

إلى جانب هذا ، بين النبي الكريم عليه الصلاة والسلام أن حق

---

(١) مختصر تفسير ابن كثير ١/١٥٤ . ويقول العلامة جمال الدين القاسمي  
" هم الذين لا يجدون ما يكفيهم في قوتهم وكسوتهم وسكناهم . فيعطون  
لهم من أموالهم حاجتهم ومقتدريهم " ( تفسير القاسمي ٣/١٠٠ )

الفقراء في أعناق الأغنياء بقدر ما يسع الفقراء . فقد روى الإمام الطبراني عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم . ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا وعروا إلا بما يصنع أغنيائهم . ألا وإن الله سيحاسبهم حسابا شديدا أو يعذبهم عذابا أليما " .<sup>(١)</sup>

وبهذا حدد رسول الله صلى الله عليه وسلم نطاق المسئولية المجتمعة الإسلامي تجاه ذوي الحاجات بقوله : " ما يسع فقراءهم " . فما أوسع هذا النطاق ! لا يترك حاجة من الحاجات الأساسية إلا ويتضمنها . وقد بين بعض العلماء أيضا نطاق هذه المسئولية . يقول الإمام ابن حزم في هذا الصدد : وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم فيقيم لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، ويسكن يكتهم من المطر ، والصيف ، والشمس ، ويعيون المارة .<sup>(٢)</sup>

وإذا قام المجتمع الإسلامي بمسئوليته هذه تجاه ذوي الحاجات فهل يتصور أن يلجأ ذو الحاجة إلى الاستقراض بالربا ؟ .

### المطلب الثالث :

#### لجبار الدولة الأغنياء على القيام بواجبهم تجاه المحتاجين

اتضح ما سبق بعون الله تعالى أن على الأغنياء توفير حاجيات المحتاجين إما بالزكاة أو بالإعطاء الزائد عند تقصير الزكاة عن ذلك . ولم

(١) نقلا عن مجمع الزائد ومنبع الفوائد ، كتاب الزكاة ، باب فرض الزكاة ، ٦٢/٣ . وقال الحافظ الهيثمي : " رواه الطبراني في الصغير والأوسط ، وقال : تفرد به ثابت بن محمد الزاهد " قلت : " ثابت من رجال الصحيح وبقية رجاله وثقوا وفيهم كلام " . ( المرجع السابق ٦٢/٣ ) .

(٢) المجلس ٢٢٤/٦ ، مسألة ٧٢٥ باختصار .

يترك الإسلام القيام بهذه المسئولية إلى رحمة الأغنياء قاموا بها متى شاءوا وأهملوها متى أرادوا ، بل منح الدولة الإسلامية سلطة إجبارهم على القيام بها .

وأما إجبار الأغنياء على أداء الزكاة فقد ذكرنا في الباب الأول من هذه الرسالة سنده حيث قال عليه الصلاة والسلام : " ومن منعها فلنأخذوها وشطر ماله " وخاض خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضي الله عنه حربا ضد مانعي الزكاة .<sup>(١)</sup>

وأما إجبار الأغنياء على الإنفاق الزائد فقد ذكرنا أيضا في الباب الأول من هذه الرسالة أن العلماء قرروا أن للدولة الإسلامية حق فرض الضرائب إذا لم يبق في بيت المال ما يكفي لخراجات العسكر . وهكذا إذا لم تف الزكاة بحاجات المحتاجين ولم يوجد في بيت المال ما ينفق عليهم من موارد أخرى ، ستأمر الدولة الأغنياء بالإنفاق على المحتاجين . فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم - وهو رئيس الدولة الإسلامية - من كان عنده فضل من المال بالإنفاق على من ليس لديه مال ، كما أمر بلطعام الثالث من كان عنده طعام الاثنيين ، وبلطعام الرابع من كان عنده طعام الثلاثة . فلماذا لم يستجب الأغنياء لأمر الإمام فهل يترك المحتاجون وشأنهم ؟ كلا . بل تجبرهم الدولة الإسلامية على القيام بواجبهم تجاه المحتاجين . ويستدل على صحة ممارسة الدولة هذه السلطة بمثل ما استدل به العلماء على أن للدولة حق فرض الضرائب على الأغنياء عند خلو بيت المال بقدر ما يكفي لحاجات الجنود .

وقد نص بعض العلماء على أن للسلطان إجبار الأغنياء على ذلك . يقول الإمام ابن حزم : " وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا

(١) انظر ص ١٢٠ - ١٢١ من هذه الرسالة .



(١)

بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك " .

فهكذا يوفر للمحتاجين حاجاتهم الأساسية من قبل الأغنياء ، رغب في ذلك الأغنياء أم لم يرغبوا ، وهذا ما يساعد المحتاجين على اجتنب الاستقراض بالربا لتلبية حاجاتهم الأساسية .

### الفصل الثالث

#### ترشيده الإنفاق

قد يحصل المرء على المال - إما بجهد الشخصى أو بمساعدة الآخرين - فيرى أنه هو المالك الحقيقي للمال ، وله أن يتصرف فيه كيف شاء . فيبذره في المحظورات أو ينفقه في المباحات لكن بصورة يتجاوز فيها حد الاعتدال . نتيجة لذلك ينفد المال من قبل أن تُلبى الحاجات الأساسية للحياة فيلجأ إلى سؤال الناس أو الاقتراض بالربا أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة للحصول على المال .

طالج الإسلام هذا الوضع . فقرر أن المال الذى حصل عليه هو مال الله الذى استخلفه فيه كي ينفق حسب أوامر ماله الحقيقي ، فلا يضيعه بالإنفاق في المحظورات ولا بالإنفاق الزائد في المباحات .

ولم يقف الإسلام عند تصحيح التصور عن المال والمنع عن إضاعته ، بل أعطي الدولة الإسلامية حق فرض الحجر على من لم ينفقه وفق أحكامه .

وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى في هذا الفصل تحت

العنوانين التاليين الرئيسيين :

أ ) نظير الإسلام للمال .

ب ) النهي عن إضاعة المال .

مخصصين لكل واحد منهما مبحثا مستقلا .

## المبحث الأول :

### نظير الإسلام للمال

لا يدرك كثير من الناس حقيقة المال الذي في أيديهم ولا يقدرونه حق التقدير . يرون أنفسهم مالكين حقيقيين له ، فيتصرفون فيه كما يشاءون ويضيعونه كما يريدون . صحح الإسلام هذا التصور فبين أن المال مال الله تعالى وأنه أنعم على العباد باستخلافهم فيه . فيجب عليهم تقدير نعمة ربهم .

وسنتحدث عن هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى في هذا المبحث تحت العنوانين التاليين :

- أ ( استخلاف العباد في المال .
- ب ( أهمية المال للبشر .
- مخصصين لكل واحد منهما مطلبها .

## المطلب الأول :

### استخلاف العباد في المال

خلق الله السموات والأرض وما فيهما وهو المالك الواحد لكل ما في السموات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى . والمال الموجود في أيدي الناس أيضا ملك له وحده تبارك وتعالى . يقول سبحانه وتعالى : ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم )<sup>(١)</sup> فسعى الله سبحانه المال الموجود في أيدي الناس " مال الله " لأنه هو المالك له . لكنه تفضل عليهم باستخلافهم فيه . يقول تعالى : ( آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه )<sup>(٢)</sup> .

(١) سورة النور / الآية ٣٣ .

يقول الإمام القرطبي : ( ما جعلكم مستخلفين فيه ) دليل على أن أصل الملك لله سبحانه ، وأن العبد ليس له فيه إلا التصرف الذي يرضى الله فيه على ذلك بالجنة <sup>(١)</sup> ، كما يقول الزمخشري في تفسير الآية : " يعني أن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله بخلقه وإنشاءه لها . وإنما مولاكم لإياها وخولكم الاستمتاع بها وجعلكم خلفاء في التصرف فيها فليست هي بأموالكم في الحقيقة وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء <sup>(٢)</sup> والنواب " .

كما يقول سبحانه وتعالى في آية أخرى : ( وهو الذي جعلكم خلائف <sup>(٣)</sup> الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلبسون فيها آتاكم ) يقول القاضى البيضاوى في تفسير الآية : " يخلف بعضكم بعضا أو خلفاء الله في أرضه تتصرفون فيها على أن الخطاب عام ، أو خلفاء الأمم السالفة على أن <sup>(٤)</sup> الخطاب للمؤمنين " .

وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا أن العباد مستخلفون فيما في أيديهم . فقد روى الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إن الدنيا حلوة خضرة، وإن الله مستخلفكم فيها، فينظر كيف تعملون . فاتقوا الدنيا واتقوا النساء ؛ فلن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء " <sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) تفسير القرطبي ٢٣٨/١٧ .  
 (٢) تفسير الكشاف للزمخشري ٦١/٤ ، وانظر أيضا تفسير أبي السعود ٢٠٤/٨ ، وتفسير البيضاوى ص ٤٥٦ .  
 (٣) سورة الأنعام / الآية ١٦٥ .  
 (٤) تفسير البيضاوى ص ١٨٢ ، وانظر أيضا تفسير أبي السعود ٢٠٨/٣ .  
 (٥) صحيح مسلم ، كتاب الرقاق ، باب أكثر أهل الجنة الفقراء ، وأكثر أهل النار النساء ، وبيان الفتنة بالنساء ، رقم الحديث ٢٧٤٢ ، ٢٠٩٨/٤ .

فالمال الموجود لدى الناس هو مال الله الذى استخلفهم فيه ، وكيف  
(١)  
لا يكون ملكا لله الواحد ، وهو خالق كل شيء\* ، وهو الذى سخر لهم  
(٢)  
ما فى السموات والأرض ، وهو الذى يرزقهم من السموات والأرض .  
(٣)

ولا يقول قائل إن المال ملك للعباد حيث أضافه الله تعالى إليهم  
(٤)  
فى كثير من الآيات . يقول تعالى ( لتبلىون فى أموالكم وأنفسكم ) كما  
(٥)  
يقول تعالى : ( وفى أموالهم حق للسائل والمحروم ) وكما يقول عز من  
(٦)  
قائل : ( إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة )  
وذلك لأن هذه الإضافة ليست لملكهم أصل المال ، بل لملكهم حق الانتفاع  
به تفضلا من الله العلي الحكيم . وفى هذا الصدد يقول الشيخ عبدالقادر  
عوده رحمه الله تعالى : " وإضافة المال للبشر فى هذه النصوص وغيرها  
لا تفيد أن البشر ملكوا المال ، وإنما تفيد أنهم ملكوا حق الانتفاع به .  
فالمال مال الله ، وهو مالك كل شيء\* ، وإنما سخره للبشر لينتفعوا به .  
فإذا أضيف إليهم بالإضافة لا يقصد منها إلا ملك الانتفاع ، والقاعدة أن  
الإضافة يكفى فيها أدنى الأسباب . ولقد أضاف القرآن مال السفهاء إلى  
أوليائهم لا لأنهم ملكوا المال ولكن لأنهم يملكون حق التصرف فيه بما لهم  
(٧)  
من حق الولاية " .

- 
- (١) يقول تعالى : ( ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شيء فاعبدوه )  
سورة الأنعام / الآية ١٠٢ .  
(٢) يقول تعالى : ( وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعا منه )  
سورة الجاثية / الآية ١٣ .  
(٣) يقول تعالى : ( قل من يرزقكم من السموات والأرض . قل الله )  
سورة سبأ / الآية ٢٤ .  
(٤) سورة آل عمران / الآية ١٨٦ .  
(٥) سورة الذاريات / الآية ١٩٠ .  
(٦) سورة التوبة / الآية ١١١ .  
(٧) المال والحكم فى الإسلام ص ٤٣ ط . المختار الإسلامى القاهرة ،  
الطبعة الخامسة ١٣٩٢ هـ ) .

## المطلب الثاني :

### أهمية المال للبشر

#### المال نعمة من نعم الله تعالى :

قرر الإسلام أن المال الذي يخلف العباد فيه نعمة من نعم الله تعالى . ولقد منّ الله تعالى على نبيه عليه الصلاة والسلام بلوغائه بعد أن كان فقيرا . يقول تعالى : ( ووجدك طائلا فأغنى )<sup>(١)</sup> كما من الله تعالى على بني إسرائيل بأن أمدّهم بأموال . يقول عز من قائل : ( ثم ردّنا لكم الكرة عليهم وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيرا )<sup>(٢)</sup> . ولو لم يكن المال نعمة من نعمه تعالى ما كان سبحانه وتعالى ليمنّ على سيد البشر عليه الصلاة والسلام بلوغائه إياه ، ولا على بني إسرائيل بلمدادهم به .

#### دعاه النبي صلى الله عليه وسلم بكثرة المال :

كما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا لأنس بن مالك رضي الله عنه أن يكثر الله ماله . فقد روى الإمام مسلم عن أنس رضي الله عنه عن أم سليم أنها قالت : يا رسول الله ! خادمك أنس ، ادع له . فقال : " اللهم ! أكثر ماله وولده . وبارك له فيما أعطيته " .<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الضحى / الآية ٨ ، يقول القاضي أبو السعود : ( ووجدك طائلا ) أى فقيرا ( فأغنى ) أى فأغناك بمال خديجة رضي الله عنها أو بمال حصل لك من ربح التجارة أو بمال أفا عليك من الغنائم . ( تفسير أبي السعود ١٧١/٩ ) . وانظر أيضا ( تفسير القرطبي ٩٩/٢٠ ) .

(٢) سورة الإسراء / الآية ٦ .

(٣) صحيح مسلم ، كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل أنس بن مالك رضي الله عنه ، رقم الحديث ٢٤٨٠ ، ١٩٢٨/٤ .

واستجيبت دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصار أنس رضي الله عنه كما يقول هو بنفسه : " فلني لمن أكثر الأنصار مالا " . ( صحيح البخارى ، كتاب الصوم ، باب من زار قوما فلم يفطر عندهم ، رقم الحديث ١٩٨٢ ، ٢٢٨/٤ ) .

### تسمية المال خيرا :

ثم إننا نجد أن الرب تبارك وتعالى سمي المال خيرا . يقول تعالى :  
( كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين  
(١) والأقربين بالمعروف ) فسمى الله تعالى المال الذي يتركه المتوفي خيرا .  
كما سمي الله تعالى المال خيرا أيضا في قوله تعالى : ( ولأنه أحب الخير  
(٢) لشديد ) أي أحب المال .

كما امتدح النبي الكريم عليه الصلاة والسلام المال بقوله : " نعم المال  
الصالح للمرء الصالح " فقد روى الإمام أحمد عن عمرو بن العاص رضي الله  
عنه قال : " قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا عمرو اشدد عليك  
سلاحك وشبابك واثنتي " . ففعلت ، فجئته وهو يتوضأ ، فصعد فسي  
البصر وصوبه ، وقال : " يا عمرو إني أريد أن أبعثك وجها ، فيسلمك الله  
ويغنمك ، وأرغب لك من المال رغبة صالحة " . قال : قلت : يا رسول  
الله ! إني لم أسلم رغبة في المال ، وإنما أسلمت رغبة في الجهاد والكينونة  
معك . قال : " ونعما بالمال الصالح للرجل الصالح " .  
(٣)

- (١) سورة البقرة / الآية ١٨٠ . ويقول الإمام القرطبي في تفسير الآية :  
" الخير هنا المال من غير خلاف " . ( تفسير القرطبي ٢٥٩/٢ ) .  
وقال القاضي أبو بكر ابن العربي : " وحيث ورد ذكر المال في القرآن  
فهو يسمى بالخير " . ( أحكام القرآن القسم الأول / ص ٧١ ) .  
(٢) سورة العاديات / الآية ٨ . ويقول الحافظ ابن كثير في تفسير الآية :  
" أي ولأنه أحب الخير وهو المال " . ( مختصر تفسير ابن كثير ٦٦١/٣ )  
وانظر أيضا تفسير القرطبي ١٦٢/٢٠ .  
(٣) مسند الإمام أحمد ٢٠٢/٤ . ( ط . المكتب الإسلامي ) .  
وقال الحافظ الهيثمي بعد نقل الحديث : " رواه أحمد والطبراني في  
الكبير والأوسط وقال فيه : ولكن أسلمت رغبة في الإسلام وأكون مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : " نعم ونعما بالمال الصالح  
للمرء الصالح " . ويضيف الحافظ الهيثمي قائلا : " ورواه أبو يعلى  
بنحوه " . ورجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح " ( مجمع الزوائد  
ومنبع الفوائد ٦٤/٤ ) .

### قيام الناس بالمال :

إلى جانب هذا ، يبين الله تعالى أن معاش الناس وقيامهم بالمال  
(١)  
يقول عز من قائل : ( ولا تؤولوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما )  
يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ( جعل الله لكم قياما ) " : أي  
تقومون بها وتنتعشون . ولو ضيعتموها لضعتم فلأنها في أنفسها قيامكم  
(٢)  
وانتعاشكم " .

وكون المال نعمة وخيرا وقياما يقتضي أن يقدره المرء فيحفظه ويلبّي  
به حاجاته ولا يضيعه . يقول الإمام السيوطي استنباطا من الآية - ولا  
تؤولوا السفهاء - " وفي الآية حث على حفظ الأموال وعدم تضييعها " .  
(٣)  
كما نجد حثا على حفظ الأموال في آية الدين . وفي هذا الصدد يقول  
(٤)  
الإمام القرطبي : " لما أمر الله بالكتب والإشهاد ، وأخذ الرهان كان  
ذلك نصا قاطعا على مراعاة حفظ المال وتنميتها " .  
(٥)

### إباحة القتال دون المال :

وسا يؤكد على أهمية حفظ المال ومراعاته لإباحة القتال دونه . فقد روى  
الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ! أرايت إن جاء رجل يريد  
أخذ مالي ؟ قال : " فلا تعطه مالك " . قال : أرايت إن قاتلني ؟

- 
- (١) سورة النساء / الآية ٥ .  
(٢) تفسير الكشاف ٥٠٠/١ ، وانظر أيضا تفسير القرطبي ٣١/٥ .  
(٣) الأكليل في استنباط التنزيل ص ٦٦ .  
(٤) آية الدين . هي قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم  
بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه . . . الآية ) سورة البقرة / الآية ٢٨٢  
(٥) تفسير القرطبي ٤١٧/٣ ، وانظر أيضا أحكام القرآن للكلبي الهراس ١/  
٤٣١ ، والأكليل للسيوطي ص ٦٦ .



قال : " قاتله " . قال : أرأيت إن قتلني ؟ قال : " فأنت شهيد " .  
(١)  
قال : " أرأيت إن قتلته ؟ " . قال : " هو في النار " .

ويقول الإمام القرطبي : " وما يدل على حفظ الأموال ومراعاتها ، لإباحة القتال دونها وعليها ، قال صلى الله عليه وسلم : " من قتل دون ماله  
(٢)  
فهو شهيد " .

ولقد كان السلف مع ورعهم وزهدهم يدركون أهمية المال وكانوا يبينونه للناس . يقول الزمخشري : كان السلف يقولون : " المال سلاح المؤمن . ولأن أترك مالا يحاسبني الله عليه خير من أحتاج إلى الناس " . وعن سفيان - وكانت له بضاعة يقلبها - : " لولاها لتمندل بي بنو العباس " . وعن غيره : قيل له : " إنها تدنيك من الدنيا " . ( فقال ) : لئن أدنتني من الدنيا لقد صانتني عنها " .  
(٤)

- 
- (١) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب الدليل أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهدر الدم في حقه ، وإن قتل كان في النار ، وأن من قتل دون ماله فهو شهيد ، رقم الحديث ٢٢٥ ، ١٢٤/١ .
- (٢) تفسير القرطبي ٤٢٠/٣ . والحديث الذي استشهد به الإمام القرطبي رواه أبو داود والترمذي والنسائي . انظر مشكاة المصابيح ١٠٤٧/٢ ، وقال عنه الشيخ ناصر الدين الألباني : " صحيح " . ( صحيح الجامع الصغير ، رقم الحديث ٦٣٢٠ ، ٣٣٤/٥ ) .
- (٣) تمندل : من المنديل ، يقول مجد الدين الفيروز آبادي : والمنديل بالكسر والفتح كمنبر الذي يتمسح به ، وتندل به وتمندل : تمسح " ( القاموس المحيط ، مادة " الندل " ٥٧/٤ ) .
- ويقول العلامة الجوهري : " والمنديل معروف ، تقول منه : تندلت بالمنديل وتمندلت . وأنكر الكسائي تمندلت " . ( الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة " ندل " ١٨٢٧/٥ ، المطبوع بتحقيق الشيخ أحمد عبد الغفور عطار . ط . دار العلم للملايين بيروت ، الطبعة الثانية ، سنة الطبع ١٣٩٩ هـ ) . وأنظر أيضا لسان العرب المحيط مادة " ندل " ( ٦٠٨/٣ ) .
- (٤) نقلا عن تفسير الكشاف ٥٠٠/١ .

## المنهي الثاني :

### المنهي عن إضاعة المال

نهى الإسلام عن إضاعة المال الذي استخلف الله تعالى العباد فيه .  
روى الإمام مسلم عن وراة قال : " كتب المغيرة إلى معاوية رضي الله عنهما  
: سلام عليك ، أما بعد فلني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول : " إن الله حرم ثلاثاً ونهى عن ثلاث . حرم عقوق الوالدين ، ووأد<sup>(١)</sup>  
البنات ، ولا وهات . ونهى عن ثلاث : قيل وقال ، وكثرة السؤال  
وإضاعة المال<sup>(٢)</sup> . "

ويقول الإمام النووي في شرح الحديث : " إضاعة المال : هو صرفه  
في غير وجوهه الشرعية وتعرضه للتلطف . وسبب النهي أنه إفساد ، والله لا  
يحب المفسدين ، ولأنه إذا أضاع ماله تعرض لما في أيدي الناس " .<sup>(٣)</sup>

ولإضاعة المال أشكال عديدة . ومن أكثرها وقوعاً إنفاق الناس أموالهم  
في المحظورات أو في المباحات لكن بالقدر الزائد على ما ينبغي . فحرم  
الإسلام هذا وذاك ، وأعطى إمام المسلمين حق فرض الحجر على من يضيع  
المال .

وسنتناول هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى في هذا المنهج تحت  
العناوين التالية :

- أ ( تحريم التبذير .
- ب ( النهي عن الإسراف .

---

(١) ولا وهات : بكسر التاء وفي رواية أخرى ( منع وهات ) وهو الامتناع من  
أداء حق لزمه أو طلب ما لا يستحقه . ( شرح النووي على صحيح مسلم ١٢ / ١٠ )  
(٢) صحيح مسلم ، كتاب الأقضية ، باب النهي عن كثرة المسائل من غير  
حاجة ، والنهي من منع وهات ، رقم الحديث ١٧١٥ ، ١٣٤١ / ٣ .  
(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ١٢ / ١١ .

- (ج) الحجر على السفينة .  
مخصصين لكل منها مطلباً مستقلاً .

### المطلب الأول :

#### تحريم التبذير

قد يضيّع المرء ماله بالإنفاق في المحظورات . فيشرب الخمر ، ويلعب القمار ، ويسهر في نوادي الرقص والغناء والفساد فيتلف ما أنعم الله عليه من نعمة المال . ثم ينجأ إلى الآخرين طالباً منهم المال بصورة أو أخرى ومنها الاستقراض بالربا .

وقى الله الحكيم الخبير المرء من الوصول إلى هذه المرحلة بتحريم الإنفاق في المحظورات أساساً . يقول تعالى : ( ولا تبذّر تبذيراً )<sup>(١)</sup> . إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً ) فنهى سبحانه وتعالى عن التبذير ، وهو الإنفاق في معصية الله تعالى وفي غير حق . ونقل الإمام البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " لا تبذّر " : لا تنفق في باطل<sup>(٢)</sup> . كما نقل البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال عن المبذرين : " الذين ينفقون في غير حق " .

- 
- (١) سورة الإسراء / الآيتان ٢٦ - ٢٧ .  
(٢) صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، سورة بني إسرائيل ، ٣٩٢/٨ ، ونقل الإمام البخاري في الأدب المفرد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : ( المبذرين ) المبذرين في غير حق " باب المبذرين ، رقم الرواية ٤٤٥ ، ص ١١٩ ، وانظر تفسير الطبري ٥٤/١٥ .  
(٣) الأدب المفرد ، باب المبذرين ، رقم الرواية ١٤٤٤ ، ص ١١٩ ، وانظر أيضاً تفسير الطبري ٥٤/١٥ ، وقد ورد في بعض الطرق عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : " كنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم نتحدث أن التبذير النفقة في غير حق " .

وذكر الإمام الطبري عن قتادة أنه قال : " التبذير : النفقة في معصية  
الله ، وفي غير الحق ، وفي الفساد " . كما نقل عن ابن زيد : " المبذرون  
هم المفرقون أموالهم في معاصي الله المنفقوها في غير طاعته " .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

وقد شدد الله النكير على المبذرين حيث قرر أنهم بسبب التبذير صاروا  
إخوانا للشياطين . وفي هذا الصدد يقول الإمام الشوكاني : " وفي هذه  
الآية تسجيل على المبذرين بمخالطة الشياطين ، ثم التسجيل على جنس  
الشیطان بأنه كفور . فاقضى ذلك أن المبذر مائل للشیطان ، وكل مائل  
للشیطان له حكم الشيطان ، وكل شيطان كفور ، فالمبذر كفور " .<sup>(٣)</sup>

فلو أخذ الناس بهذا الأمر الإلهي ، فامتنعوا عن تبذير أموالهم في  
معاصي الله لبقت أموال ضخمة لتلبية كثير من الحاجات الأساسية للحياة  
ولم تبق - أو على الأقل تخف - إذن الحاجة إلى سؤال الناس أموالهم  
أو الاقتراض منهم بالربا .

### المطلب الثاني :

#### اللهي عن الإسراف

قد لا ينفق الشخص ماله في المحظورات لكنه يصرفه في المباحات - من  
طعام وشراب وملبس ومسكن وغير ذلك - بصورة يتجاوز فيها حد الاعتدال  
وهذا التجاوز على أنواع شتى . قد يكون باعتبار كمية الشيء المستخدم ،  
كما قد يكون باعتبار نوعيته ، وقد يكون باعتبار كل من الكمية والنوعية .  
وفي الحقيقة أشكال الإسراف كثيرة جدا . وعلى سبيل المثال نذكر بعض  
أنواع الإسراف في الطعام التي ذكرها شمس الدين السرخسي حيث يقول :

(١) نقلا عن تفسير الطبري ٥٤/١٥ .

(٢) المرجع السابق ٥٤/١٥ .

(٣) فتح القدير ٢٢١/٣ .

ثم السرف في الطعام أنواع : فمن ذلك الأكل فوق الشبع . وممن الإسراف في الطعام الاستكثار من المباحات والألوان . ومنه أن تضع على المائدة من ألوان الطعام فوق ما يحتاج إليه الأكل . ومنه أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه ، أو يأكل ما انتفخ من الخبز . ومن الإسراف التمسح بالخبز عند الفراغ من الطعام من غير أن يأكل ما يسح به لأن غيره يتقذّر ذلك . ومن الإسراف إذا سقط من يده لقمة أن يتركها .  
تحريم الإسراف :

والإسراف متلف للأموال فحرمه الله تعالى . يقول عز من قائل : (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا . إنه لا يحب المسرفين ) فأباح الله تعالى الأكل والشرب لكن منع ممن الإسراف . يقول ابن عباس رضي الله عنهما : " أحلّ الله تعالى في هذه الآية الأكل والشرب ما لم يكن سرفا أو مخيلة " .<sup>(١)</sup>

ويقول السيد محمد رشيد رضا في تفسير الآية : " النهي راجع إلى الثلاثة كما يؤخذ من أكثر الروايات . بل حذف المعمول يدل على العموم أى لا تسرفوا في هذه الأشياء ولا في غيرها . ويؤيده تعليل النهي بأنه تعالى لا يحب جنس المسرفين أى لأنهم يخالفون سننه في فطرتهم وشريعته في هدايتهم بجنايتهم على أنفسهم في ضرر أبدانهم ، وضياح أموالهم ، وغير ذلك من مضار الإسراف الشخصية ، والمنزلية ، والقومية " .<sup>(٢)</sup>

(١) المبسوط ٣٠ / ٢٦٦ - ٢٦٨ باختصار .

(٢) سورة الأعراف / الآية ٣١ .

(٣) تفسير القرطبي ١٩١ / ٢ ، ونقل الإمام البخارى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : " كل ما شئت ، والبس ما شئت ، ما أخطأتك اثنتان : سرف أو مخيلة " . صحيح البخارى ، كتاب اللباس ، باب قول الله تعالى ( قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده ) ، ١٠ / ٢٥٢ ، وانظر أيضا مصنف ابن أبي شيبة ٩٥ / ٩ .

(٤) تفسير المنار ٨ / ٣٨٤ .

كما نجد في الآية الكريمة وعيدا وتهديدا للمُسرفين حيث قال عز من قائل : ( إنه لا يحب المُسرفين ) يقول العلامة القاسمي : " إنه لا يحب المُسرفين " وعيد وتهديد لمن أسرف في هذه الأشياء لأن من لا يحبه الله لم يرغب عنه " .

إلى جانب هذا نهى الله تعالى نبيه عليه الصلاة والسلام عن الإقتار والإسراف وبين أن الإقتار سبب الطوم والإسراف سبب الندامة والحسرة . يقول عز من قائل : ( ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا ) يقول القاضي البيضاوي في تفسير الآية : " في الآية تمثيلان لمنع الشحيح وإسراف المبدّر نهى عنهما آما بالاعتقاد بينهما الذي هو الكرم " . ويقول الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى ( فتقعد ملوما محسورا ) " وهذا من باب اللف والنشر ، أى فتقعد إن بخلت ملوما يلومك الناس ويذمونك ، ومتى بسطت يدك فوق طاقتك قعدت بلا شيء وتنفقه فتكون كالحسير ، وهو الدابة التي قد عجزت عن السير فوقفت ضعفا وعجزا " .

#### القصد من المنجيات :

وحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته على التزام القصد واجتناب الإسراف ببيان أن القصد من المنجيات . فقد روى الإمام البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ثلاث منجيات وثلاث مهلكات . فأما المنجيات فتقوى الله في السر والعلانية ، والقول بالحق في الرضى والسخط ، والقصد في الغنى والفقر . وأما المهلكات فهوى

(١) تفسير القاسمي ٦٠/٧ .

(٢) سورة الإسراء / الآية ٢٩ .

(٣) تفسير البيضاوي ص ٣١٠ .

(٤) مختصر تفسير ابن كثير ٣٧٤/٢ - ٣٧٥ .

متبع ، وشح مطاع ، وإعجاب المرء بنفسه ، وهي أشدهن<sup>(١)</sup> .

النهي عن الإسراف حتى في التصدق :

ولم يقتصر النهي عن الإسراف على الطعام والشراب واللباس بل شمل التصدق . يقول الله تعالى : ( كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا . إنه لا يحب المسرفين ) قال ابن جريج : " نزلت في ثابت بن قيس بن شماس رضي الله عنه جد نخلاله فقال : لا يأتيني أحد إلا أطمعته . فأطعم حتى أسى وليست له ثمرة . ولذا قال السدي : " لا تعطوا أموالكم فتقعدا ففرا " .

ويقول القاضي أبو السعود في تفسير الآية : ( ولا تسرفوا ) أي في التصدق<sup>(٢)</sup> . وقد ذكر الإمام الطبري أن الإسراف يوجد في الصدقة وأعمال البر الأخرى حيث يقول : ذلك ( حد الإسراف ) مفهوم في كل شيء من المطاعم والمشارب والملابس والصدقة وأعمال البر وغير ذلك .

وقد نهى النبي الكريم عليه الصلاة والسلام أيضا عن الإسراف في التصدق . فقد روى الإمام ابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا ، ما لم يخالطه إسراف أو مخيلة " .

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان ، نقلا عن مشكاة المصابيح ، كتاب الآداب ، باب الغضب والكبر ، الفصل الثالث ، رقم الحديث ٥١٢٢ ، ١٤١٦/٣ . وقال الشيخ الألباني : " والحديث حسن لطرقه وشواهده " . ( حاشية مشكاة المصابيح للألباني ١٤١٦/٣ ) .

(٢) سورة الأنعام / الآية ١٤١ .

(٣) نقلا عن تفسير القاسمي ٢٤٣ / ٦ .

(٤) تفسير أبي السعود ١٩٢/٣ ، وانظر أيضا تفسير البيضاوي ص ١٨٠ .

(٥) تفسير الطبري ٢٤/١٨ .

(٦) مخيلة : بوزن عظيمة وهي بمعنى الخيلاء وهو التكبر (انظر فتح الباري ٢٥٣/١٠) .

(٧) سنن ابن ماجه ، باب البس ما شئت ما أخطأك سرف أو مخيلة ، رقم الحديث ٣٦٠٥ ، ١١٩٢/٢ . وقال الشيخ ولي الدين التبريزي :

" رماه أحمد والنسائي وابن ماجه " . ( مشكاة المصابيح ، كتاب الآداب ، باب الإسراف ) .

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن مالك رضي الله عنه بالاعتصام في التصديق . فقد روى الإمام البخاري عن كعب بن مالك رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله ! إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) " أسسك عليك بعض مالك ، فهو خير لك " .

### النهي عن الإسراف حتى في الوضوء :

ومما يدل على شمول النهي عن الإسراف ما نقل عن بعض الصحابة وعلماء الأمة أنهم كرهوا الإسراف حتى في الوضوء . فقد روى الإمام ابن أبي شيبة عن هلال بن يساف قال : " كان يقال في الوضوء إسراف ولو كنت على شاطئ نهر " . كما روى عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه

اللباس ، الفصل الثالث ، رقم الحديث ( ٤٣٨ ، ١٢٥٢/٢ ) . وقال الشيخ الألباني عن الحديث : " إسناده حسن " . ( حاشية مشكاة المصابيح ١٢٥٢/٢ ) . وروى الإمام البخاري في صحيحه معلقا : " كلوا واشربوا ولبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة " . كتاب اللباس ، باب قول الله تعالى : ( قل من حرم زينة الله التي أخرجها لعباده ) ٢٥٢/١٠ . ويقول الموفق عبد اللطيف البغدادي : " هذا الحديث جامع لفضايا تدبير الإنسان نفسه ، وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة ، فلن السرف في كل شيء يضر بالجسد ويضر بالمعيشة فيؤدى إلى الإتلاف ، ويضر بالنفس إذا كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال " . ( نقلا عن فتح الباري ٢٥٣/١٠ ) .

(١) صحيح البخاري ، كتاب المغازي ، باب حديث كعب بن مالك رضي الله عنه ، رقم الحديث ٤٤١٨ ، ١١٦/٨ باختصار . وأما ما روى عن تصديق أبي بكر رضي الله عنه كل ماله فمحمول - كما يقول الإمام البخاري - على أن يكون المستصدق - معروفا بالصبر فيؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة . ( انظر صحيح البخاري كتاب الزكاة ، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى ، ٢٩٤/٣ ) .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الطهارات ، من كان يكره الإسراف في الوضوء ، ٦٦/١ .



قال : " اقصد في الوضوء ولو كنت على شاطئ نهر " (١) .

وذكر الإمام البخارى في صحيحه : " وكره أهل العلم الإسراف فيه .  
أى في الوضوء " (٢) . كما عقد الإمام الترمذى في جامعـــــــــــــــــه بابا بقوله :  
" باب ما جاء في كراهية الإسراف في الوضوء بالماء " (٣) . ويقول العلامة  
المباركفورى : " وقد أجمع العلماء على النهي عن الإسراف في الماء ولو  
على شاطئ نهر " (٤) .

#### من صفات عباد الرحمن التزام الاعتدال :

إضافة إلى ذلك بين الله تعالى أن من صفات عباد الرحمن التزام  
الاعتدال في الإنفاق فلا يجاوزون حد الكرم ولا يضيّقون تضيق الشحيح  
يقول تعالى : ( والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك  
قواما ) (٥) كما حث النبي الكريم صلى الله عليه وسلم على اجتناب الإسراف  
ببيان أن الاقتصاد جزء من أجزاء النبوة . فقد روى الإمام أبو داود عن  
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال :  
" إن الهدى الصالح والسمت الصالح والاقتصاد جزء من خمسة وعشرين جزءا  
من النبوة " (٦) و(٧) .

- (١) مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الطهارات ، من كان يكره الإسراف في الوضوء ٦٧/١
- (٢) صحيح البخارى ، كتاب الوضوء ، باب ما جاء في الوضوء ، ٢٣٢/١ .
- (٣) جامع الترمذى ١٨٨/١ ( ط . السلفية ) .
- (٤) تحفة الأحوذى ١٨٩/١ ( ط . السلفية ) .
- (٥) سورة الفرقان / الآية ٦٧ .
- (٦) السمت الصالح : بفتح السين وسكون الميم وهو من الهيئة والمنظر وأصله الطريق المعتاد ( نقلا عن عون المعبود ١٣٤/١٣ ) .
- (٧) الاقتصاد : سلوك القصد في الأمور القولية والفعلية والدخول فيها برفق على سبيل يمكن الدوام عليه . ( نقلا عن المرجع السابق ١٣٤/١٣ ) .
- (٨) سنن أبي داود ، كتاب الأدب ، باب الوقار ، رقم الحديث ٤٧٥٥ ، ١٣٤/١٣ ( ط . السلفية ) . ورواه أيضا الإمام أحمد في المسند ( انظر مسند الإمام أحمد المطبوع بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ٢٤٤/٤ ) .  
وقال الشيخ أحمد محمد شاكر عن الحديث الشريف : لإسناده صحيح . ( انظر حاشية الشيخ أحمد محمد شاكر على المسند ٢٤٤/٤ و ٢٩٠/٣ ) .

ويرى الباحث أن من أهم الأسباب لحاجة الناس إلى القروض الاستهلاكية هو رغبتهم في الإسراف . فلو تمسك الناس بشريعة الخالق واجتنبوا الإسراف لقلت حاجتهم إلى الاقتراض لأغراض استهلاكية بلذن الله تعالى .

### المطلب الثالث :

#### الحجر على السفه

لم يقف الإسلام عند توجيه المذّرين والمُسرفين ومنعهم من التبذير والإسراف بل منح الدولة الإسلامية سلطة منعهم من التصرف في أموالهم . وقد عبر الفقهاء عن هذه السلطة بالحجر على السفه - والسفه - كما يقول أبو عمر القرطبي - الذي يذر ماله في المعاصي أو في الإسراف . والحجر (١) كما يقول ابن قدامة - منع الإنسان من التصرف في ماله .

وما يدل على صحة الحجر على السفه قوله تعالى : ( ولا تُؤثثوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا ) فمنع تعالى تمكين السفهاء من التصرف في أموالهم (٢) والسفه - كما يقول الزمخشري - المذّرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي .

ويقول الحافظ ابن كثير في تفسير الآية : ينهى الله سبحانه وتعالى عن تمكين السفهاء من التصرف في الأموال التي جعلها للناس قياما . ومن ههنا يؤخذ الحجر على السفهاء وهم أقسام : فتارة يكون الحجر للصغر، فإنّ الصغير مسلوب العبارة ، وتارة يكون الحجر للجنون ، وتارة لسوء التصرف لنقص العقل ،

(١) كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ٨٣٣/٢ .

(٢) المغني ٥٠٥ / ٤ .

(٣) سورة النساء / الآية ٥ .

(٤) تفسير الكشاف (١) .

أو الدين ، وتارة للفلس ، وهو ما إذا أحاطت الديون برجل وضاق ماله عن وفائها ، فإذا سأل الغرما<sup>(١)</sup> الحاكم الحجر عليه حجر عليه<sup>(٢)</sup> .

ومما يؤكد على صحة الحجر على السفیه ما ورد في الآیة التالية من اشتراط دفع الأموال بتحقیق أمرین : وهما البلوغ والرشد . يقول تعالى ( وابتلوا الیتامى حتى إذا بلغوا النکاح فلین آنستم منهم رشدا فادفعوا<sup>(٢)</sup> إلیهم أموالهم ) .

يقول الإمام الشافعی مستدلا من الآیة على صحة الحجر : " أمر الله عز وجل أن يدفع إلیهم أموالهم إذا جمعوا بلوغا ورشدا . وإذا أمر بدفع أموالهم إلیهم إذا جمعوا أمرین كان في ذلك دلالة على أنهم إن كان فیهم أحد الأمرین دون الآخر لم يدفع إلیهم أموالهم ، وإذا لم يدفع إلیهم ، فذلك الحجر علیهم كما كانوا لو أنس منهم رشدا قبل البلوغ لم يدفع إلیهم أموالهم . فكذلك لو بلغوا ولم يؤنس منهم رشدا لم تدفع إلیهم<sup>(٣)</sup> أموالهم ويثبت علیهم الحجر كما كان قبل البلوغ " .

ثم إن الصبي يحجر علیه لاحتمال أن یبذر ماله فكيف یترك المبذر ولا يحجر علیه وهو یبذر بالفعل . وفي هذا الصدر يقول برهان الدین المرغینانی ناقلا دلیل القائلین بالحجر : " يحجر على السفیه ویمنع من التصرف في ماله ، لأنه مبذر ماله بصرفه لا على الوجه الذى یقتضیه العقل فیحجر علیه نظرا له اعتبارا بالصبي ، بل أولى ، لأن الثابت في حق الصبي احتمال التبذیر ، وفي حقه حقیقته " .<sup>(٤)</sup>

(١) مختصر تفسیر ابن کثیر ٣٥٧/١-٣٥٨ باختصار ، وانظر أيضا الأکلیل للسيوطي ص ٢٨ .

(٢) سورة النساء / الآیة ٦ .

(٣) کتاب الأم الجزء الثالث / ص ٢١٨ ، وانظر أيضا المغنی لابن قدامة حیث یقول : " طلق الدفع على شرطین والحکم المعلق على شرطین لا یثبت بدونهما " . ( ٥٠٧/٤ ) .

وقد استدلل العلماء على ثبوت الحجر على السفية بالحديث الذي رواه أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلا كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في عقدته ضعفاً وكان يبايع ، وأن أهله أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : " يا رسول الله ! احجر عليه " . فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم فنهاه عن ذلك . فقال : " يا رسول الله ! إني لا أصبر عن البيع . فقال : " إذا بايعت فقل : ها ولا خلافة " .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup> و <sup>(٣)</sup> و <sup>(٤)</sup>

ف نجد في الحديث الشريف أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على أهل الشخص الذين طلبوا الحجر عليه ، بل دعا الشخص ومنعه من البيع . فلو لم يكن الحجر ثابتاً ما كان عليه الصلاة والسلام ليترك الإنكار على طالبي الحجر ، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، كما هو مقرر في كتب الأصول .

ولا يقول قائل : إن الحجر غير ثابت لأنه عليه الصلاة والسلام لم يحجر على الشخص ، وذلك لأن نص الحديث يصرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهاه عن البيع ، وهذا هو الحجر . غاية ما فيه أنه صلى الله عليه وسلم رفع عنه الحجر حينما قدم الشخص عذره بقوله : " إني لا أصبر عن البيع " وهذا لا ينافي أصل ثبوت الحجر .

وقد نص بعض علماء الحديث على دلالة هذا الحديث على صحة الحجر

---

(١) العقدة كما يقول الحافظ ابن حجر - الرأي . تلخيص الحبير (٣/ ٢١) .

(٢) ( ها ) : ها اسم فعل بمعنى خذ .

(٣) ( ولا خلافة ) : أي لا خديعة . ويقول الحافظ ابن حجر : " والخلافة

كالخداع ، ومنه برق خالب أي لا مطرف فيه " ( تلخيص الحبير ٣/ ٢١ ) .

(٤) سنن ابن ماجه ، كتاب الأحكام ، باب الحجر على من يفسد ماله ،

رقم الحديث ٢٣٥٤ ، ٧٨٨/٢ . ويقول مجد الدين أبن تيمية عن

الحديث : " رواه الخمسة وصححه الترمذي " ( المنتقى من أخبار

المصطفى صلى الله عليه وسلم ٣٣٤/٢ ) والمراد من الخمسة أحمد

وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

على السفية . يقول مجد الدين ابن تيمية : " فيه صحة الحجر على السفية لأنهم سألوه إياه وطلبوه منه وأقرهم عليه ولو لم يكن معروفا عندهم لما طلبوه ولأنكرهم عليهم " . ويقول الشوكاني تعليقا على القول المذكور : " واستدل بذلك أيضا على جواز الحجر للسفية كما أشار إليه المصنف وغيره ، وهو استدلال صحيح . لكن بشرط أن يطلب ذلك من الإمام أو الحاكم قرابة من كان في تصرفه سفية كما في حديث أنس رضي الله عنه " .

وقد استدل العلماء أيضا على صحة الحجر بإبطال النبي صلى الله عليه وسلم تصرفات عدد من الأشخاص الذين تصدقوا في أموالهم . ومنه رد النبي صلى الله عليه وسلم صدقة الرجل الذي تصدق بأحد ثوبيه . فقد روى الإمام أبو داود عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه يقول : " دخل رجل المسجد ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم الناس أن يطرحوا ثيابهم فطرحوا فأمر له منها بثوبين . ثم حث على الصدقة . فجاء فطرح أحدهما الثوبين ، فصاح له وقال : خذ ثوبك " .

ومن رد النبي صلى الله عليه وسلم البيضة على من تصدق بها ولم يكن له مال غيرها . فقد روى الإمام أبو داود عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : " كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاءه رجل بمثل بيضة من ذهب ، فقال : يا رسول الله ! أصبت هذا من معدن فخذها فهي صدقة ما أملك غيرها " . فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أتاه من قبل ركنه الأيمن ، فقال مثل ذلك . فأعرض

(١) منتقى الأخبار ٢٨٢/٥ ( المطبوع مع نيل الأوطار ) .

(٢) نيل الأوطار ٢٨٩/٥ .

(٣) سنن أبي داود ، كتاب الزكاة ، باب الرجل يخرج من ماله ، رقم الحديث ١٦٥٩ ، ٩٢/٥ . وقال الحافظ المنذرى : " وأخرج عنه النسائي أتم منه ، وفي إسناده محمد بن عجلان وثقه بعضهم وتكلم فيه بعضهم " . ( مختصر سنن أبي داود ٢٥٤/٢ ) .

عنه . ثم أتاه من قبل ركنه الأيسر ، فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم أتاه من خلفه ، فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم فخذفه بها فلو أصابته لأوجعته أو لعقرته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
" يأتي أحدكم بما يملك فيقول : " هذه صدقة " ثم يقعد يستكف الناس<sup>(١)</sup>  
خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى " .<sup>(٢)</sup>

ثم إن الحجر على السفينة كان أمرا معروفا بين الصحابة رضي الله عنهم . فقد روى الإمام الشافعي بسنده عن عروة قال : " ابتاع عبد الله ابن جعفر بيعة . فقال علي رضي الله عنه : لآتين عثمان - رضي الله عنه - فلأحجرن عليك " . فأطم بذلك ابن جعفر ، الزبير - رضي الله عنهما . قال الزبير : " أنا شريكك في بيعك " . فأتى علي عثمان فقال :  
" أحجر على هذا " . فقال الزبير : " أنا شريكه " . فقال عثمان :  
" أحجر على رجل شريكه الزبير " .<sup>(٣)</sup>

يقول الإمام الشافعي تعليقا على الرواية : " فعلي رضي الله عنه لا يطلب الحجر إلا وهو يراه ، والزبير لو كان يرى الحجر باطلا قال : " لا يحجر على حر بالغ ، وكذلك عثمان . بل كلهم يعرف الحجر " .

---

(١) ( يستكف الناس ) : معناه يتعرض للصدقة وهو أن يأخذها ببطن كفه . يقال : تكفف الرجل واستكف ، إذا فعل ذلك . ( نقلا عن معالم السنن للخطابي ٧٧/٢ ) .

(٢) سنن أبي داود ، كتاب الزكاة ، باب الرجل يخرج من ماله ، رقم الحديث ١٦٥٢ ، ٩١/٥ .

(٣) كتاب الأم للشافعي ٢٢٠/٣ . وانظر أيضا السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب الحجر ، باب الحجر على البالغين بالسفينة ، الجزء السادس ص ٦١ ويقول الشيخ الألباني عن سند الرواية : " وهو سند جيد " ( إروا الغليل ٢٧٣/٥ ) ، وانظر أيضا تلخيص الحبير ٤٣/٣ .

(٤) كتاب الأم ٢٢٠/٣ . كما يقول الشوكاني تعليقا على القصة المذكورة " الظاهر أن الحجر على من كان في تصرفه سفينة كان أمرا معروفا عند الصحابة مألوفاً بينهم ، ولو كان غير جائز لأنكره بعض من اطلع على هذه القصة " . نيل الأوطار ٣٦٨/٥ .

ويقول الإمام الطحاوى عن موقف الصحابة في هذا الموضوع : " ولم أر  
عن أحد من الصحابة منع الحجر على الكبير ، ولا من التابعين إلا عن  
إبراهيم وابن سيرين " .<sup>(١)</sup>

ويرى جمهور علماء الأمة من بعدهم أيضا جواز الحجر على السفه . يقول  
ابن المنذر : " أكثر علماء الأئمة من أهل الحجاز والعراق والشام ومصر  
يرون الحجر على كل مضيع ماله صغيرا كان أو كبيرا . وهذا قول القاسم بن محمد  
ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد وأبو  
يوسف ومحمد " .<sup>(٢)</sup>

فهكذا طالج الإسلام وضع الشخص الذى يتلف ماله بالإنفاق في المحظورات  
أو بالإسراف في المباحات ثم يلجأ إلى سؤال الناس أموالهم أو الاقتراض منهم  
بالربا . فمنعه الإسلام من التبذير والإسراف وأعطى الدولة الإسلامية حـق  
فرض الحجر على تصرفاته المالية كي يبقى ماله محفوظا عن الضياع ويستخدم  
في تلبية حاجاته الأساسية ولا يلجأ في تلبيةها إلى الاستقراض بالربا .  
والله أعلم بالصواب .

(١) نقلا عن نيل الأوطار ٣٦٨/٥ .

(٢) نقلا عن المغني لابن قدامة ٥٠٦/٤ - ٥٠٧ ، وانظر أيضا مجموع فتاوى شيخ  
الإسلام ابن تيمية ٣٢/٣١ - ٣٣ .

# الباب الرابع

الذائير الواقية من ربا القروض  
الاستثمارية



تقديم :

إنّ ما يدفع بعض الناس إلى التعامل الربوى هو رغبتهم في الحصول على المال الذى يساعدهم على كسب المعيشة . ويرغب بعضهم الآخرون في المراهبة بسبب حرصهم على الاستفادة من أموالهم التى لا يقدرّون على استثمارها بأنفسهم .

عالج الإسلام وضع هؤلاء وأولئك . ففتح مجالات عديدة يجد فيها المحتاجون إلى المال فرصا لكسب الرزق ، كما يجد فيها أصحاب الأموال فرصا لاستثمار أموالهم ، من غير لجوء إلى التعامل الربوى .

وسنحدث عن تلك المجالات في هذا الباب - بتوفيق الله تعالى - تحت العناوين التالية :

١- شروعية الإجارة والمزارعة والمساواة .

٢- البيع والشراء إلى أجل .

٣- الشركة .

مخصّصين لكل منها فصلا مستقلا .

## الفصل الأول

### مشروعية الإجارة والمزارعة والمساواة

قد يرغب المرء في بذل السعي لكسب العيش لكن لا يوجد لديه رأس مال للتجارة . أفيسمح له أن يقترض المال بالربا كي يتجر به ، أم يترك حيرانا ومحروما من كسب العيش ؟

لا هذا ولاذاك فلن الإسلام قد عالج وضعه وقدم له تدابير عديدة تحول بينه وبين التعامل بالربا . ومن تلك التدابير أنه أباح الإجارة والمزارعة والمساواة حيث يستطيع الشخص كسب معيشته بالعمل في أحد تلك المجالات من غير اللجوء إلى الاقتراض بالربا .

إضافة إلى ذلك ، أتاح الإسلام بلإباحة تلك المجالات ، فرصا لأصحاب الأموال الزائدة لاستثمار أموالهم فيها بدلا من إقراضها بالربا . وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى في هذا الفصل تحت العناوين التالية :

أ ( الإجارة .

ب ( المزارعة .

ج ( المساواة .

مخصصين لكل منها مبحثا مستقلا .

## المبحث الأول :

### الإجـارة

العمل بالإجارة تدبير واق هام لإبعاد الناس عن التعامل الربـوى  
أباح الإسلام الإجارة ووسّع نطاقها . لكن قد يحجم المرء عنها إما ظناً  
منه أنها لا تليق به ، أو خوفاً من أن الطرف الثاني لا يوفيه حقه .  
أزال الإسلام هذين العائقين عن طريق العمل بالإجارة . أما الأول  
فببيان أن خيار الناس كانوا يؤاجرون أنفسهم ، وأما الثاني فبتشريع  
ضمانات تحول دون التلاعب بعقد الإجارة .

وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى في هذا المبحث تحت  
العناوين التالية :

- أ ( التعريف بالإجارة .
- ب ( السند الشرعي للإجارة .
- ج ( نطاق الإجارة .
- د ( النظرة الشرعية إلى الإجارة .
- هـ ( ضمانات لمنع التلاعب بالإجارة .
- مخصصين لكل منها مطلباً مستقلاً .

## المطلب الأول :

### التعريف بالإجارة

#### الإجارة لغة :

الإجارة - بكسر الهمزة . اسم من أجَرَ يَأْجِرُ على وزن ضَرَبَ يَضْرِبُ .  
والأجر هو الجزاء على العمل . يقول الإمام النووي : " والمشهور فيه

### الإجارة اصطلاحاً :

(٦) المرجع السابق ٧٤/١٥ .

والشركة والإعارة ، وبمعلوم الساقاة والجمالة على عمل معلوم بعوض مجهول<sup>(١)</sup>  
كالهج بالرزق .

### أنواع الإجارة :

الإجارة على نوعين :

أحدهما : إجارة عين لمدة معلومة كإجارة الدار شهرا ، أو لعمل

معلوم كإجارة الدابة للركوب إلى موضع معين .

وثانيهما : عقد على منفعة في الذمة مضبوطة بصفات كالسلم ، كخياطة<sup>(٢)</sup>

ثوب ، وبناء دار ، وحمل إلى موضع معين .

### أنواع الأجير :

والأجير أيضا على نوعين :

النوع الأول : الأجير الخاص : وهو الذي يسلم نفسه لستأجر ولا

يعمل لغيره ومن هؤلاء موظفو الدولة .

والنوع الثاني : الأجير المشترك : وهو الذي لا يختص بشخص دون

شخص ، ويعمل بموجب الاتفاق على عمل معين مع<sup>(٣)</sup>

أناس مختلفين .

---

(١) مغني المحتاج ٣٣٢/٢ باختصار ، وانظر أيضا إرشاد الساري ١٢٦/٤ .

(٢) انظر للتفصيل كتاب " المقنع " في فقه الإمام أحمد بن حنبل لابن قدامة المقدسي ٢٠٠/٢ - ٢٠٨ .

(٣) من أراد التفصيل فليراجع المبسوط للسرخسي ٨٠/١٥ ، والمقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل ٢١٦/٢ ، وحاشية المقنع ٢١٦/٢ ، وموسوعة فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ص ١٥ - ١٦ .  
وقد سمي السرخسي الأجير الخاص ، أجير الواحد .

## المطلب الثاني :

### السند الشرعي للإجارة

ثبوت مشروعيتها بالقرآن الكريم :  
(١) ثبتت مشروعية الإجارة بالقرآن الكريم والسنة المطهرة والإجماع . وأما  
ثبوت مشروعيتها بالقرآن الكريم فما استدل العلماء به قوله تعالى : ( ولأن  
كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن . فلأن أرضعن لكم  
فآتوهن أجورهن ) فبيّن الله تعالى أن للمطلقة حق أجر الرضاعة إذا أرضعت  
المولود ، ويجب على المولود له إيتاؤها إياه . يقول الكاساني في معرض  
الاستدلال على إباحة الإجارة بالآية : نفى سبحانه وتعالى الجناح عمن  
يسترضع ولده ، والمراد منه الاسترضاع بالأجرة .  
(٢)

كما استدل العلماء على مشروعية الإجارة بقصة موسى عليه السلام حيث  
أجر نفسه لرعي الغنم . يقول تعالى : ( قالت لإحدهما : يا أبا—  
استأجره . إن خير من استأجرت القوي الأمين . قال : إني أريد أن  
أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج . فلو أن أتممت  
عشرا فمن عندك . وما أريد أن أشق عليك . ستجدني إن شاء الله من  
الصالحين . قال : ذلك بيني وبينك . أيما الأجلين قضيت . فلا عدوان  
علي . والله على ما نقول وكيل ) .  
(٣)

(١) انظر كتاب الأم ٢٥/٤ ، وبدائع الصنائع ١٧٣/٤ ، والمغني لابن  
قدامة ٤٣٢/٥ .

(٢) سورة الطلاق / الآية ٦ .

(٣) بدائع الصنائع ١٧٤/٤ باختصار ، وانظر أيضا كتاب الأم ٢٥/٤ ،  
والمهذب ٤٧٩/١٣ ، والمغني ٤٣٢/٥ حيث استدل كل من الإمام  
الشافعي والشيрази وابن قدامة بالآية على مشروعية الإجارة .

(٤) ( استأجره ) : أي اتخذه أجيرا يرعى غنما بدلنا . ( نقلا عن تفسير  
الجلالين ص ٥١٤ ) .

(٥) ( على أن تأجرني ) : تكون أجيرا لي في رعي غنمي ( نقلا عن  
المرجع السابق ص ٥١٤ ) . وانظر أيضا شرح السنة للبغوي ٢٦٢/٨ .

(٦) سورة القصص / الآيات ٢٦-٢٨ .

يقول الإمام القرطبي : " ( يا أبت استأجره ) دليل على أن الإجارة كانت عندهم مشروعة معلومة ، وكذلك كانت في كل ملة . وهي من ضرورة الخليقة ،<sup>(١)</sup> ومصلحة الخلطة بين الناس " .

وقد استدل الإمام الشافعي أيضا على مشروعية الإجارة بقصة موسى عليه السلام حيث يقول : قد ذكر الله نبيا من أنبيائه آجر نفسه حججا سماعة<sup>(٢)</sup> ملكه بها بضع امرأة فدل على تجويز الإجارة بكل حال .

ولا يقول قائل : " لا يصح الاستدلال بقصة موسى عليه السلام على مشروعية الإجارة لأن لهم شريعتهم ولنا شريعتنا ، وذلك لأن كل ما شرع للأنبياء السابقين فهو شريعة لنا ما لم يثبت نسخه ، وإباحة الإجارة لم يثبت نسخها بل هناك نصوص تدل على مشروعيته . وفي هذا الصدد يقول شمس الدين السرخسي : " وما ثبت شريعة لمن قبلنا فهو لازم لنا<sup>(٣)</sup> ما لم يقم الدليل على انتساخه " .

واستدل العلماء أيضا على مشروعية الإجارة بما حكاه الله تعالى عن نبيه موسى عليه السلام أنه اقترح على الخضر عليه السلام بأخذ الأجرة على إصلاح الجدار . يقول تعالى : ( فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لاتخذت عليه أجرا )<sup>(٤)</sup> .<sup>(٥)</sup>

فلو كانت الإجارة غير جائزة ما كان نبي الله موسى عليه السلام ليشير على الخضر بأخذ الأجرة . يقول الإمام القرطبي : " قوله تعالى : ( لاتخذت

(١) تفسير القرطبي ٢٧١/١٣ ، وانظر أيضا الأكليل للسيوطي ص ٢٠٣ .

(٢) كتاب الأم ٢٥/٤ باختصار وتصرف .

(٣) المبسوط ٧٤/١٥ ، وانظر أيضا بدائع الصنائع ١٢٣/٤ ، والمغني لابن قدامة ٤٩٢/٥ .

(٤) ( لاتخذت عليه أجرا ) : يقول البغوي في معنى الآية : " أى لأخذته

يعني أجرة إقامة الجدار " . شرح السدة ٢٦٢/٨ .

عليه أجرا ( فيه دليل على صحة جواز الإجارة ، وهي سنة الأنبياء<sup>(١)</sup> والأولياء<sup>(٢)</sup> .

وقد عقد الإمام البخارى في صحيحه بابا بقوله : " بساب إذا استأجر أجيرا على أن يقيم حائطا يريد أن ينقض ، جاز " مستنبطا حكم جـواز أخذ الأجرة من اقتراح موسى عليه السلام .<sup>(٣)</sup>  
ويقول ابن المنذر : " فيه جواز الاستئجار على البناء " .

#### ثبوت مشروعيتها بالسنة :

ومما استدل به العلماء على مشروعية الإجارة من السنة ما ثبت عن رعي رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنم بقراريط لأهل مكة . فقد روى الإمام البخارى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما بعث الله نبيا إلّا رعى الغنم " . فقال أصحابه : وأنت ؟ فقال : نعم<sup>(٤)</sup> .  
كـتـ أـرعاها على قراريط لأهل مكة " .

ويقول الإمام الشوكاني تعليقا على الحديث الشريف : " وفي الحديث دليل على جواز الإجارة على رعي الغنم . ويلحق بها في الجواز غيرها<sup>(٥)</sup> من الحيوانات " .

كما يدل على مشروعية الإجارة ، استئجار رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بني الديل للدلالة على الطريق أثناء هجرته عليه الصلاة والسلام إلى المدينة المنورة . فقد روى الإمام البخارى عن عائشة رضي الله عنها : " واستأجر النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رجلا من بني الديل

---

(١) تفسير القرطبي ٣٢/١١ ، وانظر أيضا الأكليل للسيوطي حيث يقول :

" فيها جواز أخذ الأجرة على الأعمال " ص ١٧١ .

(٢) صحيح البخارى ، كتاب الإجارة ، ٤٤٥/٤ .

(٣) نقلا عن عمدة القارى ٨٢/١٢ .

(٤) صحيح البخارى ، كتاب الإجارة ، باب رعي الغنم على قراريط ، رقم

الحديث ٢٢٦٤ ، ٤٤١/٤ .

(٥) نيل الأوطار ٢٠٦/٦ .



ثم من بنى عبد بن عدى هاديا خريتا - الخريت الماهر بالهداية - قد غس يمين حلف في آل العاصي بن وائل ، وهو على دين كفار قريش ، فأمناه ، فدفعنا إليه راحلتيهما ، وواعداه ، غار ثور بعد ثلاث ليال . فأتاهما براحلتيهما صبيحة ليال ثلاث . فارتحلا ، وانطلق معهما عامر ابن فهيرة والدليل الديلي . فأخذ بهم أسفل مكة ، وهو طريق الساحل <sup>(١)</sup> .

ومما استدل به العلماء أيضا على مشروعية الإجارة أن نبي الله صلى الله عليه وسلم ضرب مثلا للمسلمين واليهود والنصارى برجل استأجر أجرا . فقد روى الإمام البخارى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا ، فقال : من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط ؟ فعملت اليهود على قيراط قيراط ، ثم عملت النصارى على قيراط قيراط ، ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغارب الشمس على قيراطين قيراطين . فغضبت اليهود والنصارى وقالوا : نحن أكثر عمالا وأقل عطاء . قال : هل ظلمتكم من حقكم شيئا ؟ قالوا : لا . قال : فذلك فضلي أوتيته من أمثاء <sup>(٢)</sup> " .

يقول العلامة العيني تعليقا على إيراد الإمام البخارى الحديث المذكور في كتاب الإجازات : " أراد بذلك لإثبات صحة الإجارة بأجر معلوم <sup>(٣)</sup> ليس أجل معلوم ، إذ لولا جازت ما أقره الشارع في الحديث الذى ضرب به المثل " .

ومما استدل العلماء به أيضا على مشروعية الإجارة ، إقرار النبي صلى

(١) صحيح البخارى ، كتاب الإجارة ، باب استئجار المشركين عند الضرورة ،

أو إذا لم يوجد أهل الإسلام ، رقم الحديث ٢٢٦٣ ، ٤٤٢/٤ .

(٢) المرجع السابق ، باب الإجارة إلى صلاة العصر ، رقم الحديث

٢٢٦٩ ، ٤٤٦/٤ - ٤٤٧ .

الله عليه وسلم الناس وهم يؤاجرون ويستأجرون . وفي هذا يقول شمس الدين السرخسي : " وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يؤاجرون ويستأجرون — (١) فأقرهم على ذلك وبين أحكامه " .  
الإجماع على مشروعيتها :

إلى جانب هذا ، أجمعت الأمة على مشروعية الإجارة . يقول الإمام ابن قدامة : " أجمع أهل العلم في كل عصر وكل مصر على جواز الإجارة إلا ما يحكى عن عبدالرحمن بن الأصب أنه قال : لا يجوز ذلك لأنه غرر " يعني أنه يعتقد على منافع لم تخلق ، وهذا غلط ، لا يمنع انعقاد الإجماع الذي سبق في الأعصار وسار في الأمصار " .  
الحاجة تقتضي إباحة الإجارة :

إضافة إلى ذلك ، إن الحاجة تقتضي إباحة الإجارة . كثير من الناس يحسنون صنعة الأشياء ولا يملكون المال ، كما يملك كثير من الناس المال ولا يحسنون صنعة الأشياء . وليس أصحاب الصنائع بعاملين تطوعا لأصحاب الأموال ، ولا أصحاب الأموال بمعطيهم أموالهم بغير عوض . فلا بد من

(١) الميسوط ٧٤/١٥ ، ومن أمثلة لإقرار النبي صلى الله عليه وسلم المؤاجرة ما رواه الإمام الترمذى عن سويد بن قيس رضي الله عنه قال : " جلبت أنا ومخرقة العبدى بزا من هجر ، فجاءنا النبي صلى الله عليه وسلم فساومنا بسرًا ويل وعندى وزان يزن بالأجر . فقال النبي صلى الله عليه وسلم للوزان : " زن وارجح " . ( جامع الترمذى ، أبواب البيوع باب ما جاء في الرجحان في الوزن ، رقم الحديث ١٣٢٠ ، ٥٣٢/٤ ) وقال الترمذى : " حديث سويد حسن صحيح " . ( المرجع السابق ٥٣٣/٤ ) . ويقول الشيخ عبد الرحمن المباركفوري : " وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجة والدارمي وأحمد " . ( تحفة الأحوذى ٥٣٣/٤ ) وصححه الشيخ الألباني . ( انظر صحيح الجامع الصغير ، رقم الحديث ٣٥٦٨ ، ١٩٣/٣ ) .

ويقول الإمام الشوكاني تعليقا على حديث سويد رضي الله عنه : " وفيه دليل على جواز الاستئجار على الوزن لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الوزن أن يزن ثمن السراويل " . نيل الأوطار ٢١/٦ .

(٢) المغني ٤٣٣/٥ ، وانظر أيضا كتاب الأم ٢٥٠/٣ ، وبدائع الصنائع ١٧٤/٤ ، وبداية المجتهد ٢٢١/٢ ، وكفاية الأخيار في حل غاية الاختصار ٥٨٣/١ للإمام تقي الدين أبي بكر بن محمد الدمشقي .  
( الطبعة الثالثة . طبع على نفقة الشؤون الدينية بدولة قطر ) .

لإيجاد وسيلة تجمع بين أصحاب الصنائع وأصحاب الأموال كي يستفاد من صنعة هؤلاء وأموال هؤلاء لإنتاج الأشياء وتلبية الحاجات البشرية . وفي هذا الصدد يقول شمس الدين السرخسي : " وإنما يفعل ذلك لحاجة الناس . فالفقير محتاج إلى مال الغني ، والغني محتاج إلى عمل الفقير ، وحاجة الناس أصل في العقد فيشرع على وجه ترتفع به الحاجة ويكون موافقا لأصول الشرع <sup>(١)</sup> " .

#### رد شبهة :

قد يقال : " ينبغي تحريم الإجارة لما فيها من غرر بسبب عدم وجود المنافع في وقت العقد " . لكننا لا نرى مبررا لإثارة هذه الشبهة حيث لا مجال للقياس مع وجود النص . وقد ثبتت مشروعية الإجارة بالنصوص من الكتاب والسنة . ثم إن المهم في العقود استيفاء المنافع وذلك ممكن في الإجارة . وفي هذا يقول أبو الوليد القرطبي : " ونحن نقول : " إنها وإن كانت معدومة في حال العقد فهي مستوفاة في الغالب . والشرع إنما لحظ من هذه المنافع ما يستوفي في الغالب " .

إلى جانب هذا ، إن بيع المعدوم ليس مستلزما للغرر دائما . لذلك نجد أن مدار التحليل والتحريم في البيع ليس على وجود الشيء وعدمه . بل المعيار هو سلامة العقد من الغرر . وهذا يمكن توفره في عقود الإيجارات . وفي هذا الصدد يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " لا نسلم صحة هذه المقدمة - بيع المعدوم لا يجوز - فليس في كتاب الله

---

(١) المبسوط ٧٥/١٥ ، وانظر أيضا المغني لابن قدامة ٤٣٣/٥ ،

ومغني المحتاج ٣٣٢/٢ .

(٢) بداية المجتهد ٢٢٠/٢ .

ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم كبل ولا أحد من الصحابة أن  
بيع المعدوم لا يجوز ، لا لفظ عام ولا معنى عام ، وإنما فيه النهي عن  
بيع بعض الأشياء التي هي معدومة كما فيه النهي عن بيع بعض الأشياء  
التي هي موجودة وليست العلة في المنع لا الوجود ولا العدم بل  
الذى ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع  
الغرر . والغرر ما لا يقدر على وجوده سواء كان موجودا أو معدوما كالعبد  
الآبق والبعير الشارد ونحو ذلك ما قد لا يقدر على تسليمه ، بل قد  
يحصل وقد لا يحصل . هو غرر لا يجوز بيعه وإن كان موجودا <sup>(١)</sup> .

ويضيف شيخ الإسلام قائلا : " بل الشارع صحح بيع المعدوم في بعض  
المواضع ، فإنه ثبت عنه من غير وجه أنه نهى عن بيع الثمر حتى يبسود  
صلاحه ونهى عن بيع الحب حتى يشتد ، وهذا من أصح الحديث وهو  
في الصحيح عن غير واحد من الصحابة " <sup>(٢)</sup> .

### المطلب الثالث :

#### نطاق الإجارة

من نعم الله تعالى على العباد أن وسع نطاق الإجارة للعباد .  
فأبيح لهم عقد الإجارة لكل عمل فيه منفعة لهم وكان في الأصل مباحا .  
وقد نص على ذلك فقهاء الإسلام . يقول أبو عمر القرطبي : " وكل عمل  
فيه منفعة ، وكان عمله مباحا فجاز الإجارة فيه " <sup>(٣)</sup> .

فيجوز للشخص الذى ليس لديه رأس مال للتجارة أن يعمل خادما أو

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥٤٢/٢٠ - ٥٤٣ .

(٢) المرجع السابق ٥٤٤/٢٠ .

(٣) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ٢/٧٥٥ ، وانظر أيضا المحلى

٤/٩ مسألة ١٢٨٨ ، وغاية الاختصار المطبوع مع كفاية الأخيار ١/٨٣ .

ناسخا أو معلما أو طبيا أو مهندسا ، أو خياطا أو بناء أو صائغا ، أو  
في أى مجال من مجالات الحياة شريطة أن يكون العمل مباحا . وقد  
عقد الإمام البخارى في صحيحه أبوابا عديدة للدلالة على إباحة مهن مختلفة  
فيقول : " باب ما قيل في اللحم والجزار " و " باب ما قيل في الصواغ " ،  
و " باب ذكر القين والحداد " و " باب ذكر الخياط " و " باب ذكر  
النساج " و " باب النجار " .

ويقول ابن المنير تعليقا على ترجمة البخارى للباب بقوله : " باب ما  
قيل في الصواغ " : " فائدة الترجمة لهذه الصياغة وما بعدها التنبيه  
على أن ذلك كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وأقره مع العلم به فيكون  
كالنص على جوازه وما عداه يؤخذ بالقياس " .

إلى جانب هذا تتيح إباحة الإجارة فرصة لمن عنده الأموال الكثيرة أن  
يستثمرها في شراء الأرض وبناء المنازل وشراء وسائل النقل المختلفة ثم كراءها

- (١) صحيح البخارى ، كتاب البيوع ، ٣١٢/٤ .
- (٢) المرجع السابق ٣١٦/٤ .
- (٣) المرجع السابق ٣١٧/٤ .
- (٤) المرجع السابق ٣١٨/٤ .
- (٥) المرجع السابق ٣١٨/٤ .
- (٦) المرجع السابق ٣١٩/٤ .
- (٧) نقلا عن فتح البارى ٣١٧/٤ .
- (٨) يرى جمهور العلماء جواز كراء الأرض ودليلهم ما رواه الإمام مسلم عن  
حنظلة بن قيس الأنصارى قال : سألت رافع بن خديج رضي الله عنه  
عن كراء الأرض بالذهب والورق فقال : " لا بأس به . إنما كان الناس  
يؤاجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الماديانات  
وأقبال الجداول وأشياء من الزرع فيهلك هذا ، ويسلم هذا ، ويسلم هذا ، ويهلك هذا .  
فلم يكن للناس كراء إلا هذا ، فذلك زجر عنه . فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به " .  
( صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب كراء الأرض بالذهب والورق ،  
رقم الحديث ١٥٤٧ ، ١١٨٣/٣ ) .
- ويقول الإمام ابن قدامة عن إباحة إجارة العقار : " ولا خلاف بين أهل  
العلم في إباحة إجارة العقار . قال ابن المنذر : " أجمع كل من نحفظ  
عنه من أهل العلم على أن استئجار المنازل والدواب جائز " . ( المغنى

للناس . كما أن له - إذا رغب - أن يؤسس المتاجر وقيم المصانع -  
ويستأجر الأجراء الذين يقومون بالعمل فيها .

وبهذا قدّم الإسلام فرصة للذين ليس لديهم رأس مال للتجارة أن يكسبوا  
العيش من غير لجوء إلى الاقتراض بالربا ، كما قدّم لأصحاب الأموال فرصة  
لاستثمار أموالهم بدل استثمارها في الصور الربوية المختلفة .

ثم إن ما يوسّع نطاق الإجارة أنه يجوز لمن يستأجر شيئاً أن يؤجره  
غيره ، كما يجوز للأجير أن يستأجر غيره ليعينه على القيام بالعمل المطلوب  
إلا إذا نص في العقد أن لا يستعمل الشيء المستأجر إلا المستأجر الأول  
وأن لا يقوم بالعمل إلا الأجير الأول . وفي هذا يقول الإمام ابن حزم :  
" ومن استأجر داراً أو عبداً أو دابة أو شيئاً ما ثم أجره بأكثر مما استأجر  
به أو بأقل أو بمثله فهو حلال جائز ، وكذلك الصانع المستأجر لعمل شيء  
فيستأجر هو غيره ليعمله له بأقل أو بأكثر أو بمثله ، فكل ذلك حلال ،  
والفضل جائز لهما ، إلا أن تكون المعاقدة وقعت على أن يسكنها بنفسه  
أو يركبها ، أو يعمل العمل بنفسه ، فلا يجوز غير ما وقعت عليهما  
الإجارة ، لأنه لم يأت نهي عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك •  
(١) وهي مؤاجرة وقد أمر عليه السلام بالمؤاجرة . وبالله تعالى التوفيق " .

فخلاصة الكلام أن الإسلام وسّع نطاق عقد الإجارة . وهذا ما يساعد  
الناس على الابتعاد عن التعامل الربوي حيث توفرت لهم فرص عديدة لابتغاء  
فضل الله من غير لجوء إلى الاقتراض بالربا .

## المطلب الرابع :

### النظرة الشرعية إلى الإجارة

قد يعرض المرء الذى ليس لديه رأس مال للتجارة عن الاشتغال فى مجال الإجارة ظنا منه أنه لا يستطيع أن ينجح فى هذا المجال ، أو أن الاشتغال فيه لا يليق به . فىرى أنه لا بد له من الحصول على المال بصورة أو أخرى كي يشتغل به فى مجال التجارة .

إن التصور المذكور غير صحيح بشقيه . أما الشق الأول وهو خوف الفشل فى مجال الإجارة ، فلنا أن نسأل من ذا الذى يضمن له النجاح فى مجال التجارة ؟ بل قد تكون الخسارة فى التجارة أكثر منها فى الإجارة . لأنه إذا فشل فى التجارة سيخسر الجهد الذى سيبدله وسيخسر المال الذى حصل عليه من الآخرين . وفى حالة فشله فى مجال الإجارة سوف لا يخسر إلا الجهد الذى سيبدله وقد لا يخسر ثمرة جهده تماما بل سيحصل على جزء منها .

إضافة إلى ذلك ، نجد أن العمل فى مجال الإجارة كثيرا ما يكون بمثابة دورة التأهيل والتدريب للعمل فى مجال التجارة مستقبلا ، حيث يتمكن المرء من كسب الخبرة وجمع بعض المال الذى يمكنه من العمل فى التجارة بماله الخاص بدلا من الاقتراض بالربا . ويؤكد الواقع هذا ، حيث نشاهد أن عددا كبيرا من كبار أصحاب التجارة بدأوا حياتهم العملية كأجراء فى مجال أو آخر .

وأما الشق الثانى من التصور أن الاشتغال فى مجال الإجارة لا يليق به ، فأبطله الإسلام ببيان فضل العمل وشرفه . هل يرى صاحب هذا التصور نفسه أكرم وأعز من أكرم الأولين والآخرين على رب العالمين الذى

موسى عليه الصلاة والسلام الذى عمل أجيرا لرعي الغنم ١٢ هل هو أعز من خيار أمة محمد صلى الله عليه وسلم — أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم — الذين اشتغلوا بأجرا . فهذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه — أحد الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة — عمل أجيرا مرة عند امرأة حتى مجلت يده . فقد روى الإمام أحمد عن علي رضي الله عنه قال : " جعت مرة جوعا شديدا فخرجت لطلب العمل فسي عوالي المدينة ، فلذا أنا بامرأة قد جمعت مدرا فظننتها تريد بـ (١) (٢) . فقاطعتها كل ذنوب على ثمرة . فمددت ستة عشر ذنوبا حتى مجلت يداي ثم أتيتها ، فعدت لي ست عشرة ثمرة . فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فأكل معي منها " . (٤)

يقول الشيخ محمد نجيب المطيعي تعليقا على قصة عمل علي رضي الله عنه : " إن هذا الخبر يدل دلالة يعجز القلم عن استقصاء ما توحى به من بيان ما كانت الصحابة عليه من الحاجة وشدة الفاقة ، والصبر على الجوع ، وبذل الوسع ، وإتعايب البدن في تحصيل القوام من العيش للتعفف عن السؤال وتحمل المؤن ، وإن تأجير النفس لا يعد دناءة ، وإن كان المستأجر غير شريف أو كافرا ، والأجير من أشرف الناس وعظماهم " . (٥)

(١) مدرا : طينا متماسكا .

(٢) بـ : بتشديد اللام أى بالماء ليلين فتطين به شيئا .

(٣) مجلت : يقول مجد الدين الفيروز آبادي : مجلت يده : كَصَرَ وَفَرِحَ مَجَلًا وَمَجَلًا وَمَجُولًا ، نَفِطْتُ مِنَ الْعَمَلِ . ( القاموس المحيط ، مادة "مجلت" ٥٠/٤ ) .

(٤) نقلا عن المنتقى من أخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم ، أبواب الإجارة ، باب الاستئجار على العمل مياومة أو مشاهرة أو معاومة ، رقم الحديث ٣٠٨٨ ، ٣٩١/٢ . وانظر أيضا الفتح الربانسي لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل ، كتاب الإجارة ، باب مشروعية الإجارة ، ١٢٢/١٥ - ١٢٣ .

ويقول الحافظ ابن حجر عن الحديث : " رواه أحمد من طريق علي رضي الله عنه بسند جيد . ورواه ابن ماجه بسند صححه ابن السكن



وهكذا كان بقية أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤاجرون أنفسهم ، إذا كان هناك ما يقتضي ذلك . فقد روى الإمام البخارى عن أبي مسعود رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمرنا بالصدقة ، انطلق أحدنا إلى السوق فيحامل ، فيصيب المد<sup>(١)</sup> .<sup>(٢)</sup> و<sup>(٣)</sup> .

فخلاصة الكلام أنه لا ينبغي للمسلم أن يتصور أن العمل بالإجارة لا يليق به ، كما يجب عليه أن لا يجعل هذا التصور حاجزا بينه وبين العمل بالإجارة . إذا كان هناك ما يقتضي عمله .

### المطلب الخامس :

#### ضمانات شرعية لمنع التلاعب بالإجارة

يحاول بعض الناس - من المستأجرين والأجراء - التلاعب بالإجارة لهضم حقوق الناس وأكل أموالهم بالباطل . ولو لم يمنع هؤلاء لتوقف عقد الإجارة عن أداء وظيفته الهامة في حياة المسلمين . فشرع الإسلام أصولا وضوابط تحول دون التلاعب بالإجارة . ومنها ما تمنع التلاعب بالإجارة وبغيرها من العقود والمعاملات ، ومنها ما سنه الإسلام خصيصا لإبعاد اللبس والغموض عن عقود الإجازات وللحفاظ على حق الطرفين .

#### تشريعات عامة لمصلحة الطرفين :

ومن التشريعات العامة أن الله تعالى أمر بإيفاء العقود . يقول تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ) فيجب على كل من المستأجر

(١) فيحامل : أى يطلب أن يحمل بالأجرة . ( نقلا عن فتح البارى ٤ /

٤٥٠ . )

(٢) المد : أى يحمل المتاع بالأجرة وهي مد من طعام . ( نقلا المرجع

السابق ٤ / ٤٥٠ . )

(٣) صحيح البخارى ، كتاب الإجارة ، باب من أجر نفسه ليحمل على ظهره

والأجير أن يفي بالعقد الذى تم بينهما . كما نهى الله تعالى عن بخل الناس حقوقهم . يقول تعالى : ( ولا تبخسوا الناس أشياءهم ) فلا يجوز للمستأجر ولا للأجير أن ينقص من حق الثاني شيئا . قال ابن زيد فسي تفسير الآية : " لا تنقصوهم وتسمون له شيئا وتعطونه غير ذلك " . كما حرم الله تعالى أكل أموال الناس بالباطل . يقول تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) فيحرم على المستأجر أن يستوفي من الأجير حقه ولا يوفيه حقه من المال ، كما يحرم على الأجير أن يأكل مال المستأجر من غير أن يوفيه حقه من العمل .

كما نهى نبي الله عليه الصلاة والسلام عن غش الناس . فقد روى الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من حمل علينا السلاح فليس منا . ومن غشنا فليس منا " فالمستأجر الذى يريد نقص حق الأجير بعد استيفاء حقه منه غاش ، وكذلك الأجير الذى يحاول نقص حق المستأجر ، وهو يطالبه بإيفائه حقه ، غاش ، فهى كلام من المستأجر والأجير من نقص حق الثاني لأنه بهذا يصير غاشا .

#### ضوابط لإبعاد الغموض عن عقد الإجارة :

ومن الأمور التى بينها الصحابة رضي الله عنهم وعلماء الأمة لإبعاد اللبس والغموض عن عقود الإجازات خاصة أن تحدد الأجرة وتبين المنفعة قبل بدء العمل . وأما تحديد الأجرة فروى الإمام النسائي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : " إذا استأجرت أجيرا فأعلمه أجره " . كما

(١) سورة الأعراف / الآية ٨٥ .

(٢) نقلا عن الأكليل للسيوطي ص ١٣٠ ، وقال السيوطي : " أخرجه ابن أبي حاتم " .

(٣) سورة النساء / الآية ( ٢٩ ) .

(٤) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم

" من غشنا فليس منا " رقم الحديث ١٦٤ ، ١ / ٩٩ .

(٥) سنن النسائي ، كتاب النكاح ، ٣٢ / ٧ .

نقل الإمام النسائي عن الحسن أنه كره أن يستأجر الرجل حتى يعلمه<sup>(١)</sup>  
أجره .

وأما تبين المنفعة إلى جانب تحديد الأجرة فيقول ابن قدامة المقدسي  
عنه، ولا تصح إلا بشروط ثلاثة : أحدها : معرفة المنفعة ، والثاني : معرفة<sup>(٢)</sup>  
الأجرة . والثالث : أن تكون المنفعة مباحة مقصودة .

وفسي قصة موسى عليه الصلاة والسلام التي حكاها الله تعالى فسي  
كتابه نجد أن الأجرة قد حددت والمدة بينت . يقول تعالى : ( قال  
لني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثلثي حجج .  
فلن أتمت عشرة فم عندك )<sup>(٣)</sup> .

#### تشريعات للمحافظة على حق الأجير :

وأما التشريعات التي شرعت للمحافظة على حق الأجير فمنها أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أمر بالمبادرة إلى أداء حق الأجير . فقد روى  
الإمام ابن ماجه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه " <sup>(٤)</sup>

(١) سنن النسائي ٣٢/٧ . وقد روى الإمام أحمد والإمام البيهقي عن  
أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعا : نهى عن استئجار الأجير حتى يبين  
أجره . ( انظر مسند الإمام أحمد ٥٩/٣ ، ٦٨ ، ٧١ ، طبهـ  
المكتب الإسلامي بيروت ) ، (السنن الكبرى للبيهقي ١٢٠/٦ ) .  
لكن هذه الرواية ضعيفة . قال الحافظ الهيثمي : " ابراهيم النخعي  
لم يسمع من أبي سعيد فيما أحسب " . ( مجمع الزوائد ٩٤ / ٤ ) .  
قال أبو زرعة : " الصحيح موقوف على أبي سعيد رضي الله عنه . (نقلا  
عن إرواء الغليل للألباني ٣١١/٥ ) .

(٢) المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل ١٩٥/٢ - ١٩٩ باختصار . وانظر  
أيضا المحلى ٣٩/٩ مسألة ١٣٢٦ و ٤/٩ مسألة ١٢٨٨ .

(٣) سورة القصص / الآية ( ٢٧ ) .

(٤) سنن ابن ماجه ، كتاب الرهون ، باب أجر الأجراء ، رقم الحديث ٢٤٤٣ ،

٨١٧/٢ . ويقول الشيخ الألباني عن الحديث الشريف : " حسن " .

( صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني ، رقم الحديث ١٠٦٦ ، ٣٩٩/١ )

يقول العلامة المناوي في شرح الحديث : " فالأمر بإعطائه قبل جفاف عرقه ، إنما هو كناية عن وجوب المبادرة عقب فراغ العمل إذا طلب .<sup>(١)</sup> وإن لم يعرق أو عرق وجف " .

كما حث الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام على أداء حق الأجير كاملاً غير ناقص ببيان أن هذا العمل من القربات التي يفرج الله تعالى بسببها الكرب والنوازل . فقد روى الإمام البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " انطلق ثلاثة رهط من كان قبلكم حتى أووا المبيت إلى غار فدخلوه ، فانحدرت صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار . فقالوا : إنه لا ينجيكم من هذه الصخرة إلا أن تدعو الله بصالح أعمالكم . فقال رجل منهم : " اللهم كان لي أبوان شيخان كبيران . . . . . " فانفجرت شيئا لا يستطيعون الخروج وقال الآخر : " اللهم كانت لي بنت عم . . . . . " انفجرت الصخرة فخرجوا . . . . . " فقال الثالث : " اللهم إني استأجرت أجراً فأعطيتهم أجراً ، غير رجل واحد ترك الذي له ، وذهب ، فثّرت أجره حتى كثرت منه الأموال . فجاءني بعد حين ، فقال : " يا عبدالله أَدِّ إلّى أجرى " . فقلت له : " كل ما ترى من أجلك من الإبل والبقر والغنم والرقيق " . فقال : " يا عبدالله لا تستهزئ بي " . فقلت له : " إني لا أستهزئ بك " . فأخذه كله فاستاقه فلم يترك منه شيئا . اللهم فلن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه " . فانفجرت الصخرة فخرجوا يمشون " .<sup>(٢)</sup>

(١) فيض القدير ٥٦٣/١ .  
(٢) من أجلك . وفي رواية من أجرك . فتح الباي ٤٥٠/٤ .  
(٣) صحيح البخاري ، كتاب الإجارة ، باب من استأجر أجيراً فترك أجره ، فعمل فيه المستأجر فزاد ، أو من عمل في مال غيره فاستفضل ، رقم الحديث ٢٢٧٢ ، ٤٤٩/٤ - ٤٥٠ باختصار .

كما حذر النبي الكريم صلى الله عليه وسلم من أكل حق الأجير ببيان أن الله تعالى سيكون خصما لأكل حق الأجير . فقد روى الإمام البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " قال الله تعالى : " ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر . ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره " .<sup>(١)</sup>

ما أشدّ هذا الوعيد وأخوفه فمن خاصه الله فقد خاصه . يقول ابن التين : " هو سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين إلا أنه أراد التشديد على هؤلاء بالتصريح " .<sup>(٢)</sup>

كما استنبط بعض العلماء من هذا الحديث أن أكل حق الأجير كأكل ثمن الحر . وفي هذا الصدد يقول الحافظ ابن حجر : " هو في معنى من باع حرا وأكل ثمنه لأنه استوفى منفعة بغير عوض وكأنه أكلها ، ولأنه استخدمه بغير أجره وكأنه استعبده " .<sup>(٣)</sup>

#### مراعاة حق المستأجر :

وسا نص عليه بعض العلماء مراعاة لحق المستأجر أن الأجير يضمن-خاصا كان أو مشتركا-إذا أتلف مال المستأجر قصدا . وأما إذا لم يقصد إتلاف المال فيضمن الأجير المشترك دون الأجير الخاص وفي هذا يقول ابن قدامة المقدسي : ولا ضمان على الأجير الخاص فيما يتلف في يده إلا إذا تعدّى ،

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب الإجارة ، باب إثم من منع أجر الأجير ، رقم

الحديث ٢٢٧٠ ، ٤٤٧/٤ .

(٢) نقلا عن فتح الباري ٢/٤١٨ .

(٣) فتح الباري ٤/٤١٨ .

- (١) ويضمن الأجير المشترك ما جنت يده من تخريق الثوب وغلطه في تفصيله .
- فهكذا شرع الإسلام ضمانات وتشريعات كي تؤدي الإجارة وظيفتها  
في حياة الناس ولا تتعطل مصالح الناس بسبب تلاعب بعض الناس بها .

## المبحث الثاني :

### المزارعة

قد لا يرغب المرء الذى ليس لديه رأس مال للاستثمار في أن يعمل أجيراً ، كما يُوجد عدد كبير من الناس يملكون الأرض الصالحة للزراعة لكن لا يقدرّون على الزراعة فيها بسبب أو آخر ، ولا يريدون استئجار الأجراء للعمل في أرضهم لعدم وجود الأموال النقدية لديهم لدفع استحقاقات الأجراء قبل حصاد الزرع وبيعها .

فهل يُترك هذان النوعان من الناس يقترضان بالربا . يقترض النوع الأول كي يستثمر في أرض أو بستان أو سلعة ، ويقترض النوع الثانى لاستئجار الأجراء للزراعة في أرضه والقيام بالنفقات اللازمة الأخرى ؟ كلا .

عالج الإسلام وضعهما وقّدم بديلاً يتمكّن به كل واحد من الصنفين من كسب العيش من غير لجوء إلى الاقتراض بالربا . أباح الإسلام لهما أن يتفقا على عقد ، يقوم بموجبه الطرف الأول بالمزارعة في أرض الطرف الثانى على أن يكون الخارج من الأرض بينهما على حسب ما اتفقا .

وسّع الإسلام دائرة هذا العقد ، وقّدم ضمانات كي يجد كل فريق حقه فلا يرغب عنه ويلجأ إلى الاقتراض بالربا .

وسنعالج هذا الموضوع - بتوفيق العلي القدير - في هذا المبحث

تحت العناوين التالية :

- أ ( التعريف بالمزارعة .
- ب ( السند الشرعي للمزارعة .
- ج ( أنواع المزارعة .
- د ( ضمانات لمنع التلاعب بالمزارعة .

## المطلب الأول :

### التعريف بالمزراعة

معنى الزراعة لغة واصطلاحاً :

(١)

المزراعة لغة مفاعلة من الزرع . والزرع هو الحرث والإنبات .

وفي الشرع — كما يقول ابن قدامة — دفع الأرض إلى من يزرعها —

(٢)

أو يعمل عليها ، والزرع بينهما .

ولا يقول قائل : " إن الزراعة من باب المفاعلة وهو يقتضي المشاركة

من الطرفين في الفعل ، وذلك :

أولاً : لأن باب المفاعلة كما يستخدم للدلالة على الأفعال التي فيها —

المشاركة كذلك يستعمل للدلالة على الأفعال التي ليست فيها —

المشاركة .

وثانياً : هناك مشاركة في الزراعة حيث يتسبب العامل للإنبات بعمله ،

ويتسبب رب الأرض للإنبات بتمكين العامل من العمل في أرضه .

وفي صدد الإجابة عن السؤال المذكور يقول الكاساني : " أولاً : إن

المفاعلة جاز أن تستعمل فيما لا يوجد الفعل إلا من واحد كالسدادة

والمعالجة ، وإن كان الفعل لا يوجد إلا من الطبيب والمعالج . وقال

(٣)

الله عز شأنه : ( قاتلهم الله أنى يؤفكون ) . والثاني : إن كان أصل

---

(١) إذا قلنا " زرع العبد " فمعناه " حرث العبد " وإذا قلنا " زرع الله تعالى " فمعناه

أنبت الله سبحانه وتعالى . يقول الزمخشري ( زرع العبد ) يحرث

( والله يزرع ) ينبت وينمى ( أفرايتم ما تحرثون " أنتم تزرعون أم نحن الزارعون )

( أساس البلاغة للزمخشري ص ١٩١ ) .

ويقول الراغب الأصفهاني : وإذا نسب الزرع إلى العبد فلكونه فاعلاً

للأسباب التي هي سبب الزرع . ( المفردات في غريب القرآن ، مادة

" زرع " ص ٣١١ ) .

(٢) المغني ٤١٦/٥ .

(٣) سورة المنافقون / الآية ٤ .



الباب ما ذكر فقد وجد الفعل هنا من اثنين لأن المزارعة مفاعلة من الزرع . والزرع هو الإنبات لغة وشرعا . والإنبات المتصور من العبد هو التسبب لحصول النبات . وفعل التسبب يوجد من كل واحد منهما إلا أن التسبب من أحدهما بالعمل ومن الآخر بالتمكين من العمل بلعطاء الآلات<sup>(١)</sup> والأسباب التي لا يحصل العمل بدونها عادة .

### المزارعة والمخابرة :

<sup>(٢)</sup> وتسمى المزارعة المخابرة أيضا . واستدل العلماء على تسميتها بالمخابرة بما روى الإمام أبو داود عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة . قلت : وما المخابرة ؟ قال : " أن يأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع " .<sup>(٣)</sup>

وقد فرق بعض العلماء بينهما فقالوا إذا كان البذر من العامل فهو المخابرة ، وإذا كان من رب الأرض فهو المزارعة . وفي هذا الصدد يقول الإمام النووي : " أما المخابرة فهي والمزارعة متقاربتان ، وهما المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع كالثلث والربع وغير ذلك من الأجزاء المعلومة . لكن في المزارعة يكون البذر من مالك الأرض ، وفي المخابرة يكون البذر من العامل . هكذا قاله جمهور أصحابنا وهو ظاهر نص الشافعي وقال بعض أصحابنا وجماعة من أهل اللغة وغيرهم: هما بمعنى " .<sup>(٤)</sup>

- (١) بدائع الصنائع ١٧٥/٦ باختصار .  
(٢) انظر شرح السنة للبيهقي ٢٥٧/٨ ، عمدة القاري ١٥٣/١٠ ، والمغني ٤٣٧/٥  
(٣) سنن أبي داود ، كتاب البيوع ، باب في المخابرة ، رقم الحديث ٣٣٩٠ ، ٩/٢٧٢ . روى الحديث أيضا الإمام أحمد في المسند باختلاف في اللفظ دون المعنى . انظر الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل ، كتاب المساقاة والمزارعة ، باب النهي عن كراء الأرض مطلقا ، ١١٩/١٥ ، وقال الشيخ أحمد البنا : " سنده جيد " . ( بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني ١٩/١٥ ) وصحح الشيخ الألباني هذا الحديث أيضا . ( انظر صحيح الجامع الصغير وزيادته ، رقم الحديث ٦٧٢٨ ، ٥٧/٥ ) .  
(٤) شرح النووي ١٩٢/١٠ .

## المطلب الأول :

### السند الشرعي للمزارة

#### النص الدال على شرعية المزارة :

ثبتت مشروعية المزارة بالسنة المطهرة حيث زارع رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل معير . فقد روى الإمام البخارى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل خير بشر ما يخرج منها من ثمر أو زرع . فكان يعطي أزواجه مائة وسق : ثمانون وسق تمر ، وعشرون وسق شعير . وقسم عمر رضي الله عنه خير فخير أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يُقطع لهن من الماء والأرض ، أو يمضي لهن ؟ فمنهن من اختار الأرض ، ومنهن من اختار الوسق . وكانت عائشة رضي الله عنها اختارت الأرض <sup>(١)</sup> .

نجد في الحديث إلى جانب معاملة النبي صلى الله عليه وسلم مع أهل خير بالمزارة ، استمرار العمل بموجبها إلى خلافة الشيخين رضي الله عنهما إلى أن أجلى عمر رضي الله عنه اليهود . وقسم الأراضي بين المسلمين . يقول الحافظ ابن حجر تعليقا على الحديث : " هذا الحديث هو عمدة من أجاز المزارة والمخابرة لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم لذلك ، واستمراره على عهد أبي بكر رضي الله عنه إلى أن أجلاهم عمر رضي الله عنه <sup>(٢)</sup> " .

---

(١) صحيح البخارى ، كتاب الحرث والمزارة ، باب المزارة بالشطوط ونحوه ، رقم الحديث ٢٣٢٨ ، ١٠/٥ . ورواه أيضا الإمام مسلم في صحيحه ، كتاب المساقاة والمزارة ، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع ، رقم الحديث ١٥٥١ ، ٣/١٨٦ . ( باختلاف يسير في اللفظ ) .

(٢) فتح الباري ، ١٣/٥ ، ما نقله أيضا ابن حجر ، ٢/٢٤٤ .

### عمل الصحابة بالمزراعة :

وثبت أنه زارع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الآخرون . فقد ذكر الإمام البخارى . عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين الباقر أنه قال : " ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والربع " .<sup>(١)</sup> كما استمر العمل في آل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد قال الإمام البخارى : " وزارع على وسعد بن مالك وعبدالله بن مسعود وعمر بن عبدالعزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وأبـن سـيرين<sup>(٢)</sup> " .

ونظرا لثبوت العمل بالمزراعة والاستمرار عليها من قبل جمع غفير من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم قال بعض العلماء إن هناك إجماعا على جواز الزراعة . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " فإذا كان جميع المهاجرين كانوا يزارعون والخلفاء الراشدون وأكابر الصحابة والتابعون من غير أن ينكر ذلك منكر ، لم يكن لإجماع أعظم من هذا ، بل إن كان في الدنيا إجماع فهو هذا ، لا سيما وأهل بيعة الرضوان جميعهم زارعوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده إلى أن أجلى عمـر<sup>(٣)</sup> اليهود إلى تيماء " .

### القياس على المضاربة يقتضي إباحة الزراعة :

ثم إن القياس على المضاربة يقتضي إباحة الزراعة . يقول القاضي أبو يوسف : " فأحسن ما سمعناه في ذلك ( الزراعة ) - والله أعلم - أن ذلك كله جائز مستقيم ، وهو عندى بمنزلة مال المضاربة . قد يدفع الرجال

(١) صحيح البخارى ، كتاب الحرث والزراعة ، باب الزراعة بالشطر ونحوه ، ١٠/٥

(٢) المرجع السابق ١٠/٥ .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٩٧/٢٩ .

إلى الرجل المال مضاربة بالنصف والثلث فيجوز ، وهذا مجهول لا يعلم ما يبلغ ربحه ، ليس فيه اختلاف بين العلماء فيما علمت . وكذلك الأرض عندى (١)  
هي بمنزلة المضاربة : الأرض البيضاء منها ، والنخل والشجر سواها .

### الحاجة تقتضي إباحة المزارعة :

وإضافة إلى ذلك ، فإن الحاجة تقتضي إباحة المزارعة أيضا . فكثير من أصحاب الأرض لا يقدرّون على العمل فيها ، وكثير من القادرين على العمل لا أرض لهم ، والمزارعة تغيد هؤلاء وهؤلاء . يقول ابن قدامة :  
" إن الحاجة داعية إلى المزارعة لأن أصحاب الأرض قد لا يقدرّون على زرعها ، والعمل عليها ، والأكرة يحتاجون إلى الزرع ولا أرض لهم ، فاقترضت (٢)  
(٣)  
حكمة الشرع جواز المزارعة " .

(٤)

لذا فقد أجمع فقهاء الحديث على جواز المزارعة ، وعمل بها المسلمون

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف ، فصل في إجارة الأرض البيضاء وذات النخل ص ٨٨ ، وانظر أيضا مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٠/٢٩ ، والهداية ، كتاب المزارعة ٤/٢٢٤ - ٤٢٥ . ( ط . باكستان )

وشرح البغوى ٢٥٣/٨ .

(٢) الأكرة : يفتحان : جمع أكار . والأكار هو الحراث . ( انظر مختار الصحاح للرازي مادة " أكر " ص ٢٤ ، ولسان العرب المحيط مادة " أكر " ٧٧/١ والقاموس المحيط مادة " الأكرة " ١/٣٧٨ )

٣٧٨ ( )

(٣) المفني ٤٢١/٥ .

(٤) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " وذهب جميع فقهاء الحديث الجامعون لطرقه كلهم - كأحمد بن حنبل وأصحابه كلهم من المتقدمين والمتأخرين ، وإسحق بن راهويه وأبي بكر بن أبي شيبة ، وسليمان بن داود ، وأبي خيثمة زهير بن حرب ، وأكثر فقهاء الكوفيين كسفيان الثوري ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وأبي يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة ، والبخاري صاحب الصحيح ، وأبي داود وجماهير فقهاء الحديث من المتأخرين ، كابن المنذر ، وابن خزيمة ، والخطابي وغيرهم ، وأهل الظاهر ، وأكثر أصحاب أبي حنيفة - إلى جواز المزارعة والمؤاجرة ونحو ذلك لاتباعا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه وأصحابه وما عليه السلف " . (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٤/٢٩ - ١٥ )

(١) في مشارق الأرض ومغاربها إلا أن بعض الأئمة والعلماء قالوا : " إن المزارعة لا تجوز " .

### تأويلات لإبطال المزارعة :

حاول القائلون بمنع المزارعة نقض الاستدلال بحديث خبير على جوازها كما قدموا أدلة أخرى .

### أ ) تأويلات لنقض الاستدلال بحديث خبير :

ذكر المانعون تأويلات عديدة لإبطال المزارعة . سنذكرها في هذا المقام أهمها ونحاول بتوفيق من الله تعالى بيان حقيقتها :

١- أخذ النبي صلى الله عليه وسلم من أهل خبير كان بطريق الخراج :

قالوا : إن الذى كان يأخذه النبي صلى الله عليه وسلم من أهل خبير كان بطريق الخراج ولم يكن بطريق المزارعة .  
(٢)

ولنا أن نسأل : لمن تكون الأرض في حالة أخذ الخراج ؟ تبقى الأرض في هذه الحالة في يد من يؤخذ منه الخراج . لكنه — المعروف أن أرض خبير خرجت من ملك اليهود بعد الفتح وقسمها النبي صلى الله عليه وسلم بين المسلمين . فكيف كان الخراج يؤخذ من اليهود على الأرض التي خرجت من ملكهم ؟ إن ما أخذه النبي صلى الله عليه وسلم منهم كان بطريق المزارعة كما هو واضح من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

(١) يقول الإمام الخطابي : " وهي ( المزارعة ) عمل المسلمين من بلدان الإسلام وأقطار الأرض شرقها وغربها . لا أعلم أنني رأيت أو سمعت أهل بلد أو صقع من نواحي الأرض التي يسكنها المسلمون يبطلون العمل بها . معالم السنن ٩٥/٣ .

(٢) ذكر هذا التأويل العلامة العيني في عمدة القارى ١٦٨/١٢ ،

والكاساني في بدائع الصنائع ١٧٨/٦ .

٢- الأخذ منهم لكونهم عبيدا للمسلمين :

قال المانعون أيضا : إن اليهود كانوا عبيدا للنبي صلى الله عليه  
(١)  
وسلم والمسلمين، وما أخذ منهم كان ما يأخذه السيد من عبده .

لنا أن نسأل أصحاب هذا التأويل . ما هو سند هذا القول .  
إن الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يسترقهم ، ولم يمكن  
أحدا من المسلمين من استرقاق أحد منهم . وفي هذا يقول شيخ  
الإسلام ابن تيمية : " ومعلوم بالنقل المتواتر أن النبي صلى الله عليه  
وسلم صالحهم ولم يسترقهم حتى أجلاهم عمر . ولم يبيعهم ، ولا مكن  
(٢)  
أحدا من المسلمين من استرقاق أحد منهم " .

٣- منع قياس تعامل المسلمين على التعامل مع الكفار :

(٣)  
وقالوا أيضا : إن هذه معاملة مع الكفار فلا تجوز مع المسلمين .  
والجواب عن هذا أن خير بعد الفتح صارت جزءا من دار الإسلام  
ويحرم في دار الإسلام بين المسلمين وأهل العهد ما يحرم بين  
المسلمين . إلى جانب هذا ، ثبت تعامل المسلمين فيما بينهم  
بالمزارة . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : هذا ( التأويل المذكور )  
مردود ، فلن خير قد صارت دار إسلام . وقد أجمع المسلمون على  
أنه يحرم في دار الإسلام بين المسلمين وأهل العهد ما يحرم بين  
المسلمين من المعاملات الفاسدة . لنا قد ذكرنا أن النبي صلى الله  
عليه وسلم عامل بين المهاجرين والأنصار ، وأن الصحابة كانوا يعاملون  
(٤)  
بذلك .

---

(١) أشار إلى هذا التأويل شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى . ( انظر

مجموع الفتاوى ٩٧/٢٩ ) .

(٢) المرجع السابق ٩٧/٢٩ .

(٣) انظر المرجع السابق ٩٧/٢٩ .

٤- معاملة أهل خير لم تكن مزارعة لتجهيل المدة :

قالوا أيضا : لا يمكن حمل تعامل النبي صلى الله عليه وسلم مع أهل خير على المزارعة لأنه عليه الصلاة والسلام قال لهم : " نقرّكم بها على ذلك " <sup>(١)</sup> وهذا منه عليه الصلاة والسلام تجهيل المدة وجهالة المدة تمنع صحة المزارعة بلا خلاف . <sup>(٢)</sup>

والجواب عن هذا أولا : ما هو سند ضرورة وجود هذا الشرط في عقد المزارعة ؟ زارع رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل خير ولم يحدد مدة معينة ، والحجة فيما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاله ، لا فيما فعله أو قاله أحد غيره . وقد عقد الإمام البخاري بابا على حديث تعامل النبي الكريم صلى الله عليه وسلم مع أهل خير بقوله ( باب إذا قال رب الأرض : " أقرك ما أقرك الله " <sup>(٣)</sup> ولم يذكر أجلا معلوما - فهما على تراضيهما " .

ثانيا : إن الادعاء بأن جهالة المدة تمنع صحة المزارعة بـلا خلاف " غير صحيح . فالإمام البخاري لا يرى هذا الرأي كما هو واضح من عنوان الباب الذي ذكره . والإمام ابن حزم لا يقول به بل يراه - على حسب تعبيره - اشتراط مدة في ذلك شرطا ليس في كتاب الله تعالى ، فهو باطل وخلاف لعمله صلى الله عليه وسلم . بل بين حتى بعض علماء الحنفية أن المزارعة تصح بغير بيان المدة . يقول برهان الدين العدوي : وفي النوازل عن محمد بن مسلمة : <sup>(٤)</sup> " المزارعة من غير بيان المدة جائزة " .

---

(١) جزء من الحديث الذي رواه الإمام البخاري في صحيحه ، كتاب الحرث والمزارعة " باب إذا قال رب الأرض أقرك ما أقرك الله " ، رقم الحديث ٢٣٣٨ ، ٢١/٥ .  
(٢) ذكر هذا التأويل الكاساني في بدائع المصنائع ١٢٥/٦ .  
(٣) انظر صحيح البخاري ، كتاب الحرث والمزارعة ، ٢١/٥ .

ب ) منع المزارعة لجهالة الأجرة فيها :

استدل المانعون على منع المزارعة بجهالة الأجرة فيها حيث قالوا :  
إن عقد المزارعة استئجار ببعض الخارج وهو مجهول ، والاستئجار  
ببدل مجهول منهي عنه بالمعقول والمنقول <sup>(١)</sup> .

والجواب عن هذا بوجهين :

أولا : ثبتت مشروعية المزارعة بالنص . ومعارضة ما ثبت بالنص بالقياس  
لا قيمة لها .

ثانيا : المزارعة من جنس المضاربة وليست من الإجازات . واتفق العلماء  
على جواز المضاربة مع جهالة الربح . وهكذا ثبت جواز المزارعة مع  
جهالة الخارج من الأرض <sup>(٢)</sup> ؟

ج ) الاستدلال على منع المزارعة بالأحاديث والجواب عنه :

استدل المانعون من المزارعة على منعها ببعض الأحاديث . سندكر  
تلك الأحاديث وسنحاول بتوفيق الله تعالى بيان حقيقة استدلالهم .

١- مناقشة الاستدلال بحديث رافع رضي الله عنه :

استدل المانعون بحديث رافع بن خديج رضي الله عنه السدي رواه  
الإمام مسلم عنه أنه قال : " كنا نحافل الأرض على عهد رسول الله صلى

---

(١) ذكر هذا التأويل الكساني في بدائع الصنائع ١٧٥/٦ ، وانظر أيضا  
مختصر الإمام المزني ٩٢/٣ - ٩٣ ، وأشار إليه العلامة العيني في  
عدة القارى ١٦٧/١٢ .

(٢) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الصدد : " إن هذه ( المزارعة )  
من جنس المضاربة فلإنها عين تنمو بالعمل عليها ، فجاز العمل  
عليها ببعض نمائها كالدراهم والدنانير ، والمضاربة جوزها الفقهاء  
كلهم اتباعا لما جاء فيها عن الصحابة رضي الله عنهم ، مع أنه  
لا يحفظ فيها بعينها سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم . ( مجموع  
فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٠١/٢٩ ) .



الله عليه وسلم فنكريها بالثلث والربع والطعام المسمى . فجاءنا ذات يوم رجل من عمومتي فقال : " نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان لنا نافعاً . وطواعية الله ورسوله أنفع لنا . نهانا أن نحاول بالأرض فنكريها على الثلث والربع والطعام المسمى . وأمر رب الأرض أن <sup>(١)</sup> يزرعها أو يزرعها وكره كراءها وما سوى ذلك " .

لكن بين المحققون من العلماء أن الاستدلال على منع المزارعة بهذا الحديث لا يصح . وذلك لأن النهي الوارد في الحديث ليس على إطلاقه بل هو محمول إذا خصص رب الأرض زرع مكان معين له . وقد بين هذا رافع رضي الله عنه بنفسه . فقد روى الإمام البخاري عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال : " كنا أكثر أهل المدينة حقلاً، وكان أحدنا يكرى أرضه فيقول : " هذه القطعة لي وهذه لك " . فربما <sup>(٢)</sup> أخرجت ذه ولم تخرج ذه . فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم " .

ويقول الإمام الخطابي تعليقا على حديث رافع بن خديج رضي الله عنه : " فقد أعلمك رافع رضي الله عنه في هذا الحديث أن المنهي عنه هو المجهول منه دون المعلوم . وأنه كان من عادتهم أن يشترطوا فيها شروطا فاسدة، وأن يستثنوا من الزرع ما على السواقي والجداول فيكون خاصا لرب المال . والمزارعة شركة ، وحصة الشريك لا تجوز أن تكون مجهولة ، وقد يسلم ما على السواقي ويهلك سائر الزرع فيبقى <sup>(٣)</sup> المزارع لا شيء له، وهذا غرر وخطر " .

وقد بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الآخرون هذا

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب كراء الأرض بالطعام ، رقم الحديث

١٥٤٨ ، ١١٨١/٣ .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الحرث والمزارعة ، باب ما يكره من الشروط

في المزارعة ، رقم الحديث ٢٣٣٢ ، ١٥/٥ .

(٣) معالم السنن ٩٤/٣ .

أيضا . فقد روى الإمام أبو داود عن سعد رضي الله عنه قال : " كما  
نكرى الأرض بما على السواقي من الزرع وما سَعِدَ بالماء منها ، فنهاننا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأمرنا أن نكرىها بالذهب <sup>(١)</sup>  
والفضة " <sup>(٢)</sup> .

## ٢- مناقشة الاستدلال بحديث ثابت رضي الله عنه :

واستدل المانعون من المزارعة أيضا بحديث ثابت بن الضحاك رضي الله  
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة " <sup>(٣)</sup> .

والجواب عن الاستدلال بهذا الحديث مثل الجواب عن حديث  
رافع رضي الله عنه .

## ٣- مناقشة الاستدلال بحديث جابر رضي الله عنه :

كما استدلوا أيضا بحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما الذي قال  
فيه : " كان لرجال فضول أرضين من أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كانت له  
فضل أرض فليزرعها أو لينحها أخاه ، فلن أبي فليسك أرضه " <sup>(٤)</sup> .

(١) السواقي : جمع ساقية : النهر الصغير أى ما ينبت على أطراف النهر  
( نقلا عن عون المعبود ٢٤٩/٩ ) .

(٢) ( وما سعد ) : فتح السين وكسر العين : قيل معناه : فما جاء من  
الماء سيحا لا يحتاج إلى ساقية ، وقيل معناه ما جاء من الماء من  
غير طلب . ( نقلا عن نيل الأوطار ١٦/٦ ) .

(٣) سنن أبي داود ، كتاب البيوع ، باب في المزارعة ، رقم الحديث ٣٣٧٥ ،  
٢٤٩/٩ . وقال الحافظ المنذرى : " وأخرجه النسائي " وسكت عنه .

( انظر مختصر سنن أبي داود للمنذرى ، رقم الحديث ٣٢٥٠ ، ٥ /  
٥٥ ) وقال الحافظ ابن حجر : " ورجاله ثقات إلا أن محمد بن

عكرمة المخزومي لم يرو عنه إلا إبراهيم بن سعد " ( فتح الباري ٢٥/٥ )  
(٤) صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب في المزارعة والمؤاجرة ، رقم الحديث

١٥٤٩ ، ١١٨٣/٣ - ١١٨٤ .

(٥) المرجع السابق ، باب كراء الأرض ، رقم الحديث ١٥٣٦ ، ١١٢٦/٣

والجواب عن الاستدلال بهذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم استخدام الأرض في غير الصورتين المذكورتين إلا أنه رغب فيهما . ويؤكد هذا ما روى الإمام البخاري عن عمرو قال : " قلت لطاوس : لو تركت المخابرة فلأنهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه . قال : أي عمرو إني أعطيتهم وأعيتهم وإن أعلمهم أخبرني - يعني ابن عباس رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنه ، ولكن قال : " أن يمنح أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليه خرجا معلوما " .<sup>(٣)</sup>

يقول الإمام الخطابي تعليقا على حديث ابن عباس رضي الله عنهما : " وقد عقل ابن عباس رضي الله عنهما معنى الخبر وأن ليس المراد به تحريم المزارعة بشطر ما تخرجه الأرض ، وإنما أريد بذلك أن يمتنعوا أرضهم وأن يرفق بعضهم بعضا " .<sup>(٢)</sup>

ولو سلم أن النهي الوارد في الأحاديث المذكورة محمول على تحريم المزارعة مطلقا - خصص زرع قطعة معينة من الأرض لأحد أو لم يعين - ليكون تعامل النبي صلى الله عليه وسلم مع أهل خيبر بالمزارعة ناسخا لجميع هذه الأحاديث ، لأنه لا يمكن أن ينهى الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام من أمر ويحرمه ، ثم يفعله ويستمر عليه حتى انتقله إلى رحمة ربه ، ثم يفعله خلفاؤه الراشدون بعده إلا أن يكون فعله صلى الله عليه وسلم ناسخا لنهييه السابق . يقول الإمام ابن القيم في معرض نقض الاستدلال بحديث رافع رضي الله عنه على المنع من المزارعة " إنه لو قدر معارضة حديث رافع رضي الله عنه لأحاديث الجواز ، وامتنع الجمع بينهما لكان منسوخا قطعا بلا ريب ، لأنه لا بد من نسخ أحد

(١) صحيح البخاري ، كتاب الحرث والمزارعة ، رقم الحديث ٢٣٣٠ ، ١٤/٥

(٢) معالم السنن ٩٣/٣ .

الخبرين . ويستحيل نسخ أحاديث الجواز لاستمرار العمل بها من النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن توفي ، واستمرار عمل الخلفاء الراشدين بها . وهذا أمر معلوم عند من له خبرة بالنقل كما تقدم ذكره فتعين نسخ حديث رافع رضي الله عنه <sup>(١)</sup> .

د ( تضيق الإمام الشافعي نطاق المزارعة والجواب عن استدلاله :

ويرى الإمام الشافعي أنه لا يصح الاستدلال بقصة خير على جواز المزارعة إلا إذا كانت تابعة للمساقاة وأما إذا كانت منفردة فلا تجوز .

وأجاب الأئمة الآخرون عن هذا فقالوا : " ليس في قصة خير ما يدل على أنه لا تجوز المزارعة إلا إذا كانت تابعة للمساقاة . بل إن السبب المجوز للمساقاة موجود في المزارعة . كما أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أباحوا المزارعة من غير اشتراطهم أن تكون تابعة للمساقاة . يقول الإمام النووي أحد كبار علماء الشافعية في هذا الصدد : " ولا يقبل دعوى كون المزارعة في خير إنما جازت تبعاً للمساقاة بل جازت مستقلة ، ولأن المعنى المجوز للمساقاة موجود في المزارعة قياساً على القراض فإنه جائز الإجماع ، وهو كالمزارعة في كل شيء " ، ولأن المسلمين في جميع الأمصار والأعصار ستمرون على العمل <sup>(٢)</sup> بالمزارعة " .

وخلاصة الكلام أن الإسلام أباح المزارعة ، وبهذا قدّم وسيلة هامة من الوسائل التي تعين العباد على كسب العيش من غير اللجوء إلى الاقتراض بالربا .

(١) شرح سنن أبي داود للإمام ابن القيم ٢٥٨/٩ - ٢٥٩ . ( ط . السلفية )

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٢١٠/١٠ .

### المطلب الثالث :

#### أنواع المزارعة

المزارعة على أنواع عديدة. منها أن تكون الأرض من جانب ، والعمل والبذر وآلات الزراعة من جانب . وهذا ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل خيبر . فقد روى الإمام مسلم عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها ، على أن يعتملوها من أموالهم ، ولرسول الله صلى الله عليه وسلم شطر ثمرها <sup>(١)</sup> .

وقد اشترط بعض العلماء لصحة المزارعة أن يكون البذر من رب الأرض لكننا لا نرى لهذا الشرط وجهاً حيث ثبتت مزارعة النبي صلى الله عليه وسلم مع أهل خيبر ، والبذر كان عليهم . <sup>(٢)</sup>

ومن أنواع المزارعة أن يكون البذر وآلات الزراعة من رب الأرض ، ولا يكون من العامل لآل العمل . فقد ذكر الإمام البخاري : " عامل عمر رضي الله عنه الناس على إن جاء عمر - رضي الله عنه - بالبذر من عنده فله الشطر <sup>(٣)</sup> وإن جاءوا بالبذر فلهم كذا " . وفي رواية عند البيهقي : فأعطى ( عمر رضي الله عنه ) البياض - يعني بياض الأرض - على إن كان البذر والبقر والحديد من عمر ، فلعمر الثلثان ، ولهم الثلث . وإن كان منهم فلهم الشطر <sup>(٤)</sup> .

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب المساقاة بجزء من الثمر والزرع ،

رقم الحديث ١٥٥١ ، ١١٨٧/٣ .

(٢) ومن أراد التفصيل فليرجع إلى مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩ - ١١٢ - ١٢٥ ، والقواعد النورانية الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية أيضا ص ٢٠٠ - ٢٠٦ ( ط . إدارة ترجمان السنة لاهور ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ )

(٣) صحيح البخاري ، كتاب الحرث والمزارعة ، باب المزارعة بالشرط ونحوه ، ١٠/٥

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب المزارعة ، باب من أباح المزارعة بجزء معلوم

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية تعليقا على معاملة أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه : فهذا عمر رضي الله عنه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عمل في خلافته بتجويز كلا الأمرين ، أن يكون البذر من رب الأرض (١) أو أن يكون من العامل .

ويقول القاضي أبو يوسف : ووجه آخر ( لأنواع المزارعة ) أن يكون للرجل أرض وبقر وبذر ، فيدعو أكّارا فيدخله فيها فيعمل ذلك ويكون له السدس أو السبع فهذا فاسد في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ومن وافقه (٢) وهو عندى جائز على ما اشترطا عليه على ما جاءت به الآثار .

ومن أنواعها أن تكون الأرض والبذر من جانب ، والبقر وآلات الزراعة والعمل من جانب . ويرى الكاساني أن هذا النوع جائز أيضا . ونقل الإمام النسائي عن ابن عون قال : " كان محمد بن سيرين لا يرى بأسا أن يدفع الأرض إلى الأكّار على أن يعمل فيها بنفسه وولده وأعوانه وبقره ولا ينفق شيئا ، وتكون النفقة كلها من رب الأرض " (٤)

ومن أنواعها أن تكون الأرض والبقر من جانب ، والبذر والعمل من جانب . وذكر الكاساني أن هذا لا يجوز في ظاهر الرواية . وروى عن أبي يوسف أنه يجوز . (٥)

ونميل إلى ما نقل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى القول بجوازه حيث لم يرد في الشرع ما يمنع هذا النوع .

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٢٢/٢٩ باختصار ، وانظر أيضا المغني لابن قدامة ٤٢٣/٥ .

(٢) كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف ، فصل في إجارة الأرض البيضاء وذات النخل ، ص ٩١ . باختصار . ومعنى "أكّار" فلاح .

(٣) انظر بدائع الصنائع ١٢٩/٦ .

(٤) سنن النسائي ، كتاب المزارعة ، ٥٣/٧ ( المطبوع مع شرح السيوطي وحاشية السندی ) .

(٥) انظر بدائع الصنائع ١٢٩/٦ .

ومن أنواعها - على حسب تعبير القاضي أبو يوسف - أن تكون الأرض للرجل ، فيدعو الرجل إلى أن يزرعها جميعا ، والنفقة والبذر عليهما<sup>(١)</sup> نصفان .

فكذا أبيحت الأنواع العديدة للمزاعة فيجد رب الأرض والشخص الذى ليس لديه أرض ولا رأس مال للتجارة مجالا واسعا لكسب العيش من غير اللجوء إلى الاقتراض بالربا .

#### المطلب الرابع :

#### ضمانات لمنع التلاعب بالمزاعة

المزاعة وسيلة من الوسائل التى يرزق الله العباد بها ، وتدير من التدابير التى تساعد الناس على اجتناب الاقتراض بالربا . لكن قد يحاول أحد الطرفين - أرباب الأرض أو المزارعون - التلاعب بها لأكل حق الطرف الثاني بحيلة أو أخرى . وهذا يتسبب في إغراض الناس عنها ولجؤهم إلى الاقتراض بالربا . لذا شرع الإسلام بعض الضمانات ، وبين العلماء بعض الأمور ، للحيلولة دون تلاعب العابثين بالمزاعة ، كي يتمكن كل ذى حق من نيل حقه . ومن تلك الضمانات :

#### أولا : كون الأرض صالحة للزراعة :

بيّن العلماء أنه يجب في عقد المزاعة أن تكون الأرض صالحة للزراعة إذ لا فائدة للعقد بدونها ، ويذهب جهد العامل ووقته سدى . يقول الكاساني في معرض ذكر الشروط المصححة للمزاعة : " منها أن تكون صالحة للزراعة حتى لو كانت سبخة أو نزة لا يجوز العقد " .<sup>(٢)</sup>

(١) كتاب الخراج ، فصل في إجارة الأرض البيضاء وذات النخل ، ص ٩٠ .

### ثانيا : كون الأرض معلومة :

ذكر العلماء أيضا أنه يجب أن تكون الأرض معلومة لأن الجهد الذى تتطلبه أرض للزراعة فيها يختلف عن الجهد الذى تتطلبه أرض أخرى . ولذلك قد يرضى المزارع على العمل فى أرض بثلاث الخارج فى حين لا يرضى فيه على العمل فى أرض أخرى بنصف الخارج ، فلا بد من معرفة الأرض لدفع الغرر . يقول الكاساني : " فمنها ( من الشروط المصححة للزراعة ) أن تكون معلومة ، فلن كانت مجهولة ، لا تصح المزارعة لأنها تؤدى إلى المنازعة " .<sup>(١)</sup>

### ثالثا : بيان ما يُزرع :

وهكذا يجب بيان ما يزرع فى الأرض إلا أن يترك صاحب الأرض الحرية للمعامل . يقول الكاساني فى معرض ذكر الشروط المصححة للمزارعة : أن يكون الزرع معلوما بأن يبين ما يزرع ، لأن حال المزروع يختلف باختلاف الزرع بالزيادة والنقصان . فرب زرع يزيد فى الأرض ، ورب زرع ينقص بها . وقد يقلل النقصان وقد يكثر فلا بد من البيان .<sup>(٢)</sup>

### رابعا : بيان من عليه البذر :

ومن الأمور التى ذكرها العلماء أيضا أنه لا بد من بيان من عليه البذر . فقد ذكر برهان الدين المرغيناني أثناء ذكره الشروط المصححة للمزارعة : " ومنها بيان من عليه البذر قطعا للمنازعة " .<sup>(٣)</sup>

### خامسا : تحديد نصيب الطرفين :

ومن الضمانات التى استنبطها العلماء من السنة المطهرة أنه يجب

(١) بدائع الصنائع ١٢٨/٦ .

(٢) بدائع الصنائع ١٢٧/٦ باختصار وتصرف .



تحديد نصيب الطرفين . فقد بين الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام  
حين عامل مع أهل خيبر بالمزارة أن له الشطر من الثمر والزرع .

سادسا : تحريم تخصيص زرع قطعة معينة لأحد الطرفين :

ومن الضمانات التي نصت عليها السنة المطهرة ، أنه يحرم تخصيص  
زرع قطعة معينة لرب الأرض كما مر في حديث رافع وسعد رضي الله  
عنهما (١) . ويقاس عليه تحريم تخصيص زرع قطعة معينة للعامل لأن سبب  
التحريم موجود في الصورتين . وفي تخصيص زرع قطعة معينة يقول ابن  
قدامة : وإن زارعه على أن لرب الأرض زراعا بعينه ، وللعامل زراعا  
بعينه فهو فاسد بإجماع العلماء لأن الخبر صحيح في النهي عنه ،  
غير معارض ولا منسوخ . ولأنه يؤدي إلى تلف ما عين لأحدهما دون الآخر  
فينفرد أحدهما بالغلة دون صاحبه (٢) .

وهكذا إذا حدد وزن معين من الطعام لأحدهما . وفي هذا  
الصدر يقول صاحب الدر المختار : " وتبطل إن شرط لأحدهما  
قفزان سماء " (٣) .

سابعا : ليس على العامل ما هلك بغير تقصير منه :

ومن الأمور التي بينها العلماء أيضا للحفاظ على حقوق الطرفين ، أنه  
إذا هلك الزرع من غير تقصير أو تعمد من قبل العامل فإنه لا يضمن  
وإن كان الهلاك بسبب تقصيره وتعتمده يضمن . وفي هذا الصدر يقول  
الحصكفي : " آخر الأكّار السقي ، إن تأخيرا معتادا لا يضمن ،  
ولا يضمن . شرط عليه الحصاد فتغافل حتى هلك ضمن ، إلا أن يؤخر

(١) انظر حديث رافع رضي الله عنه في ص ٤٢٣ وحديث سعد رضي الله عنه ص ٤٢٤

(٢) المغني ٤٢٦/٥ باختصار .

(٣) الدر المختار المطبوع مع شرح الدر المختار للحصكفي ٣٦٠/٢ ط .

تأخيرا معتادا . ترك حفظ الزرع حتى أكله الدواب ، ضمن ، وإن لم  
يرد الجراد حتى أكله كله ، إن أمكن طرده ، ضمن <sup>(١)</sup> .

ثامنا : ليس على المزارع نقل نصيب صاحب الأرض ولا حفظه بعد القسمة :

ومن الأمور التي بينها العلماء أيضا أنه ليس على المزارع حمل نصيب  
صاحب الأرض من مكان إلى مكان ، ولا حفظه بعد القسمة ، بل  
على رب الأرض أن يدبر حمل نصيبه وحفظه . يقول الكاساني فـ  
معرض ذكره للشروط المفصلة للمزارعة : " ومنها شرط الحمل والحفظ  
على المزارع بعد القسمة ، لأنه ليس من عمل المزارعة " <sup>(٢)</sup> .

فلن بقي الزرع في حوزة المزارع فهو أمانة لا يضمن إذا سـرق  
منه شيء أو تعدى عليه أحد . وفي هذا الصدد يقول صاحب الدر  
المختار : الغلة في المزارعة مطلقا أمانة في يد المزارع فلا ضمان عليه  
لو هلك . ومثله المعاملة - يعني المساقاة - " <sup>(٣)</sup> .

تاسعا : حسم ما أخذه الطرفان قبل القسمة ، من نصيبهما :

ومن الأمور التي بينها العلماء أيضا أن كل ما يأخذه أحد الطرفين  
من الثاني برضاه أو بغير رضاه يحسم من نصيبه الذي يناله من زرع  
الأرض . وفي هذا حفظ لحق كل واحد منهما . وذلك لأن كثيرا ما يهدى  
العامل إلى رب الأرض لاستجلاب عطفه ، أو ما يأخذه رب الأرض بنفسه  
من المال المشترك يحمل العامل على الخيانة ، لأنه يرى أن ما  
أهداه إلى رب الأرض ، أو ما أخذه رب الأرض ، فيه غضب لحقه .  
ولو احتسب المال المهدى أو الشيء المأخوذ من نصيب المهدى إليه

(١) شرح الدر المختار للحصكفي ٢/٣٦٢-٣٦٣ باختصار .

(٢) بدائع الصنائع ٦/١٨٠ .

(٣) الدر المختار المطبوع مع شرح الدر المختار للحصكفي ٢/٣٦٣ .

أو الآخذ فإنه يساعد على سد باب الخيانة . وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " إذا قبل هدية العامل ونفعه الذي إنما بذله لأجل المضاربة والمزارة بلا عوض ، مع اشتراطه النصيب من الربح ، كان هذا القبول على هذا القول معاقدة على أن يأخذ مع النصيب الشائع شيئا غيره بمنزلة زرع مكان معين . وقد لا يحصل ربح ، فيكون العامل مسقهورا مظلوما . ويطلب بدل هديته ، ويحتسب بها على المالك ، فلن لم يعوضه عنها ، وإلا خانته في المال .<sup>(١)</sup>

لذا يرى شيخ الإسلام أن يحسب صاحب الأرض المال المهدى إليه والشئ المأخوذ من المال المشترك من نصيبه في المزارة لأن هذا الإهداء أو السماح له بأخذ الشئ إنما بسبب المزارة . ويستدل شيخ الإسلام بقصة ابن اللتبية التي بين فيها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أن المال الذي أهدى إليه بسبب كونه عاملا من عمال الدولة سيودع إلى خزينة الدولة . يقول ابن تيمية : " إن الهدية إذا كانت لأجل سبب من الأسباب كانت مقبوضة بحكم ذلك السبب كسائر المقبوض به فلن العقد العرفي كالعقد اللفظي " .<sup>(٢)</sup>

فهكذا شرعت الضمانات وبينها العلماء كي لا تصير المزارة ذريعة لأكل حق الناس بل تبقى وسيلة من الوسائل التي يرزق الله تعالى العباد بها وتستمر في أداء وظيفتها لإبعاد الناس عن الاقتراض بالربا .

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٠ / ١٠٧ باختصار .  
(٢) قصة ابن اللتبية ذكرها الإمام البخارى في صحيحه برواية أبي حميد الساعدي رضي الله عنه في كتاب الأحكام ، باب محاسبة الإمام عماله ، رقم الحديث ٧١٩٧ ، ١٨٩ / ١٣ .  
(٣) المرجع السابق ٣٠ / ١٠٩ .

### المبحث الثالث :

#### المساقاة

إلى جانب إباحة المزارعة ، قدم الإسلام فرصة أخرى لكسب الرزق الحلال للشخص الذى لا يرغب فى أن يعمل أجيرا عند أحد ، وليس لديه رأسمال للتجارة . وذلك أنه يوجد بعض أرباب الشجر الذين لا يقدرون على رعايتها بسبب أو آخر ، ولا يملكون أموالا نقدية لاستئجار الأجراء والقيام بالنفقات اللازمة الأخرى . فأباح الإسلام لهؤلاء إجراء عقد المساقاة مع من يقدر على القيام برعاية الشجر وإصلاحها على أن تكون الثمرة بينهما على حسب ما اتفقا . وبهذا يستفيد أصحاب الشجر من شجرهم والقادرون على العمل من قدرتهم من غير لجوء إلى الاقتراض بالربا .

ثم إن الإسلام وسّع نطاق المساقاة بإباحة إجرائها فى جميع أنواع الأشجار ، كما قدم ضمانات كي لا يتمكن عابث من التلاعب بعقد المساقاة ف يأكل حق الطرف الثانى فيتسبب فى إغراض الناس عن المساقاة ولجوئهم إلى الاقتراض بالربا .

وستحدث عن هذا الموضوع بتوفيق العليم الحكيم فى هذا البحث تحت

العناوين التالية :

- أ ( التعريف بالمساقاة .
- ب ( السند الشرعى للمساقاة .
- ج ( نطاق عقد المساقاة .
- د ( ضمانات لمنع التلاعب بالمساقاة .
- مخصصين لكل منها مطلبا مستقلا .

## المطلب الأول :

### التعريف بالساقاة

الساقاة في اللغة مشتقة من السقي ، وهي على وزن مفاعلة من ساقى يساقى ساقاة . ومعناها : استعمال شخص في إصلاح الشجر بسهم معلوم من ثمرتها . يقول العلامة ابن منظور : يقال ساقى فلان فلانا نخله أو كرمه إذا دفعه إليه واستعمله فيه على أن يعمره ويسقيه ويقوم بمصلحته من الآبار وغيره . فما أخرج الله منه فللعامل سهم من كذا وكذا سهما والباقي (١) لمالك النخل .

وما يلاحظ في تعريف الساقاة أن تعريفه الاصطلاحي لا يختلف عن مفهومه اللغوي . وفي هذا يقول العلامة العيني : " ومفهومها اللغوي (٢) هو الشرعي " . لذا نجد أن تعريفات الفقهاء لا تختلف في جوهرها عن تعريفات علماء اللغة للساقاة . فقد عرّفها ابن قدامة بقوله : " الساقاة : أن يدفع الرجل شجره إلى آخر يقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج (٣) إليه بجزء معلوم له من ثمره " .

وسمّيت الساقاة ساقاة مع قيام العامل بأعمال أخرى غير السقي كتنقية الشجر وتقليمها وغير ذلك من الأعمال ، لأن السقي أهم أعماله وخاصة إذا كان الماء ينزع من الآبار . وفي هذا الصدر يقول ابن قدامة : " إن ساقى سمّيت ساقاة لأنها مفاعلة من السقي لأن أهل الحجاز أكثر حاجة شجرهم إلى السقي ، لأنهم يستقون من الآبار فسمّيت بذلك " (٤) .

---

(١) لسان العرب المحيط ، مادة سقى ١٦٨/٢ باختصار

(٢) عمدة القارى ١٨٩/١٢ .

(٣) المغني ٣٩١/٥ .

(٤) المرجع السابق ٣٩١/٥ .

(١) وتسمى الساقاة المعاملة في لغة أهل المدينة والعراق . لذا نجد  
أن بعض الفقهاء سَمَّوا باب الساقاة " باب المعاملة " كما سَمَّاه بعضهم  
(٢) " كتاب المعاملة في الثمار " .  
(٤)

### المطلب الثاني :

#### السند الشرعي للمساقاة

نصوص دالة على مشروعيتها :

ثبتت شرعية المساقاة بالسنة حيث أقر النبي صلى الله عليه وسلم تعامل  
الأنصار مع المهاجرين بالمساقاة . فقد روى الإمام البخاري عن أبي هريرة  
رضي الله عنه قال : " قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم : اقسم  
بيننا وبين إخواننا النخيل . قال : " لا " . فقالوا : تكفوننا المثونة  
(٥) ونشرككم في الثمرة . قالوا : سمعنا وأطعنا " .  
(٦) و (٧) و (٨)

- (١) انظر شرح الدر المختار ٣٦٣/٢ . ط . مطبع صبيح وأولاده ، وعمدة القاري ١٨٩/١٢ حيث يقول العلامة العيني : " أما المساقاة فهي المعاملة بلغة أهل المدينة " .
- (٢) انظر معالم السنن ٩٨/٣ . حيث يقول الخطابي : " أثناء التحدث عن المساقاة : وهي التي تسميها أهل العراق المعاملة " .
- (٣) انظر بدائع الصنائع ١٨٥/٦ .
- (٤) انظر المحلى ٨٤/٩ .
- (٥) ( قال : لا ) أي قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا أفعل ذلك . يعني القسمة لأنه كره أن يخرج شيء من عقار الأنصار عنهم . ( نقلنا عن عمدة القاري ١٦١/١٢ ) .
- (٦) ( فقالوا : تكفوننا المثونة ونشرككم في الثمرة ) أي قالت الأنصار للمهاجرين . ( نقلنا عن المرجع السابق ١٦١/١٢ ) .
- (٧) ( قالوا : سمعنا وأطعنا ) : أي المهاجرون والأنصار كلهم قالوا : سمعنا وأطعنا يعني امتثلنا أمر النبي صلى الله عليه وسلم فيما أشار إليه . ( نقلنا عن المرجع السابق ١٦١/١٢ ) .
- (٨) صحيح البخاري ، كتاب الحرث والمزارعة ، باب إذا قال : " اكفني مؤنة النخل وغيره وتشركني في الثمرة ، رقم الحديث ٢٣٢٥ ، ٨/٥ .

فنجده في الحديث أنه جرى الاتفاق بين الأنصار والمهاجرين على أن يعمل المهاجرون في بساتين الأنصار على أن تكون الثمرة بينهما وهذا هو (١) المساقاة . يقول المهلب تعليقا على الحديث : " وهذه هي المساقاة بعينها "

وقد تعقب ابن التين استنباط جواز المساقاة من الحديث المذكور حيث يقول : " إن المهاجرين كانوا ملكوا من الأنصار نصيبا من الأرض والمال باشتراط النبي صلى الله عليه وسلم على الأنصار مواساة المهاجرين ليلسة (٢) العقبه ، فليس ذلك من المساقاة في شيء " . ولكن هذا التعقيب غير وارد لأن اشتراط المواساة لا يستلزم ثبوت المشاركة في ملك الأرض والأموال ، وأيضا لو سلم أن المهاجرين قد ملكوا أرض الأنصار وأموالهم باشتراط المواساة لم يكن لرد النبي صلى الله عليه وسلم طلب الأنصار معنى . وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر : " وما ادعاه مردود ، لأنه شيء لم يحم عليه دليلا ، ولا يلزم من اشتراط المواساة الاشتراك في الأرض . ولو ثبت بمجرد ذلك لم يبق لسؤالهم لذلك ورده عليهم معنى . وهذا واضح بحمد الله (٣) تعالى " .

إلى جانب هذا ، فقد ثبتت شرعية المساقاة بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها (٤) من ثمر أو زرع .

وهذا الحديث يدل على مشروعية المساقاة كما يدل على مشروعيتها (٥) المزارعة . يقول الإمام الخطابي تعليقا على الحديث : " وفيه إثبات المساقاة "

---

(١) نقلا عن فتح الباري ٩/٥ ، ويقول العلامة العيني تعليقا على الحديث الشريف : " وهذه صورة المساقاة " عمدة القاري ١٢/١٦١ .  
(٢) نقلا عن فتح الباري ٩/٥ ، وانظر أيضا عمدة القاري ١٢/١٦١ - ١٦٢ .  
(٣) فتح الباري ٩/٥ ، وانظر أيضا عمدة القاري ١٢/١٦٢ .  
(٤) انظر تخريج الحديث في ص ٤١٦ من هذه الرسالة .  
(٥) معالم السنن ٩٨/٣ ، وانظر أيضا شرح السنة للبخاري حيث يقول : " هذا الحديث يدل على جواز المساقاة " . ( ٢٥٢/١ ) . وقد ذكر بعض العلماء

ثم إن العمل بالساقاة مع أهل خير استمر - كما استمر العمل بالمزارة في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن انتقل إلى رحمة ربه ، وفي عصر الشيخين رضي الله عنهما إلى أن أجلى الفاروق رضي الله عنه اليهود من خير . وعمل بها الصحابة وأولادهم من بعدهم فكان ذلك إجماعاً منهم على جوازها كإجماعهم على المزارة . لذا يقول ابن قدامة : " الأصل في جوازها السنة والإجماع " . ثم يضيف قائلاً : " وهذا عمل به الخلفاء الراشدون في مدة خلافتهم واشتهر ذلك فلم ينكره منكر فكان إجماعاً " (١)

ثم إن الحاجة تقتضي إباحة الساقاة حيث يوجد أصحاب الشجر لا قدرة لهم على إصلاحها ، ويوجد أصحاب القدرة لا شجر لهم . فالساقاة وسيلة لاستفادة شجر هؤلاء وقدرة هؤلاء ، وذريعة لتحصيل المصلحة وكسب العيش لفئتين . وفي هذا الصدد يقول ابن قدامة : " والمعنى يدل على ذلك ، فلن كثيراً من أهل النخيل والشجر يعجزون عن عمارته وسقيه ولا يمكنهم الاستئجار عليه ، وكثير من الناس لا شجر لهم ويحتاجون إلى الشمر . ففي تجويز الساقاة دفع للحاجتين وتحصيل لمصلحة الفئتين " . القياس على المضاربة يقتضي إباحتها :

ثم إن القياس على المضاربة كما يقتضي إباحة المزارة ، هكذا يقتضي إباحة الساقاة . بل جعل بعض العلماء الساقاة والمزارة أصلاً يقاس عليهما المضاربة . وفي هذا الصدد يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : ولقد كان أحمد - رحمه الله تعالى يرى أن يقيس المضاربة على الساقاة والمزارة لثبوتها بالنص فجعلهما أصلاً يقاس عليهما ، وإن خالف فيهما من خالف وقياس كل منهما على الآخر صحيح . فلن من ثبت عنده جواز أحدهما أمكنه

(١) المغني ٣٩١/٥ . لا تختلف في جوهرها عن التأويلات التي ذكرت لمنع الاستدلال على جواز المزارة . وقد حاولنا بتوفيق من الله تعالى بيان حقيقة تلك التأويلات في البحث السابق ( انظر ص ٤١٩-٤٢١ من هذه الرسالة ) ولعل هذا يغنينا بفضل الله تعالى عن إعادة الكلام في هذا المكان .

(٢) المرجع السابق ٣٩٢/٥ . انظر أيضاً في هذا الصدد : ٣٩٣/٥



(١) أن يستعمل فيه حكم الآخر لتساويهما .

فهكذا ثبتت شرعية المساقاة بالسنة المطهرة وانعقد لإجماع الصحابة على جوازها ، كما أن الحاجة تقتضي لإباحتها ويدل القياس على مشروعيتها .

### المطلب الثالث :

#### نطاق عقد المساقاة

#### اختلاف العلماء في نطاقها :

اختلف العلماء الذين جوزوا المساقاة في تحديد أنواع الأشجار التي تجرى فيها المساقاة . فرأى داود أنها لا تجوز إلا في النخل ، وحصر الإمام الشافعي دائرة جوازها في النخيل والعنب ، وجوزها جميعاً للعلماء في جميع الشجر المثمر . وفي هذا الصدد يقول ابن قدامة : " إن المساقاة جائزة في جميع الشجر المثمر . هذا قول الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم . وبه قال سعيد بن المسيب وسالم ومالك والثوري والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد وإسحق وأبو ثور . وقال داود لا يجوز إلا في النخيل وقال الشافعي : " لا يجوز إلا في النخيل والكرم " .<sup>(٢)</sup>

#### أدلة المضيّقين لنطاقها :

وقد استدل أصحاب داود على صحة رأيهم بأنه لم يرد ذكر المساقاة - على حسب رأيهم - إلا في النخيل فلا يتعدى المنصوص عليه . وأما

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٠١/٢٩ بتصرف يسير .

(٢) المغني ٣٩٢/٥ - ٣٩٣ ، وانظر أيضاً شرح النووي على صحيح مسلم

الإمام الشافعي وأصحابه فاستدلوا على صحة رأيهم أولاً بما قاله أصحاب داود . ثم قالوا : إن العنب يشابه النخيل حيث يمكن خرس العنب كما يمكن خرس النخيل . ولذا أخذ النبي صلى الله عليه وسلم صدقتهما بالخرس . ولأجل هذه المشابهة يجوز أن تجرى المساقاة في العنب كما تجرى في النخيل . وفي هذا يقول الإمام المزني : " فالمساقاة جائزة بما وصفت في النخل والكرم دون غيرهما لأنه عليه الصلاة والسلام أخذ صدقة ثمرتهما بالخرس ، وثمرهما مجتمع بائن من شجره لا حائل دونهما يمنع إحاطة الناظر إليهما ، وثمر غيرهما متفرق بين أضعاف ورق لا يحاط بالنظر إليهما ، فلا تجوز المساقاة إلا على النخل والكرم " .<sup>(١)</sup>

#### الجواب عن أدلتهم :

وقد أجاب جمهور العلماء عن أدلة أصحاب داود والشافعي - رحمهما الله تعالى - فأما استدلالهم بأنه لم يرد في الخبر إلا ذكر النخيل فأجابوا عنه بأنه ورد في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع . فلم تخصص شجرة دون شجرة بل في الحديث تعميم " بشطر ما يخرج منها من ثمر " وثمر تطلق على ثمرة النخيل كما تطلق على ثمرة غيرها من الأشجار .

ثم ورد في بعض طرق الحديث " بشطر ما يخرج من نخيل وشجر " وهذا يدل دلالة واضحة أن المساقاة لم تكن في شجرة النخيل فحسب بل كانت فيها وفي غيرها من الأشجار . وفي هذا الصدور يقول الحافظ ابن حجر : " واستدل من أجاز في جميع الثمر بأن في بعض طرق حديث الباب " بشطر ما يخرج منها من نخل وشجر " وفي رواية حماد بن سلمة

(١) مختصر الإمام المزني ٣/ ٧٠ - ٧١ . ط ٤ الهند على حاشية كتاب الأم

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الحرث والمزراعة ، باب المزارعة بالشطر ونحوه ،

عن عبيد الله بن عمر رضي الله عنهما في حديث الباب " على أن لهم الشطر من كل زرع ونخل وشجر " .<sup>(١)</sup>

وأما استدلال الإمام الشافعي وأصحابه بأن الصلة المشتركة لإباحة المساقاة في النخيل والعنب هي وجوب الزكاة بخرص ثمرتهما ، فأجاب عنه العلماء بأن هذه ليست العلة بل العلة هي حاجة الناس إلى المساقاة والحاجة متوفرة في الأشجار غير النخيل والعنب كما هي متوفرة فيهما ، بل قد تكون الحاجة إلى المساقاة في بعضها أشد منها في النخيل والعنب . وفي هذا يقول ابن قدامة : " ولأن الحاجة تدعو إلى المساقاة عليه كالنخل وأكثر لكثرة فجازت المساقاة كالنخل . ووجوب الزكاة ليست من العلة المجوزة للمساقاة ، ولا أثر له فيها " .<sup>(٢)</sup>

ثم إننا لو سلمنا أن العلة لإباحة المساقاة هي إمكانية خرص ثمرة شجرة فهي موجودة في كثير من الأشجار كما هي موجودة في النخيل والعنب ، فلأن ما هو المبرر لحصر إباحة المساقاة في النخيل والعنب . يقول ابن حزم : " وقال أيضا : إن ثمر النخيل ظاهر يحاط به وكذلك العنب . قال على : وكذلك التين والفتق وغير ذلك " .<sup>(٣)</sup>

### الرأى الراجح :

ويتضح مما سبق - بتوفيق من الله تعالى - أن المساقاة تجرى فسي جميع أنواع الأشجار . وبهذا أتاح الإسلام فرصة واسعة للذين ليس لديهم رأس مال للتجارة ، ولا يرغبون في العمل كأجراء ، ولأصحاب البساتين الذين ليس لديهم أموال لاستئجار الأجراء ، ولا القدرة على القيام بالعمل بأنفسهم

(١) فتح الباري ١٣/٥ .

(٢) المغني ٣٩٣/٥ ، وانظر أيضا الهداية ٤٣٢/٤ ( ط . باكستان ) حيث يقول المرغيناني : " إن الجواز للحاجة وقد عمت " .

(٣) المحلى ٨٩/٩ مسألة ١٣٤٣ .

أن يكسبوا معيشتهم بفضل الله تعالى بواسطة عقد المساقاة من غـير اللجوء إلى الاقتراض بالربا .

### المطلب الرابع :

#### ضمانات لمنع التلاعب بالمساقاة

المساقاة - كالمزارعة - وسيلة من الوسائل التي يرزق الله العباد بها، وتدبير من التدابير التي تساعد الناس على الابتعاد عن الاقتراض بالربا ، لكن قد يحاول بعض أرباب الشجر أو العاملين التلاعب بها لأكل حق الطرف الثاني فيتسببون في إغراض الناس عن المساقاة ولجؤهم إلى الاقتراض بالربا لذا شرع الإسلام عديدا من الضمانات وبينها العلماء للحيلولة دون تلاعب العابثين بالمساقاة ، كما شرعت ضمانات لمنع التلاعب بعقد المزارعة وغيرها من العقود .

ضمانات مشتركة بين المساقاة والمزارعة :

ومعظم الضمانات التي ذكرناها لمنع التلاعب بالمزارعة تراعى أيضا في عقد المساقاة . فَيُيَبَّن نصيب كلا الطرفين ، ويُحرَم تخصيص ثمرة شجرة أو أشجار معينة أو تحديد وزن معين من الثمرة لأحد الطرفين . كما أن العامل لا يضمن عند هلاك الثمرة إلا إذا كان الهلاك بسبب تقصيره أو تعدد منه وأنه ليس عليه حمل ثمرة رب البستان بعد القسمة من مكان إلى مكان ولا حفظها ، وإن سرق منها شيء فلا ضمان عليه ، وأن ما أخذه رب البستان من المال المشترك بنفسه أو بصورة الهدية من العامل يُحسَم من نصيبه .

#### ضمانات أخرى :

إلى جانب هذا ، بيّن العلماء ضمانات أخرى لمنع التلاعب بالمساقاة منها :

أولا : كون محل المساقاة معلوما :

ذكر العلماء أنه يجب أن يكون محل المساقاة - وهو الشجر - معلوما لدى العامل إما بالرؤية أو بالوصف . وذلك لأن الجهد الذي يبذل على رعاية نوع من الشجرة يقل أو يزيد عن الجهد الذي يبذل على رعاية نوع آخر . فيختلف تقدير العامل نصيبه في نوع عن نوع آخر . وفي ضرورة تعيين الشجر يقول ابن قدامة : ولا تصح المساقاة إلا على شجر معلوم بالرؤية أو بالصفة التي لا يختلف معها كالبيع . وإن ساقاه على أحد هذين الحائطين لم يصح لأنها معاوضة يختلف الغرض فيها (١) باختلاف الأعيان فلم يجز على غير معين كالبيع .

ثانيا : على العامل إتمام العمل وليس لصاحب الشجر إخراجه :

ومن الأمور التي بينها العلماء أنه يجب على العامل إتمام العمل ولا يجوز لصاحب الشجر إخراجه بغير عذر . وفي هذا الصدد يقول برهان الدين المرغيناني : " وليس لصاحب الكرم أن يخرج العامل من غير عذر ، وكذا ليس للعامل أن يترك العمل بغير عذر " . (٢)

ثالثا : استئجار العامل غيره عند عجزه عن العمل :

وذكر العلماء أيضا للحفاظ على حق الطرفين أن للعامل عند عجزه كليا أو جزئيا عن العمل استئجار غيره للعمل ، وذلك كي لا يحرم من ثمرة جهده الذي بذله في سبيل رعاية الشجر ، ولا تتعطل مصالح رب الشجر بسبب عجز العامل . وفي هذا يقول ابن قدامة : " فلن عجز عن العمل لضعفه مع أمانته ضم إليه غيره . ولا ينزع من يده لأن العمل مستحق عليه ولا ضرر في بقاء يده عليه . وإن عجز بالكلية

(١) المغني ٥/ ٤٠٠ باختصار .

أقام مقامه من يعمل . والأجرة عليه في الموضعين لأن عليه توفية العمل  
(١)  
وهذا من توفيته .

#### رابعاً : الحكم عند موت العامل أو هروبه :

وقد بلغ اهتمام فقهاء الأمة - رحمهم الله تعالى - بعقد المساقاة  
وليصال الحق إلى كل ذي حق أن عالجوا الوضع الذي يموت العامل  
فيه أو يهرب عن العمل . أما عن حالة وفاته فيقول عنها الشيرازي :  
" وإن مات العامل قبل الفراغ ، فلن تتم الوارث استحق نصيبه من  
الثمرة . وإن لم يعمل ، فلن كان له تركة استؤجر منها من يعمل  
لأنه حق عليه . ، يمكن استيفاؤه من التركة فوجب أن يستوفى  
(٢)  
كما لو كان عليه دين وله تركة " .

وأما عند هروب العامل فيقول الشيرازي : " وإن هرب رفع الأمر  
إلى الحاكم ليستأجر من ماله من يعمل عنه . فلن لم يكن له مال  
(٣)  
اقترض عليه " .

لكن مراعاة حق العامل لم تنس العلماء حق رب الشجر . فعند  
وفاة العامل إذا لم يتم الوارث بتمام العمل ، ولم تكن له تركة فلرب  
الشجر فسخ العقد وذلك كي لا تتعطل مصالحه . وفي هذا الصدد  
يقول الشيرازي : " وإن لم تكن له تركة لم يلتزم الوارث العمل ،  
لأن ما لزم الموروث لا يطالب به الوارث كالدين ، ولا يقترض عليه  
لأنه لا ذمة له . ولرب النخل أن يفسخ العقد لأنه تعذر استيفاء

---

(١) المغني ٤١٠/٥ .

(٢) المهذب ١٣ / ٤٦٦ ، وانظر أيضاً المقنع لابن قدامة المقدسي

١٨٩/٢ .

(٣) المهذب ١٣ / ٤٦٥ - ٤٦٦ . ما أحرص الإسلام وعلماءه على حق العامل !

(١)  
المعقود عليه " .

وهكذا إذا لم يوجد من يقرض على العامل الهارب ، فـلرب  
الشجر فسخ العقد . يقول الشيرازي : " فلن لم يوجد من يقرضه  
فلرب النخل أن يفسخ لأنه تعذر استيفاء المعقود عليه فثبت لـه  
(٢)  
الفسخ " .

خامسا : أجر المثل عند فساد العقد :

ذكر العلماء للحفاظ على حق العامل أن للعامل حق أجر المثل  
إذا ثبت فساد العقد . يقول برهان الدين المرغيناني : " وإذا فسد  
(٣)  
الساقاة فللعامل أجر المثل " .

سادسا : لرب الشجرة تعيين المشرف :

كما بين العلماء لمصلحة رب الشجر أن له تعيين المشرف على العامل  
إذا ثبتت خيانتة . يقول ابن قدامة المقدسي : " وإذا ثبتت خيانتة  
ضم إليه من يشرف عليه ولا تزال يده عن العمل ، لأنه يمكن استيفاءه  
منه . فلن لم ينحفظ استؤجر من ماله من يعمل عنه ، لأنه تعذر  
(٤)  
استيفاءه منه فاستوفى بغيره " .

فهكذا شرع الإسلام ضمانات وبينها العلماء كي لا يتمكن متلاعب من  
العبث بعقد الساقاة فيتسبب في إغراض الناس عنها بل تبقى الساقاة وسيلة  
من وسائل ابتغاء فضل الله تعالى ، وتدهيرا واقيا من التدابير الواقية  
التي تساعد الناس على الابتعاد من الاقتراض بالربا .

(١) المذهب ٤٦٦/١٣ .

(٢) المرجع السابق ٤٦٦/١٣ .

(٣) الهداية ٤٣٢/٤ ( ط . باكستان ) ؛

(٤) الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ٢٩٥/٢ .

## الفصل الثاني

### البيع والشراء الى أجل

قد يجد المرء بعض السلع التي يأمل في كسب الربح باقتنائها لكنه لا يوجد لديه رأس مال أصلا ، أو يوجد لكنه لا يكفي لشراء تلك السلع كما قد يوجد أناس يملكون أراضي وبساتين ومصانع لكن ليس لديهم من الأموال النقدية ما يمكنهم من تدبير نفقاتها لتصبح مصدر كسب معيشتهم أفيسمـح لهؤلاء وأولئك أن يقتربوا بالربا ؟ أم يتركون مكتوفي الأيدي محرومين من تحقيق أمنياتهم لكسب معيشتهم بصورة مباحة ؟

لا هذا ولا ذاك . قدم الإسلام تدابير عديدة لمعالجة أوضاعهم كلهم ومن تلك التدابير أنه أباح للأولين الشراء بالنسيئة ، وأتاح للآخرين فرصة للحصول على الأموال بالاتفاق على بيع منتجاتهم قبل الإنتاج .

وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق من الله تعالى في هذا الفصل تحت

العنوانين التاليين :

١- الشراء بالنسيئة .

٢- السلم .

مخصصين لكل واحد منهما مبحثا مستقلا .



## المبحث الأول :

### الشراء بالنسيئة

من التدابير التي قدّمها الإسلام للوقاية من الربا أن أباح الشراء بالنسيئة ، فيستطيع الشخص الذي يريد كسب المعيشة باقتناء السلعة التي ليس لديه ثمنها نقداً ، أن يشتريها نسيئة بدل اللجوء إلى الاقتراض بالربا . ولم يقتصر الإسلام على الإباحة بل وسع نطاقه وسد الذرائع التي يتخذها بعض الناس وسيلة للتعامل الربوي ، وشرع ضمانات لاسترداد حق صاحب السلعة حتى لا يستغل أصحاب النفوس المريضة هذه الرخصة لأكل أموال الناس ظلماً فُسِدَ هذا الباب الخيري الذي يساعد الناس على الابتعاد عن الاقتراض بالربا .

وسنتكلم عن هذا الموضوع بتوفيق الله تعالى في هذا البحث تحت العناوين التالية :

- ١- السند الشرعي للشراء بالنسيئة .
- ٢- نطاق الشراء بالنسيئة .
- ٣- منع اتخاذ الشراء بالنسيئة وسيلة للتعامل الربوي .
- ٤- ضمانات لاسترداد حق صاحب السلعة .
- مخصصين لكل عنوان مطلباً مستقلاً .

## المطلب الأول :

### السند الشرعي للشراء بالنسيئة

النصوص الدالة على مشروعيته :

قد ثبتت مشروعية الشراء بالنسيئة بالكتاب والسنة والإجماع . أمّا

الكتاب فيدلّ على مشروعيته آية المداينة . يقول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه )<sup>(١)</sup> .

يقول السيد محمد رشيد رضا في تفسير الآية : " وقد حمل المداينة بعضهم على السلف ، وبعضهم على القرض ، وقال الجمهور : " إن الدين عام يشمل القرض والسلم وبيع الأعيان إلى أجل " وهو الصواب " .<sup>(٢)</sup>

وقد استدل العلامة العيني على إباحة الشراء بالنسيئة بالآية حيث يقول : " وقد أجمعوا على أن الشراء بالدين جائز لقوله تعالى : ( إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه )<sup>(٣)</sup> .

وأما ثبوت مشروعيته بالسنة المطهرة فقد ثبت شراء النبي الكريم عليه الصلاة والسلام نسيئة من يهودى . فقد روى الإمام البخارى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما من يهودى إلى أجل ورهنه درعا من حديد " .<sup>(٤)</sup>

كما ثبت شراؤه عليه الصلاة والسلام بعيرا من جابر رضي الله عنه نسيئة فقد روى الإمام البخارى عن جابر رضي الله عنه قال : " غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " كيف ترى بعيرك ؟ أتبيعه ؟ " قلت : نعم . فبعته لإياه . فلما قدم المدينة غدوت إليه بالبعير ، فأعطاني ثمنه " .<sup>(٥)</sup>

وذكر العلماء لإجماع الأمة على جواز الشراء بالنسيئة . فقد نقل الحافظ ابن حجر عن ابن بطال قوله : " الشراء بالنسيئة جائز بالإجماع " .<sup>(٦)</sup>

(١) سورة البقرة / الآية ٢٨٢ (٢) تفسير المنار ٣ / ١٢٠ .

(٣) عمدة القارى ١٢ / ٢٢٥ .

(٤) صحيح البخارى ، كتاب البيوع ، باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة ، رقم الحديث ٢٠٦٨ ، ٣٠٢ / ٤ .

(٥) المرجع السابق ، كتاب الاستقراض ، باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه ، أو ليس بحضرته ، رقم الحديث ٢٣٨٥ ، ٥٣ / ٥ .

الجواب عن الحديث الدال ظاهرا على نسخ الشراء بالنسيئة :

ولا يقول قائل : إن الشراء بالنسيئة منسوخ بالحديث الذى رواه الإمام أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من غير بيعا وليس عنده ثمنه ، فأربح فيه فباعه ، فتصدق بالربح على أرامل<sup>(١)</sup> بنى عبد المطلب ، وقال : " لا اشترى بعدها شيئا إلا وعندي<sup>(٢)</sup> ثمنه " .

وذلك :

أولا : لضعف حديث ابن عباس رضي الله عنهما . يقول العلامة العيني " قلت هذا الحديث ضعفه ، واختلف في وصله وإرساله ، ويحتمل أن البخارى أشار بهذه الترجمة إلى ضعف هذا الحديث المذكور<sup>(٣)</sup> " .<sup>(٤)</sup>

ثانيا : من شروط النسخ أن يكون الحديث الناسخ متأخرا عن الحديث المنسوخ لكنه قد ثبت انتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رحمة ربه في وقت كانت درعه فيه مرهونة في ثلاثين صاعا اشتراها نسيئة من يهودى . فقد روى الإمام البخارى عن عائشة - رضي الله

(١) ( الأرامل ) : يقول العلامة ابن منظور : " رجل أرمِل وامرأة أرملة محتاجة ، وهم الأرملة والأرامِل والأراملة " . ( لسان العرب المحيط ، مادة " رمل " ١ / ١٢٢٨ ) ، ( وانظر أيضا القاموس المحيط ، مادة " أرمِل " ٣ / ٣٩٨ ) .

(٢) كتاب البيوع ، باب في التشديد في الدين ، رقم الحديث ٣٣٢٨ ، ٩ / ١٩٤ ( ط . السلفية ) .

(٣) وترجمة البخارى هي : ( باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أو ليس بحضرتة ) ٥ / ٥٣ .

(٤) عمدة القارى ١٢ / ٢٢٥ ، وانظر أيضا فتح البارى حيث يقول الحافظ ابن حجر تعليقا على ترجمة البخارى : " كأنه يشير إلى ضعف ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا : لا اشترى ما ليس عندي ثمنه " . وهو حديث أخرجه أبو داود والحاكم من طريق سماك عن عكرمة عنه - رضي الله عنه - ففي حديث تفرد به شريك عن سماك واختلف في وصله وإرساله . ٥ / ٥٣ ؛

عنها - قالت : توفي النبي صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة <sup>(١)</sup> عند يهودى بثلاثين. يعني صاعا من شعير " .

فكيف يمكن أن يكون حديث ابن عباس رضي الله عنهما ناسخا لعمل له عليه الصلاة والسلام استمر حتى بعد انتقاله إلى رحمة ربه .

### المطلب الثاني :

#### نطاق الشراء بالنسيئة

إن نطاق الشراء واسع جدا . فقد ثبت شراء النبي صلى الله عليه وسلم نسيئة طعاما من يهودى وبعميرا من جابر رضي الله عنه <sup>(٢)</sup> .

إلى جانب هذا طلب النبي الكريم صلى الله عليه وسلم من يهودى أن يبيعه ثوبين نسيئة . فقد روى الإمام الترمذى عن عائشة رضي الله عنها <sup>(٣)</sup> قالت : " كان على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبان قطريان غليظان فكان إذا قعد فعرق ، ثقلا عليه . فقدم بز من الشام لفلان اليهودى . فقلت : لو بعثت إليه فاشترت منه ثوبين إلى الميسرة . فأرسل إليهم . فقال : قد علمت ما يريد . إنما يريد أن يذهب بمالى ، أو بدراهمي <sup>(٤)</sup> . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كذب قد علم أني من أتقاهم لله وآداهم <sup>(٥)</sup> للأمانة " .

---

(١) صحيح البخارى ، كتاب المغازى ، باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، رقم الحديث ٤٤٦٢ ، ١٥١/٨ .

(٢) انظر تخريج الحديث في ح ١ من هذه الصفحة .

(٣) انظر تخريج الحديث في ص ٤٤٨ من هذه الرسالة .

(٤) قطرى : بكسر القاف ضرب من البرود فيه حمرة وله أعلام وفيه بعض خشونة .

(٥) ( بز ) : ضرب من الثياب .

(٦) ( آداهم ) : بمد الألف أى أحسنهم وفاة .

(٧) جامع الترمذى ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل .

رقم الحديث ١٢١٣ ، ٥١٨/٣ ، ( ط . مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة

إضافة إلى ذلك ، ثبت شراء أحد الصحابة رضي الله عنهم ثمارا نسيئة فلم ينكر عليه الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام بل أمر المسلمين بالتصدق عليه حين كثر دينه . فقد روى الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال : <sup>(١)</sup> أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها ، فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : <sup>(٢)</sup> " تصدّقوا عليه " . فتصدق الناس عليه . فلم يبلغ ذلك وفا دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه : <sup>(٣)</sup> " خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك " .

وهكذا ثبت شراء طعام وثياب وبعير وثمار نسيئة بالسنة المطهرة ، ويجوز شراء غيرها نسيئة قياسا عليها . وبذلك وسعت الشريعة الإسلامية الفراء فرصة الشراء بالنسيئة بتوسيع نطاقه ، فيمكن للذين لا يملكون مالا نقدا كسب معيشتهم بشراء السلع نسيئة ثم بيعها ، ولا يحتاجون إلى الاقتراض بالربا .

### المطلب الثالث :

#### منع اتخاذ الشراء بالنسيئة وسيلة للتعامل الربوي

قد يتخذ بعض أصحاب النفوس المريضة لإباحة الشراء بالنسيئة وسيلة للتعامل الربوي فيبيعون سلعة بسعر نسيئة ثم يشترونها نقدا بسعر أرخص

وقال الترمذی : " حديث عائشة رضي الله عنها حديث حسن صحيح غريب ( المرجع السابق ٥١٨/٣ ) ، ورواه النسائي أيضا في سننه كتاب البيوع ، البيع إلى أجل المعلوم ، ٢٩٤/٧ ( المطبوع مع شرح السيوطي ) .

(١) ( في ثمار ابتاعها ) والمعنى أنه لحقه خسران بسبب آفة في ثمار اشتراها ولم ينقد ثمنها ( نقلا عن عون المعبود ٣٦٢/٩ - ٣٦٣ ) .

(٢) ( فكثر دينه ) أي فطالبه البائع بثلث تلك الثمرة ، وكذا طالبه بقية غرمائه وليس له مال يؤديه . ( المرجع السابق ٣٦٣/٩ ) .

(٣) صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب استحباب الوضع من الدين ، رقم

من المشترين ، سَدَّت الشريعة الإسلامية الغراء هذا الباب فمنعت من شراء سلعة بسعر أقل مما باعها به صاحبها نسيئة . فقد روى الإمام الدارقطني عن أبي إسحق السبيعي عن امرأته أنها دخلت على عائشة رضي الله عنها فدخلت معها أم ولد زير بن أرقم الأنصاري رضي الله عنه وامرأة أخرى فقالت أم ولد زيد بن أرقم : يا أم المؤمنين ! إني بعت غلاما من زيد ابن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة ، وإني ابتعته بستمائة درهم نقدا . فقالت لها عائشة رضي الله عنها : " بئس ما اشتريت وبئس ما شريت . إن جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بطل إلا أن يتوب " .<sup>(١)</sup>

فبينت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن شراء شخص سلعة بسعر أرخص مما باعها نسيئة سبب لإبطال الأعمال الصالحة . يقول الإمام الشوكاني تعليقا على الرواية المذكورة : " وفيه دليل على أنه لا يجوز لمن بباع شيئا بثمن نسيئة أن يشتريه من المشتري بدون ذلك الثمن نقدا قبل قبض الثمن الأول . وأما إذا كان المقصود التحيل لأخذ النقد في الحال ورد أكثر منه بعد أيام فلا شك أن ذلك من الربا المحرم الذي لا ينفع في تحليله الحيل الباطلة .... والصورة المذكورة هي صورة بيع العينة " .<sup>(٢)</sup>

ولا يقول قائل إن هذا مجرد رأى لعائشة رضي الله عنها لأنه لا يتصور من عائشة الصديقة رضي الله عنها الحكم ببطالان الجهاد بسبب عمل إلا إذا كان لديها مستند شرعي لذلك . وفي هذا الصدد يقول الشوكاني : " وليس في حديث الباب ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى

---

(١) سنن الدارقطني ، كتاب البيوع ، رقم الحديث ٢١٢ ، ٥٢/٣ . وأخرجه الإمام أحمد أيضا في مسنده ، وقال صاحب التنقيح : " لإسناده جيد ، وإن كان الشافعي لا يثبت مثله عن عائشة " . ( نقلا عن التعليق المغني على سنن الدارقطني ٥٣/٣ باختصار ) .  
(٢) نيل الأوطار ٣١٢/٥ ، وقد تكلمنا عن بيع العينة ببعض التفصيل في ص ١٢٦-١٢٨ من هذه الرسالة .

عن هذا البيع ولكن تصريح عائشة رضي الله عنها بأن مثل هذا الفعل موجب لبطلان الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على أنها قد علمت تحريم ذلك بنص من الشارع إما على جهة العموم كالأحاديث القاضية بتحريم الربا الشامل لمثل هذه الصورة أو على جهة الخصوص لحديث العينة الآتي . ولا ينبغي أن يُظنّ بها أنها قالت هذه المقالة من دون أن تعلم بدليل يدل على التحريم . لأن مخالفة الصحابي لرأى صحابي آخر لا يكون من الموجبات للإحباط .<sup>(١)</sup>

#### المطلب الرابع :

#### ضمانات لاسترداد حق صاحب السلعة

قد يحاول بعض الناس اتخاذ الشراء بالنسيئة ذريعة لأكل أموال الناس ظلماً . يشترون السلع بالنسيئة ثم يبدلون أقصى جهودهم ليهضم مستحقات أصحاب السلع . شرع الإسلام ضمانات لاسترداد حقوق أصحاب السلع إليهم كي يستمروا في بيع سلعهم نسيئة مطمئنين على أموالهم فيبقى باب الشراء بالنسيئة مفتوحاً يجد الناس فيه ما يعينهم على كسب معيشتهم من غير اللجوء إلى الاقتراض بالربا .

والضمانات التي شرعها الإسلام لاسترداد حق صاحب السلعة هي عين ما شرعت لاسترداد مال الدائن . وقد بينها بتوفيق من الله تعالى في الفصل المتعلق بالقرض الحسن في هذه الرسالة .<sup>(٢)</sup>

---

(١) نيل الأوطار ٣١٧/٥ .

(٢) انظر ص ٢٥٦ - ٢٦٥ من هذه الرسالة .

## المبحث الثاني :

### السَّكْم

من التدابير التي قدّسها الإسلام للوقاية من الاقتراض بالربا لأهداف استثمارية أن أباح عقد اتفاق على بيع شيء غير موجود وقت العقد عند البائع . وبذلك ، يتمكن المحتاجون إلى المال - من أصحاب الأراضي والبساتين والصانع لتدبير نفقاتها - من الحصول على المال بعقد اتفاق على بيع منتجاتهم قبل الانتاج ، كما يتمكن الآخرون من الاتجار من غير أن يكون لديهم رأس مال للتجارة .

ولم يقتصر الإسلام على إباحة عقد هذا الاتفاق بل وسّع نطاقه ، وبيّن العلماء شروطه كي يقلّ احتمال النزاع بين طرفي العقد ويستمرّ الناس في التعامل بهذا العقد الذي يساعدهم على الابتعاد عن التعامل الربوي .

وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق من الله الحكيم في هذا المبحث تحت

العناوين التالية :

- أ ( التعريف بالسَّكْم .
  - ب ( السند الشرعي للسَّكْم .
  - ج ( نطاق السَّكْم .
  - د ( شروط السَّكْم .
- مخصّصين لكل منها مطلباً مستقلاً .



## المطلب الأول :

### التعريف بالسلم

#### السلم لفظة :

السلم في اللغة بمعنى السلف . يقول العلامة ابن منظور : " السلم بالتحريك السلف . وأسلم في الشيء سلم وأسلم بمعنى واحد والاسم <sup>(١)</sup> السلم " . كما يقول مجد الدين الفيروز آبادي : " السلم بالتحريك السلف " <sup>(٢)</sup> .

#### السلم اصطلاحاً :

عرّف العلماء السلم بتعريفات عديدة . يقول الإمام ابن قدامة فـي تعريفه : " هو أن يسلم عوضاً حاضراً في عوض موصوف في الذمة إلى أجل " <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> ويسمى السلم سلفاً أيضاً لكن السلم - كما يقول الماوردي - لفظة أهل الحجاز والسلف لفظة أهل العراق .

أما الاسم الخاص بهذا الباب فهو السلم لأن السلف يطلق على السلم وعلى القرض أيضاً - يقول ابن الأثير : " السلم والسلف واحد . يقال سلم وأسلم بمعنى ، إلا أن السلف يكون أيضاً قرضاً " <sup>(٦)</sup>

#### سبب التسمية :

يسمى سلماً لتسليم الثمن في المجلس ، ويسمى سلفاً لتقديم رأس المال

(١) لسان العرب المحيط ، مادة سلم ، ١٩٣/٢ .

(٢) القاموس المحيط ، مادة السلم ، ١٣١/٤ .

(٣) المغني ٣٠٤/٤ .

(٤) المرجع السابق ٣٠٤/٤ .

(٥) انظر فتح الباري ٤٢٨/٤ .

(٦) جامع الأصول ٥٨٨/١ ، وانظر أيضاً تفسير القرطبي ٣٧٩/٣ ، وشرح

سلفا قبل استلام السلعة . وفي هذا الصدد يقول الإمام النووي : " سمي<sup>(١)</sup> سلما لتسليم رأس المال في المجلس ، وسمي سلفا لتقديم رأس المال " .

### أركان السلم :

للسلم أربعة أركان وهي :

- ١- السلم - بكسر اللام - وهو صاحب المال الذي يدفع الثمن ويسمى رب السلم أيضا .
- ٢- السلم إليه : وهو صاحب السلعة المؤجلة ؛
- ٣- السلم فيه : وهو السلعة التي يتم العقد عليها .<sup>(٢)</sup>
- ٤- رأس مال السلم : وهو ثمن السلعة .

### السلم والقرض :

يتفق السلم والقرض في أن كل واحد منهما إثبات مال في الذمة بمذول في الحال . وفي هذا الصدد يقول الإمام النووي : " قال أصحابنا : ويشترك السلم والقرض في أن كل منهما إثبات مال في الذمة بمذول في الحال " .

ويختلفان في أن القرض لا يكون إلا في نوع بنوعه ، وأما السلم فيكون في نوع بنوعه ونوع آخر . وفي هذا الصدد يقول الإمام ابن حزم : والفرق بين السلم والقرض أن السلم يكون في نوع بنوع آخر وفي نوع بنوعه ، ولا يكون القرض إلا في نوع بنوعه ، ولا بد " .<sup>(٤)</sup>

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٤١/١١ . (٢) انظر فقه السنة ٣/١٢٢ .

(٣) المرجع السابق ٤١/١١ -

(٤) المحلى ٥٠٣/٩ ، مسألة ١٤٨٠ باختصار .

## المطلب الثاني :

### السند الشرعي للسلم

نصوص دالة على شرعية السلم :

(١) ثبتت مشروعية السلم بالكتاب والسنة . أما الكتاب فيقول الله تعالى :  
( يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ) .  
(٢)

وذكر العلماء في سبب نزول الآية أن أهل المدينة كانوا يتعاملون بالسلم قبل هجرة النبي الكريم عليه الصلاة والسلام إليهم ، فأقرهم الله تعالى عليه وأمرهم بالكتابة . نقل الإمام الحاكم في هذا الصدر قول ابن عباس رضي الله عنهما حيث قال رضي الله عنه : " أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في الكتاب وأذن فيه . قال الله عز وجل : ( يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ) الآية " .  
(٣)

ويقول الإمام القرطبي في شرح كلام ابن عباس رضي الله عنهما : " معناه أن سلم أهل المدينة كان سبب الآية . ثم هي تتناول جميع المداينات  
(٤) إجماعاً " .

(١) انظر الهداية حيث يقول صاحبه : " السلم عقد مشروع بالكتاب والسنة

٩١/٣ ط . باكستان ) .

(٢) سورة البقرة / الآية ( ٢٨٢ )

(٣) المستدرک علی الصحیحین ، کتاب التفسیر ، سورة البقرة ، ٢٨٦/٢ ،

وقال الإمام الحاکم : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم

يخرجاه " . ويقول الحافظ ابن حجر : " وأخرجه أيضا الشافعي

ثم البيهقي ، وهو عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة والطبراني " .

( الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٩١/٣ ) ( ط . باكستان )

وأما البيهقي فقد أخرجه في السنن الكبرى ، جامع أبواب السلم ،

باب جواز السلف المضمون بالصفة ، ١٨/٦ .

(٤) تفسير القرطبي ٣٢٢/٣ .

وأما السنة فقد روى الإمام البخارى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة والناس يسلفون فسي<sup>(١)</sup> الثمر العام والعامين - أو قال عامين أو ثلاثة - شك اسماعيل . فقال من سلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم " .<sup>(٢)</sup>

فأقر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أهل المدينة على التعامل بالسلم إلا أنه أمرهم بالسلف في كيل معلوم ووزن معلوم . واستمر أصحابه عليه الصلاة والسلام في التعامل به في عصره وبعده أيضا . فقد روى الإمام البخارى عن شعبة قال : " أخبرني محمد أو عبدالله بن أبي الجالد قال : " اختلف عبدالله بن شداد بن الهاد وأبو بردة في السلف ، فبعثوني إلى ابن أبي أوفى رضي الله عنه فسأله فقال : " إنا كنا نسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - في الحنطة والشعير والزبيب والتمر " . وسألت ابن أبيزى فقال مثل ذلك " .<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>

#### لإجماع المسلمين على جوازه :

وقد أجمع المسلمون على جوازه . نقل ابن قدامة عن ابن المنذر قوله " أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز " .<sup>(٥)</sup>

#### القياس على الشراء بالنسيئة يقتضي جوازه :

ثم إن القياس على الشراء بالنسيئة يقتضي جواز السلم . وذلك لأن المبيع أحد عوضى العقد كالثمن ، وجواز كون الثمن في الذمة يقتضي

---

(١) إسماعيل : هو أحد رواة الحديث .

(٢) صحيح البخارى ، كتاب السلم ، باب السلم في كيل معلوم ، رقم الحديث ٢٢٣٩ ، ٤٢٨/٤ .

(٣) ابن أبيزى : هو عبد الرحمن الخزاعي أحد صفار الصحابة ( نقلنا عن فتح البارى ٤/٣٠ ) .

(٤) صحيح البخارى ، كتاب السلم ، باب في وزن معلوم ، رقم الحديث

قياسا جواز كون المبيع في الذمة . وفي هذا الصدد يقول الإمام ابن قدامة : " ولأن المثلث في البيع أحد عوضي العقد ، فجاز أن يثبت في الذمة كالثلثين " .<sup>(١)</sup>

#### في إباحة السلم دفع حاجة الناس :

إضافة إلى ذلك ، في إباحة السلم دفع حاجة الناس : حاجة أصحاب الأراضي والمصانع الذين لا يملكون الأموال النقدية لتدبير نفقاتها ، وحاجة أصحاب الأموال الذين يرغبون في شراء السلع والثمرة . وفي هذا الصدد يقول الإمام القرطبي : " وأرخص في السلم ، لأن السلم لما كان بيع معلوم في الذمة ، كان بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين ؛ فلن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري الثمرة ، وصاحب الثمرة محتاج إلى ثمنها قبل إبانها لينفقه عليها . فظهر أن بيع السلم من المصالح الحاجية وقد سماه الفقهاء بيع المعاويج " .<sup>(٢)</sup>

#### المراد من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك :

ولا يقول قائل إن إباحة السلم يخالف ما رواه الإمام الترمذى عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال : " نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أبيع ما ليس عندي " .<sup>(٣)</sup>

وذلك لأن المراد بالحديث - والله أعلم بالصواب - النهي عن بيع عين معينة . ولهذا علق الإمام البغوى على الحديث المذكور بقوله : " هذا

(١) المغني ٣٠٤/٤ - ٣٠٥ .

(٢) تفسير القرطبي ٣٧٩/٣ ، وانظر أيضا المغني ٣٠٥/٤ .

(٣) الجامع للترمذى ، أبواب البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده ، رقم الحديث ١٢٥١ ، ٤٣١/٤ ( ط . السلفية بالمدينة المنورة ) وقال الإمام الترمذى : " هذا حيث صحيح " . ( المرجع السابق )

(١)

في بيع الأعيان دون بيع الصفات .

أو المراد من النهي ، النهي عن بيع شيء لا يقدر على تسليمه .  
وفي هذا الصدر يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : ولما أن يراد به بيع  
مالا يقدر على تسليمه وإن كان في الذمة ، وهذا أشبه . فيكون قد  
ضمن له شيئا لا يدري هل يحصل أو لا يحصل . فأما السلم فإنه دين  
من الديون وهو كالابتياح بثمن مؤجل<sup>(٢)</sup> .

### المطلب الثالث :

### نطاق السلم

#### الإجماع على جواز السلم في المكيلات والموزونات :

أجمع العلماء على جواز السلم في المكيلات والموزونات . يقول ابن رشد<sup>(٣)</sup>  
" أما محله فلأنهم أجمعوا على جوازه في كل ما يكال أو يوزن " . واستدلوا  
على ذلك بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : " إن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال : " من أسلف فلا يسلف إلا في كيل معلوم ، ووزن معلوم " .<sup>(٤)</sup>

#### اختلاف فيما عدا المكيلات والموزونات :

ثم اختلف العلماء في جوازه فيما عدا المكيلات والموزونات . فقال  
داود وابن حزم وجماعة من أهل الظاهر : أنه لا يجوز إلا في المكيلات  
والموزونات . وقال الجمهور بجوازه في سائر العروض التي تنضبط بالصفة  
والعدد . وفي هذا الصدر يقول ابن رشد : " وأما سائر ذلك من

(١) شرح السنة للإمام البغوي ١٤٠/٨ ، وانظر أيضا مجموع فتاوى

شيخ الإسلام ابن تيمية ٥٢٩/٢٠ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥٣٠/٢٠ باختصار .

(٣) بداية المجتهد ٢٠١/٢ .

العروض والحيوان فاختلغوا فيها، فمنع ذلك داود وطائفة من أهل الظاهر مصيرا إلى ظاهر هذا الحديث، والجمهور على أنه جائز في العروض التي تنضبط<sup>(١)</sup> بالصفة والعدد .

#### مناقشة الأدلة مع الترجيح :

يقول الإمام ابن حزم مستدلا على منع لإباحة السلم فيما عدا المكيلات والموزونات من حديث ابن عباس رضي الله عنهما : فهذا منع السلف وتحريمه<sup>(٢)</sup> البتة إلا في مكيل أو موزون .

وأجاب الجمهور أن المراد من الحديث الشريف إذا أسلتم في مكيل فليكن كيـله معلوما ، وإذا أسلفتم في موزون فليكن وزنه معلوما . وفي هذا يقول الإمام النووي : " ومعنى الحديث أنه إن أسلم في مكيل فليكن كيـله معلوما ، وإن كان في موزون فليكن وزنه معلوما " .<sup>(٣)</sup>

واستدل الجمهور على إباحة السلم فيما عدا المكيلات والموزونات بأن السلم أبيع لحاجة الناس ، وحاجة الناس قائمة إلى ما عدا المكيلات والموزونات كحاجتهم إلى المكيلات والموزونات .

وإن المهم أن ترتفع الجهالة عن المبيع ، وهذا ممكن في بعض الأشياء من غير ذكر الكيل والوزن . فمثلا يمكن ضبط المذروعات بذكر الذرع والصفة والصنعة ، وضبط المعدودات بذكر العدد والصفة والصنعة وفي هذا الصدد يقول برهان الدين المرغيناني : " وكذا في المذروعات ( أي يجوز السلم فيها ) لأنه يمكن ضبطها بذكر الذرع والصفة والصنعة ولا بد منها لترتفع الجهالة فيتحقق شرط صحة السلم ، وكذا فـي

(١) بداية المجتهد ٢/٢٠١ .

(٢) المحلى ١٠/٤٦١ مسألة ١٦١٣ .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ١١/٤١ .

(١)  
المعدودات التي لا تتفاوت .

وقد ذكر عن بعض الصحابة رضي الله عنهم والتابعين جواز السلم نصا  
 فيما عدا المكيلات والموزونات . فعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال  
 في السلم في الكرابيس : إذا كان في ذرع معلوم إلى أجل معلوم فلا بأس .  
 (٢) (٢)

وروى الحافظ ابن أبي شيبة عن إبراهيم قال : " كان ابن سمود رضي الله عنه لا يرى بالسلم في كل شيء بأسا إلى أجل معلوم ما خلا <sup>(٤)</sup> الحيوان " .

وروى الحافظ ابن أبي شيبة أيضا عن سعيد بن المسيب قال: "لابأس  
 في السلم في الثياب ، نزع معلوم إلى أجل معلوم " .<sup>(٥)</sup>

الاختلاف في تحديد الأشياء التي يجرى فيها السلم :

ثم اختلف الجمهور في تحديد الأشياء التي تنضبط بالصفات . يقول ابن رشد : " واختلفوا من ذلك فيما ينضبط ما لا ينضبط بالصفة . فمن ذلك الحيوان والرقيق ، فذهب مالك والشافعي والأوزاعي والليث إلى أن السلم فيهما جائز . وهو قول ابن عمر رضي الله عنهما من الصحابة . وقال أبو حنيفة والثوري وأهل العراق : " لا يجوز السلم في الحيوان " . وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه . وعن عمر رضي الله عنه في ذلك قولان .<sup>(٦)</sup>

(۱) الهدایة ۹۲/۳ ( ط . باکستان ) .

(۲) الکرابییس : جمع کرباس وهو نسیج خشن .

(٣) انظر البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب البيوع ، باب السلف فـ في  
الحنطة والشعير والزبيب والزيت والثياب وجميع ما يضبط بالصفة ، ٢٦/٦  
ورواه أيضا ابن أبي شيبة في المصنف ، كتاب البيوع والأقضية ، فـ في  
السلم بالثياب ، رقم الحديث ١٤٥١ ، ٣٨٩/٦ .

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب البيوع والأقضية ، في السلم بالثياب ،  
رقم الحديث ١٤٥٢ ، ٣٨٩/٦ .

(٥) المرجع السابق ، رقم الرواية ١٤٤٦ ، ٣٨٦/٦٤ .

(٦) بداية المجتهد ٢٠١/٢ ، وانظر أيضا شرح السنة للبعوي ٢٤/٨ ،



واستدل المجيزون بما رواه الإمام أبو داود عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشاً .  
فنفدت الإبل . فأمره أن يأخذ في قلاص الصدقة ، فكان يأخذ البعير<sup>(١)</sup>  
بالبعيرين إلى إبل الصدقة " .<sup>(٢)</sup>

كما استدلووا باستقراض النبي صلى الله عليه وسلم الحيوان . فقالوا :  
يقاس جواز السلم على جواز القرض لأن في كل واحد منهما إثبات مال في  
الذمة لمبدول في الحال . وفي هذا الصدر يقول الشريفي : " يصح  
السلم في الحيوان لأنه ثبت في الذمة قرضاً في خبر سلم ، ففيه أنه

- 
- (١) قلاص : جمع قلوص وهو الفتى من الإبل .  
(٢) سنن أبي داود ، كتاب البيوع ، باب في الرخصة في ذلك ، رقم  
الحديث ٣٣٤١ ، ٢٠٦/٩ - ٢٠٧ .  
يقول الحافظ المنذرى : " في إسناده محمد بن إسحق . وقد اختلف  
أيضاً على محمد بن إسحق في هذا الحديث . ذكر ذلك البخاري  
وغيره " . ( مختصر سنن أبي داود للمنذرى ٢٩/٥ ) . ويقول  
الشوكاني : " حديث ابن عمرو رضي الله عنهما في إسناده محمد بن  
إسحق وفيه مقال معروف ، وقوى الحافظ في الفتح إسناده . وقال  
الخطابي : " في إسناده مقال " . ولعله يعني من أجل محمد بن  
إسحق ولكن رواه البيهقي في سننه من طريق عمرو بن شعيب عن  
أبيه عن جده " . ( نيل الأوطار ٣١٥/٥ ) .  
ونقل الإمام ابن القيم كلام البيهقي حيث قال : " واحتج أصحابنا  
بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو " . ثم  
قال البيهقي بعد ذكر نص الحديث : " وهذا غير حديث محمد بن  
إسحق فإنه يرويه عن يزيد بن أبي حبيب عن سلم بن جبير عن أبي  
سفیان عن عمرو بن حريث عن عبدالله بن عمرو " . ( نقلاً عن شرح  
الحافظ ابن القيم لسنن أبي داود ، ٢٠٧/٩ ، المطبوع مع عون المعبود  
ط . السلفية المدينة المنورة ) .

(٣) أما اقتراض النبي صلى الله عليه وسلم الحيوان فقد روى الإمام مسلم  
عن أبي رافع رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف  
من رجل بكراً " . صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب من استسلف شيئاً  
فقضى خيراً منه ، رقم الحديث ١٦٠٠ ، ١٢٢٤/٣ .

صلى الله عليه وسلم اقترض بكرا ، فقيس على القرض السلم ، وعلى البكر  
(١)  
غيره من سائر الحيوان " .

واستدل المانعون بما رواه الإمام أبو داود عن الحسن عن سمرة  
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان  
(٢)  
نسيئة " .

وأجاب المجيزون عن الحديث بأنه على ثبوت فرض صحته يكون النهي  
إذا كان هناك نسيئة من الطرفين ، وأما السلم فليس فيه النسيئة إلا من  
طرف واحد . وفي هذا الصدد يقول الخطابي : وجهه عندي : أن يكون  
لنما نهى عما كان منه نسيئة في الطرفين فيكون من باب الكالي " بالكالي " <sup>(٣)</sup>  
بدليل حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما الذي يليه " .

واستدل المانعون أيضا بما روى الإمام الدارقطني عن ابن عباس  
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن السلف في  
(٤)  
الحيوان " .

وقال المجيزون إنه لا يصح الاستدلال بهذا الحديث لعدم ثبوته .

- (١) مغني المحتاج ١١٠/٢ .  
(٢) سنن أبي داود ، كتاب البيوع ، باب في الحيوان بالحيوان نسيئة ،  
رقم الحديث ٣٣٤٠ ، ٢٠٥/٩ . ويقول الحافظ المنذرى عن الحديث  
الشريف : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى :  
" حسن صحيح " . وسمع الحسن عن سمرة صحيح . هكذا قال علي  
ابن المديني . هذا آخر كلامه . وقال الشافعي : " وأما قولهم  
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة " <sup>(٣)</sup>  
فهذا غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ( مختصر سنن  
أبي داود للمنذرى ٢٧/٥ ) .  
وقال الخطابي : " والحسن عن سمرة مختلف في اتصاله عند أهل  
الحديث " ( معالم السنن ٧٥/٣ ) ، ونقل الإمام ابن القيم  
كلام البيهقي حيث قال : " أكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن عن  
سمرة في غير حديث العقيقة " ( شرح ابن القيم لسنن أبي داود  
المطبوع مع عون المعبود ٢٠٥/٩ ) .

فقد قال الحافظ ابن حجر عن الحديث : " في إسناده إسحاق بن إبراهيم بن جوتي وقد قال الحاكم : " أحاديثه موضوعة " . ثم غفل وأخرج حديثه في المستدرک <sup>(١)</sup> .

ومهما يكن الأمر بالنسبة لجواز السلم في الحيوان فلن نطاق السلم فيما عدا الحيوان واسع جدا حيث إن ما اتفق الجمهور على انضباط صفاته كثير جدا . فيجوز في الكميات والموزونات والمذروعات والمعدودات والمخترعات الحديثة من وسائل النقل والحمل وآلات الحرب والزراعة ، ووسائل التبريد والتسخين ، ومكائن مختلفة للإنتاج حيث يمكن انضباطها كلها بالأوصاف التي لا تترك احتمال الجهالة فيها .

وهكذا قدم الإسلام بتوسيع نطاق السلم فرصة كبيرة للحصول على المال من غير اللجوء إلى الاقتراض بالربا .

### المطلب الرابع :

### شروط السلم

حيث إن السلم بيع موصوف في الذمة يُسَلَّم فيه المبيع بعد فترة من العقد ، لذا تكثر احتمالات النزاع بين الطرفين . فاشتطت الشريعة الإسلامية الفراء شروطا للسلم، وبينها العلماء لدفع تلك الاحتمالات . وبعض تلك الشروط تتعلق بالمسلم فيه ، كما أن منها ما يتعلق برأس مال السلم وسنذكر تلك الشروط بتفصيل ملائم في هذا المقام .

---

(١) الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٩٣/٣ ( المطبوع مع الهداية ط . باكستان ) ، وانظر أيضا التعليق المغني على سنن الدارقطني حيث نقل صاحبه فيه كلام ابن حبان عن إسحاق بقوله : " منكر الحديث جدا ، يأتي عن الثقات بالموضوعات ، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب " . ( ٧١/٣ - ٧٢ ) .

أ ( الشروط المتعلقة بالمسلم فيه :

من الشروط المتعلقة بالمسلم فيه :

أولا : كونه ما ينضبط بالصفات :

يشترط أن يكون المسلم فيه ما ينضبط بالصفات . وفي هذا الصدد يقول الإمام ابن قدامة :

أحدها: ( أحد شروط السلم ) أن يكون المسلم فيه ما ينضبط بالصفات التي يختلف الثمن باختلافها ظاهرا <sup>(١)</sup> . وأما الذي لا ينضبط بالصفات فلا يجوز السلم فيه . لأن بيعه بيع المجهول . يقول الشيرازي " وأما مالا يضبط بالصفة فلا يجوز السلم فيه لأنه يقع البيع فيه على مجهول <sup>(٢)</sup> ، وبيع المجهول لا يجوز " .

ثانيا : وصفه في العقد بالوصف المميز :

يشترط أيضا أن يوصف الشيء المسلم فيه في العقد على وجه يتميز بذلك الوصف عن غيره . يقول الإمام الشوكاني : " إنه وقع الإجماع على اشتراط معرفة صفة الشيء المسلم فيه على وجه يتميز بتلك المعرفة <sup>(٣)</sup> عن غيره " .

وقد ذكر العلماء كيفية وصفه فقالوا : " يذكر جنسه ونوعه وصفته فيقال لبیان جنسه قمح أو شعير ، ولبيان نوعه أنه بعلي أو سقسي <sup>(٤)</sup> ولبيان صفته أنه جيد أو متوسط أو ردي " .

وليس من الوصف المطلوب تعيين المسلم فيه من أنه من بستان

(١) المغني ٣٠٥/٤ .

(٢) المهذب للشيرازي ١٢٧/١٢ .

(٣) نيل الأوطار ٣٤٤/٥ .

(٤) انظر المجموع شرح المهذب ١٢٢/١٢ .

فلان أو زرع فلان ، بل إن هذا التعيين منهي عنه ، لأن البستان المخصوص أو الزرع المخصوص قد لا يثمر أو ينتج فيؤدي هذا إلى نزاع بين الطرفين . روى الإمام ابن ماجة عن عبدالله بن سلام رضي الله عنه قال : " جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن بني فلان أسلموا ( لقوم من اليهود ) وإنهم قد جاعوا . فأخاف أن يرتدوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " من عنده ؟ فقال رجل من اليهود عندي كذا وكذا ( لشيء قد سماه ) أراه قال : ثلاثمائة دينار بسعر كذا وكذا من حائط بني فلان . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " بسعر كذا وكذا إلى أجل كذا وكذا ، وليس من حائط بني فلان " .<sup>(١)</sup>

وهذا الحديث ، وإن كان العلماء قد تكلموا في إسناده إلا أنهم اتفقوا على مدلوله . يقول الإمام ابن قدامة : " ولا يجوز أن يسلم فسي ثمرة بستان بعينه ، ولا قرية صغيرة لكونه لا يؤمن من تلفه وانقطاعه قال ابن المنذر : " لإبطال السلم إذا أسلم في ثمرة بستان بعينه كالإجماع من أهل العلم ، ومن حفظنا عنه ذلك : الثوري ومالك والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وإسحق " .<sup>(٢)</sup>

### ثالثا : ذكر وزنه أو كيله أو عدده :

ومن شروطه أن يذكر وزن السلم فيه إن كان من الموزونات ، وكيـله

(١) سنن ابن ماجة ، كتاب التجارات ، باب السلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم ، رقم الحديث ٢٢٨١ ، ٢/٧٦٥ - ٧٦٦ . وقال الشيخ الألباني : " وهذا إسناد ضعيف " ( نقلا عن إرواء الغليل ٢١٩/٥ ) وأخرج الإمام الحاكم هذا الحديث باختلاف في اللفظ في المستدرک علی الصحیحین ٦٠٤/٢ - ٦٠٥ .

(٢) المغني ٣٢٥/٤ ، وانظر أيضا الهداية ٩٤/٣ - ٩٥ ، وفتح الباري ٤٣٣/٤ .

إن كان من الكميات ، وعدده إن كان من المعدودات ، وأذرعـه  
إن كان من المذروعات . يقول الإمام ابن قدامة : " الشرط الثالث :  
هو معرفة مقدار السلم فيه بالكيل إن كان مكيلا ، وبالوزن إن كان  
موزونا ، وبالعدد إن كان معدودا " . <sup>(١)</sup> وقد ورد في حديث ابن  
عباس رضي الله عنهما أمر النبي صلى الله عليه وسلم : " من أسلف  
فلا يسلف إلا في كيل معلوم ووزن معلوم " . <sup>(٢)</sup> وغير الكميات والموزونات  
يقاس عليهما في ضرورة تحديده بمعيار معروف بالعدد أو بالأذرع أو غير  
ذلك .

#### رابعا : تحديد أجل معلوم لتسليمه :

ويشترط أيضا أن يحدد لتسليم السلم فيه أجل معلوم . يقول تعالى :  
( يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ) <sup>(٣)</sup>  
فبين سبحانه أن المداينة إلى أجل مسمى . نقل الإمام القرطبي  
قول ابن المنذر في تفسير الآية : " دل قول الله تعالى ( إلى أجل  
مسمى ) على أن السلم إلى الأجل المجهول غير جائز " . <sup>(٤)</sup> وأكد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك أيضا . فقد روى الإمام  
البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " قدم النبي صلى الله  
عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثار السنتين والثلاث ، فقال :  
" أسلفوا في الثار في كيل معلوم إلى أجل معلوم " . <sup>(٥)</sup>

(١) المغني ٣١٨/٤ .

(٢) انظر تخريج الحديث في ص ٤٦٠ من هذه الرسالة .

(٣) سورة البقرة / الآية ( ٢٨٢ ) .

(٤) تفسير القرطبي ٣٢٨/٣ .

(٥) صحيح البخاري ، كتاب السلم ، باب السلم إلى أجل معلوم ، رقم

الحديث ٢٢٥٣ ، ٤٣٤/٤ .

وروى الإمام البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : " لا سلف  
إلى العطاء ولا إلى الحصاد ولا إلى الأندر <sup>(١)</sup> ولا إلى العَصِير <sup>(٢)</sup> ،  
واضرب له أجلا .

خامسا : وجوده عند محل الأجل :

ومن شروط السلم أن يكون السلم فيه موجودا عند محل الأجل . يقول  
الإمام ابن قدامة : الشرط الخامس : هو كون السلم فيه عام الوجود  
في محله ، ولا نعلم فيه خلافا . وذلك لأنه إذا كان كذلك أمكن  
تسليمه عند وجوب تسليمه . وإذا لم يكن عام الوجود لم يكن موجودا  
عند المحل بحكم الظاهر فلم يمكن تسليمه . فلم يصح بيعه لأن السلم  
احتمل فيه أنواع من الغرر للحاجة فلا يحتمل فيه غرر آخر لثلا يكثُر  
الغرر فيه . <sup>(٣)</sup>  
١- لا يشترط وجوده من حين العقد إلى حين المحل :

ولا يشترط أن يكون السلم فيه موجودا من حين العقد إلى حين  
المحل عند الجمهور خلافا لأبي حنيفة رحمه الله تعالى الذي يشترط  
ذلك . <sup>(٤)</sup> واستدل الجمهور بأن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر أهل  
المدينة بالسلف في كيل معلوم ووزن معلوم ، لم يشترط عليه الصلاة  
والسلام استمرار وجود الثمر الذي كانوا يسلفون فيه لمدة سنتين أو ثلاث  
ولو كان استمراره شرطا لصحة السلم لكان قد ذكر عليه الصلاة والسلام .  
وفي هذا الصدد يقول الإمام البخوي : " وفي الحديث دليل على أن

(١) الأندر : البيدر وهو الموضع الذي يداس فيه الطعام بلغة الشام .  
(٢) السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب البيوع ، باب لا يجوز السلف حتى يكون  
بشئ معلوم في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل ، ٢٥/٦ .  
وقال الشيخ الألباني : " هذا سند صحيح " . ( إرواؤه الغليل  
٢١٢/٥ ) .

(٣) المغني ٣٢٥/٤ باختصار ، وانظر أيضا المذهب للشيرازي ١٤٧/١٢ .

(٤) انظر الهداية ٩٣/٣ . ( ط . باكستان ) .

وما يلاحظ أن عدم اشتراط استمرار المبيع من حين العقد إلى حين  
المحل باسم نطاق السلم ، من ذلك تكثر في المصطلح في اللغة

السلم يجوز فيما يكون منقطعاً في الحال إذا ضرب له أجلاً يوجد فيه غالباً ، أو يكون موجوداً في الحال، وينقطع قبل المحل ، ثم يوجد عند المحل ، لأن الشمر اسم للرطب واليابس في قول أكثر أهل العلم وعند بعض أهل اللغة : اسم للرطب لا غير ، وعليه يدل الحديث في النهي عن بيع الشمر بالتمر ، أراد به بيع الرطب باليابس ، ثم أجاز السلم في الشمر السنتين والثلاث ، ومعلوم أن الرطب منها ينقطع (١) في أثناء السنة ، ولا يوجد إلا في وقت معلوم منها " .

وقد استدلل الحنفية بما روى الإمام أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً أسلف رجلاً في نخل ، فلم تخرج تلك السنة شيئاً فاختصا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " بما [بم] (٢) تستحل ماله ؟ أردد عليه ماله " . ثم قال : " لا تسلفوا في النخل (٣) حتى يبدو صلاحه " .

(١) شرح السنة ١٢٥/٨ . وانظر أيضاً السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب البيوع ، حيث استنبط الإمام البيهقي من الحديث جواز السلم في الشيء الذي لا يكون موجوداً وقت العقد ويؤب على الحديث بقوله : " باب السلف في الشيء ليس في أيدي الناس إذا شرط محله فسي وقت يكون موجوداً فيه " . ١٩/٦ .

(٢) في نسخة أخرى هكذا . وهو الصواب حيث يجب حذف ألف " ما " الاستفهامية وإبقاء الفتحة إذا سبقت بحرف جر نحو قوله تعالى : ( فناظرة به يرجع المرسلون ) سورة النمل / الآية ٣٥ ، وقوله تعالى : ( فيم أنت من ذكراها ) سورة النازعات / الآية ٤٣ ، وقوله تعالى : ( لم تقولون مالا تفعلون ) سورة الصف / الآية ٢ . يقول ابن بري " وتجي " ما الاستفهامية محذوفة إذا ضمت إليها حرفاً جارياً ( لسان المحيط ، مادة " ما " ٤٢٦/٣ .

أيضاً مختار الصحاح ، مادة " ما " ص ٤٤٨ ) .  
(٣) سنن أبي داود ، باب في السلم في ثرة بعينها ، رقم الحديث ٣٤٥٠ ، ٣٥٢/٩ ( ط . السلفية ) .

قال الحافظ المنذرى : " في إسناده رجل مجهول " ( مختصر سنن أبي داود للمنذرى ١١١/٥ ) وذلك لأن أبا داود قال حدثنا محمد ابن كثير أنبأنا سفيان عن أبي إسحاق عن رجل نجراني عن ابن عمر رضي الله عنهما ، ورواه أيضاً الإمام البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب البيوع ، باب لا يحوز السلف حتى يكون بصفة معلومة لا تتعلق بعين ،



وأجاب الجمهور أنه لا يصح الاستدلال بهذا الحديث لأن في  
إسناده رجلا مجهولا .

وعلى فرض ثبوت الحديث يحمل على بيع الأعيان دون السلم . فقد  
نقل الشيخ سهارنفوري الحنفي عن الشيخ محمد إسحق الدهلوي قوله  
( لا تبيعوا ثمر النخل حتى يبدو صلاحه ) كأنه حكم آخر غير حكم  
السلم <sup>(١)</sup> . لا يُشترط وجود الأصل عند السلم إليه :  
٢-

إلى جانب هذا ، لا يُشترط أيضا وجود الأصل عند السلم إليه  
وذلك لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يسلفون الأنباط في الحنطة  
والشعير والزيت ، ولم يكونوا يستفسرونهم عن وجود أصولها لديهم ،  
ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك . فقد روى الإمام البخاري  
عن محمد بن أبي المجالد قال : بعثني عبدالله بن شداد وأبو بردة  
إلى عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنهما فقالا : " سله هل كان أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يسلفون  
في الحنطة ؟ " قال عبدالله : " كما نسلف نبيط أهل الشام في  
الحنطة والشعير والزيت في كيل معلوم إلى أجل معلوم " . قلت :  
" إلى من كان أصله عنده ؟ " قال : " ما كما نسألهم عن ذلك " .  
ثم بعثاني إلى عبدالرحمن بن أبي أبزى فسألته ، فقال : " كان  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسلفون على عهد النبي صلى الله

(١) بذل المجهود ١٤٦/١٥ .

(٢) نبيط : بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية ، وهم قوم من العرب  
دخلوا في العجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت أسنتهم ، وكان  
الذين اختلطوا بالمعجم منهم ينزلون البطائح بين العراقيين ، والذين  
اختلطوا بالروم ينزلون في بوادي الشام ، ويقال لهم النبط ( بفتحتين )  
والأنباط .

وقيل : سمو بذلك لمعرفتهم بأنباط الماء أي استخراجهم لكثرة  
معالجتهم الفلاحة . ( نقل عن فتح الباري ٤/٤٣١ ) .

عليه وسلم ولم نسألهم : " ألهم حرث أم لا " <sup>(١)</sup> .

وسا يلاحظ أن عدم اشتراط وجود الأصل لدى المسلم إليه يمكن غير أصحاب الأراضي والبساتين والمصانع من الاتجار من غير أن يكون لديهم رأس مال للتجارة .

سادسا : تعيين مكان الإيفاء :

ومن الشروط أن يعين مكان الإيفاء إذا لم يكن مكان العقد صالحا للتسليم ، أو يكون صالحا لكن يكون لحمل المبيع إليه مؤنة . وفي هذا الصدر يقول الإمام النووي : " المذهب أنه إذا أسلم بموضع لا يصلح للتسليم أو يصلح ولحملة مؤنة ، اشترط بيان محل التسليم <sup>(٢)</sup> ولا فلا " .

وقد اختلف العلماء في هذا الشرط . فقال به الإمام أبو حنيفة والثوري وبعض أصحاب الشافعي ، وهو القول الثاني للإمام الشافعي . أما الإمام أحمد وإسحق وطائفة من أهل الحديث وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى فلا يرون هذا الشرط .

ولعل الأنسب والأحوط في عصرنا هذا الأخذ بهذا الشرط حيث تتم الصفقات التجارية فيه بين طرفين يكون أحدهما في أقصى الشرق والثاني في أقصى الغرب . ويكلف إيصال السلعة من مكان إلى مكان

---

(١) صحيح البخارى ، كتاب السلم ، باب السلم إلى من ليس عنده أصل رقم الحديث ٢٢٤٤ ، ٢٢٤٥ ، ٤٣٠/٤ - ٤٣١ . ويقول الشوكاني تعليقا على الحديث الشريف : " فيه دليل على أنه لا يشترط في السلم فيه أن يكون عند المسلم إليه ، وذلك مستفاد من تقريره صلى الله عليه وسلم لهم مع ترك الاستفصال . قال ابن رسلان : " وأما المعدوم عند المسلم إليه ، وهو موجود عند غيره فلا خلاف في جوازه . ( نيل الأوطار ٣٤٥/٥ ) .

(٢) المنهاج للنووى ٢ / ١٠٤ .

نفقات باهظة ، وعدم تعيين مكان الإيفاء سوف يؤدي إلى النزاع فيمن يتحمل تلك النفقات .

#### الشروط المتعلقة برأس المال :

من الشروط المتعلقة برأس المال :

##### أولا : بيان الجنس :

يُشترط أن يبين جنسه كأن يقال : جنيه أو دولار أو روبية . إن كان رأس مال من النقود ، ويُبيّن أنه قمح أو شعير أو غير ذلك إن كان رأس مال عينا .

##### ثانيا : بيان النوع :

من الشروط أن يبين نوعه كأن يقال : جنيه مصرى أو انجليزى ، أو روبية باكستانية أو هندية ، وقمح بعلي أو سقي .

##### ثالثا : بيان الصفة :

ويشترط أيضا أن يبين صفته كأن يقال : قمح جيد أو متوسط أو ردى .

##### رابعا : بيان القدر :

ومن الشروط أن يبين قدره كأن يقال : ألف جنيه ، عشرة أرباب من القمح أو الشعير .

##### خامسا : قبض رأس مال السلم في مجلس العقد :

ويشترط أيضا أن يقبض رأس مال السلم في مجلس العقد ، فلن تفرقا قبل ذلك بطل العقد عند الحنفية والشافعية والحنابلة . ويرى الإمام (١) مالك جواز تأخير قبضه يومين أو ثلاثة أيام أو أكثر ما لم يكن ذلك شرطا .

فهكذا اشترطت الشريعة الإسلامية الغراء شروطا للسلم وبينها العلماء  
وذلك لدفع المنازعات المتوقعة بين الناس في عقد السلم كي يستمر الناس  
يتعاملون بالسلم ، ويستمر السلم في أداء وظيفته في مساعدة الناس  
في الحصول على الأموال من غير لجوء إلى الاقتراض بالربا .

### الفصل الثالث

(١)

#### الشركة

قد يحتاج الراغب في كسب معيشته إلى من يساعده بالمال والعمل أو بأحدهما ، لكنه لا يجد لديه ما يستأجر به من يساعده ، ولا يجد من يقرضه قرضا حسنا أو يبيعه نسيئة . وقد يجد ، لكن في نطاق لا يكفي لكسب معيشته .

أفبترك هو . وأمثاله محرومين من كسب معيشتهم أم يسمح لهم بالاقتراض بالربا ؟ لا يرضى الإسلام بأن يبقى الناس محرومين من كسب معيشتهم ولا يسمح بالاقتراض بالربا بل يقدم لهم بديلا كي يجدوا من يساعدهم بالمال والعمل أو بأحدهما . وذلك بلإباحة الشركة . روى الإمام

---

(١) الشركة : بكسر الشين وسكون الراء ، ويفتح الشين وكسر الراء . ومعناها لغة : مخالطة الشريكين . ( انظر لسان العرب المحيط مادة " شرك " ٣٠٦/٢ ) .

أما معناها اصطلاحا : فتستعمل كلمة الشركة بمعنيين عام وخاص ، وهي بالمعنى العام ، على حسب تعريف الشرييني : " ثبوت الحق في شي " لاثنين فأكثر على جهة الشيوع " ( مغني المحتاج للشيخ الشرييني ٢١١/٢ ) .

وتنقسم الشركة بمعناها العام عند بعض العلماء إلى نوعين : وهما : شركة الأملاك وشركة العقود . ( انظر المغني ٣/٥ ، والمبسوط للرخسي ١٥١/١١ ) وأضاف بعض العلماء نوعا ثالثا إليهما وهو : شركة الإباحة ( انظر الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ٣٤/١ - ٣٥ للدكتور عبدالعزيز الخياط ، ط . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية ، سنة الطبع ١٤٠٣ هـ ) .

وأما الشركة بمعناها الخاص فهي شركة العقد ، وهي المقصود من الشريعة عند إطلاقها ، وهي التي نتحدث عنها في هذا الفصل بتوفيق من الله تعالى . وشركة العقد هي - على حسب تعريف الشيخ محمد موسى - عبارة عن تعاقد اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجاهة ليكون الغنم والغرم بينهما . ( شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون ص ٣٩ . ط . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، سنة

أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه قال : " إن الله تعالى يقول : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانته <sup>(١)</sup> خرجت من بينهما .

(٢)  
ثم إن الشركة لها أنواع . منها ما تمكن من الحصول على المال والمساعدة في العمل ، وهي شركة العنان ، ومنها ما تسهل الاتفاق مع من يكون مساعدا وعونا في العمل ، وهي شركة الأعمال ، ومنها ما توسع نطاق الشراء بالنسيئة ، وهي شركة الوجوه ، ومنها ما تهـيـئ الفرص لحصول المال ، وهي المضاربة . وكل هذا من غير أن يحتاج المرء إلى الاقتراض بالربا . وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق العليم القدير في هذا الفصل تحت العناوين التالية :

- ١- شركة العنان .
- ٢- شركة الأعمال .
- ٣- شركة الوجوه .
- ٤- المضاربة .

مخصصين لكل واحد منها بحثا مستقلا .

---

(١) سنن أبي داود ، كتاب البيوع ، باب الشركة ، رقم الحديث ٣٣٦٧ ، ٢٣٦٦-٢٣٧ ، ورواه أيضا الإمام الدارقطني في سننه ، كتاب البيوع ، الجزء الثالث / ص ٣٥ ، رقم الحديث ١٣٩ . ورواه أيضا الإمام البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الشركة ، باب الأمانة في الشركة وترك الخيانة ، ٢٨/٦ .

ورواه الحاكم في المستدرک على الصحيحين ، كتاب البيوع ، ٥٢/٢ . وقال : " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه " ، ووافقه الإمام الذهبي فقال : " صحيح " . ( تلخيص ٥٢/٢ ) . وقال الحافظ ابن حجر : " وفي الباب عن حكيم بن حزام ، رواه أبو القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب " . ( تلخيص الحبير ٤٩/٣ ) . ويقول الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه " وهو حديث حسن " . ( حاشية جامع الأصول ١٦١/٥ ) .

(٢) اختلف الفقهاء في تقسيم الشركات وبيان أنواعها . أما أنا فاخترت تقسيم الحنابلة ( انظر المغني لابن قدامة ٣/٥ ، والمقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل ١٦٣/٢ ) وذلك لواقعته ووضوحه . (والله أعلم بالصواب) .

## المبحث الأول :

### شركة العنان

قد لا يجد الراغب في التجارة القدر الكافي من المال الذي تتطلبه مشروعاته التجارية والزراعية والصناعية ، ولا يتمكن من استئجار العاملين لقلّة مصادره المالية . عالج الإسلام وضعه بإباحة شركة العنان التي توفر له المال وساعدة العاملين لتنفيذ مشروعاته من غير لجوء إلى الاقتراض بالربا .

ولم يقتصر الإسلام على هذا بل وسع نطاق الشركة ففتوسع دائرته المستفيدين منها . وبين العلماء أحكامها لحسم النزاع المتوقع بين الطرفين كي يستمر الناس في التعامل بهذه الشركة التي تساعد في الابتعاد عن التعامل الربوي .

وسنتحدث عن هذا الموضوع بتوفيق الله تعالى في هذا المبحث تحت العناوين التالية :

- ١- التعريف بشركة العنان .
  - ٢- السند الشرعي لها .
  - ٣- نطاق شركة العنان .
  - ٤- أحكام شركة العنان .
- مخصصين لكل منها مطلباً مستقلاً .

## المطلب الأول :

### التعريف بشركة العنان

#### معناها لغة :

اختلف في أصل اشتقاق العنان . فقيل أصلها من ( عَنَّ يَعْنَنَّ ) أى ظهر ، وقيل : من المعانة وهي المعارضة ، وقيل من عنان الفرس يقول الزمخشري : " عَنَّ لَنَا كَذَا عَنَّا وَهُوَ مَعَنَّ مِفَنَّ : عَرَّضَ ذُو فَنَسُونَ . و " لا أفعل ذلك ما عَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمٌ " أى ما عرض وظهر . ومن المجاز : بينهما شركة عنان إذا اشتركا على السواء ، أو بمعنى المعانة (١) وهي المعارضة .

ويقول مجد الدين الفيروزآبادي : عَنَّ الشَّيْءُ يَعْنَنَّ ( عَلَى وَزْنِ يَضْرِبُ ) يُعْنَنَّ ( عَلَى وَزْنِ يَنْصُرُ ) ومعناها ظهر واعترض أمامك ، والاسم العنن محركة وككتاب ( عنان ) والعَنُونُ : الدابة المتقدمة في السير . . .

وككتاب : سير اللجام الذي تسك به الدابة . وفي الشركة أن تكون في شيء خاص دون سائر مالهما ، أو هو أن تعارض رجلا في الشراء فتقول : " اشركني معك " . وذلك قبل أن يستوجب الغَلَقُ ، أو هو أن يكونا سواء في الشركة لأن عنان الدابة طاقتان متساويتان . (٢)

ويقول ابن منظور : " عَنَّ الشَّيْءُ يَعْنَنَّ عَنَّا وَعُنُونًا ظَهَرَ أَمَامَكَ ، وَعَنَّ يَعْنَنَّ عَنَّا وَعُنُونًا وَاعْتَنَّ : اعترض وعرض .

وشركة عنان وشرك عنان : شركة في شيء خاص دون سائر أموالهما كأنه عن لهما شيء أى عرض فاشترياه أو اشتركا فيه . (٣)

(١) أساس البلاغة ، مادة " عن " ص ٣١٥ باختصار .

(٢) القاموس المحيط ، مادة " عن " ، ٢٥١/٤ باختصار .

(٣) لسان العرب ، مادة " عن " ، ٢٥١/٤ باختصار .



### معناها اصطلاحاً :

عرف العلماء شركة العنان بتعريفات عديدة . يقول الإمام ابن قدامة في تعريفها : " أن يشترك رجلان بماليهما على أن يعمل فيهما بأبدانتهما (١) والربح بينهما " .

وعرفها الشيخ على الخفيف بقوله : " شركة العنان عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم بدفع حصة معينة في رأس مال يتجرون به على أن يكون الربح بينهم على حسب نسبة يتفقون عليها " . (٢)

### سبب التسمية :

اختلف العلماء في سبب تسميتها . وفي هذا الصدد يقول ابن قدامة " واختلف في علة تسميتها شركة العنان . فقليل سميت بذلك لأنهم يتساويان في المال والتصرف كالفارسين إذا سوا بين فرسيهما وتساويا (٣)

(١) المغني ١٦/٥ .  
(٢) الشركات في الفقه الإسلامي . بحوث مقارنة ، ص ٣١ للشيخ علي الخفيف ، ( الناشر : دار النهضة العربية القاهرة ) وقال الشيخ الخفيف : هذا القدر ( من التعريف ) متفق عليه بين المذاهب " . ( ص ٣١ ) . لكن انتقد عليه لأن المالكية والشافعية يرون أن نسبة الأرباح بين الشركات ستكون على حسب رأس أموالهم ولا حق لهم في تغيير تلك النسبة . لذا أضاف الشيخ محمد الموسى والدكتور رشاد حسن في تعريف الشيخ الخفيف " على حسب أموالهم " فصار التعريف كالتالي :

" عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم بدفع حصة معينة في رأس مال يتجرون به على أن يكون الربح على حسب أموالهم أو على نسبة يتفقون عليها " . ( انظر "شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون" ، محمد المرسي ص ١٥٠ ، والشركات في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة" للدكتور رشاد حسن خليل ١١٥ . ط . دار الرشيد للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، سنة الطبع ١٤٠١ هـ ) .  
(٣) ( يتساويان في المال والتصرف ) أي كل واحد منهما يقدم مالا إلى الشركة ، وليس المراد التساوى في القدر المقدم من المال إلى الشركة لأن هذا ليس بأمر لازم .

في السير ، فلن عنانيهما يكونان سوا . وقال الفراء : " هي مشتقة من ( عَنَّ الشيء ) إذا عرض . يقال : ( عنت لي حاجة ) إذا عرضت فسميت الشركة بذلك ، لأن كل واحد منهما عن له أن يشارك صاحبه . وقيل : مشتقة من المعانعة ، وهي المعارضة . يقال : عانت فلانا إذا عارضته بمثل ماله وأفعاله . فكل واحد من الشريكين معارض لصاحبه بماله وفعاله ، وهذا يرجع إلى قول الفراء " .<sup>(١)</sup>

ويقول شمس الدين السرخسي في بيان سبب تسميتها : " قيل : هو مأخوذ من عنان الدابة على معنى أن راكب الدابة يسك العنان بلحدي يديه ويعمل بالأخرى ، وكل واحد من الشريكين يجعل عنان التصرف في بعض المال إلى صاحبه دون البعض ، أو على معنى : أن للدابة عنانين أحدهما أطول والآخر أقصر ، فيجوز في هذه الشركة أن يتساويا في رأس المال والربح ، أو يتفاوتا فسميت عنانا " .<sup>(٢)</sup>

### المطلب الثاني :

#### السند الشرعي لشركة العنان

#### ثبوتها بالسنة :

ثبتت مشروعية شركة العنان بالسنة المطهرة . فقد روى الإمام البخاري عن سليمان بن أبي مسلم قال : " سألت أبا المنهال عن الصرف يدا بيد فقال : " اشترتيت أنا وشريك لي شيئا يدا بيد ونسيئة ، فجاءنا البراء ابن عازب رضي الله عنه فسالناه ، فقال : " فعلت أنا وشريكي زيد بن أرقم رضي الله عنه ، وسألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال :

(١) المغني ١٢٤/٥ ( المطبوع مع الشرح الكبير ، ط . دار الكتاب العربي بيروت . سنة الطبع ١٣٩٢ هـ ) .

(١)

" ما كان يدا بيد فخذوه ، وما كان نسيئة فردوه " . .

ووجه الدلالة من الحديث هو إقرار النبي صلى الله عليه وسلم على ما اشترى البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهما بالمشاركة نقداً حيث قال عليه الصلاة والسلام : " ما كان يدا بيد فخذوه " .

يقول الإمام الشوكاني تعليقا على الحديث : " واستدل بهذا الحديث على جواز الشركة في الدراهم والدنانير " .  
(٢)

ولم يتعامل البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهما بالمشاركة بهذه الشركة فحسب ، بل كان الصحابة الآخرون رضي الله عنهم أيضا يتعاملون بها ، فلم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم . وفي هذا الصدد يقول الإمام الكاساني : " وكذا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بهذه الشركة فقرروهم على ذلك حيث لم ينههم ولم ينكر عليهم ، والتقرير أحد وجوه السنة " .  
(٣)

#### الإجماع على مشروعيتها :

ثم إن شركة العنان ما استمر العمل بها من عصر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا من غير نكير وأجمع علماء الأمة على مشروعيتها . يقول الإمام الكاساني : " فأما العنان فجائز بإجماع فقهاء الأمصار ولتعامل الناس بذلك في كل عصر من غير نكير " . كما يقول  
(٤)

- (١) صحيح البخارى ، كتاب الشركة ، باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه من الصرف ، رقم الحديث ٢٤٩٢ ، ٢٤٩٨ ، ١٣٤/٥ .  
(٢) نيل الأوطار ٣٩٢/٥ . ويقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى : " قد يستدل له ( نوع شركة العنان ) بحديث البراء ابن عازب رضي الله عنه . فإنه يدل على الاشتراك في التجارة والبيع والشراء ، لأن المقصود بالاشتراك التعاون على العمل المذكور فينبوب كل واحد من الشريكين عن الآخر . ( أضواء البيان ٧٥/٤ باختصار .  
(٣) بدائع الصنائع ٥٨/٦ .

الإمام ابن قدامة : " هي جائزة بالإجماع ، ذكره ابن المنذر <sup>(١)</sup> . ويقول  
الإمام ابن رشد : واحدة منها متفق عليها ، وهي شركة العنان <sup>(٢)</sup> .

ففيها دفع حاجة الناس :

ثم إن في هذه الشركة دفع حاجة الناس وذلك لأن كثيرا من  
الناس لا يملكون من المال الذى يكفي لمشروعاتهم التجارية والصناعية  
والزراعية ، ولا يتمكنون من استئجار العاملين لها لقلّة مواردهم المالية ،  
وهذه الشركة توفر لهم المال والمساعدة بالعمل فيستفيدون ويفيدون ويكسبون  
الحلال من غير لجوء إلى الاقتراض بالربا . يقول الكاساني : " ولأن هذه  
العقود شرعت لمصالح العباد . وحاجتهم إلى استئناء المال متحققة ،  
وهذا النوع طريق صالح للاستئناء فكان مشروعاً <sup>(٣)</sup> .

المطلب الثالث :

### نطاق شركة العنان

لم يقتصر الإسلام على إباحة شركة العنان بل وسع نطاقها . وبهذا  
تتكاثر الفرص لحصول المال والعاملين لتنفيذ مشروعات مختلفة . ولا يقيس  
للناس حاجة إلى الاقتراض بالربا لتنفيذها . وتظهر سعة نطاق الشركة من  
وجوه عديدة منها :

أولا : انعقاد الشركة بتساوى المالىين وتفاضلهما :

يجوز للشخص عقد هذه الشركة مع من يقدّم إلى الشركة مالا على قدر  
ماله أو أقل أو أكثر . ولا يشترط التساوى في مالىهما . يقول الإمام

(١) المغني ١٦/٥ .

(٢) بداية المجتهد ٢٥١/٢ .

ابن قدامة في هذا الصدد : " ولا يشترط تساوى المالكين في القدر . وبه قال الحسن والشعبي والنخعي والشافعي وإسحق وأصحاب الرأي . وقال بعض أصحاب الشافعي : " يشترط ذلك " .<sup>(١)</sup>

ولكن لم يقل عامة علماء الشافعية بشرط التساوى . وقالوا : إن مقصود الشركة هو الاشتراك في الربح وذلك يحصل مع تفاضل المالكين كما يحصل مع تساويهما . يقول الشيرازي : هل تصح الشركة مع تفاضل المالكين في القدر ؟ فيه وجهان : أحدهما لا تصح ، وهو قول أبي القاسم الأنطاقي والثاني : تصح وهو قول عامة أصحابنا وهو الصحيح ، لأن المقصود بالشركة أن يشتركا في ربح مالهما ، وذلك يحصل مع تفاضل المالكين كما يحصل مع تساويهما .<sup>(٢)</sup>

#### ثانيا : لا يشترط لعقدها اختلاط الأموال :

يتم عقد هذه الشركة اختلطت أموال الشركاء أو لم تختلط لأنه لا يشترط لها اختلاط الأموال . وفي هذا الصدد يقول ابن قدامة : " ولا يشترط اختلاط المالكين إذا عيناها أو أحضراها ، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك ، إلا أن مالكا شرط أن تكون أيديهما عليه بأن يجعلاه في حانوت لهما أو في يد وكيلهما . وقال الشافعي : لا يصح حتى يخلطا المالكين " .<sup>(٣)</sup>

وقد استدلل أصحاب الشافعي على صحة رأيه بأن المال غير المختلط لا يصح انفراد صاحب المال بربحه وخسارته لأنه على خلاف مقتضى الشركة ، ولا تصح مشاركة الثاني له فيهما لأن المال ليس ملكا له ، لذا لا بد من اختلاط الأموال لعقد الشركة . وفي هذا يقول الشيرازي : " ولا تصح حتى

(١) المغني ٢٠/٥ ، وانظر أيضا المنهاج للإمام النووي ٢١٤/٢ .

(٢) المهذب للشيرازي ٨٣/١٣ باختصار .

(٣) المغني ٢٠/٥ .

يختلط المالان ، لأنه قبل الاختلاط لا شركة بينهما في مال ، ولأننا لو صححنا الشركة قبل الاختلاط ، وقلنا : إن من ربح شيئا من ماله انفسرد بالربح ، أفردنا أحدهما بالربح ، وهذا لا يجوز . وإن قلنا : يشاركه الآخر ، أخذ أحدهما ربح مال الآخر ، وهذا لا يجوز " .<sup>(١)</sup>

لكنه يرد على الاستدلال المذكور بأن مال أحدهما بعد عقد الشركة لم يبق في ملكه الخاص بل شاركه فيه شريكه . فلذا شاركه في الربح لم يشارك في ربح مال آخر بل شارك في ربح مال هو شريك في ملكه . ولا نرى أيضا حاجة إلى ما اشترطه الإمام مالك رحمه الله تعالى من : " أن تكون أيديهما عليه . . . . " .

لأن الشركة تجعل أيدي الشركاء على أموالهما سواء تكون الأموال في حانوت أو في يد وكيلهما أو في مكان آخر . والله أعلم بالصواب .

### ثالثا : انعقاد الشركة باتفاق المالين في الجنس واختلافهما :

يجوز لشخص عقد هذه الشركة مع من اتفق جنس ماله مع جنس ماله أو لم يتفق حيث لا يشترط اتفاق أموال الشركاء في الجنس . وفي هذا الصدد يقول الإمام ابن قدامة : ولا يشترط لصحتها اتفاق المالين في الجنس بل يجوز أن يخرج أحدهما دراهم والآخر دنانير ، نص عليه أحمد ، وبه قال الحسن وابن سيرين . وقال الشافعي لا تصح إلا أن يتفقا في مال واحد .<sup>(٢)</sup>

واشترط الإمام الشافعي رحمه الله تعالى هذا الشرط مبني على اشتراط اختلاط أموال الشركاء ، وقد بينا بتوفيق الله تعالى أنه لا حاجة لذلك الشرط .

وبهنيء عدم اشتراط اتفاق الأموال في الجنس مجالا واسعا لعقد هذه

(١) المذهب للشيرازي ٨٣/١٣ .

(٢) الشافعي رحمه الله باختصار .

الشركة بين أناس في مشارق الأرض ومغاربها . فيستطيع من عنده المال بصورة الريال السعودي أن يعقد الشركة مع من عنده رأس مال بصورة الجنيه الاسترليني ، أو الين الياباني ، أو الدولار الأمريكي ، أو الروبية الباكستانية أو غير ذلك من العملات . ولم يبق هذا الآن مجرد تصور بل تعقد الآن الشركات وشركاؤها في مختلف القارات .

#### رابعاً : انعقاد الشركة بالنقود والعروض :

يجوز للشخص عقد هذه الشركة مع من يرغب من أصحاب النقود وأصحاب العروض حيث تصح الشركة بالنقود أو بالعروض خلافاً للحنفية . وفي هذا الصدد يقول شمس الدين السرخسي : " فأما الشركة بالعروض من الدواب والثياب والعبيد فلا تصح عندنا ، وطى قول ابن أبي ليلى ومالك رحمهما الله تعالى ، هي صحيحة " (١) .

وقد نقل شمس الدين السرخسي أدلة على فساد الشركة بالعروض فيقول : " لأن رأس المال مجهول ، لأن العروض ليست من ذوات الأمثال ، وعند القسمة لا بد من تحصيل رأس مال كل واحد منهما ليظهر الريح . فإذا كان رأس مالهما من العروض فتحصيله عند القسمة يكون باعتبار ، وطريق معرفة القيمة الحزر والظن ، ولا يثبت التيقن به " .

ثم الشركة مختصة برأس مال يكون أول التصرف به بعد العقد شراء لا بيعاً ، وفي العروض بيعاً .

ولأن في الشركة بالعروض ربما يظهر الريح في ملك أحدهما من غير تصرف بتغير السعر ، فلو جاز استحق الآخر حصته من ذلك الريح من غير

ضمان له فيه ، وربما يخسر أحدهما يتراجع سعر عرضه ويربح الآخر ، فلهذه  
(١)  
المعاني بطلت الشركة بالعروض .

ولكننا لا نتفق مع الإمام السرخسي فيما استدل به . أما قوله بجهالة  
رأس المال في الشركة بالعروض فغير صحيح لأن العروض يُقَوَّمُ ثمنها من بدء  
العقد . ويعتبر ذاك الثمن نصيب صاحب العروض ، ولا يطالب عند حل  
الشركة إلا بذاك الثمن .

وأما قوله إن أول تصرف في الشركة بالعروض سيكون بيعاً فلنا أن نسأل  
ما هو سند المنع من أن يكون أول تصرف للشركة بيعاً ؟ .

ثم إن أول تصرف في الشركة بالعروض ليس دائماً بيعاً . قد تقتضي  
مصلحة الشركة إبقاء العروض المقدمة إليها للاستخدام . فعلى سبيل المثال  
إذا قدم أحد الشركاء مكائن والآخراً مالا نقداً ، لاتباع تلك المكائن بـ  
تستخدم للإنتاج .

وأما قول السرخسي بمشاركة شخص في ربح عروض الآخر من غير أن يضمن  
فليس بصواب أيضاً ، وذلك لأن العروض بعدما قدمت إلى الشركة صارت ملكاً  
للشركة ، وكل ربح بواسطتها ربح للشركة ، وكل خسارة فيها خسارة على  
الشركة .

إلى جانب هذا ، لنا أن نسأل ما هو مقصود الشركة ؟ إن مقصودها  
مشاركة الشركاء في الربح بنفوذ تصرفهم في رأس المال ، وهذا ممكن فـ  
الشركة بالعروض . وفي هذا العدد يقول الإمام ابن قدامة المقدسي : " إن  
مقصودها نفوذ تصرفها في المال المشترك ، وكون ربحه بينهما ، وهذا

---

(١) المبسوط ١٦٠/١١ - ١٦١ باختصار .



(١) ممكن في العروض " .

فعلى ضوء ما تقدم يجوز لصاحب المتجر أو المصنع أو الأرض أو البستان الذي يحتاج إلى المال لتدبير النفقات أن يعقد الشركة مع صاحب مال على أن يكون رأس مال الأول بصورة العروض .

خامسا : جرى الشركة في جميع أنواع التجارة :

وما يوسع نطاق الشركة أنها لا تختص بنوع دون نوع من أنواع التجارات بل تجرى في عمومها وخصوصها . وفي هذا الصدد يقول الإمام الكاساني : " تصح في عموم التجارات وفي بعضها دون البعض الآخر ، ولأنها تقوم على الوكالة ، والوكالة تقبل العموم والتخصيص والإطلاق والتقييد " (٢) .

سادسا : جرى الشركة في مجالي الصناعة والتجارة :

تجرى شركة العنان في مجالي الصناعة والزراعة ، كما تجرى في مجال التجارة . ولا يقول قائل : لم يذكر الفقهاء أنها تجرى في مجال الصناعة والزراعة ، وذلك :

أ ( لأن الصناعة والزراعة لم تتطلبا في عصورهم الأموال الضخمة للإنتاج بمثل ما تتطلبان في هذا العصر . كان الناس يستخدمون آلات خفيفة ووسائل يسيرة في مجال الصناعة والزراعة ولم يفكروا في شراء مكائن ضخمة

---

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ٢/٢٥٨ ، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية حكم الشركة بالعروض أثناء الإجابة عن حكم الشركة التي قدم فيها أحد الشريكين دابة والآخر دراهم فقال : " ينظر قيمة البهيمة ، فتكون هي والدراهم رأس المال ، وذلك مشترك بينهما ، لأن عندنا أن الشركة والقسم تصح بالأقوال ، لا تفتقر إلى خلط المالكين ولا إلى تمييزهما . ويثبت الملك مشتركاً بعقد الشركة ، فما ربحا كان بينهما ، وإذا تقاسما بيعت الدابة واقتسما ثمنها مع جلة المال " ( مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٠٤ / ٩١ ) .

(٢) بدائع الصنائع ٦٧/٦ .

ووسائل الري الثمينة . أما الآن فالصناعة والزراعة تحتاجان إلى أكبر قدر ممكن من المال والمساعدة بالعمل ، وشركة العنان توفر لهما هذا كله .

( ب ) من المعروف أن الأصل في المعاملات الإباحة إلا إذا ثبت نص يمنع . فالأصل أن تجرى شركة العنان في مجالي الصناعة والزراعة إلا إذا ثبت نص يمنع من هذا . وليس هناك نص مانع في هذا المجال <sup>(١)</sup> . والله أعلم بالصواب .

فهكذا وسع الإسلام نطاق شركة العنان ، وبذلك تتوسع وتتكاثر الفرص للحصول على المال ومساعدة الآخرين ، ولا يحتاج المرء إلى الاقتراض بالربا لتنفيذ مشروعاته التجارية والصناعية والزراعية .

#### المطلب الرابع :

#### شروط شركة العنان

إن لشركة العنان تأثيرا كبيرا في إبعاد الناس عن الاقتراض بالربا حيث توفر لتنفيذ مشروعاتهم التجارية والصناعية والزراعية المال اللازم والمساعدة بالعاملين . لكن قد يتخذها بعض الناس وسيلة لهضم أموال الناس وأكل حقوقهم ، وبذلك يتسببون في إعراض الناس عن هذه الشركة . نظرا لذلك ، يبين العلماء شروطا وأحكاما لهذه الشركة كي تكون الأمور واضحة ، ولا يتمكن أحد من أكل حق الآخر ظلما ، ويستمر الناس في الاستفادة من هذه الشركة بدل اللجوء إلى الاقتراض بالربا .

---

(١) راجع للتفصيل في هذا الموضوع كتاب " شركت ومضاربت كي شرعي أصول " ( باللغة الأوردية ) من ص ١٤٩ - ١٥٦ للدكتور محمد نجات الله الصديقي ( ط . اسلامك بيليكيشنز ليميتد ، لاهور . الطبعة الثانية ١٩٧٨ م ) .

والشروط والأحكام التي بينها العلما منها ما يتعلق برأس مال الشركة ومنها ما يتعلق بتصرف الشركة ، ومنها ما يتعلق بربح الشركة وخسارتها ومنها ما يتعلق بمدة الشركة .

#### أ ( الشروط المتعلقة برأس مال الشركة :

وأما الشروط التي ترجع إلى رأس مال الشركة فمنها :  
أولا : تحديد رأس مال كل شريك :

يجب أن يكون رأس مال كل شريك معروفا ومحددا . وذلك لأن غاية الشركة حصول الربح وتوزيعه على الشركة . ولا يمكن هذا إلا بعد معرفة رؤوس أموال الشركة . وفي هذا الصدد يقول الإمام ابن قدامة : " ولا يجوز أن يكون رأس مال الشركة مجهولا ولا جزافا ، لأنه لا بد من الرجوع به عند المفاصلة ، ولا يمكن مع الجهل والجزاف " .<sup>(١)</sup>

#### ثانيا : حضور مال الشركة :

يشترط أن يكون مال الشركة حاضرا ولا يكون غائبا ولا دينيا ، لأن مقصود الشركة الربح ، وذلك يقتضي وجود المال كي يتصرف فيه . وفي هذا الصدد يقول الإمام الكاساني : " ومنها أن يكون رأس مال الشركة عينا حاضرا ، لا دينيا ولا مالا غائبا . فلو كان ، لا تجوز عنانا كانت أو مفاوضة ، لأن المقصود من الشركة الربح ، وذلك بواسطة التصرف ، ولا يمكن في الدين ولا المال الغائب " .<sup>(٢)</sup>

ثم كون المال دينيا أو غائبا يتطلب من الشركة بذل الجهد لاستردادته والحصول عليه ، وهذا خارج عن مسئولية الشركة . إضافة

---

(١) المغني ١٩/٥ ، وانظر أيضا الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل عليه الرحمه ٢٥٨/٢ .

(٢) بدائع الصنائع ٦٠/٦ ، وانظر أيضا المغني ١٩/٥ .

إلى ذلك قد لا يتمكنون من استرداد المال أو الحصول عليه فيذهب  
جهدهم سدى .

ب ) الشروط المتعلقة بتصرف الشركاء :

وأما الشروط التي تتعلق بتصرف الشركاء فمنها :  
أولا : حق التصرف للشركاء :

إن لكل شريك حق التصرف في مال الشركة وفق عرف التجار . وفي  
هذا يقول الإمام ابن قدامة المقدسي : " ولكل واحد من الشريكين  
أن يبيع ويشترى مساومة ومراوحة وتولية ومواضعة . ويقبض المبيع والتمن  
ويقبضهما ويطالب بالدين ويخاصم فيه . ويرد بالعيب في العقد الذي  
وليه هو أو صاحبه ، ويحيل ويحتال ويستأجر ، ويفعل كل ما هو من  
مصلحة التجارة بمطلق الشركة ، لأن هذا عادة التجار ، وقد أذن له  
(١)  
في التجارة " .

ولا يجوز له أن يتصرف بمال الشركة بما لا تعود فائدته إلى  
الشركة ولا له صلة بالتجارة . وفي هذا الصدد يقول ابن قدامة :  
" وليس له أن يكتب الرقيق ولا يعتق على مال ولا غيره ، ولا يزوج  
الرقيق لأن الشركة تنعقد على التجارة ، وليست هذه الأنواع تجارة  
سيما تزويج العبيد ، فإنه محض ضرر . وليس له أن يقرض ولا يحاسب  
(٢)  
لأنه تبرع وليس له التبرع " .

---

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل عليه الرحمة ٢/٢٦٠ .  
(٢) المغني ٥/٢٢ ، وانظر أيضا الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل  
٢/٢٦١ . وما يلاحظ بالأسف الشديد على بعض الشركاء أنهم  
يصرفون أموال الشركة لمصالحهم الشخصية متجاهلين مصالح الشركة ، كما  
يراعون أثناء اتخاذ القرارات المتعلقة بأموال الشركة مصالح أقاربهم أكثر  
من مراعاة مصالح الشركة . وهذا أمر لا يقره الإسلام .

ثانيا : يد الشريك يد أمانة :

يد الشريك يد أمانة . فإذا تلف شيء من أموال الشركة على يده ولم يتجاوز صلاحية التصرف المعطاة له بسبب الشركة فلا ضمان عليه . وفي هذا الصدد يقول شمس الدين السرخسي : " وكل واحد منهما أمين فيما في يده من مال صاحبه ، واشتراط الضمان على الأمين باطل . ألا ترى (١) أن في المضاربة لا يجوز اشتراط شيء من الوضعية على المضارب " .

أما إذا تجاوز الشريك صلاحيته في التصرف فهو الذي يتحمل مسئولية تصرفه . وفي هذا يقول ابن قدامة المقدسي : " ولا يستدبرين على مال الشركة ، ولا يشتري ما ليس عنده ثمنه ، لأنه يؤدي إلى الزيادة في مال الشركة ، ولم يؤذن له فيه . فلن فعل ، فعليه (٢) ثمن ما اشتراه . ويختص بملكه وربحه وضمانه ، وكذلك استدانه واقتراضه " .

ج ( الشروط المتعلقة بالربح :

وأما الشروط التي ترجع إلى الربح فمنها :

أولا : تحديد نسبة كل شريك في الربح :

(٣)  
يجب أن يكون الربح لكل شريك محددًا مقدرا كي لا يظهر النزاع عند توزيعه . يقول أبو بكر الكاساني : " أن يكون الربح معلوم القدر . فلن كان مجهولا تفسد الشركة ، لأن الربح هو المعقود

---

(١) المبسوط للسرخسي ١٥٧/١١ ، وانظر أيضا المنهاج للنووي ٢١٦/٢ .

(٢) الكافي في فقه الإمام أحمد عليه الرحمن ٢٦١/٢ .

(٣) نقصد من كون الربح "محددًا مقدرا" لكل شريك أن تكون نسبته فيه

محددة . واشتراط هذا التحديد عند الحنفية والحنابلة . أما

الشافعية فلا حاجة إلى ذلك حيث يقولون : " الربح والخسران على

قدر المالين تساويا في العمل أو تفاوتًا " . ( انظر المنهاج للنووي

٢١٥/٢ ) .

(١)

عليه ، وجهالته توجب فساد العقد كما في البيع والإجارة " .

ثانيا : كون الربح مشاعا :

أن يكون الربح مشاعا لا جزءا معيناً لأى واحد من الشركاء ، وذلك لأن تعيين جزء محدد من الربح خلاف مقتضى الشركة . يقول أبو بكر الكاساني : " ومنها أن يكون الربح جزءا شاعيا في الجملة . فإن عينا عشرة أو مائة أو نحو ذلك كانت الشركة فاسدة ، لأن العقد يقتضي تحقق الشركة في الربح ، والتعيين يقطع الشركة لجواز أن لا يحصل من الربح إلا القدر المعين لأحدهما فلا يتحقق الشركة في الربح " .<sup>(٢)</sup>

د ( الشروط المتعلقة بإنهاء الشركة :

وأما الشروط التي تتعلق بإنهاء الشركة فمنها :

أولا : لكل شريك حق فسخ الشركة :

إن الشركة تستمر ما دام الشركاء راغبين في استمرارها . ولكل واحد حق فسخها إذا أراد . يقول الإمام النووي : " ولكل فسخه متى شاء " .<sup>(٣)</sup>

ثانيا : لا يفسخ إلا بعلم شريكه :

مراعاة لحق الطرفين في ممارسة حق فسخ الشركة ، أضاف العلماء شرطا آخر وهو علم شريك عن رغبة الفسخ لدى شريك آخر إذا أراد .

لكننا لا نوافق الشافعية على ضرورة تطابق الأرباح برؤوس الأموال ، لأن الشركاء المتساوين في رؤوس أموالهم كثيرا ما يختلفون في قدراتهم وخبراتهم بالتجارة ، فلا يرضى الخبير بأمور التجارة أن يكون ربحه بقدر الشخص الذي لا يعرف من أمرها إلا قليلا .

(١) بدائع الصنائع ٥٩/٦ ، وانظر أيضا المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل عليه الرحمة ١٦٤/٢ - ١٦٥ .

(٢) بدائع الصنائع ٥٩/٦ باختصار

وفي هذا الصدد يقول أبو بكر الكاساني : " من شرط جواز الفسخ أن يكون بحضرة صاحبه أى بعلمه ، حتى لو فسخ بمحض من صاحبه جاز الفسخ ، وكذا لو كان صاحبه غائبا وعلم بالفسخ . وإن كان غائبا ولم يبلغه الفسخ ، لم يجز الفسخ ولم يفسخ العقد ، لأن الفسخ (١) من غير علم صاحبه لإضرار لصاحبه " .

فهكذا بين العلماء شروطا لشركة العنان كي تقل احتمالات النزاع ، ولا يتمكن أحد من أكل حق الآخر ، وتستمر الشركة في تقديم البديل للاقتراض بالربا بتوفير المال والمساعدة بالعمل للشركة .

## المبحث الثاني :

### شركة الأعمال

قد يحتاج القادر على القيام بعمل بدني أو فني أو فكري إلى من يتعاون معه حتى يصبح عمله بتوفيق من الله تعالى وسيلة معقولة لكسب المعيشة ، ولكنه لا يملك من الأموال النقدية ما يمكنه من استئجار المتعاونين .

أفئوسر مثل هذا الشخص بالجلوس محروما من كسب معيشته أم يسمح له بالاقتراض بالربا كي يتمكن من استئجار العاطلين ؟ لا هذا ولا ذاك . قدم الإسلام تدابير عديدة لمعالجة وضعه . ومن تلك التدابير أن أذن له بعقد شركة مع من يراه كفؤا لمساعدته في مجال عمله .

ولم يقتصر الإسلام على إباحة عقد الشركة بل وسع نطاقها كي تتوفر فرص الحصول على المتعاونين . وبين العلماء شروط هذه الشركة وأحكامها كسي تستمر الشركة في أداء وظيفتها لتوفير فير الفرص للحصول على المساعد يسن في مجالات مختلفة ، ويستغني الناس عن الاقتراض بالربا .

وسنتكلم عن هذا الموضوع - بتوفيق اللطيف الخبير - في هذا المبحث تحت العناوين التالية :

- أ ) التعريف بشركة الأعمال .
- ب ) السند الشرعي لها .
- ج ) نطاق شركة الأعمال .
- د ) شروط شركة الأعمال وأحكامها .
- مخصصين لكل منها مطلباً مستقلاً .



## المطلب الأول :

### التعريف بشركة الأعمال

#### معناها لغة :

الأعمال جمع عمل وهو الفعل والمهنة . يقول العلامة ابن منظور :  
العمل : المهنة والفعل ، والجمع أعمال . عمل عملا وأعله غيره واستعمله  
واعمل الرجل : عمل بنفسه . قال الأزهري : " عمل فلان العمل يعمل<sup>(١)</sup>  
عملا فهو عامل ، ورجل عَمُول إذا كان كسوبيا ، ورجل عَمِل : ذو عمل .

ويقول مجد الدين الفيروز آبادي : ( العمل ) محركة : المهنة والفعل  
ج : أعمال . عَمِل كَفَح وأعله واستعمله غيره ، واعمل : عمل بنفسه .  
ورجل عَمِل ( ككف ) ذو عمل أو مطبوع عليه<sup>(٢)</sup> .

#### معناها اصطلاحا :

عرّف العلماء شركة الأعمال بتعريفات عديدة . يقول الإمام ابن قدامة  
في تعريفها : أن يشترك اثنان أو أكثر فيما يكتسبونه بأيديهم كالصناع  
يشتركون على أن يعملوا في صناعاتهم أو يشتركون فيما يكتسبونه من المباح<sup>(٣)</sup>  
كالاكتطاب .

وتسمى هذه الشركة أيضا شركة التقبيل وشركة الأبدان وشركة الصنائع  
يقول شمس الدين السرخسي أثناء ذكره أنواع الشركة : " وشركة التقبيل :  
وتسمى شركة الأبدان وشركة الصنائع " .<sup>(٤)</sup>

(١) لسان العرب المحيط مادة " عمل " ٨٨٦/٢ باختصار .

(٢) القاموس المحيط مادة " عمل " ٢٢/٤ باختصار .

(٣) المغني ٥/٥ باختصار وتصرف .

(٤) المبسوط ١٥٢/١١ باختصار .

### سبب التسمية :

سمّيت هذه الشركة شركة الأعمال لأن العمل هو أساس المشاركة فيما بين الشركاء . يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي عليه الرحمة : "إنهما يشتركان بعمل أبدانها ، ولذا تُسمّى شركة العمل ، إذ ليس الاشتراك فيها بالمال وإنما هو بعمل البدن " (١) .

وسمّيت شركة التقبّل لمشاركة الشركاء في تقبّل الأعمال كالخياطة والقصارة (٢) ونحو ذلك .

وسمّيت شركة الأبدان لأن الشركاء يعطون بأبدانهم . يقول شمس الدين السرخسي : " وتسمّى شركة الأبدان لأنهما يعملان بأبدانها " (٣) .

وسمّيت شركة الصنائع لأن رأس مال الشركاء هو صنعتهم . يقول شمس الدين السرخسي : " وتسمّى شركة الصنائع لأن رأس مالها صنعتها " (٤) .

### المطلب الثاني :

#### السند الفرعي لشركة الأعمال

### اختلاف العلماء :

اختلف العلماء في مشروعية شركة الأعمال . يرى الحنفية والمالكية والحنابلة أنها جائزة . ويحكم الشافعية وابن حزم ببطلانها . وقدم كل

لعبارة الهداية : " وأما شركة الصنائع ، وتسمّى شركة التقبّل وشركة الأبدان وشركة الأعمال " . ( ١٨٦/٦ ) .

(١) أضواء البيان ٥٦/٤ .

(٢) انظر المبسوط للسرخسي ١٥٢/١١ .

(٣) المرجع السابق ١٥٢/١١ .

(٤) المرجع السابق ٥٢/١١ .

(٥) انظر بداية المجتهد حيث يقول ابن رشد : " وشركة الأبدان بالحطبة

واحد من الفريقين أدلة لإثبات ما ذهب إليه .

### أدلة المجيزين :

وما استدل به المجيزون :

#### أولا : دليل من السنة :

ما رواه الإمام أبو داود عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال :  
" اشتركت أنا وعمار وسعد - رضي الله عنهم - فيما نُصِيبُ يوم بدر <sup>(١)</sup>  
قال : فجا سعد بأسيرين ، ولم أجي أنا وعمار بشي " .

يقول مجد الدين ابن تيمية تعليقا على الحديث : " وهو حجة  
في شركة الأبدان وتطك المباحات " <sup>(٢)</sup> .

وبين الإمام ابن قدامة وجه دلالة الحديث على مشروعية الشركة  
بقوله : " ومثل هذا لا يخفى على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقد أقرهم عليه . وقال أحمد أشرك بينهم النبي صلى الله عليه وسلم " <sup>(٣)</sup> .

وانظر أيضا المنهاج للنووي ٢١٢/٢ ، والمحلى حيث يقول ابن حزم  
" لا تجوز الشركة بالأبدان أصلا ، لا في دلالة ، ولا في تعليل ،  
ولا في خدمة ، ولا في عمل يد ، ولا في شي من الأشياء . فلن  
وقعت فهي باطل لا تلزم " ٥٤٢/٨٠ مسألة ١٢٣٧ .  
(١) سنن أبي داود ، كتاب البيوع ، باب في الشركة على غير رأس مال ،  
رقم الحديث ٣٣٧٢ ، ٢٤٦/٩ .  
ورواه أيضا الإمام النسائي في سننه ، كتاب البيوع ، الشركة بغير مال ،  
( باختلاف يسير في اللفظ دون المعنى ) ٣١٩/٧ .  
ورواه أيضا الإمام ابن ماجة في سننه ، كتاب التجارات ، باب الشركة  
والمضاربة ، رقم الحديث ٢٢٨٨ ( باختلاف يسير في اللفظ دون المعنى )  
٧٦٨/٢ . وأخرجه أيضا الإمام البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب  
الشركة ، باب الشركة في الغنيمة ، ٧٩/٦ ( باختلاف يسير في اللفظ  
دون المعنى ) .

وقال الحافظ المنذرى : " وأخرجه النسائي وابن ماجة وهو منقطع  
فلن أبا عبدة لم يسمع من أبيه " ( مختصر سنن أبي داود للمنذرى ٥٣/٥ )

(٢) المنتقى من أخبار المصطفى صلى الله عليه وآله ٣٧٤/٢

ثانيا : تعامل الناس بشركة الأعمال في جميع الأعصار :

إن تعامل الناس بشركة الأعمال في جميع الأعصار - من عصر النبي الكريم عليه الصلاة والسلام إلى يومنا هذا - من غير نكير من أحد يدلّ على جوازها . وفي هذا يقول أبو بكر الكاساني : " إن الناس يتعاملون بهذين النوعين ( شركتي الأعمال والوجوه ) في سائر الأعصار من غير إنكار عليهم من أحد . وقال عليه الصلاة والسلام : لا تجتمع أمتي على ضلالة " .  
(١) و (٢)

ثالثا : إباحة المضاربة تقتضي جوازها :

أجمع العلماء على إباحة المضاربة التي تنعقد على العمل . والقول بإباحتها يقتضي الحكم بجواز شركة الأعمال حيث تنعقد أيضا على العمل

(١) يقول العلامة عبد الرحمن بن علي الشيباني : " حديث ( لا تجتمع أمتي على ضلالة ) رواه أحمد في مسنده والطبراني في الكبير عن أبي نضرة الغفاري مرفوعا في حديث : " سألت ربي أن لا تجتمع أمتي على ضلالة وأعطانيها " . ( تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث ص ١٨٩ - ١٩٠ ، الناشر دار الكتاب العربي بيروت ، بدون سنة الطبع ) .

ويقول الإمام السيوطي : " حديث ( لا تجتمع أمتي على ضلالة ) ابن أبي عاصم في السنة من حديث أنس رضي الله عنه بهذا اللفظ ( الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ، رقم الحديث ٤٦٠ ، ص / ٢١٠ ، المطبوع بتحقيق د . محمد لطفي الصباغ ، الناشر : عمادة شئون المكتبات جامعة الطك سعود . الرياض . سنة الطبع ١٤٠٣ هـ الطبعة الأولى ) . وروى الحديث أيضا الترمذی وابن ماجه والحاكم باختلاف في اللفظ دون المعنى . انظر جامع الترمذی ٣٨٦/٦ . والسندرك على الصحيحين ، كتاب الفتن والملاحم ، ٥٠٧/٤ ، وسنن ابن ماجه ، كتاب الفتن ، باب السواد الأعظم ، رقم الحديث ٣٩٨ ، ١٣٠٣/٢ .

وقال الحافظ السخاوي عن الحديث : " وبالجملة فهو حديث مشهور المتن ، ذو أسانيد كثيرة وشواهد متعددة في المرفوع وغيره " .  
( المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة رقم الحديث ١٢٨٨ ، ص ٤٦٠ ) .

(٢) بدائع الصنائع ٥٨/٦ .

وفي هذا الصدد يقول ابن رشد : " إن المضاربة إنما تنعقد على  
(١)  
العمل فجاز أن تنعقد عليه الشركة " .

رابعاً : مشاركة الغانمين في الغنيمة تدل على جوازها :

صحة مشاركة الغانمين في الغنيمة تدل على جواز كون العمل أساساً  
للشركة . ويقول ابن رشد : " وعدة المالكية اشتراك الغانمين في  
(٢)  
الغنيمة ، وهم إنما استحقوا ذلك بالعمل " .

خامساً : شمول الشركة على الوكالة يقتضي جوازها :

يوكل كل واحد من الشريكين الآخر لتقبل الأعمال في هذه الشركة  
والوكالة جائزة ، فينبغي أن يكون المشتل على الجائز جائزاً . وفي  
هذا الصدد يقول أبو بكر الكاساني : إنما تشتمل على الوكالة ،  
(٣)  
والوكالة جائزة ، والمشتل على الجائز جائز .

أدلة المانعين :

وقد استدل الشافعية وابن حزم على عدم جواز شركة الأعمال بأدلة  
منها :

أولاً : عدم ورود ذكرها في الفريعة :

إن شركة الأعمال لم يرد ذكرها في الشرع . وكل ما لم يرد ذكره في  
الشرع فهو باطل . واستدلوا على ذلك بما رواه الإمام البخاري عن  
عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " فأيسر

---

(١) بداية المجتهد ٢/٢٥٥ ، وانظر أيضا المغني حيث يقول ابن قدامة  
: " ولأن العمل أحد جهتي العمل فصحت الشركة عليه كاللـال "

( ٦ / ٥ ) .

(٢) بداية المجتهد ٢/٢٥٥ .

(١) شرط كان ، ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط .

يقول الشيرازي في بيان دلالة الحديث على منع الشركة : " وأما شركة الأبدان فهي باطلة لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل " . وهذا الشرط ليس في كتاب الله تعالى ، فوجب أن يكون باطلاً " .  
(٢)

#### ثانيا : منع انعقاد الشركة بدون مال :

لا تنعقد الشركة إلا على أساس المال ، ولا مال في هذا النوع من الشركة . وأما العمل فلا يصح أن يكون أساسا لها لعدم انضباطه . ولا يدرى شخص في شركة الأعمال ماذا سيكسب صاحبه . يقول ابن رشد ناقلا دليل الشافعية في هذا الصدد : " وعدة الشافعية أن الشركة إنما تختص بالأموال لا بالأعمال ، لأن ذلك لا ينضبط فهو غرر عندهم ، وإن كان عمل كل واحد منهما مجهولا عند صاحبه " .  
(٣)

#### ثالثا : تميز ثمرة عمل الشريكين يقتضي عدم المشاركة :

يتميز كل واحد من الشريكين بعمله ونتيجة عمله ، فيجب اختصاصه بمكسبه ولا يجوز لأحد مشاركته فيه . وفي هذا الصدد يقول الشيرازي : " ولأن عمل كل واحد منهما ملك له يختص به ، فلم يجر أن يشاركه

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب المكاتب ، باب استعانة المكاتب وسؤاله الناس رقم الحديث ٢٥٦٣ ، ١٩٠/٥ باختصار .

(٢) المهذب للشيرازي ٨٨/١٣ . وانظر أيضا المحلى لابن حزم ٥٤٢/٨ م ١٢٣٧ .

(٣) بداية المجتهد ٢٥٥/٢ . وانظر أيضا مغني المحتاج للشيخ الشربيني حيث يقول مبينا أسباب منع شركة الأعمال : " لعدم المال فيها ، ولما فيها من الغرر إذ لا يدرى أن صاحبه يكسب أم لا " . ( ٢١٢/٢ ) .

(١)  
الآخر في بدله " .

واستدل الإمام ابن حزم على منع مشاركة الشخص في فوائد عمل  
الآخر بقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) وبقول  
تعالى : ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما  
اكسبت ) .

كما قرر أن أخذ الشريك شيئاً من مكسب الآخر حرام عليه ،  
وأكل ماله بالباطل . واستدل على ذلك بقول رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : " إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم " ، وبقول الله تعالى :  
( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم )

### المناقشة :

حاول كل من الفريقين نقض أدلة الطرف الآخر .

### نقض المانعين لأدلة المجيزين :

وجه الشافعية وابن حزم انتقادات على الأدلة التي قدّمها المالكية  
والحنفية والحنابلة لإثبات جواز شركة الأعمال . ومن تلك الانتقادات :  
أولاً : عدم صحة الاستدلال بحديث ابن مسعود رضي الله عنه :

أ ( قال المانعون لا يصح الاستدلال بحديث ابن مسعود رضي الله  
عنه لأنه منقطع حيث لم يسمع أبو عبيدة ( أحد رواة الحديث )

---

(١) المذهب ٨٨/١٣ ، وانظر أيضاً مغني المحتاج للشربيني ٢١٢/٢ .

(٢) سورة الأنعام / الآية ١٦٤ .

(٣) سورة البقرة / الآية ٢٨٦ .

(٤) قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته يوم عرفة ( انظر  
صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ،  
رقم الحديث ١٢١٨ برواية جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، ٢ /

عن أبيه عبدالله بن مسعود شيئا ، وفي هذا الصدر يقول  
ابن حزم : " إن هذا خبر منقطع لأن أبا عبيدة لا يذكر عن أبيه  
شيئا : روينا ذلك عن طريق وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة  
(١)  
قال : قلت لأبي عبيدة : أتذكر من عبد الله شيئا ؟ قال " لا "

ب ) وعلى فرض ثبوت صحة الحديث لا يمكن الاستدلال به على اختصاص  
هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم بالشركة في شيء من الغنيمة حيث  
جعلها الله تعالى مشتركة بين الغانمين .

ج ) لم يعمل القائلون بجواز الشركة بكل مدلول الحديث فالحنفية  
لا يجيزون الشركة في المباحات ، والمالكية لا يجيزونها إذا  
اختلفت الصنائع والمكان .

ثانيا : الادعاء بتعامل الناس بشركة الأعمال في جميع الأعصار من غير تكثير

غير صحيح :

إن الادعاء بتعامل الناس بشركة الأعمال في جميع الأعصار من غير  
تكثير غير صحيح حيث ثبت إنكار الإمام الشافعي وأصحابه وابن حزم  
عليها .

ثالثا : منع القياس على المضاربة :

لا يصح القياس على المضاربة حيث إن إباحتها خارجة عن الأصول  
وفي هذا الصدر ذكر ابن رشد : " وللشافعي أن المضاربة خارجة  
(٢)  
الأصول فلا يقاس عليها " .

(١) المحلى ٥٤٤/٨ مسألة ١٢٣٨ .

(٢) بداية المجتهد ٢/٢٥٥ .



رابعاً : حكم الغنيمة خارج عن الشركة :

لا يصح الاستدلال بمشاركة الغانمين في الغنيمة على صحة كون العمل أساساً للشركة لأن المشاركة في الغنيمة خارجة عن مجال الشركة . وفي هذا الصدد يقول ابن رشد : " وكذلك يشبه أن يكون حكم الغنيمة خارجاً عن الشركة " .<sup>(١)</sup>

رد المجيزين على انتقادات المانعين :

أجاب المجيزون من المالكية والحنفية والحنابلة عن انتقادات المانعين فقالوا :

أولاً : الاستدلال بحديث ابن مسعود رضي الله عنه صحيح :

قال المجيزون :

أ ( إن الانقطاع الذي أشار إليه ابن حزم يصير به الحديث مرسلًا على حسب اصطلاح الأصوليين . والمرسل حجة عند الأئمة الثلاثة<sup>(٢)</sup> خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى . وفي هذا الصدد يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي عليه رحمه : " وأعل هذا الحديث بأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبدالله المذكور فالحديث مرسل . وقد قدّمنا مراراً أن الأئمة الثلاثة يحتجون بالمرسل خلافاً للشافعي<sup>(٣)</sup> والمحدثين " .

(١) بداية المجتهد ٢/ ٢٥٥ .

(٢) يقول ابن قدامة المقدسي : " فأما مراسيل غير الصحابة وهو : أن يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم من لم يعاصره " . أو يقول : " قال أبو هريرة " . من لم يدركه ففيها روايتان : إحداهما تقبل ، اختارها القاضي ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وجماعة من المتكلمين . والأخرى لا تقبل . وهو قول الشافعي وبعض أهل الحديث وأهل الظاهر " ( روضة الناظر وجنة المناظر ص ٦٤ . ط . المطبعة السلفية القاهرة سنة الطبع ١٣٨٥ هـ ) .

ب ) لا مانع من اختصاص الصحابة المذكورين في الحديث بالشركة بما حصلوا عليه ، لأنه كان قبل أن يشرك الله تعالى المؤمنين فسي الغنائم . وفي هذا الصدر يقول الإمام ابن قدامة : " إن غنائم بدر كانت لمن أخذها قبل أن يشرك الله تعالى بينهم . ولهذا نقل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من أخذ شيئاً فهُوَ له " . فكان ذلك من قبيل المباحات <sup>(١)</sup> .

ج ) إن ترك الناس العمل ببعض مدلول الحديث ليس مبرراً لترك العمل بكل مدلول الحديث . ثم إن هناك من يعمل بمدلول الحديث كله . فالحنابلة يجيزون الشركة في المباحات كما يجيزونها مع اختلاف الصناعات والمكان .

#### ثانيا : المضاربة موافق للقياس :

منع القياس على المضاربة بحجة كونها خارجة عن الأصول غير صحيح لأن المضاربة توافق القياس الصحيح كما بين العلماء المحققون .

#### ثالثا : الشركة متحققة في الغنيمة :

إن الشركة متحققة في الغنيمة للغانمين فلا سند لإخراج ذلك من مجال الشركة .

#### نقض المجيزين لأدلة المانعين :

إضافة إلى ذلك وجه المجيزون انتقادات على أدلة المانعين . فـ

قالوا :

أولا : الاستدلال بحديث عائشة رضي الله عنها غير صحيح :

قال المجيزون : لا يصح الاستدلال بحديث " فأيا شرط كان ، ليس

في كتاب الله فهو باطل " على بطلان الشركة حيث ثبتت مشروعيتها  
بحديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ثم إن المراد من الحديث  
كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل وليس المراد كل شرط لا يوجد  
في كتاب الله فهو باطل . وفي هذا الصدد يقول الحافظ ابن حجر  
: " إن المراد بما ليس في كتاب الله ما خالف كتاب الله " . وليس<sup>(١)</sup>  
في الشركة ما يخالف كتاب الله تعالى ، بل فيها تعاون على كسب  
المعيشة وتحقيق لمصلحة الفرد والمجتمع ، وهذا ما يحث عليه  
الإسلام .

#### ثانيا : لا يشترط وجود المال لانعقاد الشركة :

إن القول بضرورة وجود المال لانعقاد الشركة يرجع إلى أمرين :  
أ ( إنهم يرون الاختلاط شرطا لصحة انعقاد الشركة ، ولا يتحقق  
الاختلاط إلا في الأموال .

ب ( إن الشركة شرعت - على حسب رأيهم - لاستنماء المال ، ولابد  
من أصل المال كي يتحقق الاستنماء .

أجاب المجيزون عن الأمرين بقولهم :

أ ( كون الاختلاط شرطا لصحة الشركة أمر غير سلم به حيث تصح  
المضاربة من غير تحقق اختلاط الأموال لأن المال لا يقدم فيها  
إلا من طرف واحد .

ب ( ولم تشرع الشركة لاستنماء المال فحسب بل شرعت له ولحصول  
المال أيضا . وفي هذا الصدد يقول أبو بكر الكاساني : " الشركة  
بالأموال شرعت لتنمية المال . وأما الشركة بالأعمال أو بالوجوه  
فما شرعت لتنمية المال ، بل لتحصيل أصل المال . والحاجة

إلى تحصيل أصل المال فوق الحاجة إلى تنميته . فلما شرعت  
لتحصيل الوصف ، فلأن تشرع لتحصيل الأصل أولى <sup>(١)</sup> .

ثالثا : تميز ثمرة عمل الشركاء لا يقتضي عدم المشاركة :

أما قول المانعين باختصاص منافع كل شريك به لكون أعماله متميزة ،  
فأجابوا عنه بأن ذلك ليس بمطرد حيث قد تكون أعمال الشريكين متميزة  
وقد لا تكون .

إضافة إلى ذلك ، قد تحصل المنفعة في شركة العنان بتصرف  
واحد من غير استعانتة بالشريك الآخر أو استفادته من مال الشركة .  
فهل يحكم في تلك الحالة ببطلان شركة العنان لتمييز تصرف الشريك  
ومنافعه ؟ .

وأما استدلال ابن حزم من الآيتين اللتين ذكرهما فليس فيهما ما  
يدل على منع الشركة حيث رضي كل واحد من الشريكين بشاركة  
الآخر في كسبه . ففي الشركة أخذ وإعطاء برغبة من كل شريك ، والشرع  
لا يمنع من ذلك . بل إن الشرع يجيز للشخص أن يعطي كل مكسبه  
- إذا أراد - بدون مقابل .

وأما حكم ابن حزم بتحريم ما يأخذ الشريك من منافع عمل شريكه ،  
فقالوا : إن الحكم بالتحريم غير صحيح حيث لا يأخذ الشريك شيئا  
من منافع شريكه إلا بموافقة صاحب المنافع وبوسيلة مشروعة - وهي شركة  
الأعمال - .

الترجيح :

أرى - والله أعلم بالصواب - أن القول بإباحة شركة الأعمال هو  
الصواب ، وذلك لأنها من المعاملات والأصل فيها الإباحة إلا إذا وجد نص

يمنع منها . ولم يرد نص يمنع من شركة الأعمال . وأما ما استدل به الشافعية وابن حزم من أدلة فلا يخلو دليل واحد منها من ضعف .

أما استدلالهم بحديث " فأيا شرط كان ، ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط " فلا يدل على مقصودهم . وذلك لأن المراد منه " كل شرط يخالف كتاب الله فهو باطل " كما نقلنا عن الحافظ ابن حجر . وقد بين هذا أيضا أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري حيث عنون في صحيحه بقوله : ( باب المكاتب ، وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله ) .<sup>(١)</sup>

بل هذا هو المراد الذي بينه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أو عمر رضي الله عنه أو كلاهما . يقول الإمام البخاري : " وقال ابن عمر أو عمر رضي الله عنهما : " كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل ، وإن اشترط مائة شرط " وقال أبو عبد الله ( الإمام البخاري ) : يقال عن كليهما ، عن عمر وابن عمر رضي الله عنهما " .<sup>(٢)</sup>

ثم إن سبب الحديث نفسه يؤكد على أن المراد كل شرط يخالف كتاب الله " فهو باطل ، وذلك لأن أهل بريرة رضي الله عنها لما أرادوا اشتراط الولاء لهم خلافا لما كان ثابتا مسبقا " أن الولاء لمن أعق " ، قال عليه الصلاة والسلام : " فأيا شرط كان ليس في كتاب الله فهو باطل " .<sup>(٣)</sup>

وشركة الأعمال ليست ما تخالف الكتاب بل هي وسيلة لحصول التعاون على كسب المعيشة وفيها تحقيق لمصلحة الفرد والمجتمع ، وهذا ما يحث عليه الإسلام .

(١) صحيح البخاري ، كتاب الشروط ٣٥٣/٥ .

(٢) المرجع السابق ، كتاب الشروط ، ٣٥٣/٥ .

(٣) انظر الحديث في صحيح البخاري ، كتاب المكاتب ، باب استعانة

المكاتب وسؤاله الناس ، رقم الحديث ٢٥٦٣ ، ١٩٠/٥ .

وأما قول المانعين بضرورة وجود المال لانعقاد الشركة فيحتاج إلى دليل شرعي وليس لهم ذلك .

وأما قولهم باختصاص كل شريك بمنافع عمله فهذا كان قبل انعقاد الشركة . فإذا تراضوا على عقد الشركة لم يبق لأحد اختصاص بمنافع عمله . هو يشارك في منافع عمل شريكه ، وشريكه يشارك في منافع عمله . خلاصة الكلام أن الإسلام أباح شركة الأعمال . ويجد العاملون فيها فرصة لحصول المساعدة من العاملين الآخرين من غير أن يحتاجوا إلى الأموال النقدية لتوظيف العاملين .

### المطلب الثالث :

#### نطاق شركة الأعمال

لم يقتصر الإسلام على إباحة شركة الأعمال بل وسّع نطاقها . وبهذا تتكاثر الفرص للعاملين لحصول مساعدة العاملين الآخرين في قيامهم بالأعمال البدنية والفكرية لكسب معيشتهم . ولا يبقى لهم حاجة إلى الاقتراض بالربا لحصول الأموال لاستئجار العاملين . وتظهر سعة نطاق شركة الأعمال من وجوه عديدة منها :

أولا : انعقاد الشركة مع تساوى الشريكين في العمل وتفاضلها فيه :

يستطيع العامل المحتاج إلى مساعدة عامل آخر أن يتفق على عقد شركة الأعمال مع من يملك خبرة في العمل مثل خبرته أو أقل أو أكثر . ولا يشترط أن يكون الربح بين شريكين متساويا . وبذلك يجد المرء فرصة أوسع لعقد الشركة . يقول الإمام ابن قدامة في عدم اشتراط التساوى في الربح والعمل بين الشريكين : " والربح في شركة

الربح ، ويجوز تفاضلها في العمل فجاز تفاضلها في الربح الحاصل  
به (١) . . .

ثانيا : انعقاد الشركة مع اتفاق الصنعتين واختلافهما :

يجوز للشخص أن يتفق على عقد الشركة مع من اتفقت صناعته مع  
صناعته ومع من لم تتفق صناعته معه ، وقد خالف المالكية في هذا ،  
وقالوا : بإشتراط اتفاق الصنعتين أو تلازمهما . وقال بإشتراط  
الصنعتين أيضا من الحنفية زفر ومن الحنابلة أبو الخطاب .

واستدل المالكية ومن معهم على ضرورة هذا الشرط بوجوه منها :  
أ ( يزداد الغرر باختلاف الصنعتين . وفي هذا الصدر يقول ابن رشد  
: " وعمدة مالك زيادة الغرر الذي يكون عند اختلاف الصنعتين  
أو اختلاف المكان " .

ب ( تقتضى الشركة أن كل عمل يتقبله أحدهما يكون الآخر قادرا على  
القيام به ، لأن العمل في ذمتها ، فلا بد أن ينوب أحدهما

(١) المغني ٧/٥ .

(٢) انظر بداية المجتهد حيث يقول ابن رشد : " وعن شرطها عند مالك  
اتفاق الصنعتين والمكان . وقال أبو حنيفة : " تجوز مع اختلاف  
الصنعتين . فيشترك عنده الدباغ والقصار ، ولا يشتركان عند مالك  
٢٥٥/٢ .

(٣) المراد ( بتلازمهما ) توقف أحد العاملين على الآخر . يقول الشيخ  
أحمد الدردير : " وجازت الشركة بالعمل بشروط : إن اتعد العمل  
كخياطين لا كخياط ونجار ، أو تلازم عليهما بأن كان أحدهما ينسج  
والثاني ينير أو يدور ، أو أحدهما يصوغ والثاني يسبك له ، أو أحدهما  
يفغوص لطلب اللؤلؤ والثاني يسبك عليه ويجذف ، فالمراد بالتلازم :  
" توقف أحد العاملين على الآخر " . ( الشرح الصغير ، ٦٣٢/٤ ،  
باختصار ) .

(٤) انظر المبسوط ١٥٥/١١ .

(٥) انظر الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ٢٦٣/٢ .

(٦) بداية المجتهد ٢٥٥/٢ .

عن الآخر في القيام بالعمل عند عجز أحدهما بسبب من الأسباب .  
وهذا لا يمكن إلا عند اتفاق الصنعتين ، وفي هذا الصدد  
يقول أبو الخطاب : " لا تصح مع اختلافها لأن الشركة تقتضي  
أن ما يتقبله أحدهما يلزم صاحبه ، ولا يمكن أن يلزمه عمل  
(١)  
صناعة لا يحسنها " .

وأجيب عما استدلوا به :

أولا : لا يتم عقد الشركة إلا برضا الطرفين ولا يبقى إلا برغبتهم .  
ولكل واحد منهما حق فسخها إذا شاء . وبعد هذا كله إذا بقي  
القدر اليسير من الضرر يُغض النظر عنه .

ثانيا : لزوم العمل في ذمة أحد لا يقتضي أن يقوم بالعمل بنفسه إذ من  
الممكن أن يستعين بشخص آخر - بأجرة أو من غير أجرة - عند عجزه  
عن القيام بالعمل بنفسه . وفي هذا الصدد يقول شمس الدين  
السرخسي : " ولكننا نقول : جواز هذه الشركة باعتبار الوكالة ،  
والتوكيل بتقبل العمل صحيح من يحسن مباشرة ذلك ومن لا يحسن  
لأنه لا يتعين على المتقبل إقامة العمل بيده ، بل له أن يقيم  
بأعوانه وأجراءه ، وكل واحد منهما غير عاجز عن ذلك ، فكان العقد  
(٢)  
صحيحا " .

إضافة إلى ذلك ، في حالة اتفاق الصنائع ، قد يكون أحدهما  
قادرا على عمل ، لا يكون الآخر قادرا عليه ، لكون أحدهما أعرف  
بالعمل من الآخر . وفي هذا الصدد يقول ابن قدامة : " إن الصنائع  
المتفقة قد يكون أحد الرجلين أحذق فيها من الآخر . فربما يتقبل

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل عليه الرحمة ٢/٢٦٣ .

(٢) المبسوط ١١/١٥٥ .



أحدهما لا يمكن الآخر عمله . ولم يوجب ذلك صحتها فكذلك إذا اختلفت الصانعان<sup>(١)</sup> .

لذا قرر عامة الحنفية وعامة الحنابلة أن الشركة تجوز مع اتفاق الصانعين ، واختلافهما ، بل بين الحنابلة أنه لو قام أحد الشريكين بتقبل الأعمال والآخر بقيام العمل صحت الشركة . وفي هذا يقول ابن قدامة : " وإذا قال أحدهما : أنا أتقبل، وأنت تعمل، والأجرة بيني وبينك ، صحت الشركة " . وقال زفر : " لا تصح " .<sup>(٢)</sup>

ولكننا نميل إلى ما قاله الحنابلة ، وذلك لأن استقطاب العمل والاتفاق مع الزبائن والتعامل معهم من أهم الأعمال لشركة الأعمال ، بل هو مفتاح العمل . ثم إن التقبل للعمل يتحمل ضمان العمل مثل الذي يعمل بيده .

وهكذا يتوسّع نطاق شركة الأعمال حيث يستطيع الشخص أن يتفق على عقد الشركة مع شخص اتفقت صناعته مع صناعته أو اختلفت ، أو يتفق على أساس أن يعمل أحدهما ويتقبل العمل الآخر .

ثالثا : انعقاد الشركة لتقبل الأعمال ولاكتساب المباحات :

وما يدل على سعة نطاق شركة الأعمال أيضا ، أنه يجوز لشخص أن يتفق مع آخر على عقد شركة لتقبل الأعمال ، كما يجوز له أن يشترك مع آخر لاكتساب المباحات . وهذا ما صرح به الحنابلة أثناء تعريفهم لشركة الأعمال . على سبيل المثال يقول ابن قدامة المقدسي فسي تعريف شركة الأعمال : أن يشترك اثنان فيما يكتسبانه بأبدانهما كالصانعين يشتركان على أن يعملوا في صناعتهما أو في ما يكتسبانه

(١) المغني ٧/٥ .

(٢) المرجع السابق ٧/٥ .

(١)

من مباح كالخطب والمعادن .

وقد منع الحنفية من جواز شركة الأعمال في المباحات واستدلوا على ذلك بأن التوكيل في أخذ المباح باطل لأن الوكيل يملكه بدون أمر الموكل ، فلا يصح أن يكون نائبا عنه في أخذه<sup>(٢)</sup> .

وأجاب الحنابلة بأن القول ببطلان الوكالة في أخذ المباح غير مسلم حيث يجوز للشخص استئابة غيره في حصول المباح بأجرة . يقول الإمام ابن قدامة : " ولا نسلم أن الوكالة لا تصح في المباحات ، فإنه يصح أن يستئيب في تحصيلها بأجرة . فكذا يصح بغير عوض إذا تبرع أحدهما بذلك كالتوكيل في بيع ماله " .<sup>(٣)</sup>

وقالوا أيضا إن حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حجة عليهم حيث شارك الصحابة رضي الله عنهم في أخذ المباح . وفي هذا الصدر يقول الإمام الشوكاني : " وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة وغيره من قال : إن الوكالة في المباحات لا تصح " .<sup>(٤)</sup>

فهكذا وسَّع في نطاق شركة الأعمال حيق تنعقد لاكتساب المباحات كما تنعقد لتقبل الأعمال . ويجوز لشخص أن يتفق على عقد الشركة مع من تكون خبرته في العمل على قدر خبرته أو أقل أو أكثر ، سواء اتفقت صناعتهما أم اختلفت ، وبذلك تتكاثر الفرص للعاملين لحصول مساعـدة العاملين . ولا يحتاجون إلى الاقتراض بالربا لحصول الأموال لاستئجار الساعدين .

---

(١) الكافي . في فقه الإمام السجل أحمد بن حنبل عليه الرحمة ٢٦٢/٢ . باختصار .

(٢) انظر بدائع الصنائع ٦٣/٦ .

(٣) المغني ٦/٥ .

(٤) نيل الأوطار ٣٥٣/٢ . انظر أيضا المغني ٦/٥ .

## المطلب الرابع :

### شروط شركة الأعمال وأحكامها

تقوم شركة الأعمال بوظيفة مهمة حيث توفر ساعدين للعاملين وتغنيهم عن الاقتراض بالربا لتوظيف الساعدين . لكن قد يحاول بعض أصحاب النفوس المريضة مشاطرة ثرة جهود الآخرين من غير أن يقوموا بما يجب عليهم تجاههم . وبذلك يتسببون في إغراض الناس عن هذه الشركة . نظرا إلى ذلك ، بيّن العلماء شروط هذه الشركة وأحكامها كي يستمر الناس في الاستفادة منها ، مستغنين عن الاقتراض بالربا لاستئجار الساعدين في العمل .

### شروط مشتركة بينها وبين شركة العنان :

وبعض تلك الشروط والأحكام هي عين ما بيّنها العلماء لشركة العنان مثل : كون يد الشريك يد أمانة ، وضرورة تحديد نسبة ربح لكل واحد ، وأن يكون الربح جزءا شاعا . وقد ذكرناها بتوفيق من الله تعالى بتفصيل ملائم في مبحث شركة العنان فلا نرى حاجة إلى إعادة الكلام (١) حولها .

### شروط أخرى :

وأما الشروط والأحكام الأخرى فمنها :

أولا : يُطالب الشريكان بالعمل الذي يتقبله أحدهما :

إنّ كل عمل يتقبله أحدهما يلزمه وشريكه ، ويُطالبان بالقيام به . وفي هذا الصدر يقول ابن قدامة المقدسي : " وما يتقبله أحدهما (٢) من العمل يصير في ضمانهما ، يُطالبان به ويلزمهما عمله " .

ثانيا : عليهما القيام بالعمل من غير تساهل :

يجب على كل واحد من الشريكين أن يقوم بالعمل ولا يتساهل ولا يتكاسل . وإذا لم يقم بالعمل فلآخر حق مطالبته بالعمل . وعند عدم استجابته لذلك ، للآخر حق فسخ الشركة . يقول ابن قدامة المقدسي : " وإن ترك أحدهما العمل لعجز<sup>(١)</sup> أو غيره ، فلآخر مطالبته بالعمل أو بإقامة من يعمل عنه أو يفسخ " .

ثالثا : مشاركتهما في أجرة كل عمل :

يشارك كل واحد من الشريكين في أجرة كل عمل يتقبل في ذمة الشركة سواءً باشر العمل هو أم شريكه ، لأن العمل الواجب في ذمة الشركة أيضا في ذمته . والمشاركة في المسئولية تقتضي المشاركة في الأجرة وفي هذا الصدر يقول شمس الدين السرخسي : " إن استحقاق الأجر يتقبل العمل دون مباشرته ، والتقبل كان منهما ، وإن باشر العمل أحدهما " <sup>(٢)</sup> .

ولكن إذا كان عدم مباشرة العمل بسبب تكاسله وتساهله فللشريك الآخر حق فسخ الشركة .

فهكذا بين العلماء شروط شركة الأعمال وأحكامها كي لا يتمكن أحد من أكل حق الآخر ظلما ، ويستمر الناس في التعامل بشركة الأعمال لحصول المساعدة البدنية والفكرية من غير لجوء إلى الاقتراض بالربا .

---

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل عليه الرحمة ٢٦٣/٢ ، وانظر

أيضا المغني ٨/٥ .

(٢) المبسوط ١٥٢/١١ .

### المبحث الثالث :

#### شركة الوجوه

قد يتمكن المرء الذى ليس لديه رأس مال للتجارة من الشراء بالنسيئة  
لثقة الناس به ، لكن في نطاق لا يكفي لكسب معيشته . أفيسمح له  
بالاقتراض بالربا لتوسيع نطاق شرائه ، أم يترك وشأنه ؟

لا هذا ولا ذاك . قدّم الإسلام تدابير عديدة لمعالجة وضعه .  
ومنها أن أباح له عقد شركة مع شخص يستطيع الشراء بالنسيئة لوجهته عند  
الناس .

وسنعالج هذا الموضوع - بتوفيق الحكيم الخبير - في هذا المبحث  
تحت العناوين التالية :

- أ ) التعريف بشركة الوجوه .
- ب ) السند الشرعي لها .
- ج ) نطاق شركة الوجوه .
- د ) تشريعات لاستمرار الشركة في أداء وظيفتها .
- مخصصين لكل منها مطلبا مستقلا .

### المطلب الأول :

#### التعريف بشركة الوجوه

لغة :

الوجوه جمع وجه . ومعناه جاء ووجهة وقدر وشرف ومنه وجيه أى ذو  
قدر . يقول تعالى : ( إن قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة  
(١)

ويقول العلامة ابن منظور : وجه والجمع وجوه . ورجل وجيه : ذو  
وجاهة ، وقد وجه الرجل ( بالضم ) : صار وجيها وذا قدر ، وأوجهه  
الله أى صيره وجيها ، ووجهه السلطان وأوجهه : شرفه . ورجل وجه :  
(١)  
ذو جاه .

ويقول الزمخشري : ومن المجاز : هذا وجه الثوب ، ووجه القوم  
وهؤلاء وجوه القوم ، ووجه البلد ، ورجل وجيه ، بين الوجاهة ولـه  
جاه وحرمة ، قال العباس بن مرداس :

وقال : بني عاد هلكتم فجهزوا .: خياركم أهل الوجاهة والمجد  
وهو من الوجها ، ووجهه الأمير توجيها ، وأوجهه إيجاهها : جعله  
(٢)  
وجيها .

#### اصطلاحا :

عرف الإمام ابن قدامة شركة الوجوه بقوله : " أن يشتركا على أن  
(٣)  
يشتريا بجاههما دينا فما ربحا فهو بينهما " .

وأما تسميتها بشركة الوجوه فلأن الشريكين لا يوجد لديهما إلا  
وجاهتهما . وفي هذا الصدد يقول شمس الدين السرخسي : " سُمِّيت  
بهذا الاسم على معنى أن رأس مالهما وجههما ، فإنه يباع في النسيئة  
(٤)  
من له في الناس وجه " .

وتسمى هذه الشركة أيضا شركة المغاليس . يقول شمس الدين السرخسي  
(٥)

: " وأما شركة الوجوه فتسمى شركة المغاليس .

- (١) لسان العرب المحيط مادة " وجه " ، ٣/ ٨٨٤ - ٨٨٥ باختصار .  
(٢) أساس البلاغة ، مادة " وج " ص ٤٩٣ باختصار .  
(٣) المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل عليه الرحمة ، ٢/ ١٨٢ .  
(٤) المبسوط ١١/ ١٥٢ ، وانظر أيضا الهداية ٦/ ١٨٩ ( المطبوع مع  
شرح فتح القدير ) ، وبدائع الصدائع ٦/ ٥٢ .  
(٥) المبسوط ١١/ ١٥٢ .

ويسمىها المالكية شركة الذم . يقول أبو الوليد القرطبي : " وشركة  
الوجوه هي الشركة على الذم من غير صنعة ولا مال " .<sup>(١)</sup>

### المطلب الثاني :

#### السند الشرعي لشركة الوجوه

#### اختلاف العلماء في جوازها :

اختلف العلماء في جواز شركة الوجوه . يرى الحنفية والحنابلة أنها  
جائزة ويقول المالكية والشافعية ببطلانها .<sup>(٢)</sup>

#### أدلة المجيزين :

وقدم كل واحد من الفريقين أدلة لإثبات صحة رأيه . أما المجيزون  
فقالوا :

أولاً : ليست شركة الوجوه إلا مجموعة الوكالة والكفالة - وكالة شريك لشريكه  
في شراء السلعة والكفالة بشئها - وكلتاها جائزتان . والمشتمل على  
الجائز جائز .<sup>(٣)</sup>

ثانياً : تعامل الناس بشركة الوجوه من غير نكير دليل جوازها . وفي هذا  
يقول شمس الدين السرخسي : " والناس تعاملوا بهذه الشركة ( شركة

(١) بداية المجتهد ٢/٢٥٥ باختصار . وانظر أيضا الشرح الصغير ٤/٦١٦ حيث يقول أبو البركات أحمد الدردير : " وأصل شركة الذم المنوعة عند مالك وأصحابه : أن يتفق اثنان مثلا على أن كل من اشترى منهما سلعة بدين يكون الآخر شريكا له فيها " . وانظر أيضا أضواء البيان ٤/٦١ .

(٢) انظر بداية المجتهد حيث يقول ابن رشد : " وشركة الوجوه عند مالك والشافعي باطلة . وقال أبو حنيفة جائزة " ( ٢/٢٥٥ ) ، وانظر أيضا الإفصاح عن معاني الصحاح حيث يقول أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة : " فأما شركة الوجوه التي اختارها أبو حنيفة وأحمد وأبطلها مالك والشافعي

التقبّل ) وشركة الوجوه من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
(١) إلى يومنا هذا من غير نكير ، وهو الأصل في جواز الشركة " .

ثالثا : لا يستحق الشريكان الربح في شركة الوجوه إلا بسبب عملهما ،  
واستحقاق الربح بالعمل ، قال به جميع الأئمة ، حيث يستحق العامل  
الربح بعمله في المضاربة . يقول شمس الدين السرخسي : " ثم  
استحقاق الربح في طريق الشركة يكون بالمال تارة ، وبالعمل أخرى  
بدليل المضاربة ، فلن رب المال يستحق نصيبه من الربح بالـ  
(٢) والمضارب بعمله " .

### أدلة المانعين :

وأما المانعون من هذه الشركة فقالوا :

أولا : لا دليل في الشرع عليها ، والعقود الشرعية تحتاج إلى أدلة  
(٣) شرعية .

ثانيا : ما يشتره كل واحد من الشريكين خاص به ، له ربحه وعليه خسارته  
وليس لأحد أن يشاركه فيه . وفي هذا الصدد يقول الشيرازي : " لأن  
ما يشتره كل واحد منهما ملك له ينفرد به ، فلا يجوز أن يشاركه  
(٤) غيره في ربحه " .

ثالثا : أساس الشركة إما المال أو العمل ، ولا يوجد المال ولا العمل

---

(١) المبسوط ١٥٥ / ١١ ، وانظر أيضا بدائع الصنائع ٥٨ / ٦ .

(٢) المرجع السابق ١٥٥ / ١١ ، وانظر أيضا بداية المجتهد ٢٥٥ / ٢ .

(٣) انظر الخلاف لأبي جعفر الطوسي ١٤٠ / ٢ ( ط . مطبعة الحكمة

شركة دار المعارف ) ( نقلا عن " الشركات في الشريعة الإسلامية

والقانون الوضعي " للدكتور عبد العزيز الخياط ٤٦ / ٢ ) .

(٤) الميزب ١٣ / ١٢ .



## المسألة

• عاوض صاحبه بكسب غير محدود بصناعة ولا عمل مخصوص .

### مناقشة الأدلة :

الهجرة مالك بن أنس والإمام الشافعي رحمهما الله تعالى وأصحابهما .

المعاملات ، ولم يرد نص يمنع منها .

أحد سيكون المشترى مشتركا بينهما على حسب الاتفاق ، بل لو أن شخصا

( تنعقد علی ) واللہ اعلم بالصواب .

اشترى شيئا لنفسه خاصة ثم بدا له أن يشارك فيه غيره ، ورضي الآخر سيكون المشترى مشتركا بينهما على حسب اتفاقهما .

وأما ما ذكر أن أساس الشركة إما المال أو العمل ، وكلاهما معدومان في شركة الوجوه ففيه نظر . وذلك :

أولا : إن حصر تأسيس الشركة بالمال أو العمل فقط يحتاج إلى دليل .

ثانيا : إن القول بعدم وجود العمل في هذه الشركة غير صحيح .

يشترى كل واحد من الشريكين بالنسيئة ، ثم يبيع ما يشتريه

أو يشتري شريكه . لنا أن نسأل أليس الشراء والبيع من أعمال

التجارة ؟ بل هما أساس العمل التجارى وخلاصته .

وأما ما ذكر من وجود الفرر بسبب عدم تخصيص العمل فلا يضر . ولنا

أن نسأل ماذا سيترتب على تخصيص العمل أو تحديد الصناعة ؟ هل

سيصير المكسب معلوما قبل حصوله أو يُعَرَّف قدر العمل الذى يقوم به كل

واحد من الشريكين ؟ لا هذا ولا ذاك .

ثم إن نوعيّة العمل في شركة الوجوه معلومة من وجه يعرف كل واحد

منهما أن مهمته الشراء بالنسيئة ، وبيع ما اشترى للشركة .

فخلاصة الكلام أننا لا نرى في أدلة المانعين ما يقتضى بطلان شركة

الوجوه بل نراها وسيلة لكسب الحلال حيث توسع للشخص الذى ليس لديه

رأس مال للتجارة نطاق الشراء بالنسيئة ، فيتمكّن من شراء القدر الذى يراه

كافيا لكسب المعيشة ، ولا يجد الشريكان حاجة إلى الاقتراض بالربا .

### المطلب الثالث :

#### نطاق شركة الوجوه

لم يقتصر الإسلام على إباحة شركة الوجوه بل وسع نطاقها وبذلك تتكاثر الفرص لكسب المعيشة بواسطتها من غير حاجة إلى التعامل الربوي . وتظهر سعة نطاق شركة الوجوه من وجوه عديدة . منها :

أولا : لا يشترط لعقدها تعيين نوع المشتري :

لا يشترط لعقد شركة الوجوه تعيين النوع الذي يشتري ، بل لكل شريك شراء ما يراه مناسباً . وفي هذا الصدد يقول الإمام ابن قدامة المقدسي : " فهو جائز ( نوع شركة الوجوه ) سواء عين أحدهما لصاحبه ما يشتره . أو قال : ما اشترت من شيء فهو بينهما ،<sup>(١)</sup> نص عليه " .

#### ثانيا : لا يشترط لصحتها تحديد قدر المشتري :

لا يشترط لصحتها تحديد القدر الذي يشتري بل لكل شريك شراء القدر الذي يراه مناسباً .

#### ثالثا : لا يشترط لعقدها تعيين الوقت :

لا يشترط لعقد شركة الوجوه تعيين الوقت . يقول الإمام ابن قدامة : " فهي جائزة سواء عين أحدهما لصاحبه ما يشتره أو قدره أو وقته أو ذكر صنف المال ، أو لم يعين شيئاً من ذلك ، بل قال : ما اشترت من شيء فهو بينهما . وقال أحمد في رواية ابن منصور : في رجلين اشتركا بغير رؤوس أموالهما على أن ما يشتره كل واحد منهما كل<sup>(٢)</sup> فهو جائز " .

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ٢/٢٦٦ .

ونذكر ابن قدامة أن هذا ما ذهب إليه الثوري ومحمد بن الحسين<sup>(١)</sup>  
وابن المنذر .

#### رابعاً : جواز عقدها بالتساوى في الربح والتفاضل فيه :

يجوز للشخص عقد شركة الوجوه مع من يرضى بالتساوى في الربح وسع  
من يطالب بالتفاضل فيه ، حيث يجوز التساوى والتفاضل في الربح  
بين شريكي شركة الوجوه . يقول ابن قدامة معرفاً شركة الوجوه : أن  
يشارك اثنان فيما يشتريان بجاههما وثقة التجار بهما من غير أن يكون لهما  
رأس مال ، على أن ما اشتريا بينهما نصفين أو أثلاثاً أو أرباعاً<sup>(٢)</sup>  
أو نحو ذلك .

وهكذا وسع الإسلام نطاق شركة الوجوه ، وبذلك تتكاثر الفرص لكسب  
المعيشة بالوسائل المشروعة . وهذا ما يساعد على اجتناب التعامل  
الربوى .

#### المطلب الرابع :

##### تفريعات لاستمرار الشركة في أداء وظيفتها

قد يتخذ بعض الناس شركة الوجوه وسيلة لأكل أموال البائعين لهم  
نسيئة ، كما يقصد بعضهم الآخرين من ورائها هضم حقوق شركائهم ،  
وبذلك يتسببون في امتناع الناس عن البيع نسيئة وإضرار الآخرين عن عقد  
شركة الوجوه .

عالج الإسلام هذا الوضع فشرع ضمانات لاسترداد أثمان السلع إلى  
أصحابها . وتلك الضمانات هي نفس الضمانات التي شرعت لاسترداد أموال

(١) المغني ١٥/٥ .

الدائنين وقد بينها بتوفيق من الله تعالى في الفصل المتعلق بالقرض<sup>(١)</sup>  
الحسن .

وأما محاولة بعض الشركاء هضم حقوق شركائهم ، فبين العلماء لسد  
هذا الاحتمال شروطاً وأحكاماً لشركة الوجوه . وتلك الشروط والأحكام  
هي التي بينها العلماء لشركة العنان . يقول ابن قدامة المقدسي : وهما<sup>(٢)</sup>  
في التصرفات كشريكي العنان " . وقد بينا تلك الشروط والأحكام بفضـل<sup>(٣)</sup>  
الله تعالى في المبحث المتعلق بشركة العنان .

---

(١) انظر ص ٢٥٦ - ٢٦٨ من هذه الرسالة .  
(٢) المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل عليه الرحمة ١٨٢/٢ - ١٨٣ .  
وانظر أيضا الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل عليه الرحمة ٢٦٦/٢  
(٣) انظر ص ٤٩٠ - ٤٩٢ من هذه الرسالة .

## المبحث الرابع :

### المضاربة

يوجد أناس يريدون كسب معيشتهم بطريق التجارة ويقدرّون على ذلك - بفضل الله تعالى - بسبب معرفتهم بأساليب التجارة إلا أنهم لا يملكون الأموال النقدية ، ولا يرغبون في الشراء بالنسيئة . ويوجد آخرون لديهم الأموال النقدية لكنهم لا يستثمرونها إما لعدم خبرتهم أو بسبب شغل يشغلهم عن ذلك أو بسبب آخر .

أفيسح للأولين أن يقترضوا بالربا كي يتمكنوا من التجارة أم يتركون محرومين من كسب معيشتهم ؟ وهل يؤذن للآخرين أن يقرضوا أموالهم بالربا أو يؤمرون بترك أموالهم مجمدة تأكلها الزكاة ؟

لا هذا ولا ذاك . حرم الإسلام التعامل الربوي بكل صورة ، ولا يقر أن يجلس المرء محروماً من كسب معيشتة ، ولا يرضى أن تترك أموال الناس مجمدة تأكلها الزكاة . وعالج الإسلام أوضاع هؤلاء كلهم بإباحة عقد شركة المضاربة حيث يتمكن الأولون بموجبها من الحصول على الأموال اللازمة للتجارة ، ويجد الآخرون فرصة لاستثمار أموالهم . وكل هذا من غير لجوء إلى التعامل الربوي .

ثم إن الإسلام وسع نطاق المضاربة كي تكثر فرص حصول الحلال ، وسين العلماء شروط المضاربة وأحكامها كي تستمر المضاربة تؤدي وظيفتها في مساعدة الناس على كسب معيشتهم مستغنين عن التعامل الربوي .

وسنعالج هذا الموضوع بتوفيق العليم الحكيم في هذا البحث تحت

العناوين التالية :

- أ ( التعريف بالمضاربة .
- ب ( السند الشرعي لها .
- ج ( نطاق المضاربة .
- د ( شروط المضاربة وأحكامها .
- مخصصين لكل منها مطلباً مستقلاً .

### المطلب الأول :

#### التعريف بالمضاربة

##### لغة :

المضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض . يقول العلامة ابن منظور :  
" المضاربة أن تعطى لإنساناً من مالك ما يتجر فيه على أن يكون الربح  
بينكما ، أو يكون له سهم معلوم من الربح ، وكأنه مأخوذ من الضرب في  
الأرض لطلب الرزق . قال الله تعالى : ( وآخرون يضربون في الأرض  
(١) يبتغون من فضل الله ) .

قال : وعلى قياس هذا المعنى ، يقال للعامل ضارب لأنه هو الذى  
يضرب في الأرض " . ويقول مجد الدين الفيروز آبادي : " ضربت الطير  
تضرب : ذهبت تبتغي الرزق ، وعلى يديه أسك ، وفي الأرض ضَرَبَا  
وَضَرَبَانَا خرج تاجراً ، أو غازياً ، أو أسرع أو ذهب " .  
(٢)

ويقول الزمخشري : " ضرب في الأرض ، وفي سبيل الله ، ومنه  
المضاربة ، يقال : ضاربه بالمال وفي المال ، وضارب فلان لفلان في  
ماله : تجر له فيه " .  
(٣)

(١) سورة المزمل / الآية ٢٠ مادة " ضرب " ٥٢٠/٢ .  
(٢) لسان العرب المحيط ، مادة " ضربه " ٩٨/١ - ٩٩ .  
(٣) القاموس المحيط ، مادة " ضربه " ٩٨/١ - ٩٩ .

### اصطلاحاً :

عرف الإمام ابن قدامة المضاربة بقوله : " أن يدفع رجل ماله إلى آخر  
(١)  
يُتجرله فيه على أن ما حصل من الربح بينهما على حسب ما يشترطانه " .

وتسميتها مضاربة عند أهل العراق . يقول الشيخ الشربيني : " وأهل  
(٢)  
العراق يسمونه مضاربة " .

وأما أهل الحجاز فيسمونها " القراض " يقول ابن قدامة : " ويسميه  
(٣)  
أهل الحجاز القراض " .

### سبب التسمية :

أما تسميتها المضاربة فلأن كل واحد من الشريكين يضرب بسهم فسي  
الريح ، أو لما فيها غالباً من السفر ، والسفر يسمى ضرباً ، وفي هذا  
الصدر يقول ابن قدامة : " فأهل العراق يسمونه مضاربة ، مأخوذة من  
الضرب في الأرض ، وهو السفر فيها للتجارة . قال الله تعالى ( وآخرون  
يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ) ، ويحتمل أن يكون من ضرب  
(٤)  
كل واحد منهما في الريح بسهم " .

وأما تسميتها " القراض " - وهو القطع - فلأن صاحب المال يقطع  
جزءاً من ماله للعامل يتصرف فيه . وفي هذا يقول الشيخ أبو البركات  
الدردير : " القراض مأخوذ من القرض وهو القطع ، ولأن رب المال قطع  
(٥)  
للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها بقطعة من الريح " .

---

(١) المغني ٥ / ٢٦ .

(٢) مغني المحتاج ٢ / ٣٠٩ ، وانظر أيضاً المغني ٥ / ٢٦ ، وحاشية  
الصاوي على الشرح الصغير ٥ / ١٨١ .

(٣) المغني ٥ / ٢٦ ، وانظر أيضاً مغني المحتاج حيث يقول الشربيني :  
" القراض بكسر القاف لغة أهل الحجاز " ٢ / ٣٠٩ ، والإفصاح عن معاني  
الصحاح ٢ / ٧ .



وقيل إن اشتقاقه من المساواة حيث يقدم صاحب المال المال ،  
والعامل العمل . يقول ابن قدامة : " وقيل اشتقاقه من المساواة والموازنة  
يقال : تقارض الشاعران : إذا وزن كل منهما الآخر بشعره . وههنا من  
(١)  
العامل العمل ، ومن الآخر المال فتوازننا " .

### المطلب الثاني :

#### السند الشرعي للمضاربة

(٢)

تدل السنة المطهرة والإجماع على مشروعية المضاربة .

الدليل من السنة :

(٣)

أما السنة : فقد ثبت أن الناس كانوا يتعاملون بالمضاربة قبل بعثته

(١) المغني ٢٦/٥ ، وانظر أيضا مغني المحتاج ٣٠٩/٢ .  
(٢) قد استدل بعض العلماء على مشروعية المضاربة بالقرآن الكريم حيث  
ذكروا آيات كريمة ورد فيها الحث على ابتغاء فضل من الله تعالى .  
منها قوله تعالى ( وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله )  
سورة الزمّل / الآية ٢٠ ، وقوله تعالى : ( فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فسي  
الأرض وابتغوا من فضل الله ) الجمعة / الآية ١٠ ، وقوله تعالى ( ليس عليكم  
جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ) البقرة / الآية ١٩٨ . ( انظر بدائع الصنائع  
٢٩/٦ ) .  
لكننا لا نرى قوة في الاستدلال بهذه الآيات على مشروعية المضاربة  
لأن فيها الأمر أو الحث على ابتغاء فضل الله مطلقا ، وهذا ليس  
ما نحن فيه ، وما نحن فيه هو إثبات مشروعية ابتغاء الرزق بوسيلة  
المضاربة . والله أعلم .

(٣) قد استدل بعض العلماء والباحثين على مشروعية المضاربة بالحديث  
الذي رواه الإمام ابن ماجة عن صهيب رضي الله عنه قال : " قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : " ثلاث فيهن البركة : البيع إلى أجل ،  
والمقارضة ، وإخلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع " . (سنن ابن ماجة  
كتاب التجارات ، باب الشركة والمضاربة ، رقم الحديث ٢٢٨٩ ، ٢ /  
٧٦٨ ) وانظر الاستدلال بالحديث في " شركات الأشخاص بين الشريعة  
والقانون " لمحمد موسى ص ١٩٦ ، و " الشركات في الفقه الإسلامي  
للدكتور رشاد حسن خليل ص ١٥٥ ) ، لكن الحديث ضعيف . يقول  
الإمام الشوكاني " في إسناده نصر بن القاسم عن عبد الرحيم بن داود  
وهما مجهولان " . ( نيل الأوطار ٣٩٤/٥ ) ، وقال الشيخ الألباني

صلى الله عليه وسلم ، وبعد بعثته فلم ينكر عليه الصلاة والسلام عليهم .  
وفي هذا الصدد يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " المضاربة كانت مشهورة  
بينهم في الجاهلية لا سيما قريشا فلن الأغلب كان عليهم التجارة . وكان  
أصحاب الأموال يدفعونها إلى العمال ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
قد سافر بمال غيره قبل النبوة كما سافر بمال خديجة رضي الله عنها ،  
والعير التي كان فيها أبو سفيان كان أكثرها مضاربة مع أبي سفيان وغيره ، فلما جاء  
الإسلام أقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان أصحابه يسافرون بمال غيرهم  
مضاربة ولم ينه عن ذلك . والسنة : قوله وفعله وإقراره . فلما أقرها كانت  
(١)  
ثابتة بالسنة " .

#### الإجماع على جواز التعامل بها :

إلى جانب هذا ، فقد ثبت تعامل الصحابة رضي الله عنهم بالمضاربة  
من غير تكبر من أحد منهم . ومن هذا ما رواه الإمام مالك عن أسلم  
قال : " خرج عبدالله وعبيدالله ابنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنهم -  
في جيش إلى العراق . فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري - رضي

---

رقم الحديث ٢٥٢٤ ، ٥٠/٣ ) ، وانظر أيضا سلسلة الأحاديث  
الضعيفة للألباني ، رقم الحديث ٢١٠٠ ، وفيض القدير شرح الجامع  
الصغير ٣٠٤/٢ .

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٩٥/١٩ ، وانظر أيضا المحلى  
١١٦/٩ م ١٣٦٢ ، وحاشية الصاوي على شرح الصغير ١٨١/٥ .  
وقد استشهد بعض العلماء بما رواه الإمام الطبراني عن ابن عباس  
رضي الله عنهما قال : " كان عباس بن عبد المطلب رضي الله عنه  
إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحرا ، ولا  
ينزل به واديا ، ولا يشتري به ذات كبد رطبة ، فلن فعل فهو  
ضامن ، فرفع شرطه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجازه " .  
( نقلا عن مجمع الزوائد ، كتاب البيوع ، باب المضاربة وشروطها  
١٦١/٤ ) لكن هذا الحديث ضعيف . يقول الحافظ الهيثمي :  
" وفيه أبو الجارود الأعشى وهو متروك كذاب " . ( مجمع الزوائد  
١٦١/٤ ) .

الله عنه - وهو أمير البصرة فرحب بهما وسهل ثم قال : " لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت " . ثم قال : " بل ههنا مال من مال الله . أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكما ، فتبتاعان به متاعا من متاع العراق . ثم تبيعانه بالمدينة فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ، ويكون الربح لكما " . فقالا : " وددنا ذلك " . ففعل وكتب إلى عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - أن يأخذ منهما المال .

فلما قدما ، باعا فأربحا . فلما دفعا ذلك إلى عمر قال : " أكل الجيش أسلفه مثل ما أسلفكما ؟ قالوا : " لا " . فقال عمر بن الخطاب : " ابنا عمر بن الخطاب فأسلفكما . أديا المال وربحه " .

فأما عبد الله فسكت ، وأما عبيد الله فقال : " ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا . لو نقص هذا المال أو هلك لضناه " . فقال عمر : " أدياه " . فسكت عبد الله وراجع عبيد الله . فقال رجل من جلساء عمر : " يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا " فقال عمر : " قد جعلته قراضا " .

فأخذ عمر المال ونصف ربحه ، وأخذ عبيد الله وعبيد الله ابنا عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - نصف ربح المال <sup>(١)</sup> .

---

(١) موطأ الإمام مالك ، كتاب القراض ، ١٧٣/٢ ( المطبوع مع شرحه تنوير الحوالك للسيوطي ) . وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير : " وإسناده صحيح " ٥٧/٣٠ .

وقال الشيخ الألباني : وهو على شرط الشيخين " . إرواء الغليل ٥/٢٩١ ، ورواه الإمام البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب القراض ١١٠/٦ ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية تعليقا على اقتراح بعض جلساء عمر رضي الله عنه : " لو جعلته قراضا " وإنما قال ذلك لأن المضاربة كانت معروفة بينهم ، والعهد بالرسول عليه الصلاة والسلام قريب لم يحدث بعده ، فعلم أنها كانت معروفة بينهم على عهد الرسول كما كانت الفلاحة وغيرها من الصناعات كالخياطة والجزارة " ( مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٩ / ١٩٦ ) .

ومنه ما روى الإمام البيهقي عن حميد بن عبدالله بن عبيد الله الأنصاري عن أبيه عن جده أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعطى مال<sup>(١)</sup> يتيم مضاربة ، وكان يعمل به بالعراق ، ولا يدرى كيف قاطعه الريح " .

ومنه ما رواه الإمام مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده أن عثمان بن عفان رضي الله عنه أعطاه مالا قراضا يعمل فيه ، على أن<sup>(٢)</sup> الريح بينهما " .

ومنه ما روى الإمام الدارقطني عن عروة بن الزبير وعن غيره أن حكيم ابن حزام - رضي الله عنه - صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة يضرب له به : أن لا تجمع ماله في كبد رطبة ، ولا تحمله في بحر ، ولا تنزل به في بطن مسيل فلن فعلت شيئا من ذلك فقد ضمنت مالي " .<sup>(٣)</sup>

ومنه ما روى الإمام البيهقي عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يكون عنده مال اليتيم فيزكّيه ويعطيه مضاربة ، ويستقرض فيه " .<sup>(٤)</sup>

ولم ينقل عن أحد من الصحابة الإنكار على التعامل بالمضاربة فكان ذلك إجماعا منهم على جوازها . قال الإمام الشوكاني بعد ذكر الآثار الدالة على تعامل الصحابة بالمضاربة : " فهذه الآثار تدل على أن المضاربة

(١) أخرجه البيهقي في المعرفة (نقلا عن نصب الراية لأحاديث الهداية ، ١١٤/٤ - ١١٥ ط . دار المأمون - الطبعة الأولى ، سنة الطبع ١٣٥٢ هـ )

(٢) موطأ الإمام مالك ، كتاب القراض ، ١٢٣/٢ ، ورواه أيضا الإمام البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب القراض ، ١١١/٦ ، باختلاف في اللفظ . وقال الشيخ الألباني عن رواية مالك : " ورجاله ثقات رجال مسلم غير جد عبد الرحمن بن العلاء واسمه يعقوب المدني مولى الحرقة . قال الحافظ : " مقبول " ( إروا الغليل ٢٩٢/٥ ) .

(٣) سنن الدارقطني ، كتاب البيوع ، رقم الحديث ٢٤٢ ، الجزء الثالث / ص ٦٢ . وقال الشيخ الألباني : " وهذا سند صحيح على شرط الشيخين " إروا الغليل ٢٩٣/٥ .

كان الصحابة يتعاملون بها من غير نكير ، فكان ذلك لإجماعا منهم على  
(١)  
الجواز .

وذكر بعض العلماء أن التعامل بالمضاربة من الأمور التي عمل بها  
المسلمون في جميع العصور من غير نكير من أحد . يقول الإمام الكاساني  
: وأما الإجماع فإنه روى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أنهم دفعوا  
مال اليتيم مضاربة ، ومنهم سيدنا عمر وسيدنا عثمان وسيدنا علي وسيدنا  
عبدالله بن سعود وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عمر وسيدتنا عائشة رضي  
الله عنهم ، ولم ينقل أنه أنكر عليهم من أقرانهم أحد ، ومثله يكسبون  
لإجماعا . وعلى هذا تعامل الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إلى يومنا هذا في سائر الأعصار من غير إنكار من أحد ، وإجماع  
(٢)  
أهل كل عصر حجة .

#### فيها دفع الحاجتين :

ثم إن في إباحة المضاربة دفع الحاجتين : حاجة أرباب المال الذين  
لا يقدرّون على تنمية المال ، وحاجة القادرين على تنميته لكن لا مال  
لديهم . وفي هذا الصدد يقول ابن قدامة : " ولأن بالناس حاجة إلى  
المضاربة ، فإن الدراهم والدنانير لا تنمو إلا بالتقليب والتجارة وليس كل  
من يملكها يحسن التجارة ، ولأن كل من يحسن التجارة ليس له رأس مال ،  
(٣)  
فاحتيج إليها من الجانبين ، فشرعها الله تعالى لدفع الحاجتين .

---

(١) نيل الأوطار ٣٩٤/٥ باختصار .

(٢) بدائع الصنائع ٧٩/٦ باختصار ، وانظر أيضا بداية المجتهد حيث  
يقول ابن رشد : " ولا خلاف بين المسلمين في جواز القراض " ٣٣٦/٢  
وانظر أيضا المغني ٢٦/٥ ، وحاشية الصاوي على شرح الصغير  
١٨١/٥ .

(٣) المغني ٢٦/٥ - ٢٧ ، وانظر أيضا حاشية الصاوي على الشرح  
الصغير ١٨١/٥ ط . مطبعة البابي الحلبي وشركات ، بدون سنة

### هل المضاربة خلاف القياس ؟

وقبل أن نطوى الصفحة عن هذا الموضوع نرى من المناسب بيان حقيقة قول بعض العلماء الذين قالوا : " إن المضاربة خلاف القياس بسبب جهالة أجرة العامل وجهالة العمل الذى سيقوم به . يقول الإمام الكاساني : " القياس أنه لا يجوز ، لأنه استئجار بأجر مجهول بل بأجر معدوم ولعمل مجهول " (١) .

لكن هذا القول غير صحيح . افترض أصحاب هذا الرأى أن المضاربة من جنس الإجازات التى يجب أن يكون العمل فيها وأجرته معلومين . وكلاهما مجهولان في المضاربة . لكن هذا الافتراض غير صحيح ، لأن المضاربة من جنس المشاركات ، وليست من جنس الإجازات . ومن المعروف أن العمل وريحه يكونان مجهولين في الشركات . وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : " فالذين قالوا : المضاربة والساقاة والمزارة على خلاف القياس ، ظنوا أن هذه العقود من جنس الإجارة ، لأنها عمل بعوض ، والإجارة يشترط فيها العلم بالعوض والمعوض . فلما رأوا العمل في هذه العقود غير معلوم ، والريح فيها غير معلوم ، قالوا : " تخالف القياس " وهذا من غلطهم ، فإن هذه العقود من جنس المشاركات لا من جنس المعاوضات الخاصة التى يشترط فيها العلم بالعوضين . والمشاركات جنس غير جنس المعاوضة ، وإن قيل إن فيها شوب المعاوضة " (٢) .

ثم إن الذين قالوا إنها خلاف القياس ، منهم من قال : إن نوعا من القياس يدل على جوازها . يقول الإمام الكاساني وهو من القائلين إنها على خلاف القياس : " ونوع من القياس يدل على الجواز أيضا : وهو

---

(١) بدائع الصنائع ٧٩/٦ ، وانظر أيضا مغني المحتاج للشربيني ٣١٠/٢

وحاشية الصاوى على الشرح الصغير ١٨١/٥ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥٠٦/٢٠ .

أن الناس يحتاجون إلى عقد المضاربة لأن الإنسان قد يكون له مال لكنه لا يهتدى إلى التجارة ، وقد يهتدى إلى التجارة لكنه لا مال له ، فكان في شرع هذا العقد دفع الحاجتين ، والله تعالى ما شرع العقود إلا لصالح العباد ودفع حوائجهم " .<sup>(١)</sup>

### المطلب الثالث :

#### نطاق المضاربة

لم يقتصر الإسلام على إباحة المضاربة بل وسع نطاقها ، وبهذا تتكاثر الفرص لأرباب الأموال لاستثمار أموالهم ، وللعاملين لحصول الأموال للتجارة . ولا يبقى لهم حاجة إلى التعامل الربوي . وتظهر سعة نطاق المضاربة من وجوه عديدة . منها :

#### أولا : جواز دفع المال إلى اثنين فأكثر مضاربة :

قد يرغب رب المال في استثمار ماله بواسطة المضاربة لكنه يخشى من ضياع ماله لو سلمه إلى شخص واحد ، فيجوز له أن يتفق مع اثنين يعملان في ماله مضاربة . وفي هذا يقول ابن قدامة : " ويجوز أن يدفع مالا إلى اثنين مضاربة في عقد واحد " .<sup>(٢)</sup>

وهكذا له أن يتفق مع أكثر من اثنين أو شركة أو مصرف يعمل في ماله مضاربة .

#### ثانيا : جواز مقارضة مجموعة من الناس واحدا :

قد يرى العامل أن المشروع الذي يريد العمل فيه لا يكفي له المال

(١) بدائع الصنائع ٦/٢٩٠ .

(٢) المغني ٥/٣٥ ، وانظر أيضا الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل

الذى يقدمه شخص واحد ، فيجوز له أن يتفق مع اثنين يقدمان له المال  
اللازم وهو يعمل به . وفي هذا الصدر يقول ابن قدامة : " وإن قارض  
اثنان واحدا بألف لهما جاز " (١) .

وهكذا يجوز للعامل أن يتفق مع أكثر من اثنين ، أو مع مصرف. بمثل  
مجموعة من الناس على عقد المضاربة .

### ثالثا : للمضارب أن يضارب :

قد يكون الشخص محل ثقة وتقدير لأرباب الأموال فيرغب مجموعة منهم  
في تسليم أموالهم إليه مضاربة لكه لا يتمكن من استثمارها كلها ، فيجوز  
له أن يسلم بعض تلك الأموال إلى الآخرين مضاربة بلون من أرباب  
الأموال . وفي هذا الصدر يقول الإمام ابن قدامة : " وإن أذن رب  
المال في دفع المال مضاربة جاز ذلك . نص عليه أحمد ، ولا نعلم فيه  
خلافاً " (٢) .

ويقول الإمام مالك : " ولا يجوز للعامل أن يقارض غيره إلا بأمر رب  
المال " (٣) . كما يقول الشيرازي من الشافعية : " ولا يجوز للعامل أن يقارض  
غيره من غير إذن رب المال " (٤) . هذا وقد عقد برهان الدين المرغيناني  
من الحنفية في كتابه " الهداية " بابا بقوله : " المضارب يضارب " (٥) .

وبناء على هذا ، يجوز للمصرف أن يأخذ الأموال من أرباب الأموال  
مضاربة ثم يسلمها إلى العاطلين مضاربة .

---

(١) المغني ٣٦ / ٥ .  
(٢) المرجع السابق ٥٠ / ٥ .  
(٣) المدونة الكبرى ٥٥ / ٤ . ( ط . دار الفكر بيروت . سنة الطبع ١٣٩٨ هـ ) .  
(٤) المجموع ٤٢١ / ١٣ .  
(٥) انظر الهداية ٢٦٢ / ٣ ( ط . باكستان ) .



رابعاً : للمضارب أخذ مضاربة أخرى :

قد يقدر المضارب على استثمار قدر كبير من الأموال لكن الأموال التي يحصلها من شخص واحد لا تبلغ ذلك القدر . فهل يجوز له أن يحصل الأموال مضاربة من الآخرين ؟ في المسألة تفصيل :

إن أذن رب المال الأول فله ذلك . وإن لم يأذن فينظر هل يترتب بعقد المضاربة الثانية ضرر على رب المال الأول أم لا ؟

وإذا لم يترتب فأفتى بعض العلماء بجواز عقد المضاربة الثانية . وإذا ترتب فللعلماء في المسألة قولان . وفي هذا يقول ابن قدامة : " إذا أخذ من إنسان مضاربة ، ثم أراد أخذ مضاربة أخرى من آخر ، فأذن له الأول جاز . وإن لم يأذن له ولم يكن عليه ضرر جاز ذلك أيضاً بخلاف . وإن كان فيه ضرر على رب المال الأول ولم يأذن ، مثل أن يكون المال الثاني كثيراً يحتاج إلى أن يقطعه زمانه ويشغله عن التجارة في الأول ، ويكون المال الأول كثيراً متى اشتغل عنه بغيره انقطع عن بعض تصرفاته ، لم يجز له ذلك .

وقال أكثر الفقهاء : " يجوز . لأنه عقد لا يملك به منفعه كلها .  
(١) فلم يمنع من المضاربة ، كما لو لم يكن فيه ضرر ، وكالأجير المشترك " .

إلا أننا نرى أنه لا يجوز له عقد المضاربة الثانية في الحالة الأخيرة لأن العامل أمين في مال رب المال ويجب عليه أن يعمل ما فيه مصلحة الشركة ويجتنب ما فيه ضرر لها . فلن كان يرى أن الضرر الذي يصيبه من ترك عقد المضاربة الثانية أكبر من النفع الذي يحصل عليه من المضاربة الأولى ، فعليه أن يصفى حسابه مع رب المال الأول ، ثم يتصرف كيف شاء .

---

(١) المغنم ٥١/٥ - ٥٢ ، وانظر أيضاً الكافي في فقه الإمام أحمد بين

وعلى ضوء ما مر من إباحة أخذ مضاربة ثانية للمضارب يجوز للمصارف  
أخذ الأموال من أرباب الأموال الكثرين .

خامسا : جواز كون رأس المال نقدا وعرضا :

وسا يدل على سعة نطاق المضاربة أنه يجوز للعامل أن يتفق مع  
شخص يسلم له المال نقدا أو عرضا . وقد اختلف في هذه المسألة بعض  
الائمة فقالوا : " لا قراض في العروض " ومن هؤلاء الإمام مالك ، فقد  
قال في الموطأ : " لا ينهي لأحد أن يقارض أحدا إلا في العين " .<sup>(١)</sup>  
واستدل على بطلان المقارضة في العروض بقوله : " لأن المقارضة فـي  
العروض إنما تكون على أحد وجهين : إما أن يقول له صاحب العرض :  
" خذ هذا العرض فبعه ، فما خرج من ثمنه فاشتر به وبع على وجه  
القراض " فقد اشترط صاحب المال فضلا لنفسه من بيع سلعته وما يكفيه  
من مؤنتها .

أو يقول : " اشتر بهذه السلعة وبع فإذا فرغت فابتع لي مثل عرضي  
الذي دفعت إليك ، فلن فضل شيء فهو بيني وبينك " .

ولعل صاحب العرض أن يدفعه إلى العامل في زمن هو فيه نافق ،  
كثير الثمن ، ثم يرده العامل حين يريده وقد رخص ، أو يأخذ العرض  
في زمان ثمنه فيه قليل ، ثم يخلو ذلك العرض ويرفع ثمنه حين يرده .<sup>(٢)</sup>

ولكننا نرى أن هناك وجهًا ثالثًا لا غرر فيه ولا إلزام للعامل بعمل  
هو عنه غير مستوول . وذلك الوجه أن يقوم ثمن العروض عند بدء العقد ،  
ويعتبر ذلك الثمن هو المبلغ الذي قدمه صاحب العروض إلى المضاربة ،  
وعند حل الشركة لا يطالب إلا به .

(١) الموطأ ، كتاب القراض ، القراض في العروض ، ١٢٢/٢ .

(٢) المجموع السابق ١٢٢/٢ ، ١٢٢/٢ .

### سادسا : جرى المضاربة في جميع أنواع التجارة :

وما يدل على سعة نطاق المضاربة أنها تجرى في جميع أنواع التجارة المباحة . فللعامل أن يختار نوعا يريد له العمل فيه إلا إذا عين له رب المال نوعا مخصوصا . وفي هذه الحالة في السألة قولان سنذكرها إن شاء الله تعالى في المطلب اللاحق .

### سابعا : جريها في مجالي الصناعة والزراعة :

تجرى المضاربة في مجالي الصناعة والزراعة كما تجرى في مجال التجارة . وأما قول القائل : " إن الفقهاء لم يذكروا أنها تجرى في مجالي الصناعة والزراعة " . فيغنيينا بفضل الله تعالى عن الإجابة عنه ما ذكرناه أثناء الرد على من قال بعدم جري شركة العنان في مجال الصناعة والزراعة (١) لعدم ذكر الفقهاء ذلك .

فهكذا وسع الإسلام نطاق المضاربة ، وبذلك تتوسع وتكثر الفرص لأرباب الأموال لاستثمار أموالهم ، وللعاملين لحصول الأموال لكسب معيشتهم ، ولا يحتاج أصحاب الأموال لتنمية أموالهم إلى الاقتراض بالربا ، ولا يلجأ العاملون لتحصيل الأموال للتجار إلى الاقتراض بالربا .

### المطلب الرابع :

#### شروط المضاربة وأحكامها

إباحة المضاربة نعمة من نعم الله تعالى التي تمكن أصحاب الأموال من تنمية أموالهم والعاملين من الحصول على المال لكسب معيشتهم من غير لجوء إلى التعامل الربوي . لكن قد يحاول بعض أصحاب الأموال أو

بعض العاملين التلاعب بها لهضم حقوق الطرف الثاني فيتسببون في إغراض الناس عن المضاربة . لذا بين العلماء شروطاً وأحكاماً عديدة للحيلولة دون تلاعب العابثين ، ولكي يجد كل ذي حق حقه ، ويستمر الناس في التعامل بالمضاربة : أرباب الأموال لتنمية أموالهم ، والعاملون للحصول على الأموال للتجار بها ، وكل ذلك من غير حاجة إلى التعامل الربوى . ومن تلك الشروط والأحكام :

أولاً : الشروط المشتركة بين المضاربة وشركة العنان :

يراعى في المضاربة كثير من الشروط والأحكام التي ذكرناها لشركة العنان فيشترط أن يكون رأس المال الذي يقدمه رب المال معلوماً ، حاضراً ، لا غائباً ، ولا ديناً . كما يجب أن يكون نصيب كل فريق في الربح جزءاً شائعاً نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً أو غير ذلك . كما بين العلماء أن يمسد العامل - مثل شريك شركة العنان - يد أمانة وأنه لا ضمان عليه إذا تلف شيء من غير تعدد منه .

#### ثانياً : الشروط والأحكام المختصة بالمضاربة :

وأما الشروط والأحكام الأخرى المتعلقة بالمضاربة . فمنها ما يتعلق برأس المال ، ومنها ما يتعلق باشتراط رب المال على العامل بخصوص التصرف فيه ، ومنها ما يتعلق بمسئولية رب المال ، ومنها ما يتعلق بنفقة

- (١) للتفصيل يراجع المذهب للشيرازي ٤١٠/١٣ ، وبدائع الصنائع ٨٢/٦ ، وكتساب الأم للإمام الشافعي ٨/٤ .
- (٢) للتفصيل يراجع بدائع الصنائع ٨٢/٦ - ٨٣ .
- (٣) للتفصيل يراجع الموطأ ١٧٥/٢ ، وبدائع الصنائع ٨٥/٦ - ٨٦ ، والهداية ٢٥٨/٣ ( ط . باكستان ) ، والكافي في فقه الإمام أحمد ابن حنبل ٢٦٧/٢ - ٢٦٨ ، والمحلى ١١٧/٩ م ١٣٧٠ ، وبدائية المجتهد ٢٣٨/٢ .
- (٤) للتفصيل يراجع بداية المجتهد ٢٣٦/٢ ، والمغني ٧٦/٥ ، والهداية ٢٥٧/٣ ( ط . باكستان ) ، والكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل عليه الرحمة ٢٨٢/٢ ، مسائل الإمام أحمد بن حنبل . مسألة ١٢٧٣ ، ٢٤/٢ ، والمحلى ١١٨/٩ ، م ١٣٧٣ .

العامل من المال المضارب عليه ، ومنها ما يتعلق بتحديد الأرباح والخسائر وتوزيعها ، ومنها ما يتعلق بحل الشركة ، ومنها ما يتعلق بفساد العقد . وسنتكلم عن تلك الشروط بتفصيل ملائم في هذا المقام .

#### أ ( الشرط المتعلق برأس المال :

أما ما يتعلق برأس المال فيشترط أن يسلم رب المال المال إلى المضارب كي يتمكن من التصرف فيه . يقول الإمام الكاساني : " ومنها تسليم رأس المال إلى المضارب ، لأنه أمانة فلا يصح إلا بالتسليم وهو (١) التخلية كالوديعة " . ويقول برهان الدين المرغيناني : " فلا بد من أن يخلص المال للعامل ليتمكن من التصرف فيه " . (٢)

وليس معنى تسليم المال إلى العامل تسليماً حسيباً فحسب بل يشتمل التسليم المعنوي أيضاً حيث يستقل العامل باليد عليه والتصرف فيه . يقول الشيخ الشربيني مبيناً معنى التسليم : " المراد أن يستقل العامل باليد عليه والتصرف فيه " . (٣)

#### ب ( الشروط المتعلقة بتصرف العامل :

وأما ما يتعلق باشتراط رب المال على العامل بخصوص التصرف فيه . فمنها :  
١- أن يشترط رب المال على العامل أن لا يشتغل في سلعة بعينها . يقول الإمام مالك رحمه الله تعالى في هذا الصدر :  
" من اشترط على من قارض أن لا يشتري حيواناً أو سلعة باسمها فلا بأس بذلك " . (٤)

(١) بدائع الصنائع ٦ / ٨٤ .

(٢) الهداية ٢٥٨ / ٣ ( ط . باكستان ) .

(٣) مغني المحتاج ٢ / ٣١٠ .

(٤) موطأ الإمام مالك ١٢٥ / ٢ ، كتاب القراض ، ما يجوز من الشرط في

القراض ، ١٢٥ / ٢ .

وبين ابن رشد أن جواز هذا الاشتراط ما أجمع عليه الأئمة حيث يقول : " لو اشترط عليه أن لا يشتري جنسا من السلع (١) لكان على شرطه في ذلك بلجامع " .

٢- أن يحدد رب المال للعامل السلع التي يشتغل فيها . يرى الإمام مالك أن هذا التحديد مكروه إلا إذا كانت السلع موجودة في جميع مواسم السنة . يقول الإمام مالك رحمه الله تعالى : " ومن اشترط على من قارض أن لا يشتري إلا سلعة كذا وكذا فلن ذلك مكروه إلا أن تكون السلعة التي أمره أن لا يشتري (٢) غيرها كثيرة موجودة لا تخلف في شتاء ولا صيف فلا بأس بذلك " . وهذا ما ذهب إليه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى (٣) ويرى الإمامان أبو حنيفة وأحمد بن حنبل عليهما الرحمة أن العامل يلزمه ما اشترط عليه . وقال المانعون : إن في هذا (٤) الاشتراط تضيقا على المضارب " . وأجاب القائلون به : بأن (٥) رب المال يأذن له في التصرف بماله فله أن يعصم أو يخصص .

٣- أن يشترط رب المال على العامل أن لا يسافر بالمال ولا يتجر إلا في بلد بعينه ، ولا يعامل إلا رجلا بعينه . بين الحنابلة أن جميع هذه الشروط جائزة وعلى العامل التزامها . يقول ابن قدامة : والشروط في المضاربة تنقسم قسمين : صحيح وفاسد فالصحيح : مثل أن يشترط على العامل أن لا يسافر بالمال ، أو أن يسافر به ، أو لا يتجر إلا في بلد بعينه ، أو نوع بعينه

(١) بداية المجتهد ٢/٢٣٨ .

(٢) الموطأ ، كتاب القراض ، ما يجوز من الشرط في القراض ، ١٧٥/٢

(٣) انظر بداية المجتهد ٢/٢٣٨ .

(٤) انظر بداية المجتهد ٢/٢٣٨ ، والمغني ٥/٦٨-٦٩ .

(٥) انظر بداية المجتهد ٢/٢٣٨ .

(٦) انظر الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل عليه الرحمة ٢/٢٧٠ .

أو لا يشتري إلا من رجل بعينه ، فهذا كله صحيح . وبهذا  
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى .<sup>(١)</sup>

إننا نرى أن لرب المال حقا في اشتراط هذه الشروط . حيث  
قد يرى أن الحفاظ على رأس ماله يقتضي إلزام العامل بالشروط  
المذكورة . وأما قول بعض الأئمة إن فيها تضيقا على المضارب  
فنحن نسلم أن فيها تضيقا ، لكن هذه الشروط ليس لرب المال  
أن يشترطها إلا قبل بدء العقد . فإذا كان العامل يحس  
التضيق بسببها فله أن لا يتفق معه ، ويبحث عن غيره .

٤- اتفق الإمامان أبو حنيفة وأحمد بن حنبل أن العامل إذا خالف  
رب المال فهو ضامن للمال . وأما الربح فيرى الإمام أحمد أنه  
لرب المال في حين يقول الإمام أبو حنيفة الربح للعامل يتصدق  
به ، وفي هذا الصدر يقول الإمام البغوي : " واختلف أهل  
العلم في المضارب إذا خالف رب المال ، فروى عن ابن عمر  
رضي الله عنهما أنه قال : " الربح لرب المال " . وعن أبي  
قلاية ونافع : " الربح لرب المال والعامل ضامن للمال ، وبه  
قال أحمد وإسحق . وقال أصحاب الرأي : " الربح للعامل ،  
يتصدق به ، والوضيعة عليه ، وهو ضامن لرأس المال ، وبه  
قال الأوزاعي " .<sup>(٢)</sup>

وخلاصة الكلام أن العامل إذا خالف الشروط المتفق عليها يتفرد  
بتحمل الخسارة ويحرم من الربح سواء أخذه رب المال أو تصدق به .  
وفي كل هذا مراعاة لمصلحة رب المال .

ج ( الحكم المتعلق بمسئولية رب المال :

وأما ما يتعلق بمسئولية رب المال فمسئوليته بقدر رأس المال الذي

سَلَّمَهُ للعامل . لذا لا يجوز للعامل أن يشتري بأكثر من رأس المال .  
وفي هذا الصدد يقول ابن قدامة المقدسي : " وليس له أن يشتري بأكثر  
من رأس المال لأن الإذن لم يتناول غيره " . وأما إذا أذن له رب  
المال بالشراء بأكثر من رأس المال فله ذلك .

#### د ( الأحكام المتعلقة بنفقة العامل :

وأما الأحكام المتعلقة بنفقة العامل من المال المقارض عليه . فمنها :  
١- هل للعامل النفقة فيه أم لا ؟ اختلف العلماء في هذه السألة  
على ثلاثة أقوال :

يقول ابن رشد في هذا الصدد : " واختلفوا هل للعامل نفقته  
من المال المقارض عليه أم لا ؟ على ثلاثة أقوال :  
\* فقال الشافعي في أشهر أقواله : لا نفقة له أصلاً إلا أن يأذن  
له رب المال .

\* وقال قوم : له نفقة ، وبه قال إبراهيم النخعي والحسن ،  
وهو أحد ما روى عن الشافعي .

\* وقال آخرون : له النفقة في السفر من طعامه وكسوته ، وليس  
له شيء في الحضر ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء<sup>(١)</sup>  
إلا أن مالكا قال : إذا كان المال يحمل ذلك " .

إلا أننا نميل إلى ما قاله جمهور العلماء من أن له النفقة في  
السفر دون الحضر . وذلك أننا إذا لم نفرض له النفقة فسي  
السفر سوف يتردد بل قد يعرض عن السفر الذي تقتضيه مصلحة  
الشركة ، وذلك لأن السفر يقتضي غالباً الكثير من النفقات ، ولا

---

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد ٢/٢٧٢ ، وانظر أيضاً المذهب للشيرازي

٤٢٦/١٣ - ٤٢٧ ، والمغني ٥/٤٧ .

(٢) بداية المجتهد ٢/٢٤٠ ، وانظر أيضاً الموطأ ٢/١٨٠ ، والكافي في فقه

الإمام أحمد ٢/٢٧٧ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٠/٩٠ .



يريد أحد أن ينفرد بتحمل نفقات السفر الذي تكون ثمرته مشتركة بينه وبين غيره . لكننا نختلف مع الجمهور في أن تكون كسوته في السفر على حساب المضاربة ، لأنه يستطيع أن يأخذ معه من الكسوة ما يكفيه في السفر إلا أن غسل ملابسه سيكون على حساب المضاربة .

وهذا كله إذا لم يشترطوا شرطاً أو لم يكن هناك عرف سائد .  
وأما عند اشتراط الشرط أو وجود العرف السائد فالأمر على وفق ما اشترطوا أو على حسب العرف . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية :  
" إن كان بينهما شرط في النفقة جاز ذلك ، وكذلك إن كان هناك عرف وعادة معروفة بينهم ، وأطلق العقد ، فإنه يحمل على تلك العادة " (١) .

٢- اتفق جميع من جعل النفقة للعامل بسبب السفر ، أو بسبب الاشتراط أو بسبب العرف ، على أنه لا ينفق إلا بالمعروف . وأما البسط الخارج من المعروف فيكون محسوباً عليه " (٢) .

٣- إذا خرج العامل في السفر بمال المضاربة وبماله الشخصي لا تكون النفقة على المضاربة وحدها ، بل تكون عليها وعلى ماله على

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٩٠/٣٠ .

(٢) المرجع السابق ٩٠/٣٠ .

ويلاحظ اهتمام العلماء بهذا الأمر ما قاله الإمام مالك : " في رجل معه مال قراض فهو يستنفق منه ويكتسى إنه لا يهب شيئاً ولا يعطي منه سائلاً ولا غيره ، ولا يكافي فيه أحداً .

فأما إن اجتمع هو وقوم فجاؤوا بطعام ، وجاء هو بطعام فأرجو أن يكون ذلك واسعاً إذا لم يعتمد أن يتفضل عليهم . فلن تعتمد ذلك أو ما يشبهه بغير إذن صاحب المال فعليه أن يتحلل ذلك من رب المال . فلن فعل ذلك فلا بأس به . وإن أبى أن يحلله فعليه أن يكافئه بمثل ذلك إن كان ذلك شيئاً له مكافأة " . ( الموطأ ، كتاب القراض ،

ما لا يجوز من النفقة في القراض ، ١٨٠/٢ ) .

قدر حصص المال . يقول الإمام مالك رحمه الله تعالى : " رجل دفع إلى رجل مالا قراضا ، فخرج به وبمال نفسه ، قال : "يجعل النفقة من القراض ومن ماله على قدر حصص المال " .<sup>(١)</sup>

#### هـ ) الأحكام المتعلقة بالأرباح والخسائر :

وأما الأحكام المتعلقة بتحديد الأرباح والخسائر وتوزيعها ، فمنها :  
١- إن الربح بين رب المال والعامل على حسب ما اتفقا ، والخسارة على رب المال وحده . وفي هذا عدل وسأواة حيث يخسر العامل في صورة الخسارة الجهد الذي بذله ، ويخسر رب المال جزءا من المال . وفي حالة الربح يحصل كل واحد منهما على جزء من الربح .

٢- لا يوزع العامل الأرباح ولا يأخذ حصته إلا بحضور رب المال . وفي هذا الصدد يقول ابن رشد : " أجمع علماء الأئمة على أنه لا يجوز للعامل أن يأخذ نصيبه من الربح إلا بحضور رب المال ، وأن حضور رب المال شرط في قسمة المال وأخذ العامل حصته ، وأنه ليس يكفي في ذلك أن يقسمه في حضور بينة أو غيرها " .<sup>(٢)</sup>

#### و ) الأحكام المتعلقة بحل الشركة :

وأما الأحكام المتعلقة بحل الشركة فإلى العلماء فيها مصلحة الطرفين ، فبينوا أن الأصل أن لا تحل الشركة إلا بعد رد أموال الشركة إلى النقود . وذلك لأنه قد يكون لعروض الشركة سوق فيرغب رب المال في

---

(١) الموطأ ، كتاب القراض ، ما يجوز من النفقة في القراض ، ١٨٠/٢ .  
(٢) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥٠٨/٢٠ ، والموطأ ٢/٢٦ ، ومختصر الخرقى المطبوع مع المثنى ٦٨/٥ ، وسائل أحمد ابن حنبل ، مسألة ١٢٧٣ ، ٢٤/٢ .

أخذها كي يحرم العامل من المشاركة في الربح المتوقع . وقد تكون أسعار العروض منخفضة فيرغب العامل في دفعها إلى رب المال كي ينفرد رب المال بتحمل الانخفاض المتوقع . وفي هذا الصدد يقول الإمام مالك : " فلن بدا لأحدهما أن يترك ذلك والمال ناسخ ، لم يشتر به شيئا ، تركه وأخذ صاحب المال ماله . ولن بدا لرب المال أن يقبضه بعد أن يشتري به سلعة فليس ذلك له حتى يباع المتاع ويصير عينا . فلن بدا للعامل أن يردّه وهو عرض لم يكن ذلك له حتى يبيعه فيرده عينا كما أخذه " (١) .

لكن يجوز لرب المال أخذ رأس ماله عرضا إذا تراضيا على ذلك . وفي هذا يقول ابن قدامة المقدسي : " ولكل واحد منهما فسخ المضاربة لأنّه عقد جائز . فإذا فسخ والمال عرض فاتفق على قسمه وبيعه جاز " (٢) .

#### ز) الأحكام المتعلقة بفساد العقد :

وأما ما يتعلق بفساد العقد فراعى العلماء في هذه الحالة مصلحة الطرفين . قال بعض العلماء أن للعامل أجرة المثل في تلك الحالة ، والربح لرب المال . (٣)

وقال آخرون أن للعامل ما جرت العادة بلعطائه لأمثاله من العاملين . وعلى كل حال لا يحرم العامل من نصيبه ، فيعطى إما أجرة المثل أو ربح المثل . ويأخذ رب المال أيضا نصيبه . (٤)

فهكذا بين العلماء شروط المضاربة وأحكامها التي تكفل مصلحة رب المال والمضارب ، ولا يتمكن أحد من هضم حق الطرف الآخر ، ويستمر الناس في الاستفادة من عقد المضاربة : أصحاب الأموال لتنمية أموالهم ، والعاملون لحصول المال لكسب معيشتهم ، وكل هذا من غير حاجة إلى التعامل الربوى .

(١) الموطأ ، كتاب القراض ، مالا يجوز من الشرط في القراض ، ١٢٦/٢ .

(٢) الكافي في فقه الإمام أحمد ٢٨٠/٢ .

(٣) انظر المنهاج للنووي ٣١٥/٢ ، والمقنن لابن قدامة المقدسي ، ١٧٣/٢ .

خاتمة

## خاتمة

الحمد لله الذى وفقني لعرض صورة للتدابير التى تقى البشرية من  
الربا وويلاته بين دفتي هذه الرسالة. ولكن لا تؤتني هذه التدابير  
شارها إلا إذا قام كل واحد بما هو مطالب به في هذا المجال كما  
بيئت أثناء معالجاتي لموضوعات الرسالة . وخلاصة ذلك أن يبذل العلماء  
والدعاة الجهود :

- أ ( لترسيخ الإيمان وتقوى الله في القلوب .
- ب ( وحثّ الناس على اتقاء الشبهات .
- ج ( وتحذيرهم من الحيل .
- د ( وترغيبهم في الإنفاق .
- هـ ( وحثّهم على العمل لكسب المعيشة .
- و ( ودعوة جميع الناس على اختلاف طبقاتهم بقيام ما يجب عليهم  
في مكافحة الربا .

ويقوم الأغنياء بواجباتهم في هذا المجال . وما يجب عليهم :

- أ ( اجتناب الإسراف والتبذير .
- ب ( دفع زكاة أموالهم .
- ج ( الإنفاق على الأقارب والجيران وعامة الناس عند حاجة هؤلاء .
- د ( الإنفاق في النوائب على المحتاجين والمضطرين .

وما ينبغي أن يفعله الأغنياء :

- أ ( إقراض المحتاجين قرضا حسنا .
- ب ( الإكثار من الإنفاق والتصدق من أموالهم .
- ج ( استثمار الأموال بطرق مشروعة من إجارة ومزارعة وساقاة ومضاربة  
وغير ذلك .

وما يجب على المحتاجين إلى المال في هذا الخصوص :

- أ ( ) تقويم حاجاتهم كي يتمكنوا من اجتناب التبذير والإسراف .
- ب ( ) بذل الجهود لكسب العيش .
- ج ( ) الاستعانة على كسب المعيشة بطرق مشروعة من إجارة وزراعة وصناعة وتجارة وتربية المواشي . والاستفادة من المزارعة والمساواة والمضاربة وغير ذلك من الأنواع المختلفة للشركة .
- د ( ) اجتناب الاقتراض بالربا والبحث عن يقرضهم قرضا حسنا ويبيعهم نسيئة والاهتمام بأداء ما في ذمتهم .

وما تقوم به الدولة الإسلامية في هذا المجال :

- أ ( ) السعي لتضييق الفوارق بين طبقات الناس وفق التشريعات الإسلامية .
- ب ( ) تأهيل العاطلين وتشغيلهم وتوقيع العقوبة التعزيرية على من يتعرض للسؤال ولا يعمل مع قدرته على العمل .
- ج ( ) منع المبذرين والمسرفين من التصرف في أموالهم كي لا يفتقروا فيلجأوا إلى الاقتراض بالربا .
- د ( ) أخذ الزكاة من الأغنياء وردها على الفقراء .
- هـ ( ) مساعدة المحتاجين بتقديم الحاجات الأساسية لهم .
- و ( ) إجبار الأغنياء على مساعدة المحتاجين عند عجزها عن ذلك .
- ز ( ) إلزام المدينين بوفاء الديون ومساعدتهم عند عجزهم عن ذلك .
- ح ( ) إلغاء النظام الربوي وتوقيع العقوبات التعزيرية على المتعاملين بالربا .

ويجب على المفكرين والباحثين أن يبينوا للبشرية التدابير التي تقيها

من الوقوع في المراهبة .

ويستغل الباحث هذه الفرصة لمتاشدة العلماء والدعاة وأغنياء المسلمين  
ومحتاجيهم والدول الإسلامية والمفكرين والباحثين المسلمين بالقيام بواجباتهم  
لإنقاذ البشرية من آفة الربا العظيمة .

والله أسأل أن يوفقنا جميعا للقيام بما أوجب علينا ويرزقنا الإخلاص  
ويغفر لنا ويرحمنا إنه سميع مجيب . صلى الله على نبينا محمد وعلى آله  
وأصحابه وأتباعه وبارك وسلم . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

# فهارس

- أ- فهرس الآيات .
- ب- فهرس الأحاديث .
- ج- فهرس المصادر والمراجع .
- د- فهرس لمحتويات الرسالة .



فهرس الآيات الكريمة :

رقم الآية	الآية	رقم الآية	السورة
٦٥	ولا تشتروا بآياتي شئاً قليلاً	٤١	البقرة
١٦٧	وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	٤٣	“
	ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم	٦٥ - ٦٦	“
	..... إلى قوله تعالى... وموعظة		
١٢٣	للمتقين		
	قالوا ادع لنا ربك لنعلم	٧٥	“
١٠١	ما هي		
	أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون	٨٥	“
٦٢	ببعض		
	ليس البر أن تولّوا وجوهكم قبل	١٧٧	“
٣٥٩ ، ١٧٩	المشرق والمغرب		
	كتب عليكم إذا حضر أحدكم	١٨٠	“
٣٧٤	الموت		
	فمن فرض فيهن الحج فلا رفث	١٩٧	“
٧٣	ولا فسوق		
	ليس عليكم جناح أن تبتغسوا	١٩٨	“
٥٢٧	فضلاً من ربكم		
٣١٩	والوالدات يرضعن أولادهن	٢٣٣	“
٢٢٩ ، ٣٢٥	وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن	٢٣٣	“
٣٢٧	من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً	٢٤٥	“
٢٠٥	مثل الذين ينفقون أموالهم في	٢٦١	“
٢٠٠	سبيل الله		
	ومثل الذين ينفقون أموالهم	٢٦٥	“
٢٠٠	اهتفاً مرضات الله		

السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
البقرة	٢٦٥	..... كمثل جنة بربوة	١٣
“	٢٦٧	أنفقوا من طيبات ما كسبتم	٢٧٨
“	٢٧٥	الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس	٥٣
“	٢٧٥	إنما البيع مثل الربا	٢٣
“	٢٧٥	وأحل الله البيع وحرم الربا	٤٣
“	٢٧٦	ويهيئ الصدقات	١٣ و ١٥
“	٢٧٨	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا	٤٣ و ٤٩ و ٦٦ ٦٨ و ٦٩ و ٩٣ ٩٤ و ٢٧٣
“	٢٧٩	فلن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله	٤٥ و ٤٩ و ٦٩ ٢٧٣
“	٢٧٩	وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم	٥٠ و ٦٦
“	٢٨٠	وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة	٢٥١ و ٢٧٣
“	٢٨٢	يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين	٤٤٨ و ٤٦٨
“	٢٨٦	لا يكلف الله نفسا إلا وسعها	٥٠١
آل عمران	٤٥	إن قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه	٥١٥
“	٩٢	لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون	١٧٤ و ٢٠٧

السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
آل عمران	١٠٢	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته	١
“	١٣٠	يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا	٩٣٥ ٦٤٥ ٤٤
“	١٣١	واتقوا النار التي أعدت للكافرين	٤٤
“	١٣٢	وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون	٤٤
“	١٣٥	والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم	٩٢
“	١٨٦	لتبطلوا في أموالكم وأنفسكم	٣٢٢
النساء	١	يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة	٢٠٦ ٤ ١
“	١	واتقوا الله الذي	٣١٥
“	٥	ولا تؤثتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما	٣٨٥ ٤ ٣٢٥
“	٦	وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح	٣٨٦
“	٧	للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون	٢١١ ٤ ٢١٠
“	١١	يوصيكم الله في أولادكم	٣٢٦ ٤ ٢١١
“	١١	آبائكم وأبنائكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا	٢١٢
“	١٢	ولكم نصف ما ترك أزواجكم	٢٦٥
“	١٣ - ١٤	تلك حدود الله ..... إلى قوله تعالى ... وله عذاب مهين	٢١٣ ٤ ٢١٢
“	٢٣	وربائبكم اللاتي في حجوركم	٦٣

السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
النساء	٢٩	يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل	٥٠١ • ٤٠٨
•••	٣٦	واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً	٣٦٠ • ٣٣٤
•••	٥٨	إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها	٢٤٨
•••	٩٢	وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية .....	٧٥
•••	١٥٧	وما قتلوه وما صلبوه ....	١٠٢
•••	١٦٠	فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات .....	٣٣
•••	١٦١	وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس	٣٣
المائدة	١	يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود	٤٠٧
الأنعام	١٠٢	ذلكم الله ربكم	٣٧٢
•••	١٤١	كلوا من ثمره إذا أثمر	٣٨٢
•••	١٦٤	ولا تكسب كل نفس إلا عليها	٥٠١
•••	١٦٥	وهو الذي جعلكم خلائف الأرض	٣٧١
الأعراف	٢٦	يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً	٣٠٠
•••	٢٧	كما أخرج أبويكم من الجنة	٣٢٦
•••	٣١	يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد	٣٨٠
•••	٨٥	ولا تبخسوا الناس أشياءهم	٤٠٨

رقم الصفحة	الآية	رقم الآية	السورة
١٥٨	واعلموا أنما غنتم من شيء فأن لله خمسه ...	٤١	الأنفال
١٥٧	فكلوا مما غنتم حلالا طيبا	٦٩	“
٧٥	ولئن استنصروكم في الدين فعليكم النصر	٧٢	“
٧٤	إلا الذين عاهدتم من المشركين	٤	التوبة
١٦٧	فلذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين	٥	“
٧٥	فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم	٧	“
١٦٧	فلن تابوا وأقاموا الصلاة	١١	“
٢٦١ • ١٧٢	لنما الصدقات للفقراء والساكين	٦٠	“
٢٠٩	الذين يلززون المطوعين	٧٩	“
٣٧٢	لن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم	١١١	“
١٣٥	فلما جهزهم بجهازهم ..... إلى قوله تعالى ... كذلك كدنا ليوسف	٧٠ - ٧٦	يوسف
١٠٢	أم جعلوا لله شركاء	١٦	الرعد
١٤	فسالت أودية بقدرها	١٧	“
٣٠٠	والأنعام خلقها لكم فيها رف	٥	النحل
٢٨٩ - ٢٨٨	وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه	١٤	“
٣٠٠	والله جعل لكم من بيوتكم سكنا	٨٠	“
٣١٥	لن الله يأمر بالعدل والإحسان	٩٠	“
٩٣	لنه ليس له سلطان على الذين آمنوا	٩٩	“

السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
الإسراء	٦	ثم رددنا لكم الكرة عليهم	٣٧٣
«	٢٣	وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه	٣٢٢
«	٢٦	وآت ذا القربى حقه	٣١٤ • ٣٥٨ ٣٥٩
«	٢٦-٢٧	ولا تبذر تبذيرا ... إلى قوله تعالى	
«		وكان الشيطان لربه كفورا	٣٧٨
«	٢٩	ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك	٣٨١
الكهف	١٧	وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال	٢٢١
«	٧٧	فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية	٣٩٧
الأنبياء	٨٠	وعلمناه صنعة لبوس لكم	٢٨٢ • ٣٠١
الحج	٥	وترى الأرض هامدة	١٤
«	٧٧	وافعلوا الخير لعلكم تفلحون	٢٣٦
«	٧٨	ملة أبيكم إبراهيم	٣٢٦
النور	٢٢	ولا يأتل أولوا الفضل منكم	٣٢٨
«	٣٣	وآتوهم من مال الله	٣٧٠
«	٣٣	ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء	٦٥
«	٥١	إنما كان قول المؤمنين	٩٣
الفرقان	٢٠	وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا	
«		أنهم	٢٨٢
«	٦٧	والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم	
		يقتروا	٣٨٤

السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
القصص	٢٦ - ٢٨	قالت لإحدهما يا أبت استأجره ... إلى قوله تعالى ... والله على ما نقول وكيل	٣٩٦
"	٢٧	قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي	٤٠٩
"	٧٣	ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار	٢٨٩
العنكبوت	٨	ووصينا الإنسان بوالديه حسنا	٣٢٢
الروم	٢٣	ومن آياته مناكم بالليل والنهار	٢٨٩
"	٣٨	فأت ذا القرنى حقّه والمساكين وابن السبيل	٣١٤
لقمان	١٥	وصاحبهما في الدنيا معروفا	٢٧٩
الأحزاب	٣٦	وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا	٩٣
"	٧٠ - ٧١	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله .... إلى قوله تعالى ... فقد فاز فوزا عظيما	٣٧٢
سبا	٢٤	قل من يرزقكم من السموات والأرض	٢٠٢
سبا	٣٩	وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه	١٣٢
ص	٤٤	وخذ بيدك ضغثا	٢٨٨
الجاثية	١٢	الله الذي سخر لكم البحر	
"	١٣	وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا	٢٨٨ + ٣٧٢
الأحقاف	١٥	ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا	٣٢٢

السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
الحجرات	٩	فلن يفت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي	١٩٠ - ١٩١
الذاريات	١٩	وفي أموالهم حق للسائل والمحروم	٣٧٢
الحديد	٧	آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا	١٩٧ ، ٣٧٠
”	٢٥	لقد أرسلنا رسلنا بالبينات	٢٧٣
”	٢٥	وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد	٣٠٠
الحشر	٦	وما أفاء الله على رسوله منهم	١٦١
”	٧	ما أفاء الله على رسوله من أهبل القرى	١٦١ ، ١٦٣
”	٩	ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة	١٨٧
”	١٨	اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد	٢٠٦
الجمعة	١٠	فلذا قضيت الصلاة فانتشروا فسي الأرض	٢٧٨
المنافقون	١	إذا جاءك المنافقون	١١٧
”	٤	هم العدو فاحذرهم	١١٧
”	٤	قاتلهم الله أنى يؤفكون	٤١٤
”	١٠	وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت	١٩٨
التغابن	١٦	فاتقوا الله ما استطعتم	١٩٧
الطلاق	٦	أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم	٢٧٩
”	٦	وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن	٣١٩ ، ٣٩٦



السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
الطلاق	٧	ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله	٢٢٩
الملك	١٥	هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا	٢٨٨
القلم	١٧ - ٣٣	إنا بلوناهم .... إلى قوله تعالى	١٢٢
الحاقة	١٠	فأخذهم أخذة رابية	١٥
المزمل	٢٠	علم أن سيكون منكم مرضى	٢٨٦
..	٢٠	وآخرون يضربون في الأرض	٥٢٥
النبا	٩ - ١١	وجعلنا نومكم سباتا ... إلى قوله	٢٨٩
الضحى	٨	ووجدك عائلا فأغنى	٣٢٣
العاديات	٨	ولأنه لحب الخير لشديد	٣٢٤

\*  
فهرس الأحاديث القولية

رقم الصفحة

الحديث

( همزة الوصل )

٣١٧	...	...	...	...	ابدأ بنفسك
٣٠٣	...	...	...	...	اتخذى غنما
١٩٨	...	...	...	...	اتقوا النار ولو بشق تمرة
٤٤	...	...	...	...	اجتنبوا السبع الموبقات
١٧٤	...	...	...	...	اجعلها في قرابتك
٢١٩	...	...	...	...	اختر منهن أربعاً
٣٦٢	...	...	...	...	ادخروا ثلاثاً
٣٠٧	...	...	...	...	انذهب إلى هذه الشعوب فاحتطبا
٢٠٤	...	...	...	...	اشفعوا تؤجروا
٤١٠	...	...	...	...	انطلق ثلاثة رهط من كان قبلكم

( همزة القطع )

٥٤	...	...	...	...	أتيت ليلة أسرى بي على قوم
٢٧٩	...	...	...	...	أحيى والداك
١٧٩	...	...	...	...	إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك
٣٨٧	...	...	...	...	إذا بايعت فقل ...
١٣٩ + ١٢٧	...	...	...	...	إذا تبايعتم بالعينة
٢٩٧	...	...	...	...	...
٣٣٦	...	...	...	...	إذا طبخت مرقاً فأكثر ماءً
٤٦٨	...	...	...	...	أسلفوا في الشار في كيل معلوم إلى أجل معلوم
٤٩	...	...	...	...	أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه

رقم الصفحة	الحديث
٢٢٤	أعطيه إياه ... ..
١٥٧	أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ...
٢١٤	أعطيت سائر ولدك مثل هذا ؟ ...
٢٢٥	أعوذ بالله من الكفر والدين ...
٢٥٣	أقم حتى تأتينا الصدقة ...
٢١٤	أكل بينك نحلتي ؟ ...
١٣٨	أكل تمر خبير هكذا ؟ ...
٢٢٣	ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ ...
٢٣٨	ألا إن أربعين دار جار ...
٢٤٦	ألا كلكم راع ... ..
٢٤٣	ألا وخيرهم الحسن القضاء ...
٢٧٩	ألك أبوان ؟ ... ..
١٨٢	ألم أخبر أنك تقوم الليل وتصوم النهار ؟ ...
١٨٧	أما أطعمته إذا كان جائعا أو ساغبا ؟ ...
٣٠٨	أما في بيتك شيء ؟ ... ..
	أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله
١٧٠	إلا الله ... ..
٢٨٢	أمسك عليك بعض مالك ... ..
٢١٧	أمك ..... ثم أباك ... ..
٢٢٣	أمك ..... ثم أبوك ... ..
١٦٢	إن أحببتكم قسمت بينكم وبين المهاجرين ...
٢٦٥	أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ...
٥٢	إن أكلتم الربا فلا صلح بيننا وبينكم ...
١٩٩	أن تصدق وأنت صحيح شحيح ... ..
٢٢٤	أنت ومالك لأبيك ... ..
٢٢٤	أنت ومالك لوالدك ... ..
٢٠٨	إن شئت حبست أصلها ... ..
٢٩٥	إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة ١ ...

رقم الصفحة

الحديث

	إن كان خرج يسعى على ولده صغاراً فهو في	
٢٨٥	سبيل الله ... ..	
٣٤٠	إن مرض عدته ... ..	
٢٩٩	أن مرى غلامك النجار ... ..	
١٤١	إنا حاملوك على ولد الناقة ... ..	
٢٦٥	إن أخاك محبوس بدينه ... ..	
١٩٢	إن الأشعرين إذا أرموا ... ..	
٣٢٠ ، ٢٨٥	إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ... ..	
٢٤١	إن أول الناس يستظل في ظل الله يوم القيامة	
٢٥٠	إن خيار الناس أحسنهم قضاءً ... ..	
٥٠١ ، ٢٧١	إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم ... ..	
٣٧١	إن الدنيا حلوة خضرة ... ..	
٢١٥	إن الرجل ليعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة	
١٨٣	إن نزلتم بقوم فأمروا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا	
٢٣٩ ، ٢٣٧	إن السلف يجري مجرى شطر الصدقة ... ..	
١٧٨	إن في المال لحقاً سوى الزكاة ... ..	
١٦٩	إنك ستأتي قوماً من أهل الكتاب ... ..	
٤٧٦	إن الله تعالى يقول : أنا ثالث الشريكين ... ..	
٣٧٢	إن الله حرم ثلاثاً ... ..	
٣٦٦	إن الله فرض على أغنياء المسلمين ... ..	
٢١٦	إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ... ..	
٢٢٨	إن الله مع الدائن حتى يقبض دينه ... ..	
٢٨٧	إن الله يحب إذا عمل أحدكم	
٢٥٠	إن الله يحب سحر البهيح ... ..	
٣١٨	إن الله يوصيكم بآمناتكم ... ..	
٣٩٩	إنما مثلكم واليهود والنصارى ... ..	
٣٨٤	إن الهدى الصالح والسمت الصالح ... ..	
٤٢٥	أن يمنح أحدكم أخاه خير له ... ..	

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
٢٢٩	... .. أيما رجل استدان ديننا ...
١٨٤	... .. أيما رجل ضاف قوما ...
١٨٣	... .. أيما ضيف نزل بقوم ...

### المعرف بالآلف واللام

٣٠٤	... .. الإبل عز لأهلها ...
٣٧٣	... .. اللهم أكثر ماله وولده ...
٢٢٥	... .. اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم

### ب

٢٢٣	... .. بارك الله لك في أهلك ومالك
٢٠٨	... .. يخ ذلك مال رابح ...
٢٨١	... .. بعثت بين يدي الساعة بالسيف
٤٧٠	... .. هم تستحل ماله ؟ ...
١٦٧	... .. بني الإسلام على خمس ...
٢٠٣	... .. بينا رجل بفلاة من الأرض

### ط

٣٥٩	... .. تخرج الزكاة من مالك ...
٤٥١ + ٢٦٢	... .. تصدقوا عليه ...
١٩٩	... .. تصدقوا : فيوشك الرجل

### المعرف بالآلف واللام

٢٩٢	... .. التاجر الصدوق الأمين ...
-----	---------------------------------

رقم الصفحة

الحديث

ط

٤١١	...	...	ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة
٥٢٧	...	...	ثلاث فيهن البركة
١٤٩	...	...	ثلاث لا يمنعن ...
٣٨١	...	...	ثلاث منجيات ...
٢١٨	...	...	الثلاث والثلاث كثير

ح

٣٣٨	...	...	حق الجار أربعون دارا
١٨٣	...	...	حق الضيافة ثلاثة أيام

المعرف بالآلف واللام

١٠٧	...	...	الحلال بين والحرام بين
-----	-----	-----	------------------------

خ

٣٨٨	...	...	خذ ثوبك ...
٣٢٠	...	...	خذى من ماله بالمعروف
٢٨٥	...	...	خير الكسب كسب العامل إذا نصح

د

٦٦ ٤٦	...	...	درهم ربا يأكله الرجل ...
١٠٧	...	...	دع ما يريبك إلى ما لا يريبك

المعرف بالآلف واللام

٢٧٩	...	...	الدين مقضي ...
-----	-----	-----	----------------

<u>رقم الحديث</u>	<u>الحديث</u>
٥٤	... رأيت الليلة رجلين أتياني
٢٣٨	... رأيت مكتوبا على باب الجنة
٢٤٣	... رحم الله رجلا سمعا
	ز
٤٠٠	... زن وارجح
	س
٣٢٦	... سبحان الله ! إنما ذلك شيء كتبه الله
٢٥٤	... سبحان الله ! ماذا نزل من التشديد
	ش
	المعرف بالألف واللام
٣٠٣	... الشاة في البيت بركة
	ص
٢٥٠	... صل ركعتين
١٢٠	... صيد البر لكم حلال وأنتم حرم
٢٠١	... الصلاة قربان
	ف
	المعرف بالألف واللام
١٨٣	... الضيافة ثلاثة أيام

رقم الصفحة

الحديث

ط

٢٧٧	...	...	طلب الحلال واجب على كل مسلم
٢٧٧	...	...	طلب كسب الحلال فريضة بعد الفريضة

ع

١٩٧	...	...	...	على كل مسلم صدقة
١٥٨	...	...	...	على مكانكما
٢٩١	...	...	...	عمل الرجل بيده
١٧٣	...	...	...	عندكم شيء ؟

ي

٤٩٩ - ٥٠٠	فأيا شرط كان ليس في كتاب الله فهو باطل		
٢٠١	...	...	فتنة الرجل في أهله وولده
٢١٤	...	...	فلا تشهدني إذا
٣٧٥	...	...	فلا تعطه مالك
٢٩٥	...	...	فلا يفرس المسلم غرسا
١٠٠	فمن ترك ما شُبَّه عليه من الإثم		
٣٥٤	...	...	فمن توفي من المؤمنين فترك دينا
١٧١	...	...	في كل ليل سائمة

ق

٢٠٣	قال الله تبارك وتعالى : يا ابن آدم أنفق		
٤٥٠	...	...	قد علم أنني من أتقاهم لله



رقم الحديث

الحديث



٢٨٣ ، ٣٠١	...	...	...	كان زكرياء نجارا ...
٢٠١	...	...	...	كل امرئ في ظل صدقته
٣٨٢	...	...	...	كلوا واشربوا وتصدقوا ...
١٨٨	...	...	...	كل ولا تحمل ...
١٩٩ ، ٢٠٠	...	...	...	كنت خلقت في البيت ...
٣٨٢	...	...	...	كيف ترى بعيرك ؟

ل

٣٦٤ ، ٤٣٦	...	...	...	لا ( فقالوا : تكفوننا المؤنة ونشرككم في الشر )
٢١٧	...	...	...	لا ( قلت : فالنصف . قال : لا )
١٥٨	...	...	...	لا أخدمكما وأدع أهل الصفة
١٥٨	...	...	...	لا أعطيكم وأدع أهل الصفة
١٠٣	...	...	...	لا تأكل . إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر
٤٩٨	...	...	...	لا تجتمع أمتي على الضلالة
٢٢٦	...	...	...	لا تخيفوا أنفسكم
١١١	...	...	...	لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود
٢١٤	...	...	...	لا تشهدني على جور
١٠٣	...	...	...	لا حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا
٥٩	...	...	...	لا ربا إلا في النسبة
٧٢	...	...	...	لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب
٨	...	...	...	لا ما دعوتكم الله لهم وأثبتتم عليهم
٢١٦	...	...	...	لا وصية لوارث ...
١٢٩	...	...	...	لا يحل سلف وبيع
٢٩٧	...	...	...	لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل
	...	...	...	لا يدرى كثير من الناس أمن الحلال هي أم من
١٠٦	...	...	...	الحرام
٣٠١	...	...	...	لأن يأخذ أحدكم أحبلا

رقم الصفحة

الحديث

تابع ل

٢٢٩	...	لأن يلبس أحدكم ثوبا من رقاع شتى خير له ...
١٣٤	...	لتبش وتتركب ...
٢١٨	...	لو أدركته ما صليت عليه ...
٢٨١	...	لو أنكم كنتم تاكلون على الله حق توكله ...
١٠٨ ، ١٠٣	...	لولا أن تكون صدقة لأكلتها ...
		ليس بالمؤمن الذى يبيت شبعانا وجاره جائع إلى جنبه ...
٣٣٦	...	ليستحلن طائفة من أمتي الخمر باسم يسدونها إياه ...
١٢٥	...	ليس فى المال حق سوى الزكاة ...
١٧٩	...	ليس المؤمن الذى يشبع وجاره جائع ...
٣٣٩	...	ليشربن ناس من أمتي الخمر ...
١٢٥	...	ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر ...
١٢٤	...	لي الواجد يحل عرضه ...
٢٥٩	...	

م

٢٠٨	...	ما أبقيت لأهلك ...
٢٤٩	...	ما أحب أنه تحول لى ذهباً ...
٢٨٢	...	ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن ...
٢٨٣	...	ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم ...
١٤	...	ما تصدق أحد بصدقة من طيب ...
٢٣١	...	ما جاءنا شيء بعد ...
٣٣٥	...	ما زال جبريل يوصيني بالجار ...
		ما ظهر فى قوم الزنى والربا إلا أحلّوا بأنفسهم ...
٤٨	...	عقاب الله ...
٤٨١	...	ما كان يدا بيد فخذوه ...
٣٤٤	...	ما من أسير يلى أمر المسلمين ...

رقم الصفحة

الحديث

تابع ١

٢٢٤	...	...	ما من عبد كانت له نية
١٦٨	...	...	ما منع قوم الزكاة إلا ابتلاهم الله بالسنين
٤٩	...	...	ما من قوم يظهر فيهم الربا إلا أخذوا بالسنة
٢٩٥	...	...	ما من مسلم يغرس غرسا
٢٠٣	...	...	ما من يوم يصبح العباد فيه
٢٠٢	...	...	ما نقصت صدقة من مال
٩٧	...	...	مثل المؤمن والإيمان كمثل الغرس في آخيته
٢٥١	...	...	مطل الغني ظلم
١٦٨	...	...	من آتاه الله مالا
٢٢٨	...	...	من أخذ أموال الناس يريد أداءها
٢٤١	...	...	من أراد أن تستجاب دعوته
٤٦٠	...	...	من أسلف فلا يسلف إلا في كيل معلوم
٢٣٨	...	...	من أقرض سلما درهما
٢٤٧	...	...	من أنظر معسرا أو وضع عنه أظله الله في ظله
٢٤٢	...	...	من أنظر معسرا أو وضع عنه وقاه الله من فيح جهنم
	...	...	من أنظر معسرا أو وضع له أمجاه الله من كرب يوم
٢٤٥	...	...	القيامة
٢٣٧	...	...	من أنظر معسرا فله بكل يوم مثله صدقة
٢٠٢	...	...	من أنفق زوجين في سبيل الله
٢٨٧	...	...	من بات كالا من طلب الحلال
٣٤٤	...	...	من ترك مالا فلورثته
٢٠٠	...	...	من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب
٤٠٨	...	...	من حمل علينا السلاح فليس منا
٢٦٤	...	...	من حمل من أمتي ديننا
٢٤١	...	...	من سره أن ينجاه الله
٤٥٨	...	...	من سلف في ثمر فليسلف في كيل معلوم

رقم الصفحة

الحديث

تابع م

٢٤٢	...	من طالب حقا فليطلب في عفاف ...
٤٦٧	...	من عنده ؟ ... ..
٧٥	...	من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحلن عهدا ...
٤٢٤	...	من كانت له فضل أرض فليزرعها أو ليمنعها أخاه
٣٦٢	...	من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ...
٣٦١	...	من كان معه فضل ظهر فليعد على من لا ظهر له
٣٣٦	...	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ...
١٨٢	...	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ...
١٨٣ - ١٨٢	...	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته
٢٣٧ - ٢٣٦	...	من نفس عن مؤمن كربة ... ..
٣٤٣	...	من ولاه الله عز وجل شيئا من أمر المسلمين ...
١٨٦	...	من يضم - أو يضيف - هذا ؟ ...

المعسر بالألف واللام

١٢٠	...	المتبايعان بالخيار حتى يتفرقا ...
١٤٩	...	المسلمون شركاء في ثلاث ...

ن

١٩١	...	ناد في الناس ... ..
١٤٠	...	نحن من ما ؟ ... ..
٢٥٤	...	نعم . إن قتلت في سبيل الله ...
٣٢	...	نعم . ( قلت : فما لهم لم يدخلوه في البيت ؟
٢٠٥	...	نعم . يا أبا الدحداح ...
٣٢	...	قال : إن قومك ... ..
٢٥٣	...	نفس المؤمن معلقة بدينه ...
٤٢١	...	نفركم بها على ذلك ... ..

رقم الصفحة

الحديث

و

١٠٥	...	و بينهما مشتبهات
١٦٨	...	ولا منع قوم الزكاة إلا حبس الله عنهم المطر
٣٥٢ • ٣٤٥	...	ومن ترك ضياعا فالى
٣٦٧	...	ومن منعها فلنا آخذوها وشطر ماله
٥٥	...	وهم سوا
		المعرف بالآلف واللام
١٠٩	...	الورق بالذهب ربا إلا هاهاها

■

٢٦٢ • ٢٥٢	...	هل ترك لدينه قضاء ؟ .. قال ..
٢٦٣	...	
١٥٩	...	هل تُنصرون إلا بضعفائكم

■

٢٣٦	...	يا أبا ذر ! إذا طبخت مرقة فأكثر ماءها
٣٨٩	...	يأتي أحدكم بما يطك
٢٣٢	...	يا عبد الله
٣٧٤	...	يا عمرو ! اشدد عليك سلاحك
٢٤٤	...	يا كعب ..... فأشار بيده أن
٢٢٤	...	يا كعب ..... فأشار إليه بيده أن
٢٠٦	...	يا أيها الناس اتقوا ربكم
١١٨	...	يا أيها الناس ! إنما الأعمال بالنية
١٣٣	...	يجزى عنك الثلث
٢٢٧	...	يدعو الله بصاحب الدين يوم القيامة

\*  
المصادر والمراجع

---

( أ )

- \* " الأحكام السلطانية " للقاضي أبي الحسن الماوردي - طبع على نفقة السيد محمد كامل أفندي النعساني - الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ .
  - \* " الأحكام السلطانية " للقاضي أبي يعلى الحنبلي - ط . مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ - بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي .
  - \* " أحكام القرآن " للإمام أبي بكر الجصاص - ط . دار الفكر - بيروت - بدون سنة الطبع .
  - \* " أحكام القرآن " للقاضي ابن العربي - ط . دار المعرفة - بيروت - بدون سنة الطبع - بتحقيق علي محمد البجاوي .
  - \* " أحكام القرآن " للإمام الكيا الهراس - ط . دار الكتب الحديثة القاهرة - بدون سنة الطبع - بتحقيق موسى محمد علي ود . عزت على عيد عطيه .
  - \* " الأدب المفرد " للإمام محمد بن إسماعيل البخاري - ط . المطبعة السلفية القاهرة - سنة الطبع ١٣٧٥ هـ - بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي .
  - \* " إرشاد الساري شرح صحيح البخاري " للعلامة القسطلاني - ط . دار الكتاب العربي بيروت - بدون سنة الطبع .
  - \* " إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل " للشيخ ناصر الدين الألباني - ط . المكتب الإسلامي بيروت - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .
- 
- \* رتبت ترتيباً ألف بائياً .

\* " أساس البلاغة " للإمام الزمخشري - ط . مطبعة أولاد أور فانس -  
الطبعة الأولى ١٣٧٢ هـ - المطبوع بتحقيق عبد الرحيم محمود .  
\* " الإسلام لا شيعية ولا رأسالية " للشيخ البهي الخولي - ط . دار  
الفتح بيروت

\* " أصول الفقه " للشيخ محمد أبي زهرة - ط . دار الفكر العربي  
بدون سنة الطبع .

\* " أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن " للعلامة محمد الأمين  
الشنقيطي وتتمته للشيخ عطيه بن محمد سالم - ط . على نفقة سمو  
الأمر أحمد بن عبد العزيز - سنة الطبع ١٤٠٣ هـ .

\* " الاعتصام " للإمام أبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي - ط . دار  
المعرفة بيروت - سنة الطبع ١٤٠٢ هـ .

\* " أعلام الموقعين عن رب العالمين " للإمام ابن قيم الجوزية - ط . دار  
الفكر بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ - المطبوع بتحقيق الشيخ محمد  
محي الدين عبد الحميد .

\* " إغاثة اللهفان من مصاد الشيطان " للإمام ابن قيم الجوزية - ط .  
مصطفى البابي الحلبي بمصر - سنة الطبع ١٣٥٧ هـ - بتحقيق الشيخ  
محمد حامد الفقي .

\* " الإفصاح عن معاني الصحاح " لأبي المظفر يحيى بن محمد بن  
هيرة الحنبلي - الناشر : المؤسسة السعيدية الرياض - بدون سنة  
الطبع .

- \* " الاقتصاد الإسلامي : مفاهيم ومركزات " مقالة د . أحمد صقر -  
المنشورة في كتاب " الاقتصاد الإسلامي " ط . المركز العالمي لأبحاث  
الاقتصاد الإسلامي جدة - سنة الطبع ١٤٠٠ هـ .
- \* " الأكليل في استنباط التنزيل " للإمام جلال الدين السيوطي - ط .  
دار الكتب العلمية بيروت - سنة الطبع ١٤٠١ هـ - بتحقيق سيف  
الدين عبد القادر الكاتب .
- \* " ألفية ابن مالك " ط . مصطفى البابي بمصر - سنة الطبع ١٣٤٤ هـ  
المطبوع مع شرح ابن عقيل .
- \* إمتاع الأسماع بما للرسول صلى الله عليه وسلم من الأنباء والأموال والحفدة  
والساعات لتقي الدين القريزي - ط . مطابع قطر الوطنية - الطبعة  
الثانية - بدون سنة الطبع - بتحقيق الشيخ محمود محمد شاكر .
- \* " الأم " للإمام محمد بن إدريس الشافعي - ط . دار المعرفة بيروت -  
الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - بتحقيق محمد زهري النجار .
- \* " لإنجاح الحاجة " ( حاشية على سنن ابن ماجه ) للشيخ عبد  
الغني - ط . مطبع الفاروقي دهلي - بدون سنة الطبع .
- \* " أنواع الربا " ( رسالة ماجستير قدمها الشيخ عبد الله بن محمد الشترى  
إلى المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



( ب )

- \* " بحوث في الربا " للشيخ محمد أبي زهرة - ط . دار البحوث العلمية الكويت - الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ .
- \* " بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع " للإمام الكاساني - ط . دار الكتاب العربي بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٩٤ هـ .
- \* " بدائع المنن في جمع وترتيب سند الشافعي والسنن " جامع وترتيب الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا - ط . دار الأنوار بصر - الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ .
- \* " بداية المجتهد ونهاية المقتصد " للإمام ابن رشد القرطبي ط . دار المعرفة بيروت - الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ .
- \* " البداية والنهاية " للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير - ط . مطبعة الفجالة الجديدة القاهرة - بدون سنة الطبع - المطبوع بتحقيق محمد عبد العزيز النجار .
- \* " بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني " للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا - ط . دار الأنوار بصر - الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ .
- \* " بلوغ المرام من أدلة الأحكام " للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني - ط . دار النهضة - بدون سنة الطبع - المطبوع بتعليق الشيخ محمد حامد الفقي .

\* " البنك اللا رهي في الإسلام " لمحمد باقر الصدر - ط . دار  
التعارف للمطبوعات بيروت - بدون سنة الطبع .

\* " بنوك بلا فوائد " للدكتور عيسى عبده - ط . دار الاعتصام  
القاهرة - الطبعة الثانية - بدون سنة الطبع .

( ث )

\* " تاريخ الأم والملوك " للإمام أبي جعفر الطبري - ط . دار سويدان  
بيروت - بدون سنة الطبع - بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم .

\* " تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى " للحافظ محمد عبد الرحمن  
المباركفوري - ط . دار الفكر - الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - بتحقيق  
الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف .

أو : ط . المكتبة السلفية بالمدينة المنورة - الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ  
بتحقيق الشيخ عبد الرحمن بن محمد عثمان .

\* " التدابير الواقية من الزنا في الفقه الإسلامي " لفضل إلهي -  
ط . المكتب الإسلامي بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

\* " الترغيب والترهيب من الحديث الشريف " للحافظ عبد العظيم بن  
عبد القوى المنذرى - ط . دار الفكر بيروت - سنة الطبع ١٤٠١ هـ -  
بتحقيق الشيخ مصطفى محمد عماره .

\* " تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية " للدكتور سامي  
حسن أحمد محمود - ط . دار الاتحاد العربي للطباعة - الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ

\* " التعليق المغني على سنن الدار قطني " للعلامة شمس الحق  
العظيم آبادي - الناشر : حديث أكاديمي فيصل آباد - بدون سنة  
الطبع .

\* " تفسير آيات الربا " لسيد قطب - ط . دار الشروق - سنة الطبع  
١٤٠٠ هـ .

\* " تفسير أبي السعود السقي : " إرشاد العقل السليم إلى مزايا  
القرآن الكريم " للقاضي أبي السعود - ط . دار إحياء التراث العربي  
بيروت - بدون سنة الطبع .

\* " تفسير البيضاوي المسمى : " أنوار التنزيل وأسرار التأويل " للقاضي  
البيضاوي - ط . المكتبة الجمهورية المصرية - بدون سنة الطبع .

\* " تفسير الطبري " ( جامع البيان عن تأويل آي القرآن ) للإمام  
أبي جعفر محمد بن جرير الطبري - ط . دار المعارف بمصر - بدون  
سنة الطبع - بتحقيق الشيخ محمود محمد شاكر والشيخ أحمد محمد  
شاكر .

\* " تفسير القاسمي السقي " محاسن التأويل " للعلامة محمد جمال  
الدين القاسمي - ط . دار الفكر بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ -  
بتعليق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي .

\* " تفسير القرآن الكريم " للشيخ محمود شلتوت - ط . دار الشروق  
الطبعة السادسة .

\* " تفسير القرطبي " ( الجامع لأحكام القرآن ) للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي - ط . دار لإحياء التراث العربي ببيروت - بدون سنة الطبع .

\* " التفسير الكبير " المسمى " مفاتيح الغيب " للإمام فخر الدين الرازي ط . دار الكتب العلمية طهران - الطبعة الثانية - بدون سنة الطبع .

\* " تفسير المنار " للسيد محمد رشيد رضا - ط . دار المعرفة بيروت - الطبعة الثانية - بدون سنة الطبع .

\* " التكافل الاجتماعي في الإسلام " للشيخ محمد أبي زهرة - ط . دار الفكر العربي - بدون سنة الطبع .

\* " تكملة لسان الحكماء " لبرهان الدين العدوي - بدون المطبع وسنة الطبع .

\* " تلبيس ابليس " للإمام ابن الجوزي - ط . مكتبة الدعوة الإسلامية لشباب الأزهر - بدون سنة الطبع .

\* " تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير " للحافظ ابن حجر شركة الطباعة الفنية المتحدة القاهرة - سنة الطبع ١٣٨٤ هـ - بتحقيق السيد عبد الله هاشم اليمني المدني .

\* " تلخيص المستدرك " للحافظ الذهبي - ط . دار الكتاب العربي بيروت - بدون سنة الطبع ( المطبوع بذييل المستدرك ) .

\* " تمييز الطبيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث " للعلامة عبد الرحمن بن علي الشيباني - الناشر : دار الكتاب العربي بيروت - بدون سنة الطبع .

\* " تهذيب الآثار " للإمام أبي جعفر الطبري - ط . مطبعة المدني  
القاهرة - ونشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض -  
بدون سنة الطبع - بتحقيق الشيخ محمود محمد شاكر .

\* " تهذيب الأسماء واللغات " للإمام النووي - ط . دار الكتب العلمية  
بيروت - بدون سنة الطبع .

\* " تهذيب السنن " ( شرح سنن أبي داود ) للإمام ابن القيم -  
ط . مكتبة السنة المحمدية القاهرة - بدون سنة الطبع - بتحقيق الشيخ  
محمد حامد الفقي . أو ( ط . مكتبة السلفية بالمدينة المنورة - الطبعة  
الثالثة - ١٣٩٩ هـ المطبوع مع " عون المعبود " بتحقيق الشيخ عبدالرحمن  
محمد عثمان ) .

( ج )

\* " جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم " للإمام  
ابن الأثير - ط . مكتبة الحلواني ومكتبة دار البيان - مطبعة الملاح -  
سنة الطبع ١٣٩٠ هـ - بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط .

\* " جامع البيان في تفسير القرآن " للشيخ معين الدين الشافعي -  
ط . دار نشر الكتب الإسلامية لاهور - الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ .

\* " جامع الترمذی " للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذی - ط .  
دار الفكر بيروت - الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - بتحقيق الشيخ  
عبد الوهاب عبد اللطيف أو ( ط . المكتبة السلفية المدينة المنورة -  
الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ - بتحقيق الشيخ عبد الرحمن بن محمد  
عثمان ) أو ( ط . المصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الأولى  
١٣٥٦ هـ - بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي )

\* " الجامع الصغير " للإمام جلال الدين السيوطي - ط . دار المعرفة  
بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ ( المطبوع مع شرح فيض القدير ) .

( ح )

\* " حاشية أحمد شاکر علی مسند الإمام أحمد " ط . دار المعارف  
بمصر - الطبعة الثانية .

\* " حاشية البدر الساری إلى فیض الباری " للشیخ محمد بدر عالم  
المیرتھی - ط . دار المعرفة بیروت - بدون سنة الطبع .

\* " حاشية جامع البیان فی تفسیر القرآن الکریم " للشیخ عبد الله  
الغزنوی - ط . دار نشر الکتب الإسلامیة لاهور - الطبعة الأولى  
١٣٩٦ هـ .

\* " حاشية السندی علی سنن النسائی " للشیخ أبي الحسن السندی -  
ط . المكتبة التجاریة الكبرى مصر - الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ .

\* " حاشية الصاوی علی الشرح الصغیر " للشیخ أحمد بن محمد الصاوی  
المالکی - ط . عیسی البابي الحلبي وشركاه - بدون سنة الطبع .

\* " حاشية المقنع فی فقه الإمام أحمد بن حنبل " منقولة بخط الشیخ  
سليمان بن عبد الله - الناشر: المؤسسة السعیدية بالرياض - بدون سنة  
الطبع .

\* " حجة الله البالغة " للشیخ أحمد المعروف بشاه ولي الله الدهلوی -  
ط . المكتبة السلفية - سنة الطبع ١٣٩٥ هـ .

\* " الحسبة فی الإسلام " لشیخ الإسلام ابن تیمیة - الناشر : المؤسسة  
السعیدية بالرياض - بدون سنة الطبع - بتحقیق الشیخ محمد زهری  
النجار .

( د )

- \* " الدراية في تخريج أحاديث الهداية " للحافظ ابن حجر ط . كلام  
كمني كراتشي - بدون سنة الطبع ( المطبوع مع الهداية .

\* " الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة " للإمام جلال الدين  
السيوطي - الناشر : عمادة شئون المكتبات جامعة الملك سعود بالرياض  
الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - بتحقيق الدكتور محمد بن لطفي الصباغ .

\* " الدعوة إلى الإسلام " رتوماس آرنولد - ترجمه إلى العربية حسن  
إبراهيم ود . عبد المجيد عابدين ود . إسماعيل النحراوى - ط .  
مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الثانية ١٩٥٢ م .

\* " دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية " مقالة الدكتور يوسف  
القرضاوى المنشورة في كتاب " الاقتصاد الإسلامي " - المطبوع من قبل  
المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي جدة - سنة الطبع ١٤٠٠ هـ .

( ن )

\* " الذرائع والحيل في الشريعة الإسلامية " رسالة ماجستير قدمها الشيخ  
صالح بن سعود العلي إلى المعهد العالي للقضاء في العام الجامعي  
١٣٩٣/١٣٩٤ هـ .

( ر )

\* " الربا " للشيخ أبي الأعلى المودودي - ط . مؤسسة الرسالة بيروت -  
سنة الطبع ١٣٩٩ هـ .

\* " الربا في شريعة الإسلام : تنوعه واختلافه عن ربا اليهود " للدكتور  
حسين توفيق رضا - ط . مكتبة دار التراث القاهرة - بدون سنة  
الطبع .

\* " الربا في نظر القانون الإسلامي " للدكتور عبد الله د راز - ط .  
مكتبة المنار الكويت .

\* " الربا والمعاملات الإسلامية " للسيد رشيد رضا - ط . مكتبة  
القاهرة - سنة الطبع ١٣٢٩ هـ .

\* " روح المعاني " للعلامة أبي الفضل الآلوسي - ط . دار الفکر  
بيروت - سنة الطبع ١٤٠٣ هـ .

\* " روضة الناظر وجنة المناظر " للإمام ابن قدامة المقدسي - ط . المطبعة  
السلفية بمصر - سنة الطبع ١٣٨٥ هـ .

( ز )

\* " زاد المسير في علم التفسير " للإمام ابن الجوزي - ط . المكتب  
الإسلامي بيروت - الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ .

\* " زاد المعاد في هدى خير العباد " للإمام ابن القيم - نشر وتوزيع  
رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد الرياض - بدون  
سنة الطبع .

\* " الزواجر عن اقتراف الكبائر " للمحافظ ابن حجر المكي الهيتمي -  
ط . المكتبة التجارية الكبرى بمصر - سنة الطبع ١٣٥٦ هـ .



( س )

- \* " سبل السلام شرح بلوغ المرام " للعلامة الصنعاني - ط . مكتبة عاطف القاهرة - بدون سنة الطبع .
- \* " سلسلة الأحاديث الصحيحة " للشيخ ناصر الدين الألباني - ط . المكتب الإسلامي - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .
- \* " سنن الدارقطني " للإمام علي بن عمر الدارقطني - الناشر : حديث أكاديمي فيصل آباد - بدون سنة الطبع .
- \* " سنن الدارمي " للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي الناشر : حديث أكاديمي فيصل آباد - سنة الطبع ١٤٠٤ هـ بتعليق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني .
- \* " سنن أبي داود " للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني - ط . المكتبة السلفية المدينة المنورة - الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .
- \* " السنن الكبرى " للإمام أبي بكر أحمد بن حسين البيهقي - ط . مجلس دائرة المعارف العشمانية حيدر آباد - الطبعة الأولى ١٣٥٢ هـ أو ( ط . دار صادر بيروت ) .
- \* " سنن ابن ماجه " للإمام أبي عبد الله محمد بن زيد القزويني ابن ماجه - ط . عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر - بدون سنة الطبع - بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي .
- \* " سنن النسائي " للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي - ط . دار الفكر بيروت - سنة الطبع ١٣٤٨ هـ - المطبوع مع شرح السيوطي وحاشية السندی .

- \* " السياسة " لأرسطو - ترجمة من الإغريقية إلى الفرنسية بارقلمسي سانشلهير ، ونقله إلى العربية " أحمد لطفي السيد " ط . دار الكتب المصرية - القاهرة - سنة الطبع ١٩٤٧ م .
- \* " السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية " لشيخ الإسلام ابن تيمية - ط . دار الكتب العربي - بدون سنة الطبع .
- \* " سير أعلام النبلاء " للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - ط . مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية - سنة الطبع ١٤٠٢ هـ - المطبوع بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط .
- \* " السياسة المالية في الإسلام " للدكتور عبد الكريم الخطيب - الناشر : دار الفكر العربي - الطبعة الثانية - سنة الطبع ١٩٧٦ م .
- \* " السيرة النبوية " للإمام ابن هشام - ط . مكتبات الكليات الأزهرية - القاهرة - بدون سنة الطبع - بتحقيق طه عبدالرؤوف سعد .

( ش )

- \* " شرح الدرر المختار " لمحمد علاء الدين الحصكفي - ط . مطبعة صبيح وأولاده بمصر - بدون سنة الطبع .
- \* " شرح السنة " للإمام أبي محمد الحسين بن سعود الفراء البغوي - ط . المكتب الإسلامي - الطبعة الأولى - بتحقيق الشيخ زهير الشاويش والشيخ شعيب الأرنؤوط .
- \* " الشرح الصغير على أقرب المسالك " للعلامة أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير - ط . عيسى البابي الحلبي بمصر - بدون سنة الطبع .

\* " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك " ط . مصطفى البابي الحلبي  
وأولاده بمصر - سنة الطبع ١٣٤٤ هـ .

\* " شرح النووي على صحيح مسلم " للإمام النووي - ط . دار الفكر  
بيروت - سنة الطبع ١٤٠١ هـ .

\* " شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون " للشيخ محمد الموسي -  
ط . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض - الطبعة الأولى -  
سنة الطبع ١٤٠١ هـ .

\* " الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي " للدكتور عبد العزيز  
الخياط - ط . مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الثانية - سنة الطبع  
١٤٠٣ هـ .

\* " الشركات في الفقه الإسلامي : دراسة مقارنة " للدكتور رشاد حسن  
خليل - ط . دار الرشيد للنشر والتوزيع . ( الطبعة الثانية - ١٤٠١ هـ )

( ص )

\* " الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية " للإمام الجوهري - ط . دار  
العلم للملايين بيروت - الطبعة الثانية سنة الطبع ١٣٩٩ هـ -  
بتحقيق الشيخ أحمد عبد الغفور عطار .

\* " الصحاح في اللغة والعلوم " للدكتور نديم مرعشيلي وأسامة مرعشيلي -  
ط . دار الحضارة العربية - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٩٧٥ م .

\* " صحيح البخاري " للإمام محمد بن إسماعيل البخاري - نشر وتوزيع :  
رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد الرياض -  
( المطبوع مع فتح الباري ) . ( بدون سنة الطبع ) .

- \* " صحيح الترغيب والترهيب " اختيار الشيخ ناصر الدين الألباني - ط .  
المكتب الإسلامي - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٤٠٢ هـ .
- \* " صحيح الجامع الصغير وزيادته " اختيار الشيخ ناصر الدين الألباني -  
ط . المكتب الإسلامي - الطبعة الثالثة - سنة الطبع ١٤٠٢ هـ .
- \* " صحيح مسلم " للإمام مسلم بن حجاج القشيري النيسابوري - نشر  
وتوزيع : رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد  
الرياض - سنة الطبع ١٤٠٠ هـ - بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد  
الباقي .

( ض )

- \* " ضعيف الجامع الصغير وزيادته " للشيخ ناصر الدين الألباني -  
ط . المكتب الإسلامي - الطبعة الثانية - سنة الطبع ١٣٩٩ هـ .

( ط )

- \* " الطبقات الكبرى " للإمام ابن سعد - ط . دار صادر - بيروت -  
بدون سنة الطبع .

( ع )

- \* " عارضة الأحمدي شرح الترمذي " للإمام ابن العربي - ط . مكتبة  
المعارف بيروت - بدون سنة الطبع .
- \* " العدالة الاجتماعية " للسيد قطب - ط . بيروت - الطبعة السابعة -  
سنة الطبع ١٣٨٧ هـ .

- \* " العقد الفريد " للإمام ابن عبد ربه الأندلسي - ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر - سنة الطبع ١٣٨٤ هـ .
- \* " عمدة القارى شرح صحيح البخارى " للعلامة بدر الدين العيني - ط . دار الفكر بيروت - بدون سنة الطبع .

( غ )

- \* " غاية الاختصار " للأصفهاني - طبع على نفقة الشئون الدينية بدولة قطر - الطبعة الثالثة - بدون سنة الطبع ( المطبوع مع كفاية الأخبار )
- \* " غياث الأمم في التياث الظلم " لإمام الحرمين الجويني - ط . دار الدعوة الأسكندرية - الطبعة الأولى - بدون سنة الطبع - بتحقيق مصطفى حلمي ود . فؤاد عبد النعم .

( ف )

- \* " الفائق في غريب الحديث " للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري - ط . دار المعرفة بيروت - الطبعة الثانية - بدون سنة الطبع - بتحقيق الشيخ علي محمد البجاوي والشيخ محمد أبو الفضل ابراهيم .

- \* " الفتاوى الكبرى " لشيخ الإسلام ابن تيمية - ط . دار الكتب الحديثية بمصر - سنة الطبع ١٣٨٥ هـ أو ( ط . دار المعرفة بيروت - بدون سنة الطبع ) .
- \* " فتح البارى شرح صحيح البخارى " لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر - نشر وتوزيع : إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد الرياض بدون سنة الطبع .

- \* " الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل " للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا - ط . دار الشهاب القاهرة - بدون سنة الطبع .
- \* " فتح القدير " للإمام محمد بن علي الشوكاني - الناشر : دار المعرفة بيروت - بدون سنة الطبع .
- \* " فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي " للإمام شمس الدين محمد ابن عبد الرحمن السخاوي - ط . دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٤٠٣ هـ .
- \* " فتح البلدان " للإمام أحمد بن يحيى البلاذري - ط . مكتبة النهضة المصرية القاهرة - سنة الطبع ١٩٥٦ م .
- \* " فقه الزكاة " للدكتور يوسف القرضاوي - ط . مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة السادسة ١٤٠١ هـ .
- \* " فقه السنة " للشيخ سيد سابق - ط . دار الكتاب العربي بيروت - بدون سنة الطبع .
- \* " فيض القدير شرح الجامع الصغير " للعلامة عبد الرؤوف المناوي - ط . دار المعرفة - الطبعة الثانية - سنة الطبع ١٣٩١ هـ .

( ق )

- \* " القاموس المحيط " لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي - ط . المؤسسة العربية للطباعة والنشر بيروت - بدون سنة الطبع .
- \* " قواعد التحديث " للعلامة محمد جمال الدين القاسمي - ط . دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٩٧٩ م .

\* " القواعد النورانية الفقهية " لشيخ الإسلام ابن تيمية - ط . لإدارة ترجمان السنة لاهور - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٤٠٢ هـ - بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي .

\* " القول المسدد في الذب عن السند الإمام أحمد " لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر - ط . لإدارة ترجمان السنة لاهور - الطبعة الرابعة - سنة الطبع ١٤٠٣ هـ .

( ك )

\* " الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل " للإمام ابن قدامة المقدسي - ط . المكتب الإسلامي - الطبعة الثانية - سنة الطبع ١٣٩٩ هـ .

\* " الكافي في فقه أهل المدينة المالكي " للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى القرطبي - ط . مكتبة الرياض الحديثة - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٣٩٨ هـ . بتحقيق د . محمد محمد أحمد الموريتاني .

\* " كتاب الأموال " للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام - ط . مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر القاهرة - الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ - بتحقيق الشيخ محمد خليل هراس .

\* " كتاب التسهيل لعلوم التنزيل " للحافظ أبي القاسم محمد بن أحمد الغرناطي - ط . دار الكتب الحديثة القاهرة - بدون سنة الطبع - بتحقيق الشيخ محمد عبد المنعم اليونسي والشيخ إبراهيم عطوة عوض .

\* " كتاب الخراج " للإمام القاضي أبي يوسف - ط . دار المعرفة بيروت - سنة الطبع ١٣٩٩ هـ .

- \* " كتاب الخراج " للإمام يحيى بن آدم القرشي - ط . دار المعرفة بيروت - سنة الطبع ١٣٩٩ هـ - بتحقيق القاضي أحمد محمد شاكر .
- \* " كتاب الكسب " للإمام محمد بن حسن الشيباني - نشر وتوزيع عبيد الهادي حرصوني دمشق - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٤٠٠ هـ - بتحقيق د . سهيل زكار .
- \* " الكتاب المقدس " ( عند الإسرائيليين ) ط . مطبع المرسلين اليسوعيين بيروت - سنة الطبع للمجلد الأول ١٨٧٩ م - والمجلد الثاني ١٨٨٠ م ، والمجلد الثالث ١٨٨٣ م .
- \* " الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل " للإمام أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري - ط . دار المعرفة بيروت - بدون سنة الطبع
- \* " كشف الأستار عن زوائد البزار " للهيثمي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى - ١٣٩٩ هـ .
- \* " كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار " للإمام أبي بكر بن محمد الحسيني الشافعي - طبع على نفقة الشئون الدينية بدولة قطر - الطبعة الثالثة - بدون سنة الطبع .
- \* " كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال " للعلامة علي المتقي علا الدين الهندي - ط . مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد ركن - الطبعة الثانية - سنة الطبع ١٣٧٣ هـ .

( ل )

- \* " لسان العرب المحيط " للعلامة ابن منظور - إعداد وتصنيف يوسف خياط - ط . دار لسان العرب - بدون سنة الطبع .



## ( م )

\* " المال والحكم في الإسلام " للشيخ عبد القادر عوده - ط . المختار الإسلامي القاهرة - الطبعة الخامسة - سنة الطبع ١٣٩٧ هـ .

\* " المبسوط " لشمس الدين السرخسي - ط . دار المعرفة بيروت - الطبعة الثالثة - بدون سنة الطبع .

\* " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - ط . دار الكتاب العربي بيروت - الطبعة الثالثة - سنة الطبع ١٤٠٢ هـ .

\* " المجموع شرح المذهب " للإمام النووي ، وتكلمته الأولى للسبكي ، وتكلمته الثانية لمحمد نجيب المطيعي - ط . مكتبة الإرشاد بجدة أو المكتبة العالمية بالجالة .

\* " مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية " جمع وترتيب الشيخ عبيد الرحمن بن محمد وابنه محمد - ط . مكتبة المعارف الرباط المغرب - بدون سنة الطبع .

\* " المحلى " للإمام ابن حزم - الناشر مكتبة الجمهورية العربية المصرية - بإشراف الشيخ زيدان أبو المكارم حسن .

\* " مختار الصحاح " للإمام محمد بن أبي بكر الرازي - ط . المركز العربي للثقافة والعلوم بيروت - بدون سنة الطبع - بتحقيق سميرة خلف المولى .

\* " مختصر الإمام المزني " ط . مكتبة أبناء مولوى محمد بن غلام رسول السورتي - بمبئي - الهند - بدون سنة الطبع " المطبوع بهامش " كتاب الأم "

\* " مختصر تفسير ابن كثير " اختصار وتحقيق الشيخ محمد علي الصابوني ط . دار القرآن الكريم بيروت - الطبعة السابعة - سنة الطبع ١٤٠٢ هـ

\* " مختصر الخرقى " لأبي القاسم عمر بن حسين الخرقى - الناشر مكتبة الرياض الحديثة الرياض - بدون سنة الطبع .

\* " مختصر سنن أبي داود " للحافظ المنذرى - ط . مكتبة السنة المحمدية القاهرة - بدون سنة الطبع - بتحقيق الشيخ محمد حامد القسى .

\* " مختصر شعب الإيمان " للإمام أبي جعفر عمر القزويني - ط . دار الكتب العلمية - مصورة عن النسخة المطبوعة بتحقيق الشيخ محمد منير الدمشقي - سنة الطبع ١٣٥٥ هـ .

\* " مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح " للعلامة الملا علي القارى - ط . أصح المطابع بمبئى - بدون سنة الطبع .

\* " مسائل الإمام أحمد بن حنبل " رواية إسحاق بن إبراهيم النيسابورى ط . المكتب الإسلامى بيروت - بدون سنة الطبع - بتحقيق الشيخ زهير الشاويش .

\* " المستدرك على الصحيحين " للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابورى ط . دار الكتاب العربى بيروت - بدون سنة الطبع .

\* " المستغنى من علم الأصول " للإمام أبي حامد الغزالى - ط . دار إحياء التراث العربى - بدون سنة الطبع .

\* " سند الإمام أحمد بن حنبل " ط . المكتب الإسلامى بيروت - أو دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة - بدون سنة الطبع - بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر .

\* " سند الحميدى " للإمام أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدى - ط . عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة - بدون سنة الطبع - بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .

- \* "مشكاة المصابيح" للحافظ ولي الدين محمد بن عبدالله الخطيب  
التبريزي - ط . المكتب الإسلامي بيروت - الطبعة الثانية - سنة الطبع  
١٣٩٩ هـ . بتحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني .
- \* "مشكلة الفقرة وكيف عالجها الإسلام" للدكتور يوسف القرضاوى -  
ط . مكتبة وهبة القاهرة - الطبعة الرابعة - سنة الطبع ١٤٠٠ هـ .
- \* "مصادر الحق" للدكتور عبد الرزاق السنهورى - ط . جامعة الدول  
العربية - معهد البحوث والدراسات العربية - الطبعة الثالثة -  
سنة الطبع ١٩٦٧ م .
- \* "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي - للعلامة أحمد بن  
محمد المقرئ الفيومي - ط . مصطفى البابي بمصر ، بدون سنة الطبع -  
تصحیح مصطفى السقا .
- \* "مصنف ابن أبي شيبة" للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة  
ط . الدار السلفية بمبئي الهند - الطبعة الأولى - سنة الطبع  
١٤٠٢ هـ .
- \* "المصنف" للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني - ط .  
المجلس العلمي جنوب أفريقيا - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٣٩٢ هـ -  
بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .
- \* "معالم السنن شرح سنن أبي داود" للإمام أبي سليمان الخطابي  
البستي - ط . المكتبة العلمية بيروت - الطبعة الثانية - سنة الطبع  
١٤٠١ هـ .
- \* "معجم البلدان" لياقوت الحموى - ط . دار صادر ودار بيروت -  
سنة الطبع ١٣٧٦ هـ .
- \* "معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع" لأبي عبيد البكري  
الأندلسي - ط . عالم الكتب بيروت - بدون سنة الطبع - بتحقيق مصطفى

- \* "معيد النعم مبيد النقم" للسبكي - ط . دار الكتاب المصري - الطبعة الأولى ١٣٦٧ هـ - بتحقيق محمد النجار وشلي أبو العيون .
- \* "المغني" لشيخ الإسلام ابن قدامة المقدسي - ط . مكتبة الرياض الحديثة الرياض - بدون سنة الطبع .
- \* "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار" للعلامة زين الدين العراقي - ط . دار المعرفة ببيروت - سنة الطبع ١٤٠٢ هـ ( المطبوع بهامش إحياء علوم الدين للغزالي )
- \* "مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج" للشيخ محمد الشربيني الخطيب - ط . دار إحياء التراث العربي بيروت - بدون سنة الطبع .
- \* "المفردات في غريب القرآن" للإمام الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني - ط . دار المعرفة بيروت - بدون سنة الطبع - بتحقيق الشيخ محمد كيلاني .
- \* "المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة" للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي - ط . دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٣٩٩ هـ - بتحقيق الشيخ عبد الله محمد الصديق .
- \* "المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل" لشيخ الإسلام ابن قدامة المقدسي - ط . المؤسسة السعيدية الرياض - بدون سنة الطبع .
- \* "الملكية في الشريعة الإسلامية" للدكتور عبد السلام داود العبادي - ط . مكتبة الأقصى عمان الأردن - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٣٩٧ هـ .

- \* " مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه " للحافظ ابن الجوزي - ط . دار الكتب العلمية بيروت - بدون سنة الطبع - بتحقيق د . زينب إبراهيم القاروط .
- \* المنتقى من أخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم " لمجد الدين أبي البركات عبد السلام بن تيمية الحراني - طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد الرياض - سنة الطبع ١٤٠٢ هـ - بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقى .
- أو ( ط . دار الفكر بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ المطبوع مع نيل الأوطار )
- \* " المنهاج " للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ( ط . دار إحياء التراث العربي بيروت - بدون سنة الطبع ) .
- \* " موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان " للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - ط . دار ومكتبة الهلال بيروت - بدون سنة الطبع بتحقيق الشيخ محمد عبدالرازق حمزة .
- \* " الموافقات في أصول الشريعة " للإمام أبي إسحق الشاطبي - ط . المطبعة التجارية الكبرى بمصر - بدون سنة الطبع - بتعليق الشيخ محمد عبد الله دراز .
- \* " موسوعة الاقتصاد الإسلامي " للدكتور محمد عبد المنعم الجمال - ط . دار الكتاب المصري القاهرة ودار الكتاب اللبناني بيروت - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٤٠٠ هـ .
- \* " موسوعة فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه " للدكتور محمد رواش قلعة جي - ط . مكتبة الفلاح الكويت - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٤٠١ هـ .
- \* " الموطأ " للإمام مالك بن أنس - ط . دار الفكر - بدون سنة الطبع - ( المطبوع مع تنوير الحوالك للسيوطي وحاشية السندی )

( ن )

\* " نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر " للحافظ ابن حجر - ط . قران  
محل كراتشي - بدون سنة الطبع .

\* " نصب الرأية لأحاديث الهداية " للحافظ أبي محمد عبد الله بن  
يوسف الزيلعي - ط . مطبعة دار المأمون - الطبعة الأولى - سنة  
الطبع ١٣٥٢ هـ .

\* " نظام الإسلام " ( الاقتصاد ) للشيخ محمد مبارك - ط . دار الفكر -  
بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ .

\* " النهاية في غريب الحديث والأثر " للإمام ابن الأثير - ط . المكتبة  
الإسلامية - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٣٨٣ هـ - بتحقيق الشيخ  
محمود الطناحي والشيخ طاهر أحمد .

\* " نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار " للإمام محمد بن طلي الشوكاني -  
ط . دار الفكر بيروت - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٤٠٢ هـ - نشر  
وتوزيع : رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد  
الرياض .

( هـ )

\* " الهداية " لبرهان الدين المرغيناني - ط . كلام كبني كراتشي -  
بدون سنة الطبع .

### المراجع باللغة الأردية

- \* " اسلام كا نظريہ ملكيت " ( تصور الإسلام عن الملكية ) للدكتور محمد نجات الله الصديقي - ط . اسلامك بپليڪيشنز لميتد لاهور - الطبعة الثالثة - سنة الطبع أغسطس ١٩٧٧ م .
- \* " سود " ( الربا ) للشيخ أبي الأعلى المودودي ط . اسلامك بپليڪيشنز لميتد لاهور - الطبعة الحادية عشرة ، ١٩٨٠ م .
- \* " شركت ومضابت كي شرعي أصول " القواعد الشرعية ( للشركة والمضاربة ) للدكتور محمد نجات الله الصديقي - ط . اسلامك بپليڪيشنز لميتد لاهور - الطبعة الثانية - سنة الطبع ١٩٧٨ م .
- \* " كمرشل انترست كي فقهي حيشيت " ( الحكم الفقهي للفائدة ) لمحمد جعفر فلواری - ط . إدارة الثقافة الإسلامية الباكستانية لاهور - الطبعة الأولى - سنة الطبع ١٩٥٩ م .

### المراجع باللغة الانجليزية

- 1) Economic Doctrines of Islam (second edition) by Afzal-ur-Rahmar Pub. by: Islamic Publications Limited Lahore, 1980.
- 2) " The Encyclopedia Americana" (International Edition) Pub. by Americana Corporation N.Y. 1977.
- 3) " The Europa Year Book 1983" Pub. by Europa Publications Limited London.
- 4) " International Encyclopedia of Social Sciences " Pub. by Macmillan Company and the Free Press, U. S. A.
- 5) " Islam and the Theory of Interest " by Anwar Iqbal Qureshi, Pub. by Sh. Mohammad Ashraf Bookseller, Lahore.
- 6) " The General Theory of Employment, Interest and Money " by John Maynard Keynes, Pub. by Macmillan and Co. Ltd., London and Basingstoke, 1970.
- 7) " Social Justice in Islam " by Mahmud Ahmad Pub. by Sh. Mohammad Ashraf Bookseller, Lahore.



د . فهرس محتويات الرسالة :

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة ...	١ - ٩
خطبة الحاجة ...	١
سبب اختيار الموضوع ...	١
منهجي في الرسالة ...	٤
خطة الرسالة ...	٥
الشكر والتقدير ...	٧
الباب الأول	
الربا : مفهومه وحكمه ومضاراه	١٠ - ٩٠
تمهيد ...	١٠ - ١١
الفصل الأول : مفهوم الربا ...	١٢
المبحث الأول : التعريف بالربا ...	١٣
- لغة ...	١٣
- شرعا ...	١٦
= اتجاهات في تعريف الربا ...	١٦
أ ( قصر التعريف على ربا القروض	١٦
ب ( قصر التعريف على ربا البيوع	١٦
ج ( تعريف الربا باعتبار مفهومه	
الشامل ...	١٧
المبحث الثاني : أنواع الربا ...	١٨ - ٢١
المبحث الثالث : الفرق بين الربا وغيره ...	٢٢
المطلب الأول : الفرق بين الربا والربح	٢٣
المطلب الثاني : الفرق بين الربا والأجير	٢٥

رقم الصفحة

الموضوع

- الفصل الثاني : موقف الحضارات القديمة والشرائع  
 السماوية السابقة من الربا ... ٢٧
- المبحث الأول : نظرة الحضارات القديمة إلى  
 الربا ... ٢٨
- المطلب الأول : نظرة اليونانيين إلى الربا ٢٨
- المطلب الثاني : نظرة الرومانيين إلى الربا ٣٠
- المطلب الثالث : نظرة قريش "مكة" في الجاهلية  
 إلى الربا ... ٣١
- المبحث الثاني : موقف اليهودية والنصرانية  
 من الربا ... ٣٣
- المطلب الأول : موقف اليهودية من الربا ٣٣
- أ ( تحريم التعامل الربوي بـ  
 الإسرائيليين ... ٣٥
- ب ( من صفات الصديقين اجتناب  
 التعامل الربوي ... ٣٥
- ج ( الابتعاد عن المراهبة من صفات  
 الداخلين في مسكن الرب ... ٣٦
- د ( المراهبة من صفات سفاكي الدماء ٣٦
- هـ ( الربا سبب من أسباب غضب الرب ٣٧
- المطلب الثاني : موقف النصرانية من الربا ٣٧
- أ ( تحريم الربا في اليهودية يقتضي  
 تحريمه في النصرانية ... ٣٨
- ب ( الأمر بالإقراض من غير الربا ... ٣٨
- ج ( اتفاق علماء النصارى على تحريم  
 الربا ... ٣٩
- د ( التحول في موقف الكنيسة حول الربا ٤٠

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث : حكم الربا في الإسلام ...	٤٢
٦ المبحث الأول : تحريم الإسلام الربا ...	٤٣
٧ المبحث الثاني : الربا من أكبر الكبائر ...	٤٥
٨ المبحث الثالث : عقوبات بسبب الربا ...	٤٨
أولا : عقوبات دنيوية ...	٤٨
أ ( عقوبات جماعية ...	٤٨
ب ( عقوبات فردية ...	٤٩
١- تعريض المتعامل بالربا نفسه للقتال ...	٤٩
٢- فقد المتعامل بالربا حقه التصرف في ماله ...	٥٠
٣- تعريض المتعامل بالربا عهده مع المسلمين للإلغاء ...	٥٢
ثانيا : عقوبات أخروية ...	٥٣
المبحث الرابع : تحريم تقديم مساعدة للمراباة ...	٥٥
الفصل الرابع : شبهات مردودة حول تحريم الربا ...	٥٦
المبحث الأول : شبهة " قصر الربا على ربا البيوع " ...	٥٧
الرد على هذه الشبهة :	
أولا : كلمة الربا ليست مجملة ...	٥٧
ثانيا : إجماع العلماء على نزول آيات الربا لتحريم ربا القروض ...	٥٨
ثالثا : ربا القروض هو الربا الحقيقي عند كثير من العلماء ...	٥٨
رابعا : تحريم ربا القروض بالسنة ...	٥٩

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
خامسا : قصر التعريف على ربا البيوع	
لا يستلزم تحليل ربا القروض	٥٩
المبحث الثاني : شبهة "قصر الربا على ما يعطى	
لأجل تأخير دين مستحق" ...	٦١
الرد على هذه الشبهة :	
أولا : آيات الربا نزلت لتحريم الزيادة	
المشروطة في أول العقد أيضا	٦١
ثانيا : تحقق وصفاً أضعافاً مضاعفة	
ليس شرطاً للتحريم ...	٦٢
ثالثا : " أضعافاً مضاعفة" يتحقق فـي	
الزيادة المشروطة في أول العقد	٦٣
المبحث الثالث : شبهة "قصر الربا على الأضعاف	
المضاعفة " ... ..	٦٤
الرد على هذه الشبهة :	
أولا : " أضعافاً مضاعفة " ليس لتقييد	
النهى ... ..	٦٤
ثانيا : نصوص أخرى دالة على تحريم	
كل ما زاد على رأس المال ...	٦٦
ثالثا : الاختلاف في سعر معقول	٦٧
المبحث الرابع : شبهة "قصر تحريم الربا على القروض	
الاستهلاكية " ... ..	٦٨
الرد على هذه الشبهة :	
أولا : النصوص الدالة على تحريم الربا	
عامّة ... ..	٦٨

رقم الصفحة

الموضوع

- ثانيا : القول بعدم وجود القسـروض  
الاستشارية في الجاهلية لإدعاء  
محض ... .. ٦٨
- ثالثا : وجود الظلم في القسـروض  
الاستشارية ... .. ٧١
- رابعا : وجود علة التحريم في القسـروض  
الاستشارية ... .. ٧١
- المبحث الخامس : شبهة " جواز أخذ الربا على الأموال  
المودعة في بنوك كفار " ... .. ٧٢
- أساس هذه الشبهة : الاستدلال بحديث  
" لا ربا بين المسلم والحربي فسي دار  
الحرب " ... .. ٧٢
- مناقشة الاستدلال :  
أولا : الحديث مرسل ضعيف ... ٧٣
- ثانيا : معنى الحديث محتمل ... ٧٣
- ثالثا : معارضته للنصوص الثابتة  
الصريحة الأخرى ... ٧٣
- الفرق بين حكم دار الحرب ودار الكفر ٧٤
- هل يجوز إيداع الأموال في بنوك الكفار؟ ٧٥
- الفصل الرابع : مضار الربا ٧٦
- المبحث الأول : المضار الاقتصادية ... ٧٧
- المطلب الأول : منع الربا من الاستثمار في  
المشروعات المفيدة ... ٧٧
- المطلب الثاني : الربا من أسباب غلاء الأسعار ٨٠

رقم الصفحة

الموضوع

- المطلب الثالث : الربا من أسباب البطالة ٨١  
المطلب الرابع : الربا من أسباب شقاوة  
المقترضين للحاجات الشخصية ٨٤  
المبحث الثاني : المضار الاجتماعية ... ٨٧

الباب الثاني

- التدابير العامة الواقية من الربا ٩١ - ٢٧٤  
تهييد ... .. ٩١  
الفصل الأول : ترسيخ الإيمان في القلب ... ٩٢  
المبحث الأول : أثر الإيمان في الابتعاد عن المراهة ٩٣  
المبحث الثاني : أثر الإيمان في التوبة من المراهة ٩٧  
الفصل الثاني : الحث على اتقاء الشبهات ... ١٠٠  
المبحث الأول : مفهوم الشبهات ... ١٠١  
المطلب الأول : معنى الشبهات ... ١٠١  
المطلب الثاني : تحديد نطاق الشبهات ١٠٢  
المطلب الثالث : الفرق بين اتقاء الشبهات  
والوسوسة ... ١٠٤  
المطلب الرابع : لا تعارض بين وجود الشبهات  
ولكمال الدين ... ١٠٥  
المبحث الثاني : الحث على الابتعاد عن الشبهات ١٠٧  
الفصل الثالث : تحريم الحيل ... ١١١  
المبحث الأول : مفهوم الحيل ... ١١٣  
- معنى الحيلة ... ١١٣

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
- لفظة ... ..	١١٣
- معنى الحيلة في عرف الاستعمال ...	١١٣
- أقسام الحيل من حيث الحامل عليها	١١٤
- معنى الحيلة في عرف الفقهاء ...	١١٤
- محل الخلاف بين العلماء ...	١١٥
- أساس الخلاف ... ..	١١٥
البحث الثاني : العبرة بما أضر لا بما أظهر	١١٧
أمثلة تطبيقية لهذه القاعدة ... ..	١١٩
أ ( النهي عن التجش ...	١١٩
ب ( تحريم المفارقة لإسقاط خيار المجلس	١٢٠
ج ( عدم جواز أكل الصيد للمحرم إذا	
صيد لأجله ... ..	١٢٠
البحث الثالث : عاقبة المحتالين ...	١٢٢
البحث الرابع : كشف النقاب عن بعض الحيل لتحليل	
الربا ... ..	١٢٦
المطلب الأول : " إدخال سلعة في عقد الربا "	١٢٦
- حقيقة هذه الحيلة ... ..	١٢٦
المطلب الثاني : " مشاركة صاحب المتجر في	
الحيلة " ... ..	١٢٨
- حقيقة هذه الحيلة ... ..	١٢٨
المطلب الثالث : " ضمّ المحاباة في البيع أو	
الإجارة في القرض " ...	١٢٨
- حقيقة هذه الحيلة ... ..	١٢٩
المطلب الرابع : " تغيم اسم الربا " ...	١٣٠

رقم الصفحة

الموضوع

- المبحث الخامس : ردّ بعض الشبهات ١٣٢
- المطلب الأول : الاستدلال "بقصة أيوب عليه السلام" ... ١٣٢
- مناقشة الاستدلال ... ١٣٢
- المطلب الثاني : الاحتجاج "بإبقاء يوسف عليه السلام أخاه بالحيلة" ... ١٣٥
- مناقشة استدلالهم ... ١٣٦
- المطلب الثالث : الاستدلال "بجواز بيع التمر الردي" لشراء الخيار من التمر ١٣٧
- مناقشة استدلالهم ... ١٣٨
- المطلب الرابع : "إباحة المعارض تدل على إباحة الحيل" ... ١٤٠
- مناقشة استدلالهم . ... ١٤١
- المبحث السادس : حقيقة نسبة الحيل إلى بعض الأئمة ... ١٤٣
- أولا : عدم ثبوت القول من المتقدمين بجواز الحيل ... ١٤٣
- ثانيا : القول بنفان الحيل لا يستلزم القول بجوازها ... ١٤٤
- الفصل الرابع : تضييق الفوارق بين الناس ... ١٤٦
- المبحث الأول : إخراج بعض الأموال من نطاق الملكية الخاصة ... ١٤٨



رقم الصفحة

الموضوع

- المطلب الأول : المسلمون شركاء في ثلاث ١٤٨
- المطلب الثاني : منع لقطاع المعادن وتمليكها ١٥١
- تعريف المعادن وأنواعها ... ١٥١
- حكم كل نوع منها ... ١٥٣
- المبحث الثاني : سياسة توزيع الأموال السلطانية ١٥٦
- المطلب الأول : تقسيم الغنيمة ... ١٥٧
- تحديد نصيب المحتاجين فـ... ١٥٨
- الغنيمة ... ١٥٨
- قسمة الغنيمة بالسوية ... ١٥٩
- المطلب الثاني : توزيع الغنيمة ... ١٦٠
- مفهوم الغنيمة وأصله الشرعي ... ١٦٠
- كيفية توزيع الغنيمة ... ١٦١
- المطلب الثالث : توزيع الأرضين ... ١٦٣
- أقسام الأرضين ... ١٦٣
- كيفية توزيع الأرضين ... ١٦٤
- سياسة عمر رضي الله عنه في توزيع الأرضين ... ١٦٥
- المبحث الثالث : فرضية الزكاة وتوزيعها على ذوي الحاجات ... ١٦٧
- المطلب الأول : أخذ الزكاة من الأغنياء ... ١٦٩
- فرضها على رؤوس أموالهم ... ١٦٩
- وجوبها لا يقتصر على نوع دون نوع ... ١٦٩
- مقاديرها ثابتة ... ١٧٠

رقم الصفحة

الموضوع

- أداؤها ليس متروكا إلى رغبة  
 ١٢٠ ... .. الأغنياء ...  
 ١٢١ - يُفَرِّم مانع الزكاة ... ..  
 ١٢١ المطلب الثاني : ردّ الزكاة على الفقراء  
 ١٢٢ - فرض نصيبهم فيها ... ..  
 ١٢٣ - مقدار ما يُعطى الشخص من الصدقات  
 ١٢٨ المبحث الرابع : حقوق أخرى في المال غير الزكاة  
 ١٢٨ المطلب الأول : في المال حق سوى الزكاة  
 المطلب الثاني : واجبات أخرى غير الزكاة في  
 ١٨١ أموال الأغنياء ...  
 ١٨٢ أ ) واجب الضيافة ... ..  
 ١٨٧ ب ) حق المضطر ... ..  
 ١٩١ ج ) حق الجماعة المسلمة عند النوازل  
 المطلب الثالث : لإجبار الإمام الأغنياء على  
 ١٩٤ الإنفاق في النوائب ...  
 ١٩٧ المبحث الخامس : الحثّ على الصدقات ...  
 المطلب الأول : ترغيب الإسلام في الإنفاق  
 ١٩٧ في سبيل الله تعالى ...  
 ١٩٨ - الترغيب في الإسراع في الصدقة  
 - الترغيب في الصدقة ببيان عظيم  
 ٢٠٠ أجرها ... ..  
 - الترغيب في الصدقة ببيان أنها ليست  
 ٢٠٢ سبب نقص في المال ...  
 ٢٠٤ - استحباب الشفاعة في الصدقة ...

رقم الصفحة

الموضوع

- المطلب الثاني : سارعة المسلمين إلى  
الإنفاق في سبيل الله ٢٠٥
- المبحث السادس : سنّ نظام الإرث ... ٢١٠
- المطلب الأول : تشريع نظام الإرث والتأكيد  
على تطبيقه ... ٢١٠
- المطلب الثاني : ضمانات لمنع التلاعب  
بنظام الإرث ... ٢١٣
- ١- الأمر بالتسوية بين الأولاد في  
الهبّة ... ٢١٤
- ٢- النهي عن الحيف في الوصيّة  
أ) لا وصيّة لوارث ... ٢١٦
- ب) لا وصيّة بأكثر من ثلث ... ٢١٧
- ٣- للدولة تقويم زيج الوصيّة أو  
إبطالها ... ٢١٨
- الفصل الخامس : القرض الحسن ... ٢٢٠
- المبحث الأول : القرض وسنده الشرعي ... ٢٢١
- المطلب الأول : مفهوم القرض ... ٢٢١
- معنى القرض لغة ... ٢٢١
- معنى القرض عند الفقهاء ... ٢٢١
- سبب التسمية ... ٢٢٢
- تسمية القرض سلفاً ... ٢٢٢
- المطلب الثاني : السند الشرعي للقرض ٢٢٣

رقم الصفحة

الموضوع

- المطلب الثالث : هل الأصل الاستقراض أم  
عدمه ؟ ... .. ٢٢٥
- الجمع بين الأحاديث المختلفة  
بشأن الاستقراض ... .. ٢٢٦
- أمور لا بد من توفرها لجواز  
الاستدانة ... .. ٢٢٧
- أولا : سبب معقول ومشروع  
للاستدانة ... .. ٢٢٧
- ثانيا : نية صادقة للأداء ٢٢٨
- ثالثا : إمكانية وفاء الدين فسي  
المستقبل ... .. ٢٢٩
- المبحث الثاني : نطاق القرض ... ٢٣١
- المبحث الثالث : الحث على الإقراض وحسن  
المعاملة مع المقترضين ... ٢٣٦
- المطلب الأول : الترغيب في الإقراض ... ٢٣٦
- المطلب الثاني : هل القرض أفضل أم الصدقة ؟ ٢٣٨
- المطلب الثالث : آداب التعامل مع المقترضين ٢٤٠
- ١- إنظار المعسر ... .. ٢٤٠
- ٢- حسن التقاضي ... .. ٢٤٢
- ٤- وضع الدين ... .. ٢٤٤
- المطلب الرابع : كيفية تعامل أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم مع  
المعسرين ... .. ٢٤٥

رقم الصفحة

الموضوع

- ٢٤٨ المبحث الرابع : الحث والتشديد على أداء الدين
- ٢٤٨ المطلب الأول : الأمر بأداء الدين ...
- ٢٤٩ المطلب الثاني : الحث على حسن القضاء ...
- ٢٥١ المطلب الثالث : تحريم الماطلة ...
- ٢٥١ — تفسير الماطل ورتب شهادته
- المطلب الرابع : امتناع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على من ترك ديننا ...
- ٢٥٢ المطلب الخامس : التخويف من تأثير الدين فسي
- ٢٥٣ عاقبة المدين ...
- ٢٥٦ المبحث الخامس : تشريعات لاسترداد مال الدائن
- ٢٥٦ المطلب الأول : القيود على حرية المدين
- ٢٥٦ أولا : الحجر على المدين ...
- السند الشرعي للحجر على المدين ...
- ٢٥٧ — حكم تصرف المحجور ...
- ٢٥٨ ثانيا : حبس المدين ...
- ٢٦٠ ثالثا : منع المدين من السفر ...
- ٢٦٢ المطلب الثاني : مساعدة المدينين ...
- أولا : مساعدة المدينين من قبل المجتمع الإسلامي ...
- ٢٦٢ ثانيا : مسؤولية بيت المال لمساعدة المدينين ...

رقم الصفحة

الموضوع

- شروط استحقاق مساعدة بيت المال :
- ٢٦٤ ١- وجود سبب معقول و مشروع للإستدانة
- ٢- بذل الجهود من المقترضين لأداء الديون ... ..
- ٣- وجود الأموال في بيت المال ...
- ٢٦٥ المطلب الثالث : لا تركة إلا بعد أداء الدين
- ٢٦٦ المطلب الرابع : تقديم الدين على الوصية
- ٢٦٩ الفصل السادس : مسؤولية الدولة الإسلامية في مكافحة الربا
- ٢٧١ المبحث الأول : إلغاء نظام الربا ... ..
- المبحث الثاني : توقيع العقوبات التعزيرية على كل من يتعامل بالربا ... ..
- ٢٧٣

الباب الثالث

التدابير الواقية من القروض الاستهلاكية ٢٧٥ - ٣٩٠

- ٢٧٥ تمهيد ... ..
- ٢٧٦ الفصل الأول : الحث على العمل لكسب العيش
- ٢٧٧ المبحث الأول : وجوب العمل لكسب العيش ...
- ٢٧٧ - وجوب كسب الحلال ... ..
- ٢٧٨ - مراتب الكسب من حيث الوجوب
- ٢٨٠ - نَمَ العاطل ... ..

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
المبحث الثاني : عمل رسل الله عليهم الصلاة والسلام	
لكسب العيش ... ..	٢٨٢
المبحث الثالث : فضل السعي لكسب العيش ...	٢٨٥
- أطيب ما يأكله الرجل كسبه ...	٢٨٥
- الساعي لكسب الرزق كالمجاهد ...	٢٨٥
- مغفرة الذنوب بإتعايب النفس بكسب	
الرزق ... ..	٢٨٦
- حب الله تعالى لمتقن العمل ...	٢٨٧
المبحث الرابع : تسخير الكون للعباد ...	٢٨٨
المبحث الخامس : إباحة الاكتساب من مجالات متعددة	٢٩٠
المطلب الأول : الاكتساب عن طريق التجارة	٢٩٠
- إقرار النبي صلى الله عليه وسلم بالتكسب	
بالتجارة ... ..	٢٩٠
- الحث على التجارة ... ..	٢٩١
- اشتغال الصحابة في التجارة ...	٢٩٢
المطلب الثاني : الاكتساب من طريق الزراعة	٢٩٤
- إقرار النبي عليه الصلاة والسلام	
التكسب بالزراعة ... ..	٢٩٤
- الحث على الزراعة ... ..	٢٩٤
- رد شبهة ... ..	٢٩٧
المطلب الثالث : الاكتساب عن طريق الصناعة	٢٩٨
- إقرار النبي عليه الصلاة والسلام	

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
- البحث على الصناعة ...	٣٠٠
المطلب الرابع : الاكتساب بالاحتطاب وجمع	
الإنحصر ...	٣٠١
- البحث على الاكتساب بالاحتطاب	٣٠١
- اكتساب الصحابة بالاحتطاب	٣٠٢
المطلب الخامس : الاكتساب بتربية المواشي	٣٠٣
- البحث على اتخاذ بعض المواشي	٣٠٣
المطلب السادس : أفضل المكاسب ...	٣٠٥
- ترجيح الآراء ...	٣٠٦
المبحث السادس : مسؤولية الدولة الإسلامية لتشغيل	
العاطلين ...	٣٠٧
- تأهيل العاطلين نفسيا وماديا للعمل	٣١٠
- أمر العاطلين بالعمل ...	٣١١
- توجيه كل عاطل إلى عمل ملائم له ...	٣١١
- تعزيز العاطل المتسول ...	٣١٢
الفصل الثاني : التكافل الاجتماعي ...	٣١٣
المبحث الأول : مسؤولية الأقارب ...	٣١٤
المطلب الأول : السند الشرعي لمسؤولية	
الأقارب ...	٣١٤
المطلب الثاني : من تجب له النفقة من الأقارب؟	٣١٨
- هل للولد النفقة بعد الفطام ؟	٣١٩
- هل النفقة للأولاد الكبار أيضا ؟	٣٢١



<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
- النفقة للوالدين ...	٣٢٢
- النفقة للأصول والفروع ...	٣٢٥
- النفقة لذى رحم محرم ...	٣٢٧
- النفقة للقريب الوارث ...	٣٢٧
- النفقة لكل قريب ...	٣٢٨
المطلب الثالث : نطاق النفقة الواجبة	٣٢٩
المطلب الرابع : إجبار الغني القريب على الإنفاق ...	٣٣١
المطلب الخامس : هل يحثّ نظام مسؤولية الأقارب على البطالة ؟	٣٣٣
المبحث الثاني : مسؤولية الجيران ...	٣٣٤
المطلب الأول : السند الشرعي لمسؤولية الجيرة	٣٣٤
المطلب الثاني : حد الجوار ...	٣٣٧
المطلب الثالث : نطاق مسؤولية الجوار ...	٣٣٩
المبحث الثالث : مسؤولية الدولة الإسلامية تجاه ذوى الحاجات ...	٣٤٣
المطلب الأول : السند الشرعي لمسؤولية الدولة الإسلامية تجاه ذوى الحاجات	٣٤٣
- النصوص المدالة على هذه المسؤولية	٣٤٣
- إقرار عمر رضي الله عنه بهذه المسؤولية	٣٤٦
- اهتمام عمر رضي الله عنه بتلبية حاجات الرعية ...	٣٤٧
- شعور عمر بن عبد العزيز رحمه الله	

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
المطلب الثاني : مسؤولية الدولة عن رعيّتها	
الكافرة ...	٣٥٠
المطلب الثالث : نطاق مسؤولية الدولة تجاه	
ذوي الحاجات ...	٣٥٢
المبحث الرابع : مسؤولية المجتمع الإسلامي تجاه	
ذوي الحاجات ...	٣٥٨
المطلب الأول : السند الشرعي لمسؤولية	
المجتمع الإسلامي تجاه	
ذوي الحاجات ...	٣٥٨
- النصوص الدالة على هذه المسؤولية	٣٥٨
- كيفية قيام المسلمين بهذه المسؤولية	٣٦٣
المطلب الثاني : نطاق مسؤولية المجتمع الإسلامي	
تجاه ذوي الحاجات ...	٣٦٥
المطلب الثالث : إجبار الدولة الأغنياء على	
القيام بواجبهم تجاه المحتاجين	٣٦٦
الفصل الثالث : ترشييد الإنفاق ...	٣٦٩
المبحث الأول : نظر الإسلام للمال ...	٣٧٠
المطلب الأول : استخلاف العباد في المال	٣٧٠
- أهمية المال للبشر ...	٣٧٣
- المال نعمة من نعم الله تعالى	٣٧٣
- دعاة النبي عليه الصلاة والسلام	
بكثرة المال ...	٣٧٣
تربية المال ...	٣٧٤

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
- قيام الناس بالمال ...	٣٧٥
- إباحة القتال دون المال ...	٣٧٥
المبحث الثاني : النهي عن إضاعة المال ...	٣٧٧
المطلب الأول : تحريم التبذير ...	٣٧٨
المطلب الثاني : النهي عن الإسراف ...	٣٧٩
- تحريم الإسراف ..	٣٨٠
- القصد من المنجيات ...	٣٨١
- النهي عن الإسراف حتى في التصدق ...	٣٨٢
- النهي عن الإسراف حتى في الوضوء ...	٣٨٣
- من صفات عباد الرحمن التزام الاعتدال ...	٣٨٤
المطلب الثالث : الحجر على السفينة ...	٣٨٥

#### الباب الرابع

#### التدابير الواقية من ربا القروض الاستثمارية

تمهيد ...	٣٩١
الفصل الأول : مشروعية الإجارة والمزارعة والساقاة	٣٩٢
المبحث الأول : الإجارة ...	٣٩٣
المطلب الأول : التعريف بالإجارة ...	٣٩٣
- الإجارة لغة ...	٣٩٣
- الإجارة اصطلاحاً ...	٣٩٤
- أنواع الإجارة ...	٣٩٥

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
- أنواع الأجير ...	٣٩٥
المطلب الثاني : السند الشرعي للإجارة	٣٩٦
- ثبوت مشروعيتها بالقرآن الكريم	٣٩٦
- ثبوت مشروعيتها بالسنة ...	٣٩٨
- الإجماع على مشروعيتها ...	٣٩٨
- ردّ شبهة ...	٤٠١
المطلب الثالث : نطاق الإجارة ...	٤٠٢
المطلب الرابع : النظرة الشرعية إلى الإجارة	٤٠٥
المطلب الخامس : ضمانات شرعية لمنع التلاعب	
بالإجارة ...	٤٠٧
- تشريعات عامة لمصلحة الطرفين	٤٠٧
- ضوابط لإبعاد الغموض عن عقد	
الإجارة ...	٤٠٨
- تشريعات للمحافظة على حقوق	
الأجير ...	٤٠٩
- مراعاة حق المستأجر ...	٤١١
المبحث الثاني : المزارعة ...	٤١٣
المطلب الأول : التعريف بالمزارعة	٤١٤
- معناها لغة واصطلاحاً ...	٤١٤
- المزارعة والمخابرة ...	٤١٥
المطلب الثاني : السند الشرعي للمزارعة	٤١٦
- النص الدال على مشروعية المزارعة	٤١٦

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
- عمل الصحابة رضي الله عنهم	
... بالمزارة ...	٤١٧
- القياس على المضاربة يقتضي إباحة	
... المزارة ...	٤١٧
- في إباحة المزارة دفع الحاجة ...	٤١٨
تأويلات لإبطال المزارة ...	٤١٩
أ ( تأويلات لنقض الاستدلال بحديث	
... خيبر ...	٤١٩
١- "أخذ النبي صلى الله عليه وسلم	
من أهل خيبر كان بطريق	
الخراج"	٤١٩
٢- "الأخذ منهم لكونهم عبيدا	
للمسلمين"	٤٢٠
٣- "منع قياس تعامل المسلمين على	
التعامل مع الكفار"	٤٢٠
٤- "معاملة أهل خيبر لم تكن مزارة	
لتجهيل المدة..."	٤٢١
ب ( "منع المزارة لجهالة المدة فيها"	٤٢٢
ج ( الاستدلال على منع المزارة	
بالأحاديث ، والجواب عنه ...	٤٢٢
١- مناقشة الاستدلال بحديث	
رافع رضي الله عنه ...	٤٢٢
٢- مناقشة الاستدلال بحديث	
ثابت رضي الله عنه ...	٤٢٤
٣- مناقشة الاستدلال بحديث	
جابر رضي الله عنه ...	٤٢٤

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
د ( تضيق الإمام الشافعي نطاق	
المزارة ، والجواب عنه ...	٤٢٦
المطلب الثالث : أنواع المزارة ...	٤٢٧
المطلب الرابع : ضمانات لمنع التلاعب بالمزارة	٤٢٩
أولا : كون الأرض صالحة للزراعة ...	٤٢٩
ثانيا : كون الأرض معلومة ...	٤٣٠
ثالثا : بيان ما يزرع ...	٤٣٠
رابعا : بيان من عليه البذر ...	٤٣٠
خامسا : تحديد نصيب الطرفين ...	٤٣٠
سادسا : تحريم تخصيص زرع قطعة معينة	
لأحد الطرفين ...	٤٣١
سابعا : ليس على العامل ما هلك بفسير	
تقصير منه ...	٤٣١
ثامنا : ليس على المزارع نقل نصيب	
صاحب الأرض ولا حفظه بعد	
القسم ...	٤٣٢
تاسعا : حسم ما أخذه الطرفان قبل القسمة	
من نصيبهما ...	٤٣٢
المبحث الثالث : الساقاة ...	٤٣٤
المطلب الأول : التعريف بالساقاة ...	٤٣٥
- معناه لغة واصطلاحا ...	٤٣٥
- سبب التسمية ...	٤٣٥
- الساقاة والمعاملة ...	٤٣٥

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
المطلب الثاني : السند الشرعي للساقاة	٤٣٦
- نصوص دالة على شرعيتها ...	٤٣٦
- الحاجة تقتضي لإباحتها ...	٤٣٨
- القياس على المضاربة يقتضي لإباحتها	٤٣٨
المطلب الثالث : نطاق عقد الساقاة ...	٤٣٩
- اختلاف العلماء في نطاقها ...	٤٣٩
- أدلة المضيّقين لنطاقها ...	٤٣٩
- الجواب عن أدلتهم ...	٤٤٠
- الرأي الراجح ...	٤٤١
المطلب الرابع : ضمانات لمنع التلاعب بالساقاة	٤٤٢
أ ( ضمانات مشتركة بين الساقاة والمزارعة	٤٤٢
ب) ضمانات أخرى ...	٤٤٢
أولا : كون محل الساقاة معلوما	٤٤٣
ثانيا : على العامل إتمام العمل	
وليس لصاحب الشجر إخراجه	٤٤٣
ثالثا : استئجار العامل غيره عند	
العجز عن العمل ...	٤٤٣
رابعا : الحكم عند موت العامل	
أو هروبه ...	٤٤٤
خامسا : أجر المثل عند فساد العقد	٤٤٥
سادسا : لرب الشجر تعيين المشرف	٤٤٥

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
الفصل الثاني : البيع والشراء إلى أجل ...	٤٤٦
المبحث الأول : الشراء بالنسيئة ...	٤٤٧
المطلب الأول : السند الشرعي للشراء بالنسيئة	٤٤٧
- النصوص الدالة على مشروعيتها ...	٤٤٧
- الجواب عن الحديث الدال ظاهرا	
على نسخ الشراء بالنسيئة ...	٤٤٩
المطلب الثاني : نطاق الشراء بالنسيئة ...	٤٥٠
المطلب الثالث : منع اتخاذ الشراء بالنسيئة	
وسيلة للتعامل الربوي ...	٤٥١
المطلب الرابع : ضمانات لاسترداد حق صاحب	
السلعة ...	٤٥٣
المبحث الثاني : السلم ...	٤٥٤
المطلب الأول : التعريف بالسلم ...	٤٥٥
- لغة ...	٤٥٥
- اصطلاحا ...	٤٥٥
- سبب التسمية ...	٤٥٥
- أركان السلم ...	٤٥٦
- السلم والقرض ...	٤٥٦
المطلب الثاني : السند الشرعي للسلم ...	٤٥٧
- نصوص دالة على شرعية السلم ...	٤٥٧
- إجماع المسلمين على جوازه ...	٤٥٨



الموضوع	رقم الصفحة
- القياس على الشراء بالنسيئة	
يقضي جوازه ... ..	٤٥٨
- في إباحة السلم دفع حاجات الناس	٤٥٩
- المراد من " نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك "	٤٥٩
المطلب الثالث : نطاق السلم ...	٤٦٠
- الإجماع على جواز السلم في الكميات والموزونات ... ..	٤٦٠
- مناقشة الأدلة مع الترجيح ...	٤٦١
- الاختلاف في تحديد الأشياء التي يجرى فيها السلم ... ..	٤٦٢
المطلب الرابع : شروط السلم ...	٤٦٥
أ ( الشروط المتعلقة بالمسلم فيه ...	٤٦٦
أولا : كونه مما ينضبط بالصفات	٤٦٦
ثانيا : وصفه في العقد بالوصف المميز ... ..	٤٦٦
ثالثا : ذكر وزنه وكيله وعدده ...	٤٦٧
رابعا : تحديد أجل معلوم لتسليمه	٤٦٨
خامسا : وجوده عند محل الأجل ولا يشترط : ...	٤٦٩
أ ( وجوده من حين العقد إلى حين المحل ...	٤٦٩
ب ( وجود الأصل عند المسلم إليه ... ..	٤٧١
سادسا : تعيين مكان الإيفاء	٤٧٢

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
ب ( الشروط المتعلقة برأس المال ...	٤٧٣
أولا : بيان الجنس ...	٤٧٣
ثانيا : بيان النوع ...	٤٧٣
ثالثا : بيان الصفة ...	٤٧٣
رابعا : بيان القدر ...	٤٧٣
خامسا : قبض رأس مال السلم فسي	
مجلس العقد ...	٤٧٣
الفصل الثالث : الشركة ... ..	٤٧٥
البحث الأول : شركة العِنان ...	٤٧٧
المطلب الأول : التعريف بشركة العِنان	٤٧٨
- معناها لغة ... ..	٤٧٨
- معناها اصطلاحا ... ..	٤٧٩
- سبب التسمية ... ..	٤٧٩
المطلب الثاني : السند الشرعي لشركة العِنان	٤٨٠
- ثبوتها بالسنة ... ..	٤٨٠
- الإجماع على مشروعيتها ...	٤٨١
- فيها دفع حاجة الناس ...	٤٨٢
المطلب الثالث : نطاق شركة العِنان ...	٤٨٢
ظهور سعة نطاقها بوجوه منها :	
أولا : انعقاد الشركة بتساوى	
المالين وتفاضلها ...	٤٨٢
ثانيا : لا يشترط اختلاط الأموال	

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
ثالثا : انعقاد الشركة باتفاق المالكين	
... في الجنس واختلافهما	٤٨٤
رابعا : انعقاد الشركة بالتقـــود	
... والعروض ...	٤٨٥
خامسا : جرى الشركة في جمع أنواع	
... التجارة ...	٤٨٧
سادسا : جرى الشركة في مجالي الصناعة	
... والتجارة ...	٤٨٧
المطلب الرابع : شروط شركة العِنان ...	٤٨٨
أ ( الشروط المتعلقة برأس مال الشركة	٤٨٩
أولا : تحديد رأس مال كل شريك	٤٨٩
ثانيا : حضور مال الشركة ...	٤٨٩
ب ( الشروط المتعلقة بتصريف الشركاء	٤٩٠
أولا : حق التصريف للشركاء	٤٩٠
ثانيا : يد الشريك يد أمانة	٤٩١
ج ( الشروط المتعلقة بالربح ...	٤٩١
أولا : تحديد نسبة كل شريك	٤٩١
ثانيا : كون الربح مشاعا ...	٤٩٢
د ( الشروط المتعلقة بإنهاء الشركة	٤٩٢
أولا : لكل شريك حق فسخ	
... الشركة	٤٩٢
ثانيا : لا يفسخ إلا بعلم شريكه	٤٩٢

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
المبحث الثاني : شركة الأعمال ...	٤٩٤
المطلب الأول : التعريف بشركة الأعمال ...	٤٩٥
- معناها لغة ...	٤٩٥
- معناها اصطلاحاً ...	٤٩٥
- سبب التسمية ...	٤٩٦
المطلب الثاني : السند الشرعي لشركة الأعمال	٤٩٦
- اختلاف العلماء ...	٤٩٦
- أدلة المجيزين ...	٤٩٧
أولاً : دليل من السنة ...	٤٩٧
ثانياً : تعامل الناس بشركة الأعمال في جميع الأعمار	٤٩٨
ثالثاً : إباحة المضاربة تقتضي جوازها ...	٤٩٨
رابعاً : مشاركة الغانمين فهي الغنية تدل على جوازها	٤٩٩
خامساً : شمول الشركة على الوكالة يقتضي جوازها ...	٤٩٩
- أدلة المانعين ...	٤٩٩
أولاً : عدم ورود ذكرها في الشريعة ...	٤٩٩
ثانياً : منع انعقاد الشركة بدون مال ...	٥٠٠
ثالثاً : تميز ثمرة عمل الشريكين يقتضي عدم المشاركة	٥٠٠

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
المناقشة :	
نقض المانعين لأدلة المجيزين ...	٥٠١
أولا : عدم صحة الاستدلال بحديث	
ابن مسعود رضي الله عنه	٥٠١
ثانيا : الإثاعة بتعامل الناس بشركة	
الأعمال في جميع الأعصار من	
غير نكير غير صحيح ...	٥٠٢
ثالثا : منع القياس على المضاربة ...	٥٠٢
رابعا : حكم الغنيمة خارج من الشركة	٥٠٣
رد المجيزين على انتقادات المانعين	
أولا : الاستدلال بحديث ابن مسعود	
رضي الله عنه صحيح ...	٥٠٣
ثانيا : المضاربة موافق للقياس ...	٥٠٤
ثالثا : الشركة متحققة في الغنيمة	٥٠٤
نقض المجيزين لأدلة المانعين :	
أولا : الاستدلال بحديث عائشة رضي	
الله عنها غير صحيح ...	٥٠٤
ثانيا : لا يشترط وجود المال لانعقاد	
الشركة ...	٥٠٥
ثالثا : تميز ثمرة عمل الشركة لا يقتضي	
عدم المشاركة ...	٥٠٦
الترجيح ... ..	٥٠٦

رقم الصفحة

الموضوع

- المطلب الثالث : نطاق شركة الأعمال ... ٥٠٨
- ظهور سعة نطاق الشركة من وجوه منها :
- أولا : انعقاد الشركة مع تساوى الشريكين في العمل وتفاضلها فيه ... ٥٠٨
- ثانيا : انعقاد الشركة مع اتفاق الصنعتين واختلافهما ... ٥٠٩
- ثالثا : انعقاد الشركة لتقبل الأعمال ولاكتساب المباحات ... ٥١١
- المطلب الرابع : شروط شركة الأعمال وأحكامها ٥١٣
- شروط مشتركة بينهما وبين شركة العنان ٥١٣
- شروط أخرى ... ٥١٣
- أولا : يُطالب الشريكان بالعمل الذى يقبله أحدهما ... ٥١٣
- ثانيا : عليهما القيام بالعمل من غير تساهل ... ٥١٤
- ثالثا : مشاركتهما في أجرة كل عمل ٥١٤
- المبحث الثالث : شركة الوجوه ... ٥١٥
- المطلب الأول : التعريف بشركة الوجوه ... ٥١٥
- لغة ... ٥١٥
- اصطلاحا ... ٥١٦

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
المطلب الثاني : السند الشرعي لشركة الوجوه	٥١٧
- اختلاف العلماء في جوازها ...	٥١٧
- أدلة المجيزين ...	٥١٧
- أدلة المانعين ...	٥١٨
- مناقشة الأدلة ...	٥١٩
المطلب الثالث : نطاق شركة الوجوه ...	٥٢١
- ظهور سعة نطاقها من وجوه عديدة منها :	
أولا : لا يُشترط لعقدتها تعيين نوع المشتري ...	٥٢١
ثانيا : لا يشترط لصحتها تحديد قدر المشتري ...	٥٢١
ثالثا : لا يشترط لعقدتها تعيين الوقت ...	٥٢١
رابعا : جواز عقدتها بالتساوي في الربح والتفاضل فيه ...	٥٢١
المطلب الرابع : تشريعات لاستمرار الشركة في أدائها وظيفتها ...	٥٢٢
المبحث الرابع : المضاربة ...	٥٢٤
المطلب الأول : التعريف بالمضاربة ...	٥٢٥
- لغة ...	٥٢٥
- اصطلاحا ...	٥٢٦
- سبب التسمية ...	٥٢٦

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الصفحة</u>
المطلب الثاني : السند الشرعي للمضاربة	٥٢٧
- الدليل من السنة ...	٥٢٧
- الإجماع على جواز التعامل بهما ...	٥٢٨
- فيها دفع الحاجتين ...	٥٣١
- هل المضاربة خلاف القياس ؟ ...	٥٣٢
المطلب الثالث : نطاق المضاربة ...	٥٣٣
ظهور سعة نطاق المضاربة من وجوه عديدة منها :	
أولا : جواز دفع المال إلى اثنين	
فأكثر مضاربة ...	٥٣٣
ثانيا : جواز مقارضة مجموعة من الناس	
واحدا ...	٥٣٣
ثالثا : للمضارب أن يُضارب ...	٥٣٤
رابعا : للمضارب أخذ مضاربة أخرى	٥٣٥
خامسا : جواز كون رأس المال نقدا	
وعرضا ...	٥٣٦
سادسا : جرى المضاربة في جميع	
أنواع التجارة ...	٥٣٧
سابعا : جريها في مجالي الصناعة	
والزراعة ...	٥٣٧
المطلب الرابع : شروط المضاربة وأحكامها	٥٣٧
أولا : الشروط المشتركة بين المضاربة وشركة	
العنان ...	٥٣٨



الموضوع	رقم الصفحة
ثانيا : الشروط والأحكام المتعلقة بالمضاربة	٥٣٨
أ ( الشرط المتعلق برأس المال	٥٣٩
ب ( الشروط المتعلقة بتصرف العامل	٥٣٩
ج ( الحكم المتعلق بمسؤولية رب	
المال ... ..	٥٤١
د ( الأحكام المتعلقة بنفقة العامل	٥٤٢
هـ ( الأحكام المتعلقة بالأرباح	
والخسائر ... ..	٥٤٤
و ( الأحكام المتعلقة بفساد الشركة	٥٤٤
ز ( الأحكام المتعلقة بفساد العقد	٥٤٥
* خاتمة	٥٤٦ - ٥٤٨
* فهرس آيات القرآن الكريم	٥٤٩ - ٥٥٧
* فهرس الأحاديث النبوية	٥٥٨ - ٥٦٩
* المصادر والمراجع	٥٧٠ - ٥٩٦
* الفهرس العام	٥٩٧ - ٦٢٩